



مع استماعه وقمره لا يلقى بخور زوس الهادون التبع بالانضمام اليه والاعانة وقوة وقوله اني على  
وجها التدريس والاطاعة او نحو ذلك (قوله من الشيطان) يعني ان الزاوية ايليس ويحتمل ان الزاوية  
كل حيزه وان هذا هو الاول وقوله الرجيم أي الزاوية الناسم بالوبس يشق ان المرزوم بالشهب لان  
الشياطين كانوا يستقرون السمع من المصاحم جوا بالشهب متعالمهم من اسراق السمع فربما فعل بعض  
فاعل انه يقول (قوله فانه الخ) من قوله وانما الالف الخ وقوله روق أي كثير الزاوية شدة شقرة  
وقوله رجيم أي كثير الزاوية معلوم من قوة روق لكن مقام التلصص انما هو قوة جواد أي كذا الجواد  
وهو بتخفيف الزاوية الاكثر دروي بالتشديد لكنه نادرا فاعلم من قول الشيخ البهوتي  
ومرسل بسند معتد \* يله الجواد في صفات السند  
مختلف الوارواه الاكثر \* وشدة دروي ولكن بندر

من الشيطان الرجيم  
روفا رحيم جواد  
وهذا أوان الشرع  
المقصود بعون الله الملك  
المعبود قال المؤلف رحمه  
الله تعالى آمين  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
أى اختص وأولى منه أولفا  
(أول)

يشترط قول الشارع بحسب ما يقتضيه ما بعده ويجوز أن المستنف قصد ذلك اشتد جهلا لا باعتباره الجاهل  
 الجدل في هذا التعريف وهذا يقتضي التنازع في صحة الحق الامر (قوله ما يستفتح) أي استفتاحنا فاصبحنا  
 لا موصول اسمي بل موصول حرفي وانما أي بالنون المبالغة على العظمة لاظهار تعظيم الله حيث أحسنه المصنف  
 تعذرا لالتعقوب السبب والتمهيد اننا قلنا كيدوا بالمبالغة لا طلب كافي قوله تعالى يستفتحون على الذين كفروا  
 أي بطليون الفتح أي النصر عليهم ولا العسر ورة كاستعصر الذين أي صارهم أو لا أقصد وهذا الشيء على  
 سبقتهم ضرورة كاستعصت العبدل واستعصت الظلم (قوله أي تفتح) أشاد بذلك أنه ليس المراد  
 بالاستفتاح الاستدعاء وهو المطلب كقوله السكاني بل المراد به الافتتاح وقوله أي بتدني مجرد توضع هذا هو  
 المتعين كقوله العلامة الأمير وشيخه إليه كلام المؤلف وأما قول البولاقيا كان الافتتاح يطلق على  
 الاستدعاء وليس بمراد وانما المراد الاشتداء قال أي بتدني فغير ظاهر لان الذي يطلق على الاستدعاء هو العاقل  
 الاستفتاح بالعين والتاموه قد اندمج بالتفصيل الأول في الشرح والحق ان التفسير الثاني غير الواضح  
 والمراد بتدني هذا انما هو اعلان بانها ابتداء أو لا بالسملة على ما تقدم (قوله المقلاد) مفعول استفتح وهو  
 مصدري على القول كذا كره الشارح بعد (قوله والاف الاطلاق) أي الامع التي حصل من الاطلاق  
 الصريح وتمتدح كقوله \* أقل الموم عاقل والاعتبا \* وقولنا ان أصبت لغد أصابا  
 (قوله أي القول) تفسير المقلاد وقوله وهو اللفظ الخ تفسير لقول ولا يخفى أن اللفظ يشمل المقدور والركب  
 وقوله الموضوع على ظاهره في المفرد كذا في المركب على الأصح من أن دلالة المركب وضعية ومن يقول بأن  
 دلالة ضمنية بدل الوضع بالدلالة (قوله خللا) أي أضاف خللا أو أقر دلالة حال كوفي غلط وقوله على  
 الماهل أي كدر من قبله زهد وقوله أيضا أي كأطلقه على المستعمل (قوله كاخله) أي نقل الخلقه على  
 الماهل وقوله الجلال أي جلال الدين واسمه عبد الرحمن ولقبوه باليهود وهو صير بجلال الدين واشهر بان  
 الكتب لعل ان أنه أرسل أنه ناتبة بكتاب من كتبه فوضع بين الكتب والسيوطي أسبه إلى سيوطي مثلثة  
 السبي وهي بلدة شهيرة بالمسيح وقال لها السيوطي بالهمزة الغضومة كقوله الاستاذ الحنفى من بعض سوانحي  
 العيني عن الباب السيوطي (قوله عن أبي حيان) هو أمي الدين بن يوسف بن علي بن يوسف وهو نحوي  
 لعوى لأزعم له الدين بن الحساس بن قديم القاهرة وتوفي ما كان على مذهب داود الطائفي (قوله رجهما  
 الله تعالى) جملة دعائيهما (قوله ويطلق) أي القول وعلى هذا الاطلاق بعدى بالباء يقال قال أبو حنيفة  
 بكذا أي أقر ما اعتقد وقوله على الرأي والاعتقاد والعطف به للتفسير (قوله بجزا) أي حال كونه مجازا  
 بالاستعارة أو مجازا من سلاسل الأولى شبه الرأي والاعتقاد على القول وهو اللفظ الموضوع على جميع  
 ترتيب الفادة على كل واستعير اسم المشبه لا مشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأسلية وعلى الثاني  
 أطلق اسم السبب وأورد السيدان الاعتقاد فيسبب عنه التلقب به الا لائق أو أطلق اسم الدال أو بالمدلول  
 لان القول يدل على الاعتقاد فان من قال القوم واحد دلنا ذلك القول منه على اعتقاده لتوحيد أفاده العلامة  
 الأمير باليضاح ووقع عبارة به ضمهم في تقرير المجاز المرسل من الاطلاق اسم السبب على السبب باد الاعتقاد  
 يتسبب عن القول اه والظاهر عكسه كقوله (قوله والقول والمقال والمقالة) مبتدآت وقوله مصادر  
 شبر عنها قال الاستاذ الحنفى الأول مما يسي قال في الخلاصة

ما نستفتح أي تفتح  
 أي بتدني (المقال) بالفتح  
 الاطلاق أي القول وهو  
 اللفظ الموضوع على  
 خلافا لمن أطلقه على الماهل  
 أيضا صكما نقله الجلال  
 السيوطي عن أبي حيان  
 وجهما الله تعالى ويطلق  
 على الرأي والاعتقاد مجازا  
 والقول والمقال والمقالة  
 صادر لغيره يقول وأصل  
 قال قول

فعل تراس مصدر المحدث \* من ذي ثلاثة كذا رقا

والاثنين \* ما عين اه ببعض حذف وانته الحق الأمير بان مقالا مصدر ميمي وأصله مقول على وزن  
 مقول وصوغ مفعول من التلافة من ضرب كضرب وقيل وذهب فقال قياسي ومقاله ثابته (قوله  
 لقال يقول) الأول ماض والثاني مضارع كلا يخفى (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كيمصر  
 نقلت عنه لالكس فيهما فصار يقول والمراد بقولهم الاصل كذا أحق الطلاق يكون كذا وليس



فإن أي تفرع من جنسها لا يفسد نسبة الجنس إلى الجنس كجنسها من حيث النسبة على ذلك بعض المحققين وإنه كان  
سكان يكتبهم بالجلال ليسل الله ياه وكذا يقال في غيره المبدأ وقوله ما يقوله الجاحدون من أن الكفر  
والكفر صفة فالجواب بالجلال من ما يشمل الكافر من وأهل البدع وقوله هلوا كبير أي تفرع ما عتليما بحيث  
لا يشوبه شيء من خلافهم ولا يشبههم وأما الشرح فذلك من معنى التفاضل الذي يفهم من تعالى في قوله  
حق ما وعد به أي أنتم في الجلال حق ما يقال صدق الشيء أنتم في الجلال بول ذلك الشرح هو قوله جلوه  
أركان أو وضع والوجود هو الأخلاق به تعمل في الخير أو الشر فيستعمل فيه الإبعاد قال الشافعي  
والقوان أو وعدته أو وعدته \* مختلف أصداى ومتميز موعده .

وقوله من ذكر الجديان لما وعد به والاولى أن يقول من الاستفاد بذكر الجدل أنه الموهوبه لا ذكر الجدل  
مطلقا وقوله بهتعلق بحق (قوله فالداخل) القاء فاء الفصيحة حيث يتلوا لناسا لم يثبت من شرط مقدو  
والنقد بر إذا أردت بيان الجد الموحد بالاستفاد به فالداخل والى الجد اما لا اشتراك كليهما لجهود أو  
الجنس كليهما في التفرع أو العهد كليهما في التماسر على كل فالقدم في الله فالاعتصاف أو لا يستحق  
أو ذلك فهي تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة يتبع منها جمل القدم فلك مع جمل الال لعمودان جعل المهور  
الجد القديم قطا لان القديم لا يصف بالمالو كية فان جعل المهور جدي من يعتد بمعددها كان أو  
ساذن ولو خلقت الهيئة الاجتماعية مع جعل القدم ذلك حيث (قوله أي الوصف الخ) هذا التفسير  
لموضوع القضية من حيث هو يقطع النظر عن حد المصنف نفسه وهذا التفسير شامل الحمد القديم بخلاف  
تفسير بعضهم بقوله أي الثناء باللسان الخ وقوله بالجليل إشارة لعموده ولا فرق فيه بين أن يكون اختياريا  
أولا وأما الجود عليه فشرط فيه أن يكون اختياريا حقيقة وهو ظاهر أو حكما كذا أتت صفاته ففضل  
الجد عليه على غيره فالجد أو ما قبله يكون سلبا من الاختيارى كحالات الذات وصفاته لثباته منشأ لأفعال  
اختيارية وغير صفاته التأيير كالسمع والبصر ملازم للمنشأ وقال التفسير الجد والمدح أو تحوان وعليه فلا  
يشترط في الجود عليه أن يكون اختياريا أو فهم بعض الخواص أن قوله بالجليل بيان للعمود عليه فبقية  
بالاختيارى وجعل كلام الشارح اما على طريقة المتقدمين الموزين للتعريف بالاعم وأما على رأي  
التفسيرى والأظهر أنه إشارة للعمود به وقد علمت أنه لا يقيد بالاختيارى (قوله ثابت) إشارة لتعلق  
الجود بالمرور وقد فهم من مادة الثبوت لبشعل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص والملك والاستحقاق  
(قوله وكل من صفاته تعالى جل) أي ولو صفاته لا اتصال فان أفعاله تعالى اما فضل أو عدل أو كلاهما حين  
والذي يجب الرضا بالقضاء مطلقا وإنما تصف بالجنس ثلثة والتميز ثلوتين حيث كسب العبد أو آمن حيث  
صدورهما من المولى فالجمل حسن وما أحسن قول سيدى محمد وقا رضى الله عنه

• سمعت الله في سرى يقول • أنا لله الملك وحدى لا زول  
وحب الكل حتى لا تبع • وحب القبيح من حتى جميل

(قوله فهو وصفه تعالى بجميع صفاته) أي حمد الله من حيث هو الذي هو موضوع القضية وصفه الله  
لأحد المصنف الواقع منهم هذه الجملة لأنه جدي صفة واحدة وهي استحقاق الحمد أو اختصاصه أو ملكه فكان  
المصنف قال أحد الله واستحقاقه الحمد أو ملكه أو ما كان حمد الله من حيث هو وصفه تعالى  
بجميع الصفات مع أن معناه الوصف بالجليل وهو يصدق بكل الصفات وبهذه الال القرض التظيم  
ورعاية جميعها إلى غاية فهو اسطة ذلك كان حمد الله وصفه تعالى بجميع صفاته ويتبع ذلك قياسا نظمه هكذا  
حمد الله وصفه تعالى بالجليل وكل وصفه تعالى بالجليل وصفه بجميع صفاته بعموم الوصف بالجليل  
صفاته فالعزى وهى قولنا أحد الله وصفه بالجليل تعلم من قول الشارح في تفسير الجد أي الوصف بالجليل  
والكبرى وهى قولنا وكل وصفه تعالى بالجليل وصفه بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من

ما  
اللام عايقوه الجاحدون  
الأكبر ثم حقق ما وعد به  
الجد القديم (قوله)  
بالوصف بالجليل ثابت  
(الله) وكل من صفاته جليل  
فهو وصفه تعالى بجميع  
صفاته

(على ما ألفنا) على ما ألفنا  
 انما والفساد  
 ولا يمرض ذلك كالمريض  
 قال الشيخ ... والله  
 التفتت الى وجهه تعالى  
 لهما لغصو والغسل  
 احاط به ولا يمرض  
 اشتصاص بشئ دون آخر  
 (جاء) منصوب على انه  
 مفعول مطلق وهو موكد  
 ويجوز ان يكون مينا  
 نوع

النوع

فيكون القلب من جنس المادة كالأشياء الخارجية له وليما الاستئناف بعد كماله العلامة  
 في قوله (قوله العظماء) أي كمالهم كدلائل الذين لا يؤمنون كدائنا وقوله لوصفه في القلب وقوله بقوله  
 (قوله) به يصيرون القلب العظماء أي بسبب ذلك يطوأنه العظماء من القلب والعظماء به يعود  
 على الجسد والعظماء في قوله يعود على الله والرب والقلب هذه اللفظة تأتي في قوله تعالى (قوله العظماء) أي كمالهم  
 بالظهور والرب والعظماء كمالهم العظماء الجسد كمالهم أيضا ويكتب في كلام الحق (قوله العظماء) أي كمالهم  
 قوله العظماء (قوله) أي جدها ذهب الله من القلب (قوله) هذا تصديق قوله جدها يعود على القلب العظماء  
 وانما ذكر الشارح جدها مع أنه لم يصرحنا بشارة إلى الربا بينه وبين الجسد يعود قوله يذهب الله تصديق  
 ليعود فاعه وقوله من القلب بعد ما شارة إلى أن القلب العظماء عوض عن العظماء على مذهب الكوفيين  
 وأما على مذهب البصريين فقالوا نحل معنى فقط (قوله) والقلب العظماء فيخلق على الجسم العظماء يرى  
 الشكل أي الذي على هيئة غير العظماء وهو جسد في بلاد الشام ثم مطلقا الأهل دقيق الاستدل  
 كراس السكر وهكذا القلب بمعنى الجسم المذكور كما شاهد في قلب الجسد جسد العظماء وهو يطلق على  
 العظماء في قوله (قوله) المراد هنا انتهى التي تعني بالمعارف كما مر وهذا العظماء تعني قلبا من حيث تعظمها  
 كمالها تعني روبا من حيث تعلفها بالأمور الآخرة ونفسا من حيث تعلفها بالأمور الدنيوية كماله  
 الغزاة في الأشياء فذلك العظماء تعني باسماء باعتبار اختلاف قوتها تعني بذلك تعني مقسلا باعتبار أنه يعقل  
 به العظماء الضروورية والنظرية والدينية يعظمهم أن المراد بالعظماء تعني أسود داخل الجسم العظماء ولا سلف  
 له في ذلك ولأنه دليله عليه فلا يعظمهم وقال في نفس المعارف الواسطة أن القلب العظماء ثلاث تعظمها  
 أحدها في آله وهو عمل الإسلام والقوة الناطقة أيضا والثاني في وسطه وهي عمل الفكر والتذكر  
 والثالث في آخره وهي القلب وهي عمل الأعمال وعمل الجسد والبصير ولها صين تترك المسويات  
 والكوكبات تسمى البصيرة اه باختصار (قوله) والعظماء مقصور أي لا يمدود وهي مقصورا الله  
 قصر من طوره الخ كغيب وقوله يكتب بالهاء أي لأن العظماء من الباطن لكن في عبارة المصنف يكتب  
 بالالف يكثر (قوله) وهو فقد البصر أي عما ن شأه أن يكون بصيرا وهذا القول بان العظماء  
 عدى وهو قول الحكماء فالقابل بينه وبين البصر من تقابل عدم والملكة وأما القول بأنه يعود  
 وهو قول أهل السنة فيعرف بالله أمر وجودي بضاد البصر فالقابل بينه وبين البصر من تقابل الضدين  
 وأما أن البصر عند أهل السنة قوة أو مع الله في العينين يحصل الإدراك عندها عظماء الله تعالى وأما عند  
 الحكماء فهو قوة أو مع الله في العينين الخاريتين من مقدم الدماغ فتتعلق العصبية التي من الجهة اليمنى  
 إلى اليسرى وبالعكس فتتلاقان تلاقيا مطلقا هكذا × وقيل بتلاقيان كتلاقي دالين معا وبشأن ظهر  
 كل منهما حتى ظهر الآخر هكذا هذا (قوله) والحقائق أي العظماء وقوله على هي البصيرة كان الأول  
 أن يقول على قول البصيرة يستغنى عن الجلة التي بعد ذلك والبصيرة تعني في القلب وقيل قوتها كمالها  
 المعقولات وقوله وهو الجدل أي هي البصيرة وهو الجدل وقوله الخلاق مجازي بالاستعارة التصريحية  
 وقدر برهان يقال شبه الجدل بمعنى العظماء بجميع التعجب وعدم الاحتداد المقصود بسبب كل منهما واستمر  
 لفظا المشبهة وهو العظماء المشبهة على طريق الاستعارة المصروفة (قوله) والعظماء الشارح على القلب  
 كان الأول تأخير ذلك من قوله وهي الجدل العظماء الخ لأنه في الحقيقة توجب للاطلاق المجازي قد دوسا  
 هذين الجدل وما يناسبه ثم أن بجاء بال التوسعا حيث قالو أماغى البصر الخ فإنه مقابل لقوله والعظماء  
 الشارح على القلب ولا يخفى ما في ذلك من تشبث التركيب كماله العلامة الأمير (قوله) وهي الجدل  
 بالعظماء أي مجازا كماله مسبق وقوله لأن الجدل الخ لا يخفى أن الجدل اسم أن وجهه تشبهه الأعمى  
 خبرها وقوله لكونه مقبورا أهله توسعا لتبين اسم أن خبرها (قوله) وأماغى البصر فليس يضارخ قد

أيضا لوصفه بقوله (به)  
 يعود على القلب العظماء  
 أي جدها يذهب الله من  
 القلب العظماء والقلب العظماء  
 بالعظماء مقصور يكتب  
 بالهاء وهو ضد البصر  
 والحقائق على هي البصيرة  
 وهو الجدل الخلاق مجازي  
 والعظماء الشارح على  
 القلب وهي الجدل بالعظماء  
 لأن الجدل لكونه مقبورا  
 يشبه الأعمى وأما هي  
 البصر ليس يضارخ الدين

يحتج على العمل في الصلاة عليه لكونه تعالى مستورا  
 وفي الإجماع أن الصلاة مستورة على من فيها من  
 العورة لا يرفع من كون الصلاة بمعنى الصلاة أن  
 (قوله) قال الله سبحانه وسمن من جسمه جوارحه  
 فليس يضاف إلى الله وسمن من جسمه جوارحه تعالى ومن كان في هذه أعمى فهو الأعمى  
 قل إن أم كنتم أمي الدنيا أمي أم كنتم أمي الآخرة أمي فترأت (قوله) فأنتم لا تعلمون (الابصار) أي  
 فإن القصة لا تسمى الابصار هي شرا في الدين فالخير للقصة بغير الوجهة بعده. والنتي انما هو المعنى الضار  
 في الدين والافعى الابصار واقع لا يصح نفسه وقوله ولكن تسمى القلوب أي ولكن تسمى القلوب هي  
 شرا في الدين وقوله التي في الصدور لأن كبدان القلوب لا تكون الا في الصدور وهو على حد قولك  
 سمعت بأقرب مني وقوله تعالى يقولون بأفواههم (قوله) وقال قتادة (الخ) أي بذلك لأنه  
 يعلم منه أن فقد البصر الظاهر لا يضر وأن فقد بصر القلب هو الضار وقصة تاني جليل قصة يقال ولداً كنه  
 وقد اتفقوا على أنه أحفظ أصحاب الحسن البصري (قوله) البصر الظاهر أي الذي هو بصر العين  
 وقوله بلفظ أي شيء قليل يبلغه الإنسان ما ير من ادراك الأشخاص والاقوات وفي المختار البلغة ما يتلغ به من  
 العيش أي يكتفي به وقوله وسنعة عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو السافع أي في البصر فهو نافع وقفا  
 كالمات وقوله انتهى أي كلام قتادة (قوله) ولما حدث الله تعالى صلى (الخ) دخول على كلام المصنف  
 ثم إن كانت الصلاة فاجزأ بها فالامر بظاهر وإن كانت بمعنى حين أشكل الأمران كلا من الجدو الصلاة  
 متعلقان بالسان وهو لا يكون مورداً لها في آن واحد كما يقتضيه كلامه حينئذ لأن المعنى على هذا وحين  
 حدث الله صلى (الخ) وأجيب بأن المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله) لقوله تعالى (الخ) أي اشتغال لقوله تعالى  
 (الخ) فهو متعلق بمحذوف هو الصلاة في الحقيقة ويحتمل أن التقدير بأن الصلاة مطلوبة لقوله تعالى (الخ) وعلى  
 الأول ما لا بد من التعديل لا للتعليل وعلى الثاني بالعكس (قوله) يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً (الخ)  
 أ كفي الآية السلام بالصدر وهو قوله تسليماً دون الصلاة لأن الصلاة مؤكدة بلفظتان ولأن الله تعالى قالها  
 بنفسه وقولاً ملاماً لكتبه كما أخبر بذلك تعالى بقوله إن الله وملائكته يصلون على النبي ولأنها قدمت لفظاً  
 والتقديم يدل على الاعتمام ولأن مصدرها وهو التصلة في الحلاقة بشاعة بخلاف التسليم فإن قيل التنا كيد  
 كما يكون بالصدر يكون باسم المصدر واجب بان التناجب مطلوب بين التنا كيد من فأن قيل كان يمكن  
 الاتيان باسم المصدر مع ما يحصل التناجب مع عدم التباشة أجيب بان الأصل التنا كيد بالصدر فإذا أتى  
 لا يسأل منه وأما عند من ترك التنا كيد في الصلاة فاقدموا على أبي العباس العلامة الأمير في ذلك وجهاً آخر  
 حاصله أن الصلاة لم تؤكده كالمكون الاستعمال في العامة بخلاف السلام فإنه يستعمل في العامة ولأنه يؤكده  
 لتوهم أنه يسلم على النبي كسلام العامة فالله وسلموا عليه تسليماً عالياً كان تقول السلام عليكم يا رسول  
 الله أو نحو ذلك لا كسلام بعضهم على بعض فهو من باب قوله تعالى لا تحسبوا دعة الرسول بينكم كدعاء  
 بعضهم بعضاً (قوله) ولقوله صلى الله عليه وسلم عطف على قوله تعالى لقوله تعالى وقوله من صلى على في  
 كتاب أي من كتب الصلاة على وتلفظ بها في كتاب فهذا الثواب المخصوص لا يكون إلا لمن جمع بين  
 الكتابة والتلفظ وإن كان المختصر على أحدهما ما يحصل له أحوالاً يتبادر أن المراد بالكتاب الأول المكتوب  
 كالثاني على القاعدة من أن الذكر إذا صدقت معرفة كانت صواباً وعمل بعضهم الأول بمعنى المصدر  
 والكتاب الثاني بمعنى المكتوب فيكون فيه شبهة استخدام والمعنى من صلى على في حال كتابة اسمي الخ ويكون  
 حيث سئل على خلاف القاعدة لأنها أغلبية وقوله لم تزل للملائكة تسبحوه أي بصحة الاستعفار أو ما يرجع  
 إليها الحديث أن الملائكة تسلي على أحدكم ما دمتم في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه والظاهر أن المراد

بالملائكة تحسروا الملعونة كآلهم بعضهم ويحتجب له ولهم ان الإسمائيل بعد كآله العلامة  
الكتاب أي هذا وأما اسمي فذلك الكتاب والمراد كذا أيضا وقوله لو سلمته لثبات وقوله بقوله

الصلوات والسلام أو الصلوات والسلام على البشير وليب ذلك بطول الله المعاصن القلب الضعيف من رتب المصل  
أولا وهل يحرم على المصلي أولا والذي قرره من أن المصلي لا يفتي على طبع جواب المصلي وأنه يحرم على  
المصلي وله مقيد إذا لم يغيره عن ذلك كونه فانه تحت قطع جواب المصلي فعمله بغير قصد ثم ان  
هذا الحديث مستند ضعيف كآله ابن جبري عليه السلام المشهور وقال ابن الجوزي انه موضوع وقال ابن  
كثير انه لم يسمع من وجوده كثيرة (قوله فضال) عطف على مصل (قوله ثم) هي هنا ترتيب الانسحاب  
أو التي لتأخر رتبة ما يتعلق بالصلوة وان كان أفضل المخلق على الاطلاق من رتبة ما يتعلق بالخلق وما  
أحسن قول بعضهم العبد عبد ولو ناسي والمولى مولى وان تنزل

وقوله الصلاة قد اشترطوا من الصلاة لا يلوصل بين العبد وربه وهو من الاشتقاق الكبير وهو لا يصر فيه  
اشتقاق ترتيب الحروف وقوله بعد تأكيده لاستفادة البعية من ثم كذا قال بعضهم والاحسن انه  
تأسيس لانه خير من التاكيد ووجه كونه تأسيسا ان ثم لترتيب الاخبار أو الرتبة كما عطف وبعد  
لترتيب الوقوع فغاد كل غرضه الاخرى (قوله أي بعد ما تقدم) أي من الصلاة والحمدلة وأشار  
الشارح بذلك الى تشدد المصنف اليه المحذوف وقوله وهو هامني على الضم أي ولغظا بعد في كلام  
المصنف ونحوه من كل تركيب كرفيه بعد مع حذف المضاف اليه مبني على الضم حذف المضاف اليه ونيسة  
معناه والمراد بجمعنا النسبة التقيدية التي بين المضاف والمضاف اليه وانما المقتضى اعطاه معناه بالاضافة الى  
ضمير المضاف اليه مع انه مبني من المضاف والمضاف اليه لا يمتنع الا بالتحقق الا بالمضاف اليه وليس المراد به  
مدلول المضاف اليه كآله ترويه من ظاهر اللفظ ثم ان ما ذكره الشارح من البنية بغيره تعين اذ هو النسب  
من غير تنوين حذف المضاف اليه ونيسة اللفظ (قوله كما هو مقرر عند الصالح) أي كما هو مقرر عند ذلك  
من انه يبنى على الضم حذف المضاف اليه ونيسة معناه فكأنه يعني لام التعليل (قوله والصلوات) انما اشترط  
الكلام على الصلاة في الكلام على عدمه ان المناسب لترتيب المتكلم على طول الكلام عليها وقد ذكر  
بهاها الغنة فقط ومعها ما أثر عطف أو الواصلات مفتحة بالكثير في التمسك بشرائط مخصوصة  
ومعناها الفتور عن الله الرحمن الملائكة الاستعانة ومن غيرهم التصريح والدعاء وان شئت فقل من  
الله الرحمن غير هؤلاء الملائكة الدعاء لان الاستغفار يسمى دعاء وهذا صريح في انهم ان قيل المشترك  
اللفظي وضابطه ان يتحد اللفظ يتعدد المعنى والوضع كما عطف على فانه لفظ واحد المعنى والوضع  
والعبار به بوضع والذهب بوضع وهكذا وهذا على تمام سير الجوه والمقدم وقدره ان هشام بالمعطف بفتح  
الهمزة ويحذف معناه بالذات السند اليه بالنسبة لله تعالى الرحمة وبالنسبة لله لا لكثرة الاستغفار وبالنسبة  
لغيره التصريح والدعاء وان شئت فقل بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره ولو الملائكة الدعاء وهو يشعل  
الاستغفار كالمعنى في هذا التفسير فمعنى من يسهل المشترك المعنوي وضابطه ان يتحد اللفظ والمعنى والوضع  
لكن هناك افراد اشتركت في ذلك المعنى كلفظ اسد فانه لفظ واحد وضع وضابطه احد المعنى واحد وهو  
الطيران المفترس وهناك افراد اشتركت فيه فهو جه ابن هشام في معناه ما انتشر به وجوده منها ان الاسل  
عدم تعدد الوضع ونهاه ليس التاثير يختلف باعتبار ما ينسب اليه وورد العلماني بوزن وادام اعمال كثيرة  
كذلك على ان المعطف الذي قاله هو يختلف معناه باعتبار ما ينسب اليه ومنها غير ذلك (قوله لعة) أي حال  
كونه ممدودا في الالفاظ اللغوية فهو حال لكن فيه أنه حال من المبدأ أو يحجب الله جاز على رأي سيوييه  
أو بتعدد ضاف والاصل وتأسيس الصلاة ولا يقال يلزم على محبته أنه حال من المضاف اليه وهو غير جاز  
الانصره كما ليس من ان ما لا يجوز لا يخرج من المصنف الخ لانا نقول له طرعه فحقق وهو كون المضاف

فقال (ثم الصلاة بعد)  
أي بعد ما تقدم وهو هنا  
مبنى على الضم كما هو مقرر  
هذا المعنى والملائكة

يقتهنى العمل في الخاضع اليه لكن ان اخذنا من عدد او معنى الغنى للغة العلم في الكلام أى الامراع فيسه  
 وفي الاجلح انفسا موضوعه انما عايناهم بها كل قوم عن اشرانهم (قوله الدعاء) قيل تغير  
 وقيل جعله لا يلزم من كون الصلاة بمعنى الدعاء ان لا تمدى في الخير بل كالدعاء فانه اذا دعى بل كان  
 المضر تانه لا يلزم في التردد بين ان يصح حصول احد هكل الاخر فلا يلزم من كون فعل بمعنى فعل ان  
 يندعى تعديته وفي المسئلة اختلاف عند الاصوليين (قوله والصلاة المخلوبة الخ) فيه اشارة الى ان جهة  
 الصلاة شريفة لفظا انما يصحى وهو المختار وقال الشيخ يس وجماعتهم ساجدة لفظا ومعنى فقرر الى ان  
 المقصود التعليل وانهما الشرف في ذلك لا حاصل بالخير والرضى الاول كما جلت (قوله هي رحمة) ظاهره  
 انها اصل الرحمة بل هي شكل العطف في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لان العطف  
 يقتضى المنارة ويوجب بان العطف في الآية للتفسير وبهضم فسر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون  
 بالعطف في الآية من صفات العباد من الخصاص ويحدث فيه بان قولهم المقرونة بالتعظيم نفع وخص المقام  
 النبوي وليس من جهة المعنى الموضوع (قوله وذيل معفرته) وجه الاستوى بان الرحمة في القلب  
 وهي مستقبلة الى الله تعالى فلا يناسب تغير الصلاة بها بل بالمعروفة عليه بالعطف في الآية من صفات المعابر  
 وانما جعلت فيها التمدد بها بعد الدروب بالضرورة ولا يحسن الاحسان بعد العفراء والمراد بالحقرة  
 بالنسبة لانها مفرجة ورجلهم لا يحوي الدروب لاسفها في حقهم ولذلك يقولون العفوة لا تمدى معنى القرب  
 (قوله وقيل كرامته) أى التي يكرمهم بها وهو قرىب من الاول كما قاله الشيخ الامير بل وقرىب مما قبله  
 بانها تسمى بالغير ترفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القلب بان الرحمة بمعنى الرقة القلب مستقبلة  
 والمعفرة تسمى بالغير فلا يليق تسميها بالانكسار بل بالكرامة (قوله وقيل ثبوت هذا الانكسار) في  
 ثبوتها تعالى على نبيه عند الانكسار وانهما الشرف فيهم ووجه هذا القلب بان الرحمة بمعنى الرقة مستقبلة  
 والمعفرة ووجه الذنب والكرامة ترفع من السكك والنهي على الله عليه وسلم قد ارضى عليه السكك  
 كما قاله السبب ان تفسر بالانكسار الانكسار وقد ناهى ما من كمال الاوعده الله اعلم هذه الاقوال لا تارة  
 لها (قوله كرهه الاوجه الشيخ الخ) كان المناسب ان يقول هذه الاقوال كما يصرح بذلك تسمية قوله  
 وفي كذا وقيل كذا هي اقوال الاحتمالات في بعضها ما وجهه وحيث ناهى عن اوجه اشارة الى ان  
 تلك الاقوال لا ينبغي جعلها اقوالا لتقاربها واعيانى جعلها اوجهها اما دعاهم (قوله وقرن بالاسلام)  
 أى قرن الصلاة بالاسلام أى ضمها له لان مقارنته لفظا لا تخفى كرهه وقوله نحو ما كرهه افراد  
 احداهما الاخرى عند المتأخرين وامامه المتقدمين فلا يكره الاخر اذ لم هو خلاف الاول قطعا  
 ويجعل كراهته عند المتأخرين في غير النوازل وفي غير اشكال الجيرة التبرع بها وفي اذا كان ما كان في  
 صيغة وارده فلا كراهة وكذا لا يكره اشكال الجيرة التبرع بها لا تارة على السلام فيقول بعضه وادب  
 السلام ما بالمراسل الله واذا كان مصلى الله عليه وسلم فلا كراهة بالهنة وهل كرهه الافراد  
 خاصة ببناء على الله عليه وسلم او حارة فيه وفي غيره الاصح الثاني لكما في حديثه اذكر تحفة (قوله)  
 فقال صنف على قرن وقوله والسلام عطف على الصلاة وقوله أى الجنة تسمى له الام ولم يرفع بهم  
 تقدير السلام بالانكسار على الله عليه وسلم لا يخاف خوف ذهابهم وان كانا خوف مهابة  
 واجلال وقد قال المراد الامان مما يخاف على امتلأته صلى الله عليه وسلم وان كان لا يخاف العذاب على  
 نفسه فانه على امتلأته بالؤمنين وذوق رحم والمراد من التحفة في حقهم على الله عليه وسلم ان يسمعه تعالى  
 كراهه الله تعالى الدال على رغبته من العظم كما قاله الشيخ السوى من الجزاوية (قوله الى نبي)  
 أى كذا على نبي فهو متعلق بجموده بمرسمه اوليس من باب الله تعالى لا لا يخفى في الماورد ولان  
 اسماء الله اذروا وانما على نبي ولم قل على رسول يساعده تعالى ان سواه ذكره كونه نون على الذي

العباد الصلاة المخلوبة من  
 الله هي رحمة وقيل معفرته  
 وقيل كرامته وقيل ثبوت  
 عند الملائكة ذكره  
 الاوجه الشيخ شهاب  
 الدين الهامى رحمه الله  
 وقرن بالاسلام خوفا من  
 كراهة افراد احداهما  
 الاخر فقال (والسلام)  
 أى التحية (على نبي)

وبعضهم جعل في كلامه المصنف حقا والتقدير على أي ووصول كأن في كلامه لا في وهو تارة ومسلين في  
 هذا لا والتقدير بشارته رسول ربهم أي نبوته ليكون في كلامه احتجاب وهو ان يصفه من كل ظاهر ما أنبأه الله  
 الا نرى (قوله في كلامه الاسلام) جلة من مبتدئين صفة التي غصبة ان قلنا بان الاسلام لا يطلق الا على دين  
 نبتنا على افعاله وسلم وهذا هو الظاهر من قول الشارح وهو ينبغي ان على هذا فنقول المصنف بهذا ذلك محمد  
 بيان الواقع وان قلنا بان الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا والمستأجلة صفة مضمومة ويكون قول  
 الشارح وهو ينبغي ان في هذا المقام فلا ينافي ان يشمل غير نبينا أيضا فنقول المصنف بهذا ذلك محمد  
 على الذي كوروه في الجته وهي قوله في دين الاسلام احكام التي يثدين بها هي الاحكام المبرهن بها بالاسلام  
 أو التي طريقته التي أقسم على الاقباد والخضوع لآلوهيته تعالى فالذين اما يسمي الاحكام المتشدين بها  
 والاسلام بمعنى الاحكام المقيد لها واما يسمي الطريقة والاسلام بمعنى الاقباد والخضوع وعلى هذين الخلفين  
 فلا خيال ظاهر واما على تفسير الشارح فلا يتبادر في ظاهر لانه غير الذي يسمي الله تعالى من الاحكام  
 ثم يفسر الاسلام بالاقتداء بالخضوع لآلوهيته تعالى وحيث أنه لا يظهر الجمل والاختيار الا ان يفرد مصنف  
 والتقدير في دينه تعالى الاسلام يظهر الجمل والاختيار بتقدير هذا المضاف لان الاسلام بمعنى الاقباد  
 والخضوع متعلق بدينه تعالى والاحكام متعلق بغيره فتقدير (قوله وهو نبينا) أي والذي في دينه الاسلام  
 نبينا وقد عرفت أن هذا يقتضي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم يحسمه ويحتمل  
 أن المعنى وهو نبينا في هذا المقام فلا ينافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول الثاني والحق  
 ان الخلاف لفظي لان القول بان الاسلام مخصوص بهذا الدين متعلق بدينه لا بالاسلام المخصوص والقول بان  
 الاسلام يطلق على كل دين مطلق بالاسلام أفاده الحق الا سب (قوله قال الله سبحانه وتعالى)  
 هذا استدلال على ان دين نبينا هو الاسلام وحمل القلب على قوله هو مما حكم المسكين لانه يعلم من نصيبنا  
 مسكين نسجية فينا بالاسلام ولو استدلل بقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت بهلكم نعمتي ورضيت  
 لكم الاسلام ديناً لكان أوضح في الاستدلال (قوله أمه أنبكم) معصوم على الاغراض والتقدير الزموا  
 له أي بكم ويحتمل ان المعنى وسع عليكم ملتكم توسعتم له أي بكم كما يدل عليه قوله تعالى وما جعل عليكم  
 في الدين من حرج فلف المضاف أقيم المضاف اليه مقامه فانه متباعد عنه ولا يرد على القول انه معصومون  
 بالبروم في سببنا فملا البروم له أي بكم لا نقول مسلمة أي بكم ابراهيم هي ملة سيدنا محمد في الاصول وان  
 خالفنا في بعض الفروع وقوله ابراهيم يدل من أيكم أو صنف بيان وقوله هو مما حكم المسكين أي الله تعالى  
 مما حكم المسكين فالضمير عائد على الله قبل عند الاكثرين ويدل ما قرئنا في الله مما حكم المسكين  
 والهي عليه الله مما حكم المسكين من قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة التي أوردها من قبل القرآن وفي هذا  
 القرآن آيات لا تكال على هذا وبعضهم جعل الضمير ابراهيم قال وما جعلنا مسلين الا ومن  
 ذرية ائمة مسلمة فالتعجب ان الله جعلها مسلمة محمد صلى الله عليه وسلم واستشكل هذا ما عطف قوله وفي هذا  
 على قوله من قبل فانه يقتضي ان تعالينا مسلمين وقتعت من أي بكم ابراهيم في القرآن وهو قد يرجع اذا قرآن  
 انما نزل بعد ما أُسبب باله ليس أن عطف الماروات حتى يلزم ما ذكر بل من صواب الجمل والكلام فيه  
 حذف والتقدير هو مما حكم المسكين من قبل واما يسميكم المسلمين في هذا فالضمير في الجمله الاولى لا ابراهيم  
 وفي الثانية تعالى (قوله والتي الخ) شروع في تفسير لفظة التي عصر لفظة النبي ولفظة الدين ولفظة  
 الاسلام ولما عسر الاسلام احتاج المرء لتفسير اليمان لما ينافي من كل مؤس مسلم وبالعكس (قوله)  
 انفس اوحى اليه شرع) اعترض بعضهم على التفسير بالانسان حيث قالوا لبيد ذكر من بني آدم اوحى  
 اليه شرع ثم قالوا فلو سلم كراولي من قولهم انسان لا جماع على عدم استنباه أن من بني آدم اه  
 وأن تبيير بان ما دعاه من الاجماع معجوع لانه قد ذهب الانعز الى عدم اشتراط الذكور في البيوت

دبه الاسلام وهو نبينا  
 الله عليه وسلم قال الله سبحانه  
 وتعالى اياكم ابراهيم هو  
 مما حكم المسكين والتي  
 امان اوحى اليه شرع

ولا نقبل بيقين بعض النسخة كبرجانية وعلمين وملازمين الربح اشتراط الا كورة قسم تمكن الانبي  
 نبيذوا في حال صاحب يد الاماني

وما حركات نيسا قط اني \* ولا مجد ونفيس ذو قبال

أي فعل فجمع على ان الاعتراض اعلم على ان الانبياء يقولون كذا والاني لا على انه يقال كذا كقولنا  
 وأما الانبياء فيقال لهم النسخة كمال انقال

انسخة من انسخة \* بدو النسخة انجيل (قوله وان لم يؤمر بيليه) أي سواء أمر بيليه أو لم يؤمر بيليه  
 فان قيل قد قيل الا رسال بالني في قوله تعالى وما أرسلناك قبلك من رسول ولا نبي الخ فيقتضي زيادتها  
 انسخة الا رسال عليها وما ويكون السلف في الآية من سلف المرادف أجيب بان المراد بالرسول في  
 الآية من أرسل بشر حديد والمرا بالني فيها نبي عنه وهو من أرسل مقروا للشرع من قبله

كسليمان وداود وغيرهما من أنبياء بني اسرائيل الذين موسى وعيسى فانهم أرسلوا بالقر والنبوة  
 والسلف حيث كان سلف الجاهل وقيل المراد بالني في الآية من سلف الجاهل وهو من سلف الجاهل

والعروا في قدره عامل بناسه ويكون من سلف الجاهل وهو من سلف الجاهل وهو من سلف الجاهل وهو من سلف الجاهل  
 رسول ولا انما على عدمه الا انما دعا لمشها كما انسخة من سلف الجاهل وهو من سلف الجاهل وهو من سلف الجاهل

الشيء ان سلفه آياته وليس المراد ان الشيطان يأتي في غرام الرسول شيئا من عنده كما قال بذلك بعض  
 المفسرين من الله أعلم بحقيقة الحال (قوله فان أمر بذلك فرسل أيضا) أي فاب أمر بيليه فهو رسول

كانه نبي وقوله فأي أهم من الرسول أي هو ما علقا قل كل رسول نبي ولا عكس وبعضهم جعل الرسول  
 أهم من النبي أيضا قال لان الرسول يكون من الملائكة بدلي الله يصلي من الملائكة رسلا ويعلم من هذا

مع الأقل ان بينه المعلوم والخصوص هو معنى لكن الحق ان الرسول كالملي لا يكون الامم من آية والمراد  
 من كون الملائكة رسلا في الآية أنهم سلف أي فاب واسطة في تكوين رسله (قوله وقيل هما نبي

واحد) أي النبي والرسول ملتبان بهم واحد وقوله وهو معنى الرسول أي وهو انسان وحى اليه بشرع  
 يعمل به وأمر بيليه في قوله على هذا القول أن من أوحى اليه بشرع يعمل به ولم يؤمر بيليه ليس نبي ولا

رسولا وعنده ذلك أورد مرتبة من أولها غير (قوله والنبي والهزم الخ) وانما انتهى صلى الله عليه  
 وسلم من المهزم بقوله لا تقولوا نبي الله الهزم لانه قد ردعى المريد حتى صلى الله عليه وسلم في ابتداء

السلام في هذا المعنى البعض اذا دعاهم فهاهم صه فلياقوى اسلامهم ولا يخش هذا التهم انهم انهم  
 منهم والسيب (قوله من النبي) أي مأخوذ من النبي وقوله أي انه غير متبرقنا وقوله لانه غير من الله

نصالي ولا تخذمن الباء بمعنى انهم ويصح قراءة غير رفع الباء لان الملائكة يتبرق بالاحكام من الله تعالى  
 وبكسر الهاء غير تها من الله تعالى ان كل رسول ولا غير نبي يؤمر به ليعتزم ان كان نبي لا يقاطع فهو امامي اسم

الفاعل أو اسم المفعول (قوله ولاهزم) أي لكن بالشد يد وقوله هو الا كثر أي صدم الهزم أكثر  
 من الهزم وقوله من النبوة أي مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو ويعتدل انه مخفف

المهموز وقوله وهو الرفعة اعترض بان الذي لا قام من أمم الملائكة المرتفع واجب به يمكن جعل كلام  
 القاموس على النسخ لان الرفعة يلزمه المكان المرتفع غالباً (قوله لان النبي مرفوع الرتبة) أي ولانه

رافع رتبة من النبوة فهو امامي اسم الفاعل أو اسم المفعول أيضا فلي كل من أمم من النبوة  
 فيه الوجهان وكون النبي مرفوع الرتبة ما مطلقا وذلك فينا على الله صلى الله عليه وسلم فاه مرفوع الرتبة على

غيره من الخلق مطلقا وما على غيره لا مطلقا وذلك في غير مرتبة فان كل نبي مرفوع الرتبة على أمته وبعض  
 الانبياء مرفوع الرتبة كآدم والى الزم على بعض كافي الانبياء (قوله بان مرفوع الله تعالى) أي الذين

شرع الله تعالى الله تعالى وينسب على لسان الرسول وقوله من الاحكام بان مرفوعا له شأن وأما قوله

وان لم يؤمر بيليه فان امر  
 بذلك فرسل أيضا فالتني  
 أهم من الرسول وقيل هما  
 بمعنى واحد وهو معنى  
 الرسول والنبي بالهزم من  
 النبأ أي الخبر لانه غير  
 من الله تعالى وبلاهزم وهو  
 الا كثر من النبوة وهي  
 الرفعة لان النبي مرفوع  
 الرتبة والذين مرفوع الله  
 تعالى من الاحكام

معان من الجزاء والحساب وتفسير ذلك وما ذكره الشرع من التمسك بالصراط المستقيم لهذا القول وهو  
 وضع الهيئات التي يقول السليبي في خبرهم المصدق في ما هو خبرهم بالآيات ليتبين ما عاده المصدق  
 وقد أوصفنا في حاشية ما هو خبره في (قولهم الاسلام هو الخ) أي سر أو ما أضافه هو مطلق الخ  
 والاعتقاد وقوله هو الخ مخرج والاعتقاد كونه حقيقة تعالي أي لا حكمها يعني الخ مخرج والاعتقاد لها ظاهر  
 وإن لم يفعل على التصديق وقيل الاسلام هو الاعتقاد بدله قوله تعالي أفن شرع الله صدقه فلا سلام أفاده  
 الشيخ الأمير بزادة (قوله) ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون  
 من غير لونهما الا بقبول الامر والنهي بإيمان يستدق بذلك قوله (قولهم الايمان هو الخ) أي سر أو ما  
 لعله مطلق التصديق ومن قوله تعالي وما أنت بمؤمن لنا أي مصدق لنا وقوله هو التصديق أي حديث  
 النعمان وأدعاهم بالاتباع المعرفة أو الاعتقاد ولو بالتقليد لانهم المصدقون لوجودها عند بعض الكفار  
 المصدقين فزعموا على الله عليه وسلم قال تعالي يعرفونه كغير قولهم أفن شرع الله المصدق المصدق  
 الذي هو واقع في وقوع الشيء أو لا وقوعه بل حديث الله وأدعاهم بالاتباع وقوله بما جاء من عند الله أي  
 وعلم من الدين بالضرورة كعرض المسلمين كذا الصوم ونحو ذلك وقوله والافتراء به أي بان ينطق  
 بالشهادتين فالمراد بالاتباع ما هو ظاهر كلام الشرع أنه شار وهو مذهب بعض العلماء وعليه فلا إيمان  
 من كذب من جزأ من أحد هذين التمددين وهو لا يحتل السقوط وانهم الافتراء وهو يجعل السقوط كمال  
 لم يتمكن من العاقلة لأكراه أو يصح والراجح أن الافتراء شرط لاجراء الأحكام الدينية فقط كالمصادقة عليه  
 ودفعه في مقابر المسلمين والأرض منه ونحو ذلك في صدق قائله مطلق بإسناده كذا من لا يكتفي بالتصريح عليه  
 الأحكام الدينية به ومع ذلك عالم بطلبه النطق فجمع والآن كان كافرا حرما (قولهم وهما وان اشتغلا  
 بمهوما ما مضى فلهما واحد) أي والاسلام والايمان والحال انهما المتشاكلان جهة المعنى المفهوم من أحدهما  
 والمذكور لهما معهما واحد فالمراد بالابتداء في الاسلام والايمان مبتدأ خبره قوله ماضيهما واحد  
 وما العاقلة فتدبر بين اللفظ والواقع والاصل في اللفظ هو المفهوم من اللفظ والمذكور له  
 وليس المراد به المفهوم عند المطلق والمصدق كغيره فهو يقع الشاف على القولين من أن مجرد  
 الحق ويصعب تصديقه في الحكاية من المصدق عليه معنى هذا اللفظ الآخر ادلكن المراد به المثل كالمصدق  
 قول الشرع بعد لا تعني بوجهه ما سوى هذا وذلك لأن ماضيهما بمعنى آخر ادلهما متشاكلان فاضدادان  
 الاسلام اعتيادات كالتقديرات وابتدائهم وانقيادهم إلى تعبد ذلك وما صدقات الايمان تصديقان  
 كصدق زبارة في حقهم وصدق بكرى في غير ذلك لكن ماضيهما متشاكلان بمعنى لا إيمان بحمل الاسلام  
 وبالعكس كما بدله قوله تعالي فانهم كان فيهم من المؤمنين فاجدوا فيها ما هم ريث من المسلمين وهذا في  
 الايمان الكامل والاسلام المعتبر سر علو الافتداء يكون الشخص مصداقه في غير متشاكل ظاهره فيكون مؤمنا  
 لا مسلما وقد يكون مقتدا ظاهر غير مصدق بقله فيكون مسلما مؤمنا وذلك قال الله تعالي فالت الأعراب  
 آمنوا لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلموا ولحلصل ان الاسلام والايمان مختلفان مطلقا وما اقراد الكس متحدثان  
 محلا باعتبار الايمان الكامل والاسلام المعنى والافتداء مختلفان محلا باعتبارهم (قوله فلا يصح في الشرع  
 الخ) تخرج على اعتقادهم ما صدقوا لكن معنى اصل اللفظ الافراد كما علمت وقوله أي يحكم البناء لا محمول  
 وتائب الفضائل الجارية والمعمود ويعمل وقوله وبالعكس أي ولا يصح أن يحكم عليه بأنه مسلم وليس مؤمن  
 وقد صرح أن هذا في الاعتقاد والاسلام المعتبرين الكلمتين (قوله ولا تعني بوجهه ما سوى هذا) أي ولا  
 قصد ولا تريد بوجهه في المصدق سوى هذا وهو الاعتقاد في المثل فلا يساق أن أقراد الاسلام اعتيادات  
 وأقراد الايمان تصديقان وقد مر تفصيله (قوله محمد) هو لبيان الواقعة أن كانت المصداقة هي قوله مدنية  
 الاسلام تصديق بغيره والتقدير بغيره هو المصدق على أن كانت المصداقة المذكورة غير مخصصة بأي وجوب زبارة

والاسلام هو الخ  
 الاعتقاد لا كونه حقيقة تعالي  
 ولا يتحقق الا بقبول  
 الامر والنهي والايان هو  
 التصديق بما جاء من عند  
 الله والافتراء به وهما وان  
 اختلافهما هو الماضيهما  
 واحد فلا يصح في الشرع  
 أن يحكم على أحد بأنه  
 مؤمن ولا يسجد لمؤيد بالعكس  
 لأنه في بوجهه ما سوى  
 هذا وقوله (محمد)

أوجه الأهرام الثلاثة ولكن المذهب لا يساعده الرسم لعدم رسم النبي بعد الخصال والخلق بل قد كرموا الشرح  
 الآن يقال الله جرح على طريق من رسم المنسوب بسوء والفروع والجور وأولاهن حيث الأعراب  
 الحرف على أنه يدل لأنه لا يجوز أن يكون أولاهن حيث انتظم الرفع لاجل أن يكون الاسم مرفوعا ووجه  
 كان المعنى مرفوعا الرفع وقد فُتِحَ (قوله يدل مني) أي هو يدل مني فإن قيل القاسمة أن  
 المسدل منه في بناء المخرج والوجه في ذلك بالدلالة أن وصف النبي ليس مقصودا وليس كذلك أوجب بان  
 القاسمة أغلبية وبأن ذلك بالنظر لعمل العمل وليس ذلك غير حالي فائدة أن نص المعرفة ما تقدم عليها  
 أعرب بحسب النوازل وأمر به على بدلا أو عطاف بيان لأن شيئا نكرتو محبة معرفة والمشهور أن المعرفة  
 لا تنعت بالنكر نظير أصله هنا لمجد حتى يكون مضافا على تلك القاسمة فتوقع في المؤنزة وغيره من شأنه  
 عليها وهو كانه عليه العلامة الأمير (قوله فيكون مجرورا) تفرع على كونه بدلا (قوله) ويجوز  
 رفعه الخ) ويجوز نصبه أيضا على أنه مفعول للمعلل محذوف والتقدير أمدح محمد وهذا نص في جواز قطع  
 البديل وقد ذكره في التوضيح في باب العلم انتهى المؤنزة (قوله على أنه خبر لبتدأ محذوف) أي التفسير  
 هو محذوف على ما يليه أي أنه خبر لبتدأ محذوف (قوله وهو اسم من أسماء يسيا) بل هو أثرها أو أشهرها  
 (قوله وهي كائنات الخ) لا يخفى أن هي مبتدأ خبرها ألفا هو المراد بجهلها ما مثل الأوصاف كالشعر  
 والذير والاشكال لتمام هذا الابدان لا تسامح المتصوفة والعالمة عليه المشرقة به وبها  
 فهم من الأنبياء ومنهم من جعلها على نفس موافقة لاجتماعه تعالى الحسنى وقد أوصلها جامعة كافها على  
 وابن العربيين ابن عبد الناس إلى أربعين في غيري التسمية باسم من أسماء صلى الله عليه وسلم  
 للأحاديث الواردة في ذلك وإن كان من كلامها بالاضغف (قوله وانشار) أي المصنف وقوله بعد الاسم  
 أي الذي هو محمد وقوله منها الخ ومنها أنه أشرف أسماء على الله عليه وسلم ومنها أنه قريب منه تعالى  
 في كتبي الشهادته. وما في هذا وقوله أن شهد كرام الخ أي في قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشهداء  
 على الكفار الخ وقوله أنه أشهر أي أكثر شهرته حيث المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية في الاستعمال  
 فلذلك زاد بعده وقوله في بعضهم أي في بعضهم من القرآن في قوله (قوله وقوله) مبتدأ خبره ما تحذف  
 من قوله أي وأنيابه أي يقال في شرحه كذا كما تقدم قبله (قوله حاتم رسول رب) يكون السين كلف  
 لغة أي آخر رسول ربهم وهو نعت له ولا يقال أنه نكرة لأنه اسم فاعل وهو لا يعرف بالاضافة  
 والمعرفة لا تنعت بالسر كما لا يتحول هو معرفة لأنه وإن كان اسم فاعل لكن معنى الماضي وهو جرح فيعرف  
 بالاضافة وإنما كل صلى الله عليه وسلم أي آخر الرسل لتكون شهادته ناسخة لمعرفه من الشرائع لا العكس  
 ولأنه هو المقصود من بينهم وجب تأنيده أنه بالانصوبي أي آخر العمل كما قال القتال

فهم قال السلسلة الأولى • أول الفكر آخر العمل

هذا ويحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كطائفة التي يعتب به وهو الحلقة التي فيها  
 خص من غيرها فإن لم يكن فيها ذلك فهو فخره بفتحها على بعض كتب المتقدمين بحسب الله عليه وسلم  
 بطائفة المذكورة لا على الله عليه وسلم منع من ظهوره معه أو بعده تشد أبيته في جميع طائفتهم ظهور  
 الشيء المطبوع عليه بعد الطبع فالجامع معطوف على المفعول (قوله أي وأنيابه) أي في كلام المصنف  
 اكتفاء على حد قوله تعالى سرائل تعظيم الحار والبرودة ثم أن بعضهم يجعل في كلام المصنف أحبا  
 وأي احتيج لذلك لأن الرسل أحسن والأنياب أهدم ولا يلزم من ختم الأخص ختم الإجماع بل خلاف العكس  
 ويحتمل أن المصنف أو أديار الرسل معطوف على الأنياب من الخلافة الخالص وأولادها العلم (قوله قال الله تعالى الخ)  
 استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم حاتم الرسل والأنياب لأنه وإن كان المصرح به في الآية  
 النبيي لكنه يلزم من ختمه اثنين ختمه الله وسائر الأنبياء من ختم الأخص ختم الإجماع (قوله والمسلمة)

بدل من بني فيكون مجررا  
 ويجوز رفعه على أنه خبر  
 مبتدأ محذوف وهو اسم من  
 أسماء نبي الله عليه  
 وسلم وهو كائنات الخ  
 من أبي بكر بن عرب ومن  
 النووي رحمه الله ألف  
 اسم وانشار هذا الاسم  
 لوجوه منها أنه تعالى  
 ذكره في القرآن في سياق  
 الاستدح ومنها أنه أشهر  
 وأكثر استعمالا في السنة  
 الصلاة والتأنيب في بعدهم  
 وقوله (حاتم رسول رب)  
 أي وأنيابه قال الله تعالى  
 ولكن رسول الله وخاتم  
 النبيين (و) الصلاة

في الاسلام على آله ) بعد الشارح بذلك وضع النبي لفظا ولم يفسد ان اعطى في قول المستنوي اهل البيت  
 صفة الجبل والاصل حكاهما الاثر من حنف حرق الجبل وابدا عليه لهو صفة على بني من صنف النظر فاعلموا على  
 محمد لا يجل من بني وهو الحق في الجبل بل من الاكل بل من بني وهو غير صحيح لم يزل من صفته  
 على بني النضر بين المعطوف عليه والمعطوف بالبدل وهو لا يضر لان الصفة تقدم البدل على المعطوف  
 صنف نسق (قوله) وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب المراد ما يشمل مؤمنين بنات هاشم وبني  
 المطلب عليه تسمية الاكبر وعلى الاقل شرفهم وأما اولاد ابيات فلا يخلون وهذا التفسير بتفسير الاصل  
 في مقام الزكاة عند الشافعية وأما عند المالكية فينبو هاشم فقط على الحمد واسلم ان هاشم المطلب  
 وقد ان بعد صنف كعب بن جهمس ووفيل في اولادهم اولا ولهم صنف والاؤلاد شقيقان والاخيران  
 كذلك واولاد الاخيرين ليسوا بالاولاد هاشم آل ابيات واخلاف في اولاد المطلب فهم آل هاشم  
 معاشر الشافعية والمطلب غير عبد المطلب الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد هاشم واهله  
 الجدوا انما اشترى عبد المطلب لان هاشم اورد في حنفية من آل هاشم في المدينة الشر بكونه كعب بن شجرة  
 فكان كلبا سئل عنه قال عدي حياه بن ابي بن ابي فلما احسن من حله اظهره ابي اشميه (قوله) ووفيل  
 جهمس الامه ) أي ام القاجية وهم الذين اباؤهم صلى الله عليه وسلم في اليمان ولو صفة وهذا التفسير يناسب  
 مقام الدعاء كنه لانه بنسبه التعميم فالابن الاقصا على هذا التفسير هنا (قوله) ووفيل عترة الذين  
 ينسبون اليه ) قال في الواوثة المعتز بن كسر العيين المهمة بعد هاشم في نسل الانسان قال الازهرى وروى  
 ثعلب عن ابن الاعراب ان العترة ولفظ جل وذر يشاء ويقسم عليه ولا تعتبر العرب من العترة في ذلك  
 انتهى (قوله) وهم اولاد فاطمة ونسليم ) قال الاستاذ الحنفى في قصور فكان الظاهر ان يقول بهم  
 اولادهم واولاد بناته ونسليم اذ عترة النسب من اليه لا يتصور بجزء كرههم اه واجب بان وجهه  
 تخصيصهم بالذكر انهم هم الذين اقصوا (قوله) ووفيل آخاره من قرش ) أي سواء كانوا من نسله اولا  
 وقوله وقيل في ذلك أي كالتقول بلاتهم انفسهم الاموهذا مناسب لمقام المدح والذي ارضاه بعض المحققين  
 انه لا يلائق القول في تفسير الاكل بل يفسر بحسب القرينة (قوله) من يصد ) أي حال كون آله من  
 بعد في الصلاة كما اشار الى ذلك الشارح بقوله أي بعبادة الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تبعاطوا وما  
 استغفلا لقبيل مكر وهذا قول خلاف الاول وقيل ممنوعة قول ابي الاقل لانهم شعروا ان يسلموا على الكراهة  
 اذا كانت ممنوعة اذا كانت على الله عليه وسلم فلا كراهة لذهي حقه فله ان يدعوهم الى ما شاء كما  
 ورد في حديث اللهم صل على النبي اولى (قوله) ووصيه ) حلف على بني لان الصفة اذا تكررت يعرف غير  
 مراد يكون على الاول في القول الرابع وقوله من بعده أي في كلام الصنف الحديث من التثنية لانه الاول  
 وقوله ايضا أي كذا كرت هذه الكلمة في الاصل (قوله) واسم جمع صاحب ) أي لان الاصم انتم املا  
 ايسر جمع الماعل ومعنى صاحبين طائفة من طائفة وهاهنا اسم مراد هاشم المراد به العاصي فلذلك قال  
 يعني الصبي (قوله) ومن اجتماع الخ أي اجتماعا معارفا بخلاف الاجتماع غير المتعارف كان كشف  
 عنهم لينة الاسراء ورواه فيم اوكذلك كل من رآه في غير عالم الشهادة كلام لان هذا ليس من الاجتماع المتعارف  
 وقال ابن قاسم ان وضع اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم ببعضه وليس هذا من الاجتماع المتعارف  
 انتهى والذي اعتمدته المشايخ ثبوت الصفة لهم لان اجتماعهم على الوجه المعاد فلا يلائق ذكرهم باسم  
 وان يسموا في الواوثة (قوله) مؤمن ) أي حال كونه مؤمنوا وبعيد نسل الصغير ولو غير محرم وخرج بذلك من  
 اجتمعهم صلى الله عليه وسلم غير مؤمن به ولانهم بعد ذلك لكن لم يحتم به بعد اليمان كرسول فصر وقوله  
 به تنازع كل من اجتمع ومؤمن فغير واجبه من اجتمع بغير فيسمى حوايا بالاصحابا وان اجتمع به مؤمن فغيره  
 كثر يد من عرو من نسل فليس هاشم ابيات هو الذي حرم به شيع الاسلام في الاصابة وهذا بعض الحديثين من

والاسلام على آله ) وهم  
 مؤمنو بني هاشم وبني  
 المطلب وقيل جميع الاقارب  
 عترة الذين ينسبون اليه  
 وهم اولاد فاطمة ونسليم  
 ووفيل آخاره من قرش  
 وقيل غير ذلك (من بعده)  
 أي تباه (وصيه) من  
 بعده أيضا وهو اسم جمع  
 لصاحب بمعنى الصاحب هو  
 من اجتمع به مؤمن

**الصبية (قوله وليس له)** أي أولى خطبة ليليقا من أجل السابعة التي لا يلحقها ولد ولا بنت فلهذا لم يرد على من  
يقول بشرط طول البنت قالوا بعد ذلك بشرط خلاف الثاني فلهذا لم يرد على من يوجب بالصبية بشرط طول الصبية  
والفرق بينهما في النكاح فزاد الصبية فلا يباح معه سبي الله عليه وسلم يورث ثمنه والفتى بمجرد النكاح  
أما ما ذكره الأستاذ في الطول على الصبية دليل أن الجلف من الأعراب كان مجرد الاجتماع على سبي الله  
عليه وسلم بغير الحكم **(قوله ويمن على ذلك)** هذا شرط لإتمام الصبية لا أصلها والأمر يمكن مستقيماً  
لأنه يقتضي عدم الحكم بالصبية فلا حد حتى يكون على الإسلام وليس كذلك فمن أورد أن خطبة صبيته ثم لم يأت  
مرئياً كره الله به نحل فهو غير صبي ومن عاد الإسلام عدته الصبية لكن بمجرد من الثواب عند ذلك **(قوله)**  
**وذلك من طالت صبيته (الخ)** هذا القول بشرط هذه الأمور الثلاثة وهي طول الصبية وكثرة النكاح والسنة والاشتداد  
صته **(قوله وقيل غير ذلك)** أي كالقول بأن من طالت صبيته ففعلها كالتقوى بأن من روى عنه ففعل من  
هذين القرنين بشرط شيأ أو لم يأت بشرط الطول ففعلها ونائبها بشرط الرواية ففعلها يعلم مما كتبه على  
الخطاب في الفتاوى بعد دفع ما قبل هنا **(قوله وما وجدته في وصال (الخ)** الماسك لما نفعه دخوله على  
المرأة أن يقول ولما جادته وصل على نبي محمد صلى الله عليه وسلم سأله قدال الأمانة على ما قصد فقال لأن  
يقال أنه تفرق في الدخول **(قوله قال)** جواب لما **(قوله ونسأل الله لنا (الخ)** اعترض بأن مقام السؤال  
مقام ذلة ونحزوع فلا يناسبه الاتيان بنون المطه فمكن الأولى أن يقول ونسأل الله لنا (الخ) وأجيب بأنه  
أن بنون العظمة الطهارات تظلم الله به فشدنا بنابغة لقوله تعالى وأما بنوعمة لم تفلح وهذا لا ينافي ذلة  
لما لا يوافق صفة في ذاته وبأنه أن بنون النكاح ومع غيره تحقير النفس عن أن يستقل السؤال فشارك  
الشعور فيه لكن السؤال حكمي وتقدير لا يقتضي أنه لم يصدق منهم هذا السؤال **(قوله الأمانة)**  
أي أمانة له ونون الفتوى بين الأمانة والأمانة جناس لاحق وصابط أن يختلف الكتمان في حوفين  
متباينين المخرج كخرج العين والبلاء هاء أصل أمانة وأمانة نعت حركة الواو في الأول والبلاء  
في الثاني الساكن قبلها مائة في الشعر كالأول والبلاء صلب الأصل وانفتح ما قبله الاثنان ثمانية ألفاظ متجمعة  
ألفاظ حذف أحدها الآخر وعوض عنها البناء صاغة العتق أمانة قد صر بها ما واحد الآن الأول والواو  
والثاني ياء **(قوله فيما أوجبنا)** أي على النبي فوجبنا في معنى على لا الأمانة تنعدي على ولام  
موصول بمعنى الذي والهاء محذوف وقوله أي شعرين أو قد صرنا بغير لقوله تنصير العطف لنفسه أيضاً  
**(قوله يقال)** أي قولاً موافقاً لما هو الاستدلال على التعريف الذي ذكره قوله فلان يتوشى الحق ويتأخر  
بأو أو قد صرنا لما في الأولى وبما هو وقد صرنا خلفه بضافي الثاني قوله هذا يقتضي أن عبارة الناظم فوجبنا  
بالتشديد من غير ألف وفي نسخة بالفتح فمع الألف والنسب لها أن يقول التساوي فلان توشى الحق  
الحل لكن هذا الثالثة ليست في الصحاح والمباح بخلاف الاثنين ظنهم بأنهم قد صرنا بها **(قوله أي بقصد)**  
ويشعره المناسب لتعريفه أولاً أن يقول أي شعر أو بقصد ولكن الخطأ سهل **(قوله ويقال تأتت)**  
(الشئ) بصيغة الماضي وهو قد صرنا شدة التحا وهو قوله شعرته أي قصده وقوله والنرى طلب الأخرى أي  
طلب الأولى **(قوله وكثير ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد)** أو أود استعمله على استعماله الأصل ويستعمله  
الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيراً ما قالوا الصبر والجسم للنرى وما زاد من كسبه الكثير وإضافة النوى إلى الاجتهاد  
للبيان **(قوله والألفاظ الثلاثة)** أي التي هي لفظة النرى والنرى والاجتهاد وقوله متقاربان في قرب  
بعضهما بعضاً وانتخب بأن الذي يقتضي عن الشيخ ذكر ما يقتضي البراءة والذي ذكره آخر ما يبعد  
التمايز في الجملة فليس في سابق كلامه ولا حقاً يقتضي التقارب ويجازي بأن الذي ذكره عن شيخ الإسلام  
من تسمية الفقهاء والذي ذكره آخر ما يبعد المشاركة في الجملة كلاً من ما في حل الصغرة والصغرة وهذا  
هو المراد بالتقارب ذكره التمس الخفي في رده من حاشية الشيخ الأمير **(قوله قال الشيخ ذكر ما)** هذا

وإسماهما من أهل ذلك وقيل  
من طالت صبيته وكثرت  
بمعانيه والاشتداد  
وقيل غير ذلك ولما جادته  
تعالى وصل على نبيه محمد  
صلى الله عليه وسلم قال  
(ونسأل الله لنا العتق)  
فوجبنا أي شعرين  
وقصدنا يقال يتوشى  
الحق ويتأخر أي بقصد  
ويشعره ويقال تأتت  
الشئ أي شعرين والنرى  
طلب الأخرى وكثيراً ما  
يستعمله الفقهاء بمعنى  
الاجتهاد والألفاظ الثلاثة  
متقاربان في قرب  
بعضهما بعضاً وانتخب  
بأن الذي يقتضي عن الشيخ  
ذكر ما يقتضي البراءة  
والذي ذكره آخر ما يبعد  
التمايز في الجملة فليس  
في سابق كلامه ولا حقاً  
يقتضي التقارب ويجازي  
بأن الذي ذكره عن شيخ  
الإسلام من تسمية  
الفقهاء والذي ذكره  
آخر ما يبعد المشاركة  
في الجملة كلاً من ما في  
حل الصغرة والصغرة وهذا  
هو المراد بالتقارب

بأن لا استعمال الفقه لمقدم ثبت أن فيه تسامحاً لا يقتضي الترافف (قوله يدل الجمهور على طلب المقصود)  
 أي يدل الشخص مقبوض على طلب مقصوده (قوله انتهى) أي كلام شيخ الإسلام كراه (قوله ويقال  
 اجتمع الخ) أشار بذلك إلى تخصيص الاجتهاد بالامر المسمى كعمل الصغر دون غيره كعمل (قوله ويقال  
 من قوله يدل الجمهور الخ) لا يقال ذلك إلا في الامر المسمى والفتن قال القام العلماء المذهب لا يفتن به من هذا  
 مفرغ على ما قبله وقد يقال لو قلنا في التفريع (قوله ذكر أبو عبيدة الخ) أشار بذلك إلى تخصيص  
 الترخي بطريق فخص أن الاجتهاد يخص بالامر المسمى سيما كان أولاً والترخي يخص بالغير مستقلاً كان  
 أولاً والتخي يخص بالامر الأخرى وهو أنخص من الامر المسمى (قوله ولعل هذا هو السبب الخ) أي  
 ولعل كون الترخي لا يكون إلا في غير هو السبب الخ وقوله دون التخي يوجب الاجتهاد (قوله من الأمانة)  
 بيان أن اختياره وقوله أي الإظهار والكشف قد سبغ للأمانة والعطف للتبشير أيضاً (قوله من مذهب)  
 متعلق بالأمانة والمراد بالذهب هنا الأحكام التي ذهب إليها هذا الخ لا سيما في السبغ وقوله وهو المراد  
 ها (قوله مذهب يصلح الخ) أي هو على وزن مفعول يصلح الخ فهو مصدر مصلح لعمدته والمكان والمزمان  
 بحسب الأصل ثم نقل الأحكام المذهب إليها والمفعول هو المصلح أما المصلح فكون من باب إطلاق المصداق على اسم  
 المفعول وأما المكان فيكون من باب الاستعارة التصرعية التبعية وتقريرها أن تقول شبه انتشار الأحكام  
 بمعنى المذهب بجامع أن كل واحد من المقصود واستمر المذهب لا اختيار الأحكام واثبت من المذهب بمعنى انتشار  
 الأحكام مذهب بمعنى أحكام يختاره على طريق الاستعارة التصرعية التبعية التماسية بين المكان والأحكام  
 أن كل واحد من هذه الأحكام على لفظه لا يفتقر إلى الأحكام على لفظه لا يفتقر إلى الأحكام ولا يفتقر إلى الأحكام  
 الأحكام فلا يعمل إلا بكونه مفعولاً لا مفعولاً كما به سبب الأصل والافتقار للمذهب حقيقة ملاحظة كما  
 أشار إليه الشارح بقوله وأما لا الخ (قوله للمعدد) أي لا يفتقر إلى غيره بل كان أوضح وقوله والمكان  
 أي مكان المذهب وقوله الزمان أي زمان المذهب بل كان أوضح وقوله والمكان  
 من قوله المذهب وأجمع له دور وهو راجع للمكان وزمانه وأجمع له دور وهو راجع للمكان وزمانه وتفسيره في  
 وقوله أو قبله وزمانه مفعولان على المذهب وجعله هو المورد مرتبة بين المتعاطفين ولا يصح العطف على  
 المورد كما لا يخفى أن هذه التسمية (قوله واسطلاح الخ) مملوطة على معذوف يعلم بما سبق والتقدير هذا  
 لعمري قوله ما ترجع عند المذهب أي الحكم الذي ترجع إليه المذهب فإما وقع على الحكم وقوله في مسئلة ما تفتقر  
 ترجع أي إلى أي مسئلة كانت سبغ. وكنت غلبة أو غلبة فإراثة التسمية والمذهب أي هي الغلبة من حيث إنها  
 يسأل هنا كما أنها تسمى مقدمة كون مقدم قياس وهو كونها تسمى ونتيجة كون الدليل بنتجها  
 أنه غير ذلك وتعلق أيضاً بالمتن أي لا. أي التبعية بمرجأيتها لطلوب تسمى بغيره على في المعلوم قوله  
 بعد الاجتهاد ظرف لترجيح وقوله صاهبه مقتضى أو مقتضى هذا مع خارج من الترخي وليس معناه ولا  
 لزم الدور لا في المرفق في الترخي وهو وجب الدور وعطفنا المذهب على التفتن من قبل طلب التفسير  
 (قوله وهو المرادها) أي المعنى الأمه ملاح من الأحكام التي ترجعت عند المذهب والرافد عبارة للمصنف  
 (قوله الإمام) يجمع على آفته على إمام ليستعمل مفرداً وجعلوا قوله تعالى واجعلوا له ديناً إماماً لكن  
 بلا حضانة من كل المفرد كتركه وحبوا لاسطاً أن تركت الجمع ترك كل ههنا وقوله أي الذي يتسدى  
 به تفسيره لعدم وقوله وقبل في ذلك أي كالتقول بأنه الوجه المخصوص قال تعالى وكل شيء احسبناه في إمام بين  
 والقول بأنها كتب الاجمال لكن لا يخفى أن هذه معاملة مستقلة لا بسبب جعلها مقالة للمقام الأول أن  
 يقول الشارح ومطابق على غير ذلك أم لو اعتبر تفسيره بالمجتمعة لا سبب ذلك وأداهه لا يفتقر إلى غيره وأبدل  
 من الإمام قوله الخ أي يدل كل من كل (قوله قد ثبت ثابت الخ) قد كانت الصلاة تفرق بينه والتقسيم  
 الفرائض ومن قوله الثاني قد ثبت من عبد الله بن عباس أنهما قد لم يصح تعظيمه بل به أن يقتله

يدل الجمهور على طلب المقصود  
 انتهى ويقال اجتمع في محل  
 الصغرة ولا يقال استدرج  
 على فواته ذكر أبو عبيدة  
 أن الترخي لا يكون إلا في  
 الغير ولعل هذا هو السبب  
 في تخصيص الترخي  
 بالتخي دون التخي  
 وقوله (من الأمانة) أي  
 الإظهار والكشف (من  
 مذهب) مفعول يصلح  
 المصدر والمكان والزمان  
 بمعنى المذهب وهو المورد  
 أو قبله وزمانه مفعولان  
 ما ترجع عند المذهب  
 مسئلة ما تفتقر  
 له مقتضى أو مقتضى هذا  
 ههنا وقوله (الإمام) أي الذي  
 يعتد به وقبل في ذلك  
 وأبدل من الإمام قوله (زيد)  
 ابن ثابت بن الفضل

قدم اليه ابراهيم فانما هذا بن ميسا بر كاهن قحاة ز يثعل مثل باين هم رسول الله فقال هكذا فعل بلعلنا  
 نقبل في بيده وقال هكذا فعل بلعل يث يثارضى الله منهم اجمعين وتغنناهم اه الاستاذ الحنفى (قوله  
 الصلبي) صفة اول زيد وقوله الاضارى صفة ثابته والاضارى نسبة للاضار وهم قبيحان الاوس والخزرج  
 فلم يعلم منه كونه اوسيا وخزرجيا بل قد قال الشراح الخزرجي وهو صفة ثابته والخزرجي نسبة للخزرج  
 فان قيل الاضار جمع وقاعدة النسب انه لا ينسب لفظ الجمع بل المفردة اوجب بان جعل القاعد مطلقا بصره  
 والنسب لفظه لانه اشبه الواحد قال ابن مالك

والواحد اذا كرر نسبا لجمع \* مالم يشبه واحدا بالجمع

والاضاوار على ما على الاوس والخزرج لانهم اضرروا على الله عليه وسلم (قوله من بني النجار) قبيلة  
 بنو هورة (قوله كني) يسكنون الكنف وتغطف النون او قطع الكاف وتشديد النون وقوله وقيل الخ  
 بمحمل تكديته بالالة كما قاله الشمس الحنفى (قوله انا حرجية) كان حرجية من قضاة المدينة السبعة  
 المنظومة في قول بعضهم

الاكلان لم يفتدى بأغدة \* نقصته من بني من الحنفى خالجه

نقذهم صيد الله مروتا قاسم \* سعيد أبو بكر سليمان خالجه

قال اول صيد الله من صفة بن مسعود والثاني مروت بن الزبير والثالث قاسم بن محمد بن أبي بكر الدقيق والرابع  
 سعيد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن والسادس ساجد بن ساد والسادس خارجة بن زيد  
 (قوله قدم اليه) صلى الله عليه وسلم أي حين الهجرة (قوله هو) بن خمس عشرة سنة أي والحال ان زيدا  
 كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد الهجرة) أي الاتقان من مكة لمدينة المرسلة صلى الله عليه وسلم وله  
 في مكة وما جاز الى المدينة (قوله) أي قال ماد كرم الله وجهه بعد الهجرة من خمس وأربعين وقوله  
 الترمذي بكسر الواو وتأنيده بعضه ساد بنغ الاول وكسر الثاني وهو منسوب لزيد بن ابي سلمة (قوله  
 وقيل غير ذلك) فشرح التبيين لهدايات ان هاتين صفتي ربيع وأخير وثوب (قوله وماضيه) أي خصاله  
 الحادثة وقوله ثم يهره أي بعد خمسة بين الحسن بنوه وفخائله أو صفاته الجيلة فهي ثري من الماشق وقوله  
 كبيرة أي في ذاتها والكثرة غير الشهرة (قوله وروى ابن سراج) هذا بيان لبعض مناقبه بعض صفاته  
 وقوله اليوم مات عالم المدينة هاء قول القول يوم من يوم وعلى التار فيه مقام وعالم المدينة سنة أب العالم فيها  
 خلافا على من في (قوله بالجالية) اسم مكان باشام (قوله) اسم مرثا أو سأل عمل انشرا و جواب  
 فليد الخ (قوله قاله سروق الخ) انما هي مسروقة لانه سرق في صرحه و جد وكان ثغرا عالجا اذا هدا  
 كلفه الشيخ الصالح من الماوى في شرح الشرائع (قوله من الزاهي في العلم) أي التبيين في العلم الجمع  
 رابع معنى ثابت بحيث يعرف تعارف الكلام وموارد الاحكام وواق الواضحة قبل من العلم ما كان  
 روى الله الله من من الراسخ في العلم فقال الراعي من اجتماع به ارباب اشياء اتقروا بهما وبين  
 الله والتواضع فيهما ينمو بين شغلته والزهد فيايد وبين الله اربابا همة فيهما ينمو بين نفسه قاله الشمس  
 الحنفى (قوله طرز يد) ببناء الفعل المضارع لولنا ياريد من باب الفاعل وقوله بعد تبيينه انه علم فحصل الكبيرة  
 علم اقتصر على ما قد يقال لشهرتها أكثر من غيرها وقوله بالقرآن أي بعلومه أو بعلومه واخر انش  
 أي ما هو لا يتقن أن قوله بالقرآن والقرآن بدل من قوله بعضه تبيين (قوله فائدة) خبر بلعدا دون  
 هذه فائدة القران من هذه الفائدة بيان انساب اسمها في اسمها الذي يتحقق القران وقد مرده ذلك  
 بألف لتعريف الذين يحائل الذين اجابوا (قوله قد اجتمع في اسمها) يدور الله صمد (قوله) يجوز كسر  
 السين على معنى انما اتسبب المقام وما افتقار لم يكن في اسمها الا في المعنى أو لبيان وعظا ما مر فوجد  
 في اسمها يدور لا يد به غير الصالح المأثور ولكن الظاهر أنهم أرادوه بغيره لان السيف في (قوله مراد)

الصالح الا انه ادى الخزرجي  
 من بني النجار بكى باسعد  
 وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبا  
 خارجة قدم النبي صلى الله  
 عليه وسلم المدينة وهو ابن  
 خمس عشرة سنة وقيل  
 بالمدينة سنة خمس وأربعين  
 قاله الترمذي وقيل غير  
 ذلك ومناقبه شهيرة  
 وفائدة كبيرة في ان  
 اس عمر رضي الله عنه قال  
 يوم مات زيد اليوم مات علم  
 المدينة وشطب عمر وصي  
 الله عنه بالجالية فقال بن  
 يسأل عن المرائع طيات  
 زيد بن ثابت وصي الله عنه  
 وقال مسروق دخل المدينة  
 مر جئت من اهل الراسخ  
 في العلم زيد بن ثابت وصي  
 الله عنه قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم مات علم  
 المدينة وثابت يحصلين  
 بالقرآن والقرائن  
 (قوله) قد اجتمع  
 في اسمها يدور الله عنه  
 منسبات تتعلق بالقرائن  
 لم تجتمع في اسم غيره ارضا  
 وجهوه دودا ومار حوضا

أى من جهة المراد بعض حر وقصد بعض وقوله وجعل أى ومن سبعة جميع بعض حر وقوله إلى بعض وقوله  
وعدد أى ومن جهة عدد حر وقوله وطربا أى ومن جهة الطرح وهو إسقاط عدد من عدد بشرط كون  
الطرح واحداً من أقل من العار وح منقولة ومربا أى ومن جهة ضرب عدد حر وقوله مثلها كسأى سيات ذلك كله  
(قوله فاما لأفراد الخ) أى فاما المناصب التى تتجانس بمن جهة الأفراد الخ (قوله فإلى أى بسبعة) أى إلى الجمل  
وقوله وهى عدد أصول المسائل أى المتعلق عليها وهى اثنتان وثلاثة وأربع بقوت ستوتها ثمانية عشر وأربعة  
وعشرون وقوله وعدد من يرث بالفرض وحده أى وهم الزوجان والجدتان والام وأحد من أولاد الأم  
والجددة منهم وانما عدد الواحدة عاوا المتعد فولات ثلاث الفرض وقوله وعدد من يرث من النساء  
بالأخت شراى وهى البنت وبنت الابن والام والزوج والجددة والأخت والمنقطة (قوله والياء بعشرة) أى  
في الجمل وقوله وهى عدد الوارثين بالانتصار وهم الابن وابن الابن وابن الابن والجد والام وابن الأخت غير أم  
والم وابن الم غير أم أى بنو الزوج والمتعلق وقوله وعدد الوارثين بالبسط وهن السبع السابقة بزيادة ثلاث  
لان الجدة لأمها جدها وأمها جدها فزادت واحدة والأخت أما شقيقة وأب أولاد فزادت اثنتين وجدها  
فازادت ثلاثة فإذا ضفت للسبعة كان المجموع عشراً بالبسط (قوله والياء بعشرة) أى إلى الجمل وقوله وهى عدد  
أسباب الأثر أى التى هى القرابة والنكاح والولادة وهى بالسلام ولا يرث قول المصنف أسباب ميراث الورث  
ثلاثة الخ لانه انما يقتصر على المتعلق عليه وجهة الاسلام مختلف فيها كما علم بما يأتى وقوله والاصول التى لا تعول  
أى التى هى الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية فهذه الاصول هى التى لا تعول (قوله واما الجمع) أى واما  
مناصب الجمع أى جمع بعض حر وقصد بعض وقصدته أى جمع صور الزاى مع الياء والزاى مع الاء والياء  
مع الاء والزاى مع الياء والاء (قوله فإلى أى مع الياء بسبعة عشر) أى لان الزاى يسبغ والياء بعشرة  
ومجموعهما مائة وعشرون وهى عدد الوارثين والوارثات بالانتصار أى لان الوارثين بالانتصار عشرة  
والوارثات بالانتصار سبعة ومجموعهما مائة وعشرون (قوله والزاى مع الاء باحد عشر) أى لان الزاى بسبعة  
والاء بالربعة ومجموعهما مائة وعشرون وهى عدد الوارثات على طريق البسط أى على طريقين وهى البسط  
لكن تقدم أن ينظر بغير البسط عشرة فذلك احتاج لقوله بزيادة ولان ولادة أى معققة المعققة وقوله والياء  
مع الاء بالربعة عشر أى لان الاء بالربعة والياء بعشرة ومجموعهما مائة وعشرون وهى عدد الوارثين بالبسط  
اذ عددهم بالبسط خمسة عشر بغير جمع منهم المولى فالباقي أربعة عشر وذلك قال الشرح خسر المولى أى  
من له الولاء وعليه بقوله لانه قد يكون أنثى والمظن أنه كان ذكر اذ انما كالابن والابن وهكذا (قوله  
والزاى مع الياء والاء احدى وعشرون) أى لان الزاى يسبغ والياء بعشرة والاء بالربعة ومجموعهما مائة  
وعشرون وقوله وعدد جميع من يرث بالفرض أى فهم احدى وعشرون وقوله من حيث اختلاف أحوالهم أى  
لان حيث أرثهم بالفرض مع قطع النظر عن اختلاف أحوالهم ككون الزوج تارث يرث النصف وفارث يرث  
الرابع وكون الزوجة تارث الربع وتارث الثلث والثلث تارث الثلث والثلث تارث الثلث والثلث تارث الثلث والثلث تارث  
العدد هو واسطة النظر بلغ مجموعهم مائة وعشرون كقولنا كسأى أى كالتى سأتى من اختلاف أحوالهم (قوله  
لان أصحاب النصف الخ) مع لقوله وهى عدد جميع من يرث بالفرض من الحسبة لذلك كونه وقوله والرابع اثنتان  
أى وأصحاب الربع اثنتان ووجهة الاختيار باثني من اسم اندهو أصحاب باختياران الراد بالجمع ما عرف الواحد  
وكذا يقال في قوله والثلث اثنان وأما قوله والثلث واحد أى وأصحاب الثلث واحد فلا يمنع فذلك وصحة  
الاختيار فيه ملاحظة أمرا هذا النوع من الزوجية فلهذا أمرا أى زوجة واحدة فوات اثنتان والأختان أربعة  
(قوله وضبطا ذلك بعضهم) أى ضبطا من يرث بالفرض الشيخ الجعبرى وقوله فقال مختلف على ضبطا وقوله ضبطا  
ذوى المروضة من هذا الرضى ضبطا أصحاب المروضة من هذا البيت الذى هو من بحر الجمل جز وقوله نسخ  
مربى أى قد ضبطوا حال كونهم تباؤوا وقوله هبادة لان الامتلاخ الجارى فى حساب الاحرف

فاما الأفراد فإلى أى بسبعة  
وهى عدد أصول المسائل  
وعدد من يرث بالفرض  
وحده والياء بعشرة  
وهى عدد الوارثين  
بالانتصار وعدد الوارثات  
بالبسط والياء بالربعة  
وهى عدد أسباب الأثر  
والاصول التى لا تعول واما  
الجمع فإلى أى مع الياء بسبعة  
عشرون وهى عدد الوارثين  
والوارثات بالانتصار  
والزاى مع الاء باحد  
عشرون وهى عدد الوارثات على  
طريق البسط بزيادة ولادة  
المولدة والياء مع الاء  
أربعة عشر وهى عدد  
الوارثين بالبسط خلا للمولى  
لانه قد يكون أنثى والزاى  
مع الياء والاء احدى  
وعشرون وهى عدد جميع  
من يرث بالفرض من حيث  
اختلاف أحوالهم لان  
أصحاب النصف خمسة  
والربع اثنتان والثلث  
واحد والثلثان أربعة  
والثلث اثنتان والسبع  
سبعون قد ضبطا ذلك بعضهم  
فى ضمن بيت فقال  
ضبطا ذوى الفروض من  
هذا الرضى





فالتعبد به بالنظر في مقام (قوله) فهو تعبد لما ذكر (أي من سؤال الأئمة على ما لو أنحناس الإباحة فكله  
قال تعالى الله لا يعقل على الذي قد ناهى من الأئمة من مذهب الإمام زيد أنه أهم من الغرض وكتب بعضهم  
أنه المناسب حذف وهو ويكون قوله تعبد خبرا لقوله لو أنهم مبتدأ في الفعل على المنزلة لكن تقدم  
قوله أن شمع ما خوف من حل الشرح بلامناسبة الحذف (قوله) قال العلامة الخ) إنما أتى بذلك تقوية لمجمله  
وقضية الكلام المنزلة وقوله سبط المارديني وهو بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد كان في عصر السلطان قايتباي  
والمارديني نسبة لماردين بلدة بأهلهم وكان المارديني جدي السبط لأن الواقع أنه ابن بنته وإن كان السبط في  
الاصل ولا للولد كراكان أو أتى له أمير بالني (قوله) فيما قصدها تفسير لقوله الصنف فيما تواخينا  
وقوله من الظهور والكشف تفسير للأية الواقعة في كلام الصنف وعطف الكشف على الظهور عطف  
تفسير وقوله لأن هذا من أهم المقصد تأخير لقوله الصنف إذ كان ذلك من أهم الغرض (قوله) فإنه لا يجب  
من قصده) أي أو لمسلات الله لأنه تعالى لا يرد من قصده ما أتى غير ظاهر بمقصوده فإن الغيبة عدم الظاهر  
بالمقصود وكان المناسب أن يقول من سأل به ذلك من قصده لأن قال المراد من قصده بالسؤال (قوله) قال الله  
تعالى هذا الاستدلال على أنه ما على لا يجب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيبطله لأن هذه الآية إنما  
دللت على طلب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض العلماء الخ مع قوله وقال الإمام تاج الدين الخ  
هنا بذلك لبيان وجه الاستدلال ولولا استدلال بقوله تعالى وفي أسحب لكم أو بقوله تعالى أجيب دعوة  
الداع إذا دعان لم يخرج ذلك فإنه ظاهر في الاستدلال على ما ذكر (قوله) واسئلوا الله من شيء أي شيئا  
فعله لا وجوب عليه (قوله) قال بعض العلماء الخ قد مر أنه أتى بذلك مع ما بعده لبيان وجه الاستدلال  
بالآية ثم راد بعض العلماء أن مبدئية كمالها في قوله تعالى الكفاية وقوله لم يأمر بالسئلة أي في قوله تعالى  
واسئلوا الله من شيء وقوله لا يعلى أي أن ما من قوله تعالى دعوني أسحب لكم لكي لا يمن تفرس وط  
الاجابة التي من أهمها أكل الحلال واستغفارها وانها التي من أهمها أكل الحرام والاجابة اما ببعض الطلب  
أو بأحسن منه أو بدفع ضرر عن الداعي واما أن تكون بجهل واما أن تكون مؤجبه بكل دعاء مستجاب  
بقيد السابق (قوله) انتهى أي كلام بعض العلماء (قوله) قال الإمام تاج الدين علماء الله أي صاحب  
الحكم المشهورة فعلم الله به وقوله متى وفقت الله طلب أي العاطب منع وقوله حملته بدان وعطيك أي على  
أوجه الذي يراد على لوجه الذي يراد بقصوده على الحكمه (قوله) انتهى أي كلام من صلاه الله  
(قوله) وقوله علماء الخ لما كانت متقدم من ضمن الاستدلال على خصوص علم الفرائض وأنه  
على مذهب الإمام زيد بن ثابت على ذلك بتدليل يشمل على ثلثة الاشياء مقوله علماء بان العلم خير مما سقى الخ  
راجع للدلالة وقوله وبان هذا العلم مخصوص بجماع الخ راجع لأنه في وقوله وبان زيدان صلاحه الخ راجع  
لثالث (قوله) منصوب على أنه مفعول لاجله استنكاه الشيخ الحنفى بان شرعا نصب المفعول لاجله أن  
يقدم مع علمه فاعلم على كماله في ثلثة اجابات فاعلم الاجابة القيام للتعلم وهما ليس كذلك  
مرفوع كان اسم الاستدلال فاعلم المصنف وهذا على وجهه على لقوله إذ كان ذلك من أهم الغرض وأما  
على وجهه على تواخيها فلا إشكال لأن فاعلم العلم والتواخي واحد وهو له غف وأجاب الشيخ الامير بان  
الاعتقاد وجود معنى مكانة قال أحمد من أهم الغرض علماء الخ لا المراد إذ كان ذلك من أهم الغرض  
هذهي فالاعتقاد موجود معنى مكانة قوله في قوله تعالى هو الذي ير بكم البرق خروا وطعناهم أعروا حونا  
وطعناهم فاعلم لاجله ما مع فاعلم الخوف والطعم المحاطين وقابل يرى هو الله تعالى لكن قالوا الاتحاد  
موجود معنى فاعلم في قوله أن يقال وهو الذي يجعلكم ترون البرق خروا وطعنا (قوله) وهو أي علماء  
وقوله فاعلم أنه إذ كان الخ وعلى هذا فيكون علم الله فهو من باب التيقن وقوله أو لقوله تواخي الخ وعليه  
لا يرد الإشكال السابق فاعلمت وقوله أي لاجل علمنا تفسيره أي كونه علمه فيمدنول على ما رده (قوله)

فهو تعبد لما ذكر قال  
العلامة سبط المارديني  
وحملته أي وسأل الله لا  
الاعانة فيما قصده من  
الظهور والكشف من  
مذهب الامام زيد رضي  
الله عنه لان هذا من أهم  
المقصود فإنه لا يجب من  
قصده فاعلم على وجه الاستدلال  
بالآية ثم راد بعض العلماء  
أن مبدئية كمالها في قوله  
تعالى الكفاية وقوله لم  
يأمر بالسئلة أي في قوله  
تعالى دعوني أسحب لكم  
لكي لا يمن تفرس وط  
الاجابة التي من أهمها  
أكل الحلال واستغفارها  
وانها التي من أهمها  
أكل الحرام والاجابة  
اما ببعض الطلب  
أو بأحسن منه أو بدفع  
ضرر عن الداعي واما أن  
تكون بجهل واما أن  
تكون مؤجبه بكل دعاء  
مستجاب بقيد السابق  
(قوله) انتهى أي كلام  
بعض العلماء (قوله)  
قال الإمام تاج الدين  
علماء الله أي صاحب  
الحكم المشهورة فعلم  
الله به وقوله متى  
وفقت الله طلب أي  
العاطب منع وقوله  
حملته بدان وعطيك  
أي على أوجه الذي  
يراد على لوجه الذي  
يراد بقصوده على  
الحكمه (قوله) انتهى  
أي كلام من صلاه  
الله (قوله) انتهى  
أي علماء الخ لما  
كانت متقدم من  
ضمن الاستدلال  
على خصوص علم  
الفرائض وأنه  
على مذهب الإمام  
زيد بن ثابت على  
ذلك بتدليل  
يشمل على ثلثة  
الاشياء مقوله  
علماء بان العلم  
خير مما سقى الخ  
راجع للدلالة  
وقوله وبان هذا  
العلم مخصوص  
بجماع الخ راجع  
لأنه في وقوله  
وبان زيدان  
صلاحه الخ راجع  
لثالث (قوله)  
منصوب على أنه  
مفعول لاجله  
استنكاه الشيخ  
الحنفي بان  
شرعا نصب  
المفعول لاجله  
أن يقدم مع  
علمه فاعلم  
على كماله في  
ثلثة اجابات  
فاعلم الاجابة  
القيام للتعلم  
وهما ليس  
كذلك مرفوع  
كان اسم  
الاستدلال  
فاعلم  
المصنف  
وهذا على  
وجهه على  
لقوله إذ  
كان ذلك  
من أهم  
الغرض  
وأما على  
وجهه على  
تواخيها  
فلا إشكال  
لأن فاعلم  
العلم  
والتواخي  
واحد  
وهو له  
غف  
وأجاب  
الشيخ  
الامير  
بان  
الاعتقاد  
وجود  
معنى  
مكانة  
قال  
أحمد  
من  
أهم  
الغرض  
علماء  
الخ لا  
المراد  
إذ كان  
ذلك  
من  
أهم  
الغرض  
هذهي  
فالاعتقاد  
موجود  
معنى  
مكانة  
قوله  
في قوله  
تعالى  
هو الذي  
ير بكم  
البرق  
خروا  
وطعناهم  
أعروا  
حونا  
وطعناهم  
فاعلم  
لاجله  
ما مع  
فاعلم  
الخوف  
والطعم  
المحاطين  
وقابل  
يرى  
هو الله  
تعالى  
لكن  
قالوا  
الاتحاد  
موجود  
معنى  
فاعلم  
في قوله  
أن يقال  
وهو الذي  
يجعلكم  
ترون  
البرق  
خروا  
وطعنا  
(قوله) وهو  
أي علماء  
وقوله  
فاعلم  
أنه إذ  
كان الخ  
وعلى  
هذا فيكون  
علم الله  
فهو من  
باب التيقن  
وقوله  
أو لقوله  
تواخي الخ  
وعليه  
لا يرد  
الإشكال  
السابق  
فاعلمت  
وقوله  
أي لاجل  
علمنا  
تفسيره  
أي كونه  
علمه  
فيمدنول  
على ما  
رده (قوله)

بأن العلم أي كليم أو العلم المعهود قال ما للاستغراق أو العهد تجسّد كره الشرع لكن في الاستغراق  
 الأول من اثنين جهة المعلوم لا ينشأ عما عليه كالعلوم الحكيم فهو علم الهيئة ونحوها ويمكن أن يحاسب بان  
 ماذا كرمتم في مقالة المعجم لأن اعتبارها هو العلم النافع وأعلم أن العلم يطلق على المكتوب على الأدراك  
 الجازم المطابق للواقع من دليل وعلى القواعد الأدركية والفنون المبنيّة عليه هنا على القواعد الفنون أنسب  
 لكن الشرح فسرهم الحكم الظن الجازم المطابق للواقع وكله لاحظ أن ذلك هو القواعد الفنون أنسب  
 (قوله وهو حكم الظن الخ) هذا تعريفه عند الأصوليين والحق هو إدراك أن التبعيّة الواقعة أوليّة  
 فواقعته والظن قولنا نفس مدّلا ككتاب الآراء الحاكم في الحقيقة فهو النفس الناطقة والذهن آلة  
 فحكم فاضافة الحكم اليمن اضافة الثاني لآلته وقوله الجازم بالرفع صفة أولى الحكم ونسبة الجازم اليه جازم  
 عقل لأن الجازم صاحبه هو محتمل أن اسم العلم بمعنى اسم المفعول فالجازم بمعنى الجزم وبه على حد قوله  
 تعالى في: «شترعوا نوح بذلك» انظر والشك والوهم منه على أن في الشك والوهم حكما وإن كان التعريف  
 أن الشك ليس حاكما كذلك الواهم بالأولى وقوله المطابق للواقع بالرفع أيضا صفة ثانية للحكم والمراد المطابق  
 متاعه وهو النسبة المحكوم غير المتعلق بالواقع وهو النسبة التي في علم الله الذي هو المراد بالواقع على أحد  
 الأقوال فالمطابق هنا هي بين النسبة التي تدرك من الكلام ونسبة التي في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع  
 لأنه لا معنى لمطابقة نفس الأدراك للواقع ونحو ذلك حكم الظن الجازم صير المطابق للواقع وهو الاعتقاد  
 العائد وكان على الشرح أن يردّه دائما فهو الدليل لا يخرج حكم الظن الجازم المطابق للواقع غير دليل  
 بل اقتلبد ويصحي الاعتقاد الصحيح ويمكن أن يجاب بأنه سكت عن ذلك للاشارة إلى أن المراد بالعلم ما يشتمل  
 الاستعداد الصحيح (قوله وهو خلاف الجاهل) مراد به خلاف النسيان الشغل للقدوم والمقابل للملكة  
 لا الخلاف لا معاصلا لأن الظن لا يسلط صاحبه وأفعالهما أو تفاههما والجاهل والعلم ليسا كذلك  
 بل بالنسبة إلى الجهل البسيط وهو عدم العلم بالشئ علمان شأنه أن يكون عالما يكون المقابل بينهما من تقابل  
 العدم والملك وهي اللفظة الثبوتية كالعلم فيعبرون عنها بالملك من مقابلها بالعدم والنسبة الجهل المركب  
 وهو أدراك الشئ على خلاف ما هو عليه في الواقع يكون المقابل بينهما من تقابل الضدين وهما الأدران  
 الوجوديان اللذان بينهما غايب الخلاف لا يستعان وقد يرتفعان واسم الجهل البسيط جميع أدراك الشئ على  
 خلاف ما هو عليه في الواقع جازم كما استلزم مبطلين جهله بالشئ كما هو في الواقع وجهله بأنه جاهل وليس  
 مركبا من حقيقة بل هو مستلزم لهما لتمامه بهما وهو جردى والوجودى لا يكون مركبا من حقيقتين  
 والمطلق الجاهل على كل من البسيط والمركب حقيقة فهو من قبيل المشترك وقيل حقيقة في المركب يتصافى  
 البسيط (قوله والافتقار) كل الأولى التعبير بالان افتقار الكمال إذا كانت على حرف غير ضا  
 بلغها كقولهم من وفوقه من مثله أو إذا كانت على حرف واحد غير ضا بها كقولهم ولو العطف  
 وقاؤه ولا يلحق لكن الشرع في ذلك التوضيح وقوله للاستغراق أي استغراق جميع أفراد العلم النافع لأن  
 غير النافع غلبة العدم كما هو قوله أو العهد الشرعي أي العهد عند أهل الشرع وكان الأولى أن يقول العلى  
 لأن المعهود من أقسام المعهود الشرعي وهو الذي كرى والحضور والعلى وأجيب بان مراده العلى وهو غير  
 بالشرعي نسبها على أنه المعهود شرعا والشرع وصار السبوط العلم المعهود أى الشرعي كما أن الشرح  
 تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أي العلم المعهود بشرعهم علم التفسير الخ وقوله ويطبق ذلك ما كان آلة  
 له أي ويطبق بالذ كرو من العلوم الثلاثة ما كان آلة كالتفسير (قوله فالعلم من شرا الخ) اعتراض من وجهين  
 الأول تغيير اسم المن والناظر إلى كلام المصنف عن الخبر لا يقال هو الشرع حتى تغيير الأهراب مادة  
 أن العلم بعض الطريق وبعض الأولى لا يقول بالذ ذلك فحصل بتقدير مضاف بأن يقول بدول المصنف غير أي  
 بعض شعروا يقول به وقوله أولى أي بعض أولى وإنما يحتاج لذلك كله إذا جعلت أولى العلم العهد العلى لأن

(بأن العلم) وهو حكم الظن  
 الجازم المطابق للواقع وهو  
 خلاف الجاهل والافتقار  
 والافتقار للاستغراق أو  
 العهد الشرعي وهو علم  
 التفسير والحديث والفتوى  
 يلقى بذلك ما كان آلة له

علم التوحيد ليس مندور جائده حيث تعلم انه افضل وأولى وأما على جعله الاستغراق فلا يحتاج لذلك بل هو مبني  
 لاجتماعه ان هنالك مساو به وافضل منه وليس كذلك القول في الأول فليجمل كونه من التحصيل لا يشك كونه  
 المتعلق على الاطلاق والحق ان الاجام حاصل وحصل عدم الاحتياج للتقدير المذكور على جعله الاستغراق اذا  
 لو سطر مجموع الأفراد اختلافه ولو سطر كل فرد على حده فانه يحتاج للتقدير السابق بالنظر لبعض دون  
 البعض وأجيب عن الوجه الأول بأن الحق جواز التفسير بنص صا اذا كان الشرح مجزؤ جامع المثل كما عينا  
 وعن الوجه الثاني بأن الشرح أعاد المبدأ لطول الفصل فهو من باب إعادة المبدأ لا من باب تقدير المبدأ ولا  
 ان تقول انه سطر على لسان العرب انتهى فمتى ما من شأنه الحفظ وحاشية الامر مع زيادة طائفة (قوله من  
 خبر ما في فيه) أي أفضل الامر الذي سعى الانسان فيه كسائر المنع وتوهم من أول ما له المبدع أي ومن  
 أولى الامر الذي طلب العبد ولا يقتضي التخصيص بين سعي ودعي وقد ورد ثانيا اشارته الى ان أولى مخلوق على  
 خبر المسلمين عليهم من فيض العلم بعض الحبر وبعض الأولي ولو لم يقدم ثانيا لاحتج أن يكون معطوفاً على  
 الجار والمجرور وما عبيدات العلم هو الأول وهو متناف لجهله أو لا بعض الحبر ولكن القول لا مناف لان  
 كون الشيء أفضل من الاطلاق لا ينافي كونه بعض الأفضل كالشيء صلى الله عليه وسلم فانه أفضل المخلوق على  
 الاطلاق ومع ذلك هو بعض الانبياء الذين هم أفضل من غيرهم فيكون بعض الأفضل أمارة في الأول فلو انكر  
 فيه ما تقدم (قوله قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على جبرية العلم وأولوية العلم لان الآية الأولى فيها مدح  
 العلماء ودهم مخفي لمح العلم والآية الثانية دللت على رفع العلماء وجات هو بسبب العلم فعباده  
 قلم منها كالاتية الأولى وأما الآية الثالثة فيها أمر حبيب باستزادته من العلم فلا ضرورة لأمريه بذلك  
 وجميع ما ورد في مدح العلماء محمول على العلماء العاملين والافتخار العلميين مذموم ونغاية القلم (قوله انما  
 يحضى الله من عباده العلماء) بسبب الاسم الشريف ورفع العلماء كقراءة التواتر وقرئ شاذراً  
 لفظ الجلالة ونصب العلماء وهي أبلغ في مدح العلماء من القراءة التواتر لان المسمى عليها اعلم عظم الله  
 من عباده العلماء فالمراد بالتحسين في نفسه تعالى التعليم والمعنى على القراءة التواتر انما يحضى الله شرفاً فاع  
 اجلال من عباده العلماء لانهم اعلم منهم بما يليق به ولهم كان أشد الناس شوقاً الى ما يعلمونهم حال  
 العلماء في هذه الآية ونحوها على علماء الباطن وهم من أطلههم الله على ما يرونه به بسبب ربهم تحت  
 يد شجر عارف بدناس النفس وعلو من التفسير المذكور أن الحديث على قراءة التواتر بمعنى الخوف مع  
 اجلال قال الراغب الخشيع خوف بشو به تعظيمه أو كما يكون من علم وذل السوطي هي أشد الخوف  
 (قوله رفع الله الذين آمنوا الخ) جواب النشز وبمعنى ارتفعوا مقابل تنفسوا وصدق الآية بأجاء الذين آمنوا  
 اذا قبل انكم تمسحوا في المجالس فانفسوا ايضاح الله لكم واذا قبل انشروا بانشر وارتفع الله الذين آمنوا الخ  
 وقوله والذين آمنوا اعلم من عباد بن عباس ان الذين آمنوا اعلم من عباده بن فضل بخوف والتقدير ويزيد  
 الذين آمنوا اعلم من عباد بن عباس فقدم الكلام متدقوله تعالى منكم وعلى هذا الاستدلال بالآية على شرف  
 العلم ظاهر وأما على جهله معطوفاً على الذين آمنوا من صفات الخاص على العام فلا يظهر الاستدلال كذا  
 قبل وجهه بعضهم الاستدلال بالآية على العطف ايضاً أن ذكر الحلي بعد العلم لابد من نكتة والذكرة  
 هناسرهم على غيرهم والى ذلك أشار الشيخ الامير حيث قال لخصوا بالذكر اهتماما على مستوى الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون (قوله وقيل بزدني علماً) أي وقيل بالمجد بزدني علماً فهو أمر لشيء صلى الله عليه وسلم  
 بالاستزادة من العلم وهو دليل على شرفه (قوله والا حديث الخ) لما سئل على شرف العلم بالآيات  
 القرآنية شرع يستدل على ذلك بالآيات السورة وقوله كثيرة منه براهين من الكثرة الشهر طرد ذلك  
 ذكرها بعد ما (قوله منها قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ومنها أيضاً حديث البخاري وما جميع أعمال البرقي  
 الجهاد الا كعبه حتى يجر وما جميع أعمال البر والجهاد في العلم الا كعبه حتى يجر انتهى (قوله لاحقاً)

فالعلم من (خبر ما في فيه)  
 (و من أول ما له المبدع)  
 دعي قال الله تعالى انما  
 يحضى الله من عباده العلماء  
 وقال تعالى يرفع الله الذين  
 آمنوا منكم والذين آمنوا  
 العلم وجات وقال تعالى  
 وقيل رب زدني علماً  
 والا حديث في فضائل العلم  
 كثيرة شهيرة منها قوله صلى  
 الله عليه وسلم لاحد

الاقلي اثنين) أى لا يقطعه من حقه سداً كيداً في حقه من النصارى الا في اثنين بقاء التائيد المذكور بالحدس  
في الحديث القطة التي هي تحي مثل ما في ريقها وتلعب من مائة من الجوارح لا توفيل لا لصحة  
جائرة الا في اثنين لا تقضي ان القطة حرام في غير المستحق وهو باطل وليس المراد بالحدس في الحديث الحدس  
المعروف وهو تحي زوال نعمة الغير لانه حرام مطلقاً لا توفيل لا حدساً في اثنين بل يصح الاستثناء الا ان  
يحمل من تعلم ان المستحق يقطعه والمستحق منه سد وقوله رجل أى شخصه رجل فهو على تقدير مضاهيه وهو  
انما بالرجل بدل أو بالرجل مع خبره ليدل على حذف وقوله آناه الله لا بعد الهمزة أى أصله الله تعالى وقوله في نفسه على  
هاك في الحسب يفتح اللام أى سلطة على اهلا كهواً في الخبر كالصديق في الخبر كانه قد توفى هذا بين القطة الاول وقوله  
ورجل أى شخصه رجل وهو باجراً وبالرجل في الخبر ما تقدم وقوله آناه الله الحسب بعد الهمزة أى أصله  
انه الحسب وهو يكرس الحياء تعلق على العلم النافع المؤدى الى العمل وهو المناسب هنا وتعلق على الصفة  
الصوابية ولا فعل ولا وعدا على العلم به اتق الاشياء على ما هي عليه بما فيها من المصالح وغيره هو على علم  
الشرائع وتشرح الفاسي على الدلائل انما تفسر بالنبوة والقرآن والغوسم يسو المقصود في الله وسرقة  
الاحكام والظنفة والقبو والوضو وتفتيق العلم والفهم من انهم الحكم واتقان الفقه ووضع الاشياء  
مواضعها وتوفيقه لخصها والحكم بالحق والدلالة وقوله فهو يقضي حوايلها للناس أى يحكم ما بين الناس  
ومعلمهم بغير قضاء كندرس وهذا بين القطة الثانية (قوله رواد البخاري من حديث ابن مسعود)  
أحال كونه من جهة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لحديث غيره مضاف  
بهم (قوله من سلك طريقاً) أى حسيبة أو معنوية أو هامة معاشة في أنواع الطريق الموصل الى القصد بل  
أنواع الدوام الذي يستقر عليه يلتصق به علم أى يطلب في ذلك الطريق علماً فاعلموا ما قبل وقوله  
سئل الله طريقاً قال لا تاتي في الدنيا بأن وفقه للعمل الصالح وفي الآخرة بأن سلك به طريقاً لا معنوية  
فيصحي يتحصل الجنة لسبب ذلك ان العلم انما يحصل بتبني فوسب وأحب الاجمال أحسنها بالحاء  
المهمة والراي المجهه أى أشبه ما هن في العمل المتقني فيحصل العلم سهل الله ما يقال الجنة ونظار الحديث  
انه ترتبه ذلك وان لم يحصل المطلوب في بذل الجهد في سبب ما يتولى في يحصل شيئاً للعبودية يحصل له الجزاء  
لوجوده لعدم قصده ولكن الله في المتقود كان أعلى والنفسي الجامع الصغير سهل الله ونظاره على  
هذه الرواية ان الضمير عائداً للمفهوم من سلك وتكون الباء مسبوقة بحال على الرواية التي هنا فان  
الضمير عائداً للام اللام التمهيدية بعضهم جعل اللام بمعنى الما بعد جعل الضمير في الرواية راجعاً الى سلك  
المفهوم من سلك ويجوز ان تكون الباء التمهيدية والضمير راجعاً الى سلك لتتفق الروايتان (قوله وقال  
الشافعي رضي الله عنه الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات والاحاديث استدلل عليه أيضاً بعد الاثر  
المقول في الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله طلب العلم أفضل من صلاة النافعة أى طلب العلم النافع أكثر  
قوابس صلاة النافعة والكلام في علم المدحوب والا فاعلم الغرض من العلم الغرض كان نظره أفضل التوافل  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السنان أحب اليه من الفضة وقوله وباب  
من العلم تعلمه على أول يوم يعمل السنان ما تفرقة فاعلموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ادعاه طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة هو سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ان أبا هريرة قال ان الله  
أحب الي من سبعين قرصاً في يد الله الى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من طلب  
العلم) أى المدحوب والا فاعلم الغرض من العلم والحاصل ان طالب العلم يتقسم ثلاثة أقسام فرض عين  
وهو ما تفرقه عليه انه اذ اتى وتفرقه فرض كفاية وهو ما زاد على ذلك الى باع درجة الفريضة كالنوى  
والراضي ومدحوب وهو ما زاد على ذلك الى ما لا يله ولا غاية ودفع الشافعي قوله وليس بعد الفريضة  
أفضل من طالب العلم فتدبرهم من هذه الشاهدون في فريضة التواضع عليه طلب العلم (قوله انتهى)

الا في اثنين وجل آناه الله  
حالا فاعلم على حالكه في  
الحسب ورد جل آناه الله  
الحسب فهو يقضي بها  
ويعلمها ليس رواد البخاري  
من حديث ابن مسعود  
قوله صلى الله عليه وسلم من  
سلك طريقاً يلتصق به  
سئل الله طريقاً قال لا تاتي في الدنيا بأن وفقه للعمل الصالح وفي الآخرة بأن سلك به طريقاً لا معنوية فيصحي يتحصل الجنة لسبب ذلك ان العلم انما يحصل بتبني فوسب وأحب الاجمال أحسنها بالحاء المهمة والراي المجهه أى أشبه ما هن في العمل المتقني فيحصل العلم سهل الله ما يقال الجنة ونظار الحديث انه ترتبه ذلك وان لم يحصل المطلوب في بذل الجهد في سبب ما يتولى في يحصل شيئاً للعبودية يحصل له الجزاء لوجوده لعدم قصده ولكن الله في المتقود كان أعلى والنفسي الجامع الصغير سهل الله ونظاره على هذه الرواية ان الضمير عائداً للمفهوم من سلك وتكون الباء مسبوقة بحال على الرواية التي هنا فان الضمير عائداً للام اللام التمهيدية بعضهم جعل اللام بمعنى الما بعد جعل الضمير في الرواية راجعاً الى سلك المفهوم من سلك ويجوز ان تكون الباء التمهيدية والضمير راجعاً الى سلك لتتفق الروايتان (قوله وقال الشافعي رضي الله عنه الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات والاحاديث استدلل عليه أيضاً بعد الاثر المقول في الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله طلب العلم أفضل من صلاة النافعة أى طلب العلم النافع أكثر قوابس صلاة النافعة والكلام في علم المدحوب والا فاعلم الغرض من العلم الغرض كان نظره أفضل التوافل وعن أبي هريرة رضي الله عنه ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السنان أحب اليه من الفضة وقوله وباب من العلم تعلمه على أول يوم يعمل السنان ما تفرقة فاعلموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ادعاه طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة هو سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ان أبا هريرة قال ان الله أحب الي من سبعين قرصاً في يد الله الى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم) أى المدحوب والا فاعلم الغرض من العلم والحاصل ان طالب العلم يتقسم ثلاثة أقسام فرض عين وهو ما تفرقه عليه انه اذ اتى وتفرقه فرض كفاية وهو ما زاد على ذلك الى باع درجة الفريضة كالنوى والراضي ومدحوب وهو ما زاد على ذلك الى ما لا يله ولا غاية ودفع الشافعي قوله وليس بعد الفريضة أفضل من طالب العلم فتدبرهم من هذه الشاهدون في فريضة التواضع عليه طلب العلم (قوله انتهى)



فانه نصف العلم وهو  
ينسب وهو أول علم ينزع  
من أمي ورواه البيهقي  
سنه وقال انفرده بعض  
مرو ليس بالقوي ولما كان  
علم الفرائض من يشتمل به  
قليل اذ توفى على علم الحساب  
ونصف ميساته وارتباط  
بعضها ببعض كالمسائل  
الجسد وغيره كان حرفة  
لقسيان فلاجل هذا حث  
صلى الله عليه وسلم على  
تعلو ما يجسد وما توفى فانه  
نصف العلم فاختلف  
مفناه على أوجه أثر بها  
ان لاقسيان حالتين حالة  
حياة وحالة موت وفي  
المرائض معظم الاحكام  
المتعلقة بالموت وقبل غير  
ذلك مما أضربنا عنه خوف  
الاطالة وقد ورد في بعض  
الفرائض من الأحاديث  
والآثار ما يدل

المقدم هو في المتأخر كما نحتاج ان نعلم علم الفرائض متوقف على تعلم غير ان يكون التعلم على في التعليم  
والا لم يحصل التعلم عند جود التعلم لان المصالح جردت عند جود علمه وكثيرا من الناس يعلمون  
الفرائض ولا يعلمونها انتهى لمخاض الفروقة (قوله فانه نصف العلم) ان قلت بعارضه ذلك لما روى  
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل اية محكمة  
أوسنة ما عداها أو فريضة عامة قلت فانه حديث ضعيف بتقدير خمسة فالجواب من الحديثين ان النصف باعتبار  
أحوال الاجاء والأموات والتثليث باعتبار ما رواه فان العلم ينقسم من ثلاثة أشياء من كل باب الله تعالى ومن  
سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الحساب الذي نشأ عنه هذا العلم قاله الامام المغيرة بن كاهن في الفروقة  
(قوله وهو ينسب) أي يسرع اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب وانتشار مسائله وارتباط بعضها ببعض كما  
سيذكر الشرح وقوله وهو أول علم ينزع من أمي أي من أول علم ينزع من حيث انه لا ينسب له أثر في أقرب وقت (قوله  
اللفظ والشرع التعبير لا يتراعى التشبيه بالشيء الذي ينزع من حيث انه لا ينسب له أثر في أقرب وقت (قوله  
ورواه البيهقي) بالواو هكذا في النسخ التي بأيدينا وقع لبعضهم رواه البيهقي بغير ووقف كتب عليها كان  
الناسب ان يقول رواه البيهقي بالواو وقوله وقال فترده بعض الخ أي فيكون الحديث ضعيفا وقوله  
وليس بالقوي أي وليس بمخلص عندنا قولا لا تكلم فيه (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض  
الشرح بذلك توجيه الحديث على تعلمه وتعلو ميساته في وجه كونه نصف العلم ولا يخفى ان قوله علم الفرائض  
اسم كان وجهه قوله به شتمل به قليل خبره او على ذلك من يشتمل به بقوله لتوقفه على علم الحساب الخ وقوله  
كان حرفة لقسيان جواب لما كان الظاهر ان يقول ولما كان علم الفرائض متوقفا على علم الحساب  
شتمل بالمسائل مرتبطة ببعض مسائله ببعض كان المشتمل به قليلا وكان حرفة لقسيان أي أهله الا انه لا يخفى  
(قوله ونشبه مسائله) أي انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أي تغلق بعض مسائله ببعض  
(قوله كان حرفة لقسيان) أي شيا يعرضه النسيان وقوله فلاجل هذا حث صلى الله عليه وسلم الخ أي  
فلاجل كونه حرفة لقسيان أمر صلى الله عليه وسلم أمرا أكيدا بشتمل وتعلو (قوله وأما قوله فانه نصف  
العلم الخ) مقابل لمخوف والتقدير أمامه كونه ينسب ووجه شتمل على الله عليه وسلم على تعلمه وتعلو فقد  
علمها وأما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم الاحكام الخ) أقدم لفنا معظم لان بعض  
الاحكام المتعلقة بالموت كعلم الميت وتكفينه والصلاة عليه وفنه لا يصح عنه في الفرائض بل في علم  
الضعف وقوله المتعلقة بالموت المناسب لبقائه المتعلقة بمحالة الموت يمكن أن يقال انه أشار بذلك ان الاضافة  
فيما قبله للبيان أي بمحالة هي الموت وحالة هي الحياة (قوله وقيل غير ذلك) أي كالقول بأن المراد  
بأن نصف هذا النصف كماله

افادت كالمعنى للناس ثم فان شامت \* وآخر من بالذي كنت أصنع

فان المراد بالمتقين الصنفين أي النورين وقد ورد هذا البيت على لعنن يلزم لثني الآلاف وجعل بعضهم من  
هذا المعنى قوله تعالى في الحديث القدسي سمعت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين لكن اذا كان المراد بالنصف  
النصف بمعنى النوع وعوان لم يكن مساويا لم يكن فيه مدح الا بهوان الظاهر وكالقول بجمعه على المبالغة في  
فضله على حد الحج مرفوعة كالتوالي فانه يكون نصف حقيقة تلو سلت مسائله وفيه أثر غير بسيط لكن أيضا  
وكالقول بأنه باعتبار الوأب وهو هجوم على القسيان لبعضهم ان هذا الحديث من التشابه (قوله) ما أنمر بنا  
عنه بيان لغير ذلك أي مما صرح به من الهمزة كما وقوله خوف الاطالة له لغير بناصه أي لغير فاطمة  
الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أي في شأنه وقوله أيضا في كل ورد ما سبق وقوله من الأحاديث  
أي من النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والآثار أي من الصحابة والتابعين وأتباعهم من أتوا قوله من الأحاديث  
والآثار ما من أشياء تقدم وقوله محال الخ لسان لا يشاءه قدم أي ما والاصل وقد وردت أشياء كثيرة حالة

كونهم من الائمة بشواكلهم وتلك الانشاء مما يدل الخ ولو قال من الاحاديث والاثر الله الخ لكان  
 اوضح كقوله الشمس السطحي (قوله على فله وشرفه) العطف للتفسير (قوله ابناء كثيرة) فن الاحاديث  
 قوله على الله عليه وسلم من علم فبنة كل كن اعتق عشر رباب ومن علم ميراث قطع الله ميراثه من الجنة وما  
 روى ابن عمر مرفوعا تعلموا الفرائض كاتلون القرآن ومن الاثر ما روى عن عمر رضي الله عنه انه  
 قال اذا اخذتم فخذوا بالفرائض واذا هوتم ظاهرا بالرى (قوله وعلما بان ذ الخ) أي وعلما بان ذ الخ  
 وقوله الامام المذكور رأى الغرضي (قوله نخص من بين الصابة) أي نخصه الله تعالى وميزه من بقية الصابة  
 حاله كونه بينهم ومن زاد وقوله لائمة أي موجودة ثلاثا في النفس وشيها محذوف تقديره ما ذكرناه  
 وهذه اللمة معترضة بين العامل اثنى خمس ومعموله اثنى قوله بمأخذا الخ (قوله أي لاحية) أي موجودة  
 فظهر ما محذوف واقتصر وبالمسألة هي المحذوف وجوده النظار والقدرة على التصرف والمعنى على هذا ان  
 تخصيصه زيد بمأخذ كرمخص الفضل لا محذور ولا حرة قطر ولا قدرة على التصرف كذا في سائبة الشيخ  
 الحنفى قال العلامة الامير والظاهر ان المناسب المقام للاحية ليعرض على في هذه المخصوصة عنه على هي  
 ثابتة ولا بداه ببعض تغيير (قوله ويجوز ان يكون من الحلول) أي ان يكون هذا اللفظ وهو محله مأخوذا  
 من الحلول والمعنى على هذا ان تخصيصه زيد بمأخذ كرم للاحية لا في ولا قدرته عليه ولا حركته فيمحقوله  
 والقوة صنف تفسير فاق الشرح بذلك التفسير لا لكونه مأخوذا منه كاهو ظاهر وقوله واخره اشار بذلك  
 للاملاف في تفسير الحسية فالوصفا بكتابة التلاف وفي بعض النسخ بالواو وهي بمعنى أو (قوله وهي) أي صابة  
 وقوله مفعلة أي وزن مفعلة وقوله منها أي من الحلية والحلول فهي انشدها من الحلية اسما لمحبة بالياء وعلى  
 أخذها من الحلول فاصلا لمحمولة بالواو فقلت حركة الباء أو الواو الساكن قبلها ثم قال تحركت الباء أو الواو  
 بحسب الاسل واتفق ما قبله ان قلت الباء كذا في بعض من حلية الشيخ الحنفى لكن قال الشيخ الامير قد  
 يقال ان الحلول مادة الحلية فاصلا لمحمولة فقلت الواو بياء لسكونها التكررة كما قالوا فيمن وزمقت اه  
 بالعين (قوله أو أكثر ما تستعمل بمعنى البين الخ) أي أو أكثر ما استعملها ان تستعمل في معنى هو البين الخ  
 مصدره فيقول قول الفصل بعدها مجرور وهو الاستعمال والباء بمعنى في وهي متعلقة بمحذوف تقديره ان  
 تستعمل واضاف معنى لم بعده البيان ولعله صير بأكثر قصر بالصدق والاهودا ثم ولا يعني ان المعنى التي  
 ذكرها متعار به وكل منها تفسير لمحمول على اللمة لا على اللمة والامد المعنى وليس هذا المعنى حقيقيا لهذا  
 اللفظ لان المعنى الحقيقي للاحية في تنافها يلزم من ذلك ان تكون قنادهو تفسير بالازم وقوله أو بمعنى  
 لا بد أي لا فرار من كذا أو لاسية لقوله بمعنى لان العطف بعده وقوله والميراث أي لا لها وزن مفعلة ما لم  
 مقابلة نفسها كما هو قاعدة الزائد ان ما لك \* وزائد بلفظه كق \* بقوله انتهى أي كلام ابن الاثير  
 (قوله فيكون المعنى الخ) هذان كلام الشرح توضيح للمعظم وقوله حبة أو قينا كان المنسب لما قبله  
 ان يقول قينا أو حبة فيكون على ترتيب القين والحبس سهل (قوله بحسب) متعلق بمحس وبالباء داخله  
 على المقصور كما هو الكبير كالمسدى على الاحجوري

والباء بعد الاختصاص يكثر \* دخولها على القى قد قصر وا  
 وعكسه مستعمل وجيد \* ذكره الحبروا لهامام السيد

أي والسعد أيضا لاتفافهما على ذلك كائن عليه بعض المتقين (قوله أي أعطاء) أي وصفي به وقوله  
 والحبة العلية أي الشيء المعلى وقوله والحباء الطاء أي نفس الفعل ان أر يد من الحباء بفتح الحاء والمد  
 المدح والحباء هو لكنه مصدر غير قياسي وليس حبوا والبي المعلى ان لم يرد منه المصدر بل أر يدانه اسم  
 المعلى فالحبة خبر الحباء مع المدح مصدر واما اسم المعلى والطاء ما لم مصدر ولا عطى واما  
 بمعنى الشيء المعلى واما الحباء بالكسر والمدح اسم المعلى فقط واما مصدره على بمعنى أخذ ليس

على فله وشرفه اشارة كثيرة  
 فراجعها الى العلولات (و) علما  
 بر أن زيدا الامام المذكور  
 (نخص) من بين الصابة  
 رضى الله عنهم (لا صابة)  
 قال ابن الاثير رحمه الله في  
 النهاية أي لاحية ويجوز ان  
 يكون من الحلول والقوة  
 أو الحركة وهي مفعلة  
 منها وأكثر ما تستعمل  
 بمعنى البين أو الحقيقة أو  
 بمعنى لا بد والميراث انتهى  
 فيكون المعنى وان زيدا  
 نخص حبة أو قينا أو لا بد  
 (عاجباه) أي أعطاه والحبة  
 العلية والحباء الطاء

مراداً من عدم ثباته المقام انتهى من حسن حجية الاستدلال الخفي (قوله خاتم الرسالة) أي علم الله  
وهم المرحلون وقوله والنزوة أي ذبحها وأما وهم الاتية في الكلام من ضاف مصدراً وأما التلخيص  
بذلك إلى أن كلام المصنف فيها كقوله كأنهم تغلبهم وقوله سيدنا بل من غامر وقوله محمد بن عبد  
ويعبر عن ذلك (قوله من قوته) بيان للمجانبية والغلبة من قوته فالتلخيص إلى قوته وقوله في غلبه أي  
في بيان غلبه وقوله أي في غلبته بغيره تغلب الغلبة ولو لم يكن أي ذلك انما صرح كونه مؤيداً  
للمراد (قوله منها) أي حال كونه منها وهو حال من الغلبة الخفاء إلى لفظ قول لوجود شرطه من  
الحال من الخفاء إلى الخفاء مقتضى العمل في الخفاء إلى لكونه مصدراً قال في الخلاصة  
ولا يخفى حال من الخفاء • الإضافة الخفاء

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فان الحق مع الصادقين  
 على معنى واحد وهو زيادة الاخلاق الكريمة الطاهرة انتهى ببعض تعبير (قوله) انهم شكروا زيد  
 القول أى اعلكم فى الغرضين زيد (قوله) باسناد جيد أى حسن لكونه زاهياً نقياً والاستناد بطلان  
 على ذكر سند الحديث يقال أسندت الحديث أى ذكر سنده كما يعلم من المصطلح وقوله قال أى  
 ابن الصلاح وقوله وهو حديث حسن وهو ما عرفت وطرقوا اشهر ترجمه بالعدالة والنسب دون رجال  
 الصبح كما قال فى السقونة

والحسن المعروف طرأ وقد تـ ربه لا كالمصنف اشتهرت  
وقوله انتهى أى كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذى) أى ور واما الترمذى فالمعقول بمحذوف كما  
قاله العلامة لخصي وقوله يادى صمد أى لكون ترجمه أى أكثر وتقامن توتق رجال الحسن كما يسمي محاسن  
ورقوله بلغنا أهل الحج أى بلغنا هؤلاء الحج فلا ضامة لبيان (قوله وانما قال ذلك الخ) المحذور بمحذوف  
دل عليه قوله قال العلماء الخ والحوال تقديره وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم خمسة أوجه والمقصود بذلك الجواب  
بحسب مقتضى من أفضله غير زيد عليه كسببنا على كرم الله وجهه ولا يخفى ان خصوص الزيد لا يستحق  
عموم الامتياز فلا يخفى أملا (قوله الخ فى ذلك) أى فى توجيه ذلك وقوله خمسة أوجه وأهلها صلى  
الله عليه وسلم قال ذلك تعالى فى الفراض وعلى الرضى تعلها كرفسيز يدلانه كان منقطعاً الى الفراض  
ثامس أنه صلى الله عليه وسلم قال لئن مدحاز دون شاركه و ذلك غير كمال أقروكم فى وأعلمكم بالخلال  
والحرام علنا وأصدقكم لهجة أوزر وأضكم على ثالثان الخطاب لجامعة مخصوصين كل زيد  
أفرضهم ولو كان الخطاب للجنة جميعا لم استطاع أحد منهم مخالفة وتبعه والرواية السابقة فى الشرح  
وهى أعلم أمى الحج وابعائها ملى الله عليه وسلم أراد أن يداشهم انما هو حرمه وأولها هذا كره الشرح  
وهذا الوجه مستقار بنفى المسالك قاله الحق الأمير (قوله وعدىه الآن قال) أى وعدىه تنبها فى  
عدىه الخ قوله فالجور والجور متعلق بمحذوف وقوله الخ لسانه أنه قال ذلك الخ إنما قصر عليه الشرح لأنه  
أوجر الوجه والى ابن الهائم رحمه الله تعالى فى الأثر (قوله لأنه) أى زيد وقوله كان حسابه حسابا  
أى من جهة الحساب وقوله وأمرهم جواباً أى من جهة الجواب فإذا حسب بسنة كان حسابه أصح من  
حسابهم وإذا سئل من مستفاد كسر عن غير فى الجواب (قوله ثم قال) أى ابن الهائم وقال الماوردى  
الحج معقول القول وقوله ولاجل هذه المعاني أى الوجهة الخمسة وهذه مقعنة على الماوردى وهو قوله لم يأخذ  
الشافعى الحج وقوله أبوجه أى الاعاقتى قوله (قوله وناهل بها) محتمل ان ناهل مبتدأ والعلم غير خبر  
ربط فيه بالسؤال المعنى الذى يثبت عن ان طلب غير فى بيان ضل زهذه الشهادة أو ماله كسر والمضى  
هذه الشهادة تهاك عن ان طلب غير هو محتمل ان الضمير فاعل الوصف على حد ذاته أو لواله شذو كسر  
السار إذ فى الفاعل ويحتمل غير ذلك وقوله أى حبسك هأى كاشت هذه الشهادة فالبابان قد تم محتمل

(خاتم الرسالة) والتبوء  
 بسببنا محمد صلى الله عليه  
 وسلم (من قوه) صلى الله  
 عليه وسلم (في نفسه) أى  
 الظل زيد بن ثابت المذكور  
 ومنهما) على نفسه وشرفه  
 (أفرضكم زيد) ذكر ابن  
 الصلاح أن القرمضى  
 والنساف وابن ماجه ورو  
 باسانا جده قالوا هو حدث  
 حسن انتهى وروى  
 القرمضى في بيانه ما سناد  
 صحيح من أنس رضى الله  
 عنه بلفظ أهل أمي  
 بالفسراض زيد بن ثابت  
 وبما قال ذلك صلى الله  
 عليه وسلم قال ابى الهيثم  
 فقلنا عن الماوردى وجهما  
 الله أعلمه في ذلك بحسنة  
 أو هو معدا الى ان قال  
 اتلمس الله قال ذلك لانه  
 كان أحدهم حسابا أو سرهم  
 جوابا ثم قال الماوردى  
 ولاجل هذا المعنى لم يأخذ  
 الشافعى رضى الله عنه الا  
 بقوله رضى الله عنه انتهى  
 وقوله (وأهلكها) أى  
 بهذه الشهادة من سيد  
 البشر وخاتم الرسل صلى الله  
 عليه وسلم أى حسبك بها  
 لتبغاية تها عن ان  
 تغلب غيرها هى تكفيك  
 انتهى

انحسب بمنى السكينة والياض على الترتيب والى كفايته ما سئل بها وهذا نصير بالاذن وقوله لا تها  
 غاية الى السكينة فلهذا في غلاتي فقولوا له في نصير السكينة (قوله) فكذلك زيد بن  
 ثابت (قوله) اي نصير على هذا الشهادة كون زيد كذا او من غير خلاف كره المصنف وهو  
 قوله باتباع التابع اي بان يتبع من اراد ان يتبع واحدا من الصحابة مثلا وكان المنسب لما سبق ان يقول  
 بالاتباع من مذهبه فيكون من اهل الفرض كما هو المدعى لانه في سياق التعليق في المتن وقوله وتقليد المقلد نصير  
 لاتباع التابع لان تقليد المقلد انفسه يقول الغير ولا معنى لاتباع التابع الاخذ به قول المتوسع (قوله)  
 لامين) هذه الاولوية وقوله اقوامهم هذا لادب اطلق الجمع على ما فوق الواحد والا فلا تقدم حديثان  
 بل او اثنين فيكون قد تفرقت ملة من المولى بين المستقلين (قوله) والثاني انما سلك الخ (قوله) اي ان الحال  
 والثاني انما سلك الخ فالنصير لصال والشأن وقوله فانه لم يقل قول الخ اي لادب ان ياخذ به ولو بعض الامة  
 ولا يغتفر على غيره (قوله) ودونك اي الذي كور من الاحاديث وصمد الاتفاق على غير قوله يختلف  
 غير قوله يقتضي الترتيب اقر جميعه على غير ما يكون اولى باتباع التابع (قوله) لاسباب) الصبح  
 وقوع الجلة بعدها كما هو المعنى خاصا وصا اي خاص زيدا بأولوية الاتباع خصوصاً الحال انه قد  
 نفاه الثاني فصاحب الحال محذوف واذا وقع بعدها اسم جاز به الجوز مضاف الى البسه فتكون ما مرية  
 والرفع على انه خبر لبد المحذوف والجلة مفعول لما على جعلها موصولة او مستقلة على جعلها مفعولة موصولة  
 وجازية ايضا ان كان نكرة النصب على التمييز وما كافيته على كل من هذا الاحوال خلافاً للفتن وسى  
 اعمها مصوب بصفة طاهرة على الوجهين الاولين لانه مضاف ومبنى على الفتح في عمل نهى على الوجه الاخير  
 لانه نصير مضاف على هذا الوجه وشبهه على السلك محذوف والتقدير على الوجه الاول لاسي او لا تشمل زيد  
 او رجل موجود على الثاني لاسي الذي اقر هو زيد بأولوية موجود وعلى الثالث لاسباب جلا موجود  
 وان اوردت مزيد الكلام على ذلك فليكن بكتب النص وقال الشيخ الامير وقد اقرنا لاسيما بؤلف لطيف  
 (قوله) من ادوان الاستثناء عند بعضهم) هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين وقد وجهه العمامي  
 بان ما به خارج عما قبلها من حيث اولوتها بالحكم المتقدم فالر ادب الاستثناء انواع من المساواة جعله  
 بعضهم مشطوا لوجه الاستثناء فان قولك قام القوم لاسباب زيد في قولك تسمى القوم في انقسام  
 الا يزيد اولى به لنسبة فانهم (قوله) والصحيح انها ليست منها) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين  
 ونصير بالصحيح يقتضي ان مقابلة ما قبل قد علمت فوجب ان يكون معها ما جعل الصحيح على الراجح  
 وقوله بل مضادة للاستثناء اضراى اتقانى وكان المناسب ان يقول بل مضادة لمضاد الاستثناء او يقول  
 بل هي مضادة لاداء الاستثناء ويمكن انه اراد بالاستثناء اداته فتدور (قوله) فان الذي بعدها الخ) تعطيل  
 لقوله بل هي مضادة للاستثناء وحاصل التعليق ان الادخال والاستثناء الاخران في نفس مضادة وقوله داخل  
 فيما دخل الخ اي داخل في الحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فان الذي بعدها اداته خارج عما دخل فيه  
 ما قبلها والتعسير بالنسبة الى الحكم فيب ضرب من النسخ فكان الاولى ان يقول لا بل الذي بعدها ثابت  
 ما ثبت الذي قبلها او قول فانه الادخال ما بعدها فمما قبلها وقوله ومشورة بانه احق بذلك من ضيرة اى  
 ومشورة بالذي بعدها بانه اولى بالحكم من غيره وهو ما قبلها فتعسير هنا غير موثقة به بما قبلها فتن فاذا  
 قلت قام القوم لاسباب زيد وقرئت الاحوال فان زيدا احق بالنسب من بضعة القوم واثبت هذا زيد  
 في حال تعدد الثاني لوجه احق بأولوية الاتباع منه في غيره هذا الحالة فالتى بعدها في يدى ما تعدد الثاني  
 لمذهبوا الذى قبلها زيدى غير هذه الحالة والحكم هو اولوية الاتباع (قوله) وقد نفاها الخ) اى والحال انه  
 قد نفاها الخ اي قد نفاها الى موافقة في الاحتياط لانه قد نفاها لان الجتهودية لا يجتهد بها كما يذ كره الشرح  
 وقوله اى نفاها مذهب الامام الخ فلهذا هو المظهر انه جعل النصير في نفاها على مذهب يدع انه لم يقدم له ذكرى

(نسكان) زيد بن ثابت  
 (أولى) من غيره (باتباع  
 التابع) وتقليد للمقلد  
 لامين اقوامهم هذه  
 الاحاديث والثاني انه ماتكم  
 أحد من أصحاب النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الغنائم  
 الا وقد وجدته قول بعض  
 المسائل قد جهره بالناس  
 بالاتفاق الا زيد فانه لم يقل  
 قولاً وهو روا بالاتفاق  
 وذلك يقتضي الترجيح كما  
 قال النفاي رحمه الله تعالى  
 (لاسيما) قال ان الهام  
 رحمه الله تعالى هي من ادواب  
 الاستثناء عند بعضهم  
 والصحيح انها ليست منها بل  
 هي مضادة للاستثناء فان  
 الذي بعدها داخل فيما  
 دخل فيما قبلها ومشورة  
 له بانه احق بذلك من غيره  
 (ودفعها) اى نفاها مذهب

السلالة القرشية الأولى أعادته على زيد بن جهم على حذف مضاف ويكن جعل كلام الشرح على ذلك (قوله)  
 الامام أي المختص به وقوله أبو جهم كنية الامام وقوله مجد اسم له وقوله انيس أبو جهم له العباس جده  
 الأول وقوله عثمان جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام حيث قالوا الشافعي نقلاً  
 بالشافعية متبركاً بالنسبة اليه لا بهما بن صاهي لانه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترع أي شاب  
 وأسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده الرابع وقوله عبيد بن حمزة جده الخامس وقوله عبد بن  
 جده السادس وقوله هاشم جده السابع ولا يخفى ان هاشم هذا غير هاشم النبي هو جد النبي صلى الله عليه  
 وسلم لانه آخر أئمة وقوله المطلب جده الثامن وهو أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى الله عليه  
 وسلم هاشمي والامام الشافعي مطلق وقوله عبد مناف جده التاسع وقوله هاشم جده العاشر ونملاً كره مع  
 ان الامام يجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عديد من صفاته غير ان العبد مناف الذي كور هاشم من عبد مناف  
 الذي كور في نسب صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن أمة بنت وهب من عبد مناف بن  
 زهر بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه وهذا النسب السلف كور الامام الشافعي نسب  
 هاشم كائناً

نسب كل من هاشم بن هاشم النخعي \* فوراً ومن فلق الصباح عمو  
 مائيه الأسيدي من سيد \* حلز المكارم والتقي والجودا

وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي  
 بن أبي طالب كما قاله الاتح السبكي في الطبقات وقوله الخطيب من النخعي من ونسب من عبد الأعلى وعلى هذا  
 نسبه من قريش وقيل من الأزد وقد قال صلى الله عليه وسلم الأزد أزد الله في الأرض وهذا يدل على من يد  
 النخري (قوله الشافعي) تدعى أنه نسبة لجد شافع وقوله القرشي نسبة لقريش وهي قبيلة مشهورة  
 تجتمع في يهر وقيل النخري وذلك قال العراقي في السيرة  
 أما قريش فلا صحر \* جاهلوا ولا كسروا النخري

سبحانك اللهم كما قال قريشون أي عثرون عن خطبة الخراج فيسردونهم وقوله الخطابي نسبة للعلاب أي  
 هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله الخزاعي نسبة للعلاب وقوله الحنظلي نسبة لانه حلز البها وهو ابن ستين  
 ونسبهم وقوله يلتقي مع أبي أي يجمع معهم وقد أخطأ من طعن في نسب الامام الشافعي من فقهاء الحنفية  
 وهو الجهر جاني حيث قال ان أعلامه لا يسلون أن نسب الشافعي من قريش ويزعمون أن شاعرا كان  
 مولى لابي لهيب فطلب من أن يجعله من موال قريش فامتنع فطلب ذلك من عثمان ففعل اه ولا تسلك  
 أن هذا كذب وبيان ولم يدكر هذا الطعن الا هذا المتعصب وانما حله عليه أن الناس أجمعوا على ان أبا  
 حنيفة من موال العنافة أو الحنظلة النصر فأراد أن يقابل ذلك بمذاهبنه وانما مشهله الا كما قال الله تعالى  
 يريدون لطفاً انور الله باقرهم والله منهم فرور ولو كره الكافر ونذكر الزوازي في مناقب الشافعي (قوله)  
 ومناقبه شيعته أي خصاله الجسدية مشهورة وقوله فضائله كسيرة أو خصاله الجسدية كثيرة والتعبير  
 أولاً بالناجب وناله بالفضائل بمنزلة وقوله وقد صنف الامام محمد بن حنبل في الزين القديم وقوله  
 وحديثا في الزين الحديث أي الجديد القريب (قوله) ولقد رضى الله عنه سنة تسعين ومائة) وتوفي سنة  
 أربع ومائتين كما سيذكر كما اشرحه فخر أبو بعب وخسرو تسنتو ولداً أبو حنيفة سنة عشرين وتوفي سنة تسعين  
 ومائة وهي السنة التي ولد فيها الامام الشافعي رضى الله عنه فخر سبعين سنة وولدا الامام مالك سنة تسعين  
 وتوفي سنة تسعين وسبعين ومائة فمر تسع وعشرون وولدا امام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى  
 وأربع ومائتين فمر سبعين وخمسون وقد ضبط بعضهم مواليهم وولاهم وعمرهم وقوله  
 تاريخ فثمان يكن سيف سلطان \* ومالك في تمام جوف مضط

الامام زيد المذكور الامام  
 أبو عبد الله محمد بن ادريس  
 ابن ابي العباس بن عثمان بن  
 شافع بن السائب بن هاشم  
 ابن عبد بن بن هاشم بن  
 المطلب بن عبد مناف بن  
 هاشم (الشافعي) القرشي  
 الملقب بالخزاعي الملقب بـ  
 الله به يلتقي مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم في عبد مناف  
 ومناقبه مشهورة وفضائله كثيرة  
 وقد صنف الامام رضى الله  
 عنهم في مناقبه في عديد من  
 ولقد رضى الله عنه سنة  
 تسعين ومائة

والشافعي صين بمرتبة \* وأحمد بن محمد

فاحسب على ترتيب نظم الشعر \* ميلادهم فوتمهم فاعلم

فأجبت) ضبط لمولده أبي حنيفة لأن الباء بعشر وال كاف بعشر والنون بضمين فالجمله ثمانون وهو قد ولد  
 به سنة ثمانين و (سيف) ضبط لمولده لأن السين ستين والياء بعشر والفاء ثمانين فالجمله مائة وخمسون وهو قد  
 توفي سنة مائة وخمسين و (سبط) ضبط لعمره لأن السين ستين والطاء تسعة والالف بواحد فالجمله سبعون وهو  
 كذلك و (قد) ضبط لمولده لأن الاء ثمانين والياء بعشر فالجمله تسعون وهو قد ولد سنة تسعين  
 و (قطع) ضبط لمولده لأن القاف عاشر والطاء تسعة والعين سبعين فالجمله مائة وتسعة وسبعون وكانت وفاته  
 كذلك و (جوف) ضبط لعمره لأن الجيم ثلاثون والواو بستون والفاء ثمانين فالجمله تسع وثمانون وكان عمره  
 كذلك توفي بصلواته تسعة وتسعون و (ص) ضبط لمولده لأن الصاد تسعين والياء بعشر والنون  
 بضمين فالجمله مائة وخمسون وكان مولده كذلك و (بر) ضبط لوفاته لأن كلامه الباء بن ثمانين والراء  
 بثمانين فالجمله مائتان وأربعون وكانت وفاته كذلك و (يد) ضبط لعمره لأن النون بضمين والياء بأربع  
 فالجمله أربع وخمسون وكان عمره كذلك و (يسق) ضبط لمولده لأن الاء ثمانين والسين  
 ستين والقاف عاشر فالجمله مائة وأربعون و (امر) ضبط لوفاته لأن الالف بواحد  
 والجيم بأربعين والراء بثمانين فالجمله مائتان وأحد وأربعون وكانت وفاته كذلك و (حد) ضبط لعمره لأن  
 الجيم ثلاثون والعين سبعين والياء بأربعة فالجمله سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله) والقي عليه الجهور  
 انه الخ هو العهد والاقوال التي بعده منتهى فتوكله بقرعة بلدتمن بلاد الشام وقوله ول بعسقلان هي  
 قرية كبيرة مقر يمتن فرتو قوله وقيل بالين لم أوتسمن عمل منه مخصوصه وقوله بعسقلان هي أي بعسقلان  
 فالاضافة بيانها لحد الخطا وهي به المكان المعروف بمكة لا اجتماع الحسلا الناس في اذمنهم الجبل  
 والريدى (قوله) ثم جعل مكة وهوان ستين أي نقل الى مكة التي هي أم القرى والحال انه ان ستين  
 ونشأ به اوصفا القرآن وهوان سبع سنين والموطأ وهوان عشر وخلفه على مسلم بن خالد الزنجي وأذنت  
 في الاجتهاد وهوان خمس عشرة سنة ثم رحل الى مالطيا بدينقلا ولم يزل مدة ثم قدم بغداد فأقام بها ستين  
 فاجتمع له علمها وصنفها كلها القديم ثم عاد الى مكة فأقام مدة ثم عاد الى بغداد فأقام بها ستين  
 خرج الى مصر العتيقة ولم يزل بها تأثر العمل بها مع العتيق الى أن توفي سنة ثمان مائة هـ خطيب في شرح  
 الغاية (قوله) وتوفي بمصر أي العتيقة كغيره وكانت السيدة بنفسه رضى الله عنها موجودة إذ ذلك فارتبط  
 الى السلطان الذي كان بمصر وماتت أن يمروا عليها بجنزة الامام ففعلوا فاصلت عهدها مائة (قوله) وهوان  
 أربع وخمسين سنة كان المناسب للفرع لأنه لما ذكره ثم ولدوه وسقط فاته عهده بغيره الآن يقال  
 الواو قد تأخر بغير كسر (قوله) ودفن بالقرافه ظاهر كلام الشرح أن ممدن الإمام الشافعي من  
 القرافة وهو موافق للذي في الخطا لعمره بزي الله في ثرية أولاده بعد الحكم وعده في مشاهد القرافة  
 وكيف هذا مع ان جميع ما في القرافة يجب عدمه فذكر الشعر في المتن أن السيوطي أنقذ به دم هدم  
 مشاهدا لصاحب القرافة قياسا على أمره صلى الله عليه وسلم بكل خوذة في السجد الاخرية أي بكر وهو  
 قصه في الجبل هذا المشهور وأن كان الإمام الشافعي ليس من القرافة بل من بني ابن عبد الحكم وكان حوله  
 الحواشي أي الكا كين فالجمله ليست من بناء القرافة حتى يحتاج لحسن وصحى الحل المعروف بالقرافة  
 لأنه تربة يعان من مغفر يقال لهم القرافة فسمى باسمهم وقال الشيخ العدوني ان القرافة كبر من جعل  
 وده مولد الواسل أنقذ بغير جابج لعل على هذا الحل لان التخصيص يحد في معنى قوله اذا مر  
 وما أحسن ما قال بعضهم

والذي عليه الجهور انه ولد  
 بعشر وتسعين بعسقلان  
 وقيل بالين وقيل بعسقلان  
 مني ثم جعل الى مكة وهو  
 ابن ستين وتوفي بمصر ليلة  
 الجمعة بعد الغروب آخر  
 يوم من رجب سنة أربع  
 ومائتين وهو ابن أربع  
 وخمسين سنة ودفن بالقرافة  
 بعد العصر يوم الجمعة

اذا ما ضاق قدرى لم أحس به \* مشرعة الاقراة

لأنهم لم يرحم المولى اجتهدوا في دفعه فأصرى لم أنقذاه

(قوله وعلى غيره ما) الجمل والمبر وخبر مقدم وما هو لا يتبعه من الجمل والاحترام ببيان لما هو  
لا يتبعه مقدم عليه (قوله ومعنى كون الامام الخ) غرضه بذلك دفع ما قد يتوهمه بعض الأذهان الفاضلة  
والطبايع المتبلدة أن الامام الشافعي قلدها (قوله وانفسه في الاجتهاد) أي حاله كونه وانفسه في  
الاجتهاد لا مصادفة (قوله ليس في) حاله كونه قصد موافاة اليه وابل مراد عما سبق الامران الخ كقول  
بمدقول المصنف فكان أولى باتباع التابع فانه قال هناك لا من غير أن أقول في المسئلة التي تردد فيها بل يد بأن  
حيث ترددت في غير ما وافقه أي حتى أن الامام الشافعي تردد بأن قال قولين في المسئلة التي تردد فيها بل يد بأن  
كانه في قولان (قوله هناك الخ) أي إذا أردت بيان مذهبه في ذلك الخ وقوله في تفسيره بذلك الخ  
أن هناك اسم فعل بمعنى ذوات التحقيق إن اسم الفعل حافظا وأما الكاف لحرف خطاب مفتوحة في المذكر  
مكسورة في المؤنث حتى وتجمع فيقالها كلوها كم وقد تبدل الكاف همزة ومنه قوله تعالى حكاه عن  
أولئك بينه وبينهم هاء متفرقة (قوله في) الظاهر تعليقه بكونه في القول بعد ما التقدير فلهذا القول  
الكاتب به أي في مذهب يد كمال الشرح يكون حيث من طريقة المبالغة في السدول (قوله القول من  
الاجاز) أي حاله كونه فانه من اجاز كذا كتب عنهم والظاهر منه أن بعض مع أي حال كونه صاحب  
الاجاز وقوله أي اختصار مبي على ترادف الاختصار والاياء وهو المراد بقل الاختصار هو الاختصار  
عرض الكلام أي تكراره كز يد بوالاجاز هو الاختصار من طول الكلام أي زيادته على المقصود  
كتناج ومنه في الاختصار ترك التكرار والاياء ترك الذي ياتوقيل في ذلك وقد جرت عادة المتأخرين  
بالاختصار في هذا الكلام وعادة قائله من بالسبب ليظهر ذلك في تحليل الكلام بسبب ليظهر  
ليحفظ (قوله والمنصرمات لفظ وكثر معناه) أي لأن الاختصار اقتبل اللفاظ وتكثر المعاني وهذا التقيد  
تبع فيه شيخ الاسلام والخوارج على أن المدلول تقابل اللفاظ سواء كثرت المعاني أو نقصت أو سوت وقال  
الشيخ المصنعي فيما كتبه على الخطيب أن ما ذكره الشرح هو ما ذكره أهل اللغة كأنه يورى في دقائق  
المنهاج وصاحب المنهاج قال وبحقبة الاختصار أو نقصان اللفاظ دون المعاني اه وسبب ذلك حقيقة  
المقصود ما ذكره الشرح (قوله مبر الخ) أي حال كون القول المذ كور مبر الخ وقوله أي مترها تفسير  
لمبر أو المقصود من ذلك أنه واضح جدا وقوله من وجه ما الخ أي من وجهه في اللفاظ فالانصاف لبيان وقوله  
واحد الوهم أي هي والحد الوهم فهو خبر ابتدأه حذف وقوله والوهم اسم جنس يعني أي اسم ذال هي  
الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة أفرادها وهو ما يطابق اسم الجنس الجلي ويفرق بينهما وبين واحد ما شاء  
غائبا كأنه لو كان في غرور فوجد فرق بينهما وبين واحد ما شاء التبع كروم وروحي وأما اسم الجنس الافرادى فهو  
ما ورد على الجنس من غير قيد تحققه في جماعة كقولنا زاب (قوله بمعنى الميب) الظاهر أنه تفسير له وهو الذي  
هي واحد الوهم يدل الأثر انصب قال بمعنى الميب (قوله الاله الخ) أي جنسها المصدق بالاحد ولا مرد ما قد  
بغالب مقتضى كلام المصنف أنه ليس مبر من وجهه لمز واحد أو لمز من لانه انما له مبر من وجهه اللفاظ  
وحاصل الجواب أن اللفظ الصادق بالواحد (قوله جمع لفر) يضم اللفظ وسكون النون وأنها وضعا  
ونفع اللفظ وسكون النون وأنها وضعا ومنه اللفظ وسكون النون وأنها وضعا ومنه اللفظ وسكون النون  
ألف مقصور ونون غير ما ألف تمدد كرم في قولنا قلنا عن الكافي (قوله هو الكلام المعنى) أي الممول  
فيه التعمية وهي اللفظ وقيل التعمية ترجع إلى اللفظ المعنى والفر يرجع إلى اللفظ المعنى فبال  
التعمية بقوله ما بل قولنا لعل في شكوك الحبيب اه كتب رجوع أي ما مثل قولك للخصم الذي يشكر الحبيب  
عندك أسكت من هذا الشك فانه رجوع عما تشكوه فإدراك السؤال عن اللفظ المائل لقولنا أسكت  
وهو صفة فانه مثل أسكت ومن اللفظ المائل له جمع وهو ما فانه مثل رجوع فاقبى مثل قولنا أسكت وجمع

وعلى غيره من الجمل  
والاحترام ما هو لا يتبعه  
ذلك الامام رجوعه لقوله  
منه ومعنى كون الامام  
رجوعه الله سبحانه مذهب يد  
رضي الله عنه أنه قصد  
مدلوله اليه وانفسه في  
الاجتهاد بحيث حتى تردد  
حيث تردد وليس المراد  
أنه قلده لان الاجتهاد  
لا يتبعه اجتهاد (فهاك) أي  
لهذا (فيه) أي في مذهب  
زيد رضي الله عنه (القول  
من اجاز) أي اختصار  
والمنصرمات لفظ وكثر  
معناه (مبر) مبرها (من  
وصفة) واحد الوهم والوهم  
اسم جنس يعني الميب  
(الالصار) جمع لفر وهو  
الكلام المعنى

بأن معناه السكت وجمع ومثال الميز قول الشاعر

يا أيها العطار ارب لنا \* عن اسم من تقل في سوك  
تراب العين في يقلة \* كجزي بالقلب في فوك

أي من لثمن اسم من تقل في سوك له معناه ذلك أنك ترابا عين في مال يقلة كجزي بالقلب في فوك وهو  
الكمون فذلك إذا قلبت فوك وقرأتهم آخر صلو كوا وقد أحسن بعضهم حيث قال

انما الإلهام صيب يصب \* فآثر كنهها والتم حسن الأدب  
ان من أجملها قولهم \* عطر أعشى ترقى فاقطب

وقال الفزقي كلامه معنى وشبه

فيما وير يوع في حمرة مال  
يمينا وشمالا في حمرة معنى  
البيت فخذ القول في حسم  
الفرائض على مذهب زيد بن  
ثابت رضي الله عنه قولاً  
مختصراً وافصلاً فترها من  
عيب الخطأ (مقدمة)

أي لفظ أعشى أي أي لفظ العين منه ترقى بهل أحاده عشرات فالأدب واحد جعل بعشر والحرف الذي في  
الحساب بعشر وهو الباء والجيم ثلاثان فيجعل ثلاثين والحرف الذي في الحساب ثلاثين هو اللام والزاي سبعة  
تجعل بسبعين والحرف الذي في الحساب بسبعين هو العين فاقطب بقراءة من آخره صار اسم على (قوله يقال  
أنفزي كلامه معنى وشبه) أي أنفزي وأوقع التشبيه معنى الاشتغال بالكلام وقوله والير يوع في حمرة أي  
وقال الفزقي يوع في حمرة فهو معروف على فاعل أنفزي كلامه وقوله مال يسوشمالا في حمرة أي مال في  
حمرة حمرة الوجهين وجه الشمال والير يوع يضع الباء حيوان قصير البدن طويل الزحلين يعفر حمرة  
في مهب الرياح الأربع ويقذفه كوي أحدها نهي المفاصم والثانية المقاصم والثالثة لراطاء ما إذا  
طلب من هذه الكثرة خرج من النفاصم وإذا طلب من المفاصم خرج من المقاصم وهو من الحيوان الذي له  
رئيس معاف فان قصروا عليهم حتى أدرتهم أحد وصاحهم شأ استعوا على رئيسهم وقتلوه ولوا فخرجوا على  
أكله لان العرب تستطيعه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لانه من حشرات الارض (قوله ومعنى البيت) أي معنى  
بجملته قد ذكر معنى مفرداته فترضه هذا كرمي جلته (قوله في علم الفرائض على مذهب زيد بن  
مقتضى الخلل السابق أن يقول في مذهب زيد بن أول الامر فله زاد ذلك وتبينها (قوله مختصراً) أخذ من  
قوله من إيجاز أي اختصار وقوله وافصلاً من الخ أخذ من قوله معاف من وصية الإلهام وقوله من عيب الخطأ  
الإضافة للسان (قوله مقدمة) خبر لستد أخذ من علم ما ظهر الاحتمالات في مثل هذا المقام والمقدمة  
في الاصل صفتاً أخذ من قدم اللازم بمعنى تقدم فهي بمعنى مقدمة أو من قدم المتعدي يقال قدم زيد عمرا  
فهو بمعنى مقدمة من انتهى بها وعلى هذين الوجهين فهي بكسر الهمزة وبوزن فضا على أنها من قدم المتعدي  
فهو بمعنى أن الفير قدمها ثم نقلت وجعلت اسمها لفظاً فللمقدمة أمام الجنب ثم حلت في الاصطلاح مقدمة  
الكتاب ومقدمة العلم والاولى اسم اللفاظ تقدمت أمام المقصود لارتباطها بها وإفهامها فبها مقدمة الشيخ  
السجسي التي ذكرها بقوله اعلم أن الحكم العقلي الخ والثانية اسم لعان يتوقف عليه الشرع في المقصود  
على وجه البعيرة كمدوم موضوعه وغايته إلى آخر المبادئ العشرة المطبوعة في قول بعضهم

ان مبادئ كل فن عشرة \* الحمد والموضوع ثم الثمرة  
وقضله ونسبة والواضع \* والاسم الاستعداد حكم الشارع  
مسائل والبعض البعض اكتفى \* ومن دوى الجيم خازن الشرا

وهذه المقدمة مقدمة علم لان الترخيذ كمد العلم وموضوعه وحذف غايته التي هي غرضه لان العلم من  
التعريف بحيث قال فيه الموصول لمعرف بما يخص كل ذي حق من اثر كذا فيعلم أن غايته معرفتها بما يخص كل ذي  
حق من اثر كذا فيعلم أن مقدمة الكتاب اللفاظ ومقدمة العلم معان فيهما التبيان لكن بين ذات مقدمة  
الكتاب والالفاظ الدالة على مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهي بينهما فيما إذا ذكر اللفظ قبل  
المقصود والالفاظ الدالة على مقدمة العلم كأن ذكر الالفاظ الدالة على الحد الموضوع والاية فهذه الالفاظ  
مقدمة كتاب ودال مقدمة علم وتظهر مقدمة الكتاب فيما إذا ذكر اللفظ قبل المقصود فغير تلك الالفاظ

بمقدمة الشيخ السوسي فيقال لها مقدمة كحاجب لها وينظر دال المقدمة العلم لها اذا ذكر المؤلف الاطلاق  
 الفاعلة على الحد والروض مع ان هذا المقصود يكون في بعض الكتب فقال لهذه الاطلاق دال المقدمة العلم لان  
 مدلولها معان يتوقف عليها الشرع في المقصود وان ذكر حدودها آخر ولا يقال لها مقدمة كحاجب لانها لم  
 تتقدم امام المقصود حتى يقال لها مقدمة كحاجب وجعل الحق الامير بينهما وما يخص صله مطلقا لا وجوبا  
 لان المعاني التي يتوقف عليها الشرع في المقصود ان أثرت لم تكن مقدمة فان قيل جعل مقدمة الكتاب  
 ألفاظا ومقدمة العلم معاني تحكم احبب بأنه لا تحكم لان الكتاب اسم الالفاظ فناسب ان تكون مقدمة  
 كذلك والعلم اسم المعاني فناسب ان تكون مقدمة منه كذلك هل انه اصطلاح ولا مشاحسة في الاصطلاح  
 (قول) علم الفرائض هو المخرج علم من هذا التعريف ان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه المواريث وعلم  
 الحساب المخصوص بأحق الموصل الخ وقد سبق ان كل علم يطلق على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى  
 الملكية فان اودى من علم الفرائض المعنى الاول وهو الادراك كان فقه المواريث بمعنى فهم مسائل فقه التراث كانت  
 وعلم الحساب المخصوص بمعنى ادراك مسائل الحساب المذكور وفكائه قال علم الفرائض هو فهم مسائل  
 فقه التراث كل واحد ذلك مسائل الحساب المخصوص وان اريد من علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد  
 والضوابط كان فقه المواريث بمعنى القواعد والضوابط المفقوطة بالتملة بالتركان وعلم الحساب المخصوص  
 بمعنى المسائل المتعلقة بالتملة بالحساب المذكور وفكائه قال علم الفرائض هو القواعد والضوابط المفقوطة  
 المتعلقة بالتركان والمسائل المتعلقة بالحساب المخصوص وان اريد من علم الفرائض المعنى الثالث  
 وهو الملكية كان فقه المواريث بمعنى الملكية التي يقتدر بها حل علم مسائل فقه المواريث وعلم الحساب  
 المخصوص بمعنى الملكية التي يقتدر بها حل علم مسائل الحساب المذكور وفكائه قال علم الفرائض هو الملكية  
 التي يقتدر بها حل فقه مسائل فقه التراث كانت والملكية التي يقتدر بها حل علم مسائل الحساب المخصوص  
 والاحتمال الاول اقرب ثم الثاني ثم الثالث تدبر (قوله) فقه المواريث خرج فقه غيرها كالوضوء  
 والصلاة وتوقوه وعلم الحساب معطوف على فقه المواريث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كجملتها لاشارة  
 اليه وقوله الموصل الخ صفة له علم الحساب ودخل فيه علم الخبر والمخاطبة وما ألحق به من الطرق المعمول بها  
 الوسايا والموارد بل خرج منه ما لا يصل لذلك كالأرقام التي هي كقوة نابعة عنها خواص العدد كقولهم  
 كل عدد مساو لنصف مجموع حاشيته التساو بين ثمرها أو بعدا كأربعة بين خمسة وثلاثة أو ستة واثنين  
 وهكذا في مجموع الخمسة والثلاثين ثمانية وكذا مجموع الستة والاثنين ونصف الثمانية أربعة فصدق أن  
 الأربعة ساوت نصف مجموع الحاشيتين الثريتين أو البعدين على السواء (قوله) لمعرفتها يخص كل  
 ذي حق من التركة كذا في بعض النسخ العجيبة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظا حقه بهذا ذلك وهو  
 لا مناسب الا لآل الشرح لا معاء كل ذي حق حقه وأما على ما في الشرح فلا يناسب ولا يتبع الترتيب  
 بذكره لا يجعله مجر وراطة بيان أو منصوص بالقدرة أي ولا يخفى أنه مشر لا فائدة له الا في حذفه ثم ان  
 المتبادر ان المراد معرفة فقه المخصص كل ذي حق من التركة بالنسبة لحقوق الارث بخلاف فقه البدون والاخبار  
 والوصايا فذكرها في كتيبه استعار ادق قبل المراد معرفة ما يشمل ذلك والاستعارة اه أسير بنسرف  
 وزايدة من المعنى (قوله) وموضوعه التراث كان أي من حيث قسمته وموضوعه انما هو فقه التراث كانت  
 فاندفع ما يقال ان علم الفرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكلفين والتراث كانت ليست علم ولا وجه الاندفاع  
 ان التراث كانت ليست موضوعه من حيث ذاته بل من حيث قسمته ولا شك أن قسمته عمل وموضوع كل فن  
 ما بهت فيه من هو ارضه الفاتية فمن له الجرم أنه يصح في علم الفرائض عن احوال القسمة وقوله لا العدد  
 أي لان العدد موضوع علم الحساب فلا يكون موضوع الفقه لان كل علم يتم به فقه موضوعه كجائز  
 يتم به فكل لا يكون تعريفه فقه فالفقه لا يكون موضوعه موضوعا لغيره والا لم يخلط علم ما هو

علم الفرائض هو فقه  
 المواريث وعلم الحساب  
 الموصل لمعرفتها يخص كل  
 ذي حق من التركة  
 وموضوعه التراث لا العدد

متمم كذا فلهان الالهات في شرح الكفاية وبسبب التشرع والملك قال لا العدد (قوله خلافا لمن زعم ذلك)  
 أي أضاف خلافاً أو أقر ذلك سأل كوفي عن المالين زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد بن يحيى بن جدد  
 السلام فانه قال ذلك في نهاية الأمر على علم الفرائض والاصناف فبحث أدخل على الحساب المتقدم في  
 طريقه أدخل المدعى موضوع من حيث التأصيل والتصحيح كآله العلامة الأمير وعمل قولهم الموضوع  
 علم لا يكون موضوعاً لآخر إذا جعل موضوعاً لغيره إلا في موضوعه لا في غيره فلهذا كان منزهاً عن غيره  
 فان الموضوع مجموع التركة والمعدول والمدعو وهو الشيء مع غيره في نفسه كآله في الأصول وتقال  
 عن شيخ الاسلام (قوله واعلم) هذه كلمة يروي بها الشئ للاعتناء بما بعده من الفناطيل بذلك كل من يتأني منه  
 العلم بخلافه موضوع لان مخاطبته معن وقوله انه يتعلق بالحق أي ان الحال والشأن يتعلق بالحق في غير الحال  
 والشأن وقوله خمسة حقوق أي لا زائد عليها دليل الاستقراء من موارد الشرع وأيضاً الحق المتعلق  
 بالتركة كما مات قبل الموت وما مات بالثبوت والاول ما يتعلق بالعين ولما يتعلق بالثبوت والثاني ما لم يمت  
 وهو مؤن التجهيز وما لم يمت وهو ما أن يكون ثبوت من جهة الميت بحيث يكون له تسبب ذلك وهو الوصية  
 اولاً وهو الارث فالجدة خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على بعض فالمراد بالترتيب هنا كآله شيخ  
 الاسلام المعنى القوي وهو كون كل شئ في مرتبة لا في الاصطلاح وهو كون الاشياء بحيث يطلق  
 عليها اسم الشئ الواحد ويكون بعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر انتهى ملخصاً من الأصول (قوله)  
 أولها الحق المتعلق بين التركة) انما تقدم ذلك على مؤن التجهيز لان صاحبها كان يقدمه في الحياة  
 ثم يتعلق القرابة بالاموال بالظرف لا يقتضي أن يقدم حقهم على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله) كآله  
 والجنابة والرهن) انشأ بالكاف إلى أن أفراد الحق المتعلق بعين التركة ليست متضمنة بما ذكره  
 وقد ظلم بها بعد ذلك في قوله

يقدم في المسكن والرهن \* زكاة ومروءة مبيع لظن

وجان فرائض ثم فرض كفاية \* ودية يبيع فأخذاً للموت

فصورته لنذكر أن يقول الله على أن انفسهم هذا وأنه دية وأنعقد ذلك بتقديم أحراجها لقيمة المنة وهذا  
 مبني على أنه لا يزول ملكه منها حتى يذبح ويتصدق بالمهاضي تعدين الحقوق المتعلقة بعين التركة والصحيح  
 زوال الملكة منها بالذبح وصورة المسكن سكنى المستدة عن وفاة تقدمها على غيرها وصورة الزكاة ان تتعلق  
 الزكاة بالنصاب يكون النصاب ما تقدمه الزكاة إلى ما لا يسبق له الجدة كراهاته اذا كان النصاب  
 باقياً فالاصح ان يتعلق الزكاة بالنصاب على تركه لا يكون قدر الزكاة وأجاب عنه شيخ الاسلام بصفة  
 اطلاق التركة على المجموع التي منه قدر الزكاة ولو قايماً بالاجمع من أن تعلقه بتركه نظراً للجواز تأدية  
 الزكاة من محل آخر وأما اذا كان النصاب بالغتكون الزكاة من الدين المراد في الزكاة كآله شرح الترتيب  
 وصورة المروءة أن تكون التركة موهوبة دين على الميت فيقتضي منها دينه بقدمه على مؤن التجهيز وسائر  
 الحقوق وصورة المبيع المطلق أن يشتريه بمثلها في ذمته ويؤمن المشتري بمقتضى بيعه المبيع  
 فله المبيع وأخذ المبيع فيقدمه واستشكاه السبي بانه اذا فسخ من جميع عن التركة فلا استثناء  
 وأجيب بان الفسخ انما يرفع العقد من حيث لا يملكه على المبيع وعلى وجه من التركة من حين الفسخ  
 لا يضر كذا يضر خروج العبد الجاني عما يملكه في الجنابة وصورة الجاني أن يعقل العبد من أو يقطع طرفاً  
 خطأ أو شبهه هداً أو عداً لخاصة فيه كقتله ولده أو فيه قصاص ولكن غنى على مال أو ألقه مال انسان ثم  
 ما نسب العبد أو رأس الجنابة متعلق برشته فإني عليه مقدم في هذه الصورة تأمل الامر من أو أس الجنابة  
 وقبة العبد وصورة الفرض أن يقارضه على ما تفرق باليقر فيها والى بينهما مائة مثلاً فيدان طهر  
 الرخ وقيل قيمة ما نسب المال فالعامل مقدم بعينه من الرخ وصورة الفرض أن يقره بشئ أو غير

خلافاً لمن زعم ذلك  
 (واعلم) أنه يتعلق بركة  
 الميت خمسة حقوق مرتبة  
 أولها الحق المتعلق بعين  
 التركة كآله والجنابة  
 والرهن

المختار من عين المال الذي اقترضه فاعترض مقدمه وصورة الكتابة أن يقض السيد بموجبه المالكين  
 المكاتبين من قبل الأبناء الواجب عليه فالكاتب قد علم على غيره بأقل من قوله الواجب في الأبناء وصورة  
 الرد المصعب أن يرد المشتري المبيع بعيب بعد موت البائع وكان الثمن يقبض مقدمه المشتري ولو اجتمع بعض  
 هذا الحق وقمع بعض قدم منها كإفساح الجعري أن كذا حق الجناية ثم حق الرهن ثم حق بيع المجلس ثم  
 حق القراض وانظر البوقاي (قوله) يقدم على مؤن التجهيز أي يقدم الحق المتعلق بمؤن التركة على  
 مؤن التجهيز خلافاً للمتنابلة كإلى الوأوة (قوله) الثاني مؤن التجهيز انما قدمت على الدون المرسلات لأن  
 الحق إذا اخرج عليه بالظن يقدم بما يحتاج إليه على دون التركة فكذا الميت بل أولى لأن الحق يسرى على  
 نفسه والميت قد انقطع من سمعه ولأنه على الله عليه وسلم خالف الحرم الذي وقصته فاقته كمنه في أو يسرى على  
 يستعمل على الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا وترك الاستئصال في فوائع الأحوال إذا كانت قوية بغير معتزلة  
 العموم في المثل وإذا ثبت ذلك في الكون فصار مؤن التجهيز في معناه أأدنى الوأوة قليلاً من شيع الاسلام  
 (قوله) بالمعروف أي حاله كونها متاسبة بالمعروف بحيث تكون من غير اسراف ولا تقدير ولا نظر إلى  
 ما كان عليه في الحياتين اسرافه وتغييره انتهى الوأوة (قوله) فإذا كان الميت فاقد الخ) لأجله في المقام  
 لأنه من التعميل الذي يدرك في كتب لفقته (قوله) فتجهيز على من عليه نفقة في حال الحياة أي ولو بالقوة  
 فيشمل ما لو كان الميت ابناً بالعلم بها لعزها بالموت وما كان الميت مكاتباً لأن الكتابة بنفسها ملوت وأما  
 البعض فمؤن تجهيز على قبره وعلى سبده مصعب ما فيه من الرق والحربة ان لم يكن بينه وبين سيده هاية  
 والأفلى من مات في نرسولومات من تجهيزه على غيره وقيل أن يخرج مؤن تجهيز ماله من مال المالك  
 وضائق تركته فهل يقدم الأول لتقديمه أو الثاني لتبني أنه عاجز عن تجهيز غيره بخلاف والمعتمد الثاني  
 (قوله) فان تعذر في بيت المال ولا يرد على كفن من جهز من بيت المال على ثوب واحد وكذا من يمكن من  
 وقته على الاكفان لا يجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وأما من كفن من مال من تجهيز عليه بعقده أو  
 من مال أعتياه السليل فيجوز لزاده فيما على الثوب الواجب كإلى الوأوة قليلاً من شيع الاسلام (قوله) فان  
 تعذر على أعتياه السليل أي فرض كفاية كمعقته في مثل هذا الحال لو اراد بأعتياه السليل من عنده  
 كفاية سنة ويزاد مؤن التجهيز (قوله) وهذا الخ) فشيء لا يصل الكلام أعني على مؤن التجهيز بالتركة  
 فاسم الإشارة عائد لكون مؤن التجهيز يخرج من التركة وقوله في خبر الزوجة أي غير الزوجة التي تجهزها  
 أحد الأمهات في صدق بالزوج ما لا يجب بعقدها المشوز أو صغر أو لعدم تسليمه ليلاً ونهاراً وهي أمة وقوله  
 وأما الزوجة التي تجهزها لمثل الزوجة فمما فيه من المكررة ادليس لها إلا الإبرة وتحتل الزوجة  
 الرجعية وقتئذها المطلقة بأشواهي طلق وقوله فمؤن تجهيزها على الزوج المورس أي لا من تركته وأخرج بالزوج  
 ابنه فلا يلزم تجهيز زوجته أي هو وان لم يمه فحقها في الحياة وأخرج بالمورس المصغر فلا يلزم مؤن تجهيزها فخرج  
 من أصل تركته لا من حصته ما وضابها المصغر من لا يلزمه النعقة المصغر بن ويحتمل أن يقال من ليس  
 عنده فاضل عما تركه المفسس وضابط المورس على العكس فيه ولو صار مورساً بغير البسم من الأرض لم يمه  
 مؤن تجهيزها وهذا مذهب الشافعية وكذا الحنفية وأما عنده فقيرها مؤن تجهيزها من تركتها ولو كان الزوج  
 غنياً ووجه الأول أن علاقة الزوجة باقية لأنه برئها وبهاها ويخوذلك وجه الثاني أن التجهيز من توابع  
 النفقة والنفقة واجب للاستمتاع وهو قد انقطع بالموت (قوله) والثالث الدون المرسل في القيمة أي المطلقة  
 من تعاقبها بعين التركة وانما قدمت على الوصية لأن ما حق واجب على الميت فمما هو واجب والوصية تبرع  
 فذلك أخرت فأن قيل قد قدمت الوصية على الدون في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين أوجب بأنها  
 قدمت في الآية إلا أنهم لما شأنهم أن تضعهم الأنفس لكونهم أأحد ولا في نظير شيء وبنت السنة  
 تقديم الدون عليهم ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي إذا مات قبل آذانها وضائق التركة بينهما

فيقدم على مؤن التجهيز  
 والثاني مؤن التجهيز  
 بالأسرف فان كل الميت  
 فاقد المايعة فجهيزه على  
 من عليه نفقة في حال الحياة  
 فان تعذر في بيت المال فان  
 تعذر فعلى أعتياه السليلين  
 وهذا في غير الزوجة وأما  
 الزوجة التي تجهزها فمؤن  
 تجهيزها على الزوج المورس  
 ولو كانت غنية والثالث  
 الدون المرسل في القيمة فمؤن  
 مؤن مؤن مؤن التجهيز

لأوله عليه الصلاة والسلام من أيقنه الحق بالقضاء ما قبل الموت فإن كان مجبوراً عليه قدم دينه إلا أن يجزيه  
والأقدم يبقى القبح ولو جعل هذا التفسير أن لم يتعلق الزكاة بالدين ولا قدمت سواء كان مجبوراً عليه أم لا  
ولو اجتمع عليه دون ثمة تعالى فلا ريب فيه كآثاره السبكي أنه إن كان المصاب مجبوراً فثبت الزكاة والا  
فالتسوية ومن حق الله إسقاط الصلاة إذا أوصى به وهو لكل صلاة نصف صاع ولو أوتر عند الحنفية كآثاره  
شرح السراجية للسيد الجرجاني وإذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كذا كرهنا التفتي هنا أن يصرح  
الكفار من صلاة المسلمين ثم يجهل المسكين المتصدق ثم يصرجه من صلاة أخرى وهكذا حتى يرأى من عليه  
الصلاة وتدخل من الزكاة ذلك فينبغي أن نعلم احتياطاً انتهى لمصلحتنا في الزكاة فوجاهة الشيخ الأمير (قوله  
والرابع الوصية الخ) إنما خدمت على الأرض تقديراً لمصلحة الميت كآثاره الحياتة لقوله تعالى من بعد وصية يوصي  
بها أو له بالثالث الخ كان الأول حذف ذلك من ههنا لأن التفسير بين الأضامه والرد لأغراض لا تقتضينا إذا  
لفرض ههنا كذا الترتيب وقوله لا يجزي أي من ليس بوارث وإن كان ثمة يرث بغير وارث وقوله فإن كانت  
بأكثر من الثلث أو كانت وارث وقوله فيها تصلي الخ هو أنه إن كان الميت وارثاً خاص فوصيته بأكثر  
من الثلث معتقدة لكن تنوق على إجازة الورثة بالنسبة لآرائهم وان لم يكن له وارث خاص فوصيته بمصطفى قدر  
الثلث باطله فبما زاد عليه لأن الحق للمسلمين ولا يجيز ولا يفرج على قول تفرق الصفقة فهو مستثنى من  
القاعدة المخر وقوله إذا أوصى لوارث وقفت الوصية على إجازة باقي الورثة ولو كانت بأقل من قول (قوله  
والخامس الأثر) المراد به نسل الوارث على التركة كما تصرف ليهم تأخر عما قبله والأصل مع أن الدين  
لا يمنع انتقال التركة كما قال الوارث انتهى لؤلؤة (قوله وهو) أي الأثر لا يعني التسامح للذكور بل يعني  
الاستعانة وتوله المقصود بذلك أي للمقصود ذاته وأما ما يفهم مقصود لغيره (قوله له أركان) أي الأثر  
بمعنى الاستعانة أركان لا يحقق الإجماع ما نزل الوارث له أو لوارث ولا ماله فلا وارث منه وقوله وهي ثلاثة  
مورث الخ فالأمانات بدنه بسوء وخاف شيئاً فبدورث واث وارث والشيء الذي خلفه من مورث ولو لم  
يصح بيعه كالخصاص ومنه كتاب الصلوات ولو لم يكن مالاً ولا اختصاصاً كالخصاص وحده الغف (قوله  
وله شروط) أي الأثر شروط وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو ألقاه بالوفاة حكم كل ما انفرد إذا حكم  
القاضي بوجوه أو تقدير كآثاره الجنب الذي انفصل بجماعة على أمه فوجب شره وتحقق حياة الوارث بعد موت  
المورث أو ألقاه بالجماعة تقدير التحمل انفصل حياته استقرت الوفاة بغيره وجوده عند الموت ولو بصفة  
والعلم بالجهة المتضمنية للأثر وهذا يقتضيه بالقاضي ومثله الحق وقوله يعلم أكثر من ميراث الخ المراد  
بلا أكثر الشرطان الأولان وشرح بلا أكثر الشرط الثالث أنه لا يعلم بما ذكره بقوله وسيأتي أي الأكثر  
(قوله وله أسباب وموانع) أي ثلاث أسباب ثلاثة موانع ثلاثة موانع كرهنا المصنف فيها وقوله  
ذكرهما أي الأسباب والموانع بقوله أي في قوله وطرفة اليد كرهنا القول بالخصوص من نظرية  
العامة الخ

والرابع الوصية بالثلث فما  
دونه لا يجزي فإن كانت  
تختلف ذلك فليجوز  
مذكور في كتب الفقه  
كيفية الحقوق السابقة  
والخامس الأثر وهو  
المقصود بالذات في هذا  
الكتاب وله أركان وهي  
ثلاثة مورث ووارث وحق  
مورث وله شروط يعلم  
أكثرها من ميراث العرق  
والهوى وسيأتي في آخر  
الكتاب له أسباب وموانع  
ذكرهما بقوله  
(باب أسباب الميراث) هـ  
أي موانعها والباب لعمدة

أي باب بيان أسباب الأثر فليراث بمعنى الإرث وإن كان يستعمل بمعنى المورد أيضاً كما سيذكره الشرح  
وإنما يورث الكتاب لأنه أسهل في وجدان المسائل وأدعى لحسن الترتيب والنظام ولأن القارئ إذا انتهى ما  
وشرع في آخر كان أشد وأثبت له كآثاره إذا وقع فمختلوس في آخره وكان القرآن سورا وعرض  
على الترجمة بأن فيها قصور وأنه كذا كرهنا أسباب الأثر ذكر موانعها وأوجب بأن حذف الواسع ما  
صطفت فبكون فيما كرهنا كآثاره بالشرح بقوله أي وواسعاً واعتد بهمهم بيان أثر جملة من الزيادة  
عليه لا بعد عباداً وأنما بعد عباداً بترجمة النقص وهو محل دلالة إذا كان النحو يسمى المؤلفات لا يختلف وقد  
قبل أن النظم لم يترجم وعليه فلا يظهر ذلك كآثاره الاستاذ الحنفى وقال الشيخ الأمير أنه يظهر ولو كان المترجم  
غير المصنف لأنه ينزل منزلته مال ولا يظهر فرقاً فالحق في الحاشية (قوله الباب الخ) قد استعملت الترجمة على

ثلاثة ألقاظ الأول لقظ الباب الثالث لقظ الأسباب الثالث الميراث وقد أخذ الشرع بتسليم عليها على هذا  
 الترتيب (قوله المدخل) أي والمخرج عليه حذف الواو مع ما عطفت والميراث المدخل بمفعول متبع الميم مكان المدخل  
 لأنفس المتحول ولا زمة وان ملح لها موضع لا ملامه معدوم وهي حيث تدل بالجوهر والحرور بعده متعلق بمحذوف أي  
 الموصول إلى الشيء لأن اسم المكان لا يعمل حتى في الجار والحرور عديده وهو الطرف (قوله واصطلاحاً اسم الجلة  
 مختصة) أي متبركة وقوله من العلم لا ينشئ على التحقيق من أن أحدها المترجم موضوعه لالفاظ المتصورة  
 الدالة على المعاني المتصورة لأن لا يقدر مضاف بأن يقال من دال العلم معنى للسائل المدلول لالفاظ المتصورة  
 وقوله تحت فصول ومساائل أي يشد وج تحت المخرج وكان عليه أن يقول تحت فصول وفروع ومساائل غالباً  
 والاندراج المذكور من اندراج الأجزاء تحت كلها وعنه بالنسبة للمساائل أن أريد بها الجمل وإن أريد منها  
 المعاني كمن اندرجها تحت السبا من اندراج المدلول تحت الدال وعليه مظاهر اندراج ما يشتمل اندراج  
 الأجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للفصول والاندراج المدلول تحت الدال وهذا بالنسبة للمساائل وقوله غالباً اجمع  
 لها وقد لا يدكر فيه الأفضل كتاب أمهات الأولاد وقد لا يدكر فيه الاستثناة واحدة وان قلت ذلك في نحو  
 البخاري في عقد الحديث في الحكم الواحد باباً والخاص أن أسماء التراجم المشهورة خمسة الأول كتاب وهو  
 اسم الجلة مختصة مستثناة على أبواب وفصول وفروع ومساائل غالباً والثاني باب وهو اسم الجلة مختصة مستثناة  
 على فصول المخرج والثالث فصل وهو اسم الجلة مختصة مستثناة على فروع المخرج والرابع فرع وهو اسم الجلة مختصة  
 مستثناة على مسائل المخرج والخامس مستثناة على مجموع القضية على النسبة وأعرف بأنه مطلوب  
 شجري يبرهن حاجة إلى العلم ومعانيها العامة لا يتغنى عليها (قوله والأسباب المخرج) لما تكلم على الكرامة الأولى  
 من الترجمة شرع بتسليم على السكتة الثانية منها (قوله وهو لفظة متصلة به في غيره) أي سواء كان حساباً  
 كالعلم ومنعوله تعالى طهيد بسبب إلى السماء أو معنوياً كالعلم فإنه سبب للغير ومنعوله تعالى وواً بيناه  
 من كل شيء مبداً فان بعضهم فسر به العلم (قوله واصطلاحاً يان المخرج) هذا ما مر فيه كبرونه وهو في الالتماس  
 بأنه كل وصف ظاهر منضبط معروف حكم شرعي وهو أنسب لكونه تعريفاً للسبب الشرعي في الالتماس الكلام  
 فيه ولا يضر التباين فيه بكل لأنه قد جعله ضابطاً لطيفاً في بكل المفيدة للاطحة والتعريف الأول يشمل  
 العقل كالنظر فإنه سبب على العلم على المسار والشرعي كالسبب الموضوع للعقل فإنه سبب والعادي  
 كزريقته سبب للقتل (قوله لقائه) راجع لطرفين فكأنه قال ما يان من وجوده الوجود لقائه يان من  
 من علمه الهم لقائه وهو في الأول دفع ما قد يقال برده على التعريف بالنظر للشنق الأول ما لا يان من سبب  
 ما لم أفتقد شرط كان اقترن بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فإنه لم يان من وجوده  
 الوجود لكن لقائه بل ما أتى أو لفتقد شرط وفي الثاني دفع ما قد يقال برده على التعريف بالنظر للشنق الثاني  
 ما إذا وجد السبب عند علم السبب لكونه خلف سبب آخر كان فقدت القرابة وخلفها نكاح أو ولاء فإنه  
 لم يان من عدم السبب عدم الأثر لكن لقائه بل لكونه خلف سبب آخر وهذا بالنظر لعين السبب كالمور  
 المناسب لوجوده كالمور من أن كلاماً من الأسباب سبب مستقل والألسبب في الحقيقة واحد لا يان فيه  
 وجه تدفله بآتي وجوده المسبب بدون السبب أصلاً وفقر الشيخ العدوى أي قوة لقائه فوضع ما في من فاعلمها  
 لا تغفل والمعنى ما يان من أجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه العلم حيث تدل لا يرد ما ذكر فهو مجرد  
 التوضيح (قوله والميراث المخرج) شرع في اللفظة الثالثة من الترجمة (قوله يطلق بمعنى الأثر) أي كما يطلق  
 بمعنى الموروث وسبباً أو مضافاً بمعنى لما بعده ليس أن وقوله وهو المقصود بالترجمة أي بلفظ الميراث المذكور  
 في الترجمة (قوله وهو) يستعمل أن الضمير عائد إلى الميراث بمعنى الأثر يستعمل عوده على الأثر وقوله البقاء  
 بالمورث بمعنى البقاء لقائه بل بعضهم المورث ومنه أيضاً تعالي الوارث ومعناه البقاء بعد فناء خلقه وقوله  
 وأما قال الشيء لا يتغنى عليها لأنه أنزله على هذا سبب أو غيره كان معناه اصطلاحاً لكن فيه أن الأثر صفة

المدخل إلى الشيء واصطلاحاً  
 اسم الجلة مختصة من العلم تحت  
 فصول ومساائل غالباً  
 والأسباب جمع سبب وهو  
 لفظة متصلة به في غيره  
 واصطلاحاً ما يان من وجوده  
 الوجود ومن عدمه العلم  
 لقائه والميراث يطلق بمعنى  
 الأثر وهو المقصود بالترجمة

الوارث والانتقال من الشيء المنقول كمال المال المنقول من المورث والوارث فليس الانتساب بقول وأخذ  
 الشيء الخ أو واستحقاق الشيء الخ بدلقوله وانتقال الشيء الخ **(قوله هو)** قسم الاحتمالان المتقدمان في  
 الضمير قبله وقوله مسدود وورث بكسر الراء وقوله وواتقويم والوارث مصدر ثلاثة الاكوان فريدان والثالث  
 مجرد أصل ميراثه ورث قلبت الواو باء تخلص من ان يمتقات **(قوله وأصله الوارث)** أي أصل الارث المادة  
 المتبسة بالوارث في صيغته ناسخ الضمير قائم على الارث لئلا يراى لانه يمنع من قوله فقلبت همزة تاذ الميراث  
 وان كان أصله الوارث أصلاً لم يكن قلبه وواو همزة بل كسر **(قوله هو)** يطلق بمعنى المورث وهذا مقابل  
 لقوله قبل ذلك يطلق بمعنى الارث خذال اطلاقه مسدود وهذا اطلاقه ضمير مسدود بل بمعنى اسم المفعول  
 وقوله والوارث خلف على المورث ومن قبله خلف الماردف قال تعالى وتوأتا كلون الترات وأصله  
 ووات كضاه على جمل **(قوله هو ولفظة)** الضمير واجمع الارث بمعنى المورث بدليل قوله ومنه ضمير مسلم الخ  
 وان كان الظاهر من السبابة أنه واجمع للميراث بمعنى المورث والعنى واحد وقوله الاصل والبقية ومنه سمي  
 مال الميت او تلات أصله كان لغيره هو بيقين سبب خلف **(قوله ومنه)** أي من هذا المعنى وهو الاصل  
 والبقية وقوله ضمير مسلم أي الارث في ضمير مسلم وقوله ابتو اضم الهمزة والياء وقوله على مشاعركم أي عالم  
 دينكم وهي المأمور وانطلق الشارح على الخواس وعلى واضح المناسك وقوله فانكم على ارث أبيكم  
 ابراهيم هذا هو محل الشاهد وقوله أي له وقوله فبقينه أي أصل دينه بيقين دينه **(قوله هو شرما)** عطفه على  
 لغته وقوله ما ضبطه القاضي الخ هذا رقم يغله بالمعنى الاصح أي كونه احكاماً للمورث كالمو سيق كلام  
 الشرح والاسباب بما تضمنه المسدود هو المراد في الترجمة كما تقدم **(قوله الخو نجي)** قال العلامة الامير بضم  
 انهاء الخو نجي سكن الواو وفتح النون نسبتاً لنتيجة ككوة بلفظة كذا في القاموس اهـ والمسحوع من  
 افواه المشايخ الخو نجي بضم الخاء والواو وسكون النون **(قوله بأنه)** متعلق بضمه وقوله حتى جنس يتناول  
 المال وغيره كحق الخيار والشفعة والقصاص وبكذلك البنية قبل ديفه والخره المتمم وقوله قابل التجزى قد أول  
 عجز لولابة السكاح فانها لو انقلبت لا بعد بعد موت الاقر بل سكن لا تقبل التجزى وكل واحد من الاخوة  
 بعد الاب مثلاً ولاية كاملة لا أنها لا يتمو رضة عليهم وأحس جوابه أيضاً الولاء فإنه وان انتقل لا بعد بعد  
 موت الاقر باسكن لا يقبل التجزى والتجزى انما هو الارثية فهو داخل في التعريف وأما نسى الولاء  
 فكالتسب لا يجرى كذا قبل والحق انه قبل التجزى بنفسه على ان الضمير انه ثابت لا بعد في جملة الاقر ب  
 وانما المتأخر فواتره فيكون خارجاً عنه بعد بئس لسحق بعد موت من كان له ان فان تسب ان الحيلولة  
 والشفعة والقصاص من جملة المورث مع أنها لا تقبل التجزى اذ ليس شيئاً يطرز ويقسم احبب بأنه ليس  
 المراد بقبول التجزى قبول الارث او القسم بل المراد به قبول ان يكون له هذا نصه ولهذا انكسرت نحو ذلك هو هذه  
 الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى وان لم تقبل الارث او القسم وقوله بئس لسحق بعد موت من كان له ذلك  
 قيد ثان يخرج به الحقوق الثابتة بالشرع والاثاب ونحوهما فان كلامه سابق به قاله سحق لكن لا بعد  
 موت من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة او ميرة لم ترجعه التركة لوال الله عنه بيقينه  
 والقول بالنايين عدم موته خلاف الفرض ولو نسخ شخص جلداً قسمت تركته لغيره بل ذلك معتبر الموت  
 وقيل ما سأل قولهم اعتماداً أنه علة الوفاة وأصبحوا انابوا عرقهم التركة الى موته وقيل كماله الضائع يجب  
 حفظه وهو كلفة الطلاق فته دأمر أنه عدة الطلاق لو عاد لا تعود له زوجته الا بعد جدد فان نسخ فسخين  
 فالعبرة بالنصف الاعلى كذا قبل وهو لا يشمل التنصيف طولاً او اشمالاً والاحسن أن يقال ان نفس ما لم يعين  
 من حركة وتدفق لجوابه والا فله ادوقه لقرابة بينهما أو نحوها أي من زوجة ميتة او اسلام وهذا قيد  
 ثالث يخرج به الوصية بناء على القول بأنهم انكسرت بالوفاة لم يقبل بئس لسحق الخ لكن لا لقرابة أو نحوها  
**(قوله وقد ذكرنا ما في هذا الضابط في شرح الترتيب)** أي من يسان شتر ان خبره دعوى حرمه ونحو ذلك

وهو لفظ البقا وما انتقل الشيء  
 من قوم الى قوم آخر وهو  
 مسدود وورث الشيء وراثته  
 وسير انوارنا وأصله الواو  
 فقلبت همزة وبطلت معنى  
 المورث والوارث وهو لفظ  
 الاصل والبقية ومنه ضمير  
 مسلم ابتو على مشاعركم  
 فانكم على ارث أبيكم ابراهيم  
 أي أصله وبقينه وشرما  
 ما ضبطه القاضي أفضل الدين  
 الخو نجي رحمه الله حتى  
 قابل التجزى بئس لسحق  
 بعد موت من كان له ذلك  
 لقرابة بينهما أو نحوها وقد  
 ذكرنا ما في هذا الضابط في

شرح الترتيب



لعلته مائة أو مئتين بل لا يفي إلى الصلة على شرط فوجب على المرض ونحو ذلك فلا ريب له عدم التهمة في الغرامين  
أو ثلثي التي ولكن المعتقد عندهم انه يثبت في الجميع صدقاً لذواتهم وطرد ذلك على وتبرئوا حسداً وان كانت  
العلة في الأصل التمسى عن انجراح وارث (قوله عند المالكية أيضاً) أي كان عندهم سابق وقوله فالتقدير  
باطل ثم انما مات قبل الدخول فلا تستحق مسداً ولا لولا ان دخل حياة ما به الاقل من ثلث ما أو المسمى أو  
صدقاً للتمسك وقوله ولا تركة أي ولا يربها أيضاً المعتقد السبب كما هو مقتضى حكمهم بطلان العقد وقوله ولو  
تزوجت المرأة بغير هذه المسئلة عكس ما قبلها وقوله لم يربها أي بطلان العقد وركبته أيضاً لهذه المسئلة ففي  
كلام الشرح احتباكاً ولا توافق الشافعية على عدم الارث سلك المرض الا فيما اذا اعتنى أمته في المرض  
ومقد عليها فانما الارث لزوم المورث ولو وراثتها كان عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت وهو يتوقف  
على اجازة الورثة وهي منهم وانما يصح اجازتها اذا اعتقت وتوقف عتقها على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها  
فمقتضى من العود بقولنا نعمت ولا تركة (قوله وثانيه لوله) ولعله السلطنة لتصرفه بطلاق على القرابة قال  
الجوهري يقال بينهما حلاوة بالفتح أي قرابة وشرا عايناه ذكره الشرح قوله وهو عصبوه المخمومي ذلك لوله  
لا نسب العتق إلى معتقه كالتناسب للولد الموقوف له وهو بطلع الواو محدود احتراز من الولد بكسر الواو  
(قوله والاراد لولا الصنعة) أي ولا يسيبه العتاق بمعنى العتق وليس المراد ولا المولى الا لولا الصنعة التي كانت في  
الاجابة فموصوفتها أن يقول الرجل لا ترحمني هذا أي هدي بفسلح دعي كهدمك بفسلحك وحلي  
سلك أي حلي صلح دعي حر بك تربي وأرثك وتصرفي وأصرك وتعتق دعي وأعتل عتق شرا فقتله  
الآخر وبصر كل حله لا تسخروا ليه ووارثه وقد أبطل الشرع ذلك (قوله وهو) أي اصطلاحاً كما  
مرث الاشارة اليه وقوله عصبوه أي ارتباط بين المقتق والعتق كالارتباط بين الوالد والولد وجه الشبهة أن  
العبد كان في حال الرق كالمردوم لانه لا يملك ولا يصرف فلما اعتقه سيده صير موجوداً كمال لكونه  
حينئذ ملكاً وتصرف كما أن الولد كان معدوماً والاب تسبب في وجوده فكل من المقتق والاب تسبب في  
الوجود وقوله سببه انما المقتق على رقيقه أي سبب تلك العصبوه انما سبب المقتق على رقيقه بالاصطلاح لكن  
التجديد بالعتق فهو لانه لا يشمل مال الورث انسان أصله أو فرعه فعتق عليه فغير اقله الولد ومع ذلك لا يقال  
للمعصومة سببه انما المقتق على رقيق بل سببه المقتق دون الاصطاف ولذا كانت امراض ابن كمال باشا على السيد  
الجرجاني في تعبيره بالعتق وشنع عليه بأنه أفصح من قوله البضاعة في هذه الصناعة وأجيب بأن ذلك نادر فالحق  
بالعالم والسيد الشريف مقتبس من حديث جده صلى الله عليه وسلم حيث قال انما الولدان أعتق فلا  
يستحق هذا التشنيع وعرف به منهم الولد بأنه مسلف فحكمه توجب لوصوفها حكم العصبية عندهما  
وبعضهم ترك امر به أديع النبي صلى الله عليه وسلم لانه عرفه قوله الولد لانه كصحة التسليم لا يساع ولا  
يوجب قال الابي هذا من صلى الله عليه وسلم تعرف بخلقته شرعاً لولا بعد بائنه اهـ مختصاً من حاشية الامير  
بزيادة (قوله انقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سببه انما المقتق وجه الاستدلال أن  
تطبيق الحكم بالعتق يؤذن بعلمه بامنه الاشتقاق والموصول ومنه في قوة المشتق حكاه قول الولد المعتقد  
لأجل الصفة فيعلم من ذلك أن الاصطاف هو سبب الولد وقوله انما الولدان أعتق أي لا لغيره لكن يعلق به من  
تسبب في العتق بشرا أصله أو فرعه ومثله الارث كما تقدم وقوله متفق عليه أي بين البضاري ومسلم وقوله من  
حديث عائشة أي حال كون ذلك الحديث من الاحاديث التي رويتها عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فحديث  
المضاف للعائشة مفرغ مصداقاً به (قوله وبربها المقتق) أي لا العتق قال شيخ الاسلام وانما كان الارث  
بالولد ثابتاً من جانب المقتق لانه من جهة فقط فاعتصم الارث اهـ وما ورد من أنه صلى الله  
عليه وسلم ورث عائشة من معتقه تضعيفاً لكأنه الترمذي وبفرض ههنا فاعلم على اعطائه مصطفة لا ارثاً  
وقوله من حيث كونه معتقاً انما زاد في الحاشية لئلا ترد الصورة الاخرى من مولا بشرى دعي بهذا أو عتقه

وهذا المالكية أصلاً وروى  
المسرح في مرض الموت  
امرأة قال العتق على وفاته  
ولو تزوجت المرأة بمسلم  
مرض الموت وجعل ميراثها  
(و) ثانياً (ولاه) وهو صحيح  
الزوج محدود والميراث لولاه  
العتاق وهو عصبية سببه  
انما العتق على رقيقه انقوله  
على الله عليه وسلم انما الولد  
لمن أعتق متفق عليه من  
حديث عائشة رضي الله عنها  
وربها المقتق من مولا  
كونه معتقاً



أى أسس قائمته وقوله ولطول الكلام عليه باعث عليه الاستاذ الحنفى بان هذا لا يظهر الا فى كرامات القربا  
 شمسى بنى فيها طول الكلام عليها فتراهن طول الفصل بكثرة الكلام على ما فيه التقدم وواجب الشيخ  
 الامير به أراد ان تكون قرب المباحث المتعلقة بقوله لان أكثر الاحتكام الا تسعة فبأى وبمضاهى  
 الكساحى والوالا تدبر (قوله متفق عليه) نصيح لكلام الصنف الثانى فيما تناهوا السبيل المتفق عليه فلا  
 ينال ان هناك سببا متفقا وقوله والا فنهك الخى والاقل ذلك فلا يصح لان هناك الخى وهكذا أملا ترهذه  
 الجواب فان شرطه قد غرق فى التافى فلو كانت استثنائية كما قد يتوهم وقوله سبب رابع و زاد الحنفية خامسا  
 وهو ولا المولى الا بعد القرابة والعق وصورة ان يقول الرجل لشخص أنت مولى زنى اذ مات وتعتل عنى  
 اذ حثت يقول قلت فثبت بذلك الارث لولى وصحته عند عدم القرابة والماتى كما قاله الامير فلامن  
 السريعة وتامل هذا غير ما تقدم من الجاهلية فنام (قوله جملة الاسلام) أى جهة هى الاسلام فلاضافة  
 للثبات قال شيخ الاسلام فى شرح الفصول وفى وجهه جملة الاسلام سببا تنبيه على أن الوارث هم المسلمون بكلمو  
 مقتضى عبارة الشيخ وغيرهما وهو القتيق وما قبل من أنه جهة الاسلام للمسلمون لجهة الوصية بثلاث  
 ماله لهم ليس بشئ وكذلك قول البوقاق أشار به الى أن الاسلام ليس سببا للارث ولا لزوم استبعاد المسلمين  
 اه فهو ليس بشئ أيضا وعدم لزوم الاستبعاد لشدة فيجوز تخصيص طائفة مخصوصة من المسلمين كالوصية  
 بالثلث لقوم غير محرمين كالغفراء ماله لا يجب استبعادهم بل يجوز الصرف ههنا واحدا قال السبكر اه  
 الطاهر اه شيخ الاسلام أضافه فى المولى ومع زيادة من حاشية الحنفى (قوله ميرت الخ) تفرع على جعل  
 جهة الاسلام سببا فى الارث أى ميرت بسبب الاسلام ولا ميرت عائد للاسلام ويصح أن يكون عائدا لجهة  
 الاسلام ولم يؤت الضمير لكتابه التذكير من المضاف اليه والمراد أنه ميرت لثامر اعياها لجهة طائفة  
 او لبعضها ولا مصلحة محضة اذ لو كان انحصار الامتياز مرفوعا بدار وجوده واسلامه أو بغيره بعد موت  
 المورث ويقتل الذ كره لى الاثنى ولم يصرف للرجل مع أبسه ولو كان مصلحة محضة لجاز صرعه للمالك أو  
 للكافر اذا اقتضت للمصلحة دفعه وفى القاتل وحوان أصحابه الميرت وقوله بيب المال أى المير الذى يمتد بغيره  
 مال المسلم تحت يد الامام أو نائبه المورث فى الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والا فلامنى لكون البيت  
 الذى هو محل حفظ المال وارثا فى نسبة الارث له تسع وقوله ان كان مستطاعا أى بأن كان متوليه عادلا  
 بحيث يعرف المال الذى فيه فى مصارفة الشريعة وقوله عندما أى معاشر الشافعى وقوله على الارح جراحه  
 اقوله يرث وقوله ان كان مستطاعا المقال لا لا ولا أنه مصلحة بحيث يعطى منه لقاتل ونحوه والمقال لثانى  
 انه يرث وان لم يتعلم لان الحق المسكين ولا يسقط باختلاف أبنهم كالأز كاتور بما يعرف بأن الى كاستحقاقها  
 شر كما هو المال موجود باختلاف المورث كما فى شرح الترتيب (قوله وسواء) كاستمطاعا أى لاهى الارح عند  
 المالكية) وهذا هو ظاهر كلام الحاسب والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب بقوله لا صريحة فى انفسراط  
 الانتظام وهو المعتقد كما فى شرح الاجهورى فلا يصرفه شئ ان كان غير مستطاع بأن كان متوليه جارا بل  
 برذهل من يرث عليه فان لم يكن فلذى الارحام فان لم يكن فواصره من عارف بوجوه المير فيها وهو  
 ما أجور على ذلك ويجوز ان يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كالميرد كورى الفقه (قوله ولا يرث هذا الحنفية  
 والحنابلة) أى سواء كان مستقدا أم لا واستدلوا بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم أولى ببعض بقوله تعالى  
 بوصيك الله فى اولادكم ونسب رجال وارثان لا وارثه به تقتل منه ويرث فظاهر ذلك كله ان بيت المال  
 لا يرث وأجاب عن ذلك فى شرح الترتيب مراجعه (قوله ثم اعلم أن الموانع الخ) هذا دخول فى قول المصنف  
 ومنع الشخص من الميراث الخ (قوله وهو فى العلم الحائلى) ومسه قولهم هذا مانع من كذا وكذا أى حائل  
 بينهما وقوله واصطلاحا لم ير الخ وعصره الامدى بانه الوصف الجودى المضبط المعروف بشخص الحكيم  
 وذلك كالأز فانه وصف وجودى منتظما معرف تقيض اليكم الذى هو الارث ونقصه عدم الارث ويصدق

متفق عليه والافهناك  
 سبب رابع مختلف فيه وهو  
 جهة الاسلام فميرت به بيت  
 المال ان كان منتظما  
 هذا على الارح حواء كان  
 منتظما أم لا عند المالكية  
 ولا يرث عند الحنفية  
 والحنابلة والكلام قد بما  
 يطول فراجع على مخططنا  
 شرح الترتيب ثم اصل ان  
 الموانع جمع مانع وهو  
 اللغة الحائلى واصطلاحا  
 ما يلزم من وجوده عدمه ولا  
 يلزم من عدمه وجوده ولا عدم

التعريف الذي ذكره الشرع بل هو أيضا فانه يلزم من وجود عدم الارث ولا يلزم من عدمه وجوده الا ان  
 لاحتمال أن لا يكون دقيقا ولا يرث للعدم شرط لتحقيق حياء الوارث بعدم الموت ولا يلزم من عدمه أيضا  
 عدم الارث لاحتمال أن لا يكون دقيقا ويرث لوجود الشرط ولعلم من ذلك ان المانع انما يؤثر بطرف الوجود  
 بخلاف السبب فانه يؤثر بطرف الوجود لعدمه بخلاف الشرط فانه انما يؤثر بطرف عدمه كما سألنا في قوله  
 (لانه) راجع للشيء الاول وللشيء الثاني بطرفه المعنى بالنظر للشيء الاول لما يلزم من وجوده لعدم لانه فلا  
 يرد ما اذا كان على الشخص من حياءه فقد الماء فانه يصلى فاذا الطهورين وعليه الاعادة فلا يلزم من وجوده الحياء  
 عدم حياء الصلاة لكن لا انما هو بل لوجود الرخص وهو قد الماء والمعنى بالنظر للشيء الثاني بطرفه ولا يلزم من  
 عدمه وجود لانه ولا عدم لانه ولا يرد وجود الارث عند عدمه لوجود السبب وتحقيق الشرط فانه وان يلزم من  
 عدمه وجود الارث لكن لا لانه بل لوجود السبب وتحقيق الشرط ولا يرد أيضا عدم الارث عند عدمه للعدم  
 الشرط كان لم يحقق حياء الوارث بعد موت المورث فانه وان يلزم من عدمه عدم الارث لكن لا لانه بل لعدم  
 الشرط وفي حقيقة عدم الشرط لا توصف لان ذلك كما يعلم من جعل من التعديل كما تقدم التنبيه عليه في تعريف  
 السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه اذ الشرط ما يلزم من عدمه عدمه ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم  
 لانه وذلك كتحقق حياء الوارث بعد موت المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجوده  
 الارث لاحتمال أن تحقق حياءه لا من عدمه ولا يرث اتمام مانع به كالرقا والقتل ولا يلزم من وجوده  
 عدم الارث لاحتمال أن تحقق حياء الوارث بعد موت المورث بل هو عدم مانع مع توفر بقية الشروط فالشرط  
 انما يؤثر بطرف عدمه وهو ما اذا راجع للشيء الاول وللشيء الثاني بطرفه المعنى بالنظر للشيء الاول لما يلزم  
 من عدمه عدمه فلا يرد ما اذا فقد الرضا او فقد الشخص الماء او التراب فانه يصلى فاذا الطهورين  
 وعليه اعادة فليعلم من عدم الشرط عدم حياء الصلاة لكن لا لانه بل لوجود الرخص وهو قد الطهورين  
 والمعنى بالنظر للشيء الثاني بطرفه ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لانه فلا يرد ما اذا وجد الشرط  
 لكن اقترن به منع كان تحققت شروط الارث لكن مع الرقا والقتل فانه وان يلزم من وجوده الشرط عدم  
 الارث ما لكل لانه بل لانه ما اذا وجد الشرط وانشتت الواويع وتحققت بقية الشروط فانه  
 وان لم من وجوده اذ هو لانه بل لانه في تعريف الشرط وانشاء الواويع وقبضه أي فوضي كما مر (قوله  
 ومواضع الارث) وما اراد عليه من انها تساهل لان المراد بالمنازع كما قاله الرازي ما يقع السبب  
 والشرط بخلاف اقامات والرباطات عدم الارث فيها لانشاء السبب وبخلاف استنباط تاريخ الموت فترفعه  
 والشك في وجوه القريب وعدم وجوده كالمفقود والجل فان عدم الارث فيها لعدم وجود الشرط وهو  
 تحقيق وجود الوارث بعد موت المورث بعد الموت في مواضع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون  
 لقوله صلى الله عليه وسلم عن معاشرة الانبياء لا يورث ما تركه صدقة والعقود انهم ليست بمنازع لان شأن  
 المنازع ان من تعاقب لا يرث ولا يورث كالرقا أو لا يرث فقط كالقتل وليس للمنازع ترتب عليه ان من تعلق به  
 لا يورث فقط كقوله الانبياء انهم يورثون ولا يورثون والحكمة فيه أن لا يتقضى فيهم وهم لاجل الارث فيها  
 وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان تكون أموالهم صدقة بعدهم فظلم الجورهم كما أشار إليه في الحديث  
 بقوله صلى الله عليه وسلم ما تركه صدقة أو ما قوله تعالى سكاية عن ذكر ياهيب من ادلتوا بيارثي و يرث  
 من آل يعقوب ما لم يرثه عودانة السبوة والعلم لا ورائه المال اه لا ورة تصرف (قوله على المتفق عليه  
 وهو ثلاثة) أي أي الرقا والقتل واختلاف الدرس وأما الثلاثة الباقية فمختلف فيها كحياء في الشرع  
 (قوله مثال) عطاف على اقتصر (قوله أي الذي دام به سبب الارث) أي وجوده في الشرط بخلاف من لم يبق  
 به سبب الارث كلقى بالامان واب الرضا فان عدم الارث فيها لانشاء السبب وبخلاف من لم يوجد به الشرط  
 كمن شق وجوده وعدمه كالمفقود فان عدم الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله على واحدة) أشار بذلك

لانه عكس الشرط ومواضع  
 الارث ستة اقتصر المصنف  
 وجها على المتفق عليه  
 منها وهو ثلاثة فقال (و يجمع  
 الشخص) التي قام به سبب  
 الارث (من الميراث) أي  
 الارث (واذا ضمن حال  
 ثلاث)

الى ان قول المصنف واحد مقادير صرف محذوف عليه قوله من حال ثلاث (قوله احدها فرق) كان  
 المتعصب لحدائق كغيره من اهل المذهب هكذا يقال في قوله وثابتها قتل وقوله وثابتها اختلاف دين (قوله وهو)  
 اى شرعا واما انما فيها العمودية وقوله عجز حكى اى حكم به الشارع لا حسي اذ لا بد من ذلك على التصرف  
 حاصل لكن الشارع منعه منه وحكم بعدم نفوذ وقوله يقوم بالانسان اى يتصف به الانسان ذكرا كان  
 أو أنثى وهذا القيد للبيان الواقع وقوله بسبب الكفر اى بسبب هو الكفر لا لاختلافه للبيان ونحو ذلك العجز  
 المحكى الذى يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كالى المصنف والمجتنون (قوله)  
 وهو مانع من الجانبين اى جانبى الرقيق وقريه من لا يورثه ولا يرث الرقيق هو مع قوله ولا يرث فرع على  
 قوله وهو مانع من الجانبين وقوله بجميع انواعه اى التى هى القن والدبر والمحاق منته بصغة الموصى بعقبة  
 وام الولد المالكين والمريض (قوله لانه لو ورث لكان لسيده) اى لكن التالى باطل فهدا قياس احتشائي  
 ذكر الشرح الشرطية منه وطوى الاستدانة لكن ذكره عليها بقوله وهو اجنى من الميت فكأنه قال  
 لكن التالى باطل لانه اجنى من الميت وبيان الملازمة فى الشرطية ان الرقيق لا يملك بجميع ما تحت يده من  
 اقسام ونحوها لسيده اه حتى يتصرف (قوله ولا يرث) اى بل ما تحت يده من الاقسام ونحوها  
 لسيده وقوله لانه لا يملكه اى اصلا وهذا الظاهر فى غير الكتاب وكذا فى المكتاب لانه يؤمنه تنفع الكتابة  
 به جميع ما يملكه سيده وقوله ولو ملكه سيده اى ان وهبها لغيره فلا يملكه هذه غاية الرد على القول بانه عليه  
 اذ الملك سيده (قوله انك البعض ورث منه الخ) هذا استدلال على قوله ولا يرث قطعا والظاهر انه  
 لا يرث الرقيق ولو بمصدا ولا يرث الا ان كان من مضاف ورث منه ماله به بعضه الحر وبعضه اسقى ايضا  
 ما لو كان كافره اى ما لم يلقى عليه حاله شيئا مما له ثم نقض الامام على ما سطره من هذه الجناية ومات  
 حاله وان قدر الله ان يكون لورثته قال الملقى وليس لاصور ورثه من الرقيق مع رجمه الاله هذه  
 لكم بما اتخذوها منظر لهم به السابقة للاستثناء بالنظر لكونه حال الموت وقما وقوله على الارض عندنا  
 اى معاشر الشافعية قابل الارض عنه بين ورثته وماله بعضه على نسبة الرقيق والحر به كذا فى القول فى وقال  
 الولد فى حاشيته، قاله قولنا احدها انه ماله بعض وهو مذهب الامام مالك والثانى لبيت المال (قوله)  
 ولا يرث ولا يرث كالفن عند المالكين الخفية اى تعليل الحبيب الرقيق وما يملك بعضه الحر يكون لماله  
 به الرقيق ومذهب ابن عباس انه كالحر في جميع احكامه وبه مال الحسن والحسين والشعبي وحماد والورى  
 وابو يوسف ومحمد ورفيع وورث ويحبب كالحر اه لولونه (قوله وورث) اى وورث عنه جميع  
 ماله كى بعضه الحر عندنا لانه كسدها بل هو ان من بعض نفسه وسعة عرق عن ابيه واهه علامه ثالث  
 ماله كى بعضه الحر ولا يملكه ببقية ما عندنا حاله واما عند المالكية فوالحظية ولا يرثها وماه ماله  
 بعض وقوله ويرث ويحبب على حسب ما يمين الحر به اى يرث بقدر ما يمين الحر به ويحبب ذلك لانه  
 معاملته ببعضه الحر بحكم الاحرار وللبعض الرقيق بحكم الاقارب ولو مات حر من ام وحر من ابن وابن بعض  
 نفسه حر ونفسه رقيق فالام سدس ونصف سدس لان الام يجمع من الثلث نصفه اخر من نصف السدس  
 ولو كان حرا كاملا يجمع من السدس كله ولكل من الابن والمفضل والاخر نصف ابائى لان الابن يرث  
 بنصفه الحر نصف الباقي ويحبب الاخر عن ذلك النصف ويرث الاخر النصف الاخر ماله لانه اصلها من ستة  
 فالام واحد ونصف ما تكسرت على مخرج النصف وهو ان ينظر ما فى ستة ما فى عشرة لانه ثلثه سدس  
 ونصف يبقى تسعة ماله نصف ما تكسرت على مخرج النصف ايضا وهو ان ينظر ما فى اى عشر  
 بأربعة عشر من الام ستة ولا يجمع تسعة ولا يجمع ما تكسرت على مخرج النصف ايضا وهو ان ينظر ما فى اى عشر  
 الابن من ربع ولا يجمع النصف وقيل غيبا عنه ان يجمع حر بينهما اى حر به ابن نام وبقسم المال بينهما  
 ويسقط الاخر وهذا كله عند الحنابلة ولا يفتى الحكم عددا (قوله ونأما قاتل) اى طلة اعدا وسبأ اى دية

احدها (رث) وهو عجز  
 حكى يقوم بالانسان  
 بسبب الكفر وهو مانع من  
 الجانبين ولا يرث الرقيق  
 بجميع انواعه لانه لو ورث  
 لكان سيده وهو اجنى  
 من الميت ولا يرث لانه لا يملك  
 له ولو ملكه سيده لكن  
 البعض ورث منه جميع ما  
 ملكه بعضه الحر على الارض  
 عندنا ولا يرث ولا يرث  
 كالفن عند المالكية  
 والحنفية ويرث وورث  
 ويحبب على حسب ما يمين  
 الحر به عند الحنابلة (د)  
 ثانيا (قتل)

فبعض هذا الاثمة الثلاثة مذكروا في الشرح (قوله وهو مانع للقاتل فقط) أي من الارث ولو قال القاتل  
ورث فوه فبعض وقوله لا لم يقتل لم يعلم من معنى فقط ولو سقط متواركان من عاقل سفل وأحدهما القوي  
الا خوفاً لا سفل لم يرثه الا على لانه قاتله وان مات الا على ورثه لا سفل لانه قاتله فبعض قاتله نفسه الا على  
وهو ظاهر وقوله فقد يرث قاتله وذلك كأن يجرع عم ابن أخيه جواسير الى النفس ثم مات الم قاتل ابن  
أخيه الجرح وقوله فبعض مستقر قاتله يرثه فقط قال السبط وهذا خارج عن عبارة النظم فأعاد في القول  
(قوله واختلقت الاثمة في القاتل) أي واختلقت الاثمة الارث بعد في القاتل الذي لا يرث وقوله عندنا لا يرث  
من له مدخل في القتل أي عندنا نعتير الشافعية لا يرث من له دخل ونسب في القتل نسباً غير ما في القاتل  
أجل الزوج جز وجته فمات بالولادة فانه يرث وان كان له نسب في قتلها بالا جبال لانه نسب بعد وقوله ولو  
كان يحق أي سواء كان القتل بغير حق أو كان يحق خلافاً للاثمة الثلاثة فان القاتل يرث عندهم اذا كان  
القتل يحق كما يعلم من كلام الشرح الا في (قوله أقتص) أي قاتل قصاصاً أو ما بعد مثال ابن له مدخل  
في القتل يحق المأخوذ بغيره وقوله وامام فلا يرث من أمر يقتله وقوله وقاض فلا يرث من حكم يقتله عندنا  
وأما عند المالكية فيرث من اختلاف كالأب لمطالب وغيره وقوله وملا فلا يرث من قتله وقوله بأمرهما أو أمر  
أحدهما انما قصود ذلك يكون من أفراد من له مدخل في القتل يحق وأما مدله فلا يشهد بذلك وكان  
الظاهر ان يقتل كالأب من الشاهد والمزك بالصادق ليكون كل منهما بمن له مدخل في القتل يحق وقوله  
وشاهد كأن شهد على ربه بما وجب القتل وقتل يشهده فلا يرث منه وقوله ومزك أي شاهد أو لمزك  
كأن طلبت كالة الشاهد بما وجب القتل أو كذا تاز كذا كذا كذا يرث من ذلك فلا يرث منه سدا للباب  
وعلا بظاهر الجرح (قوله ولو كان بغير قصد) أي سواء كان القتل بقصد أو كان بغير قصد وقوله كذا الخ تمثيل  
القاتل بغير قصد المأخوذ بغيره فلا يرث من قتله ولا المجنون من قتله ولا الطفل من قتله ولا ردس بغير  
القسم من ثلاث من الصبي حتى يبلغ ومن السام حتى يستنطق ومن الجنون حتى يشفي لان المرفوع انما هو  
قوله التكليف وما نص من قبله طاب الوضوء وخالف أبو حنيفة فقال يرث القاتل اذا كان صبياً أو مجنوناً  
لا تراجع القلم عن ما قد عانت ان المترع انما هو قلم التكليف ولا تعلق بالارث (قوله ولو قصده مصلحة) أي  
ولو قصد بالقتل أي بسببه كالضرب بربها الجرح مصلحة للمقتول كالتأديب والتأديب وقوله كضرب الأب  
أب له قاتل يثبت لسبب القتل المقصود به الصلح وكذا قوله وبما الجرح للمعالجة أي شبه الجرح للمعالجة  
المريض والباطل بفتح الباء وتسد يد الطلاء الملهمة تصدر بها كذا قول من ذلك مقصوده أن يفتى في موته كالأب  
شرح الترتيب (قوله والاصل في ذلك) أي الدليل على عدم ارث القاتل وقوله ليس لقاتل من الميراث شيء  
أي ليس له مدخل في القتل شيء من الارث (قوله والمعنى فيسببه الاستتجال في بعض الصور) أي والاعلة  
في عدم ارث القاتل خوفاً من استتجال الارث بقتل موته في بعض الصور وهو ما اذا قتله عمداً فاقتضت  
المصلحة حرمانه من الارث عملاً بقاعدة من استتجل بشيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه والاستتجال انما هو بحسب  
ظن مواعظ القضاة والافذ ب أهل الحق ان القاتل لم يرث بغيره كما قال صاحب الجوهرة

وهو مانع للقاتل فقط لا  
لمقتول فقد يرث قاتله  
واختلقت الاثمة في القاتل  
عندنا لا يرث من له مدخل  
في القتل ولو كان يحق  
أقتص وامام وقاض وجلا  
بأمرهما أو أمرهما وشاهد  
ومزك ولو كان بغير قصد  
كذلك ويجنون وطفل ولو  
قصده مصلحة كضرب الأب  
ابنه قاتل يسببه الجرح  
للمعالجة والاصل في ذلك  
قوله صلى الله عليه وسلم ليس  
لقاتل من الميراث شيء  
والمعنى فيه تهمة الاستتجال  
في بعض الصور وسدا للباب  
في الباقي ولا مدخل له في  
القتل وان كان على معين لانه  
ليس بمنزلة بغيره القاتل

وميت بغيره من يقتل \* وقسره هذا باطل لا يقبل  
وقوله وسدا للباب في الباقي المناسب وسدا للباب في الباقي كالأب بعض النسخ لانه معطوف على قول تهمة  
الاستتجال أي وسدا للباب في القتل في باقي الصور وهو ما اذا كان القتل بغير قصد كالأب السام والمجنون والطفل  
(قوله ولا مدخل للمعنى في القتل) أي ولو أخطأ في القضاء ومثله راوى الحديث ولو لم يستتجل كذلك القاتل  
بالن والقاتل بالحال ومن أخطأ أنه يعلم ما كلف منه حية ثم أكلت منه الزوجة فماتت ومن أحبل  
زوجته فماتت بالولادة كما تقدم وأما من شهد على موته بقتل جلد خذ فان لا سفل فيه مجال لكن  
طاهر اطلانهم منه بذلك وقوله وان كان على معين أي وان كان افتاءه على شخص معين كأن استفتي

قد يقتصومه لكونه قتل بعد اعداؤه فأنق بقتله وقوله لأنه لو لم يلزم أي بل خسر بالحكم فقط وقوله بخلاف القاض أي فإنه لم يلزم بالخصم فقط (قوله وعند الحنفية كل قتل الخ) حاصل الأمر أن القتل عندهم المقتل نعماً كان يرى الحبيب فيصيب إنساناً فيموت فيوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبهه بعد ما كان يتعمد ضربه بما لا يقتل غالباً كسوط فيموت منه فكذلك مع الأثم أو جار مجرى الخطأ كان نام فاقبل عليه فقتله أو طمته أو تنهوهوا كما أنكذلك أيضاً ولا ثم أو قتل بالسبب كان حفر بثراف ملكه لحيات فيها مودته فيوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا اثم ومع لوم أن القتل بحق لا يوجب شيئاً والقتل العمد العمدان يوجب القصاص والأثم دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فإذا عمدوا فماتوا فقتلوا كل قتل أو جب الكفارة منع الأرض أي كالقتل الخطأ أو شبه العمد أو الجار مجرى الخطأ وقوله وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الأرض وذلك كالقتل بالسبب والقتل بحق واحتراز بالعدوان عن العمد غير العدوان يقتل من خرج من طاعة الأمام من المؤمنين فاه عمد غير عدوان وذلك لا يمنع الأرض عندهم وقوله فإنه لا يوجب الكفارة عندهم أي بل يوجب القصاص مع الأثم وقوله ومع ذلك بمنع الأرض أي ومع كونه لا يوجب الكفارة جميع القاتل من الأرض لأنه قطع الموالاتي هي من الأرض (قوله وعند الحنابلة كل قتل الخ) حاصل الأمر أن القتل عندهم إما قتل عمدان فيوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبه عمد فيوجب الدية أو قتل قريبه المسلم الواقفي صف الكفار فرعى منهم ولم يعلم أنهم مسلمون فوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئاً فإذا عمد ذلك فمات فقتل وقوله كل قتل مضمون بقصاص أي كالقتل العمد العدوان وقوله أو بدية أي كقتل الخطأ أو شبه العمد وقوله أو بكفارة أي كقتل قريبه المسلم الواقفي صف الكفار فرعى منهم ولم يعلم أنهم مسلمون فوجب الكفارة فقط أو قتل بمنع القاتل من الأرض وما لا فلا أي وما لا يكون مضموناً واشتق كالقتل بحق فلا يمنع من الميراث (قوله عند المالكية يرث قاتل الخطأ من المال دون الدية) أي من المال الموجود عنده قبل الموت إلا ما دية مال وأما وراث من المال المذكور لعدم فهمه القتل وأعمال يرث من الدية لوجوبها عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً وجب عليه ويحبب في المال المذكور دون الدية فلو قتل ابن أبا خطأ فمات منه وعن زوجته فمات زوجته وبيع الدية وعن المال فإن القاتل لا يرث في الدية فلا يجمعها فيها وما في شرح السراجية من سيد بلال القس أن الزوجين لا يرثان في الدية فغير معمول عليه وتعليق بان الزوجة سقطت مالها يقتضي عدم إرث الزوجين مع طواف وقوله ولا يرث قاتل العمد العدوان أي لا من مال ولا من دية ويحصل ذلك إذا كان القاتل بالغاً عاقلًا بخلاف ما إذا كان صبياً أو مجنوناً لأن عدهما كالخطأ فلا يجرى به من الأرض على العمد ومعهم بعضهم أي حيث قال سواء كان كبيراً أو صغيراً طالما أومرهما انتهى فإن شئت في القتل هل كان عمداً أو خطأ منع القاتل من الميراث لأن الشك كافٍ في المنع وهذا في غير إرث الولاء فيرث عندهم قاتل العمد الخطأ الولاء ميراث قاتل السيد الولاء على العتق فإذا مات العتق منه ورثته بالولاء وأعلم أن شبه العمد عندنا داخل في العمد عندهم لا مقابل له فقد فسروا العمد بأن قصد الشخص ضرب غيره مولى لا يقتل غالباً فليس القتل عندهم الاقربين عداً أو خطأ فإنه دفع ما يقال شبه العمد تنازعه المهور ما يخرج به بالعدوان قاتل العمد غير العدوان كان قتلته لدفن نفسه أو لكونه خال جاعاً طاعة الأمام كما تقدم (قوله والباب واسع) أي باب القتل واسع من حيث جبهه وقوله وفروعه كثيرة في قوة التعليل استنبه فكأنه قال لأن فروعه أي مسائله كثيرة وقوله ويحل سهاها كتب الفقه أي فلا ينبغي بسطها هنا (قوله والثالث الاختلاف دين الولاء) أي اختلاف دين الولاء واليه وقوله بالاسلام والكفر متعلقان باختلاف فصل بينهما دين لكن الاسلام دين حق والكفر دين باطل ويدل على أن الكفر يسمى ديناً قوله تعالى ومن يتبع غيرا لاسلام ديننا قل يقبل منه ولا يمانية قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام والله أعلم ان الدين الرضى عند الله الاسلام ولما كان اختلاف الدين من

وعند الحنفية كل قتل أو جب الكفارة وضع الأرض وما لا إلا القتل العمد العدوان فإنه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك بمنع الأرض وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو بدية أو بكفارة يمنع من الميراث وما لا فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطأ من المال دون الدية ولا يرث قاتل العمد العدوان والباب واسع وفروعه كثيرة ويحل سهاها كتب الفقه (و) والثالث (الاختلاف دين) بالاسلام والكفر

**دوم:**

أوصى به شخص بشي أو وهبه وقيل له الناظر ملكه المعبد وأجيب بأن تلبس بالجدابما كراغما هو  
 في بعض الابواب فبادبه في بعض الابواب بالارواح فيه وحيد فاذكر بعض القضايا صحي في الحل لكنه  
 لا يظهر بعد نفع الروح فيه فالاولى أن رادبه هناك تحقق حياته وجنته وهو صحي في الحل مطلقا لا تحقق  
 حياته مادام حيا كما أشار اليه العلامة الامير (قوله انتهى) أي كلام ابن الهائم وقوله أي لان المعرفة لا توثق  
 الخ تقيم ونزوح الكلام ابن الهائم فلما كان قوله لا نهو شذ كان حجة لا يحتاج اليها ولا مقدمة متعارضة أشار  
 لليمان بقوله لان المعرفة في الارث الخ ولعلامة الخلافة بقوله لعل كان وقت الموت الخ ثم فرغ على ذلك قوله  
 فلم يرت مسلم من كافر أي كالتبعية الاستثناء وانما يورث كافر من كافر قال بعضهم والحكم على الحل قبل  
 نفع الروح فيه بالكفر فيه نظر لان الكفر انما ينصفه بعد نفع الروح فيه اهـ ويرد بأنه ينبغي كافر انما  
 لم يكن في اصوله مسلم تبعا لوالديه الكافرين فندبر (قوله ولوقته اهل) فيه خبر من دعوى الاعلية وانظر  
 لحقيقة الامر كان اهل التبعية لم يكن في غير باه وان نظر لظاهر كان على باه (قوله ولما كان التعدير بالنهم  
 يقتضي سبق شي الخ) بحث فيه بأنه لا يقتضي ذلك لانه لا مانع من أن يراد بهم ماسي عنم الغاء يقتضي ذلك لما  
 فيها من معنى التفرع وبالله فكل الاول في الحصول أن يقول ولما كان ما سبق يطلب فهمه قال ما فهم الخ  
 (قوله أي اعلمه عالما جازما) أي فالمراد بفهم المأمورة الجازم لا مطلق الادراك ولما كان ذلك لابد من دليل  
 يدل عليه فالبدليل الخ فقول المصنف فليس الشك كاليقين لعلة الامر بالفهم بالنسبة كور (قوله وهو  
 التردد الخ) هذا تخصيصه عند الاوليين وأما تفسيره عند الفقهاء فمطابق التردد الشامل للفن والوهم وهو  
 الانسب هنا لما قبله باليقين وقوله بين حكمين الخ مبني على أن التسليم ممكن متكافئان والتحقق أن  
 الشك لا يحكم عند واما هو متصور للطرفين ويمكن على بعد ان يقال المراد بين حكمين متغيرين الشك فلا يتناقض  
 أنه لا يحكم عند وقوله لا لزوم لاحد مما على الآخر اخرج الفن والوهم لانه ان كان رابعة فلو ان كان  
 مجردا فوجه قوههم وقد عرفت أن الانسب أن يفرض هنا محقق التردد في شمل كلام الفن والوهم (قوله  
 كاليقين) أي مثل اليقين وقوله أي الحكم الجازم أي الادراك الجازم صلبه (قوله فاندان) أي هاتان  
 فاندان وقوله الاولى أي الثانية الاولى ذكرها الخلاف في كون الكفر مله واحدة أو لا كما قال هل  
 الكفر كله مله واحدة أو لا الخ (قوله الاصح من مذهبنا أن الكفر كله الخ) في تراو الكفر وبمنه من  
 بعض الامساك أي استثنوا ولو اختلفت أدبائهم كالهدو النصراني والمجوس وعبد الاوثان فان قيل كيف  
 يتصور ذلك مع ان من انتقل من دين لا يخرج الاسلام لا يقر عليه أجيب بأن له صورته اثنان كان يعتقد  
 يهودي نصرانيا ومنها النكاح كان يشك نصراني يهودي ومنها أن يكون أحد ابي يهوديا والآخر  
 نصرانيا فيعتبر الوالدين معا بعد بولوغه كما هو في الرافعي حتى لو جاء لهما وادان كان لاحدهما أن يختار المروية  
 ولا تخارن يختار النصرانية في هذه الصورة يشق التراو بالاقوال والموعود الا لا يمنع الاختلاف  
 بالمروية والنصرانية أقاده في القولون فتلا عن شيخ الاسلام (قوله والتفاسل) وعليه فلا يتوارث أهل المل  
 بعضهم من بعض فلا يرت الكفر باليهودى النصراني وبالعكس وقوله والنصارى مله الخ كان الاول أن يقول  
 والنصارى مله واليهودية مله وما عدا هذه مله إلا أن قدره مضاف أي ودين النصارى مله ودين اليهودى مله  
 ودين من هداها مله وهذا أحد قولين ضد المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن مالك بن نفع طيبة العلامة  
 خليل وعليه فيقع التراو بين المجوس واد الشمس مثلا ودين النصارى مله ما ذكره ابن مزون في أكبر  
 المذهب واهله الاجمعيون أن اليهودية مله والنصرانية مله وما عداها بما ملل كثيره فالحق بسملة ولم جرا  
 وعليه فلا يقع التراو بين المجوس وعباد الشمس مثلا (قوله ولكل من القولين دليل مذ كور في  
 المطولان) فدل على أن الكفر كله مله واحدة وقوله تعالى فاذابعد الحق الا الضلال وقوله تعالى لكم  
 دينكم ودين وقوله تعالى ولن ترضى منكم اليهود ولا النصارى حتى تبسح ملتهم ودليل من قال بأن الكفر

انتهى أي لان العبرتي  
 الارث وقت الموت والحل  
 كان وقت الموت يحكم ما كفرة  
 فلم يرت مسلم من كافر وقوله  
 أعلم ولما كان التعدير بالفهم  
 يقتضي سبق شي بلهم قال  
 (فاهم) أي اعلمه عالما جازما  
 لى أن اعلمه عالما جازما  
 قوله (فليس الشك) وهو  
 التردد بين حكمين لا مزية  
 لاحدهما على الآخر  
 (كاليقين) أي الحكم  
 الجازم (فاندان) الاولى  
 هل الكفر كله مله واحدة  
 أم لا الاصح من مذهبنا  
 أن الكفر كله مله واحدة  
 وهو مذهب الحنفية والشافعية  
 ملل وهو مذهب المالكية  
 والحنابلة فالاولى مله  
 والنصارى مله ومن هداها  
 مله ولكل من القولين دليل  
 مذ كور في المطولان

كله مل قوة تعالى ولكل جعلنا منكم شرعونهما وقوله صلى الله عليه وسلم لا يثوار أهل ملتين وأما  
 الأول بأن معنى الآية ولكل من دخل على الله عليه وسلم جعلناه القرآن شرعونهما كما قاله  
 عبادو بأمر المراد بالآية في الحديث الإسلام والكفر بدليل أن في بعض طرق زيادة فلا يرتب المسلم الكفر  
 أه شرح الترتيب بنصرف (قوله القادة الثانية) ذكر فيها بقية الموانع الستة كما هو المتفق في معادها وما  
 زاد عليها فاستبعد ما لعلبه مناسهل كما تقدم (قوله يني من موانع الأرض ثلاثة أيضا) أي كان حاد كره المصنف  
 ثلاثة فيكون المجموع ستة وقد مر في الزائد (قوله أحدها اختلاف ذوي الكفر الأصلي الخ) فقصته  
 وإن لم يختلف المار وعليه فلو قصد الامام الفقه طائفة فاطمة بداء الحرب لم يتوارفوا مع أهل الحرب لكن  
 قبيد الصبر في شرح الكفاية يكون أهل الفقه بداء الحرب من الروي من الحرب الهندى خلافا لابي حنيفة أه  
 اختلاف المار ليس بمتاح عندنا بين الحرب والروى من الحرب الهندى خلافا لابي حنيفة أه  
 شرح الترتيب وقوله فلا توارث بين ذوي أي احد الموانع الا بينهما اختلاف العادل والساني فلا توارث  
 لاختلافهما بذلك لا اجتماعهما على أشرف الجهنم وهو الاسلام أضافه في التوارث (قوله وقا الفقهية) أي نقول  
 ذلك لاجل كوننا واقعين للفقهية وقوله ونحذفها لكونها في أحوال كوننا خالف بين المالكية  
 والحنابلة (قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسر هاء من عاهدنا وعاهدنا له ترك القتال بيننا وبينه أو بفتح  
 أشهر متفقنا وعشرين سنين عندنا متفقنا وقوله والمستأمن من ماله الامان كأن قاله الامام أو غيره  
 ادخل دارنا بأمان وأما الذي فهو من عقبة الامام فمة على أن عليه كل سنة يشاء مثلا وقوله وجهان أي  
 في جواب ذلك وجهان وقوله أو وجههما كذا أي أنها كذا في عطفها على التوارث بينهما وبين  
 الحرب وقوله خلافا للفقهية أي ولما لكونها الحنابلة وهما شرح كشف الغوامض والثاني أنها كالطريق  
 لاتهم ما يستولطون اذ قاله الاثني عشر (قوله وعلى هذا فيصير التوارث بينهما وبين الحرب) (قوله  
 الثاني الردة) لا يفتي عنها اختلاف الذين لأنه لا توارث بين أخوين زيدا الى النصراية فضلا عن التوارث  
 أنهم داخل في عبارة النظم وهي اختلاف الذين سهو وهي اسم من الازداد وهي لغة الرجوع والانصراف  
 عن الشيء واصطلاحا قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعل مكفر أو اعتقاده أو قوله أو أخذ الله والمسلمين منها  
 أي أجار الله والمسلمين منها (قوله فلا توارث المرتد ولا يوارث) أي لأنه ليس بينهما وبين أحدهما التوارث بين  
 المال والنصارى وان استوفوا وارثه لولا الردة فعملوا بصلته مثلا ثم اذله لا يستوفوا كما قاله السبكي  
 عن الاصحاب ويؤيد ذلك يأتي في حد القذف وذكر في التوارث ان الرافعي وابن البان وقبرهما نقلوا من مالك  
 رضى الله عنه أنه قال اذا ارتدت مرض موته فانهم ياتيه فمصدق من الورثة من المال وقوله لكن قال العلامة  
 الابرهذه اغم معقول عليه بعد هذه التهمة كجلى الشيخ عبد الباقي وغيره أه فالعقد عندهم عدم الارث (قوله  
 حتى لو ارتد اثنان الخ) نغز مع على ما قبله وقوله مثلا الاولى تأخير من قوله الى النصراية ليكون واحدا  
 البها أيضا فيقيد ان الارتداد الى غير النصراية كالارتداد اليها كما لم يدان غير الاخرين مثلهم وقوله لا توارث  
 بينهما أي لانهم لا يقران على ما انتقل اليه ولا هبة يملكو الا بينهما انها يستند كالعدم كما فاد في التوارث  
 (قوله ومال المرتد) يخمس عندنا كما هو مقرر في الفقه ومثل المال غيره مما ينتفع به بكل المملوك كمال الصيد  
 وهذا ان خرى مال بضم الهم والاولى خراجه بكسر هاء حينئذ تكون ماله مملوك ولا وله مال في الدنيا  
 له مرتد فيفسد في ذلك الحقوق المنتفع من اولو غير مال ولا يفتي أن يحصل كون مال المرتد بعد موته  
 وأما حياته فيوقف فان أسلم أخذوه وان كان قبا (قوله ولو كان أنى) أي في الباقى به عدمها كذا كر  
 وقوله خلافا للفقهية أي حيث قالوا مالها لو ورثها سواء اكتسبت في حال وثقتها أو أسلمها كفى شرح الترتيب  
 والفرق بين الذي ذكره الان في حدقتهم ان الان لا يقتل متدبر بل تجلس حتى تسلم بخلاف الذي كرهه يقتل (قوله)

● القادة الثانية يني من  
 الموانع ثلاثة أيضا أحدها  
 اختلاف ذوي الكفر الأصلي  
 بالذمة والحاربة فلا توارث  
 بين ذوي وسوى في الاظهر  
 وقا الفقهية ونحذفها  
 للمالكية والحنابلة وهما  
 المعاهد والمستأمن كذا في  
 أو كالطريق وجهان أو وجهها  
 كذا في خلافا للفقهية الثاني  
 الردة أعاد الله والمسلمين منها  
 فلا يوارث المرتد ولا يوارث حتى  
 لو ارتد أحوان مثلا الى  
 النصراية لا توارث بينهما  
 ومال المرتد في ولو كان  
 أنى خلافا للفقهية

وسواما كسبه الخ) هذا التعمير راجع لقوله وما لمرتضى وسواه من مقدمه ما كسبه الخ فتبدأ مؤخر والمعنى ما كسبه قبل حال الاسلام وما كسبه في حال الرد فمستوى ما في أد كلافه وعلم من ذلك أن أو بعض الأولاد النسب به لا تكون إلا بنشين وقوله خلافهم أيضا أي خلاف الفسقة على المسئلة التي قبلها وقوله حيث قالوا الخ أي لانهم قالوا الخ وقوله ما كسبه في حال الاسلام ورثته المسلمين أي وما كسبه في حال الردته لبيت المال والعروة ورثته المسلمين يوم وثله بالوردته (قوله وسواه أسبق قبل قسمه الرد كذا الخ) هذا التعمير راجع لقوله فلا يرت المرتد لقوله وما لمرتضى فكان الأولى أن يقدم ذلك عليه لان هذه الشبهة متعلقة بكونه غير وارث لا بكونه غير موث عنه فكأنه الأستاذ الحقني فإذا مات المسلم عن قرية المرتد فلا يرثه مولو أسبق قبل قسمه الرد كذا لان الاعتبار بوقت الموت وقوله خلافه الجانية أي حيث قالوا بأنه أن أسبق قبل قسمه الرد كثرت (قوله) ولا يتلخو عقبة الحرب منزلة موته أي فيكون ماله مقوتها كالأول لم يلحق بداء الحرب فان مات كان فباوان أسلم رجع له وقوله خلافه الجانية أي حيث قالوا أن حقوقه بداء الحرب يتلخو منزلة موته فتقسم ر كسبين ورثته المسلمين على ماله فان أسلم ردلوة ما بقي بأيهم والراجع عليهم بما تفرغوا فيه ان اقتصوا بصدحكم لما لم يلقوه فالراجع عليهم كما يليه شرح الترتيب (قوله) والردقة كالردة أي فلا يرت الدين ولا يرت والدين هومن يتخفى الكفر ويظهر الاسلام وكان يسمى في الصدو الأول منافقا وقبل من لا يتخلى أي يضار ديننا وقبل من ينكر الشرع جله وقوله خلافه الملكية أي حيث قالوا مال الدين ورثته إذا مات قبل الاطلاع على ردته لاحتمال فوته أو طعن في الشهود لو كان حيا وأما إذا طعن في ردته بما تقرر بعد موته عليه إلى أن مات فلا ورثا جاءلانه أقم من المرتد فأفاده العلامه الأمير (قوله والذي الذي لا ورثه لا يسترق) أي بأن لم يكن له وارث أصلا وله وارث لا يسترق كينت وقوله يكون ماله أي فيما إذا لم يكن له وارث أصلا وقوله أو الغاضل بعد الغرض أي فيما إذا كان له وارث لا يسترق كينت ولا يتطرق في ذلك انتظام بيت المال لانه نظامه انما مشروط في الارتد لا في التي فلو خلفه عدة متلاو ينتاق المال كله في الأولى والثاني بصدف البنت في النسبة لبيت المال ولا شيء للعمولارد على البنت كما قاله الشرح في شرح الترتيب فالرد لا يشك في ذلك ولو وقف فيه بعض المصريين وادعى أن البنت تأخذ بالبقيردا وان العمة مثلا تأخذ بالجسم معالدا لم تجد أحدنا من الرد بالمسلم إذا كانت المال غير منقطع وجوابه ما تقدم له أفاده في الردقة (قوله الثالث) وهو آخر الواقع الستة البدور الحكمي) علم من اقتصاره على الواقع الستة أنه لو كان المورد وسيد أو الوارث مما يتخمس ارثه وهو كذلك على الأصح والرد والرجوع لمبدأ كالأثر التي لا يدري أس طرفها وقيل له الحكمي المتعلقة بالأحكام مخرج البدور الكوفي والرد الحسبي فالرد الكوفي أي التعلق بالكون الذي هو الوجود توقف كون كل من الشئين على كون الآخر وهذا هو الواقع في فن التوحيد والتجسيم منه السبق وهو ما يقتضي كون الشيء سابقا كالأخر فبنا ان زيد أو أحدهما وان عمرا أو جسد ز يذات ذلك يقتضي ان زيد سابق من حيث كونه مؤثر سابق من حيث كونه أثر أو كذلك هو وبخلاف الملقى كالابنوع البنوة وهو الحسبي أي التعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدار عن العلم بالآخر ولذلك يقال له المورد على وهذا دور في الظاهر فقط لجواز أن يحصل العلم بشئ آخر غيرهما في الحقيقة فلا إذا أردت علم أحدهما من الآخر ومن ذلك ما إذا ذهب أحد مرابين لا شيء فوجه الثاني لا رد لولا مال له ما غير مضافا ليعلم ما مع قسمه كل منهما وقد ما رجع إليه الأبعد العلم بالآخر لانه الأول حصتي ثلث العبد فصار مالا لشيء ولما وردت عليه حصة الثاني حصتي ثلث الثالث فصار ثلث الثلث المذكور من مال الأول ففسر إليه الهبة فلو دانه الثاني بالهبة ثم بردها الثاني ثلث ما ولد لسيان هبته فيوهو كذلك لا يقبل على حد في الردا دينه ما يحصل العلم بطريق الخبر والمقاله وبأنه أن تقول حصته الأولى في ثمن العبد ففيه عند عبد النسيان وحصته الثاني في ثلث

وسواء ما كتبه في حال  
الاسلام وفي حال الردة خلافا  
لهم أيضا حيث قالوا ما  
اكتسبه في حال الاسلام  
لو ردتا المسلمين وسواء أسلم  
قبل قصة الردة أم لا خلافا  
للعناية بالميزان لم يقدر  
الكفر مرتبة موته خلافا  
لصنفيه والزيادة كالردة  
خلافا له الكفة والذى ادى  
لأورثه يستغرق بكونه  
أو الفاضل بعد الفروض  
فيا الثالث وهو آخر المواقف  
السنن هو الجور والحكمي

ذلك الشيء لصار مع الأول بعد الثاني شيء لأن ثلث الشيء يرجع له جهة الشافي ففي هذه ثلثا الشيء وبضم ثلث  
الشيء لما عند الأول فيكون معه بعد الأول شيء ومعلوم أنه لا بد من أن يكون الباقي مع الواجب بعد ضعف  
ما صح فيه شبهة وقد قلنا صحت شبهة الأول في شيء مجهول من العبد يقطع النظر عن جهة الثاني ويحتج  
بقول ما بقي مع الأول وهو بعد الأول شيء بعد ثلثين شيء صحت فيه شبهة أي ساو ههما  
وبعد ذلك فاجبر كلام الطرفين بإزالة النقص بأن ترد المسئلة على الجانبين فيحصل الطرف الأول وهو  
ما بقي مع الأول بعدا كاملا فيحصل الطرف الثاني شيء وثلاثون شيء فتقول بعد كامل مقابل شيء وثلاثون  
شيء ثم تسط الشيء أن لا تلمن جنس الكسر أصح ثلثي شيء نصار هذا الطرف ثمانية كل واحد منهما ثلث شيء  
وبعد ذلك فاقسم الطرف الأول وهو العبد الكامل على الثمانية التي كل واحد منها ثلث شيء يخرج لكل  
ثلث شيء في العبد فيعلم أن ثلث الشيء ثمن العبد وأن الثلثة أثمان المبدى فيكون معنى قولنا صحت شبهة  
الأول في الشيء أنها صحت في ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا بقي عنده عبد الأشياء أنه بقي عنده خمسة أثمان  
العبد ومعنى قولنا صحت شبهة الثاني في ثلث ذلك الشيء أنها صحت في ثلث الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا  
فصار مع الأول بعد الثاني شيء أنه صار مع الأول ستة أثمان وهو ضعف ما صحت فيه شبهة لأنها صحت في ثلاثة  
أثمان وضمها ستة أثمان ومعنى قولنا بقي عنده أي الثاني ثلثا الشيء أنه بقي عنده ثمان وهذا ضعف ما صحت  
فيه شبهة لأنها صحت في ثمن وضعفه ثمان صدق في لورته كل من الرابين ضعف ما صحت فيه شبهة لأنه أضافه العلامة  
الأمير بزيادة ابضاع وبه ينفع ما في الموازنة عن شيخ الإسلام في شرح الكفاية (قوله وهو أن يلزم من  
التوحيث عدمه) هذا تعريف لادور الحكمي الملتزم من الأثر الذي الكلام فيه هو الأثر الذي لا بد من  
وضابطه كل حكم أي توبه لثبته فسدور على نفسه بمرطها بالطلان ومن صور ما إذا قال الجار يمان  
أبطلنا ما بيني وبينه إلى الدور ولانها فصلت مكشوفة الرأس فالشهور أنها لا تنطبق بحال البورجع الغزالي  
وقيل نعم بعد هذا قبلها وبقي قوله قبلها ولا تجزى عليها أحكام الحربة إلا بعد الصلاة اه من حاشية  
العلامة الأمير (قوله كأن يقرأ الخ) أي وكان يفتي الأخ والحال أنه لم يقر عين من التركة فشهدان  
بأن لم يمت وقيل القاضي شهدا بما ثبتت نسبته ولا يرث للدور لأنه لو ورث تلك العبد في بطلت حقها  
فتبطل شهادتهما لهما فيبطل النسب فلا يرث فثبت أن الأثر يؤدي إلى ثبته وقوله أي بخلاف الأب  
فانه إذا استلحق مجهول النسب ثبت نسبته ويرث وقوله حار أي أنه ليس التركة فشرط المقر أن يكون  
حار أو ضدا سواء كان واحدا أو كفى المثال أم تعددا أو كافر أو ثوبان وقوله بآب لم يمت علم منه أن شرط  
عدم أرث المقر بنسبه كونه بحسب المقر حار أو كافر بنسبه تصدقا أو كافر ابن أو بنون بآب أن ترتبت  
نسبه وارثه واستشكاه أمام الحزمين كفى كشف العوامض بأن المقر في هذه الصورة يخرج عن كونه حاراً  
لجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان مقتضى الظاهر أن لا يرث قال لكن الأصحاب ينظروا لذلك اه  
ملخص ما في التوحيث حاشية الأمير (قوله ثبتت نسبته ولا يرث للدور) أي لأنه لو ورث لم يكن الأخ حاراً بل  
يكون بحسب ما له صرح أقراره فلم يثبت نسبته ولا يرث فأدى إرضاءه إلى عدم إرضاءه فثبت نسبته ولا يرث في  
أظهر قولنا الثاني وهذا انما هو بالظلال ظاهر والأصعب على المقر باطنان كان صادقا في إقراره أن  
يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني الشافي ثبت نسبته ويرث وبه قال أحد ونقل عن أبي  
حيفة ونقل لا يثبت نسبته ولا يرث وهو مذهب داود الظاهري وعد ما لثوابها برب ولا يثبت نسبته إلا إذا  
أقر به عدلان من الو وتو لا يشترط كون المقر حاراً ضدهم كذا يخط بعض الفضلاء (قوله فراجع) أي  
ماذا كر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة قوله فيما تقدم أي الذي قام به سبب الارث من ما ينسب ذلك وقوله في  
قولي الخ الجار والمجرور من بعد مقصد وإيماء مبتدأ وخبر ووجه الإيعاء أنه يشير إلى أن الشيء ليس مائلا

وهو أن يلزم من التوحيث  
عدمه كأن يقرأ حاراً بآب  
لم يمت فثبتت نسبته ولا يرث  
لدور وفي الاقرار مباحث  
كثيرة وخلاف بين الأئمة  
فراجع في كتابنا شرح  
الترتيب وافته علم (تنبيه)  
في قولنا الذي قام به سبب  
الارث بعد قولنا ما ينسب ويجمع  
الشخص إلى أن العات ليس  
بما ينسب له إلا من زعم ذلك فان  
انتهاء الارث فيه بين الملاحين  
ومن يذنبه وبين المتقي  
لانتهاء السبب هو النسب

الاذا تحقق سبب الارث والعلمان ليس كذلك لان انتفاء الارث ليس انتفاء السبب وهو السبب كقولهم  
 الشارح وقوله تسلياً لمن ذهب ذلك أي ان العلمان مانع وقوله فان انتفاء الارث المانع لقوله ليس بمانع  
 والظاهر جهة ذلك لا لعل ذلك وقوله بين المسلمين أي الذي هو الزوج وقوله ومن يدعيه أي كايه  
 وقوله بين النبي أي الولد النبي والعلمان وقوله لا تنفاه السبب عليه لا تنفاه الارث وقوله وهو أي السبب (قوله)  
 وليست أمه ولا مصبتها (الخ) فرض الشارح بذلك الرضا على العلمان في قولهم ان أم من ألبه شرعاً مصبة  
 فان لم تكن مصبتها فغرد الشارح بذلك الرضا على العلمان في قولهم بذلك لا يباين مذهب الشافعي كما يدل عليه قوله خلافاً  
 للإمام أحمد اذا علم ذلك علمت الدفاع ما أحاط به الاستاذ الحنفى في سلبه شيعت قال ما حاسله ان كان المراد  
 نفي كونها مصبة بمصبتها من النسب فلا يدعى كرام الام لانهم من له أدنى اشتغال بالبن كونهن الام  
 مصبة من النسب وأما مصبتها فربما يتوهم كونها مصبة لعنفى لكونها كانت مصبة قبل النفي فيحتاج  
 لتنبه على كون مصبتها ليست مصبة وان كان المراد نفي كونها مصبة بمصبتها من الولاء فاحتج بك  
 الام أيضاً وهو رد ذلك أن تزوج امرأتها بعد ما نفي كونها مصبة والعلمان فربما يتوهم كونها مصبة  
 مصبة لعنفى بالولاء الذي يسرى من الاب اليه فيحتاج لتنبه على نفي كونها مصبة بمصبتها لان ثبوت  
 المصوبة بالولاء لمصبتها على النفي واسطة ثبوتها على أبيه وقد انتفت أفرقة تأنفت المصوبة بها ولعصبها  
 على النبي قد بر (قوله) وثراً العلمان ليسا يشعقيان لا يحق ان التوأمين الولدان اللذان ليس بينهما  
 أشهر وكذا في بن واحد فإذا كانا مخلصين بالعلمان يكونا شيعتين لا تنفاه قرابة الاب لان نفي نسبهما  
 بعمانه فلا توارث بينهما الا بقرينة ثبوت خرافتهما بينهما كروا أي الزنا وقوله خلافاً للمالكية أي حيث  
 قالوا انهما شيعتان واستشكل كونهما شيعتين بعدم قراءة الاب شرعاً وأجيب بصح كون أجهما واحداً  
 ولو استشهدا بالاب أو أحدهما المقام على هذا في توارثان بالنسب أكاد في المؤلوة (قوله) وثراً العلمان  
 ليسا يشعقيان عند الاعتلاوية فلا توارثان الا بقرينة الام عند الاعتلاوية فان قيل ما الفرق بين نفي  
 العلمان ونفي الزنا عند المالكية أجيب بان الفرق انه جمع اسطفاً الاولين دون الآخرين (قوله) وإذا  
 أ كذب النسائي نفسه أي رأى قال أنا كاذب في لعنفى أو نفي وقوله ولو يعدمون الولد أي سواء كان  
 أ كذب نفسه قبل موت الوالدان كان جدياً ويعدمونه وان لم يخلف ولداً لأنما وقوله ثبت النسب أي  
 نسب الوالدين أبيه وقوله وترتب عليه مقتضاه أي من الارث وشره وقوله ولا تنفاه التهمة أي ولا تنظر لانها  
 بأنه أ كذب نفسه لكونه رثماً تركه فيها إذا كان بعد الموت بل لو قتله واستلحقه لحقه ولا يقتل وقوله ولو  
 كان ذلك بعد التهمة أي ولو كان كذابه نفسه الواقع بعدموت الولد بعد قسم تركه الولد فهو غاية في اعابته  
 وقوله به قال الشافعي أي وما عدا كرم ثبوت النسب لا كذاب وترتب مقتضاه عليه قال الشافعي وقوله  
 وهو قياس مذهب الامام أحمد أي موافق لمذهب الامام أحمد (قوله) وقال أبو حنيفة ومالك (الخ) حمله على نفي  
 ذلك تسلياً وهو ان كان الوالدان ثبتا بالنسب وسدود يقع التوارث بينهما وان كان سبباً كان خلف ولداً  
 أو ولداً أو أحدهما أو لم يخلف وقل المال فكذلك وتنقض التهمة والاعلام ثبوت النسب كايصل مقام  
 ذاته من كلام الشارح (قوله) ثبت نفسه أي وسدود يقع التوارث بينهما وقوله وكذا ان مانع الخ أي  
 ثبت النسب ويسدود ربه وقوله وخلف الخ أي أول يخلف وقل المال وقوله ولداً أو ولداً وقوله  
 أو أحدهما أي بان كانا تامين وقوله وتنقض التهمة أي فيما اذا خلف ولداً أو أحدهما مع وقوله  
 للعامة الخ معلقة لقوله وكذا ان مانع الخ وقوله ان ثبوت نسب الولد أي فيما اذا خلف ولداً أو ولداً أو ولداً  
 وقوله أو الاخ الموجود أي فيما اذا خلف أو أحدهما مع وقوله من الساقية ملق نفسه وقوله ولا لا لا ثبوت  
 ولا ارث أي وان لا خلف ولداً ولا أحدهما مع فلا ثبوت لنسبه ولا ارث منه وقوله لانه لا حاجة لثبوت النسب  
 اذا أي اذا لم يخلف ولداً أو أحدهما مع وهو تعليل لقوله والا فلا مانع قد بر (قوله) واعلم انه لا يختص الاستطفاً

وليست أمه ولا مصبتها  
 مصبة خلافاً للإمام أحمد  
 رحمه الله وثراً العلمان ليسا  
 يشعقيان خلافاً للمالكية  
 وثراً الزنا ليسا يشعقيان  
 عند الاعتلاوية  
 أ كذب النسائي نفسه ولو  
 بعدموت الوالدان ثبت النسب  
 وترتب عليه مقتضاه ولا  
 تنفاه التهمة ولو كان ذلك  
 بعد القسم عليه قال الشافعي  
 وهو قياس مذهب الامام  
 أحمد رحمه الله وقال  
 أبو حنيفة ومالك رحمهما الله  
 ان كان الولد جدياً حسين  
 التكراب ثبت نسبهم وكذا  
 ان مات وخلف ولداً أو أحداً  
 ولعصبه وتنقض التهمة  
 فيها للعامة الداعية الى  
 ثبوت نسب ولده والاخ  
 الموجود من النسب والا فلا  
 ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة  
 الى ثبوت النسب اذا علم  
 انه لا يختص الاستطفاً

بالتام (الثاني) هذا عندنا وما عند المالكية يختص الاستطلاق بالاب والشي يكون من غيره اقروا لا استطلاقا ولا بل لو استطلق الوارث أي الحائر ولو علم فامان بلا وارث فلا حلق به الامام مجهول التسبب ولكن المبتسما يتقدم على المصنف لثقة كأقادمي الزلزلة وقوله كالأصل لثقة المورث أي الذي هو الثاني وليس له مكان أول لأنه الأنسب بقوة لا يختص الاستطلاق بالتساق وقوله قال ابن الهائم قال الرافعي الخ هنا ما يبدو تقوية لما قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بقول الرافعي وقوله وبهذا أي بعدم اختصاص الاستطلاق بالتام وهو متعلق بقوله قطع

● (باب الوارثين) ●

لما تكلم على أسباب الارث وموافق شرع يتكلم على الوارثين فقال باب الوارثين وفي نصه به الوارثين تعليب لذكر كور على الاثلاث لشرحهم فادفع ما يقال ان في الترجمة قصر والانه ترجم الوارثين دون الوارثات مع انه ذكرهما معا يمكن أن يكون في الترجمة كسفة قوله باب الوارثين أي الوارثات أو يقال ترجم لشي وزاد عليه على ما قبله بعض النسخ افراد كل ترجمة واحم أنه كان أهل الجاهلية وورثون الرجال دون النساء والكار دون المغفل ويقولون لا نورث أمو الثامن لا ترك المغفل ولا يضر بالسب وكأول أيضا يتوارثون بالخلف أي العهد والصبر وكان ذلك في صدر الاسلام أيضا على المشهور كأيدي عليه قوله تعالى الذين علقن أيما كنتم فوهم نصيبهم ثم نسخ ذلك وأقر التوارث الصغيرة فكان المهاجر اذ ترك أخوه من بعدهما مهاجر والآخر صغير مهاجر كل اثنه للمهاجر فقط كذا صوره الماوردي وظاهره أنه لا بد أن يكون بسبب المهاجر من قرابة لكن ظاهر إطلاق القاضي أبي الطيب وإن الرقة أنه لا يشرط ذلك وهو أقرب إلى ظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وما حذرنا ولا يجرؤوا عليه حتى يحاروا ثم نسخ ذلك بالوصية والذين والآخرين ثم نسخ ذلك بأيات التوارث أو أدعى الوارثة (قوله اجماعا) أحسنه من المتن في أنهم وهم خذوا لأحكام وقوله بالأسباب الثلاثة يخرج به الوارثين بجهة الاسلام وقد يقال إنهم خرجوا بقوله اجماعا لأن الاربعة الاسلام غير جميع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان الوارثين وأشار به تعليب السابق وهو من باب عموم المجازات أو بديه معنى علم يشمل الحقيقة والمجاز ومن باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أن أريد كل من الحقيقة والمجاز على حالهما من غير ارادة معنى علم يشمله ما وقد تقدم أنه يمكن أن يكون في الترجمة كسفة أو أنه ترجم لشي وزاد عليه فلا تغفل (قوله الوارثين من الرجال) يسكون الميم للوزن وكذا يقال في قوله والوارثات من النساء وفي بعض النسخ في بدل من وطها ما لوزن صحيح وهي التي شرح عليها العلامة أو الجسد والمراد بالرجال ما قبل النساء وهو الذي ذكره في فصل الصبيان كأيدي عليه قوله بعد قوله كور هؤلاء غير المصنف أو لأجل الرجال ثم أشار لتفسيرهم بما يشمل الصبيان كما صبر النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل ثم فسر بأنه كرفي قوله المفقود المرافض بأهلها الثاني فلا يورث بسبب كور وقوله بالاستحصار أي وأما ما لا يورث فبجهة سببها في وقوله اجماعا حاجة إليه ثانيا بعد ذكره عقب الترجمة وما أجيب به من أن قوله أو اجماعا أي في الوارثين من الذي كور والاثلاث وقوله ثانيا اجماعا أي في الوارثين من الرجال فقط لا بعد شيئا لأنه حديث كان الأول في الوارثين من الذي كور والاثلاث أغنى عن الثاني الخاص بالرجال (قوله عشرة) اعتراض القاضي أبو الطيب على عدل كور وعشرة بأن ابن الاب لا يشمل النازل الاجازا وقدر تكبيره حيث قالوا وابن الابن وان نزل وكذا الكلام في أبي الاب غيب ارتكبه المجلد فكان الانحصار أن يقولوا الابن وان سفل والاب وان علا وأجيب بثلثهم قصدوا التنبيه على إخراج اس بنت وأبي الأم أقادمي الوارثة (قوله اسماءهم معروفة) أو ودعيه أن اسماءهم ذكر كليات فالسبب التفسير بالعلم لأن المعرفة عما تستعمل في الجزئيات وقد دفع الشرح هذا الاراد بقوله أي معلومة فأشار بذلك إلى أن التحقيق ترادف العلم والمعرفة ثم ذكر في الفائدة كلام السعداستدلالا على صحة ذلك وقال البيهقي برأى التفسير بالعلم لأن خبره وجلس الخلاف وأجاب بعضهم بأنه صبر بالمعرفة لأنها استدعى سبق جهل وهو حال المبشدي واستبعد ذلك العلامة الأمير

بالتام بل لو استطلق الوارث بعد موت الثاني خلفه كالأصل لثقة المورث قال ابن الهائم قال الرافعي في كتاب الاقرار وهذا قطع معناه الرافعي انتهى

● (باب الوارثين) ●

اجماعا بالأسباب الثلاثة من الرجال والنساء (والوارثون من الرجال) بالانحصار اجماعا (عشرة) اسماءهم معروفة أي معلومة

لرجعه **(قوله مشهور)** أي مشهوره قالنا وأنت تقول به عند الفرضين إنما احتاج لهذا لأن المراد بالاشتهار  
 بقدر الارتكاز كقوله الأمير **(قوله فائدة)** قال الشيخ الخ) قد عرفت أن الشرح هو كذا كذا مستدل على صحة  
 دفع الأرواح السابق وعلم منه أن الأرواح هي على مذهب متين وهو التفرقة بين العلم والمعرفة **(قوله أنه أي)**  
**النفي الخ)** فوضه أن النسي الذي هو صاحب العقائد عبر بالمعرفة في أو شرا أسباب العلم أوائل الكتاب  
 فأعبر العلامة السعد بالله حاول بتغيير بلغة ففقدون العلم التبيين على أن المراد به معنى واحد دون التفرقة  
 الضعيفة وعدم الخلطها على الله تعالى لعدم الأدنى وتعرف إلى الله تعالى في الزيادة يعرف في السعد مشاكلة  
 لا تنكفي في الأدنى فمطلق على الله تعالى دون عطف وادعى شيخ الإسلام في رساله الخسود أنه يعالج على أنه عارف  
 أيضا لو رددنا قالو يمنع استعداؤها سبق الجهل **(قوله حاول التبيين)** أي رادوا قصد وقوله على أن مرادنا  
 بالعلم والمعرفة واحد أي معنى واحد فلا فرق بين الكليات والجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا هو  
 القول الرابع وما هوهم التفرقة قولنا الصانع العلم الغائية تتعدى لواحد والعلة تتعدى لاثنتين وألحق كما تأمله  
 الرضي أنه من تحركات العرب في استعمالهم لا غير فرق في المعنى **(قوله لا كما صطلح عليه البعض)** ظاهره  
 أن الخالف بعض واحد وليس كذلك بل الخالف فرقان فثبت هذا البعض فرقان كليس هو علم كلامه  
 فرقة تقول إن العلم يخص بالمركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول إن العلم يخص بالكليات والمعرفة  
 بالجزئيات فتعسير الشرح بأول حكمية الاختلاف وقوله من تخصيص العلم بالمركبات أي على أول القولين  
 المرجوحين وقوله أو الكليات أي على ثانيهما وقوله والمعرفة بالبسائط أو بالجزئيات فسمع مائة له لغو نشر  
 مرتب في توزيع الاختلاف وقرر الشيخ العبدوني أن المراد بالركبات النسب التامة المدلول عليها بالافاضا  
 كنبوت القيام لزيد المدلول عليه بقلوب زيد قائم وبالبسائط المفردات المدلول عليها بعبر النقصا كما كثر  
 لا خصوص النقصا التي هي الجواهر المفردة أو العرض الغائم بالجواهر المفردة على التحقيق لأنه لا يحسن في  
 مقالة المركبات بالشيء السابق والمراد بالكليات اللاو التي تصدق على كثير من الكائنات والحيوان  
 وبالجزئيات لا تصدق على كثير من كثر يدوم وهو والحاصل أن الأقوال ثلاثة القول بالترادف وهو  
 التحقيق والقول بتخصيص العلم بالمركبات وهي النسب التامة سواء كانت كليات أو جزئيات والمعرفة  
 بالبسائط وهي المفردات كذلك على هذا تقول علمت أن الإنسان حيوان وأن زيد قائم دون عرفت هما  
 وتقول علمت الإنسان وزيد دون علمتهما والقول بتخصيص العلم بالكليات نسباً أو غيرها والمعرفة  
 بالجزئيات نسباً أو غيرها وعلى هذا تقول علمت أن الإنسان حيوان وعلمت الإنسان دون عرفت هما وتقول  
 عرفت أن زيد قائم وعرفت زيد دون علمتهما فهاهنا علمت أن زيد قائم على ثاني القولين المرجوحين لا يختصان  
 بالتصريح وحسبنا فليخصهما فنقد **(قوله انتهى)** أي كلام الشيخ سعد الدين **(قوله إذا تقر ذلك)** أي إذا  
 ثبت ذلك في قرار وهو ذه السامع وأصحهم الكافة فالأول باعتبار المعنى والثاني باعتبار النقص واسم  
 الإشارة وأصح لكونها مباشرة فقله إذا تقر ذلك مرتبط بأول الكلام ليرتب عليه أجزاء كما فاده الشيخ  
 الأمير **(قوله لابن)** أعني أنه لأنه مقدم حتى من الأب في المباشرة وقوله وابن ابن يسوع موضع الظاهر موضع  
 المنعير للوزن كقوله الأستاذ الحنفى **(قوله بهما تزل)** أي في أي زمن تزل ابن ابن فيهما طرهما زمان وأي  
 زمن تزل ابن ابن بهما بأشبه المفعول المطلق أو مهماتزل ابن ابن فهو وارث فهم مباشرة ولا يخفى أن  
 الاسم في تزل لا تزل ولا فاعلم أن الفقه مشهوره أو النسب بالشيء المدنى من علو فاصل كل إسان أعلى  
 منه فذلك يقولون في الأصل وإن علوه أسفل منه وذلك يقولون في الفرع وإن أسفل وإن تزل وهو  
 ذلك فهو عكس الشجر وذلك لأن من نسبة الأصول أرفع من مرتبة الفرع في الشرف لافي الارتقاء وأرفع  
 الأصول يصطلح سم في جهة العلو وأما الأب تقدم على ابنه الزمان وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر  
**(قوله بدرجة)** متعلق بزل وقوله أو درجات أي تثنى فأكثرها فالمراد بالجمع ما هو الواحد وقوله بعض

(مشتهره) عند الفرضين  
 (فائدة) قال الشيخ سعد  
 الدين التفتازاني رحمه الله  
 فشرح العقائد أنه أي  
 لتسفي رحمه الله حاول التبيين  
 على أن مرادنا بالعلم والمعرفة  
 واحداً كما صطلح عليه  
 البعض من تخصيص العلم  
 بالمركبات أو الكليات والمعرفة  
 بالبسائط أو الجزئيات انتهى  
 والله أعلم إذا تقر ذلك  
 فالدول من العشرة (ابن و)  
 الثاني (ابن الان ممها  
 رلا) بدرجة أو درجات بمعنى  
 الذي كور

الذكور ومطلقاً بقرن أيضاً لكن يلزم عليه تعليق حرفي بمعنى واحد يعامل واحد إلا أن يحصل الباء الأولى  
 لتجديده والثانية لملابسة أي حال كونه متلبساً في حال نزوله بمحض الذكور أي المحض إلى المحض  
 عن شوب النسبة فهو من إضافة الصفة للموصوف (قوله فخرج بذلك) أي بقوله بمحض الذكور وقوله  
 ابن بنت الابن أو أبا ابن البنت فخرج بقوله المصنف وابن الابن وقوله ونحوه أي نحو ابن بنت الابن  
 وقوله من كل الخ بيان لنحوه أي كإبن ابن بنت الابن وابن بنت الابن (قوله والجسلة) يحصل أن  
 الضمير في عائد على الميت المعلى من السابق والأقرب عائد على الأب وهو الأول للرجوع إلى اثنين  
 وقد أشار الشرح لاختيار هذه بقوله أي لأب ولما كان قد نبههم أن الجسد لأب لا يشمل أبا الأب لأن  
 الجسد لأب لنفسه أي أبي الأب لذلك الشخص دفع الشرح ذلك التوهم بجعل القدم بمعنى من وتقدير المضاف  
 حيث قال أي من الأب أي من جهةه وحيث فلا تسكال لأن الجسد من جهة الأب لا يشمل أبا الأب كون القدم  
 بمعنى من واقع في كلام العرب كإلى قولهم جعلته صرخاً أي منه (قوله وخرج به) أي بقوله على جعل  
 الضمير لأب وقوله الجسد من جهة الأم أي البعد المنتهي ليست من جهة الأم فيشمل أباها وأبا أبيها وانحصر  
 فقوله كإبي الأم أي كإبي أبي الأم (قوله وانحصر) أي الجسد وقوله أي بمحض الذكور أي حال كونه  
 متلبساً بمحض الذكور أي بالذكور المحض فهو من إضافة الصفة للموصوف كإمر (قوله وهكذا) لاسما  
 إليه بعد الكاف وقد يقال أنه لتوكيد ما دفع قومه أن الكاف استقصائية (قوله وخرج بذلك) أي  
 بقوله بمحض الذكور وقوله كل جرد أدلى يأتي أي من جهة الأب كإبي أم الأب وأما الجدا الثاني أدلى يأتي  
 من جهة الأم كإبي الأم فخرج بقوله لناظم له على جعل الضمير لأب كإمر (قوله وانورث) أي سواء  
 ورثت تلك الابنة أم لا فالأولى كإبي أبي أم الأب فان الابنة التي أدلى بها ورثت الثانية كإبي أبي أم  
 الأب فان الابنة التي أدلى بها الارث تكون ما أدلى به كإمرين اثنين (قوله وما قرره من جعل الضمير في  
 قوله عائد إلى الأب) أي حيث قال أي لأب وقوله أولى من عوده إلى الميت قال بعضهم في عود الضمير  
 إلى الميت مناسبة للضمير من الاثنين في قول لناظم للميت إليه وفي قوله وابن الممن أي به فان الشرح جعلهما  
 واحين إلى الميت وأيضاً إذا جعل الضمير عائداً إلى الميت دخل في عبارة لناظم أو الأب لا تكلف خلافه على  
 جعله عائداً إلى الأب فإنه لم يدخل في عبارة لناظم الاشتكاف وقد تقدم بيانه (قوله لوجين) لا يخفى أنه لم يأت  
 بالوجين على نحو واحد ولو قال أحدهما أنه لو أعاد الضمير إلى الميت لم يعد إلى مذكور في اللفظ لوافق  
 الثاني أو قال والثاني أنه على عود إلى الأب فخرج الجسد أو الأم لوافق الأول فتسدر (قوله أحدهما أن فيه  
 هو الضمير إلى مذكور في اللفظ) أي بخلافه على جهة عائد على الميت لأنه ليس هو بالضمير إلى مذكور  
 في اللفظ بل إلى ما هو من المقام وقوله والثاني أنه لو عاد للميت فخرج الخ بخلاف ما لو عاد لأب لأنه فخرج  
 به الجسد المذكور وقوله في الجسد أو الأم يدل من الجسد وقوله الآن يقال الجسد الخ فيكون خارجاً من أول الأمر  
 وقوله ليس جداً حقيقة أي لأن النسب ليس إلا لا بما عاين أيضاً فجعل الخ الجسد بعد فخرج الجسد بالأم كما  
 يدل قوله لناظم معر وفهمته لعل لان المعروف عند الفرضين أن الجسد الوارث اجتماعاً للجسد من جهة  
 الأب لان من جهة الأم (قوله والخامس الإخ) لا يخفى أن لناظم مصدقاً للعشرة الوارثين من الرجال  
 ومنسحب الشرح مناسباً لما هو بصدد حديث قال والخامس الإخ جعل الإخ ضمير المبتدأ محذوف عليه فقوله  
 لناظم قد أتى لفيه القرأنا كالتعليل لما قبله بخلاف ما قد نبههم من كلام لناظم من أن الإخ بعد أتى وقد  
 أتى لفيه القرأنا ضمير كان هذا ليس مناسباً لما هو بصدد (قوله أي سواء كان من جهة الأب فقط الخ) حمل  
 من ذلك أن الأخوة ثلاثة أصناف الأول الأشقاء ويقال لهم بنو الإصيان معاً بذلك لأنهم من عين واحدة  
 أي أب واحد ومن واحد وهو الأخوة الثاني والابن يقال لهم بنو العلات معاً بذلك لأن الرجل ملازم وجهه الثانية  
 بعد الأولى فهو يشبهه بالعل وهو الشرب الثاني بعد التهل وهو الشرب الأول والأخوة للأم ويقال لهم

فخرج بذلك ابن بنت الابن  
 ونحوه من كل من نسبته  
 للميت أثنى (و) الثالث  
 (الأب) الرابع (الجدة)  
 أي الأب أي من الأب أي من  
 جهةه ونحوه به الجسد من جهة  
 الأم كإبي الأم وقوله (وان  
 حصر) أو بمحض الذكور  
 كإبي أبي أم أبيه وهكذا  
 وخرج بذلك كل جرد أدلى  
 يأتي وان ورثت ما قرره  
 من جعل الضمير في قوله  
 عائد إلى الأب أولى من عوده  
 إلى الميت لوجين أحدهما  
 أن فيه هو الضمير إلى  
 مذكور في اللفظ والثاني  
 أنه لو عاد للميت لم يخرج به  
 الجسد أو الأم إلا أن يقال  
 الجسد أو الأم ليس جداً  
 حقيقة (و) الخامس (الإخ)  
 من أي الجهات كان أي  
 سواء كان من جهة الأب فقط  
 أو من جهة الأم فقط أو  
 من جهتهما معاً

بنو الانبياء هو بذلك لهم من انطلاط الرجال لمن رجل واحد والانبياء انطلاط كرمي الاولوة  
 في غير هذا الحمل (قوله وهو الاخ الشقيق) حتى بذلك اشار كرمي شقي السبب فكما ان انشقاق شقي واحد  
 (قوله قد ازل الله القرآن) أي بارئه والباء بمعنى أو باء الملازمة فتدبر على ان هذا كالتعليل لما فيه (قوله)  
 أما الاخ لادم في قوة تعالى الخ أي أمارات الاخ لادم فقد آتاه الله في قوة تعالى الخ وقوله وان كان رجل  
 يورث الخ يعني ان كان ناهية من رجل اسمها وكلاهما تدبرها ويحتمل انها تدور على رجل واحد وكلاهما تدور على  
 الضمير المستتر في يورث وعلى كل جملة يورث مستقل رجل وقوله أو امرأة عطف على رجل وفيه الخذف من  
 الثانية لانه الاول في ثبوت كلالته لا في ثبوت كلالته أو أخ أو اخت في حصول نصب على الحال وأمر الضمير لان العطف  
 بأو فر جمعه في الحقيقة أحد هما ولا في الآتي بالضمير ذكر أو يحتمل انه عائد على الميت الورث لتقدم  
 ما يدل عليه والكلاية هو الميت الذي لا والله ولا لادم من تكاليف النسب بغيره وهو الاول والاولو وهذا  
 أشهر الاقوال العشرة في معناها (قوله أي من أم) هذا انحصار لانه لا يستدل على ذلك بقوله كقري به في  
 الشواذ فالكاف بمعنى لادم للتعليل وانه صدر به أي القرابة في الشواذ والقرابة الشاذة تكسر الواحد في  
 الاحتجاج به على الجميع فاختل ذلك لا يكون الابتوبف وشأن في ذلك النور في شرح مسلم فقال انها  
 ليست تكسر الواحد لادم لم تنقل الا على وجه ما قرآن والقرآن لا يثبت الا بالترويح وغيره من آية لم تثبت  
 قرآنوا ولا لم تثبت قرآن لم تثبت شيئا اه واخبر انما تكسر الواحد (قوله وأما الاخ لادري من الاخ لادري في  
 قوله تعالى الخ) أي أمارات الاخ لادري من وراث الاخ لادري فقد آتاه الله في قوة تعالى الخ وقوله وهو أي الاخ  
 لادري من اولاد لادم ان هذا لا يثبت في الاحوال بل في اولاد وفي ذلك مع ما تقدم من حمل الآية  
 الاولى على الاخوة لادم جمع بين الابنين كما قاله شيخ الاسلام اذ لو كانت كل آية على مطلق الاخوة كانت  
 الاية تامة لا في الاولى ولم يعكس لقوة الاخوة فلا يورث اولاد - في الاسلام (قوله الذي) أي المنه صوره صفة  
 لادري وقوله البية متعلق بالذي والضمير عائد للميت المسلم من المعنى كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله شيخ  
 الاسلام في شرحه على الكفاية انه اذا عاققت النسبة فهي الى الميت فان أو يدعي مصرح به فادام ان الاخ  
 مسلول فادام اخو الميت وقوله بالاب متعلق بالذي وهو صادق بصورة في تأشير الى الشرح وقوله وحده الخ  
 وقوله وهو ابن الاخ لادري أي ابن الاخ الذي بالاب وحده هو ابن الاخ لادري وقوله فوع الخ عطف على قوله  
 وحده وقوله وهو ابن الاخ لادري من أي ابن الاخ الذي بالاب مع الادلاء به هو ابن الاخ لادري (قوله فخرج  
 بذلك) أي بقوله الذي بالاب وقوله الذي بالام وحده أي الذي الى الميت بالام وحده ما قوله وهو ابن  
 الاخ من الام أي وابن الاخ الذي بالام وحده هو ابن الاخ من الام (قوله فاجمع سماع تدبر) أي دل المعاني  
 وقوله وتخمس أي ادراك المعاني وقوله واذا علم أي رضى قلبها وأشار الشرح بقوله سماع تدبر وتخمس  
 واذا علم الى انه ليس مراد المصنف الا بالسماع مطلقا لانه لا يقع الا اذا كان كذلك وقوله معا لادم صمعي  
 بمعنى القول كما اشار اليه الشرح بقوله أي قول لا قوله صادقا أخذ من قوله ليس بالكذب وكان الاولى  
 تأخير عنه لانه يكون كالتفسير له ولان تقدمه يخرج قوله ليس بالكذب عن التأخير الى التاكيد والاول  
 اول من الثاني (قوله لانه يجمع عليه) على قوله صادقا ليس بالكذب وقوله لو رده الخ سند الاجماع وقوله  
 أو غير ذلك كالتباس (قوله وان لم يرد) مبتدأ وقوله وان كان في الاصل محتملا للكذب حال قالوا له وان  
 وصلية المرد من قوله في الاصل في ذات الخبر قطع النظر عن فائه أي والحال انه في حد ذاته محتمل للكذب  
 عقلا وان كان الخبر لا يدل الا على الصدق واقتصر على الكذب مع ان الخبر محتمل للصدق والكذب لا يشأ  
 الاعتراض وقوله لكن اخبار الباري الخ استدل على عذوف كان خبر المبتدأ عذوف ولا تدبر وتلبر  
 وان كان محتملا للكذب لا يحميها هنا وانما يحميها لو كانت اخبار الباري وأخبار الرسل عليهم الصلاة  
 والسلام غير معقولة بصدقها لكن اخبار الباري الخ وانفرد به هذه الروايات على ما قيل انه

وهو الاخ الشقيق (قد ازل  
 الله القرآن) أما الخ لادم  
 ففي قوله تعالى وان كان  
 رجل يورث كلاله أو امرأة  
 وله أخ أو اخت أي من أم  
 كقري به في الشواذ وأما  
 الاخ لادري من الاخ لادري  
 فد في قوله تعالى في آخر  
 سورة النساء وهو يرثان  
 لم يكن له اولاد (و) السادس  
 (ابن الاخ المولى اليه) أي  
 الميت المسلم من الغلام  
 (بالاب) وحده وهو ابن الاخ  
 لادري أو مع الادلاء به لادم  
 وهو ابن الاخ لادري من غفر  
 بذلك الذي بالام وحده  
 وهو ابن الاخ من الام  
 (فاجمع) سماع تدبر وتخمس  
 واذا علم (مقالة) أي قولا  
 صادقا (ليس بالكذب)  
 لما يجمع عليه لو رده في  
 القرآن القائل بالانبياء  
 المصنف في تفسير ذلك والخبر  
 وان كان في الاصل محتملا  
 للكذب لكن اخبار الباري  
 تعالى وأخبار الرسل عليهم  
 الصلاة والسلام معقولة  
 بصدقها وانما يجمع عليه

أو قولا



وتعومهم ولما انتهى الكلام

على الذكور والمجموع على  
أوتهم مخرج ذكر النساء  
المجموع على أوتهم فقال  
(والزوات من النساء)  
بالاختصار (مجمع على مخرج  
أثنى غيرهن التمرع) أي  
مطلعه جمعا عليه فان ذوى  
الاربع من الذكور والاثلاث  
فأوتهم خلاف سذك  
آخر الكتاب ان شاء الله  
تعالى فالأوت من النساء  
السبع (بنت و) الثانية  
(بنت ابن) وان نزل أوتها  
بعض الذكور (و) الثالثة  
(أم مشقة) من أشقت على  
الشيء خلت عليه واللام  
منه الشقة واللام من شأنها  
ذلك (و) الرابعة (زوجة)  
بابات التاء وهو الأولى في  
الفرائض للتمييز وان كان  
الاشهر الأصغر تركها  
(و) الخامسة (جدة) من  
جهة التام أو من جهة الأب  
على تفصيل وهو أن أم الأم  
وأهلها المدييات نالت  
خلص وأم الأب وأهلها  
المدييات نالت خالص جميع  
أهلها فان أدلت الجدة بالجد  
كأم أبي الأب فلا ترث عند  
المالكية وترث عند الحنابلة  
وان أدلت بأبي الجد كأم  
أبي أبي الأب فلا ترث عند  
الحنابلة وأما مذهبنا ومذهب  
الحنفية فيرث جميع من  
ذكرنا وكذا كل جدته على  
بجدوات وأما الجدة التي  
تدلى ذكر بين أشيقين ويبر

للام بغير ذاب الاخ الشقيق أولاد بقوله والم للام وان بغير ذاب الم الشقيق أولاد بغير ذاب بقوله والخال الم  
بغير ذاب فمما تقدم بين (قوله وتعومهم) لاحاجة اليه مع الاتيان بالكلف في قول الاشقة الا أنه أتته  
لتنو كيدول لا يتوهم ان الكتاب استقصا لجمال ان ذوى الارحام ثلاثة عشر سذك كورهم ابن البنت  
وان الاخ لادام لادام لا يوا نسبو الجدم من قبل الام والخال وسبع من النساء وهن الصدة والخالدة وابنة البنت  
وأم الجد الساقطة وبنت الم وبنت الاخ وبنت الاحتسوبة كقصة توريثهم ان شاء الله تعالى (قوله ولما  
أنهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع جواب لما قبله فقال المصنف على شرع وقوله  
المجموع على توريثهم استراخ من ذوات الارحام (قوله والزوات من النساء) يسكون الم الم وزن كامل والنساء  
اسم جمع لا واحد من لفظه وقوله بالاختصار أي وأما بالبعث عشرة كاسياني (قوله لبعث أثنى غيرهن  
الشرع) أي ذوالشرع فهو على تقدير مضاف أو أن الشرع يحث الشارع وغيرهن اما صفة لاثني أو حال  
مما أو ساغح من الخال من الذكر فهو صفة غير النكاح وقوله أي مطلعه جمعا عليه أي الشرع به نصيب القول  
المصنف لبعث أثنى غيرهن التمرع فان الشرع أعلى ذوات الارحام منسبين قال توريثهم وتوضيح ذلك  
أن المني في كلام المصنف انما هو اعطاء الشرع أثنى غيرهن اعطاء جمعا عليه فلا يشاء الله أعلى أثنى  
غيرهن اعطاء مختلفا به (قوله بان ذوى الارحام الخ) على المحذوف والتقدير فلا ترث ذوات الارحام فان ذوى  
الارحام الخ والمراد بذوى الارحام ما يشبه ذوات الارحام بدليل قوله من الذكور والاثلاث ويصل التعليل بما  
هو الاثلاث مذكر كذا كرو زباد فائدة (قوله فالأوت من النساء الخ) أي اذا أرثت نساء السبع  
أو قول ذلك الأولى من النساء الخ (قوله وان نزل أوتها) هو أولى من قول بعضهم وان نزلت لأنه يشمل بنت بنت  
الابن وقوله ببعض الذكور احذر من التي نزل أوتها لبعض الذكور كبت ابن بنت الابن (قوله أم  
مشقة) هو بيان لسان فترث لو كانت غير مشقة فوجه بعضهم احترازا عن افتقارها لغير مشقة فليس  
هذا اختلاف المتبادر اذا افتقار تقدم حكمه في اوانه فالظاهر انه لبيان ان شأنه عليه انما هو الشرع وقوله من  
أشقت أي مأخوذة من أشقت أي من مدوم وهو الاشارة وقوله تحت تعبير لا تخفت وقوله والاسم منه  
الشقة أي اسم المصدر من الاشقة والدلول ما به بالفعل الشقة فهي اسم مصدر وقوله والاسم من شأنها  
ذلك أي من حالها وصفتها الاشفاق فلذلك وصفها المصنف بقوله مشقة فهو لبيان الشأن كما جلت (قوله  
بابات التاء) أي التي هي التاء وصيغتها لانه وقف عليها (قوله وهو الأولى في الفرأض) اعلم ان  
متن المحصول التميز بغير الهاء كصريح الوصف وجعله بعضهم متبعا فان قيل لم ثبت التاء في قوله تعالى  
ولكم نصف ما ترك أزواجكم قطعها بالمرأض أحجب بان القرينة أغت عن اثباتها وتلك القرينة عود  
ضمر جميع الاثلاث هل في لفظه تعالى ان لم يكن هو وقد دخل جمع الذكور في قوله تعالى ولكم نصف  
الخ فان فصل في كلام الناظم ترثه وهو وقوله والزوات من النساء فلا استعصى بها عن اثبات التاء أحجب  
بأنه أتته بما الاسرار على ما سألوا في الفرأض في الجسدة والوزن ايضا انتهى على (قوله التميز) أي بين  
الذكر والانثى ولذلك استعملنا الساق في الفرأض وقوله وان كان الانصاف والاشهر تركها الزوال لجمال  
وان وصلية (قوله من جهة التام أو من جهة الأب) أي أو من جهة ما قاما منه وتخلو حق الجميع (قوله وهو)  
أي التفصيل (قوله بجميع طلبها) أي على أوتهم (قوله فلا ترث عند المالكية) أي لان الجدة ترث عندهم  
الاثنى اتصلت بالام وأهلها والتي اتصلت بالأب وأهلها (قوله فلا ترث عند الحنابلة) أي ولا ترث عند  
المالكية ايضا كما جلت بالأول من التي قبلها (قوله فيرث جميع مذكرنا) أي من أم الأم وأهلها وأم  
الأب وأهلها وأم أبي الأب وأم أبي الأب وقوله وكذا كل جدة تدلى ذكر وراثتها فان ترث (قوله  
ولما جلد الخ) مقابل لقوله وكذا كل جدة تدلى ذكر وراثتها هذه أدلت بذكر غير وراثتها كانت  
من جهة التام كأم أبي الأم أو من جهة الأب كأم أبي الأم وقوله ويعبر عنها بالجد الخ ويبر عنها أيضا  
بأنها بالجد الم تدلى بذكر غير وراثتها من ذوى الارحام باطلاق الاثمة الاربعة وستاني في كلام المصنف ان شاء الله تعالى (و) السادسة

بالجدة الفاسدة وبالجدة الساقطة وقوله المذنب كزفير وارث أي اولا بجميعه عليه فلا ينافي أنوارا واثا  
 مختلفا لنفسه لانه من ذوى الارحام وقوله فهم من ذوى الارحام الاولى فهم من ذوات الارحام الا ان يقال  
 المراد ذوى الارحام كما تشمل ذوات الارحام (قوله مختصة) فمقتضى ما هو من اتقى اليه ينسب كانه أو واه  
 كمتعة فليس ارثها ما يبر بآثر متعة ولم يقل ذوات الوالد كمالا في المتق ذوات الوالد لا شرا في أنه لا حصنة  
 من النساق الوالد الا للمتق وهذا أولى من قوله في الاقاربه ما اضروا له النظم أو لا نسف من هنالك  
 ما سبق عليه (قوله وكذا مصبتها الخ) ان تعرض بأنه ان أراد مصبتها من الذكور وكذا ظاهر قوله للمتصين  
 بأنفسهم فلا يحصل لذلك هنالك الكلام في ارث النساء وان أراد مصبتها من النساء مع التحرز في قوله  
 المتصين بأنفسهم فلا يصح ادعاء مصبة من النساق الوالد الا للمتق كما عرفت وأوجب بالاختصار الاول كل  
 الظاهر ويصل مرداة قوله النظر من المقيم واختيار التأخر ويصل على مقتضى الحقيقة والجمع باعتبار  
 اكمل تعدد ما كان في ذوات من النساء امة وتلك امة اهتقت امة مذنب (قوله بالاختصار) لا حاجة  
 اليه لعلم من قوله ولا شئنا صرحه وقوله والوارث من النساء لان قال أعاد فوطه لقوله وأما عقبتن  
 بالسط (قوله عشرة) ثلاث من بر من أعلى التسب وهي الام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب  
 واثنين من أسفله وهما البنت وبنت الابن وثلاث من الخواشي وهن الاخت من الابوين والاخت من  
 ابي والاخت من الاموات شار من غيرا نسب وهما الزوجة وذات الوالد وبضهم بر يد واحدة وهي مولاة  
 المراد فويل للوارث بالسط إحدى عشرة (قوله فائدة) ذكر فيه احكام انفردوا وحدهم الذكور أو  
 واحدة من النساء وسكن اجتماع كل الرجال أو كل النساء أو يمكن الجمع من الصنفين (قوله اذا انفرد واحد  
 من الذكور ورث جميع المال) أي لانه نائب وحكم العصب انه اذا انفرد حاز جميع المال وقوله الا  
 الزوج والاخ لأم أي لما يمكن كل من كان عم والام وجميع المال فخرار نصيبا (قوله وكل من انفردت  
 من النساء لا تحوز جميع المال) أي لانها ليست مصبة بقوله الا للمتق أي فاما هذا فانفردت تحوز جميع  
 المال لانها عصبية (قوله ومن يقول الخ) أي هذا عندهم يقول من العلماء بعدم الرد من يقول الخ (قوله الا  
 الزوج فقط) أي دون الزوج والاخ لأم فانه اذا انفردت تحوز جميع المال فخرار ود اما الزوج فلا يراد عليه ما يمكن  
 ذارحم لان الرد انما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الا الزوج بقوله اذا اجتمع كل الرجال ورث منهم  
 ثلاثة أي وامدادهم محبوس بالاب والاب فيحصل كأن الميت خلفه لولا الا لانه فقط ومثلهم من اثني  
 عشر لانهم يبايعوا سدس والردس والربع من اثني عشر فالزوج الربع وثلاثة والاب السدس اثنا عشر  
 والابن ابني وحسبة (قوله واد السدس كل النساء ورث من خمسة) أي وامدادهم محبوس بالجد  
 محبوس بالجد وذات الوالد محبوس بالاحسان شقيقة منع الميت كما يجب من الانث للاب والانث لأم محبوس  
 بالبنت ومثلهم من أربعة وعشرين لان فيها ثمان وسدس وهما من أربعة وعشرين من ثلثين النصف المتأخر  
 ولبيت الاس السدس تسكاه الثلثين وهو أربعة وسدس والام السدس أربعة أيضا والروحة الثلثين ثلاثة بنين  
 واحد تأخذ الانث لانها مصبة مع العبر كما قال المصنف والاختوان نكح بنات هـ فمن معهن مصبات  
 (قوله أو يمكن الجمع من الصنفين) أي بان اجتمع كل الذكور وشية الانث فيها اذ ماتت الزوجة أو كل  
 الامات مع خمسة الذكور فيها اذ ماتت الزوج وقوله الابوان والولدان وأحد الزوجين أي الذي كان  
 كان الميت اثني والا في ان كان الميت ذكرا والمسألة الاولى من اثني عشر لان فبايعا بعاد سدس فالزوج  
 الربع وثلاثة والابن ابني السدس أربع بنين خمسة والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس  
 بنين والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس  
 اربعة في ثلاثة بنين في عشرة بنين في خمسة عشر والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس  
 وربع والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس والابن ابني السدس



أما مستحق الفروض بقوله \* فالصنف فرض خمسة أفراد الخ (قوله يقال لعنان) أي يعلق على معناه وقوله أصلها أي الكبير والغالب أو أن غيره متفرع عليه ليس بأن متنافي في الجملة وكان الأنا سبب بما بعده أن يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ وقوله الخ يخرج الحساء الموهمة وهو ابتداء القطع التدريجي وقوله لقطع أي ولودعة فبينهم وهو وجهي ومن ذلك قوله - فرض الحياض التور إذا حزمها وقطعها (قوله ومنها التقدير) أي ومنها العجلة ومنها الأثرال ومنها البيان ومنها السنة ومنها الاحلال قال تعالى نصف ما قرضتم أي قدرتم وتقول فرغت الجبل أعطته وقال تعالى أن الذي فرض عليك القرآن لردك إليه معاد أي أره وقال تعالى سورة أرناها وفرضنا أي بناها وتقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن وقال تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله أي فيما أحسن الله له اه شيخ الاسلام (قوله التخصيص) أي الحفظ من الشيء تفرج التخصيص المستغرق وقوله لا تخرج التخصيص غير المستغرق لعدم تقديره ومخرج به أيضا نفعه القربى لان المذاكرها على قدر الكفاية وقوله شرعا أي من جهة الشرع أي في الشارع ومخرج به الوصية هاتهامه مقدرة بجلا لا شرعا أي يجعل الموصل لأبام في الشرع وقوله لو اخرج شرعا فهو العشر في الزكاة فاته قد شرعها غير وارث وقوله خاص لسان الواو وأما يوم الحساب فخرج ما خرج به التخصيص وقوله الذي لا يراد الخ ادخره العلامة القليوبي بأنه لا حاجة اليه وإن جعل لبيان الواقع لم يصح لأنه ليس من حقيقته فأنزله بالرد وقوله بالمول أمر عارض والتعويض عما يكون بالحقوق وحده فلا يحتاج للعوارض وأوجب بأن قوله الذي لا يراد الخ يباري ويوصي للفرض لأم تمام الحد (قوله إلى المرض والتخصيص) جرى في ذلك على ظاهر المتن والألزام إلى الإرث بالفرض والإرث بالتخصيص (قوله أي الما طرفي هذا الكتاب) فاما أمور باعني غيره من وهو من قبيل الجار وما أثار التخصيص ما علم على غيره ما من أفعال الأمر كإفراءهم اقتداء بالقرآن فانه ورد فيه الأمر بالمعروف قال تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وغير ذلك (قوله بان الإرث الخ) ضمن العلم معنى اخر بعد ما بينا أو أنما ارادته نصفه الوزن وقوله نوعان أي لان الوارث امانه سهم مقدور شرعا لانه بالفرض أولا فانه تميم وقوله لان الثالث لهما أي في الإرث المنفق عليه فلا يراد بالدولاب المال ولا ذو والأرحام على أن الإرث بالرد تابع لفرض بدليل أنه يرد بحسب الفروض عند تعددها (قوله فرض وتخصيص) لما كان الفرض والتخصيص ليسا نوعين للإرث وإنما نوعا الإرث مما حوّل الشرع البعارة إلى قوله أي إرثه لكن لا حاجة إلى هذا التأويل إلا على جعل الإرث بالمعنى العسدي وأما على أنه بمعنى الموروث المأخوذ المأخوذ المأخوذ فالحق في الجزى إلى الحاجة إليه لان الفرض والتخصيص نوعان (قوله أنفا) هو الراس القريب ويستعمل الماضي والمستقبل فقام في الزمن القريب (قوله على ما قسمها) أي حال كون التقسيم الذي ذكرناه على التقسيم الذي ذكره الفرضيون أو على التقسيم الذي اعتبره الشارع وأشار الشرح إلى أن على معنى البناء وأن ما صدر به بحث قال أي بما هذا لتقسيم أي حال كونه متساويا هذا التقسيم ولا يخفى أن الانقسام في هذا المبدأ لا يخلو من أن الفرض يعود على الإرث (قوله والمراد أنه لا يخلو منها) أي وليس المراد ما ظهر للبيان من أن الإرث اما بالفرض فقط أو بالتخصيص فقط ولا يكون معهما مع أنه قد يكون بهما معا ولذا قال الشرح كما سيأتي أنه قد يتبع الإرث مع ما أي بالفرض والتخصيص (قوله والإرث بذلك الاعتبار) أي وهو أنه لا يخلو عنهما وقوله يكون أربعة أقسام وهي الإرث بالفرض فقط كإرث الزوج والإرث بالتخصيص فقط كإرث الابن والإرث بالفرض والتخصيص ولا يجمع بينهما كإرث البنت فإرث بالفرض أن لم يكن معها معصوب وإرث بالتخصيص أن كان معها معصوب والإرث بالفرض والتخصيص ويجمع بينهما كإرث الابن مع البنت وقوله كما سيذكره أي في التبعة النائية أي ما يلي التخصيص (قوله الفرض في نص الكتاب) أي الفروض المذكورة في نص الكتاب وقال في العرض ليعين الصادق بالتعدد فذلك مع الإجماع عليه بقوله سه وأما نص الكتاب من أصنافه

يقال لعنان أصلها الخ والنعام ومنها التقدير وفي الاصطلاح التخصيص المقدور شرعا لو اخرجت الخاص الذي لا يراد إلا بالرد ولا ينقص الأبالعول وقد قدم المنصرف رحمه الله تعالى على ذكر الفروض تقسيم الإرث إلى الفرض والتخصيص فقال (واعلم) أي الما طرفي هذا الكتاب (بأن الإرث نوعان) لان الثالث لهما (أما) أي النوعان (فرض) أي إرثه وتقدم معاد آنفا (وتخصيص) أي إرثه وسيأتي شرحه (على ما قسمها) أي بهذا التقسيم والمراد أنه لا يخلو منها كما سيأتي أنه قد يتبع مع الإرث بهما والإرث بذلك الاعتبار يكون أربعة أقسام كما سيذكره ان شاء الله تعالى (فالعرض في نص الكتاب) أي القرآن العزيز (سته)



ان انضم الخ أي انضم بذلك فهو وان انضم الخ فهو في حال كونه انضم الى حفظه فهم المخطوط أول منسحق  
 حال كونه لا ينضم الى حفظه فهم المخطوط وقوله بل رد بما يدعى الخ اضرب مما قبله لانه يقتضي أن مجرد الحفاظ  
 معتبر وقد قالوا في سطر بن خنيس حفظ وتر بن ومناطرة التين خنيس من هذين (قوله) وينبغي تقدير العلم  
 بالكفاية (أي) أي كإبنى حفظه فلا يقتصر الشخص على الحفاظ وحده لاهل الكفاية وحدها وما أحسن  
 قول بعضهم العلم جيد والكفاية قبيحة \* قيد صير ذلك بالحال الواقعة  
 فن الحاشية أن قيد في قوله \* وتفسيرها غير الخ لائق طائفة

وقوله لما ودق معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص أن يكتب عنه فإنه  
 قال يا رسول الله انما سمع منك الحديث فكتبتك قال نعم قلت لي الرضا السبط قال نعم فإني لا أقول فيها الا حقا  
 وهذا ما عليه عامة الناس وكبر بعضهم الكفاية وهو مجمل على ما ذكرنا من النور والحق الذي هو  
 حقيقة العلم (قوله) اذا عرف ذلك (أي) أي ما ذكر من الفروض الستة وقوله وأردت معرفة أصحاب هذه الفروض  
 أو التي سؤذ كرها (قوله) فالنصف الخ) الفاعل هو النصيب كما أشار اليه النسخ وقوله فرض خمسة أفراد  
 أي فرض خمسة موصوفة بأنها أفراد فأفراد صفة تامة وناقض من طائفة الشيخ الخ من أنه حال فلم  
 يحدد فيها لعله في بعض النسخ وعليه فكمسره على معنى كونه منصوباً على الحال ناهي عن أن الفرض ورتبته  
 في اللفظ كذا لا يراه بوجوه تلاف وقوله أي كل واحد منهم منفرد بالرفع جملة من أفراد وفي بعضها نصب  
 منفرد على أنه حال من نائبه في محذوف والتقدير يعتبر منفرداً عن غيره يساويه وهذا القيد لبيان الواقع  
 بالنسبة للزوج إذ لا يكون المنفرداً وبعبارة أخرى أنه منفرد عن الفرع الوارث (تنبيه) الذي يمكن  
 اجتماعه من ذوي النصف الزوج والانت الشقيقة أو التي لا تكفي الوارثة من شيخ الإسلام (قوله) أحدهم  
 المسبب بآتي أن يقول الأول وقوله عندهم الفرع الوارث بأن يمكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك  
 فرع تسمية وارث وقوله بالإجماع محتمل أنه متعلق بالوارث وله ما يعني أنه يشترط لارث الزوج النصف  
 عدم الفرع الوارث الجمع على إوته بأن يمكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث أو كان هناك  
 فرع وارث يختلف في إوته كونه البنت فلا يجتمع من النصف الى الربع الا الفرع الوارث الجمع على إوته  
 ويحتمل أنه واضح لاصل الكلام فيكون استدللاً على كون الزوج حراً من النصف ويؤيد الاحتمال  
 الأول قوله ذكرنا أن آتي فإنه تميم في الفرع الوارث وقوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج  
 برث النصف على الاحتمال الأول وسند الإجماع على الاحتمال الثاني وعلى كل ملاحاة إلى أن قال ادون  
 أن يأتي بلوا فيقول لقوله تعالى الخ ادلائحه ذلك الاول كان الاجماع دليلاً أولاً ولا يه دليلاً ثانياً وقوله  
 ولكم نصف مارك أزواجكم أي ولكل زوج نصف مارك كسبه زوجته فهو من مقابلة الجميع بالجمع تنتفي  
 القسم على الاتحاد وقوله ان لم يكن لهن أي لا زوجة يعني الزوجات (قوله) وانما لم يذكر كسبه (الخ)  
 جواب عما يقال لم يذكر كسبه لأنه مشروط في ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه مشروط وقوله  
 لم لم الخ محبة أنه قد ينهم قبل الوصول الى ما سبب آتي في إوته الربع أنه برث النصف بدون بشرط فكان على  
 المصنف أن يذكر الاشتراط هنا لرفع هذا التوهم من أول الامر على أنه قد جرت العادة في كسبه مع  
 الأول ويحيون عليه في ما بعد والمصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم الخ المراد بالمفهوم ما قبل المطوف  
 فالاول مادل عليه للفظ لا في محل النزاع والثاني مادل عليه للفظ في محل النطق (قوله) الاثنى الواحدة  
 لاحاب لقوله الواحدة فيهما أي في إوته من قوله أفراد فيحصل على أنه توضيح للمقام وقوله عند أفرادها  
 عن مصعب أي بخلاف ما لو كانت مع مصعبا فإنه يكون لهما كرم مثل حظا اثنين وقوله كما سبب كره أي في  
 عدم وقوله عند أفرادها عن مصعب (قوله) لقوله تعالى الخ) استدلال على ارث البنت الواحدة النصف وقوله  
 وان كانت واحدة أي وان كانت المير وكثرت واحدة فلم كان شخير يعود على المير وكثرة المير من السابق

وينبغي تقدير العلم بالكفاية  
 أي لما ودق معنى ذلك  
 اذا عرف ذلك وأردت معرفة  
 أصحاب هذه الفروض  
 (فالنصف فرض خمسة  
 افراد) أي كل واحد منهم  
 منفرداً أحدهم (الزوج)  
 عندهم الفرع الوارث  
 بالإجماع ذكرنا أن آتي  
 أقوله تعالى ولكم نصف  
 مارك أزواجكم ان لم يكن  
 لهن ولد وانما لم يذكر  
 اشتراط عدم الفرع في ارث  
 الزوج النصف لعليه من  
 مفهوم ما سبب آتي في ارث  
 الربع (و) الاثنى الواحدة  
 الواحدة (من الاولاد) وهي  
 البنت عند أفرادها عن  
 مصعبا وهو أخوها كما  
 سبب كره لقوله تعالى وان  
 كانت واحدة فلها النصف  
 (و) الثالث (بأن الابن)

وواحدة خبرها هذا على قراءة النصب وقرئ بالرفع على أن كان تأمة وواحدة فاعل أى وإن وجدت واحدة  
**(قوله بنت الابن)** بخلاف بنت البنت فهمى من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله هند  
 فقد البتة كثر أى أو ما عند وجود البنت فلها الثلث نكحة الثلثين وعند وجوده والا كثر من البنت فلا شئ  
 لها ما لم تعصب ابن ابن كجاسياني **(قوله وقد لا ابن أيضا)** أى وعند فقد لا ابن كقوله البنت فلو كان هناك  
 ابن عصبها أو كان أباه أو أولادها وعند انفرداها عن معصب لها أى كجاسياني كره في عموم قوله عند  
 انفرداها عن معصب وقوله من أخ أو ابن عم يمان للمعصب لها **(قوله أجماعا)** استدلال على كون بنت  
 الابن نزل النصف بأشروط وقوله قياسا استدلالا لاجماع وقوله لأن ولد الولد الخ هذه للقياس وكان الأول أن  
 يقول ولد الابن لأن قوله ولد الولد يشبه ابن البنت وبنت البنت وقوله أو ثلثها أى من جهة الأب والجد  
 وقوله الذي كركالته كروا لثاني كروا لثاني هذا لتفصيل لما أجله أولا بين به أن المراد أن ابن الابن كالابن  
 وجها وإن بنت الابن كانت كذلك وبشئ كان المراد ما ذكر فلذلك كان كلامه يتفق على أن ابن الابن  
 كالابن لثلاث وجوها وإن بنت الابن كالابن كذلك لا يمنع أنه ليس كذلك ولا يحتاج للعواب بأن المعنى في معانيق  
 الأثر واجب **(قوله ولا لثالث)** المراد به خصوص الشقيقة والفرقة على ذلك قوله فابعدهم وكذا  
 اللثالث من الأدب وقوله الواحدة وقد علمت ما فيه وقوله الشقيقة قريبة الفرقة على كون المراد  
 بالثالث خصوص الشقيقة وقوله عند انفرداها عن معصب لها أى كجاسياني كره في عموم قوله عند  
 انفرداها عن معصب وقوله من أخ شقيق أو جد يمان للمعصب وفهم منه أنه لو كانت مع أخ شقيق  
 لا يفرض لها النصف بل معها وكذلك مع الجد لأن مسائل المهادنة يفرض لها نصف ما بعد ذلك زوجة  
 وجد وشقيقة ونحوهم فللزوج الرابع والاطلاق له ثلث الباقي فينصف النصف فتأخذ الشقيقة ولا شئ  
 للثالثين كجاسياني في الشرح وقوله بل وعن الأولاد وأولادهم لأوجه لهذا الأمر بل الأولاد وحدهم بل  
 واحترز بذلك عما إذا كانت مع الأولاد وأولادهم فإنه لا يفرض لها النصف معهم بل تعصب بالابن وابن  
 الابن وتكون حصته مع البنت أو بنت الابن وقوله الذي كروا لثالث أى الوارثين بخصوص أقربة الأولاد  
 أن أولاد البنت لا يمنع اللثالث من نصبة أو نوقله وعن الأب أى وادعيت به **(قوله في مذهب كل معق)** أى  
 حال كون هذا الحكم عند رجاء الأحكام التي ذهب إليها كل مجتهد والمراد من المذهب الأحكام والمراد  
 بالمعق المجتهد كما أشار إليه الشرح وقوله أى مجتهد وهو المستند بالأحكام من الكتاب والسنة **(قوله لأن ذلك)**  
**(جمع عليه)** أى لأن الحكم المذكور وهو كون الأخ لهما نصف مجمع عليه عند العلماء وهذا التاميل  
 لحكم المعق بأن ذلك في مذهب كل معق أى يلاحظ النقص بل ثم الأجمال فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه  
**(قوله وأصل المذهب مكان الذهب)** اختصر عليه مع أنه مدمر معى يصلح للزمان والمكان والحادث كالتقدم  
 كان ولاه المعنى المقول عنه فيما يظهر بخلاف الزمان فلا يصح العقل عنه لعدم المناسبة بينهما من المقول  
 اليه وبخلاف الحادث فالأصل مع العقل ولكن الظاهر به أنه من المكان وقوله ثم أطلق على مذاهب الب  
 الخ أى على سبيل الاستعارة الصريحة وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد رأى كالمأم الشافعي وقوله ومذهب  
 أى أو مذهبها فالمراد بمعنى أو مذهب الباء أصحاب المجتهد وأما عرفون بقواعده ومداركه بعد مذهبها بخلاف  
 غير العارفين فقد سئل ابن مرة في يجوز أن ينزل في طريق من العارفين انتهاء ذهب مالك فاجاب بأنه إن  
 كان مقتضى ما عارفا بقواعده وأعمال فكر مجاز ولا وقوله من الأحكام في المسائل بين المذاهب اليه  
 المجتهد وأصحابه والمراد بالأحكام النسب التامة فهو جزء من المسائل المركبة من الموضوع والمجموع والنسبة  
 وظرفه للأحكام في المسائل من ظرفية الجزئية في السكا قاله الاستاذ الحنفى ومن قال من ظرفية المدلول في  
 الدال أراد بالمسائل الحل الدالة على الأحكام وقوله أخلافا بجاز أى يعارض الاستعارة الصريحة لكن  
 هذا بحسب الأصل والافتقار المذهبية في مذهب الأحكام المذكورة **(قوله وهكذا الخ)** أى على

الواحدة (عند فقد البنت)  
 فأكثر وقد لا ابن أيضا  
 وعند انفرداها عن معصب  
 لها من أخ أو ابن عم  
 أجماعا قياسا على بنت  
 الصلب لأن ولد الولد كولد  
 أو ثلثها الذي كركالته كروا  
 لثاني كروا لثاني (و) الرابع  
 (الآلث) الواحدة الشقيقة  
 عند انفرداها عن معصب  
 لها من أخ شقيق أو جد يمان  
 وعن الأولاد وأولادهم  
 الذي كروا لثالث وعن الأب  
 (في مذهب كل معق) أى  
 مجتهد لأن ذلك مجمع عليه  
 وأصل المذهب مكان  
 الذهب ثم أطلق على  
 مذاهب اليه المجتهد  
 ومذهبها من الأحكام في  
 المسائل أخلافا بجاز  
 (ومكذا) وهي الخامسة  
 وفي بعض النسخ وهذا  
 (الآلث) الواحدة (التي  
 من الأب) عند انفرداها  
 عن معصبها من أخ لاب  
 أو جد وعن شرطنا عند في  
 الشقيقة وعن الاشتفاء من  
 ذكر أو ثلثي



المعامل بزيادة من في الثبات على طريقته من جود ذلك ومن قدمته صفة ذلك الزوجة ويكون احتراماً من  
ولها زوجة التي لا ينع الزوج كالقتل والرق والاول هو الاظهر **(قوله عن النصف)** متعلق بجمته  
واشار به الى انه ليس المراد انه منعه من الارث بالكلية وقوله وودع الى الربع صنف على منعه وقوله وهو  
الابن او البنت تفسير لمن قدمته من النصف وودع الى الربع فلا فرق بين الله كروا للابن بل والخفي وقوله  
سواء كان أي الابن أو البنت وأفراد الصغر لان العطف بأوفر جمعه أحدهما وأن مرجعه الولد وقوله منه  
أومن غيره بل ولين زنا لانه ينسب اليه وقد اضاف الله تعالى الولد في الآية التي الى زوجات يشمل الواسين  
الزوج أو من غيره كابن أو من غيره كصف القوامض **(قوله لقوله تعالى فان كان له ولد ولم يخ له استدل على**  
**ارث الزوج الربع ان كان للزوج ولد)** **(قوله وهو أي الربع الخ)** يعلم من ذلك أن المرأت جعلت على النصف  
من الرجل بحق الزواج كافي النسب فان الأصل فيه ذلك فلا يضر تساوي الاخ والاخت للام ولا الشقيق  
وأخيه في الماشتركة كالمشرح الترتيب **(قوله لكل زوجة)** أي منفردة عند زوجها وقوله أو أكثر أي عند  
زوج واحد ولا لا وحصل لكل زوجة الربع لاستغنى عن المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله الى  
اربع أي منها في الأكثر الى أربع في الخرو وأما العبد قال ثنتين فقط بدخول الغاية قبل ما لا يتصور  
لزيادة على الاربع في الارث ونسب يتصور ان قبلوا أسلم الكافر على أكثر من أربع وأسلم معه أو في  
العدة ومات قبله لا الاختيار قاله شيخ الاسلام في شرح المصالح الكبير ونقله الشرح في شرح الترتيب ثم  
قال وهذا لا يدل ان الارث انما هو أربع في ضمن هؤلاء ولا يصلح بأسا أو تفاضل على ما هو مذكور في  
كتب الفقه لضرورة انه أقاد في الزاوة **(قوله مع عدم الاولاد)** أي وهذا ثابت مع عدم الاولاد  
وقوله الذكور والاناث أي والخفي وقوله لميت أي المنسوبين لميت وهو الزوج وقوله من الزوجة  
أومن غيرها أي سواء كان من الزوجة أو من غيرها كزوجة أخرى لامن زنا لهم ليسوا منسوبين  
لميت حيث **(قوله فيما قدر)** أي وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد بسببه تقدر ويرث ثلث  
الله تعالى فليست في الطريقة بل في السببية والفرقة في نفسه لان ما قدر هو وارث الزوجة لربع مع  
عدم الاولاد وهذا لا يلاحظ ما قدر خاص وهو المقدري قوله تعالى ولهن الربع الخ فان لوحظا على ما هو المقدر  
في القرآن يقطع النظر عن خصوص هذه الآية كالمثل في طريقة الخاص في العلم وهذا هو المتبادر من  
كلام المصنف وما كلام الشرح فهو مناسب للعمل الاول والنسب الثاني أن يقول فيما قدر في كتاب الله  
كقوله تعالى ولهن الربع الخ **(قوله ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة الخ)** هذا أحد القواين  
والآخر أنه يشمله حقيقة والاشهر أنه لا يشمله الاجزاء وعليه يستدل على حكم اولاد البنين بالاجماع المستند  
للقياس كما ذكره الشرح بخلافه في القول الاستدلال به بالآية وفي الآية لا يشمله لأنه يستدل بالآية  
عليه مع كونه مجازاً بناء على جواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه كالمثل اماننا الشافي رضي الله تعالى  
عنه امكن الشرح قد استدل عليه بالاجماع المستند للقياس **(قوله بقوله)** أي في قوله فلا يلزم المفسر  
الضوي الذي تقدم التنبه عليه **(قوله وذو كراولاد البنين)** مبتدأ شبهه بجمته قوله بجمته أي يعتبر وليس  
المراد انه يعتبر من خلاف كما نص عليه العلامة الامير وقوله الذكور والاث تعميم في اولاد البنين لافي  
نفس البنين كما ينبغي وقوله حيث اعتمد القول في ذ كراولاد أي لا تاعتبرها القول الذكور في ذ كراولاد  
فالحقيقة لتعطل وطريقة القول في الذكور من طريقة العام في الخاص والمراد ذلك الخاص فكانه قال  
لا اعتمد ذ كراولاد وقوله في حب الزوج من النصف الى الربع أي كما سبق في قوله والربع فرض  
الزوج ان كان معه ومن ولما الزوج من قدمته وقوله وللزوج من الربع الى الثمن أي كجائتي في قوله  
والثمن للزوج وللزوجة ربع البنين أو ربع البنات الا انه لم يبر بالولد كما ذكره وكان الاولى أن يقول الشرح  
في محل كلام المصنف ارث الزوج لربع عند وجودهم وارث الزوجة عند عدمهم لانه السابق في كلام

من النصف وودع ربع  
وهو الابن أو البنت سواء  
كانت أومن غيره لقوله  
تعالى فان كان له ولد  
فلكم الربع مما تركن  
وذكر الثاني بقوله (وهو)  
أي الربع (لكل زوجة)  
أو أكثر (من زوجة الى  
أربع (مع عدم الاولاد)  
الذكور والاناث لميت  
من الزوجة أو من غيرها  
(فما قدر) أي فرض في  
قوله تعالى ولهن الربع  
مما تركن ان لم يكن لكم  
ولولها كان الولد لا يشمل  
ولما لا ينص صرح  
بالاولاد بقوله (وذكر)  
اولاد البنين) الذكور  
والاناث (يعتمد حيث  
اعتمدنا القول في ذكر  
الولد) في حب الزوج من  
النصف الى الربع والزوج

من الربع الى

المصنف فيكون معنى البيت ذكر أولاد البنين اثباتاً لارث الزوج ليرجع ونفي لارث الزوجة عنه فلا  
اعتبار بالقول الكائن في ذكر تولد بنات لارث الزوج ليرجع ونفي لارث الزوجة عنه (قوله لان أولاد  
الابن الخ) هل لقول المصنف ذكر أولاد البنين يفهم مع علته وهي قوله حيث عهدنا القول الخ وقوله  
كلا ولا أدى مثلهم فان الابن كالابن وبنت الابن كالبنت كما ثبت في قوله الذي كثر ذكره والابن  
كالبنت وقوله سندهم أي سند عدم الأولاد وقوله انما رجعا أي من جهة الارث والجنب أوفى الارث  
واجب (قوله بالاجماع) دليل على كون أولاد الابن كالاولاد وقوله قياساً على الاولاد سند للاجماع  
وقوله كما قدمته أي عند قوله وبنت الابن عند هذا البت (قوله والثمن) بسكون الميم ليرجع الوزن وقوله  
فرض نصف واحد أي هذه النسخة من كلام المصنف بعد كما تقدم نظيره وقوله الزوجة أي الواحدة وقوله  
والزوجات أي فيشتركن فيه كما تقدم في الربع والمراد بالجمع فرق الواحدة وقوله إلى أربع أي منها  
عدهن إلى أربع في الحر وأما العبد في ثنتين فقط ولا يتصور إزادته إلى الأربع في الارث كما سطر (قوله  
مع البنين) أي حنهم فيشمل الواحد والاكثر كأنه أريد بالشرح بقوله الواحد كما ذكرنا وقال في قوله  
ومع البنات الواحد أي أكثر (تنبيه) لو قلنا ما يثاني حال مرضه وقلنا ما يثاني ارث فثاني الحال إلى  
أن له له قبل موته فهل تأخذ الربع نظر الحال العلاق أو الثمن نظر الحال المورث عنه لان صاحب الوافي  
قالوا ظهر جمالا ول كذا في التوفيق فله من شهاب الدين أحد بن فاسم له بادي لكن قال العلامة الامير  
الهير فثبت الموت فلا يمين فرع وارث ولو حلا ما في التوفيق لا يوافق مذهب المالكية اهـ بعض تغيير  
(قوله لقوله تعالى فان كان لكم واهل الخ) استدلال على ارث الزوجة كما كثر لثمن مع البنين أو مع البنات  
(قوله أو مع أولاد البنين) أي حنهم كما سطر نظيره ومبشر به الشرح وقوله لذكور أو لاثنتين تعميم في  
أولاد البنين وقوله الواحد أي من المذكور وقوله أو الواحدة أي من الاناث وقوله فأكثر أي منها ما أو أشار  
بذلك إلى أن المراد بالجنس كلهم ناهية عما سبقه قياساً على الاولاد أي لقياس أولاد البنين على الاولاد وقوله  
كل سبق أي في شرح قوله وذكر أولاد البنين بعده حيث عهدنا القول في ذكر الولد وكتب بعضهم أي  
عند قوله وبنت الابن عند هذا البت (قوله فاهل الخ) المفعول محذوف قدره الشرح بقوله ذلك أي ارث  
الزوجة لثمن مع ابن أو البنات أو مع أولاد البنين وقوله ولا ثمن الجمع أي قال الله تعالى عليه حنسة فتشمل  
معنى الجعية وقوله بل الواحد أي بل الواحد من البنين أو البنات أو أولاد البنين كالجمع فيها  
ذكره وهذا الضراب اتفاقاً وقوله أي لم ذلك فيه إشارة إلى أن المفعول محذوف مع تفسيرهم بأهله (قوله  
والثمنان) يضم للام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول الفعل في الحشو وهو ممنوع  
فيه والقاع حذف آخر لتعبدية وتسكينه له فذكره بعض الشراح من جواز التسكين وهو الآن  
يكون بالنظر لفظ الثمنان على الظاهر الواقع في كلام المصنف ولا يثبت فيه الضم لاجل الضرورة وقوله  
فرض أربعة أصناف أي هذه الشرح من كلام المصنف بعد كما سطر (قوله البنات) أي مفروض للبنات وقوله  
جمعاً أي حال كونهن جمعاً فهو حال من البنات وقوله والمراد ثمنان ما أكثر أي وليس المراد ثلاثة كما كثر دون  
الثنان كما قدمته من التعبير بجمع الجمع وقوله وفرض بذلك أي قد صرح المصنف بذلك المراد أي  
بما يفيد لانه لا يثبت تقريباً أكثر مما قال ما زاد من واحد وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد من البنات  
أو من جماعه ومع أن يكون من غير المبدأ محذوف والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أي من ثنيتين  
واحد وقوله من ثنتين أو أكثر بيان لما زاد من واحدة وقوله فجمعاً أي ما جمع ما ذكره لثمنان  
معاً فاعل محذوف وجوبا كما سطر كره الشرح فيما يأتي وقوله مع طاعة أي امتثال وقوله وأذن أي  
يقول (قوله موافقة للاجماع) أي حال كون ذلك موافقاً للاجماع وهو حال بعض أن يكون مفسوعاً  
لأجله أي موافقة للاجماع وقوله وما روى مبتدأ خبره قوله فذكره بقرينة لانه لا يثبت المبدأ اسم موصول

كلا ولا أدى مثلهم أو ثماناً بالاجماع الذي كثر  
كذلك كثر والابن كالبنت  
قياساً على الاولاد كالمدة  
(والثمن) فرض نصف  
واحد وهو المذكور في  
قوله (الزوجة والزوجان) إلى  
أربع (مع البنين) الواحد  
فأكثر (أو مع البنات)  
الواحدة كما كثر لقوله تعالى  
فان كان لكم ولها من  
الذين هن كنتم (أو مع  
أولاد البنين) المذكور  
والابن الواحد أو الواحدة  
فأكثر قياساً على الاولاد  
كل سبق (فاهل الخ) ولا  
ثمن الجمع المذكور في  
البنين والبنات وأولاد البنين  
(شرطاً) بل الواحد منهم  
كذلك كما تضمنه (فاهل الخ)  
أي اعم ذلك (والثمنان)  
فرض أربعة أصناف ذكر  
المصنف الاوّل منهم بقوله  
(البنات جمعاً) والمراد ثنيتان  
فأكثر وقد صرح بذلك في  
قوله (ما زاد من واحدة)  
من ثنتين أو أكثر (فجمعاً)  
مع طاعة وأذن موافقة  
للاجماع وما روى عن ابن  
هشام رضي الله عنهما أن  
الثنيتين النصف لفهم قوله  
تعالى فان كن نساً فوق  
اثنين فاهن ثلثاً ما تركه ففكر  
ليرجع عنه والذي صرح به  
موافقة الناس كما به ابن  
هشام وهو دليل الاجماع  
فيما زاد على الثنتين الآية  
المذكورة وهي قوله تعالى

بنسبة الشرط في العمود وقوله ان البتئين النصف أي من أن البتئين النصف هو بيان لما روي وقوله المعلوم  
قوله تعالى الخ دليل لما روي من أن عباس وقضج ذلك أنه تعالى جعل الالتيه البتئين بقصد كونهم فوق  
البتئين فاختص بمجموعه أن البتئين النصف كانت الواحدة ويرد ذلك بان المعلوم معطل لقضائه صلى الله  
عليه وسلم يلقى سعد بن الربيع بالثنتين كما يحمله الترمذي وغيره وستأتي أجوبة أخرى (قوله فان كن  
لنساء الخ) أي فان كنت النساء وكن نساء الخ فالضمير الذي هو فوق النساء عائشة على التوكان كما قاله الهب  
الطبري عن الكوفيين واختاره وتعل على عائشة على الأنث التي في ضمن الأولاد الماذ كونه في قوله تعالى بوسمكم  
الله في أولادكم كان الأولاد فمثل الذي كرو ولأنه فكانه فيسأل في أولادكم الماذ كرو والآن وقناه السبيل  
وضم مع ما قاله الطبري بأن يسهو والضمير على ما ليس في اللفظ وترك ما في اللفظ وعلى كل لما لم يصرح  
بجمع الضمير فاقضت الحكمة أن يقال لنساء لكن الغاية تحصل بما بعده حتى قوله تعالى فوق البتئين وهو  
متعارف مع حذف صفة نساء وقال لا يحد ضمير على كل في قوله فذكر في داخل وقوله فلن لنساء ترك أي  
فلا تتركوا تركوا ولأنه لنساء ترك الميت وهذا لما لا جواب الشرط (قوله فذكر) خبر مبتدأ كما علمت  
وقوله لم يجمع منه كالتعليل لكونه مذكرا وقوله والذي صرح به واقعة الناس أي في أن البتئين الثنتين (قوله  
ودليل الإجماع) أي الدليل الذي استند إليه الإجماع وقوله الآية الماذ كرو الآية بناء على أن اللفظة هي  
في الآية ليست مقعده فليس فيها تقديم ولا تأخير ولا لطف فآلية على هذا زيادة على حكم ما زاد على البتئين  
فما ودليل حكم البتئين القياس على الالتيه كما سيذكر الشرح وما على أن اللفظة فوق مقعده فتكون  
الآية دالة على حكم البتئين وعلى أن فيها تدعيوا تأخيرا وحدا فالواصل الالتيه فغرض تكون الآية على حكم  
البتئين فآزادوا لحاجة لغة اس قدر (قوله وفي البتئين) أي ودليل الإجماع في البتئين وقوله القياس  
على الالتيه أي ما على بقى الأول في قياس أولي لأن البتئين أثر بمن الالتيه فظهر الآية معطل وهذا  
القياس والقضائه صلى الله عليه وسلم يلقى سعد بن الربيع سبب البتئين كما رافق قبل حيث ورد أنه صلى الله عليه وسلم يلقى  
البتئين بالثنتين فلاحاجة للقياس لوجود النص أعجب بأن هذا الخبر لم يبلغ أن عباس فلا يجمع به عليه (قوله  
وهذا) أي في البتئين على الالتيه وقوله من أحسن الأجوبة عن شبهة أن عباس ومنها أيضا أن في  
الآية تقديم وتأخير وحدا فالواصل الالتيه فغرض ومنها أن اللفظ قوله على حد فاضر بواو في الالتيه  
ونعقب هذا بأن الاسم لا يجوز زيارته في كلام العرب لغير معنى فإلّا قال أصبح الكلام وقوله ان صحت  
منه فله إشارة إلى أنه لم يصح منه بتقديم التصريح به كالمعقوله وهي أي شبهة أن عباس وقوله مذهب  
قوله تعالى فوق البتئين أي هو وأن الثنتين لهما النصف وقد علمت أن المعلوم معطل (قوله فاذن) أي هذه  
فانذروني من ثلثة بقوله معهما (قوله لانه بدل من اللفظ فغرض) أي لانه المدعوى من أن الالتيه بغيره  
وقوله والمخدوف عليه وجوبه باقسان أي من المصدر لا في بدلان اللفظ فغرض والافاضل والمخدوف عليه  
وجوبا كبير (قوله واقع في الطلب) وهو قياس ولا فرق في الطلب بين أن يكون أمرا كقوله تعالى ضرب  
لربنا أي فاضربوا أنفسكم كقولهم لا تقوا أي لا تقعدوا أو أعاله كقولهم لا تسأله أي سئالته أمرا واستنهانا  
كقوله توبوا وقد حذرنا ذلك وقوله واقع في الخبر وهو جماعي لا فاسي كما قاله الغمامي كقولهم عندكم كرم  
العمدة جدا وشكرنا كقولهم لا امتثال لجمعا وطاعة (قوله فيخبر أن يكون الخ) خبر ربيع على قوله  
والمخدوف عليه وجوبه باقسان وقوله فيكون المعنى الخ تبرع على التبرع الذي قبله (قوله ويجوز أن  
يكون الخ) فيه عهده أنه جماعي يحفظ ولا يقاس عليه فاعلم أن يكون واقع في الطلب ولا يقال ان جمعا  
من جملة ما مع لانه لا يقول للمجموع جمعا وطاعة مالا جماعا فكل من طاعه وطاعه فغرض هذا لا يجرى  
الأمثال فلا تفرع عما ورد عليه (قوله بكون الخ) مع ما ورد الخ أي يمكن المعنى على هذا الاحتمال  
فمن جملة ما مع لانه لا يقول للمجموع جمعا وطاعة مالا جماعا فكل من طاعه وطاعه فغرض هذا لا يجرى

فان كن لسانه فوق الاثنين  
طعن ثلثا مارك وفي البتة  
القبس الى الاثنين وهذا  
من احسن الاجابة عن  
شبهة ما بين عباس رضى الله  
عنهما الساجقان صحت عنه  
في مفهوم قوة تعالى فوق  
الاثنين (فاودة) قوله معاً  
منصوب على انه مفعول  
مطلق وعاءله محذوف  
وجوابه بل من اللفظ  
قوله والمحذوف عالماً وجوابه  
قسمات واقع في الطلب  
وتوقع في التبريعوزان  
يكون قوله معاً واصل  
الطلب ويكون المعنى فاعلم  
بأن يقول باسئاق الاثنين  
فاكثر من البنات الاثنين  
ويجوز ان يكون من قبيل  
المصدر الواقع في التعبير  
فيكون المعنى سمعت ماورد  
من القول باسئاق الاثنين  
فاكثر الاثنين سمعوا والله  
اعلم ذكر الثاني بوجه  
وهو أى الفرض المذكور  
وهو الثلاث (كذلك)  
قام على البنات الاثنين فأكثر

التي الترح بقوله أي الغرض المذ كور فهو توجبه لافراد الضمير وقوله كذلك أي مثل كونه لبنات وقوله لبنات الابن أي ما زاد على واحد فمثل ما ذكر في البنات كما أشار إليه الترح بقوله اثنتين فأكثر وقوله فبما على البنات أي لا نبات الابن كالنبات كاسر (قوله فافهم) أي بالبناء الخاطب وقوله أي اعلم تفسير لقوله افهم وقوله مقالي مسدود هي بمعنى تولى كاذ كذا الترح بقوله أي قول هذا أي المذ كور وقوله فهم صافي الذهن أي مثل فهم انسان صافي الذهن فهو على حذف مضاف، وصوف وقوله أي خالسه تفسير لمصافي الذهني وقوله من كدرات الشكوك والادهام أي من كدرات هي الشكوك والادهام فالاضافة للبيان أو من الشكوك والادهام الشبهة بالكدرات فالاضافة من إضافة المشبهة للمشبهة كلامه حذف الواو مع ما عطف أي والظنون أو يقال المراد بالشكوك والادهام ما قابل اليقين فيتمثل الظنون (قوله والذهن الفطنة) أي لفظة فهذا معنى لقوى والفطنة قوة للعقل معدة لاكتساب الأرواحي مرادفة لذلك كما يقال الجمجمة من هذه البلاد وقوله المراد بها العقل ويصح هذا المعنى الأول أيضا فلا داعي إلى صرفه عن أصل معناه إلى هذا المراد الصحيح في تفسير العقل أنه نور روحاني يترك النفس العلوم الضرورية والظنرية والراجح أن محله القلب لونه شعاع متصل بالماغ وقيل محله الدماغ وهو اختيار أصحاب أي حنفية (قوله ويقال ذهن الخ) أي فيكون الذهن بمعنى الحفظ فهذا الاشارة إلى أن هذا من وقوله حفظ قلبه ما أودعه أي من المعارف والاسرار (قوله وهو) أفرد الضمير ما تقدم وقد أشار به الترح بقوله أي الغرض المذ كور فهو توجبه لافراد الضمير كاسر في نظيره وقوله لاثنين أي مفروض الاثنين وقوله شقيبتين أولاب أي لا لام فقط وقوله كاسر صرح به أي في قوله هذا إذا كن الخ وقوله غايز يدين اثنتين أي لما بينا بعدهما وقوله وهكذا الحاجة اليهم مع الكفاف الآن يجعل لفتا كيد (قوله قضيه) أي حكمه وقوله أي بما ذكر تفسير لقوله به وقوله من فرض الاثنين بيان لما ذكر وقوله مطلقا من التقييد بصنف مخصوص فكانت راجعا للانصاف الا ان يعنوقه أو الاثنين فأكثر أي أوفره لا اثنين فأكثر وقوله وهو التبادر أي لتوسعه قوله قضيه الخ من حكم الاثنين وبين قوله هذا إذا كن الخ فكل منهما مطلق لا اثنين فيكون ما توسعها كذلك (قوله أي اقترابه) تفسير لقضيه به الاحرار والعبيد كاسر وأعلنا بتنا وما باردا بانها ابتنا وما باردا ويحتمل أنه تقدير لعمال يناسب العبيد كأقرب وإلى المثال المذ كور وسبقنا فكلام المصنف على جعله لهما تجنا وما باردا وقوله فان العبد لا يكون كاضبياته بل لتفسير المذ كور وهو على حل القضاء على القضاء الاصلاحي ولا حله على القضاء الاقوى فلا حاجة لذلك (قوله ومراده) أي قوله قضيه به الاحرار والعبيد وقوله أن ذلك أي ما ذكر من فرض الاثنين مطلقا ولا اثنين فأكثر (قوله ولما كان اطلاق الاختيار الخ) دخول على كلام المصنف وأشار به هذا الدخول إلى أن قوله هذا الخ تقييد لاطلاق الاثنين قبله وقوله صرح جواب لما وقوله بان المراد الخ الباعثة للتقديرة وفي قوله بقوله لافراد في معنى في فلا يلزم المحذور المشهور (قوله هذا الخ) قد عرفت أنه تقييد لاطلاق الاثنين قبله وقوله أي ما ذكره تفسيرا لاسم الاشارة وقوله أي الاخوان تفسير لغير التفسير وقوله وهن الشقيقات أي والاخوان لا مواب الاخوان الشقيقات (قوله فاسمك) أي إذا علمت ذلك فاسمك وقوله بهذا الحكم المذ كور أي وهو كون الاثنين الشقيقات أولاب أو كونهما الانصاف الاربعة وقوله نصب مجزوم في جواب الامر وكسرت ماؤه لعمدة النظم وإعمال فيه لفظ الامر أو أدتشرط مقدورا لاصل ان تحكم بهذا نصب وقوله من الصواب أي مأخوذ من الصواب لامتسابة بينهما في المخادوات المعنى وقوله هذا لخطاه وهو افقة لواقع لانا لخطأ مخالفة الواقع وقوله وهو أي الصواب وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله صاب السهم أشار به إلى أنه يستعمل مجردا من الهزيمة وقوله صوبا وصيبا أشار به إلى أنه يستعمل واو يا ويا ويا وقوله وأصاب أشار به إلى أنه يستعمل بالهاء كجاء يستعمل مجردا منها وقوله وقع بالربصة تفسير اسئل من صاب وأصاب والربصة الموضع أو فقه

(تلفهم أي اعلم (مقال) أي قول هذا (فهم صافي الذهن) أي خالسه من كدورات الشكوك والادهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل أو يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما أودعه وذكر المصنفين الثالث والرابع بقوله (وهو) أي الغرض المذ كور وهو الثلاثان (لاثنين) شقيبتين أولاب كاسر صرح به (فأزيد) من اثنتين كاسر شاربوع وهكذا (قضيه) أي بما ذكرته من فرض الاثنين مطلقا ولا اثنين فأكثر وهو التبادر (الاحرار والعبيد) أي اقترابه فان العبد لا يكون كاضبياته وما راده ان ذلك أمر يجمع عليه ولما كان اطلاق الاثنين شاملا للاثنين من الأم صرح بان المراد الاخوان لا بون أولاب لا لام بقوله (هذا) أي ما ذكرته من فرض الاثنين للاثنين فأكثر (اذن يمكن) أي الاخوان (لام واب) وهن الشقيقات (أولاب) فقط لا لام فقط (فاسمك) وفي بعض النسخ فاعمل (بهذا) أي الحكم المذ كور (نصب) من الصواب ضد اخطاه وهو مأخوذ من قولهم صاب السهم صوبا وصيبا وأصاب وقسم بالربصة والصواب الموضع أو فقه

هـ (قائده) ولا بد من اشتراط

عدم العصبية في اربث قوله  
الانث الثنتين ولا بد من  
اشتراط عدم الاولاد في  
اربث بنات الابن الثنتين ولا  
اربث الاخوات كذلك ولا  
بدن اشتراط عدم الاشقاء  
في اربث الاخوات فلا بد  
الثنتين وكل ذلك معلوم  
وضابطا لعصب الثنتين أن  
تقول الثلثان فرض اثنتين  
مساويتين فاكتر من اربث  
النصف وهي عبارة عن  
الهياجره الله قال الشيخ  
وكرها رحمة الله وخرج  
بقوله اثنتين الزوج وقوله  
مساويتين مثل ثلث وثلث  
افترام ولا يتصور اجتماع  
صفتين لكل منهما الثلثان  
الثنى (والثلث) ففرض  
اثنتين أحدهما ذكره  
قوله (فرض الام) بشرطين  
هـ مبين أحدهما أن  
تكون (حيث لا ولد)  
ذكرها كان أو أنثى واحدا  
كان أو متعددا ولاولها  
كأنه ذكره فري (اد)  
ثانيهما أن تكون حيث  
(لأن الاخوة جمع) اثنتان  
فأكثر كما أشار الى ذلك  
بقوله (فعدد) فإن العدد  
سنة فله اثنتان قابس  
الجمع على حقيقة من أن  
أله ثلاثة ووصف ذلك قوله  
(كانت) أخوين (أو  
ثنتين) أخين وكذلك أع  
وأنت (أو ثلاث) من  
الاحوة المذكورة والامات

كقضية بمعنى مربية وهي ما يرى من الحيوان أو غيره بالنسبهم وقال في المختار المصنف بقوله  
بشث الرخصة الدنيا وقوله والعصا الموضع أي أصاب المصايب الموضع وقوله أو قسه أي أوقع عليه  
للطير وفي بعض النسخ أسطره (قوله قائده) أي هذه قاعدة تتعلق بالمقام (قوله ولا بد من اشتراط عدم  
العصبية) فلو كان هناك معصب لم يرثن الثنتين بل يعصبن وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاولاد  
الخالط كان هناك ولدا واحدا كان أو أنثى أكثر ذكرها كان أو أنثى لم يرثن بنات الابن الثنتين بل يعصبن  
فأكثر ذكرها كان أو أنثى لم يرثن الاخوات الابن الثنتين بل يعصبن وقوله وفي اربث الاخوات أي الاشقاء أولاد  
وقوله كذلك أي الثنتين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء الخ ولو كان هناك شقيق واحدا  
كان أو أكثر ذكرها كان أو أنثى لم يرثن الاخوات الابن الثنتين بل يعصبن فأكبر وكذا بانث شقيقين  
الان كان معص من يعصبن وقوله وكل ذلك معلوم أي فلاحاجة الى التصریح به لكونه عليه لئلا يغل  
هـ (قوله وضابطا لأصحاب الثلثين أن تقول الخ) هذا الضابط يشعل الأصناف الاربع المذكورة  
في المتن وقوله اثنتين فداول وقوله مساويتين فعدنان وقوله عن يرث النصف فعدد ثالث وسيد كبر  
ما خرج بالعدد من الاولين وخرج بالعدد الثالث الاختلاف وقوله وهي أي العبارة المذكورة فوفوه  
الزوج أي فاته وإن كان عن يرث النصف لكونه واحدا فلا يرث الثلث وقوله مثل بنات وأخت أي  
فانهم وان كانتا عن يرث النصف لكونهما يساويان مساويتين بل أحدهما بنات فلهما النصف والاخرى  
أخت فغير أم فلهما الباقي لكونها مصبقة الغير (قوله ولا يتصور اجتماع صفتين لكل منهما الثلثان)  
أي لانه لو اجتمع بنات وبنات أم مثلا بالثلثان بنات وقوله انتهى أي كلام الشيخ ذكرها (قوله  
والثالث) يسكون الادم وقوله فرض اثنتين أخذه الشارح من كلام المصنف بعد ما تقدم مرارا (قوله تتيه)  
لا يتصور اجتماع صفتين لكل منهما الثلث كما في الأول (قوله فرض الادم) أي مفروض الادم وقوله  
بشرطين هـ مبين الشرط الاول عدم الولد ولذا لا بد من الشرط الثاني عدم هـ من الاخوة يعلم من ذلك  
أن عدم ولد الابن من ثمة الشرط الاول كما سيظهر اليه الشارح وليس شرط استقلاله عن الشرط  
ثلاثة فأنه يترجم من صنيع المصنف حيث أنقروه ولا بد من اشتراط عدم هـ من قول ولا يرث الاخوات الخ  
وأجاب الشارح من ذلك في الفصول الآتي (قوله أحدهما أن تكون الخ) أي أحد الشرطين كونها  
الخ وكان الاولى حذف الكون لانه أمر بثبوت لا عدم لانه حال فبنا في ما قبله وكذا يقال فيما بعده وقوله  
حيث لا ولد أي بقدر عدم الولد فالحسبة حسيبة تعيد وخبر لا يحذف تقديره موجود وقوله ذكرها كان  
أو أنثى تعميم في الولد وكذلك قوله واحدا كان أو متعددا وقوله ولا بد من اشتراط عدم هـ من ثمة الشرط  
الاول كما مر التمهيد عليه وقوله كأنه ذكره فري بياض في الاستدلال عن تأخير في المهور كما علمت  
(قوله وثانيهما أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الاولى حذف الكون لما مر وقوله لأن الاخوة جمع  
أي لا جمع من الاخوة موجود وقوله اثنتان أو أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار الى ذلك أي كما أشار  
المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله فعدد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بان اثنتان ثلاثة  
وهكذا وقوله فان العدد الخ تقليل للإشارة الى ما ذكره بقوله فعدد وقوله حقيقة أنه اثنتان فلا يطلق العدد  
على الواحد الاجزاء من تسعة أجزاء باسم كاله لتركيب العدد منه حقيقة العدد مما سوى نصف مجموع  
حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء وذلك كسنة لانه ساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين  
على السواء وهما خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة واثنتان فلهما ستة  
البعدتين على السواء كما مر وتوابعها فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة واثنتان فلهما ستة  
العدد الأكثر الجملة معتمد الاتحاد (قوله فليس الجمع الخ) فترجع على قوله اثنتان أو أكثر وقوله من  
أن أنه ثلاثة بيان حقيقة وعلم من ذلك أن إطلاقه على النسب مجاز وقوله ووصف ذلك أي أن المراد

اشان أو أكثر وثوله كاذن أخوين هدموروثوله أوثنتين اختين هذه صرة وثوله وكذلك  
أثنى وأثنى هدموروثي الحشيان والحنثي والذكر والحنثي والائتي فالصورت وثوله أولان من  
الأخوة عطف على قوله كائنين أوثنتين وقوله المذكور أي هدموروثوله وهي ثلاثة كور وثوله أو  
أكثر أي فقط هدموروثوله ثلاث وثوله أولان كور والآن أي هدموروثوله ثلاث كور وثوله أولان  
ذكر وأثنان الثانية أي وثكران وثوله أولان أي المفردين هدموروثوله ثلاث كور وثوله أوسع  
الذكر رأي أو حشيان مع الذكر وثله ثلاث كور وثله أولان أي شتي وثكران الثانية أي شتي وثكران وثله  
أو لاناث أي أو حشيان مع الاناث وثله ثلاث كور وثله أولان أي شتي وثكران الثانية أي شتي وثكران وثله  
أو معهما أي أو حشيان مع الذكر والاناث هدموروثوله وثله أي وذكر وأثنى فخلص أن تحت قوله أو  
ثلاث هدموروثوله وثله ذلك كله أي ما ذكر من قوله كائنين أوثنتين الخ وثوله معنى قوله الحكم المذكور  
فيه كاذن لا ثلاث أي حكم المذكور من الأخوة في الجمع المذكور كحكم الاناث فالصير واجع الحكم لأنه  
المحدث منه خلافا لما بين وجهه لعدم ورماد المذكور والاناث ولو احتملا فيشمل الحشيان والحشيان أم كان  
يخضع للامن الثالث إلى السادس (قوله ولا فرق في الأخوة الخ) إذا اعتبرنا ذلك مع ما تقدم من زيادة الصور  
وسياتي أن جهاتنا خمس وأربعون صور وثوله كورهم أشقاء أي وحدهم وقوله أولان أي وحدهم وقوله  
أولان أي وحدهم وقوله أوثنتين أي بان كان بعضهم أشقاءهم بعضهم لآب أولان أو كان بعضهم لآب  
وبعضهم لأم وثوله ولآب كورهم وارثين أو صهرين أي ولا فرق بين كون الأخوة وارثين أو صهرين  
فالاول كالومات من أم وأخوة فقام وارثون وأثنى كالومات من أم ووجه وأخوة فقام وثوله أو بعضهم عطف  
على الصير في المحجوبين الواقع نائب فاعل ومثال حب البعض مالومات من أم وجد وأثنى شقيقة وثله  
فان الاخت لا محجوبية بالجدون الاخت شقيقة وقوله حب شخص واجع قوله أو صهرين أو بعضهم  
وهو من إضافة المصدر للمفعول ولما علمه فلا يجهون الأم إذا كانوا محجوبين بعضهم أو بعضهم إلا إذا كانوا محجوبين  
بالشخص خلاف ما لا كانوا محجوبين بالوصف كان كانوا قابلي أو أرفاء وقوله والمحجوب بالوصف أي  
لان المحجوب بالوصف فهو متعلل لما قبله لان الواو قد أتت لتعليل وقوله من الأولاد والأخوة الأولى  
أر بقوله من الأخوة وكذا من الأولاد والكام في الأخوة (قوله ولا صل في ذلك) أي الدليل على ذلك أي  
أر الأم الثالث بالشرط المذكورين وثوله فان لم يكن له ولد وورثه أو أوصاه له الثالث أي ولديه الباقي  
وأما هذه الآية اشترط عدم الولد ولم تفد اشترط عدم الأخوة فلا ذلك اجتماع نصية مفهوم قوله تعالى  
فان كان له أخوة فلامه السادس كما أشار إليه الشارح قوله مع مفهوم قوله تعالى فان كان له أخوة فلامه  
السادس فان مفهومه أن أخوها الثالث مشروط بعدم الأخوة وقوله ثبات في الآية الأولى وورثه أولان  
مشر به لأنه لا ورثه سواه ما عدا الولد وورثه أو أوصاه وحاشا ليناث ما له الجهور في الغنا من بن أو لها  
ثالث الباقي كما سيأتي لانه ورثه مع الأم والابن الروح وألز وجها فإله الجهور ولا ثم قرآن لاختلاف  
له والمراد من الابن الابن والام نفسه تعاليم ادب اشرفه (قوله ولما كان أولاد الابن الخ) دخول على  
كلام المصنف وقوله ولما وجبا أي من جهة الآو والحب أوفى الآو والحب وقوله ذكرهم جواب  
لما وقوله مؤخر الخ أي حال كونه مؤخرهم الخ وقوله لان اشترط عدم الأخوة الخ أشدوا بذلك في  
الاعتذار عن تأخير أولاد الابن عن الأخوة مع عدم ولد الابن من تنفة الشرط الأول كما سرحه  
الاعتذار ان اشترط عدم الأخوة ثانياً حب شخص واشترط عدم ولد الابن نائب بالقياس على الأولاد وما كان  
نائباً الحب مقدم على ما كان نائباً بالقياس (قوله فقال) عطف على ذكرهم (قوله ولا من ابن) باثبات  
هذه من الثانية للضرورة وثوله واحداً كان أو أكثر معيب في اس الاس واساره إلى أن الاضافة للغير  
الصادق بالي بدو للتدوير كذا يقال في قوله أو بنته كما سار إليه الشارح فوله واحدة كانت أو أكثر (قوله)

أو الذكور والاناث أو  
الختلف المفردين أو مع  
الذكور والاناث أو معهما  
وذلك كما معنى قوله (حكم  
الذكور وفيه كاذنات) ولا  
فرق في الأخوة بين كونهم  
أشقاء أو لآب أو لأم أو  
مختلفين ولا بين كونهم  
وارثين أو صهرين أو  
بعضهم حب شخص  
والصير أو بالوصف من  
الأولاد والأخوة فقام  
كاهدم والأصل في ذلك  
قوله تعالى فان لم يكن له ولد  
وورثه أولان فلامه الثالث  
مع مفهوم قوله تعالى فان  
كان له أخوة فلامه السادس  
ولا كان أولاد الابن كالأولاد  
أولان وجهاد ذكرهم مؤخر  
لهم عن الأخوة لان اشترط  
عدم الأخوة في أولاد الابن  
بالنص يختلف أولاد الابن  
في القياس فقال (ولا من  
ابن) واحداً كان أو أكثر  
(معها) أي الأم (أو بنته)  
بنت الابن واحدة كانت

فرضها الثالث) أي إذا علمت ذلك ففرضها الثالث فالله أعلم بالصحة لأنها أقصعت من شرط مقدوقه  
 أن تأتي من ذكر أي فرضها الثالث جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والمراد بمن ذكره الواسع  
 من الأخوة وابن الابن وبنته بالنسب من ابن الابن وبنته كقولهم قضية قوله قياس الخ (قوله) كما يتبينه بهذه  
 العبارات) أي مثل ما يتبين في هذه العبارات من أن فرضها الثالث أن تأتي من ذكر (قوله) قياسا على  
 الأولاد) أي قياسا لابن الابن وبنته على الأولاد وقضية ذلك أن قوله فرضها الثالث كما يتبينه مرتبط بقوله  
 ولا ابن ابن معها الخ فقط وليس كذلك كما تقدمت الإشارة إليه وقوله كما أشترت إليه أي في الدخول حيث  
 قال بخلاف أولاد الابن في المقياس (قوله) وروى عن ابن عباس الخ) كان الأولى تقديم ذلك على قوله  
 ولا ابن ابن معها الخ لأنه متعلق بالأخوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ الخ وقوله أنه قال لا يردها من  
 الثالث الثلاثة وهو ناظر في ذلك لكون أخوة في الآية جمعا وأقل الجمع ثلاثة وروى عنه أنه قال  
 لثمان لم يصلوا الأخوات برذان الأم من الثالث إلى السادس وإنما قال الله فإن كانه أخوة والأخوات في  
 لسان قومك ليس بأخوة فقال لا يستطيع أن أرتد ضاعضض قبلي ومضى في الأمصار وقوله لظاهر قوله  
 نصالح الخ إنما قال لظاهر لاحتمال أن يراد بالجمع ما يشتمل الاثنين وقوله وأقل الجمع ثلاثة من ثمة التعليل  
 (قوله) وروى عن معاذ الخ) قد علمت أن الأولى تقدمه على قوله ولا ابن ابن معها الخ وقوله أنه قال لا يردها  
 من الثالث إلا الأخوة الخ وهو ناظر في ذلك لكون الأخوة في الآية كقوله وأقل الجمع ثلاثة من ثمة التعليل  
 التعقيب دون الثالث الخلف وهذا غير ناظر إلى ما بين عباس كلابتي وقوله وأما الأخوات الصنف أي  
 انخاص وقوله فلا يردها عنه السادس منه أي فلا يردها الأخوات الخلف الأم عن الثالث السادس عند  
 معاذ وقوله لأن أخوات الخ على قوله فلا يردها الخ وقوله والأنا الخلف الخ غير الخلف فأنهم  
 يخطئون بها وقوله ولا يخطئ في ذلك أي لا يخطئ في الأخوة استقلا (قوله) والجاهل على خلافه - ما  
 أي خلاف ابن عباس ومما ذيقولون بأنه يردها عن الثالث السادس اثنين أو اثنين كما تقدم ويردها عنه  
 له أيضا الثالث الخلف (قوله) ووجاهم ما ذكره في المقولات) جواب ابن عباس أن الجمع يطلق على  
 اثنين بل هو أقل الجمع عند بعضهم وقد أجمع التابعون بعباد بن عباس على جهة اثنين والاجماع المتعقد  
 بعد الخلاف جهة على الأصح وجواب ما ذكره أن المراد ما يشتمل الأخوة والأخوات لكن غلب في اللغة حكم  
 التذكير فهو صادق بالذكور فقط وبالإناث مقادير - ما معناه وحيد فصاحب الأم بالإناث الخلف عن  
 الثالث السادس فأدعى المأثورة من شرح الترتيب (قوله) ولما كانت الأم الخ) دخول على كلام المصنف  
 وقوله وليس هناك الخ أي والحال أنه ليس هناك الخ فالجواب عليه وقوله في مستثنى متعلق بقوله لا يرث  
 الثالث وقوله تعيين بالقراوين أي لشهرتهما كالنكاح الأقر وقيل لأن الأم فرت فيه ما لم يلفظ الثالث  
 وهو أم السادس أو ربع وقوله وبالعمرين أي وتعيين بالعمرين لقضاء عمرين انطباع فيما بذلك  
 وتعيين أيضا بالعمرين وقوله ذكره جواب لما قبله مقدمهما أي حال كونه مقدما لهما وقوله  
 لأن ذلك أي عدم أثرها في الثالث المسائين المذكورين وهو تعليل لقوله مقدم الخ وقوله مع عدم من ذكر  
 أي من الوالد والابن والعهد من الأخوة وقوله فقال طاف على ذكرهما (قوله) وإن يكن) مضارع  
 كان التامة كما أشار إليه الشارح بقوله أي يوجد وقوله زوج وأم فقط أي دون غيرها من فصول  
 المسئلة أي ثقت الزوجين مع روجها وأما ما بينها فلا زوج النصف ولأن ثالث الباقي وللأب الباقي كما  
 سيذكره الشارح والمسلمة من ستة لأن فيها نصفًا وثالث الباقي والخارج من ضرب اثنين الذين هما خارج  
 النصف في ثلاثة التي هي مخرج الثلث ستة فأصلها بالطلاق ستة ومن دهم من المصنفين أنها تقول آخر بان  
 أصلها اثنان ونصف من ستة فتدوهم كجمل المأثورة من شرح كشف القوامض (قوله) ذلك الباقي بعد فرض  
 الزوج) أي وهو في الحقيقة سدس كما يذكره الشرح فان فرض النصف وهو ثلثون ثلث الباقي بعد

أو أكثر (فرضها الثالث)  
 أي أن تأتي من ذكر (كما  
 يتبينه) بهذه العبارات قياسا  
 على الأولاد كما أشترت إليه  
 وروى عن ابن عباس  
 رضي الله عنه - ما أنه قال  
 لا يردها من الثالث الثلاثة  
 من الأخوة وأما ظاهر قوله  
 تعالى فإن كان له أخوة وأقل  
 الجمع ثلاثة وروى عن  
 معاذ رضي الله عنه أنه قال  
 لا يردها من الثالث إلا الأخوة  
 المذكور والألف كور مسع  
 الثالث وأما الانحراف  
 الصنف فلا يردها عنه  
 السادس منه لأن الأخوة  
 جمع ذكر والناث الخلف  
 لا يخطئ في ذلك والجواب  
 على خلافه ما وجاهم - ما  
 من كور في المطولات ولما  
 كانت الأم قد لا يرث الثالث  
 وليس هناك فرع وارث  
 ولا عهد من الأخوة  
 والأخوات في مستثنى  
 تعيين بالفسراوين  
 وبالعمرين ذكرهما  
 مقدما لهما على المصنف  
 الثاني عن يرث الثالث لأن  
 ذلك من جهة أحوال الأم  
 مع عدم من ذكر قال  
 (وإن يكن) أي يوجد  
 (زوج وأم أو أب) فقط في  
 فرضه (فالث الباقي) بعد  
 فرض الزوج (لها) أي الأم

ثابت (مرتب) وهذه هي  
أحدى التراويح والائنة  
ذكرها بقوله (وهكذا)  
لأن ثلث الباقي بعد فرض  
الزوجة إذا كان الأب والأم  
(مع زوجة فصاعدا) أي  
فذهب مدها إلى حالة  
الصعود على الواحد إلى  
أربع فهو موصوب بالة  
من العدد ولا يجوز فيه غير  
النسب ولا يستعمل إلا  
بالفاه أو بنم نفسه الشيخ  
ذكر ياهن ابن سيدة (فلا  
تسكن من الملام فاهدا)  
بل شملها عن ساعد الجذ  
والاجتهاد وقم لها على قدم  
العناية والسداد فان ذلك

واحد إذا الباقى بعد فرض الزوج ثلثة أو واحد وقوله مرتب أي رتبة الشارح يعني أن ثلثه  
(قوله وهذه إحدى التراويح) والميت في هذه هو الزوجه والوارث فيها الزوج وقوله والثانية الخ  
والميت فيها الزوج والوارث فيها الزوجة فهي على العكس مما قبلها (قوله وهكذا الخ) أي والأم  
مثل هذا في أن لأم ثالث الباقي إذا كان الأب والأم مع زوجة وقوله لأم ثلث الباقي نفسه يقرن ثلثه ويؤلو  
بوجه وجه الشبه بخبره لكان أظهر وقوله بعد فرض الزوجة أي الذي هو الزوجه وثلث الباقي بعده واحد  
وهو الخ بقوله ربع كابد ذكره الشارح وإله أن ما تأخذ الأم في المستثنى بالغرض بالانصب بخلاف  
لما أورده الصيدلاني في شرحه من أنها تأخذ في الحالين بالنسب بالأب كافي لاؤثرة (قوله إذا  
كان الأب والأم مع زوجة) فصورته ثلثة أن يموت الزوج عن أبوه ومزوجة فلو زوجة ربع ولأم  
ثلث الباقي ولأب الباقي كابد ذكره الشرح والسئلة من أربعة يخرج الربع طرز وربع الربع واحد  
ولأم ثلث الباقي واحد وهو ربع في الحقة ولأب الباقي وهو ثلث وفي هذه العمدة فراجع ربع  
مع من له فكونت من ثلثة من توأم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما مع البايع (قوله فصاعدا) أي  
مرتفعاً فصاعداً إما فاعل من مصادداً أو تقع وهو من من محذوف وإله له به محذوف أيضاً والتقدير  
فذهب المدها إلى حال كونه مصادداً ويجوز ذكر هذا الفعل لم يأت في المثال فيجوز المثال فلا تميز عما  
وردت عليه فاعلم أن الجمع الأمع حذف فاعلمه أضافاً إلى البايع (قوله أي ذهب مدها) أي هذا الزوج  
يعني الجاني وقوله إلى حالة الصعود دخل معنى والإضافة تعني في الباقي التي وقوله فهو موصوب بالة  
هل ذكر الحالة في الأصل وقوله بالهالية أي بسبب كونه محالاً وله من العدد أي المحذوف مع هذه والتقدير  
فذهب العدد مصادداً وقوله ولا يجوز فيه غير النسب أي ولا يجوز أن يقال فاهدا بالرمع على أنه غير ملتبس  
محذوف مثلاً ولا ثلثة عاشر من أنها غير تجري الأمثال لا تميز عما وردت ما وقوله ولا يستعمل إلا بالفاه  
أو بنم وهذا عطفان على محذوف أي حمل كذا ذهب المدها الخ أو ثم ذهب المدها الخ ويذكر على  
مد كونه موصوب بدرهم فصاعداً وقوله عن ابن سيدة مبسوط الملام موصلاً وقفاً كما تقدم التنبيه عليه  
(قوله فلا تسكن الخ) أي إذا علمت مد كذا تسكن الخ وقوله فاهدا أي غير مجتهد (قوله فاهدا) روى  
أحمد بن مالك رضي الله عنه عن أبيه صلى الله عليه وسلم أنه قال مد كذا تسكن أي غير مجتهد في طلب العلم  
أفضل عندنا ممن ساعدنا في غير مجتهد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من الذنوب ذنوب لا يعاقبها  
صلاة ولا صيام ولا زكاة ولا جهاد إلا الهوم في طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه  
سكنه كقلائ من الآخر وإن لم يدركه كان له كفل من الآخر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان  
هت في طلب العلم حتى ياتي به ما يكره الله عليه سجد لله على جنب مائة مرة حتى ياتي به ما يكره الله عليه حتى ياتي به ما يكره الله عليه  
وقوله في الله بكل عرف في حقه مديونة في الجنة ويدخل مع البين في حقه مائة مرة (قوله بل  
شمل الخ) اضرب انتقالي مما قبله وقوله له أي أعلم ومعه من ساعد الجذ والاجتهاد نفسه استشارة  
بالكتابة وتخيل في قلبه الجذ والأب تهاد الناسا في ساعد تشبهه ضمها في النفس وطوى لفقا المشبه به  
ورمى اليه بشئ من لوازمه وهو الساعد فأنشأه بحيل وشعر ترشح والمرض من ذلك الحث على الاهتمام  
بالعلوم وإدامة الاشتغال بها والجذ يكسر الجيم بحرف الجهد قطع عليه من قبيل عطف التفسير وما على  
أيضا على مد الهزل وأما اللفظ فهو من النسب معروف وأما بالنسب فهو الرجل العظيم وقوله وقوله قدم  
العلماء والسداد فاعلم ما ساعدوا بالكتابة وتخيل أيضاً ما ساعدوا به والسداد بالنسب دى قدم تشبهه فمما  
في النفس وطوى وفقاً المشبه به ومن إليه شئ من لوازمه وهو القدمة لأنه تخيل وقم برشح والعرض  
من ذلك الحث على الاهتمام بالعلوم وإدراكه ثلاثة أعانهم على العمل في ذلك والعناية بالاعتناء والسداد  
الصواب رتبه فان ذلك أي إذا كرم من التفسير عن ساعد الجذ والأب تهاد التيمم عزاء العناية والسداد

وقوله من سبيل الرشاد أي من الطريق الموصل للاعتدال قال سبيل بمعنى الطريق والرشاد يعني الاعتدال  
 (قوله في زوج الخ) أي إذا أردت بيان ما لكل من الورثة في المستثنى فأقول قلت في زوج الخ وقد عرفت  
 ان المسئلة الأولى من ستة لان فيها نصفًا وثالث الباقي والخروج من ضرب اثنين الذين هما مخرج النصف  
 في ثلاثة التي هي مخرج الثلث ستون المسئلة الثانية من أربع مخرج الربع لان بعد اخراج ربع من  
 مخرجها يبقى ثلاثة وهي منقسمة على مخرج ثلث الباقي ومخرجها مخرج الجامع لهما هو مخرج ربع فيكون  
 هو أصل المسئلة كما سباني (قوله في زوج النصف) أي وهو ثلاثة وقوله ولألم ثلث الباقي أي وهو واحد  
 وقوله وهو في الحقيقة سدس أي لانه واحد من ستة لكنكم عبروا عنه بثلث الباقي تأديع للفظ القرآن  
 كما سذكروه وقوله ولألم الباقي أي وهو اثنان (قوله وفي زوجة الخ) هذه هي المسئلة الثانية وقوله  
 في زوجة الربع أي وهو واحد وقوله ولألم ثلث الباقي أي وهو واحد وقوله وهو في الحقيقة ربع أي لانه  
 واحد من أربعة لكنكم عبروا عنه بثلث الباقي تأديع لفظ القرآن كما سذكروا الشارح وقوله ولألم  
 الباقي أي وهو اثنان ولألم في هذه المسئلة ربع فرضا وقد اتفق جمهورنا من ولذا في آخر بعضهم فيها قوله  
 قل لثلاثة النواضع هما ١ أعسرة لهما الربع فرض  
 لا يعول ولا رد ولا يست و زوجة المبطل بذلك تقضوا  
 ثم قل لربعه ان في أي امرأ ثابته وما ذلك تقض

(قوله وأبني لفظا اثنان في فرض الام) أي دون عنه فانه ليس بثلث حقيقة وقوله وان كان في الحقيقة  
 سدسا أو ربعا أي والحال أنه في الحقيقة قد سدس في الصورة الأولى وربع في الثانية وقوله كما قلنا راجع  
 لقوله وان كان في الحقيقة سدسا أو ربعا وقوله تأديع القرآن أي حيث قال فان لم يكن له ولد وورثه  
 أبواه فلا سهمه الثالث وقد تقدم أن الآية مشهورة بأنه لا وارثه سواهما فلا يخالفهما ذكر الجمهور في  
 العرايين بل لا يخالف (قوله وهذا) أي ما ذكر من أن لألم في المسئلة المذكورة ثلث الباقي وقوله  
 ما قضى به عمر أي حكم به وقوله ووافقه الجمهور أي جمهور العلماء وقوله ومنهم من أي من الجمهور (قوله وذلك لانا  
 نأعطيه الخ) أي وذلك ثابت لانا أعطينا له الخ فلا بد من أن لا يبرح محذوف وهكذا ظاهر هذه العبارة (قوله  
 اما مضى الخ) أي لان لألم أخذ حصة ثلث الباقي ولألم أخذوا حصة وقوله واما أنه لا يحصل الخ أي لان المسئلة  
 تكون حصة من اثنين فمهر لثلاثة فمهر لثلاثة أعطينا لألم ١ كمالا في زوجة الربع ثلاثة ولألم الثلث  
 أو يعطون حصة لهما لالاب الباقي وهو ثوب فقهر وان فضلها نصف السدس ليعطى لهما بالتفضيل المهور  
 وهو ان يعطى مثلها وقوله مع ان الأم والأب في زوجة واحدة أي والاصل انه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة  
 واحدة يكون لذكر نصف مالها ويستشكل الامام ذلك بما اذا اجتمع مع الأم والأخ والاخت لألم فانه  
 مروي بان المهر لا يثنى فيها ما سباني أن قولهم الأصل كذا لا يثنى في خروج بعض الإرث لعل لعل كما في  
 المؤثرة (قوله رخصا من عباس الخ) أي حاشا الجمهور وقوله يظهر من القرآن أي في قوله تعالى  
 فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا سهمه الثالث وجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنها جميعا دارته أوله  
 خاصة وأخيه أيضا يجبر الحقوا الفراض بأبائهما في الأولى وسدس ذكر يكون الباقي لألم كالجد وأب  
 الجمهور وان صورة الأب أكبر تجمع نحو خالف الحد لانه في درجة الام بالجد أو بدرجته تنهيه انتهى لزوجة  
 تصرف (قوله ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج) أي لانه لو أعطيا هاهنا الثلث كمالا لفضلت  
 الأب ولان لها في هذه المسئلة السدس وهو خرفها في الجله وقوله وان عباس في ستة الزوجة أي ووافق  
 ابن سيرين ابن عباس في مسألة لولده لانه لا تضل الأب بل هو هاهنا من السدس وقد هدمت المسئلة

بن المهر والابني في أولاد الأم فانه ضل في شيء أولى ولا يملوا عتبات ثابته باقية من ستة المسئلة كان لها  
 الربع وهي أربعة يكون لها الثلث والثوب اما بالاصل وثية أن فاعر لباها مساواة لذكر لثلاثين

من سبيل الرشاد ففي زوج  
 وأم وأب لزوج النصف  
 ولألم ثلث الباقي وهو في  
 الحقيقة سدس ولألم  
 الباقي وفي زوجة وأم وأب  
 لزوجة الربع ولألم ثلث  
 الباقي وهو في الحقيقة ربع  
 ولألم الباقي وأبني لفظا  
 الثالث في فرض الام في  
 الصورتين وان كان في  
 الحقيقة سدسا أو ربعا كما  
 قلنا تأديع القرآن وهذا  
 ما قضى به عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه ووافقه الجمهور  
 ومنهم الاثنية الأربعة وذلك  
 لاننا أعطينا الأم الثلث  
 كمالا لم تأخذ من قبل الأم  
 على الابني صورة الزوج  
 واما أنه لا يحصل حصة  
 التفضيل للمهور في صورة  
 الزوجة مع أن الأم والأب  
 في درجة واحدة وما انف  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 وقال لألم فيهما الثلث  
 كمالا لظاهر فرض القرآن  
 ووافق ابن سيرين الجمهور  
 في مسألة الزوج وابن عباس



يكون ذلك في الاثوة ادم واما قوله فهم شركا في الثالث فهو في الاثوة ادم وأعطيت له الشر فذلك  
 يقضي السوالة اذ احدى المأثرة تعلق شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام **(قوله)** يحدد وضع المسطور  
 أي كالمقارن وضع المسطور وقوله أي المكتوب تفسيرا لمسطور وقوله وهو القرآن العظيم أي في  
 هذا المقام والافهم يشمل كل كتاب فهو عام أو يحد خاص بقرينة المقام وقوله في قوله تعالى متعلق بأوضح  
 وقوله فان التفسير يكمل الخ **عنه** لا يضاف في قوله تعالى فهم شركا في الثالث **(قوله)** وهذا أي هذا الحكم  
 وهو سواء الاث والث كور وقوله مما خالف الخ أي من الاحكام التي خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ  
**عنه** لقوله مما خالف الخ وقوله في أشباه أي خمسة كالمصرح به بعد **(قوله)** لا يضل ذلك كرههم على انناهم أي لان  
 اربهم بعض الرحم فقط كالابن مع الابن فانه يسوي بينهما حيث وكذا الملق والمعتز اذا اشتركا في  
 العلق فسوي بينهما لاستوائهما في العلق والحاصل أن كل ذكر وأنثى اتحادا جهة وقربا له ضعف مالها  
 الاما ذكر ادم في المأثرة من شيخ الاسلام **(قوله)** اجتماعا أي في حال الاجتماع وقوله وانفرادا أي في  
 حال الانفراد فهم انصاف على نزاع الحفاظ أو من جهة الاجتماع والانفراد **عنه** ماصون بان على التميز  
 وهما مشايخ من انفسه فأنناهم كد كرههم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فان البنت اذا اجتمعت مع الاب  
 صها له ضعف مالها وأنناهم كد كرههم عند الانفراد أيضا بخلاف غيرهم فان البنت اذا انفردت لها  
 النصف والابن اذا انفرد جميع المال **(قوله)** ويرفون مع من أدلوا به أي بخلاف غيرهم فانهم يرفون مع  
 الام التي أدلوا بها وغيرهم لا يرفون مع من أدلوا به كان الاب فانه لا يرفون مع الابن فالقاعدة أن من أدلوا بواسطة  
 جهة ثالثة الواسطة الأولاد الام **(قوله)** ويحبب بهم نقصان أي ويحبب بهم من أدلوا به بحسب نقصان  
 فان الام تحبب بهم من الثالث الى السدس بخلاف غيرهم فلا يحبب من أدلوا به بل من أدلوا به بحسبه **(قوله)**  
 و ذكرهم أدلوا به يورث أي بخلاف غيرهم فانه اذا أدلوا به يورث كان البنون وهذا في النيب وأما  
 الولاء فثبت وان أدلوا به يورث كاس المعتقة وانما الولد كرههم لان أنناهم لا تختلف أي غيرهم فانه هو وان  
 الابن يورث يورث كرم الام اذ احدى المأثرة من شرح الكفاية شيخ الاسلام **(قوله)** فانه أي الامور  
 التي تختلف فيها اولاد الام غيرهم **(قوله)** فانه أي هذه الفائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة إلى أن الثالث  
 فرض ثلاثة ذكر المصنف منهم اثنين وترك الثالث وهو الجسد في بعض احواله وإلى أن ثلث الباقي كما هو  
 فرض ادم في الفرائض فرض الجسد في بعض احواله وعذر المصنف في تركه هذين أن ذلك يعلم بمبادئ  
 في باب الجسد والاخوة **(قوله)** وبني محاربت الثلث الجسد في بعض احواله وذلك اذا لم يكن هناك صاحب  
 فرض وكان الثلث أو فطره من المقام بمزاجه اذ لا بد من اثنان في فرض واحد **(قوله)** وقوله وبني  
 من يرث ثلث الباقي الجسد أي باثني بعض احواله وذلك اذا كان هناك صاحب فرض وكان ثلث الباقي  
 غير ادم من المقام فوس السدس كزوجة وجود ثلاثة اخوة لغير ادم والرجعة الربع ولجسد الثلث الباقي وقوله  
 وسباني ذلك الخ فرضه بذلك الاضمار من ترك ذلك هنا **(قوله)** والسدس يسكن البذل ابعث الوزن  
 وقوله فرض سبعة أي مفروض سبعة وقوله من العدد تكمله ولا مائدة فيه الا تصح النظم كما قاله الاستاذ  
 الحنفى **(قوله)** كرههم اجبالا أي وسدس كرههم نفسا لانه قال بسبعة الخ وحديثه في حاجة  
 لتقييد الشرح لكل واحد من السبعة بمآخذ كرههم لان مراد المصنف كرههم اجبالا وأما كرههم  
 تفصيلا فليسباني لكن الشارح يحمل الفائدة **(قوله)** ابعث الفرع الوارث **عنه** السدس مع فقط ان كان  
 الفرع ذكر ومع ما ياتي بعد الفروض ان كان أنثى كما سيذكره الشرح **(قوله)** وأمع الفرع الوارث  
 فاهله السدس سواء كان ذكر أو أنثى وقوله أو بعد من الاخوة والاخوات فاهلهما العدد من  
 السدس **عنه** (تنبيه) لو اجتمع مع الفرع وارث واحد من الاخوة كان الجسد مضاعفا لفرع جده ابن  
 الرغصة ثلاثة أو ذواته انتهى **(قوله)** فانه أي كرههم بنات واحد فاهلهما ولهن السدس تكمله

(فيه) أي في الثالث (كجاء  
 أوضع المسطور) أي  
 المكتوب وهو القرآن  
 العظيم في قوله تعالى فهم  
 شركا في الثالث فان  
 التفسير اذا أطلق  
 يقتضي السوالة وهذا بما  
 خالفه أولاد الام غيرهم  
 فانهم خالفوا غيرهم في  
 أشباه لا يفضل ذلك كرههم  
 على أشاهم اجتماعا ولا  
 انفرادا ويرفون مع من  
 أدلوا به ويحببهم نقصان  
 و ذكرهم أدلوا به يورث  
 وهذه أشياء **عنه** (فائدة) **عنه**  
 يعني من يرث الثلث الجسد  
 بعض احواله مع الاخوة  
 وفي من يرث ثلث الباقي  
 الجسد أيضا في بعض احواله  
 مع الاخوة وسباني ذلك في  
 باب الجسد والاخوات **عنه**  
 أعلم **عنه** (والسدس فرض سبعة  
 من العدد) د كرههم  
 اجبالا بقوله (أب) مع  
 الفرع الوارث (وأب) مع  
 الفرع الوارث أو بعد من  
 الاخوة والاخوات **عنه** (فائدة)  
 ابن) فأكثرهم بنات واحدة

مع ثمانية واحدة أعلى  
 منها (وجد) مع الفرع  
 الولد وكذا في حال من  
 أحواله مع الآخر توساً  
 (والاختصاص الأب) فأكثر  
 مع الاختصاص الشقة الواحدة  
 (ثم الجدة) فأكثر (ولد  
 الأم) أي الواحد ذكر  
 كان أو أنثى (فلم العدة)  
 فهو السابع وهذا كالمبحث  
 لأحسب في الجمع ثم أرفف  
 ذلك بيان الحاة التي يرث  
 فيها كل واحد منهم السدس  
 فقال (فالأب يستحق) أي  
 السدس (مع الولد) ذكر  
 كان أو أنثى فإن كان الولد  
 ذكرًا فلا شيء للأب غير  
 السدس وإن كان أنثى  
 وتفضل بعد الفروض شيء  
 أخذ أيضاً نصيباً للجميع  
 إذ ذلك بين الفرض  
 والنصيب كما سنوضحه  
 إن شاء الله تعالى فهذا هو  
 الأول من يرث السدس  
 والثاني الأم وقد ذكرها  
 بقوله (وهكذا الأم)  
 تستحق السدس مع الولد  
 ذكرًا كان أو أنثى  
 واحداً كان أو متعدداً  
 (بشرط أن يكون الولد) جل  
 وعلا في كسبه العزير  
 قال الله تعالى ولا يورثه لكل  
 واحد منهما السدس مما ترك  
 إن كان له ولد وما أحسن  
 هذا الترتيب في هذه  
 المقامات فانه أعقب الأب  
 بالأم ثم الأب بعد عنها من

الثلاثين وقوله **وهكذا** الم قبله لأن النازلة كما ذكرنا في النازلة وبنت الابن  
 الواحدة العليانة بنتا الصلب **(قوله)** وجد مع الفرع الوارث) فله السدس مع فقط إن كان الفرع  
 ذكرًا ومع ما بقي بعد الفروض إن كان أنثى كما في الأب وقوله في حال من أحواله مع الأخوة وذلك  
 إذا كان معه وفرض السدس وأقره من ثلث الباقي ومن الحاجة كزوج وأم وجد وولادة أخوة  
 فإزوج النصف والدم السدس والآخر للسدس وهو سهم كامل فإن المستثنى من ستة فلو قسم  
 أو أخذ ثلث الباقي لأخذ أقل من ذلك **(قوله)** والانت بنت الابن (الم) فله السدس مع الشقة  
 تسكدة الثلاثين **(قوله)** ثم الجدة فله السدس وقوله فأكثر أي بشرط أن فيه **(قوله)** ولما لم  
 الأخ والأخت من الأم فقط وقوله الواحد تدبر بخلاف التعدد في الثلث وقوله ذكرًا كان أو أنثى تعميم  
 في ولد الأم وقوله تمام العدة أي هو سهم هذا السبعة فبما بقي سهم وهو شرطي يضاف وليس شديداً  
 من قوله ولما لم لأنه ليس مبتدأ بل معطوف على ما قبله لكونه في مقام التعداد وقوله فهو السابع تعريض  
 على قوله تمام العدة **(قوله)** وهذا كله أي كون كل واحد من السبعة السدس وقوله حيث لأحسب  
 في الجميع أي المجموع والأفاناب والدم لا يجمعهم شيء بل هو بيان أن بدا للمحب بإشمال الولد الذي  
 يعجب من تمامه كان الجميع بقايا على ما مر **(قوله)** ثم أرفف ذلك أي أتبع ذكرهم إجمالاً وقوله  
 بيان الحاة التي ألغى وهذا هو المراد بالتفصيل بما تقدم وقوله وقال عطف على أرفف **(قوله)** والأب (الم)  
 أي إذا أردت بيان ذلك تفصيلاً ما قولك الأب (الم) **(قوله)** مع الولد أي حال كونه أباً وقوله ذكرًا  
 كان أو أنثى وكان عليه أن يقول أيضاً واحداً أو متعدداً كما ذكرنا في جانب الأم وهو مدغم من الأول لأنه  
 الثاني عليه وإن كان خلاف الغالب أو لم يذكر **(قوله)** فإن كان الولد ذكرًا لا شيء للأب لا شيء  
 أي لأن جهة السبعة مضمرة على جهة الآية في الأرض بالنصيب وليس للأب السدس فرضاً ولا شيء الباقي  
**(قوله)** وإن كان أنثى أي وإن كان الولد أنثى وقوله وتفضل بعد الفروض شيء بخلاف ما دللنا على فضل  
 يأخذ شيئاً سوى السدس وقوله أخذ أيضاً نصيباً أي كما أخذ السدس فرضاً وقوله فيجمع الخ تعريض  
 على قوله أخذ أيضاً نصيباً وقوله إذ ذلك أي أدلك ما موجود فذلك مبتدأ وأخبر بمخوف وأما الذي يصلح  
 بإضافة ذلك إليها وأذهبني حين طرف الجميع واسم الإشارة عائذ على كون الولد أنثى وتفضل بعد الفروض شيء  
**(قوله)** فهذا أي الذي هو الأب **(قوله)** وهكذا الأم أي والأم مثل هذا الإشارة للأب بقوله السبع  
 الأمير وقوله تستحق السدس بيان لما استبعد من النسبة **(قوله)** بشرط أن يكون السدس  
 كل من الأب والأم للسدس مع الولد ثانياً بشرط أن يكون السدس كل من الأب والأم والعهدا هم  
 أسماء تعاليم ومما بالي لأجره وقيل الذي به مدني قصد أن أوضح لي الدوام ويشمل غير ذلك

(فائدة) قال صلى الله عليه وسلم من قال يا محمد في كل يوم أربعين مرة أن سن طاعت الخوارج شبه عمره  
 ذكره في الأثر **(قوله)** جل أي ما من السدس وهي العدة وقوله وعلا أي أقره على الأب  
 وقوله في كسبه العزير متعلق بشرط (قوله) قال تعالى (الم) بيان لأبي تركه الله تعالى في كسبه العزير  
 وقوله ولا يورثه أي ولا يورث الميت وفيه تغليب الأب لشرفه وإجراؤه وشرفه قدم السدس بشرط أن يورث  
 وقوله لكل منهما بدل من قوله ولا يورثه فانه هذا السدس دفع نوعه لأن الشرع في السدس لولي ولا يورثه  
 السدس وأما ما قبله ولكل من أبويه السدس مع أنه لا يورثه في الإبدال إجمالاً ثم تفصلاً جل وهو  
 أوسع في النفس وقوله مما ترك متعلق بالسدس وقوله إن كان له ولد أي إن كان له ولد كان له السدس  
 لأن الحق الوارثين أعظم من حق الولد كما في حق نصيب الولد أعظم من نصيب الأب كما في الحكم في ذلك  
 إن الولد من مائتي من عمره فلا يعلل بإبداً كان أحد أبويه إلى المال ذلك أراد الولد به في زمن الوفاة  
 مكان أحد أبويه المال كثيراً انتهى شرح الترتيب **(قوله)** وما أحسن هذا الترتيب أي شيء أعظم





البنية على مجاز مرسل كما يحيا في بيانه وعليه فهو معطوف على حوز وتسلط عليه في تقدير وفي مداه أي حبه  
فتقدير الشارح في مناسبت الخلق التام هو المناسب للعل الأول تقدير حوز ولو أضافه بتقدير ثم يقدر  
في كل من الحان ما يناسبه لكن أول (قوله أي محدود) أشارة إلى أنه معسود بمعنى اسم المفعول  
وقوله أي رتبة الموضع تفسير لنفسه قبله والرق في كلامه مبكسر الراء وهو اسم لشيء المعطى وأما الفتح فهو  
نفس الاعماء وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله فيكون الخ تفرع على كل تفسير المسد بالمعذور  
وقوله تأ كيد القول في حوز ما يبعده الأولى تأ كيد القول ما يبعده لان المراد من كل منهما التخصيص (قوله  
ويصح أن يكون المراد الخ) فوضح ذلك أن المسد الحقيقي الذي هو د القامة وطول الباع يستلزم الخجب  
الحسي فأطلق المدوار يدلأر وهو الخجب الحسي مجازا مرسلان إطلاق المردوم على اللازم ثم شبه الخجب  
المعنوي بالخجب الحسي فجميع ما في الخجب في كل واستعمل المدمن الخجب الحسي المعنى المعنوي على طريق  
الاستعارة التورية المعنوية على الجواز المرسل كبداه الاستعارة الممكنة على الصريحة قوله تعالى ماذا أقام الله  
لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يعنى الإنسان من الاصفرار والفقر الناشئ عن الخوف والجوع  
من حيث الاشتغال بالباس ثم شبهه من حيث الكراهية بالمعالم المراد بالبعث تشبيها مضغفر في النفس وإثبات  
الادقة بتقيد إمامه الأستاذ الحنفى (قوله أي حبه) الأولى حذف أى والاشارة في حبه من إضافة المصدر  
للمفعول كما هو المناسب لاستثناؤه بعده وألفهوه ويصح أن يراد ما هو أهم وقوله من قولهم أي مأخوذ من  
قولهم وقوله أي طول الباع هذا تفسير بالمراد لأنه يلزم من كون الرجل مدد القامة أن يكون طول  
الباع وفي نسخة حذف أى وهي ظاهرة وقوله فكأن الخجب الخ فوجه لاختصاصه بمعنى حبه من قولهم  
المدكور وقوله لقوله من جهة الأوسط من اسم كان وخبرها (قوله إذا تقر ذلك) أى ما ذكر من الأحكام  
وقوله أرأى من جهة الأثر وأخذ من قوله في حوز ما يبعده وقوله وجهاً أي من جهة الخجب وأخذ من  
قوله ومده على الخلق الثاني (قوله إلا في استسائل) أى فليس الجد فيها كالأب مذهب أبي نورا والجاء  
كالأب في جميع الأحكام كما في شرح كشف القوام (قوله على ثلاثتها) أى من السنة وقوله الأولى  
منها أي من الثلاثة التي اقتصر المصنف عليها (قوله إلا إذا كان هناك الخ) هذه الصور الثلاثة من حالات  
الأب كما هو قضية قول المصنف أو أوان معهما زوج ورثوا المناصب فكأن يقول الشارح مع الأب بدل قوله  
مع الجد ثم يقول فليس الجد كالأب في ذلك (قوله فليس كالأب) هذا نتيجة الاستثناء وقوله لكونهم الخ  
هذه النتيجة بالنظر لمن ذبح الشارح وهذه للاستثناء على كلام المصنف والمالك واحد والضمير المضاف  
إليه الـ الكون في محل رفع باعتبار أنه اسم لكون وفي محل جر باعتبار الإضافة بالاعتبار الأول ملطف عليه ضمير  
الرفع في قوله وهو وضعت ما قد يقال كيف يعطف ضمير الرفع على ضمير الجر وقوله أي الأخوة بالرفع  
أو بالجر باعتبار أن المدكورين وقوله في القرب متعلق بأسوة وقوله إلى الملتصق متعلق بالقرب وقوله  
وهو قد عرف أنه ملطف على الضمير المضاف إليه الكون باعتبار كونه في محل رفع لكونه اسم الكون  
وقوله أسوة ضمير الكون خلافاً لئن جعل قوله في القرب ضمير الكون وجعل الضمير مبتدأ أو مستنـهـره  
إذاً لا يصلح لذلك وقوله أى سواء في جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى مستويين وقوله لأنهم الخ  
أى لأن الأخوة الخ وهو على ثلاثة أحوال قوله لكونهم في القرب وهو أسوة وقوله والجاء مداه أى أصل  
الأب فشكل من الأخوة والجاء يدل بالاب وقوله فيقول معه تفرع على التعليل قبله (قوله وأما الأب  
فضميرهم) وهذا في حقيقته أن الجب يحتمل كالأب (قوله) وأما الأخوة فلام الخ مقابل التقيد بالاشارة  
أولاً (قوله كما سيأتى أيضاً) أى كأن ما قبله سيأتى (قوله بمعنى الواد) لم يعها على حقيقته إلا  
يتوهم أن المستثنى إحدى صورتين مع أن كلامهما مستثنى (قوله فان لأم الخ) أى فليس الجد كالأب  
في ذلك لأن لأم الخ وقوله كما تقدم أى في قوله ولا يكون زوج وأما وأد فقلت الباقي لها سرتب وقوله

أي محدود أي رتبة الموضع أي رتبة أي وسعه فيكون تأ كبدا لقوله في حوز ما يبعده أي أن يكون المراد بقوله ومده أي حبه من قولهم وجل مداه القامة أي طول الباع فكان الحاجب لقوته مداه القامة طول الباع إذا تقر ذلك فالجد كالأب عند تقديره وأما وجهه بالآ في ست مسائل اقتصر المصنف على ثلاث منها ذكر الأولى منها بقوله (الأخ إذا كان هناك مع الجد) (الأخوة) أشقاء أولاد طيب كالأب في ذلك (لكونهم) أي الأخوة (في القرب) إلى الميت (وهو) أي الجد (أسوة) أي سواء في جهة واحدة لأنهم هم فرع الأب والجد أصله فيكون معه على تفصيل سيأتى في بابهم أن شاء الله تعالى وأما الأب فضميرهم كما سيأتى في باب الحب أن شاء الله وأما الأخوة فلام فالأب والجد في ضميرهم سواء كلياً سيأتى أيضاً ذكر الثانية بقوله (أد) بمعنى الواد أي والأد كان هناك (أوان) أي أب وأم (معهما) أي الأب والأم (زوج ورث) فان لأم مع الأب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كان بدله ثلث

جميع المال كالمهر به بقوله  
 (قوله) قلت مع الجسد لو  
 سكن بدل الأب (ثرت)  
 فتكون المسئلة زوجاً وأماً  
 وجداً فلزوج النصف  
 وقدم الثالث كقوله الجسد  
 السابق ولم ينظر إلى كونها  
 تأخذ أكثر منه لأنها أقرب  
 بخلافها مع الأب فأنما جازى  
 درجة واحدة كما تقدم  
 وذكر الثالث بقوله  
 (وهكذا اليس) الجسد شبيهاً  
 بالأب في زوجة الميت وأماً  
 وأب) كان المهر مع الأب ثالث  
 الباقي كما تقدم ولو كان  
 الجسد بدل الأب كانت المسئلة  
 زوجة وأماً وجداً فتكون  
 قدم الثالث كالأول وزوجة  
 الربع والباقي للمعدن الجسد  
 وإن لم يفضل عليها التفضيل  
 المهور لا يحذور في ذلك  
 لكونها أقرب منه بخلافها  
 مع الأب كما تقدم ولما ذكر  
 أن الجسد بخلاف الأب في  
 مشاورته الأنوة وكان  
 الكلام في تعليل أحوال  
 ذلك مما يطول آخر حكمهم  
 إلى أن يعقده باباً يخص في  
 الجدل لا يفتق به ونبيه على  
 ذلك بالوصف ذكره فقال  
 (حكمهم وحكمهم) أي الجسد  
 والأنوة يجتمعان (ساقى)  
 أي شاملاً تعالى (مكمل)  
 البيات في الحالان) الآية  
 في باب معقود ذلك يسمى  
 باباً للجسد والأنوة والزامة  
 مما خالف فيه الجسد الأب  
 أن الأنوة تغير الأم وبهم  
 يجعون الجسد في باب الولاء

ومع الجسد كان بده الخ أي والدم مع الجد ولو كان بدل الأب الخ ذهب أي ثوران لمهر الجسد ذلك السابق  
 فهو كالأب عنده في الغراون بل في جميع الأحكام كما تقدم (قوله) كما صرح به أي يكون الأم لها ثلث  
 المال مع الجد والباقي للتدنية وقوله بقوله أي في قوله بالباقي الظرفية فلا يلزم المهور والآخرى (قوله)  
 فالأم الخ أي لأن الأم الخ فهو حرة للاستثناء وقوله ثلث بسكون الأم والجد لم يجر فيه لفتق به لأن العمل  
 ضعف بالتأخير وقوله لو كان بدل الأب هذا علم مما سببه فلا حاجة إليه وقوله زرت هو العامل في الثلث وهو  
 متعبد بنفسه لكن ضعف بالتأخير فأنى بالأم لفتق به كما علمت (قوله) فتكون المسئلة الخ) وصورتها أن  
 تموت الزوجة من زوجها وأما وجودها وموتها من موتها لفتقها بالأم والجد لفتقها بالأم من ضرب اثنين مخرج  
 النصف في ثلاث مخرج الثلث ستة وقوله فلزوج النصف أي ثلاثة وقوله والدم الثلث كذا أي اثنتان  
 وقوله وللمعدن الباقي أي واحد (قوله) ولم ينظر إلى كونها تأخذ الخ) جواب عما يقال بل من كونها تأخذ الثلث  
 كالمهر الخ في هذه الصورة أنها تأخذ أكثر من الجسد مع أنك ممتنع ذلك مع الأب وحاصل الجواب أنها  
 لما كانت أقرب من الجسد لم ينظر لكونها تأخذ أكثر منه بخلافها مع الأب فأنما جازى درجته ففتحت من  
 أن تأخذ أكثر منه وأعطيت ثلث الباقي (قوله) هكذا ليس الخ) أي وليس الجسد شبيهاً بالأب في هذه المسئلة مثل  
 هذا أي سابق من المستثنى المستثنى في هذه المسئلة مثلهما في الاستثناء وقوله في زوجة الميت بسكون  
 الياء يظن فوبصع تشديدها مع أحكام التعليل وليس مقطوعاً عنه كما قد يشوبه وقوله لكاتب المسئلة الخ  
 وقوله ولو كان الجسد بدل الأب الخ من تمام التعليل وليس مقطوعاً عنه كما قد يشوبه وقوله لكاتب المسئلة الخ  
 وصورتها أن تموت الزوجة من زوجها وموتها من موتها لفتقها بالأم والجد لفتقها بالأم من ضرب اثنين مخرج  
 ضرب ثلاثة مخرج الثلث في أربع مخرج الربع اثنا عشر وقوله سيكون للأم الثلث كذا أي أربعة وقوله  
 وللزوجة الربع أي ثلاثة وقوله والباقي للمعدن أي خمسة (قوله) لأن الجسد الخ) أي ولم ينظر لكون الجسد  
 يفضل عليها التفضيل المعهود بأن يعطى ضعف مالها لأن الجسد الخ) وقوله وإن لم يفضل عليها الخ أي وإما أنه  
 لم يفضل عليها التفضيل المعهود عند الفرضين وإن فضل عليها بصف الدس وقوله لا يحذور في ذلك أي  
 في عدم تفضله عليها التفضيل المعهود وقوله لكونها الخ) هذه أقوال لا يحذور في ذلك وقوله بخلافها مع الأب  
 أي فأنما جازى درجة واحدة ففي عدم تفضيل الأب عليها التفضيل المعهود محذور فلذلك أعطيت ثلث الباقي  
 (قوله) وإذا ذكرا الخ) فنشور على كلام المصنف وقوله في مشاركة أي الجسد بخلاف الأب وقوله وكان الخ  
 معطوف على ذكر وقوله أحوال ذلك أي للذكر من مشاركة الجسد والأنوة وقوله آخر جواب لما وقوله  
 حكمهم أي حكم الجسد والأنوة وقوله إلى أن يعقده باباً أي إلى أن يترجم لحكمهم باب وقوله ونبيه على  
 ذلك أي على تأخيرها إلى أن يعقده باباً وقوله بالوصف بغيره وقوله بذكره متعلق بالوصف وقوله فقال  
 معطوف على نبيه المعطوف على آخر الواقع جواباً (قوله) وحكمهم وحكمهم الخ) ولقد مع هذا البيت على قوله أو  
 أو أن الخ لكان أنسب لتعلقه بقوله إلا إذا كان هذا الأنوة الخ) وقوله أي الجسد والأنوة تفسير للضمير بن  
 على الأب والشرع المرتب فالقول لا ذكر الثاني الثاني وقوله يجتمعان أي حاله كونهما مجتمعين وأما إذا كانا  
 منفردين فيعمل حكمهما من هاتين باب التمسيد وقوله مكمل البيان أي حال كونه مكمل البيان وقوله  
 في باب معقود ذلك أي في باب معقود لاجل قوله يسمى باب الجسد والأنوة (قوله) والرابعة مما خالف  
 الخ) هذا شروع في الثلاث مسائل التي ذكرها المصنف من المسائل الست التي يختلف فيها الجسد الأب وقوله  
 أن الأنوة أمير أم أي بأن كانوا أشقاء أو لأب وقوله وبهم أي بنى الأنوة تغير أم وقوله يجعون الجسد  
 في باب الولاء لأنهم فرع الميت والجد أمه والفرع أي وليهم يعمل بذلك في النسب لاجتماع الأنوة على  
 خلافه صداع العمل بذلك الإجماع وعلى هذا فلو مات العتيق عن أنحى معتقه أو ابن أحب وجدته فلا يثنى  
 لجدة العتيق بل بالخلاف أو أبائهم وقوله بخلاف الأب أي فلا يجعونه بل هو بحكمهم فلو مات العتيق عن أبي

معتقوا فيه أو من أخيه فلا تبيح إلا مع الحق أو إياه عليه بالاب (قوله) والخامسة أن الأب يحجب أم نفسه أي  
 الجدة التي تلي به وقوله ولا يحجبها الجد فثبت أم الأب مع الجد لكونها لم تبدل به فليحجب أم الجد يحجب  
 أم نفسه أيضا فمما وإن اشترى كافي أن كلا يحجب أم نفسه فداختلغا في أن أم الأب يحجبها الأب ولا يحجبها  
 الجد وهذا هو محل الخلاف فحفظت المناقشة والتطرق في استنباط هذه الصورة بأن كلا يحجب أم نفسه ووجه  
 سقوطها أن التطور إليه في الخامسة أم الأب فقط فلا يحجبها الجد ولا يحجبها (قوله) والسادسة أن الأب  
 (الح) وجه الخامسة بينهما من باب الخلاف في الجدود أن الأب كما يصرح به الشرح حيث قال فغاوى الأب  
 الجد في بيان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما زعم كل من أصحابنا نظر لكون الجد يأخذ الباقي جميعه  
 اتفاقا سواء قلنا بأنه يرث السدس فرضا الباقي تعصيا كالأب أو قلنا بأنه يأخذ الباقي جميعه تعصيا لظهور  
 ثمة الخلاف في مسألة حسابية ومسئلة تعقيدية أما المسئلة الحسابية فتأصيل المسئلة فإن طابا من الجد يرث  
 السدس فرضا الباقي تعصيا وهو الأصح فأصل المسئلة مستخرج السدس والثلثان يخرج النصف  
 لدخوله في مخرج السدس وإن قلنا بأنه يرث الباقي جميعه تعصيا فأصلها الثلثان يخرج النصف وأما المسئلة  
 التعقيدية فهي حال أوصى بشي مما يبق بعد الفروض كأن أوصى زيد بنصف ما ببق بعد هذه الفروض قلنا الأصح كان  
 البنت النصف ولجد السدس وما ببق بين الجد والوصي له فتكون المسئلة من ست أقاد أخذت البنت النصف  
 والجد السدس في اثنين بين الجد والوصي له وإن قلنا بجماله كان البنت النصف وبشرك الجد والوصي له في  
 الباقي فتكون المسئلة من اثنين فإذا أخذت البنت سهمين اثنين بقي سهم على الجد والوصي له لا ينقسم  
 عليهم ما مع البنية في ضرب عدد رؤسهما وهو اثنين في أصل المسئلة على هذا وهو انان فصل أو بسطة لبنت  
 اثنان وبق اثنين بين الجد والوصي له هذا كما أن أجزاء الجد الوصية لأن فيها ادخال الضم على الجدودون  
 البنت فكانه صرح بأنه لا يضم والفرض يختص الضم بالعاصب فتقتصر هذه الوصية إلى ما جاز من دخل  
 عليه الضم لأنهم متعقبة للوصية ثلثا وهو البنت به لا يدخل عليها الضم فلن يدخل عليه الضم أن لا يعجز  
 قبل الوصية لوارث بأنه لا يدخل عليه الضم بخلاف الوصية للأجي فلا تقتصر لاجازة لأنها سادت الثلث فإذا  
 لم يعجز الجد فلا بطل الوصية لزيد بل بطل الوصية لبنت ماله لا يدخل عليها الضم وجبته ولا يختص الضم  
 بالجد بل يدخل على البنت أيضا على الأصح من أن لجد السدس فرضا الباقي تعصيا لكون المسئلة من  
 ستة يخرج السدس يخرج زيد نصف الباقي بعد الفروض وهو سهم لكن يخرج به قبل الفروض لانتفاء  
 الوصية بكونه بعد الفروض والباقي الثلث نصفه والجد سدسه فرضا الباقي تعصيا فإن انتصرت نظرت  
 للنصف فنقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا نصف لها جميع فتصير بغيره وهو اثنان في ستة باقى عشر  
 فالوصي له سهمان ببق عشرة فالبنت خمسة وللجد مثلهما فرضا وتعصيا وإن لم تنصرت نظرت السدس فنقول  
 لباقي بعد الوصية خمسة وللسدس لها جميع فتصير بغيره وهو ستة في ستة ستة وثلاثين فالوصي له ستة  
 يبقى ثلاثون والبنت خمسة عشر وللجد مثلهما فرضا وتعصيا أو على مقابل الأصح يخرج زيد نصف الباقي بعد  
 الفرض وهو في الحقيقة ربع لكن يخرج به قبل الفرض لمرور الباقي بين البنت والجد فذهب ونضع المسئلة  
 من ثمانية لأن الوصية فيها بالربع ويخرج به أربعة فإذا أخذ الوصي له سهمين لكانت البنت نصف جميع  
 فضر بغيره وهو اثنان في أربعة ثمانية فالوصي له سهمان والبنت ثلاثة وله مثلهما فأعده في الوثونة  
 (قوله) بل اختلاف هو محل الخامسة بين الأب والجد وقوله كذلك أي قبل الجد الثلث فرضا الباقي  
 تعصيا لكن يسمي الخلاف كما أخار إليه بقوله على المرح أي على القول المرح وهو الوجه الأول لا فرق بين الأب  
 والجد وقوله وبه قطع أي حزم وقوله الشيخ أبو محمد الجويني أي الذي هو والده المأمور المحرمين (قوله) وقيل  
 أنه بأخذ المرح مقابل المرح وهو ضعف وقوله فغاوى الأب المرح فربح على ما قبله وقوله في بيان  
 الخلاف أي في الجدود أن الأب كما علم بأمم وقوله وإن كان المرح أنه كره أو انحاز إلى المرح أن الجد مثل

ببالات الأب والخامسة أن  
 الأب يحجب أم نفسه ولا  
 يحجبها الجد والسادسة أن  
 الأب في حصويف وأب  
 يرث السدس فرضا  
 والباقي تعصيا بل اختلاف  
 ولو سكت الجد بدل  
 الأب فكذلك على المرح  
 وهو قطع الشيخ أبو محمد  
 الجويني وقال النووي أنه  
 الأصح والأصح وقيل أنه  
 يأخذ الباقي جميعه تعصيا  
 ووجه صاحب التتمة وقال  
 أنه المذهب المختار ولم يربح  
 الزاقي رحمه الله شيئا من  
 الوجهين فغاوى الجد الأب  
 في بيان الخلاف وإن كان  
 المرح أنه كره فيها والرابع  
 ممن يرث السدس بنت  
 الابن وتسد كره بقوله

(أو بنات الابن) أو بنات الابن  
 المتساويات (تأخذ) أو  
 يأخذن (السدس إذا كانت  
 أوكن (مع البنات الواحدة  
 تكمله الثلثين للأجاء  
 ويقول ابن مسعود رضي  
 الله عنه في بنت وبنت ابن  
 وأنت لاثنين فيها بقضاء  
 وسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لبنت النصف وبنت  
 الابن السدس؛ كملة  
 الثلثين وما بين فلا تحت  
 وواد البخاري وغيره وقس  
 على ذلك كل بنت ابن نالة  
 فأكثر مع بنت ابن واحدة  
 أهل منها وقد أشار إليه  
 بقوله (مثلاً يحمي) أي  
 أجعل ذلك ما لا يتقدي به  
 ويقاس عليه غيره والمجلس  
 بمن يرث السدس الاخت  
 لأب وقد ذكرها بقوله  
 (وهكذا الاخت) التي  
 أدلت بالاب فقط فأكثر  
 تأخذ السدس (مع  
 الاخت) الواحدة (التي  
 بالابن بالخي) تصغير أخ  
 (أدلت) بمكة الثلثين  
 بالأجاء قياساً على بنت  
 لأبي فأكثر مع بنت الصلب  
 يقتدي بالواحدة كل من  
 لبنت والاخت الشقيقة  
 يقول تكمله الثلثين كل  
 ذلك يخرج ما لو كانت بنت  
 لابن مع بنتين أو كانت  
 لأخت لأب مع شقيقتين  
 ثم لا تراث السدس بل  
 حط ما لم تصب كلساني  
 لسادس بمن يرث السدس  
 لجة فأكثر وقد ذكرها  
 وله (والسدس فرض

الاب وفي كلامه ادخال الكاف على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة للعاس  
 الصادق بالواحد قول للحدود قوله الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد قوله أو بنات الابن المتساويات أي  
 المتساويات يأتي في المرحه فان كانت واحدة أقرب فالسدس لها وحدها وقوله تأخذ أي أن كانت واحدة  
 وقوله أو يأخذن أي أن كن أكثر وكذا يقال في غيره إذا كانت أوكن (قوله تكمله الثلثين) أشار بذلك  
 إلى أن السدس لبنت الابن ليس فرضاً مستقلاً كما قاله الشهاب فيكون النصف مع فرض واحد أو هو  
 الثلثان مع قضاء من أصل مسئلة البنات وبنت الابن من ثلاثة اعتباراً بالثلاثين ثم قال انكسر على مخرج  
 النصف والسدس الخ والظاهر أن هذا ليس بلازم فأصلها ستة اعتباراً بالسدس ولأختها ما تقدم له أمير  
 بتصرف (قوله للأجاء) دليل أول وقوله ولقول ابن مسعود الخ دليل ثان ولم يترك العاطف ويجعله  
 سدا للأجاء لأنه لم يعلم أنه سنده وقوله لاثنين الخ إنما قال ذلك بعد أن سئل عنها أبو موسى الأشعري  
 فقال لبنت النصف ولأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال السائل وثابت بن مسعود فسبوا افتدا فقال لقد  
 ضللت إذا وما أنا من المهتدين لاثنين الخ فقال أبو موسى لا نسأل في أول الأمر غير ما دام هذا الحد فريكم  
 (قوله وما بين فلا تحت) إنما عبراً للحدود ولأخت الثلث لأنها صبيحة الفير والماء صبيحة أخذ ما تحت  
 الفروض من غير تعدي بنت أو بصيرة وانفق أنه ثلث أو غيره (قوله وقس على ذلك) أي بنت الابن  
 مع البنت وقوله كل بنت ابن نالة الخ أي بنت الابن ما أكثر مع بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار إلى  
 ذلك أي إلى قياس بنت الابن بالنالة فأكثر مع بنت ابن واحدة أهل منها على بنت الابن ما أكثر مع بنت  
 (قوله لا) لمفعول ثان لمفعول حذف مع مفعوله الأول كأشار إليه الشارح بقوله أي أجعل ذلك مثلاً وجملة  
 يحمي بالياء المعمول صفلاً لا وقوله يقتدي به تفسير ليعتدي وقوله ويقاس عليه غيره عطف بتفسير  
 (قوله وهكذا الاخت الخ) أي ومثل هذا الاخت الخ في كرمها تأخذ السدس تكمله الثلثين يقول  
 الشارح تأخذ السدس الخ تفسير لما أفاده التشبيه وقوله التي أدلت بالاب فقط مسئلة لأخت وأخذته  
 الشرح من قول المصنف مع الاخت التي الخ وقوله بالاب من متعلق بأدلت قوله بتقديم معمول الصلة عليها  
 (قوله بأخ) هذه جملة معترضة أتت بها للاستعطف والفت أي أن تعتبره فرضاً أي ما المتكافئ فقرأه  
 بالضم ولك أن تعتبره مضافاً لما تقرأه بالغ أو بالكسر وهو حديث منصوص بفتح مشددة فذكره لئلا يظهر  
 الضم على الاعتبار الأول الأول كان نكرة مقصودة والظاهر أنه نكرة تفسير مقصودة كقول الواظي يا غلام  
 والموت يطلبه فيكون منصوباً لكن ترك تموينه للضرورة وقوله تصغير أخ أي فاهله أخوه ولأن الضمير  
 بردا شابه إلى أصولها أو أخ أصله أخوه ومنه الواو تصغيراً فيقال في التصغير أخيه ثم يقال جئته الواو  
 والياء موصفت أحداً بها بالسكون قلب الواو بامو أدغت الياء في الياء (قوله أداب) وإنما كسرت تاء  
 أدلت مع أنها ساكنة أصالة للروى (قوله تكمله الثلثين) فيما لا شارة السابقة وقوله بالأجاء استدلال  
 على الحكم المذكور وقوله قياساً الخ سند للأجاء (قوله وتقتدي بالواحدة) مبتدأ أول وقوله وقول  
 تكمله الثلثين معطوف عليه وقوله كل ذلك مبتدأ ثان وقوله ليخرج الخ أي كأن ليخرج الخ خبر المبتدأ  
 الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله ما الخ) جملة لقوله ليخرج الخ والخبر لبنت الابن والأخت لأب  
 وقوله ما لم تصب أي ما لم يصب بنت الابن ابن أبي ولو أنزل منها وما لم يصب الاخت لأب أخ لأب وجد (قوله  
 والسدس) بسكون الدال وقوله مرض جنة أي مفروض لها وقوله حصية أي واردة واحترز بذلك من  
 الجدة الفاسدة وهي المدلية بذكر بين أي بين كالم أي الأم كالم أي الشارح وقوله في النسب ينفي  
 أنه متعلق بفرض ويكون المعنى بسبب النسب في حصية وقوله لاني الولاء أي لا بسبب الولاء كام أي العتق  
 وقوله أنه لا حصية لذلك لأن جميع الفروض لا مدخل لها في الولاء لا ورثه إلا العصبية بالنسب وان جعل  
 متعلقاً بجدة فلا يصح قوله لاني الولاء لأن الولاء لا يقتضي جدة وأم أي العتق ليست جدة لميت ولو جعل

محرمه بالجد من الرضا لكأن أظهر (قوله واحدة) بالجر صفة لجد وفهمه وهو لا كثر فيه تفصيل يعلم من قوله وان تساوى نسب الجدات الخ وذلك قال الشارح أو أكثر كسباني في كلامه قريباً والكاف فيه معنى على أي على مائتات من التفصيل وحينئذ فلا عراض على المصنف في التقييد بالواحدة اهـ حقي (قوله سواء كانت) فيه إشارة إلى أن قوله كان الخ في تأويل مصدره مند محذوف أظهر وهو سوله والتقدير كونها كذا وكذا سواء في فعل حساسه عليهم أآذرتهم ألم تنزههم ونوقش بأن الذي يعطف به هذه همزة النسبة أم دون أو قال في المعنى إذا عطف بعد الهمزة أو قال كانت همزة النسبة لم يعربا ساو قد أولع المعناه عطف بهم بأن يقولوا سوله كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال صل مدم جواز العطف بأوبعد همزة النسبة إذا صرح بمكان لم يصرح بها كإيجاز العطف بأوكأنص عليه السيرافي فيوزن سوله على قت أو قد بدت ذلك قول المعناه سواء كان كذا أو كذا ونوقش أيضاً به لا دال على الخ لبق قدر مع أن عبارة الباخر في حديثها مصححة تجعل جملة كانت الخ صفة أخرى لجد وقد يقال كلام الشرح مجرد عن حل معنى لاجل اعراب حتى يعترض بأنه لم يهضم فعل هذا الخذف (قوله لام أولاب) الكلام بمعنى من وفي الكلام حذف متناف كما أشارت لك الشارح بقوله أي من قبل الأم أو من قبل الأب والزوج لذل أن ظاهر المتن لا يصدق إلا بالجدة للأم والجدة للأب دون أم الأم وأم الأب والمراد بالجدة الميئسحة الأم من جهة الأب لعلنا الأم بمعنى من وفي الكلام ضمنا محذوفاً ليشمل الكلام أم الأم وأم الأب (تبيينه) قال الماوردي الجدة مطلقه هي الأم واختلاف أسماء بني الأم الأب هل هي جدتها بالطلاق أو بالتقديس وإن قلوا فحين سئل من ميراث جدته هل يجزئها في أن سأل من أي الجدة في أراد أولاً والأصح أنه أن كان هناك حاجب لام الأب يجزئ حتى يسأل من أي الجدة في أراد أولاً الأجاب من غير سؤال أخاه في الزوجة في نسخ الإسلام (قوله وسوله كان معمولاً أم لا وسواه كانه نحوه ألم يكن) غرضهم من التعميم أن الإشارة إلى أن الجدة ليست كلام فرت السدس مطلقاً وشذ عن ابن عباس أن لها الثلث عند عدم الوالد والجمع من الاختلاف السدس عند وجود الولد وألجم من الأخوة فتكون كلاماً كأن الجدة كالاب وأجاب الجمهور بأنهم أحقوا الجدة بالأب لقوله لأن ابن الأب وهو الأخ للأب يقوم مقامه في العصبية فكذا أي أو أي أبو الأب وهو الجد ولم يلحقوا الجدة بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الأخ للأم لا يقوم مقامها في استحقاق الميراث بل يستحق السدس فكذا أي أو أي الجدة (قوله الماوردي ذلك) أي من قضائه على إقناعه بوسيلة الجدة أم الأم بالسدس وقضاه أي بكر له به أيضاً وقضاه عر به لام الأب وقال هؤلاء أنظر دون أن اجتمع مع التي من قبل الأم فهو لك (قوله ولله الأم) كالانساب أن يقدم هذا البيت على قوله فرض جدتي التنب لكون الكلام على الجدات متصلاً به ببعض (قوله ينال السدس) أي بأحد موقوفه أجباً أي بالاجتماع وقوله تعالى سند لا لاجتماع وتقدم الكلام على هذه الآية مستوفى (قوله والشرط) أي لا لتحقيق السدس وقوله في أفراد من طرفي العام في الخاص أو تجعل في معنى من البيانية فالمتى والشرط الذي هو أفراد غير يلزم طرفاً ثانياً في تضمين وقوله لا ينسب أي لا في نسبته (قوله الآية) أي التي هي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلاً الخ وقوله فانهم الخ لعله لم يعل مع طه (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ الخ وهو عطف على محذوف وقوله وما قد ورد أي قد ورد بالنسب كما أشار إلى ذلك بعد وقوله وهو جملة أي وهذا البيت بمعنى البيت الأول ثم ترقى في ذلك إلى كونه أصح منه حيث قال بل هو أصح وكان لا يظهر أن يقول بل هو أزيد معنى أو أزيد وقوله قد ورد بالنسب أي بالنسب إلى الص أو الباه بمعنى في وهو الذي يشير إليه بقوله أي في القرآن العزيز (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواباً لسا (قوله استطراداً) أي على وجه الاستطراد وهو ذكر الشيء في غير محله المناسبة أو أنه قد قصد سيداً به منعه من صيد آخر صطرد لا من قصد موضي

جدد مصححة (في التنب)  
لا في الولد واحدة) أو أكثر  
كسباني في كلامه قريباً  
سواء كانت لام أو كانت  
(أب) أي من قبل الأم  
أو من قبل الأب سواء كانت  
معه ولله أم لا وسوله كانه  
لله أو لم يكن الماوردي  
ذلك والسابع بمن يرت  
السدس الواحد من ولد  
الأم وقد ذكره بقوله (قوله  
الأم) ذكرنا كان أو أنق  
بمال السدس) أجباً لقوله  
تعالى وان كان رجل يورث  
كلاً أو امرأة وله أخ أو  
أخت فكل واحد منهما  
السدس والمراد الأخ أو  
الأخت لأم كما سرق في  
الشراذم والشرط في أفراد  
لا ينسب الآية الكريمة  
أن كونه فانهم إذا كانوا  
متعدد من كان لهم الثلث  
كأن تقدم وفي بعض النسخ  
بدل هذا البيت  
ولله الأم إذا انفرد  
سدس جميع المال أصدا  
ورد وهو يحصل أصح  
لأنه الصريح بأن ذلك  
قد ورد بالنسب أي في القرآن  
العزيز ولما انتهى الكلام  
على من يرت السدس شرع  
بشك في شيء من أحوال  
الجدات استطراداً



الشرعية) وفي بعض النسخ العربية يشترط أن يقرأ في الحاشية على شرط الشيعين أنه على من سئل عن الدين أن يقول الخيرات بالبدن  
وقس الاسترخاء على هذا (قائمة) إذا كانت إحدى الجديتين محصورة بالباب كإثبات بنسب تمام أو بدنه تمام أو بجمع الأب والجد والجد والجد والجد  
والباقي الأب على الآخر فيقول لأم الأم نصف البدن والباقي لأب لأم الذي يجب أن يفرج جميع قائده تابع الجد وهذا عندنا وأما عند الحنفية  
فالسند إنما هو لأب يجب أن يسوون هذا ما لا يخفى في الاسترخاء بقول أنطانيان (٩٥) لا يكون فحين يفرج بينه وأب لأم ثم ذكر  
سكندرية أن كانت أختها

العادة أى غير الجائر وقوله الشرعية أى المتسوية لشرع وقوله وفى بعض النسخ المرضية أى التى ارضاها  
الغرضيون (قوله على شرط الشفعين) أى عن رجالهما على معنى من بشرطهما معيى وبطلانها لا على  
والعاصرة والمادة فقط لأن هذا اتجاهها بشرط فى الحديث المعنى وهو الذى يقال فى سنده من فلان من  
فلان الخ (قوله وقيل الاكثر الخ) بل ثبت بالنص ثوبت ثلاث وثلاثين فى راسيل أى داود أنه صلى  
الله عليه وسلم ثبت ثلاث جدات أى وهن أم الأم وأم الأب وأم الأب كما نكرهن الراوى بذلك اه  
من المؤلف (قوله فائدة) أى هذه فائدة ذكرها فى حكمها ما إذا كانت إحدى الجدتين مجموعتين بالآب (قوله  
كلوطيف جدة أم أم) لاحتج أن أم أم يدل من جدته وكذا يقال فى قوة وجدة أم أب (قوله وهذا) أى  
ما ذكر من القولين وقوله عندنا أى معاصر الشافعية وقوله وأما عندنا فالتسلسل فالتسلسل فالتسلسل فالتسلسل  
لا يجب أم لنفسه عندهم وكذا الجد لا يجب أم لنفسه أى عندهم (قوله ومن هذه الجدة) أى متعلق باحتراز  
بعد وقوله أنفا أى قريبا (قوله ومنه ما من جهتين) أى وأما إذا كانتا من جهة فتسقط كرهى قوله وتسقط  
البعدي بذات القرى وقوله مقدما أى حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله وان تكن)  
اسم تكن أى يعود على الجدة كما أشار إليه الشارح بقوله الجد فهو يدل من الضمير أو على تقدير رأى  
فيكون نفسها الضمير وقر بغيره تكن وقوله لا أم الأم بمعنى من وفى الكلام حذف صاف كما أشار إليه  
الشارح بقوله أى من جهة الأم وقد تقدم فظهر ذلك وقوله أم أب أى أمان جهة الأب كما أشار إليه الشارح  
بقوله أى من جهة الأب ليست ناصرة على أم الأب كما قد نزع من ظاهر العبارة (قوله كأم أم وكأم أب)  
أشار بتعدد المثال إلى أنه لا فرق بين أم بذى الأب بأشئ كأم المثال الأول أو بذى كأم المثال الثانى فأفاده  
الحقنى (قوله ودعا سألته) إذا عرفت الظهور جرت السبب لنفسه السبب لأن الأم والعم محسبان الأخرى  
لا شتر كالحكم المصنف فظهر لكونه أخذت السبب من بنسبته فأفاده العلامة الأمير وقد شبه قول الشارح  
كاملا (قوله بالعكس) أى تلبس بالعكس وقوله بأن كانت الخ نصو بر العكس (قوله فى كتب) يسكون  
الناو وقوله من الشافعية وغيرهم بيان لاهل العلم (قوله أحدهما لا تسقط الخ) أشار الشارح بذلك إلى  
أن قول المصنف لا تسقط الخ غير ملزم ولا محذوف وقوله لأن الخ أى لقوله لا تسقط الخ وقوله وان كانت  
أبعد أى والحال أنها أبعد كما هو موضوع المسئلة (قوله لكون الأم أصلا) أى لأن أرباب الجدات يترقى  
الأمومة وطاهر أن أصلا الأم كأم البديلى السراجين وقوله فأنذره بذلك التوقف بمعنى أصالتها وقوله  
فقد أرب الخ يبنى أن ثمر بمفعول مسمى ومتوقفا على مؤخر وقوله فاعندوا واشترى كصوابه فاعندنا  
واشترى كصوابه التائب لأن التزم فى الفعل المسند ضمير الموصوفات الحقيقى التأنيث (قوله والتميز الثانى) أنها  
تضمها أى أن القرى يخصص البعدى وقوله سبب على الأصل أى القاعدة وقوله من الخ يبين الأصل  
بمعنى القاعدة (قوله والمالكية) مبسطة بعضهم بالرفع صاعلا المعظم بالجاء صاعلا على الشافعية لأن  
المالكية مجموع على ذلك (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف الآتى وقوله أى أى إشارة  
وقوله بينها جوابا لما (قوله فاعندوا) أى نصيب وقوله من الموارث أى من الأمور الموروثة فأشارت

القول ان الجندات عندنا على اربعة اقسام القسم الاول من ادلت بعض اثاث الامم او امهاتهم المدليات باناث تخلص والقسم الثاني من ادلت بعض ذكورهم الاب وام أبي الاب وام أبي أبي الاب وهكذا بعض الذكور والقسم الثالث من ادلت باناث الذكور كأم أبي الاب وباناث الذكور كأم أبي أبي الاب وهكذا بعض الذكور من هذه الاقسام الثلاثة هي وارثة عندنا عند الحنفية وهي للمعبر عنها بالجددة الصبيحة والقسم الرابع عكس الاثاث وهي من ادلت بذكور الى اثاث كأم أبي الاب وهي السابقة في قوله وكل من ادلت بنسب وارث الخ وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالخليفة الاعلى القول بنسب وبنسب ذوى الارحام لم يمسح ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الابنة واحدة فقط وباناث في الجدات الوارثات كلهن من جهة الاب والكلام في الجدات هما بطول وقد اتيت من في شرح الترتيب بالجواب الجواب والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدى الجدتين اقرب من الاخرى وهما من جهة واحدة وتوكل قد مر على البيت السابق

القول ان الجندات عندنا على اربعة اقسام القسم الاول من ادلت بعض اثاث الامم او امهاتهم المدليات باناث تخلص والقسم الثاني من ادلت بعض ذكورهم الاب وام أبي الاب وام أبي أبي الاب وهكذا بعض الذكور والقسم الثالث من ادلت باناث الذكور كأم أبي الاب وباناث الذكور كأم أبي أبي الاب وهكذا بعض الذكور من هذه الاقسام الثلاثة هي وارثة عندنا عند الحنفية وهي للمعبر عنها بالجددة الصبيحة والقسم الرابع عكس الاثاث وهي من ادلت بذكور الى اثاث كأم أبي الاب وهي السابقة في قوله وكل من ادلت بنسب وارث الخ وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالخليفة الاعلى القول بنسب وبنسب ذوى الارحام لم يمسح ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الابنة واحدة فقط وباناث في الجدات الوارثات كلهن من جهة الاب والكلام في الجدات هما بطول وقد اتيت من في شرح الترتيب بالجواب الجواب والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدى الجدتين اقرب من الاخرى وهما من جهة واحدة وتوكل قد مر على البيت السابق

القول ان الجندات عندنا على اربعة اقسام القسم الاول من ادلت بعض اثاث الامم او امهاتهم المدليات باناث تخلص والقسم الثاني من ادلت بعض ذكورهم الاب وام أبي الاب وام أبي أبي الاب وهكذا بعض الذكور والقسم الثالث من ادلت باناث الذكور كأم أبي الاب وباناث الذكور كأم أبي أبي الاب وهكذا بعض الذكور من هذه الاقسام الثلاثة هي وارثة عندنا عند الحنفية وهي للمعبر عنها بالجددة الصبيحة والقسم الرابع عكس الاثاث وهي من ادلت بذكور الى اثاث كأم أبي الاب وهي السابقة في قوله وكل من ادلت بنسب وارث الخ وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالخليفة الاعلى القول بنسب وبنسب ذوى الارحام لم يمسح ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الابنة واحدة فقط وباناث في الجدات الوارثات كلهن من جهة الاب والكلام في الجدات هما بطول وقد اتيت من في شرح الترتيب بالجواب الجواب والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدى الجدتين اقرب من الاخرى وهما من جهة واحدة وتوكل قد مر على البيت السابق

هذه (أو شفع) الجدة (البعدي) الجدة (أو القرب) سواء كانت من جهة الأم (أو) أو أمها لتعلقا لأنها أدلت بها أي

التخصيل يقتضي أن في منسج المنسج أصل المناسج وهو كذلك لأن الكلام كله في إثبات الجدات له حتى  
 بصرف (قوله فقال) صنف في ذكر (قوله وتسقط) أي من الورثة وقوله الجدة البعدي يشير  
 الشارح إلى أن البعدي صنفه موقوف بخلاف أي الجدة البعدي وقوله بالجدة ذات القرب أي صاحبة  
 القرب يوسف وطاهم الغماز بالنظر لجهتها وإن لم تسقط من جهة أخرى وذلك كان يكون لزوم بيتان  
 لعدم تخلفه وتلفه من تخلفه في ثبوت فتروج ابن حفصة بنت بنت خنساء فأتت ولها فقامت هذا  
 الوهم من فيب وضر نور شر فيمن جهة كونها أم أم أبيع خنساء التي هي أم أم أم وليس لنا بسدة  
 ترك مع زيتها الورثة الأهل وضوحها كقول من البواقي (قوله سواء كانت الخ) تعمم في القرب والبعدي  
 وقوله لأن أمه ليعلم أي مدلية إلى الميت بأم الأم تسقطها (قوله) أو كانت من جهة الأب والبعدي مدلية  
 الخ) أي الحال أن البعدي مدلية الخ فالوالوالعمال وقوله أيضا أي كأن التي قبلها سقطت اتفاقا وقوله لأنها  
 أدلت بها أي أدلت إلى الميت بأم الأب تسقطها (قوله) أو كانت من جهة الأب والبعدي لأن الخ) أي  
 والحال أن البعدي لأن الخ فالوالوالعمال كفاية (قوله على الأصح) أي من وجهين للأصحاب لأن  
 قولنا للأم وقومها الأصح يقتضي أن الخلاف قوي لأن مقابل الأصح صحيح وقوله الموصوف أي المصح  
 به وليس المراد الموصوف عليه للأم فلا يلائم ما قلناه أن أم لجوهان للأصحاب لا قولنا للأم أمه المصح  
 (قوله ومن صور هذا) أي كونه من جهة الأب والبعدي لأن الخ) وقوله وفيما وجهان أي  
 للأصحاب فإن الجوه للأصحاب والأقوال للأم (قوله) أنتم تسقطها أي أن القرب من جهة أي الأب  
 تسقط البعدي من جهة أمهات الأب (قوله) أن قربي كل جهة تسقطها أي من تلك الجهة وإن لم  
 تسقطها من جهة أخرى وقد تقدم مثله وقوله انتهى أي كلام ابن الهائم (قوله) والوجه الثاني أنها  
 لا تسقطها أي بعدم ادلائها أمهات أمهات في بشر كان في السدس أمهات أمهات (قوله) فلاجل هذا الاختلاف  
 عليه مقدمة على الملل وهو قوله فالخ) وقوله في بعض صور هذا الحالة أي التي هي ما إذا كانت  
 الجدات من جهة واحدة وأما القرب والآخر البعدي (قوله في المنهج الأول) أي في القول الرابع  
 عند الشافعي وأما عند الأئمة الثلاثة فعلم وفان ولا يخفى أن الأول بفتح الهمزة متعة فالذهب (قوله) وأما  
 في بعضها فاتفقا) أي تسقطها البعدي بالقرب اتفاقا (قوله) فإن الخلاف الخ) فترجع على قوله  
 يعني الأراج المقتضى في بعض هذه المسائل وأشار بهذا إلى دفع الاعتراض على المنصف وقوله باعتبار المجموع  
 أي البعض كالمو المتبادر من كلام الشارح وإن كان إطلاق المجموع على البعض تسجيلا يستعمل أن  
 المراد بالمجموع الهيئة الاجتماعية وهذا هو الذي يدرج عليه العلامة لا مبرور عليه فالمعنى أن الهيئة الاجتماعية  
 فيها اختلاف لأن في بعضها اختلاف وقوله لا باعتبار الجمع أي كل فرد فرد لأن بعض الأفراد متعلق عليه (قوله)  
 وقوله) مبتدأ خبره ما هو من قوله أي يكلفني والتقدير نقول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره  
 فأنتم ما بعضهم (قوله) أي يكلفني من ذكر المسائل الخ) أي يكلفني ما حصل من ذكر المسائل الخ  
 وظاهر هذا القول حسب اسم فعله يعني يكلفني وهو قول مرجوح لأن أسماء الأدلة لا تدخل عليها  
 العوامل العقلية وقد دخلت على حسب كافي قوله تعالى فإن حسبك الله فالخ) له معنى كافي ويجب أن  
 الشارح بأن ما ذكره نفس برهانته لا تسقطها المعنى الموضع له أناده الخ) (قوله) فبما ذكره  
 كفاية) أي لأن فيما ذكره كفاية فهو تعليل للأمر بالقول أو لقوله فالخ) على الأول إنما أمرت بأن  
 تقول حسب لأن ما ذكره فيه الكفاية وحسنه فغير أبيض التام من ذكره والمعنى على الثاني كافي  
 ما حصل من ذكر المسائل لأن ما ذكره فيه الكفاية وحسنه فغير أبيض التام (قوله) البعدي) بالهمز  
 من ابتدأ بالهمز أصا ولا همز من ابتدأ بالهمز أصا وأهل المدينة يقولون بدنا يعني بدنا أو بالمتبدي هو  
 الذي ابتدأ في العلم ولا يتدرج على تصور الهيئة فلا قدر على تصورها ولم يحكمها الدليل عليها فتوسط وإن

كانت من جهة الأب والبعدي  
 مدلية بالقرب كأم أبي  
 وأما اتفاقا أيضا لأنها  
 أدلت بها أو كانت من جهة  
 الأب والبعدي لأن الخ)  
 بالقرب كأم الأب وأم أبي  
 الأب على الأصح المنصوص  
 في رواة الورثة ومن صور  
 هذه ما إذا كانت القرب  
 من جهة أبي الأب كأم أبي  
 أبي البعدي من جهة  
 أمهات الأب كأم أم الأب  
 وفيها وجهان أو هما  
 كما قاله العلامة شهاب الدين  
 ابن الهائم رحمه الله أنها  
 تسقطها قال وسنذكر في  
 ترجيح ذلك ما قطع به  
 الأكثرون حتى في الفرد  
 والتمها أن قربي كل جهة  
 تسقطها أي من تلك الجهة  
 والوجه الثاني أن لا تسقطها  
 بل بشر كان في السدس  
 وظاهر كلام الشيخ سراج  
 الدين البلقيني رحمه الله  
 ترجيحه فلاجل هذا  
 الاختلاف في بعض صور  
 هذه الحالة قال في المنهج  
 الأول) يعني الأراج المقتضى  
 به في بعض هذه المسائل  
 وأما في بعضها فاتفقا كما  
 قروته بالقرينان لاختلاف  
 في هذه المسائل باعتبار  
 المجموع لا باعتبار الجميع  
 وقوله (نقل) أنها المناظر  
 في هذا الكتاب (لحسين)  
 أي يكلفني من ذكر  
 المسائل في أصحاب القروض  
 أو في الجدات فبما ذكره كفاية

ولا يصح من لفظة المنتهى  
ومن أراد التجري في ذلك  
فعلية بالكاتب المعزولة  
ومنها ككتابنا شرح  
الترتيب (وقد تناهت) أى  
انتهت (قسمة الفروض)  
بين مستقيها وبين كل  
منهم على ما أوردناه من غير  
اشكال) أى التباس (ولا  
غرض) أى خطاه (فائدة)  
على ما عظم أن أصحاب  
الفروض ثلاثة عشر أربعة  
من ذلك كروهم الزوج  
والاخ لادم والاب والجد  
وتسع من النساء جميع  
النساء الالمتقة واقه أعلم  
ولما انتهى الكلام على  
الفروض ومستقيها شرع  
في العصبان فقال

ولا يصح من لفظة المنتهى  
ومن أراد التجري في ذلك  
فعلية بالكاتب المعزولة  
ومنها ككتابنا شرح  
الترتيب (وقد تناهت) أى  
انتهت (قسمة الفروض)  
بين مستقيها وبين كل  
منهم على ما أوردناه من غير  
اشكال) أى التباس (ولا  
غرض) أى خطاه (فائدة)  
على ما عظم أن أصحاب  
الفروض ثلاثة عشر أربعة  
من ذلك كروهم الزوج  
والاخ لادم والاب والجد  
وتسع من النساء جميع  
النساء الالمتقة واقه أعلم  
ولما انتهى الكلام على  
الفروض ومستقيها شرع  
في العصبان فقال

• (باب التعصيب) •

• (باب التعصيب) •  
• (قوله مصدر) أى هو مصدر تعصبت بتشديد وقوله يعصب بضم أى وتشديد ثالثه وقوله تعصبت  
لأحسب إليه لأنه المحدث منه فكان الأول حذفه وقوله فهو عصب بيان لاسم الفاعل وكان حق التعبير  
معصبت بكسر الصاد تشديداً له واسم الفاعل لعصب بالتشديد وأما عصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب  
(قوله ويجمع العاصب على عصبة) أى مثل طالب وطالبة وكاتب وكاتبة وقوله ويجمع العصبية على عصبان  
أى مثل عصبة وعصبان فجمع الجمع (قوله ويسمى بالعصبة الواحد وغيره) أى يطلق على الواحد وغيره  
عصبة فقال زيدان عصبة والزيدان عصبتان ويؤيدون عصبة وظاهر هذا أنه اسم جنس أفرادى وهذا يخالف قوله  
أولاً أنه جمع لعاصب الأبا يقال إن زيدا ستمالين فبستعمل جعاهو الذى أشار إليه الشارح بقوله ويجمع  
العاصب على مصبو يستعمل اسم جنس أفرادى وهو الذى أشار إليه الشارح بقوله ويسمى بالعصبة الواحد  
وغيره ويحتمل أن اسمها فى الواحد مجاز من استعمال اسم السك في الجزء وهو الذى استظهره العلامة الأمير  
حتى قال ابن الصلاح إطلاقها على الواحد من كلام العامة واشباههم من الخاصة كالتأنيدي (قوله قرابة  
الرجل) أى ذوق قرابة الرجل فهو على تقديره صاف ليصح الانشبا به عن العصبية فان القرابة بمعنى من العافى  
والعصبية اسم للذوات فلا يصح الانشبا بالانقذار هذا المصاف ويصح أن تكون القرابة بمعنى الآثار بأيدل  
له قوة هو اسم الجنس حيث أعاد عليه ضمير جمع المذكور وقوله لأنه أى دون أنه نصف قرابته حيث أدلوا  
بحرمه أى وأيضاً فالقاب أنهم من قبيلة أخرى وفى هذا التعمير يف قصور لانه لا يشمل إلا ما يقع من  
الاحاطة لا تتم الأسم فالأسم تحت والأسم فوق والاخر هو بنوهم والأسماء بنوهم فى الحوائج  
القرية والبليدة (قوله هو اسم الأنهم الخ) أى سمي آثار الرجل بالعصبة لأنهم الخ فالعصبة مأخوذة  
من العصب بمعنى الاحاطة فاستعمل من كلام الشارح أن عصب بمعنى أحاط يتعدى بالباء بمعنى شدد  
يتعدى بنفسه (قوله وكل ما استدراحوه لشيء فقد عصبه) أى أحاطه وقوله ومنه أى من العصب  
بمعنى الاحاطة وقوله أى العمان حيث بالعاصب لاحتها بالأس (قوله وقيل هو اسمها) أى وقيل سمي  
آثار الرجل بالعصبة وقوله لتقوى بعضهم بعض أى لتقوى بعض الآثار ببعض الآخر وقوله ومن  
العصب أى مأخوذة من العصب وقوله وهو الشد والمعن بعضهم بشد بعضهم عنعن من تقاطع العبر عليه  
(قوله يقال الخ) استدلال على تفسير العصب بالشد وقوله والرأس أى عصب الرأس وقوله شددتها  
الاول شددته كقوله من الرأس مذكر لأن الرأس مذكر لأن المولى من ذرية ما أشوها باعتبار أنها جارية أو هامة

• (باب التعصيب) •  
• (قوله مصدر) أى هو مصدر تعصبت بتشديد وقوله يعصب بضم أى وتشديد ثالثه وقوله تعصبت  
لأحسب إليه لأنه المحدث منه فكان الأول حذفه وقوله فهو عصب بيان لاسم الفاعل وكان حق التعبير  
معصبت بكسر الصاد تشديداً له واسم الفاعل لعصب بالتشديد وأما عصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب  
(قوله ويجمع العاصب على عصبة) أى مثل طالب وطالبة وكاتب وكاتبة وقوله ويجمع العصبية على عصبان  
أى مثل عصبة وعصبان فجمع الجمع (قوله ويسمى بالعصبة الواحد وغيره) أى يطلق على الواحد وغيره  
عصبة فقال زيدان عصبة والزيدان عصبتان ويؤيدون عصبة وظاهر هذا أنه اسم جنس أفرادى وهذا يخالف قوله  
أولاً أنه جمع لعاصب الأبا يقال إن زيدا ستمالين فبستعمل جعاهو الذى أشار إليه الشارح بقوله ويجمع  
العاصب على مصبو يستعمل اسم جنس أفرادى وهو الذى أشار إليه الشارح بقوله ويسمى بالعصبة الواحد  
وغيره ويحتمل أن اسمها فى الواحد مجاز من استعمال اسم السك في الجزء وهو الذى استظهره العلامة الأمير  
حتى قال ابن الصلاح إطلاقها على الواحد من كلام العامة واشباههم من الخاصة كالتأنيدي (قوله قرابة  
الرجل) أى ذوق قرابة الرجل فهو على تقديره صاف ليصح الانشبا به عن العصبية فان القرابة بمعنى من العافى  
والعصبية اسم للذوات فلا يصح الانشبا بالانقذار هذا المصاف ويصح أن تكون القرابة بمعنى الآثار بأيدل  
له قوة هو اسم الجنس حيث أعاد عليه ضمير جمع المذكور وقوله لأنه أى دون أنه نصف قرابته حيث أدلوا  
بحرمه أى وأيضاً فالقاب أنهم من قبيلة أخرى وفى هذا التعمير يف قصور لانه لا يشمل إلا ما يقع من  
الاحاطة لا تتم الأسم فالأسم تحت والأسم فوق والاخر هو بنوهم والأسماء بنوهم فى الحوائج  
القرية والبليدة (قوله هو اسم الأنهم الخ) أى سمي آثار الرجل بالعصبة لأنهم الخ فالعصبة مأخوذة  
من العصب بمعنى الاحاطة فاستعمل من كلام الشارح أن عصب بمعنى أحاط يتعدى بالباء بمعنى شدد  
يتعدى بنفسه (قوله وكل ما استدراحوه لشيء فقد عصبه) أى أحاطه وقوله ومنه أى من العصب  
بمعنى الاحاطة وقوله أى العمان حيث بالعاصب لاحتها بالأس (قوله وقيل هو اسمها) أى وقيل سمي  
آثار الرجل بالعصبة وقوله لتقوى بعضهم بعض أى لتقوى بعض الآثار ببعض الآخر وقوله ومن  
العصب أى مأخوذة من العصب وقوله وهو الشد والمعن بعضهم بشد بعضهم عنعن من تقاطع العبر عليه  
(قوله يقال الخ) استدلال على تفسير العصب بالشد وقوله والرأس أى عصب الرأس وقوله شددتها  
الاول شددته كقوله من الرأس مذكر لأن الرأس مذكر لأن المولى من ذرية ما أشوها باعتبار أنها جارية أو هامة

(قوله ومنه) أي من العصب يعني الشد وقوة العصابة أي العمامة وقوة لشد الرأس بها أي صفت  
العمامة بالعصابة لشد الرأس بها (قوله ومدار هذه المائدة) أي التي هي العين والصاد والياء وقوة على  
الشد والفتوة والاحاطة أي والمنع كره أن تافقه المادة تدل على هذا المعاني (قوله والعصابة اصطلاحاً  
ما سبأني) أي التي هو كل من أحرز كل المال الخ (قوله وحق أن تشرع في التعصيب الخ) أو يجب  
صناعة أن تشرع الخ في قطع الحامض بالغا على معنى وجب حال في المختار حتى الشيء يبقى بالكسر أي وجب  
الانتهى وانما وجب صناعة أن تشرع في التعصيب لأن العلة حوت به كرا التعصيب بعد ذكر الفروض  
ويصح كمال التبيين أن يقرأ بضم الحامض بالملحول ويؤيد بقول الخاصة في ذلك عملاً والتقدير أحسن  
مطلوباً لأنه يقتضي أنه يستعمل متعمداً فيصع ساؤه المجهول اه ملخصاً من الحفظ مع الأمير (قوله الخ  
آخر) اتخاذ كذا لأن تعريف العصابة اصطلاحاً سبأني بعد وقوله أي في الأثر به أشار بذلك إلى أن في  
كلام المصنف توسعاً بحيث يجوز رفع الباه والاولى أن يقول أي في بيان ذي التعصيب (قوله بكل قول)  
أي بكل مقول بانه فاقول بمعنى القول والاستعراق عرف لانه بحسب ما تيسره والا للاستعراق الحق في  
غيره يمكن وبعضهم قال أي يقول كل فاعلم أنه يذكر كذا بقاعدة كلية ثم قال فادفع الاعتراض بأنه لم يأت  
بكل قول موجز أي لأن كل قول بمعنى القول السكلي وفيه بعد لا يقتضي (قوله موجز) فمع الجيم أي موجز  
فيه فهو من باب الحذف والاصال ويصح كسر هاءه أنه اسم فاعل لكن يكون الاستدراج بما في أي موجز  
صاحبه وقوله مختصر تصغيراً لوجزناه على أن الاستدراج الاختصار مقتراناً على معنى واحد (قوله مصيب)  
اسم فاعل من أصاب وأصله مصوب بوزن مكرم فقلت حركة الواو والسكس قبلها ثم قلبت الواو ياءً لسكونها  
انزكسرة وقوله ليس بخطاً تفسيراً لمصيب لانه من المواب التي هي ضد الخطأ (قوله فشكل من الخ) أي  
إذا أردت بيان العصابة فاقول كل من الخ فالعادة فالتصديق يصح أن تكون للاستدراك واعتراض إنيته  
بكل بيان التمر يف لبيان الماهية وكل الأفراد لا يصح الايمان بها في التمر يف وأجيب بأنه ضابط لا تعريف  
لكن هذا في هذا القول الشارح هذا تعريف العاصب الخ لا حسن ما قاله بعضهم من أن التعريف ما يعرف  
كل وانما دخالت عليه للدلالة على أن التعريف بما يعرف بالعرف لا من طبيعة ولا ساطعة فتدلل على أنه لم  
يخرج من هذا التعريف شيئاً من أفراد العصابة (قوله أحرز كل المال) أي جمع كل التركة (قوله من  
القرايب) توقف بيمينه ليس يعرف لانه جمع قرابة كما قاله الشرح وهي في الأصل مصدر وهو لا يشي ولا يصح  
الادامق على أنواع وأجيب بان القرابة أنواع فلهذا جمعت وبأن محل المصاديق المصدرة على مصدره  
وما هنا بمعنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى القريب والقرايب بمعنى الأقارب واليه يشير قول الشرح أي الأقارب  
(قوله وألوال) أي أومن الموالى فهو مصطلح على القرايب بمعنى الأقارب وقوله من المقتضين وهم بناتهم  
بيان الموالى (قوله أجماعاً) دليل الحكم المستدل بما تقدم وهو إجماع العاصب من النسب أو الولاء جمع  
المال وقوله لقوله تعالى الخ سند لأجماع بالنظر لبعض أفراد العاصب من النسب وهو الأشقيق كان  
أولاً بغير الضمير في الآية واجمع للأخ وقوله وغير الأخ كالأخ أي وغير الأخ من سائر المصائب مقيس على  
الأخ فالقياس سند لأجماع بالنظر لبعض الأخ (قوله أو كان ما يفضل الخ) صطف على أحرز ما نهي أولاً بحرز  
كل المال بل كان ما يفضل الخ وقوله بعد الفرض أي جنبه الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار إليه الشارح  
بقوله الشامل للواحد وما زاد وقوله أي لمن (قوله أجماعاً) دليل الحكم المستدل بما تقدم وهو كون  
ما يفضل بعد الفرض وقوله أقوله على الله عليه وسلم الخ سند لأجماع وقوله لما نفي ما رد دليل الحكم  
المستدل بما تقدم أدفع ما قال كيف يستدل عليه كسائر التمسك به فاعلم أنه هنا التصديق ووجاهة دفعه  
أنه دليل الحكم المستدل من ذلك واعلم أنهم قالوا عرف مع التعريف كقولهم الإنسان حيوان فاعلم  
على صورة التصديق وهو في الحقيقة من قبيل التصديق فهو على حذف أي (قوله ألقوا) فمع الهمز ممن ألقوا

ومنه العصابة لشد  
الرأس بها وقيل غير  
ذلك ومدار هذه المائدة على  
الشد والفتوة والاحاطة  
والعصابة اصطلاحاً ما سبأني  
في قوله (وحق أن تشرع  
في التعصيب) إلى آخره  
أي في الأثر به (بكل قول  
موجز) مختصر (مصيب)  
ليس بخطاً (شكل من أحرز  
كل المال) عند الانفراد  
(من القرايب) جمع قرابة  
أي الأقارب (أو الولوال)  
من المقتضين وهم بناتهم  
أجماعاً لقوله تعالى وهو  
ربها أدلم يكن لها ولغير  
الأخ كالأخ (أو سكان  
ما يفضل) كالأخ (بعد  
الفرض) الشامل للواحد  
وما زاد (د) أجماعاً لقوله  
على الله عليه وسلم ألقوا

المنزلة بالهزمة وتوابع الفرائض أي بنسبها بالصلوات بالواحد والمتعدد وقوله فليأت أي بعد الفرائض  
 (قوله فلاولي رجل) أي خلا قريب رجل فالمراد بالاولى الاقرب لانه كما انه شيخ الاسلام لو كان المراد  
 به الاقرب لخالص المائدة لانه لا يندري من هو الاقرب بخلاف الاقرب فانه معروف والتمسك بالرجل للخطاب  
 والامانة صفة وقوله ذكر يدل من رجل فان قيل ما فائدة يندرج مع فهمه منه أجيب بأنه لما كان  
 الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي قيل ذكر إشارة إلى أنه في مقابلة المرأة المراد به الذكرا البالغ  
 فهو مبين للمراد فان قيل هذا لا يقتصر على قوله ذكر كالحصول هذا العنصر مع الاختصار أجيب بأنه يفوت  
 حينئذ اذ ما خلا الرجل بمعنى الذكر قال في شرح الترتيب فقلان ابن الهيثم فانه قلت هذا الحديث  
 يقتضي اشراط الذكور في العصبية المستحقة للباقي فيخرج العصبية بغيره ومع غيره قلت يخص مفهوم هذا  
 الحديث وهو ان غير الذكور لا يستحق الباقي بالنسب والاجماع الدال على ان العصبية بالغير ومع الغير تستحق  
 الباقي اه بعض تعبير (قوله فهو أخو العصبية) أي حلازموها والتصف بها كقوله أخو الحلالان شأن  
 الاخ بصاحب آباءه ولازمه ومن هذا قوله بأن العصبية من مآلهم ولازمهم وقوله بالنسب أي بنفسه  
 لا بغيره ولا مع غيره لان الحكم الاول وهو سراز كل المال عند الانفراد مخصوص بالعصبية بالنسب وقوله  
 المقتضى أي التي ضلتها الفرضيون وقوله وعلى العرض كما تستحق الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع اليه ان شئت  
 والعصبية مع الغير وقوله وعلى العرض كما تستحق الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع اليه ان شئت  
 (قوله وهذا التعريف للعاصب بالحكم) أي الذي هو احراز جميع المال هذا الانفراد وكون ما يفضل بعد  
 الفروض له ولا يتحقق ان قوله بالحكم متعلق بتعريف التعريف بالحكم من قبل التعريف بالحاصلة لانه  
 الحكم حاصلة للمعرف وقوله والتعريف بالحكم دورى أي موجب للدوران الحكم على الشيء فرع  
 عن تصوره فصار التعريف متوقفا على العرف واسطة اخذ الحكم به من المعلوم ان العرف متوقف على  
 التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فلهذا الدور وعرض الشارح بذلك الاصطراض على المستنف  
 وأجيب بأنه تعريف لفظي فهو لمن يعرف الحكم ويعمل التسمية لفظا عاصب فيعرف ان اليبس مثلا اذا  
 انفرح حاز جميع المال واذا اجتمع مع ذي فرض اخذ ما بقي لكن يجهل انه يسمى بالعاصب واجب وأجيب  
 ايضا بان الحكم يتوقف على تصور المحكوم عليه وحده وان لم يكن بالتعريف حتى يحى الدور على ان الحق  
 ان الحكم انما يتوقف على تصور المجهول جنسنا في التعريف كالاسم في تعريف العاقل بأنه الاسم المرفوع  
 الخ لانه هو المحكوم عليه فلم يتوقف على تصور العرف حتى يحى الدور فانه الحق الامير (قوله كما هو  
 معلوم عند العقلاء) أي في ما هو معلوم عند علماء العقول وهم الماطقة ولذلك قال في السلم  
 وعندهم من جهة الردود \* أن تدخل الاحكام في الحدود

المراتض باهلها فليأت  
 فلاولي رجل ذكر (قوله  
 أخو العصبية) بالنسب  
 (المقتضى) على غيرها من  
 أنواع العصبية وعلى  
 الفرض كما تحته في شرح  
 الترتيب وهذا تعريف  
 للعاصب بالحكم والتعريف  
 بالحكم دورى كما هو معلوم  
 عند العقلاء وأحكام  
 العاصب بنفسه ثلاثة ذكر  
 منها اثنين وترك الثالث  
 وهو أنه اذا استقررت  
 الفروض التركة سقطت الا  
 الاخذة الاشياء في المشرقة  
 والا لا تحت في الاكدرية  
 وستأتيان وانما ترك  
 المصنف هذا الثالث لعدم  
 به من الثاني

(قوله وأحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والاحكام الثابتة للعاصب بالنسب ثلاثة وهي أنه اذا لم يرد حاز  
 جميع المال واذا اجتمع مع أصحاب الفروض اخذ ما بقي الفروض واذا استقرت الفروض التركة سقطت  
 (قوله ذكر منها اثنين) أي وهما الاولان (قوله الا الاخذة الاشياء في المشرقة) هذا الاستثناء بحسب  
 الظاهر والا فلا إشفاق في المشرقة تقولا للفرض طيسا وعصبية حينئذ اه أمير بالمعنى (قوله والا لا تحت في  
 الاكدرية) فيه تسهيل لانه جعل موضوع كلامه العاصب بنفسه والانتفى في الاكدرية بحسب بالغير وهو  
 الجد لانه كالخ في حكمه والحكم لكن سهل الامر كون العاصب بنفسه مع غيره سواء كما سيذكره الشارح  
 فانه الامير (قوله وستأتيان) أي المشرقة والاكدرية (قوله وانما ترك المصنف الخ) غرضه بذلك  
 الاعتذار عن المصنف في تركه الحكم الثالث وبتوضيحه أيضا أنه تركه لانه لا يطردها من بعض العصبية  
 كالابن لا ينفق معه استعراق حتى يسقط به بل لا يسقط بحال ويشد بعضهم لجسه ليس بحصة كأنه ليس  
 صاحب فرض ويرد ما تقدم من حصر الارث في الارث بالفرض أو بالتعصيب (قوله العلم به من الثاني) أي

من مفهومه فانه قال أو كان ما يفضل بعد الغرض الخ ويظهر منه أنه اذ لم يفضل بعد الغرض شيء سقطا (قوله)  
والعاصب بغيره ومع غيره) اهلهم هم رفو العاصب بغيره بأنه كل أنى صعبا كرو عفو العاصب مع غيره  
بأنه كل أنى تصد بعبه باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح والا فكل من القسمين عصبية بسبب  
مصاحبة الغير فكل منها عصبية بالغير وعصبية بالغير فكل منها عصبية بالغير فكل منها عصبية بالغير فكل منها عصبية بالغير  
عصبية بنفسه بخلاف العصبية بالغير فان الغير فيه ليس عصبية وذلك لان الباب لا يصح ولا يتحقق الا لما بين  
الشئيين الاجتماع كما في الحكم بالباطن في قولهم عصبية بغيره بخلاف المشاركة في حكم العصبية بخلاف مع فانها  
لا تقتصران وهو يتحقق بدون مشاركتي الحكم كافي قوله تعالى وجعلنا معه أمهرا ونوزيرا فان موسى لم  
يشارك هرون في الوزارة بالغير في قولهم عصبية بغيره لا يكون عصبية كالم يكن موسى وزيرا (قوله) كالعاصب  
بالنفس في هذا الاحكام فالشيخ الاسلام وفي كون الحكم الثاني يستعمل فيه أقسام العصبية نظرا لان  
العاصب بغيره لا يأخذ الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل اه أي بان يقال المراد  
أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ حزم الباقي (قوله) الا الحكم الاول أي الذي هو  
كونه يجوز جمع المال اذا انفرد وجه استماع ذلك ظاهر لانه لا شأني انفراد العاصب بغيره والعاصب مع  
غيره (قوله) ثم بعد تعريف العاصب الخ فقد عقب التعريف المذكور بالعدم لا ينصاح وقوله ثم  
التعريف أي الذي هو قوله فكل من أحراز الخ وقوله المتقدم بالمال المهمل أي المتعرض من الانتقاد وهو  
الاعتراض فانه اعترض بأنه دورى كاصح به الشاوخ أغلوا بأنه دخل فيه كل كالمشعر بأنه فاصر على  
العاصب بالنفس ولا يجدر تعريف العاصب بالمالين الانتقاد ذلك قال ان الهاشمي كعبا.

وليس يحاول حرم من نقد فينبغي تعريفه بالعدم

(قوله) شرع في عدم أي عد العصبية المفهومين من العاصب كما أنه الخفي (قوله) وهم خمسة عشر (الاولى)  
عدم حصرهم في هذا العدد الجدل افراده كثيرة وكذا أفراد المقتضى الاول جد الاب وجد الجد وهكذا من  
الثانية هم الاب وهم الجد وهكذا (قوله) ولم يستوف عدم أي بكاف التمثيل أي لا دخل ما لم يذكره  
كالمعتق وان أشبه وهكذا وحديثه لا بد من الاعتراض الآتي في الشرح بأن نفسه نوع تصور ولا حاجة  
الجواب الذي ذكره الشارح هناك (قوله) مقال عطف على شرع أو هل أي بكاف التمثيل (قوله) كالأب  
الخ قد علمت أن الكاف للتمثيل (قوله) أي الأب) بدل من الجد أو على تقدير أي التفسيرية وقوله وجد  
الأب أي أب الأب وأشار الشرح بذلك إلى أن في كلام المصنف هذا لكن عدم استغنى عنه بكاف التمثيل  
(قوله) وجد الجد) أي أب أب الأب وأشار بقوله وان علما في ما فوق ذلك (قوله) والابن) انما أشعر  
عن الاب والجد أنه أقوى منهما لانه قيل بأنه ليس بعاصب كالحكام المتولي وقد تقدم التنبيه عليه (قوله) عند  
فر به) أي بأن كان بلا واسطة وقوله وهو ولد الصلب الاول ان الصلب اصدق الوفا بالآتي وقوله  
والبعد أي وعند بعدهم صلبي ذلك أن المراد بالاب ما يشبه الابن وانزل وقوله بمحض الذي كروا  
بالله كود الخالص واستحضر بذلك من نحو ابن بنت الابن (قوله) والابن) أطلقه المصنف لانه أراد به  
الابن الشقيق أو الاب قريبه كمراد بالخ لا من في اصحاب الفروض كما أشار لذلك الشارح (قوله) بدل  
ما سبق في الفروض) أي من ذكر أن لا من في اصحاب الفروض (قوله) والابن) أطلقه المصنف لانه أراد  
بما بين الابن الشقيق أو الاب لان ابن الابن لا من في ذوى الارحام كما أشار لذلك الشرح (قوله) كسابق الخ) أي  
فانه سبق التقيد بذلك لان ابن الابن لا من في ذوى الارحام كما علمت (قوله) والاعمام) يقال فيه ما تقدم  
وقوله لا من أي لا الاعمام لا وهم اخوة أبيلناهم وقوله بدل ما سبق أيضا أي بالاعمام لا من في ذوى  
الارحام (قوله) وكاعمام الميت الخ) أنت خبير بأن المصنف يقيد بأعمام الميت فيتمثل علاقته بأعمام الميت  
وأعمام الاب وأعمام الجد وان هلا لكن الشارح نظر لواقع في عبارة الفرضين من التقيد بأعمام الميت

والعاصب بغيره ومع غيره  
كالعاصب بالنفس في هذه  
الاحكام الا الحكم الاول ثم  
بعد تعريف العاصب بهذا  
التعريف المتقدم شرع  
في عدمهم وهم خمسة عشر  
ولما يستوف عدمهم أي  
بكاف التمثيل فقال كالأب  
والجد) أي الاب وجد  
الاب (وجد الجد) وان علما  
(والابن) عند قوله وهو  
ولد الصلب (والبعد) وهو  
ابن الابن وان سفل بمحض  
الذي كروا كاتمم (والابن)  
لا يوين أولاب لا مبدل  
ما سبق في الفروض (وان  
الاب) لا يوين أولاب لا  
لام مبدل ما سبق في الجمع  
صلبي انهم من الرجال  
(ولا علم) لا يوين أولاب  
لا مبدل ما سبق في  
الفروض أيضا وكاعمام  
الميت أعمام أبيه وأعمام  
جد



سأقول كلامه وقوله ثم يشربه أي ثم التقديم يقرب العاصبي الدرجة عند الاختلاف فيها الضعيف قائم  
على العاصبي المعلوم من المقام خلافاً لمن جعله رابعاً للمقدم المعلوم من التقديم لأنه يصير التقديم هكذا ثم  
التقديم يقرب المقدم وهو غير ظاهر المعنى كما قاله الاستاذ الحلي وقوله وبهذه التقديم بالقوة باجلاً أي  
وبعد الجبهة والقرب باجلاً التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وتقدمت أمثلة ذلك (قوله) وذو كرام المنصف  
بعضها أي الذي هو التقديم بالدرجة وهذا ذكره بقوله وما لذي العدي الخ والتقديم بالقوة وهذا قد  
ذكره بقوله والآن والم الخ ولم يذكر المنصف التقديم بالجهة وهذا كله شأن من قصر الشارح كلام المنصف  
على الدرجة حيث قال وما لذي الدرجة العدي الخ والاول وجهه شاملاً للجهة أيضاً فيكون المعنى وما لذي  
العدي جهة أو درجة قال وعلى هذا يكون المنصف ذكر كل الشاهد لا بعضها لكن قال الحق الأمير البعد  
والقرب في الاصطلاح اغنياً قال في درجته واحدة والقول بأنه ذكر الجاهل وأن المراد عدي جهة  
أو درجة بعد انتهى أي فالشارح نظر للاصطلاح وقصر كلام المنصف على الدرجة وأجرب بأنه ذكر بعض  
القاعدة (قوله) وما لذي الخ) ما ناسبه لمعنا لعل المعنى المتنازع الجار والمجرور غير مقدم وحظاً مبتدأ  
مؤخر باء من لأنه يشترط لعل ما هذه أن لا تقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفاً أو مفعولاً أو مجروراً على  
الاصح خلافاً لابن عصفور فاشبهه بالشارح في الفوائد فمضى على قول بعض النحاة (قوله) الدرجة  
العدي قد مر فتعاضد من القصور وعلمت أن الشارح نظر للاصطلاح (قوله) وان كان قويا أي  
وان كان ذو الدرجة العدي قويا فلا ينظر لقوة سبب تقدمه ان أعقاب على ابن ابن أخ شقيق كما صرح  
به الشارح (قوله) مع الوارث أي سالت عنه مع الوارث الخ وأشار الشارح بتقدير الوارث أي أن قول  
المنصف القريب مطلق أو موصوف بمحذوف وقوله القريب أي درجة على كلام الشارح وعلى كلام غيره  
دووجهية (قوله) إذا كان أي ذو الدرجة العدي والقريب في الدرجة وقوله من جهة واحدة أي كما  
لواضع ابن وابنه وقوله في الإرث أي الموروث وقوله من حظ ولا تعب العطف به لتقدير (قوله) عليه  
بالقرب بمنه درجة) أي يجب في الدرجة العدي بالوارث الأقرب منه درجة وهذا لتقبل لقول المنصف  
وما لذي العدي الخ (قوله) وان كان ضعيفاً أي وان كان الأقرب منه درجة ضعيفاً فيقدم لقربه في الدرجة  
وان كان من جهة في القرابة كالأخ أو الأب (قوله) كإن أخ لأب أو ابن ابن أخ شقيق) وقوله فلائني مع الثاني  
الأول ريب درجة لكنه ضعف قرابة الثاني بعد درجة لكنه قوي قرابة وقوله فلائني مع الثاني مع الأول  
أي فلائني لأن ابن ابن الأخ الشقيق مع ابن الأخ لأب وعوله أجماعاً أي الإجماع وقوله لكونه أبعده منه  
درجة أي لكون الثاني الذي هو ابن ابن الأخ الشقيق أبعده من الأول الذي هو ابن الأخ لأب وهذا المذهب  
حذو لأجماع فلائني بأن بالمعطف وقوله وان كان أقوى من الأول أي أو الحال أن الثاني أقوى من الأول  
في القرابة فالاول والعمل وان وعلية (قوله) كان وابن ابن) الاول فر يبي في الدرجة والثاني بعد فيها  
وقوله وان لم يبد له أي وان لم يبدل ابن ابن الأب كان ما لم يبدع ابن وابن ابن آخر (قوله) وكاب وجد  
في هذا المثال فلنظر أن كلامه الآن في اختلاف الدرجة مع اتحاد الجهة وهذا المثال اختلفت فيها الجهة  
كالدرجة فليأتني من أن الإوجه والجدود مع الانضمام نعم الجدود والاول عند الخلطة جهة واحدة  
وعليه فالتمثال ظاهر فتدبر (قوله) وكان أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الاول فر يبي في الدرجة  
والثاني بعد فيها مع الضعف في القرابة ان كان ابن ابن أخ لأب وقوله وكتم شقيق أولاب وابن مع شقيق  
أولاب المضمي فتر يبي في الدرجة من ابن العدي (قوله) فلائني مع الثاني مع الأول) راجع لما عدا  
التمثال الأول لأنه قد قال فيه فلائني مع الثاني مع الأول فالرجع إليه أيضاً لتكرار وقوله لبعده أي لبعده الثاني  
من الأول في الدرجة (قوله) فائدة أي هذه فائدة وقوله ما حار به بكسر المعاني يصح كونها مقدمة  
وقوله ولذي العدي خبرها الخ قد عرفت أن ما جرى عليه الشارح طريقة لبعض النحاة والراجح خلافه

تجربته

وبهذه التقديم بالقوة

اجعل

وفكر المنصف بعضها

بقوله (وما لذي) الدرجة

(العدي) وان كان قويا

(مع) الوارث (القريب) اذا

كان من جهة واحدة (في

الارث من حظ ولا تعب)

عليه بالاقرب منه درجة

وان كان ضعيفاً كان أخ

لأب وابن ابن أخ شقيق فلا

شيء لثاني مع الأول أجماعاً

لكونه أبعده منه درجة وان

كان أقوى من الأول وكان

وابن ابن وان لم يبد له وكاب

وجدوا كان أخ شقيق وابن

ابن أخ شقيق أولاب وكتم

شقيق أولاب وابن مع

شقيق أولاب فلائني لثاني

مع الأول في جميع هذه

الصور لبعده (فائدة) \*

ما عدا هذا في لذي العدي

خبرها مقدم

وتبارق قدس لكونه جاراً  
 ويجبر روا ومن خط اسمها  
 مؤخر وهو جردون الزائدة  
 اتصيص العموم وسوخ  
 زيادتها سبق التي وكون  
 مجردة عن التكرار ولا يتغير ما في  
 صلف النصيب على الخط  
 من التأكيد فأنما مجنى  
 واحد قال القرطبي في  
 محتمل العاصم النصيب الخط  
 من الشيء والله أعلم (والأخ)  
 لام وأب (والم لام وأب)  
 وابن الأخ لام وأب وابن  
 الم لام وأب (أول من  
 المدى بشمار النسب) وهو  
 الأخ لأب في الأولى والم  
 لأب في الثانية وابن الأخ  
 لأب في الثالثة وابن الم  
 لأب في الرابعة فيصير في  
 جميعها لأنه أقوى منه  
 لا يقال ظاهر عبارته يقتضي  
 حب الأخ لأب والأخ الشقيق  
 فإنه مدلول بشر النسب لا  
 نقول كلامه في المدى بشر  
 النسب من العصبان وهو  
 الأخ لأب وأما الأخ لأب  
 فليس من العصبان بل  
 الأخ لأب من ذوي العروش  
 حيث مع الأخ الشقيق  
 بالفرض (تنبيه) الأول  
 قد ذكر أن ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى  
 بعض القاعدة التي ذكرها  
 الجعري وغيره وأما قبل  
 انضاح ذلك أن جهات  
 العصبية عندنا سبع البتة  
 ثم الأبوة ثم الجدوة والاختوة

وليس مفسدة لأجل لها وفي البعدى خبر مقدم وحظ مبتدأ مؤخر ز يادتمن كما تقدم (قوله) وجار  
 تقدمه لكونه جاراً ويجبر روا أي على قول بعض النحاة قال في شرح الكافية من النحويين من يرى هل  
 ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً انتهى لكن الزجاج خلافه كما وقوله ومن خط اسمها فمجمع  
 لأن من ليست من الاسم (قوله) وهو مجرد عن الزائدة لكن في جعل رفع لكونه اسم ما على ما مشى عليه  
 الشارح وألوه لكونه مبتدأ على الزجاج وقوله لتخصيص المصنوع أي لتخصيص على العموم وهذا التعليق  
 ز يادتمن وأصل العموم استفاد من وقوع التكرار في سياق التي لأن التكرار في سياق التي ثم ز يادتمن  
 لتخصيص على العموم (قوله) وسوخ ز يادتمن (الخ) أي وجوز ز يادتمن (الخ) وذلك لأنه يشترط بطول  
 ز يادتمن تقدم التي وكون مجردة عن التكرار فلا زائدة في الأثبات ولا فيما إذا كان مجرداً ومهم فغنى بعضهم  
 جوز ز يادتمن مطلقاً كما هو مقر في علم النحو (قوله) ولا يتغير ما في صلف النصيب على الخط أي في قول  
 المصنف من خط ولا نصيب وقوله من التوكيد بيان لما وقوله فأنما مجنى واحد أي لأنهما متساويان بمعنى  
 واحد فمما تترادفان وصلى أحد المترادفين على الآخر فزيد التوكيد وقوله قال القرطبي الخ تأييد  
 لقوله فأنما مجنى واحد (قوله) والأخ (الخ) هذا شرع في التقديم بالقوة مع الاتحاد في الجهة والدرجة  
 وقول الشارح لام وأب أخذ من كلام المصنف بعد مغزول المصنف لام وأب راجع لكل من الأخ والم  
 وقوله وابن الأخ لام وأب أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذفاً عما حذف المصنف  
 ذلك لأنه يعلم بالمقابلة (قوله) أول من المدى بشمار النسب أي أحق من المدى ألمت بنصف النسب من  
 العصبان إلا بدخال لأب كما سيذكر الشارح لكن كلام المصنف يقتضي أن المدى بشمار النسب حق  
 وليس كذلك لأنه لا يلق بالكلية مع المدى بالجهتين ولذلك قال بعضهم مغل التفضيل على غير باب له لكن  
 نص بعض المحققين على أن أقل التفضيل حتى اقترن به لا يكون الأعلى باباً فليتام (قوله) وهو أي  
 المدى بشمار النسب وقوله في الأولى أي صورة الأخ لأب والأب وقوله في الثانية أي صورة الم لأب والأب  
 وقوله في الثالثة أي صورة ابن الأخ لأب والأب وقوله في الرابعة أي صورة ابن الم لأب والأب (قوله)  
 فيصير أي فيصير المدى بالجهتين المدى بشمار النسب وقوله في جميعها أي في جميع الصور الأربع  
 وقوله لأنه أقوى منه أي لأن المدى بالجهتين أقوى من المدى بجهة واحدة (قوله) لا يقال ظاهر عبارته  
 يقتضي (الخ) أي حيث صير بقوله أول من المدى بشمار النسب والأخ لأب مدلول بشر النسب يقتضي  
 ظاهره أنه محبوب بالأخ الشقيق وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فأنما مدلول الخ هو تعليق لقوله  
 يقتضي الخ (قوله) لا نقول كلامه (الخ) أي فالأخ لأب مخرج بقدر نسبة السبب لأن سبباً كلامه في  
 العصبان وليس منها الأخ لأب (قوله) تنبيه أي هذان تنبيهان وقوله الأول أي التنبيه الأول (قوله)  
 بعض القاعدة قد علمت ما فيه وقوله قبل انضاح ذلك أي المذكر من القاعدة (قوله) أن جهات  
 العصبية عندنا سبع (وكذلك عند المالكية وأما عند الحنفية فست بسقاط بيت المال وعند الحنفية أنها  
 خمس بادراج الجدوة في الأبوة وأما في الأخوة في الأخوة وسقاط بيت المال ولذلك قالوا في عدها البتة  
 ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم الولاء (قوله) البتة إنما كانت البتة أقوى من الأبوة مع اشتراكها في  
 الأدلة على ما ثبت بأنفسهم كما قاله السبع في شرح الفصول لأن الله تعالى بدأ بالبتة في قوله تعالى وصيكم  
 الله في أولادكم ثم ذكر من خط الاثنين والعرب يتبدأ بالأبهم فالأب ولان ابن يعصب أختوا لأب لا يعصب  
 أخته (قوله) ثم الجدوة والأخوة أي فكلاهما جهة واحدة وإنما كانت جهة واحدة لأن كل  
 من الجدوة والأخ لغير أبي المدى بالبتة تقدم الأخ وبنه على الجدوة والولاء لأنهما فرع الأب والجدوة أصله والفرع  
 أقوى من الأصل وصداق ذلك الإجماع في النسب كما (قوله) ثم بنوا الأخوة وإنما كانوا جهة مستقلة  
 لأن بنى الأخوة يصحون بالجد بخلاف الأخوة فأنما يشاركونه وقد علم من كلامه أن الأخ لأب مقدم على ابن

الأخ الشقيق وهو كذلك لان قرب الدرجة أكثر من قرابة الأم الأخرى أن الأخ لأب يعصب أخوه وابن الأخ  
 الشقيق لانه يعصب أمهته ومن أبيه منحصر بالبغدادى أن ابن الأخ الشقيق مقدم على الأخ لأب تتر بانه منزلة  
 أبيه كالزوجة ابن الابن منزلة أبيه والقول بهذا وجب القول بانه ابن الأخ الشقيق يقدم على الأخ لأب  
 ولا قابل له اه من الزوجة يتصرف (قوله ثم العمومة) وأدجوا في باب العمومة فالترتيب بين الم  
 وابنه ترتيبا بقرب بل ترتيبا بجهة بخلافه في الأخ وابنه كما يعلم مما تقدم (قوله اذا علمت ذلك فاذا اجمع الخ)  
 أى اذا علمت ترتيب الجهات السبع فأقول لا اذا اجمع الخ وقوله فمن كانت جهته الخ أى عند الاختلاف  
 فى الجهة وقوله وان بعد أى فلا ينظر لقرب ولا يبدل لجهة عند الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ  
 متعلق بمقدم فوله فهو مقدم (قوله فان ابن ابن أخ شقيق أو لأبى عدم على الم) أى لان جهة بنى  
 الاخرة مقدمة على جهة العمومة وقوله وذلك معنى قول الجعبرى الخ اسم الاشارة تراجع اقوله فمن كانت  
 جهته مقدمة الخ (قوله فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لقد أشرت اليه بقوله أى عند الاختلاف فى  
 الجهة وقوله فالقرب بدرجة أى عند الاختلاف فى الدرجة وقوله وان كان ضعيفا أى وان كان القريب  
 من جهة الدرجة ضعيفا فى القرابة وقوله على البعد أى من جهة الدرجة وقوله وان كان قويا أى القرابة  
 وقوله كما علمت أى فى ما بعد قول المصنف والمسمى الخ فانه قال هناك كان أحلاب وابن ابن أخ  
 الخ وقوله وذلك معنى قول الجعبرى الخ اسم الاشارة تراجع اقوله فالقرب بدرجة الخ (قوله فان اتحدت  
 درجتهم ما أيضا) أى كما اتحدت بهما وهذا مقابل لقد أشرت اليه بقوله أى عند الاختلاف فى الدرجة  
 وقوله فالقرب وهو ذو القرائن أى كالأخ الشقيق وابنه وقوله على الضعف وهو ذو القرابة الواحدة أى  
 كالأخ لأب وابنه وقوله كما سبق تخيله قربا أى فى قوة والأخ لأم وأب والعم لأم وأب الخ وقوله وذلك  
 معنى قول الجعبرى الخ اسم الاشارة تراجع اقوله فالقرب الخ (قوله قد أتى فى أصحاب الفروض) أى فقط  
 فقدم فيهم بالجهة ثم القرب ثم بالقوة فقال التقديم فيهم بالجهة تقديم البنت أو بنت الابن على ولد الأم ومثال  
 التقديم فيهم القرب تقديم البنتين على بنتى ابن يعصب الأم ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الحنتين الشقيقتين  
 على الاثنين لأب يعصبهما وقوله وفى أصحاب الفروض مع العصبان أى يقدم فيهم بالجهة ثم القرب ثم  
 بالقوة فقال التقديم بالجهة تقديم الأب والأجداد على الاخوة لأم ومثال التقديم القرب تقديم ابن على بنت  
 ابن واهل التقديم بالقوة تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب فحصل أن الامثلة ستة ثلاثة للتقديم فى أصحاب  
 الفروض فقط وثلاثة للتقديم فى أصحاب الفروض مع العصبان (قوله وعليها) أى على تلك القاعدة والجار  
 والمجرو ومتعلق بقوله الآتى بى كما يتبين (قوله وهى) أى القاعدة الأخرى وقوله أن كل من أدلى  
 بواسطة محبته تلك الوسيلة أى كان الابن مع الأب وكان الأم مع الأم وكان الأب مع الأب فلا فرق بين أن  
 يكون كل من الدلى والمدلى به محببة أو صاحب فرض أو صاحب فرض مع عصبه فأقده فى الزوجة (قوله  
 الاولاد الام) أى اذا الأخ لأم فانه يرشح الوسيلة التى أدلى بها وهى الأم ووجه استثنائه أن شرط محب  
 المدلى بالمدلى به اما اتحدت جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق الوسيلة كل الترتيبات فتردت كالابن مع  
 الاخ أو اما الأم مع ولدها فانيس كذلك لانها تأخذ بالأم ومفهومه يأخذ بالاخوة ولا تستحق جميع التركة اذا  
 انفردت اه شرح الفصول للسطح (قوله بنى باب الخ) قد علمت أنه يتعلق به الجار والمجرور (قوله  
 واما أنهسى الكلام الخ) فنقول على كلام المصنف وقوله شرع فى القسم الثانى جواب لما وقوله فقال صلف  
 على شرع (قوله وابن) حمله الشارح على الابن الحقيقى فذلك قال ومنه ان الابن ويحتمل أن المصنف  
 أراد به ما يشمل الابن المجازى وهو ابن الابن وقوله والاخ المراد به ما يشمل الشقيق والذى لأبى دون الذى لأم  
 كما أشار اليه الشارح بقوله شقيقا كان أولاد (قوله لهم الانك) أى جنسين فالجنس وهى اذا دخلت  
 على جميع أباطنته معنى الجمعية فيه بدو بالواحدة والاكثر كما أشار اليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر

ثم ينو الاخوة ثم العصبان  
 ثم الولاء ثم بيت المال اذا  
 علمت ذلك فلا اجتماع  
 عصبان فمن كانت جهته  
 مقدمة فهو مقدم وان بعد  
 على من كانت جهته مؤخره  
 فان ابن ابن أخ شقيق أو لأب  
 مقدم على الم وذلك معنى  
 قول الجعبرى رحمه الله  
 لجهة التقديم فان اتحدت  
 جهتهما فالقرب بدرجة  
 وان كان ضعيفا قدم على  
 البعد وان كان قويا كما  
 مثلته فاذا علمت معنى قول  
 الجعبرى رحمه الله ثم شر به  
 فان اتحدت درجتهم ما أيضا  
 فالقرب وهو ذو القرائن  
 مقدم على الضعف وهو  
 ذو القرابة الواحدة كما سبق  
 تخيله قربا وذلك معنى قول  
 الجعبرى رحمه الله واهل  
 التقديم بالقوة واجل  
 (التمهيد الثانى)  
 هذه القاعدة كما هى  
 العصبان قد أتى فى أصحاب  
 الفروض وفى أصحاب  
 الفروض مع العصبان  
 وعليهم قاعدة أخرى  
 وهى أن كل من أدلى  
 بواسطة محبته تلك الوسيلة  
 الاولاد الام بنى باب الخ  
 والله أعلم ولما أنهسى  
 الكلام على القسم الأول  
 من العصبية وهو العصبية  
 بنسب شرع فى القسم الثانى  
 وهو العصبية بغيره فقال  
 (والابن) ومنه ان الابن  
 (والاخ) شقيقا كان أولاد  
 (مع الانك) الواحدة فأكثر

المساوية أو المساوات  
لذلك كوفي الدرجة والقوة  
(بمصطلحين في المبراث)  
وتكون الاثنين من مع  
الذكر المساوي لها صفة  
بالغير فالصفة بغيره أو بيع  
البنث و بنت الابن والانت  
الشقيقة والانت لاب  
كل واحد منهما مع أنها  
وتزيد بنت الابن عليهما بأنه  
بمصطلح ابن في درجتها  
مطابقة لوصف ابن ابن أتر  
منها إذا لم يكن لها شيء  
الثلاثين من نصف أودس  
أو مشاورة فيه أو في الثلاثين  
وتزيد الاشتقاق كانت  
أولاً بأنه يصعب الجسد  
كالمساوي في باب الجسد  
والأخوة في الأمثلة بنت  
أو كرم مع ابن فكثر المال  
بهم أو بينهم لذلك كرمثل  
حظ الاثنين وشمل ذلك  
نت ابن مع ابن ابن سواء  
كان أحدهما أو ابن هما  
أخت شقيقة مع أخ  
سقيق وأخت لأب مع أخ  
أباً كثر في الجميع بنت  
بنت ابن وابن ابن في درجتها

(قوله المساوية أو المساوات) الأول راجع للواحدة والثاني راجع لأكثريته ليعوض عن رتب وقوة  
لذلك كرمثل لما قبل الأخ لان المصنف قد يكون غير أخ كإساقى وقوله في الدرجة والقوة أي وبالجهة أيضاً  
فبعض لم يحو بشواخ وليس قوله في الدرجة والقوة راجعاً لكل من البنات والأخوات بل وقوله في الدرجة  
راجع للبنات وقوله والقوة راجع للأخوات والأخليس في البنات تفاوت بالقوة والضعف حتى يظهر  
التفريق بين المساواة في القوة وليس في الأخوات تفاوت في الدرجة حتى يظهر التفتيد فبين بالمساواة  
الدرجة (قوله بمصطلحين في المبراث) أي يعملان من صفة في الأرض فلذلك كرمثل حقا الاثنين وقوله  
فتكون الاثنين الخ تفرع على قوله بمصطلحين وقوله مع الذي كرمساوي لها أي في الدرجة والقوة والجهة  
كما تقدم (قوله فالصفة بغيره أو بيع الخ) تفرع على قول المتن وابن والأخ مع قول الشارح ومثله  
ابن الابن وقوله في الأخ شقيقاً كان أولاد فيعلم من ذلك أن الصفة بغيره أو بيع (قوله وتزيد بنت الابن)  
أي في التعصيب بالغير وقوله عليهما أي على باقيهما والأخ لا على ابنه يادة بنت الابن على نفسها كإساقى الحنفى  
وقوله بأنه يصعب ابن ابن في درجتها أي بأن كان ابن عمه أو الذي يزيد بمصطلحه على الباقي وأما إذا كان  
أخاهما فقد تقدم ولا تزيد وقوله مطلقاً أي سواء كان له شيء من الثلثين أم لا كما يدل عليه ما بعده  
(قوله وبمصطلحين ابن ابن أتر منها) أي بان كانت عنه أوجه أيسر أو جده وقوله إذا لم يكن لها الخ أي بان  
يكون هناك بنتان أو أكثر فيصعب حينئذ الاستغراق للبنتين فأكثر لثلاثين بخلاف ما إذا كان له شيء من  
الثلاثين فلا يصعب حينئذ وقوله من نصف الخ ظاهر ذلك أن النصف يقال له ثلثين ولو لم يصعبه  
سدر وقوله ما فيه أه أغير ببعض تصرف لكن الشارح نظر لكون النصف بعدد عليه أنه شيء من الثلثين  
في الواقع وإن لم يعتبر المرضيون ذلك بل بعدد غيره مستقلاً وقوله أو سدس مطبق على نصف وقوله  
أو مشاورة فيه أي في السدس وأما النصف فلا يتأتى فيه مشاركة إذا لم يكن لثلاثين فأكثر وقوله أو في الثلاثين  
أي أو مشاورة في الثلاثين وهو ناظر لكل بنت على حدتها فكل واحدة لها مشاورة في الثلاثين والأخوة مع  
الثلاثين بينهما (قوله وتزيد بنت الابن) أي في التعصيب بالغير وقوله بأنه يصعب الجسد أي لأنه بمنزلة  
الأخ في الأدلة بالاب (قوله الأمثلة) أي هذه الأمثلة تهيئ على تقدير أن يحدو كسائر التراجم وهي رتبة  
لما سدر كره من أمثلة المنطوق والمفهوم فأمثلة المنطوق فيها تعصيب وأمثلة المفهوم لا تعصيب فيها وكان  
الظاهر أن يذ كرمثل خارج قبل الأمثلة كأن يقول ويخرج قوله إذا لم يكن له شيء من الثلثين ما إذا كان له شيء  
منها فلا يصعب حينئذ بقوله الأمثلة (قوله بنت فأكثر) أي منها كالبنين فما هوها وقوله مع ابن فأكثر  
أي أنه كالابنين فما هوها وقوله المال بينهما أي أن كان هناك بنت مع ابن وقوله أو بينهم أي أن كان  
هناك أكثر وقوله لذلك كرمثل حظ الاثنين أي من تعصباها والحكمة في ذلك أن الذي كرمثلها حينئذ حاجة  
لنفس وحاجة لغيره والابن ذات حاجة فعلاً أيضاً فالابن أقلية العقل وكثرة الشهوة فإذا كرمثلها حينئذ حاجة  
فسادها والرجل كامل العقل قليل الشهوة فإذا كرمثلها المال صرفه فيما يبيده الله الجليل في الدنيا  
والثواب الجزيل بل في الآخرة ويرى أن يعجز الصادق سئل عن ذلك فقال إن سواه أخذت حصة من الخطة  
وأكثر أو أخذت حصة أخرى وشيأها ثم أخذت حصة أخرى ودفعها إلى آدم فلما جعلت تعصبا شفع  
نصيب الذي كرمثل الله الأمر عليها فجعل نصيب الذي كرمثل نصيب الابن انتهى من القولا (قوله ومثل  
ذلك) أي الذي كرمثل وهو بنت أو أكثر مع ابن فأكثر وقوله سواء كان الخ تعصبا من ابن الابن وقوله أو ابن  
عها هذا مما زادته بنت الابن على غيرها (قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف على قوله بنت ابن  
مع ابن ابن وكذا قوله وأخت لأب مع أخ لأب وقوله ما كثر في الجميع أي في جميع ما تقدم ما عدا المثال الأول  
لأنه مخرج من حيث بذلك فهو راجع للأمثلة الثلاثة السابقة فلعل في بنت ابن أو أكثر مع ابن ابن أو أكثر وأخت  
شقيقة فأكثر مع أخ شقيق فأكثر وهكذا (قوله بنت و بنت ابن وابن ابن في درجتها) فيه مصطلحان هذا

سواء كان أحدهما أو ابن فيها لبنت النصف ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي لذ كرمثل (١٠٧) خط الاثنين بنت ابن وابن ابن أترل منها لها النصف والباقي فلا

ويعصا الاستغناء باقرضا  
بنت بنت ابن فأكثر وابن  
ابن ابن لبنت النصف  
ولبنت الابن فأكثر  
السوس تكلمة الاثنين  
والباقي لابن ابن الابن  
النازل فلا يصحها لما  
بنينا ابن وابن ابن لهما  
الثلاث والباقي كسمر  
بنت بنت ابن وبنت ابن  
ابن وابن ابن ابن أترل  
لبنت النصف ولبنت الابن  
السوس تكلمة الاثنين  
والباقي لبنت ابن الابن مع  
ابن ابن الابن لذ كرمثل  
لذ كرمثل خط الاثنين  
وقس على ذلك أنت شقيقة  
أولاب مع جد المال بينهما  
لذ كرمثل خط الاثنين  
كأسياني في باب الجد  
والأخوة والاصل في ذلك  
كقوله تعالى وصيكم الله  
في أولادكم لذ كرمثل خط  
الاثنين وقوله تعالى وان  
كالوا أخوة رجالا ونساء  
فلذ كرمثل خط الاثنين  
وقياس أولاد الابن على  
أولاد الصبيح مأساني  
في باب الجد والأخوة ان  
شاء الله تعالى ولما أنسى  
الكلام على القسم الثاني  
من العصب شرع في القسم  
الثالث من العصب وهو  
العصب مع غيره وهو  
اثنا ثقل (والأخوات)  
الشقيقات وأولاد والمراد  
الواحدة كرمثل (ان تكن)

المثال ولو كان لهاتين من الاثنين لم يصح لانه اذا كان في درجتها يصحها مطلقا كما تقدم وقوله سواء كان الخ  
تصحيح ابن الابن وقوله أو ابن معهما قد مات أمه ما زادته بنت الابن على غيرها وقوله لبنت النصف  
وهو ثلاثة وقوله ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضا فلا ين ابن الابن اثنا ولبنت الابن واحد  
وأصل المسئلة من اثنين يخرج النصف لكن انكسر الباقي وهو واحد على ثلاثة ووس لان ابن الابن وأمين  
وبنت الابن رأس فبنت الابن اثنا في اثنين بسطة (قوله بنت ابن وابن ابن أترل منها) هذا لما اذا  
كان لهاتين من الاثنين وهو النصف فيهم من أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد وقوله والباقي  
له أي وهو واحد أيضا والمسئلة من اثنين يخرج النصف ولا تصيب في هذه الموزلة لان النصف وهو ليس  
في درجتها بل أترل منها ولذا قال الشارح فلا يصحها الخ (قوله بنت بنت ابن فأكثر وابن ابن ابن) هذا  
مثل لما اذا كان لهاتين من الاثنين وهو السوس أو مشاركة فيه فان كانت بنت ابن واحدة فلها السوس مع  
البنت وان كانتا اثنتين فأكثر فكل واحد مشترك في السوس وقوله لبنت النصف أي وهو ثلاثة وقوله  
ولبنت الابن فأكثر السوس أي وهو واحد ولا يصح أن ينكسر على أكثر من واحد وتصح ظاهر وقوله  
والباقي أي وهو اثنا فالمسئلة من اثنين يخرج السوس وقوله فلا يصحها لما من استغنائها باقرضا  
(قوله بنتا ابن وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لهاتين من الاثنين وهي مشاركة في الاثنين فكل واحدة  
لها مشاركة فيهما وان كان المجموع له الثلاث وقوله لهما الثلاث أي وهما اثنا وقوله والباقي أي وهو  
واحد فالمسئلة من ثلاثة يخرج الاثنين وقوله لما من أي من استغنائها باقرضا معهما فلا يصحها (قوله بنت  
وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن ابن أترل) هذا المثال من أمثلة المناق بالانظر لبنت ابن الابن لانها ليس  
لهاتين من الاثنين فيعصا ومن أمثلة المفهوم بالنظر لبنت الابن لانها شأ من الاثنين وهو السوس ولعل  
الشارح نظر لهذا كرمثل من أمثلة المفهوم وقوله لبنت النصف أي وهو ثلاثة من أصل المسئلة فان  
أصلها ستة يخرج السوس وقوله ولبنت الابن السوس أي وهو واحد وقوله والباقي أي وهو اثنا لكن  
الاثنا لا يقسمان على بنت ابن الابن وابن ابن الابن وهما ثلاثا وقس فبنت الابن في أصل المسئلة  
وهو ستة بنمانية عشر فلبنت ثلاثة في ثلاثة بقوله ولبنت الابن واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة لابن ابن  
ابن أو بقوله لبنت ابن الابن اثنا وقوله لذ كرمثل النازل (قوله وقس على ذلك) أي قس على ما ذكر  
من الأمثلة بانها (قوله أحنت شقة قما أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الاخت على غيرها وقوله المال  
لها أي اثنا فللجد اثنا ولها ولدان الجد بمنزلة الأخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أي الدليل  
على ذلك كله وقوله تعالى وصيكم الله في أولادكم دليل لتعصيب الابن ما كثر البنت فأكثر وقوله قوله  
تعالى وان كافرا أخوة الخ دليل لتعصيب الأخ ما كثر الاخت فأكثر وقوله وقياس الخ دليل لتعصيب ابن  
الابن ما كثر بنت الابن فأكثر وقوله مع مأساني الخ أي من أمثلة الأمثلة كخ وهذا دليل لتعصيب الجد  
لأنه (قوله ولما أنسى الكلام) هذا دخول على كلام المصنف وقوله شرع في القسم الثالث جواب  
لما وقوله وهو أي القسم الثالث وقوله اثنا أي اعتبار كون الاخوات أمثلة لثلاث أولاد وقوله وقال  
صاف على شرع (قوله والاخوات) أي جنسهن المصدق بالواحدة كرمثل كأشعار البهائم الشارح بقوله  
والمراد الواحدة ما كثر وقوله ان تكن الخ لا يفتي ان جلة الشرط وجوابه خبر المبدأ وقوله أي توجد  
أشارة في أمته مضارع كالتمام وقوله بنت أي جنسهن كأشعار البهائم الشارح بقوله واحدة أو أكثر وقوله  
أو بنات ان كذلك أي واحدة أو أكثر (قوله فمن مهن الخ) هذا الجلة جواب الشرط ثم لا يحتمل ان  
يكون الضمير الأول والاخوات والثاني لبنات وحيدتين فقرا مهابت بفتح الصاد على اسم مفعول كاسلكه  
الشارح ويحتمل ان يكون الضمير الأول لبنت والثاني للاخوات وحيدتين فقرا مهابت بكسر الصاد على  
اسم مفعول وعلى هذا فمعى الامم الأول أحسن (قوله وهذا معنى قول الفرسيين الخ) أشار هذا الى

أن ما وجد في بعض كتب الفرائض وغيره من أنه صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا الاختصاص مع البنات  
 مصبات ليس له أصل يعرف فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام الفرغين وقوله  
 الاختصاص مع البنات مصبات أي جنس الاختصاص المصدق بالواقع مع جنس البنات المصدق بالواقع أيضا  
 مصبة وإنما كانت الاختصاص مع البنات مصبات ليدخل النص على الاختصاص دون البنات فبما كان هناك  
 بنات مع اختصاصه لو فرضنا الاختصاص لكانت النسبة لا تقتضي نصيب البنات ولا يمكن إسقاط الاختصاص ليعلم  
 مصبات ليدخل النص عليها خاصة كإدخاله إمام الحرمين وحتى يفرض ذلك الإجماع انتهى أوله (قوله)  
 والاصل في ذلك حديث ابن مسعود (قوله) وحديث بشرط الخ أي وما ذكر من أن الاختصاص مع البنات  
 فلاختصاص أي فبدل ذلك على أنها مصبة (قوله) وحديث بشرط الخ أي وما ذكر من أن الاختصاص مع البنات  
 مصبة مع الغير متبني بشرط الخ وقوله فإن كان معها أخوها الخ وذلك لأن الأخ أقوى من البنت مصبة  
 أخذت مصبة مصبة بالغير لا مع الغير (قوله) ثمرة أصلها ثمرة كتمسكه بغيره نقلت حركة الميم الأولى لثبوت الثانية  
 وأدغمت الميم في الميم فصارثة بفتح التاء الأولى وكسر الثانية ويجوز اتباع أوله لثبوتها في الكسر وهو المشهور  
 على الأصل (قوله) حيث صارت الاختصاص الشقيقة مصبة مع الغير أي بأن كانت مع البنت أو بنت الابن  
 وقوله صارت كالأخت الشقيقة أي صارت بنته وقوله فصعب الأخوة للأب فربيع على قوله صارت كالأخت  
 الشقيقة والمراد بالأخت ما يشبه الاختصاص ليدل قوله ذكر كذا أو أانا وقوله ومن بعدهم من العصباء  
 أي كسبي الأخوة والأعمام وبنهم (قوله) حيث صارت الاختصاص للأب مصبة مع الغير أي بأن كانت مع  
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالأخت للأب أي صارت بنته وقوله فصعب بني الأخوة فربيع على  
 قوله صارت كالأخت للأب وقوله ومن بعدهم من العصباء أي كالأعمام وبنهم (قوله) ولما فهم الخ  
 دخول على كلام المصنف وقوله أن جميع الذكور مصبات أي في كل المصنفات التي في التمثيل للعصباء وقوله  
 الأزواج والأخ لا دم أي ليسا مصبة كالمصنف لهما في أصحاب الفروض مع كونهما كالأزواج في باب  
 التعصيب خصوصا وقد قال فيمن القرابات أو الموالى أو الزوج ليس كذلك وتقدم أنه أرباب الأخ خصوص  
 الشقيق وأولاد دون الذي لم يقر به كرهة في أصحاب الفروض وقوله وأن جميع النساء صاحبات  
 فرض أي في كل المصنفات لهن في أصحاب الفروض مع كونهن في التعصيب كالأزواج وقوله الالفة  
 أي فهي مصبة قد دخلوا في قوله والسيد المعتبر في الأنعام إذا المراد به الشخص ذكر أو أنثى (قوله)  
 صرح الخ جوابا وقوله بذلك في النساء أي يكون من صاحبات فرض الالفة وقوله بقوله أي في  
 قوله فلا يجوز (قوله) وليس في النساء أي من النساء في معنى من وقوله طرأ على قرانه بفتح الطاء  
 يكون مقول مطلقا على محذوف يتقدم المعنى أي أقطع بذلك نظاما وعلى قرانه بضم الطاء يكون حالاً في  
 القضا تأكيدياً المعنى فكانه قال في النساء جميعهم كأن تقدم نظير في قوله بنوهم جميعا وقوله مصبة بنفسها  
 أي فلا يثنى أن فهن مصبة بالغير ومع الغير ليس مراد المصنف في العصبية منهن مطلقاً بل خصوص العصبية  
 بالهس كما أشار إليه الشارح والتقدير بقوله بنفسها (قوله) إلا أنثى الخ أي أشار الشارح إلى أن أنثى  
 صفتها صوف محذوف وقوله منت من المن وهو الإلزام كما أشار إليه الشارح بقوله أي أنعتت ومنه اسم  
 تعالى المان فهو بمعنى المنم وقوله بعق الرقبه أي الفاتحة قد أطلق اسم الجزء على الكل فهو مجاز مرسل  
 علاقته الكلية والجزئية وإنما اختير اسم الرقبه لأن الرقبه كالنقل في الرقبه (قوله) من ذكر أو أنثى بيان  
 الرقبه معنى الذات وقوله فهي مصبة بيان لمعاد الاستثناء وقوله المعتبر أي لثبوت الولادة به بالمباشرة  
 وقوله وإن أنثى البه أي أنثى إلى العتق لثبوت الولادة عليه بالمرأية وقوله ينسب أولاداً لعمتي بالثبوت  
 من أنثى البه ينسب كانه من أنثى البه بولادة كتمسكه وقوله على فصل أي حال كرت ذلك كأننا على فصل  
 وقوله سيباني به في أي في المصنوع المذكور في الحاشية (قوله) تبتان أي ثلاثة (قوله) ابن كل أخ لغير

مصبات والاصل في ذلك  
 حديث ابن مسعود  
 رضي الله عنه السابق في  
 باب السمس حيث قال وما  
 بين فلاخت وهذا بشرط  
 أن لا يكون مع الاخت  
 أخوها فإن كان معها  
 أخوها فهي مصبة بالغير  
 لا مع الغير (تتمة) حيث  
 صارت الاخت الشقيقة  
 مصبة مع الغير صارت كالأخت  
 الشقيقة فصعب الأخوة  
 للأب ذكر أو أنثى أو  
 أنا ومن بعدهم من  
 العصباء وحيث صارت  
 الاخت للأب مصبة مع  
 الغير صارت كالأخت للأب  
 فصعب بني الأخوة ومن  
 بعدهم من العصباء والله  
 أعلم ولما فهم مما سبق أن  
 جميع الذكور مصبات  
 الأزواج والأخ لا دم وأن  
 جميع النساء صاحبات  
 فروض الالفة صرح  
 بذلك في النساء بقوله (وليس  
 في النساء) كلهن (طرا)  
 بفتح الطاء أي طرأ على قرانه  
 أي جميعا (عصب) بنفسها  
 (الا) أنثى (التي منت) أي  
 أنعتت (يعنى الرقبه) الرقبه  
 من ذكر أو أنثى فهي مصبة  
 للعقيق ولحسن انتهى البه  
 نسب أولاد على فصل  
 ذكر في الولاد مصبات  
 عنه إنشاء الله تعالى  
 تبتان الأولى ابن كل  
 أخ لغير

أم كائيه) فإن الاخ الشقيق كايه وابن الاخ لآب كايه وأما ابن الاخ لآم فليس كايه بل من ذوى الارحام (قوله لا يرثون الام) أى لان ابن الاخ لا يسمى أخا بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابنا محضاً وقوله ولا يصرون أخواتهم أى لأنهن من ذوات الارحام وقوله ولا يرثون مع الجسد أى لغيره لهم وقوله بخلاف آياتهم أى فى الثلاثة فيرثون الام من الثالث الى السدس ويصرون أخواتهم ويرثون مع الجسد (قوله وابن الشقيق يسقط في المشرقة) أى لانه لا تفرقة كايه وقوله وبالاخ لآب أى ويسقط بالاخ لآب لان جهة الاخوة مقدمة على جهة بنى الاخوة وقوله وبالاخت الخ أى لما تقدم من أنها حيث صارن مصبغ الفير صارن كالاخ وهو يحجب ابن الاخ فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب الاخ لآب أى لان جهة بنى الاخوة متأخرة عن جهة الاخوة والاخ لآب هو الذى يحجب ابن الاخ كذا كرم قبل وقوله بخلاف آيسه أى فى جسم هذه المسائل فلا يسقط في المشرقة بل تقاسم الاخوة لآم فيها كحسباً فى ولا يسقط بالاخ لآب بل الاخ لآب هو الذى يسقط به ولا يسقط بالاخت بل يصحبان كائى شقيقة ويحجبان كائى لآب (قوله وابن الاخ لآب يسقط) أى لان ابن الاخ الشقيق أقوى من ابن الاخ لآب وقوله وبالاخت لآب الخ أى لما تقدم من أنها حيث صارن مصبغ الفير صارن كالاخ لآب وهو يحجب ابن الاخ لآب فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب ابن الشقيق أى لما علمت من أن ابن الاخ الشقيق أقوى من ابن الاخ لآب وقوله بخلاف آيسه أى فى هذه المسائل الثلاثة فلا يسقط ابن الاخ الشقيق بل يحجب ولا يسقط بالاخت لآب بل يصحبا ويحجبان الشقيق لان جهة الاخوة مقدمة على جهة بنى الاخوة (قوله الورثة أربعة أقسام) أى من حيث الارث بالفرض فقط والارث بالتعصيب فقط والارث بهما ولا يجمع بينهما والارث بهما ويجمع بينهما (قوله قسم يرث بالفرض وحده) أى دون التعصيب وقوله من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لهافى المادة كالزوج فإنه يرث بالفرض وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق لهافى المادة وهى الزوجية واحترز بذلك محالو كان الزوج ابن عمه فلا يترث بالتعصيب أيضاً لان تلك الجهة بل من جهة كونه ابن عم (قوله وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض وحده وقوله الام تترث بالفرض وحده من جهة الامومة وقوله ولها أى ولها الام الذى ذكره الاثنى عشران بالفرض وحده من جهة الاخوة لآم وقوله والجدتان أى الجدة من جهة الام والجدتان من جهة الابن تفرنان بالفرض وحده من جهة الجدودة وقوله والزوجان أى الزوج والزوج تفرنان بالفرض وحده من جهة الزوجية (قوله وقسم يرث بالتعصيب وحده) أى دون الفرض وقوله كذلك أى من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لهافى المادة كاسم العمة فإنه يرث بالتعصيب وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق لهافى المادة وهى بنوة الاعمام واحترز بذلك محالو كان ابن العمة زوجاً فإنه يرث بالفرض أيضاً لان تلك الجهة بل من جهة كونه زوجاً (قوله وهم) أى القسم الذى يرث بالتعصيب وحده أى ضمير الجمع مراعاة للجمع وهو قوله جميع العصة فإنه جمع فى المعنى وقوله جميع العصة بالنفس أى كالابن والاخ وابنة العمة وابنة وقوله غير الاب والجد أى فانهم جالس اربهم ما فاصرا على الارث بالتعصيب وحده من الجهة التى يسميها وهى الابن والجدودة كانه ليس فاصرا على الارث بالفرض وحده من الجهة المذكورة بل تارة تفرنان بالفرض وحده وتارة بالتعصيب وحده وتارة مع ماوا جهة فى الاحوال كلها واحداً كاسم وصه الشارح (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا لم يكن هناك معصب وقوله وبالتعصيب أخرى أى مرة أخرى وذلك اذا كان هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما أى بين الفرض والتعصيب وقوله وهن أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى وانما فى بصير جمع النسوة مراعاة للغير وهو قوله ذوات وأشأ بقوله ذوات النصف الخ خروج الزوج ادلا يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف فيرثن بالفرض ان لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب ان كان هناك معصب لهن والجهة واحدة

أم كايه الا فى مسائل لا يرثون الام من الثالث الى السدس ولا يصرون أخواتهم ولا يرثون مع الجسد بخلاف آياتهم وابن الشقيق يسقط في المشرقة وبالاخت لآب الخ شقيقة كانت أو لا اذا صارن مصبغ الفير ولا يحجب الاخ لآب بخلاف آيسه وابن الاخ لآب يسقط من الاخ الشقيق وبالاخت لآب اذا صارن مصبغ الفير ولا يحجب ابن الشقيق وبالاخت لآب اذا صارن مصبغ الفير ولا يحجب ابن الشقيق بخلاف آيسه والله اعلم الثانية الورثة أربعة أقسام قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التى يسمى بها وهو سبعة الام وولدها والجدتان والزوجان وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصة بالنفس غير الاب والجد وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف والتلخيص كما

فهيما (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا كان هناك ابن أو ابن ابن أو بقي بعد الفروض قدور  
 السدس فاقول أول بيتي وبالعالم السدس وقوله وبالتصميم مرة وذلك اذا لم يكن هناك فرع وارث  
 لا ذكر ولا أنثى وقوله ويجمع بينهما مرة وذلك اذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض  
 أكثر من السدس (قوله وهو) أي القسم الذي يرث بالفرض مره وبالتصميم مرة ويجمع بينهما مرة  
 وقوله الاب والجد فيرث الاب بجهة الاب والجد بجهة الجد وقوله فان كانا معاً يرث أي بالفرض  
 وحده وقوله مع ابن أو ابن ابن فيكون للاب أو للجد السدس وما بقي للاب أو ابن الابن وقوله وحيث بقي الخ  
 عطف على قوله مع ابن أو ابن ابن أي وفي حالة هي ما داني الخ وقوله قدر السدس أي كالميات من أم وبنتين  
 وأب أو جد فلام السدس سهم واليتيم الثلثان أربعة أسهم والبقية قدر السدس سهم للاب والجد  
 فالمسألة من ستة وقوله أو دون السدس أي وبالعالم يكمل السدس وذلك كالميات الزوجية من زوج  
 وبنتين وأب أو جد فالزوج الربع وللبنات الثلثان ثمانية والباقي سهم وهو دون السدس فعال سهمهم  
 آخر يكمل السدس ويعطى للاب أو الجدة فاصل المسألة من اثني عشر وتقول خمسة عشر (قوله ورث) أي كل منهما وقوله بالتصميم  
 نتي أي وبالعالم السدس وذلك كالميات الزوجية من زوج وأم وبنتين وأب أو جد فالزوج الربع وثلاثة فلام  
 السدس سهمان واليتيم الثلثان ثمانية أن الباقية سبع فعال لها هو السدس وبالعالم السدس فعال السدس  
 بالسدس سهمين فاصل المسألة من اثني عشر وتقول خمسة عشر (قوله ورث) أي كل منهما وقوله بالتصميم  
 أي وحده وقوله اذا خلا أي كل منهما وقوله عن الفرع الوارث أي ولو كان هناك ذو فرض آخر كزوجة  
 وقوله من ذكر أو أنثى بان الفرع الوارث (قوله ويجمع) أي كل منهما وقوله بين الفرض والتصميم  
 أي فيرث البعض بالفرض والبعض بالتصميم وقوله اذا كانت هناك الخ أي كالميات من بنت وأم وأب أو  
 جد فقلت النصف ثلاثة فلام السدس واحد بيتي اثنان وهما أكثر من السدس فبأخذ الاب أو الجدة  
 واحدا بالفرض وواحدا بالتصميم (قوله فديجتمع في الشخص بجهة التصميم) أي بكيفية البنوة فوجهة  
 العمومة في ابن هو ابن ابنهم وبكيفية الاخوة فوجهة الولاء في أخ هو معتق (قوله كإبن هو ابن ابنهم) هذا  
 تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه هاتان التبعصيص صورته أن تزوج امرأة ابن عمها فأنشأ منه ابن فذلك  
 الابن ابنه وابن ابن عمها وقوله وكان هو معتق صورته أن يشتري شخصاً أحاهم بمعتقه فهو أخوه ومعتقه  
 (قوله فيرث بأقواهما) أي فيرث الشخص الذي اجتمع فيه جها تصمصيص بأقوى الجهتين وقوله والأقوى  
 معلوم من القاعدتين أي قاعدة الجاهلية وقاعدة كمن ادلى بواسطة جبهة ثلاث الواسطة إلا أولاد الأم فيعلم  
 من القاعدتين المذكورتين أقوى الجهتين فأقوى الجهتين في الابن الذي هو ابن ابنهم جهة البنوة لأنهم  
 مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الاخ الذي هو معتق جهة الاخوة لأنهم مقدمة على الولاء (قوله  
 وقد يجمع في الشخص جهة الفرض) أي كإبنته أو اخته من الابن بنت هي أنت من أم أو كالأخوة  
 والاختيمس الابن أي أم أنت من أب (قوله ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس) أي ولا يكون اجتماع  
 جهتي الفرض في شخص الا في نكاح الجوس لاستباحتهم وطه المحارم وقوله وفي وطه الشبهة أي من  
 المسلين وغيرهم وانما لم يكن ذلك في نكاح المسلمين لأن الشرع منع من نكاح المحارم (قوله فيرث بأقواهما  
 لا بهما) أي فيرث الشخص الذي اجتمع فيه جهة الفرض بأقوى الجهتين لا بالجهتين معاً وقوله على الأرجح  
 وقبل يرث بالجهتين جعاه هو قول عمر وعلي وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والنوري  
 وأبي حنيفة وأصحابه وأجدوا حتى وقوله قال ابن سيرين وابن أبي ليلى من أصحابنا وهذا قول ضعيف مصرح به  
 عند المالكية أنه يرث بالاكتر اه لولؤنه زيادة (قوله والقوة) أي قوتنا حدى الجهتين على الأخرى وقوله  
 بأحد أمور ثلاثة أي وهي يجب احداهما الأخرى يجب حرمان وعدم يجب احداهما يجب حرمان بالشخص  
 والأخرى يجب كون احداهما أقل جبهة الأخرى كما يعلم من الشارح (قوله الأول أن يجب احداهما

معتق وقسم يرث بالفرض  
 مرة وبالتصميم مرة  
 ويجمع بينهما مرة وهو  
 الاب والجد فان كلا منهما  
 يرث السدس مع ابن أو  
 ابن ابن وحيث بقي بعد  
 الفروض قدر السدس أو  
 دون السدس أول بيتي  
 ويرث بالتصميم اذا خلا  
 من الفرع الوارث من  
 ذكر أو أنثى ويجمع بين  
 الفرض والتصميم اذا  
 كان معه أنثى من الفروع  
 وفضل بعد الفرض أكثر  
 من السدس وسبقت  
 الإشارة إلى ذلك والله أعلم  
 الثالثة قد يجمع في  
 الشخص جهتا تصمصيص  
 كان هو ابن ابنهم وكان  
 هو معتق فيرث بأقواهما  
 والأقوى معلوم من  
 القاعدتين السابقتين في  
 العصبان وقد يجمع في  
 الشخص جهتا فرض ولا  
 يكون ذلك الا في نكاح  
 الجوس وفي وطه الشبهة  
 يرث بأقواهما لا بهما على  
 الأرجح والقوة بلحاح  
 لآلة الأول أن يجب  
 احداهما

الانثى) أى حبس حرمان لغة الميتة فحبس جهة الانثى من الام بحبس حرمان (قوله) كنت هى أخت من أم) هذا تمثيل للشخص الذى اجتماع فيه متافرض والقوة بحبس احدها المتأخرى وقوله كان بطا بحسبى أمه أى أو بطا شخص أمه وطه شبه وقوله فتلد بنتا أى فتلد أمه بتامنه وقوله ثم غوت عنها أى عن تلك البنت وقوله فترث البنتية أى بالاختية للام لان البنتية أقوى عليها للاختية للام (قوله) الثاني أن تكون احدها لا تصحب) أى حبس حرمان بالشخص والاخرى تصحب لغة الامومة أو البنتية لا تصحب بحسب حرمان بالشخص وجهة الانثى من الاب بحبس بالان والاب والاخ الشقيق (قوله) كام أو بنت هى أخت من أب) هذا تمثيل للشخص الذى اجتماع فيه متافرض والقوة بحبس احدها وقوله كان بطا بحسبى بنته أى أو بطا شخص بنته وطه شبه وقوله فتلد بنتا أى فتلد بنته بتامنه وقوله ثم غوت الصغرى من الكبرى أى فقد اجتماع فى الكبرى جهتا فرض لان أمها وأختها من أبها وقوله فترث بالامومة أى بالاختية من الاب لان الامومة لا تصحب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية من الاب فانها تصحب حرمانا (قوله) أو كسبه) أى بأن غوت الكبرى عن الصغرى فقد اجتماع فى الصغرى جهتا فرض لانها بنتها وأختها من أبها وقوله فترث منها بالبنتية أى بالاختية للاب لان البنتية لا تصحب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية للاب كامر (قوله) الثالث أن تكون احدها أقل حجبا) أى أن تكون احدى الجهتين أقل بحسبى من الأخرى بحسب مصدر المنى للجهول لا بمعنى المحسوبة (قوله) كجدة أم أم هى أخت من أب) هذا تمثيل للشخص الذى اجتماع فيه متافرض والقوة تكون احدها أقل حجبا من الأخرى وقوله كان بطا بحسبى أى أو بطا شخص بنته وطه شبه وقوله فتلد بنتا أى فتلد بنته الاولى بنتا منه وقوله ثم بطا الثانية أى بنته الثانية وقوله فتلد بنتا أى فتلدته الثانية بتامنه وقوله ثم غوت السطلى عن العليا أى فقد اجتماع فى العليا جهتا فرض لانها واحدة السطلى أم أمها وأختها من أبها وقوله بعد الوسطى أى بعدموت الوسطى لانها كانت حجة بحيث العليا جهة كونها واحدة فترث حيثما بالاختية كما سيذكر بعد وقوله والاب أى وبعد موت الاب فهو موقوف على الوسطى وانما سبب ذلك لتكون جهة الاختية غير محسوبة كأن جهة الجدودة غير محسوبة وبعضهم جعله معلقا على العليا لان موت الاب ليس شرطاً لارث العليا لكونها ترث بالجدودة من جهة الام والاب لا يتحبا من تلك الجهة فترثا من جهة الاختية للاب وقال الشيخ الامير لودنه ماضى بلفظه على الوسطى أو العليا وقوله فترثا بالجدودة دون الاختية أى لان الجدودة من جهة الام وإن حجب بالام لأنها أقل بحسبى يستمن الاختية للاب فترث بالجدودة السدس مع أمها لو ورثت بالاختية لاستحققت النصف وهذا قول بعضهم صرح به هذا المالكى أنهم ارثت بالاكثر كما تقدم (قوله) فلا كانت الخ) مقال لحذوف والتقدير هذا اذا لم تكن الجهة المقوية بحسبى فلو كانت الخ والجهة المقوية بالجدودة والاختية كالجدودة والاختية للاب في المثال المذكور وقوله كان غوت السطلى أى التى هى البنت الأخيرة وقوله عن الوسطى أى التى هى أمها وأختها من أبها وقوله والعليا أى عن العليا التى هى جدتها أم أمها وأختها من أبها وقوله فترث العليا بالاختية أى فترث العليا التى هى جدة أم أم وأخت الاب بالاختية للاب بالجدودة عليها بالام التى هى الوسطى فترث النصف لكونها أختا لاب وقوله والوسطى بالامومة أى وترث الوسطى التى هى أم وأخت لاب بالامومة لا بالاختية لان الامومة لا تصحب بخلاف الاختية كما تقدم وبما يام أفاء إلى أى جدتها النصف فرضا وأى صاحب يريه أصيب بحسبى به

الانثى كنت هى أخت من أم كان بطا بحسبى أمه فتلد بنتا ثم غوت عنها بالبنتية الثانية أن تكون احدها لا تصحب كام أو بنت هى أخت من أب كان بطا بحسبى بنته فتلد بنتا ثم غوت الصغرى من الكبرى فترثها بالامومة أو كسبه فترثها بالبنتية الثالثة أن تكون احدها أقل حجبا كجدة أم أم هى أخت من أب كان بطا بحسبى بنته فتلد بنتا ثم غوت السطلى عن العليا بعدموت الوسطى فترثا بالجدودة دون الاختية فالجدودة السدس مع أمها لو ورثت بالاختية لاستحققت النصف وهذا قول بعضهم صرح به هذا المالكى أنهم ارثت بالاكثر كما تقدم (قوله) فلا كانت الخ) مقال لحذوف والتقدير هذا اذا لم تكن الجهة المقوية بحسبى فلو كانت الخ والجهة المقوية بالجدودة والاختية كالجدودة والاختية للاب في المثال المذكور وقوله كان غوت السطلى أى التى هى البنت الأخيرة وقوله عن الوسطى أى التى هى أمها وأختها من أبها وقوله والعليا أى عن العليا التى هى جدتها أم أمها وأختها من أبها وقوله فترث العليا بالاختية أى فترث العليا التى هى جدة أم أم وأخت الاب بالاختية للاب بالجدودة عليها بالام التى هى الوسطى فترث النصف لكونها أختا لاب وقوله والوسطى بالامومة أى وترث الوسطى التى هى أم وأخت لاب بالامومة لا بالاختية لان الامومة لا تصحب بخلاف الاختية كما تقدم وبما يام أفاء إلى أى جدتها النصف فرضا وأى صاحب يريه أصيب بحسبى به

أه ولاى قل فى الفراض جدة \* لها النصف فرضا ما سمعت بمثلها وما حاجب قد راد بحسبى به \* فما حجبها والارث يمول لاجله وما جدة ثالث مع الام ارثها \* وأدلت بها أرثت قال لوله

﴿وقال العلامة العبد العبد العبد﴾

أين لي هذا الله ملهى جنة \* من الأرض تعجب واما بيتها  
وبنت لها أم وقد دونها معا \* فثنت لام ثم نفسفلاهما  
وأجلب بهنهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في \* نضكح محموس لينت فبنتها  
فأولاده في ان تحت كانت امهم \* لها الثلث سبعا وان نصف لامها  
بأختة للميت فاسم هذا الذي \* طلبت حياك الله فضل أولى النبي

(قوله وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض وتعب) أي كنهه أخوة الام والأزوجة وجهة العمومة في ابن  
عم هو أخ لام أو زوج (قوله كائن هم هو أخ لام) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض  
وتعب صورة أن يتعاقب آخران على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ثم يموت أحدهما فينبت من الآخر وابت  
بهم وأخوه لامه وقوله أو زوج أي ابن عم هو زوج وصورة أن تزوج المرأة بابن عمها ثم تموت عنه فهو ابن  
عمها وزوجها (قوله فربت بهم احب أمكن) أي ربت بالجنين معا وتامكنت لعدم الحجاب وبها شئ  
للمصنفات لم تكن بأن وجد مانع فلا ريبا حدى بالجنين ووث الأخرى كالو كان مع ابن العم الذي هو أخ لام  
بنت فان البنت تنقسم من الأرض بالأخوة لأم فربت بالتحصيل فقط (قوله ولما أنتمى الكلام الخ) دخول  
على كلام المصنف وقوله أردف ذلك يباب الحجب أي أتبع الكلام على العصبية يباب الحجب وقوله مع  
أن بعضه سبق في العصبية أي كقول

وما الذي البعدي مع القريب \* في الأرض من حفا ولا تعيب  
وقوله والاخ والسم لام وأب \* أولى من الذي بشر النسب  
وأشار الشارح بذلك إلى أن في كلام المصنف تكرارا في الجملة (قوله قال) مطلق على أردف  
(باب الحجب) \*

أي باب بيان ذي الحجب وهو المحبوب وهو باب عظيم في الفرائض ويحرم على من لم يعرف الحجب أن يفتي في  
الفرائض كالشرح للترتيب (قوله وهو لغة المنع) فالحجب لغة المنع ومنه قول الشاعر  
الحجب في كل أمر يشينه \* وإيسره من طالب العرف حاجب  
قال بعضهم بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم أي له صلى الله عليه وسلم مانع عن كل أمر يشينه وليس له مانع من  
طالب المعروف والاحسان (قوله واصطلاحا منع من قام به سبب الأرض) أي كالتراية فمنع من لم يقم به  
سبب الأرض لا يسمى حجابا اصطلاحا وقوله من الأرض بالسكينة أي من الموروث بكلمة هذا يسمى حجب الحرمان  
وقوله أو من أو فرح عليه أي أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب نقصان وألتنويع لالتنك (قوله وهو)  
أي الامم صفى الترجمة لان المراد به في الترجمة الحجب بالانحصار فقط كما سيذكره الشارح وقوله حجب  
بالاوصاف أي بسببها وقوله وهي المواضع السابقة أي التي هي الرق والقتل واختلاف الدين إلى آخر ما سبق  
وقوله وحجب بالانحصار أي بسببهم (قوله وهو المراد عند الاطلاق) ففي إطلاق الحجب فالمراد به الحجب  
بالانحصار نقصا لا حرمانا لكن هذا في التراجم كفي ترجمة المتن وأما في الافتاء فالمراد به الحجب بالانحصار  
حرمانا فاذا قيل في الافتاء فلان محجوب كان المراد أنه محجوب بالشخص حرمانا (قوله وهو المقصود بالترجمة)

أي وهو المراد للمصنف بترجمته أي بقوله باب الحجب (قوله وهو قسمان) الضيق عائد للحجب بالانحصار  
وقوله حجب نقصان أي حجب بترتيب عليه بالنقصان (قوله وهو سبعة أنواع الخ) قد ذكر الشارح منها  
واحدا وثانيا انتقل من تعصيب إلى تعصيب أقل منه كانتقال الاختصاص من النصف بالتعصيب إذا كانت مع  
البنت إلى الثلث بالتعصيب إذا كانت مع أشبهها وثالثها انتقل من فرض إلى تعصيب أقل منه كانتقال البنت

وقد يجتمع في الشخص  
جهتا فرض وتعب كائن  
هم هو أخ لام أو زوج فربت  
بهم ساجد أمكن والله  
تعالى أعلم ولما أنتمى  
الكلام على العصبية  
أردف ذلك يباب الحجب مع  
أن بعضه قد سبق في العصبية  
فقال

﴿باب الحجب﴾

وهو لغة المنع واصطلاحا  
منع من قام به سبب الأرض  
من الأرض بالكنية أو من  
أوفر حظيه وهو قسمان  
حجب بالاوصاف وهي المواضع  
السابقة وحجب بالانحصار  
وهو المراد عند الاطلاق  
وهو المقصود بالترجمة وهو  
قسمان حجب نقصان وهو  
سبعة أنواع

منها الانتقال من فرض  
 الى فرض أقل منه كعجب  
 الزوج من النصف الى الربع  
 وعلم أكثرهما سابق وما  
 ساقى للتمثال وعجب حوران  
 وقد سبق بعضه لبعض  
 وذكرها شأه مقدما  
 عجب الاصل فقال (والجد  
 محبوب من الميراث بالاب)  
 لانه أدلى به وقوله (في  
 أحواله) أي الاب أو الجدة  
 (الثلاث) يشير به الى  
 الاحوال الثلاث التي  
 ذكرها من الارث للفرض  
 أو التصيب أو بهما  
 (وتسقط الجذات من كل  
 جهة) أي من جهة الام أو  
 من جهة الاب (بالام) اما  
 التي من جهة الام فلا دلالتها  
 بها واما التي من جهة الاب  
 فلا كون الام أقرب من رث  
 بالاموه (فالفهمه) أي  
 ما ذكرته لك (وقس  
 ما أشبهه) نصيب كل جد  
 قريب كل جد أبسلفه  
 لادلائمه وعجب الجدات  
 بعضهن بعضا على التفصيل  
 السابق ويحبب لكل  
 من الاب أو الجدة الخدة  
 التي تليها دون غيرها  
 (وهكذا) يسقط (اس  
 الابن) وبنت الابن (بالابن)  
 وكذا كل ابن ابن وبنت  
 ابن تليها من ابن ابن أقرب  
 منه (فلا تبخ) أي تطلب  
 (هن) هذا (الحكم العتيق)  
 أي المجمع عليه (معدلا)  
 أي مالا حكم باطل بأن  
 قوت ابن ابن مسمون

من النصف فرضا الى الثلث بالتصميم مع ابن  
 كان انتقال الاب أو الجدة مع الابن من ارث جميع المال نصيبا الى السدس فرضا ونصيبا من ارث الفرض  
 كمال البنات فان بعضهن يرث سدس بعضهن يرضى الثلث وسدسها من ارث الفرض وكذا سادسها من ارث الفرض  
 بعضهن التصيب وسادسها من ارث الفرض كمال في زوج وأخت غير أم ولا بنتي ذلك أن الخامس وما بعده  
 لا يضمن فيه المحاب من المحبوب بل لا اعتبار كل واحد منهم صاحبا ولا أن تعتبر بمحبوها من طائفة  
 الامير بصرف (قوله ذكر في شرح الترتيب) فدللتها (قوله منها الانتقال الخ) في التعبير بالانتقال  
 مسامحة لانه فرع عن ثبوت المنتقل عنه أولا كان ينشأ الزوج النصف أولا ثم ينتقل عنه الى الربع وأجيب  
 بأنه اعتباري فلا حظ أن له النصف أولا ثم انتقل عنه الى الربع يؤيد ذلك أن ارث الزوج النصف شرطه  
 هدم الفرع الوارث وارثه لربح شرطه وجوده والاصل عدمه وقوله من فرض أي كالنصف وقوله الى  
 فرض أقل منه أي كالربع (قوله وعلم أكثرها) أي أكثر الانواع السبعة (قوله وعجب حوران) أي  
 عجب يرتب عليه الحرمان وهو معطوف على قوله عجب تصان (قوله وقد سبق بعضه) أي كعجب الانخ  
 لادب الاخ الشقيق وقوله شيأه أي من أفراد وقوله مقدما أي سلة كونه مقدما وقوله فقال ما عطف  
 على ذكر (قوله والجدة محبوب من الميراث) أي من الارث وقوله بالاب أي بسبب الاب (قوله لانه أدلى  
 به) أي لان الجدة انساب الى الميت بواسطة الاب (قوله وقوله) مبتدأ خبره وقوله يشير به الى الخ وقوله في  
 أحواله يستعمل أن الخبر لادب أو لجد كما أشار اليه الشارح وقوله من الارث الفرض الخ بيان للاحوال  
 الثلاث (قوله وتسقط الجذات من كل جهة) أي تسقط من الورثة وقوله أي من جهة الام ومن جهة  
 الاب أي من جهتهما وأما منه فالتصميم والجمع وقوله بالام أي بسبب الام (قوله أمالي التي من جهة الام  
 فلا دلالتها بها) أي ما سقطت التي من جهة الام فثبت لادلتها بالام وقوله وأما التي من جهة الاب فلا كون  
 الام الخ أي وأما سقوط التي من جهة الاب فثبت لكون الام الخ ووجه كون الام أقرب من رث بالاموه  
 انها رث بالاموه بلا واسطة والجدة ترث بالاموه بواسطة التي من جهة الاب ترث بالاموه بواسطة الاب  
 أي باعتبار كونها أم أو التي من جهة الام ترث بالاموه بواسطة الام أي باعتبار كونها أم وهذا ينفع  
 أصلها فيما سبق (قوله فالفهمه) أي اعلمه وقوله أي ما ذكرته أي من عجب الجد بالاب وسقوط الجدات  
 بالام (قوله وقس ما أشبهه) أي على عجب العبد بالقرب وبان خبر لما ذكر من عجب الجد بالاب وعجب  
 الجدات بالام وبين الشارح ما أشبه عجب الجسد بالاب بقوله يجب كل جد قريب كل جد أبسلفه من موبين  
 ما أشبه عجب الجدات بالام بقوله ويجب الجدات بعضهن بعضا فالبعض المحاب كالجدة القريبة من جهة  
 الام والبعض المحبوب كالجدة البعيدة من جهة الاب وقوله ويجب كل من الاب أو الجدة الجدة التي تليها  
 أي جدة الميت التي تلي بكل من الاب أو الجدة بالاب يجب الجدة التي تلي به وهي أمه وأمهاتها والجدة يجب  
 الجدة التي تلي به وهي أمه وأمهاتها وقوله دون غيرها أي غير التي تلي به كأم الام أو الاب بالنسبة لجد  
 (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي ما ذكره وبين الشارح مفاد التشبيه بقوله يسقط وقوله ابن الابن مبتدأ  
 خبره هكذا قبله وقوله وبنت الابن أشركه الى ان في كلام الله حذف الواو مع ما عطف وقوله بالابن  
 أي بسبب الابن وقوله وكذا كل ابن ابن وبنت ابن الخ أي بقسمة طان حال كونها تليها من ابن ابن أقرب  
 منهما (قوله فلا تبخ الخ) أي اذا علمت ما ذكره لا تبخ الخ وقوله من هذا الحكم أي الذي هو عجب اب  
 الابن بالابن ويحتمل نحوه عجب الجد بالاب والجدة بالام وقوله معدلا المشهوره بكماله لكن  
 القياس فقها لان ما عطف على معطوفه على وزن عجب يضرب فان أو بعده الحدوث في قياسه القم وتوان  
 أر عينه المكان أو الزمان في قياسه الكسر والمراد منه هنا الحدوث كما أشار اليه الشارح بقوله أي ملاقاة  
 المصغ ويكون الكسر سماعيا وقوله بان قوت الخ تصور الحكم الباطل (قوله وتسقط الانثى) أي



الواحد جمع أحاديثي واحد كقولنا جمع قلام وضعه العلامة الحنفى بالكسر وجعله جعلوا واحداً حكم  
 بشذوذه وهو تطبيق ليعول عليه كقائه الحق الأمير (قوله جمع واحد) لكن الجمع ليس مراداً بل المراد به  
 الواحد جمعاً من مرسلاً من إطلاق اسم الكل وأوداً بالجزء لأن المفرد هو الجمع وإنما كان المراد به الواحد  
 لمقابلته بالجمع المراد به مافوق الواحد (قوله فلا تطلق الجمع شرطاً) تفرغ على قوله سبب فيه الجمع  
 والوجدان أى فلا تطلق الجمع الواقع في عبارة المصنف شرطاً فيهم الانشوة (قوله ولما كان الانشوة قلام  
 الخ) دشول على كلام المصنف وقوله بمن يحجبهم الانشوة أى وهو ثلاثة الأبن وابن الأبن والأب والاب والاب  
 الشقيق يحجب ثلاثة والأخ للأب يحجب هؤلاء الثلاثة والأخ الشقيق وكذلك الشقيقة إذا صارت محبب  
 الغير كما تقدم وابن الأخ الشقيق يحجب هؤلاء بالجد والاب وكذلك الأخت للأب إذا صارت محبب  
 الغير كما مر وابن الأخ للأب يحجب هؤلاء وابن الأخ الشقيق والم الشقيق يحجب هؤلاء وابن الأخ للأب  
 والم للأب يحجب هؤلاء وابن الأخ الشقيق وابن الأخ الشقيق يحجب هؤلاء وابن الأخ للأب يحجب  
 هؤلاء وابن الأخ الشقيق والمولى للمعتز كذا كان أو أختي يحجب هؤلاء وابن الأخ للأب اهـ من القوادة  
 بنصرف (قوله وزاد على ذلك) أى وزاد على ما يحجب الانشوة بالزائد أى ذلك قال صرح  
 بالزائد يصح أن يكون على تقدير مضاف أى ذى زائد وهو المحرور ذلك أن الزائد لا يحجب وإنما يحجب  
 الزائد الذى هو ذى زائد (قوله صرح بالزائد) جواب لما وقوله بقوله أى قوله كما مر مراراً كثيرة  
 (قوله ويضلل ابن الأم) أى وزيد الأخ لأم على الأخ الشقيق والأخ لأب يعلم من ذلك أن الأخ للأب يسقط  
 عما سقط به الأخ الشقيق والأخ لأب من الابن وابن الابن والأب وزيد عما جاء به بسقط ما بسط كمر من  
 الجد والبن والبن وبنت الابن فيسقط بقوله يسقط بالأخ الشقيق (قوله وكذا بنت الأم) أى فان الأم ليس  
 بقيد وقوله وهما أى ابن الأم وبنت الأم وقوله الأخ والأخت للأب فالمراد من ابن الأم الأخ للأب والمراد من  
 بنت الأم الأخت للأب (قوله بالأب) متعلق بيضلل وكان المناسب لقوله سابقاً وتسقط الأخوة فالخ أن  
 يعبر بالسقوط لأنه لا حظ هنا لسقوط الغير والخ لسهولة وقوله بالجد أى بسبب الجد (قوله فافهمه)  
 أى فافهم الحكم المذكور وهو إسقاط الأخ للأب بالجد وهو المراد به الإشارة إلى قول الشارح أى ذلك فهو  
 تفسير للضمير وقوله فهمه أى مطابقاً للواقع وقوله على احتياط أى تثبت وقوله ويقتضى أى حزم  
 وقوله لاهى شك وزدد العطف فيه للتعسير (قوله وبالنات) أى ويضلل ابن الأم بالإسقاط بالنات أى  
 يحسنه الصادق بالواحدة كذا كما أشار إليه الشارح بقوله كذلك أى الواحدة كذا (قوله كما صرح  
 به) أى بأن المراد الواحدة كذا فى البنات وبنت الابن وقوله أى قوله فالبهاء بمعنى (قوله جمعاً  
 ووجداناً) أى سواء كن جمعاً وهو مافوق الواحدة فيصدق بالتثنية كذا أو وجداناً ضمير الواو وكسرهما  
 والمراد به الواحدة بدليل مقابلته بقوله جمعاً كما تقدم (قوله عقل لى زدى) أى لأنه ينبغي طلب الزيادة من  
 العلم قال تعالى وقيل زددنى علماً وقوله من هذا العلم المتعلق عليه وغيره أى لأن حذف للمعمول يؤذن  
 بالعموم (قوله فتخلص) أى من كلام المصنف وقوله أن الأخوة للأب المراد بهم ما يشمل الأخوات قلام  
 وقوله يحجبون بسبب أى بأحسنة وقوله بالابن وابن الابن الخ يدل من قوله بسبب وقوله أجماعاً أى بالإجماع  
 وقوله لآية الكلاله الأولى أى المهور مهلا آية الكلاله الأولى هى قوله تعالى وإن كان ذليل ورث كلاله  
 الخ ونجد بالاولى لأن الآية المشبهة لا مدعى عليها وهو ما يكون المراد بالانثوية فى الانثوة قلام وأما آية الكلاله الثانية  
 التى هى قوله يستقونك لى الله يتحكم فى الكلاله الخ فالمراد بالانثوية فى الانثوة لا بغير أولاد (قوله لأن  
 الكلاله من لم يحفظه وأولادها) أى لأن معنى الكلاله ستم يحفظ ولما وان زل ولا والمداون ولا وقوله  
 وقيل فيها غير ذلك مما ذكرته فى شرح الترتيب أى وقيل فى الكلاله غير هذا القول مما ذكرته فى شرح

الترتيب

جمع واحد فلا تطلق الجمع  
 شرطاً ولما كان الانشوة قلام  
 يحجبون بمن يحجب به  
 الانشوة وزيد على ذلك  
 صرح بالزائد بقوله (ويضلل  
 ابن الأم) وكذلك بنت الأم  
 وهما الأخ والأخت للأم  
 (بالاستقطاء) أى الحب  
 (بالجد فافهمه) أى ذلك  
 وهما صحيحاً (على احتياط)  
 ويقتضى لاهى شك وزدد  
 (وبالنات) (الواحدة كذا  
 (وبنات الابن) كذلك كما  
 صرح به بقوله (جمعاً  
 ووجداناً) من البنات وبنت  
 الابن (فصل لى زدى) من  
 هذا العلم المتعلق عليه ومن  
 غيره فتخلص من الانثوة  
 للأب يحجبون بسبب بالابن  
 وابن الابن والبنات وبنت  
 الابن والاب والجد أجماعاً  
 لآية الكلاله الأولى لأن  
 الكلاله من لم يحفظ ولما  
 ولا ولما وقيل فيها غير ذلك  
 مما ذكرته فى شرح

الترتيب قال فهو قيل السكالة اسم لروثة اذ لم يكن معهم والد ولا ولد وقيل ميت فائد لولد وقيل وروثة فاددوه  
وروي التوقف فيها من عروضي الله عنه اه وقد تلم بهم هذا الخلاف بقوله

وفي المراد بالسكالة اشترك \* والا كرون أنه محاصر

فقبل وارونون ما فهم ولد \* وولد وقيل ميت فقد

ذن وقيل فائد لولد \* أو وارونون فائدوه فادد

والوصف في معناه روي عن عمر \* وعزواين الى الجمل اشتر

(قوله لكن خص الخ) هذا استدراك على قوله لاية السكالة مع قوله لان السكالة من لم يخلط ولدا ولا ولدا  
لان الام والجددة دخلتا في ذلك والقصيص في الحقيقة للمفهوم وهو انه لو لم يكن كلاله بأن كان له ولد أو ولد  
لاميراث الاذخوه فيخرج من ذلك الام والجددة وكذلك خص من مفهوم السكالة في الآية الثانية البنت فانها  
لا تصيب الانثى الاستقلاء أولاد والدهم في ذلك السنة (قوله ثم ثبات الابن) أي حصته من الصادق  
بالواحدة أو أكثر كما اشار اليه الشارح بقوله الواحدة أو أكثر وقوله يسقط عن أي من عدد الورثة لم يكن  
بالبنت محدوز من الثلثين (قوله متى حاز البنت الثلثين) أي متى استحق البنت الثلثين بأن كن اثنتين  
أو أكثر فاما من الحيلة الاستحقاق لا الأخذ لانه لا يتوقف سقوط بنات الابن عليه مع الميراث بالبنت ما يشمل  
بنتين فأكثر ولا يخفى أن جواب الشرط محذوف دل عليه ما سبق والتقدير متى حاز البنت الثلثين سقطت  
بنات الابن (قوله يافتي) أي يامس له تنبيه في الفرائض شابا أم لا حضيا أم لا وان كان الغني في الأصل الشاب  
أو العتيق كما سجد كره الشارح وفيه إشارة الى أنه ينبغي اطالع العلم صرف زمن الشبوبة في طلب العلم لانه  
زمن القوت والانشاء المحتاج اليها فمعه ينشئ أيضا أن يكون حجابا يستكرم به وبذلك ماله في طلب العلم  
لحصول مقصوده (قوله مفهوم قول ابن مسعود الخ) أي فان مفهوم قوله ولينت الابن السدس فكذلك  
الثلثين أنه لو كل الثلثان للبنات بأن كن اثنتين أو أكثر فلا شيء لبنت الابن وقوله حيث قال أي لانه قال  
ولو حذف ذلك ماضر وكون وابت الابن السدس الخ مع قول القول في قوله لمفهوم قول ابن مسعود وقوله  
وأخبر أن ذلك الخ أي حيث قال لا قضيه بها قضاء النبي صلى الله عليه وسلم وقرص الشارح بذلك دفع ما قد  
يقال كيف يقول وقد استدلك كلام ابن مسعود مع أن كلام العصامي ليس بجملة وجه الحق أنه أحسب  
بأن ذلك قضاء النبي صلى الله عليه وسلم فالاستدلال في الحقيقة هو قضاء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والفق  
في الأصل) أي في اللغة وإنما قال في الأصل لان المراد به ان تنبيه في الفرائض وقوله الشاب أو العتيق  
هما اطلاقان للفتى (قوله اذا حصن الذي كره) أي اذا قرأه ان الذي كره أن كان أولاد لا يسقط عن  
وقوله من ولد الابن بقطع الهمزة للوزن ومن يانية مشبوبة بنبه على أي الذي هو بعض ولد الابن وقوله  
وهو القريب المبارك أي الذي جعل الله فيه بركة وسماوى تعريفة في العائدة وقوله سواء كان في درجة بنت  
الابن أي بأن كان أخاها أو ابن عمها وقوله أو أترل منها أي بأن كانت جنته أو جنة أبيه أو جسد وقوله  
لاحتياجها اليه أي لا احتياج بنت الابن الى الذي كره من ولد الابن وهو حلة لا نصيب لها فكا أنه قال وإنما  
حصنها لا احتياجها اليه وإنما احتاجت اليه لانه لم يضل لهدن الثلثين شيء (قوله على ما ذكرنا) أي حال كون  
ذلك بما ياعلى ما ذكره الفرضيون ولا يخفى ما في آخر المصراعين من التخييل وقد تقدم مستوفى عند  
قوله وهكذا ان كبروا أو زادوا الخ وقوله أي الفرضيون تفسير لقوله بروه الواد وهم معلومون من السابق  
(قوله وقد عرفت باب التعصيب) أي في شرح قوله

والابن والاخ مع الاناث \* يعصباين في الميراث

(قوله خلافا لابن مسعود) أي حال كونهم مخالفا لابن مسعود فهو حاله ان الوارث ذكر أو وافي ابن  
مسعود أبو ثورين أو أمثالنا علم من كلام الشارح أن في المسئلة قولين وفيه ان قول ثالث البصريين وهو التاميل

اسكن نحص من السكالة  
الام والجددة فلا يجبان  
ولد الام بالاجماع (بنات  
الابن) الواحدة أو أكثر  
(يسقط من) حاز البنت  
الثلثين يافتي مفهوم  
قول ابن مسعود رضى الله  
عنه السابق في بنت وبنت  
ابن وأخت حيث قال البنت  
النصف ولينت الابن السدس  
تكملة للثلثين وأخبر أن  
ذلك بقضاء النبي صلى الله  
عليه وسلم والغني في الأصل  
الشاب أو العتيق (الاذا  
حصن الذي كره) من ولد  
الابن وهو القريب المبارك  
سواء كان في درجة بنت  
الابن أو أترل منها لا احتياجها  
اليه (على ما ذكرنا) أي  
الفرضيون وقد عرفت باب  
التعصيب خلافا لابن  
مسعود رضى الله عنه

بين أن يكون ابن الابن في درجاتها جميعها وأن يكون أول من قبلها فلا يصحها في المسئلة ثلاثة أقوال (قوله  
 حيث جعل الخ) أي لانه جعل الخ وانما جعل الفاضل بعد فرض البنات لئلا كرسا صوابا سقطت البنات الابن  
 لانه لو جعل بينهم لكان مثل سقط الاثنيين لئلا سقط البنات على الثلثين ولا يراد حقهم على الثلثين ولان  
 الاثني افسا نصير صبة بالذ كرا اذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد كالبنات والانت وأما اذا لم تكن كذلك  
 فلا يصير به عصبه كبنات الاخ وبنات الم وأوجب ابن الاول بأن استحقاق البنات بالفرض واستحقاق بنات  
 الابن بانه مصيب وهما سياتين مختلفان وعن الثاني بأن بنات الابن صاحبة فرض عند الانفراد الا ترى انها  
 تأخذ النصف عند عدم البنات بخلاف بنات الاخ وبنات الم (قوله ما قلناه في بنات الابن مع بقاء الصلب)  
 أي من سقوط بنات الابن مع بقاء الصلب وقوله يجري في كل بنت ابن ثلاثة مع من يستغرق الثلثين الخ  
 فنسقط بنات الابن النازلة مع من ذكر (قوله كذا بنات ابن مع بقاء ابن) لبنتي الابن الثلثان ولائتي لبنت  
 ابن الابن الا اذا هبها من في درجتها أو أسفل منها وقوة وكبنت وبنات ابن وبنات ابن لبنت النصف  
 ولبنت الابن السدس تسكبه الثلثين ولائتي لبنت ابن الابن الا اذا هبها من في درجتها أو أسفل منها  
 وقوة وكبنت ابن وبنات ابن وبنات ابن ابن لبنت الابن النصف ولبنت ابن الابن السدس تسكبه  
 الثلثين ولائتي لبنت ابن ابن الابن الا اذا هبها من في درجتها أو أسفل منها (قوله ولائتي النازلة في الصور  
 الثلاث) أي لاستغراق الثلثين كباين والباقي رد عليهم ان لم يكن هناك عصب (قوله الا اذا كان  
 معها) أي مع النازلة (قوله كما سبق في الاشارة لذلك) أي في باب التعصيب حيث قال هناك وتريدت  
 الابن بأنه يصحبها ابن ابن في درجاتها مطلقا وبصحبها ابن ابن لم يكن لها شيء في الثلثين الخ (قوله  
 ومثلها الاخوان الخ) أي في اسقاط الاخوان لاب عند استغراقهن الثلثين الا اذا كان هناك أخ عصب  
 فبعصمهم وقديم ذلك المصنف بقوله اذا أخذت فرضهن الخ (قوله أي ومثل البنات) أشار إلى أن الضمير  
 راجع للبنات (قوله الثلاثي بدلين بالقرب من الجهات) أي الذي يتسبب إلى الميت بسبب فرضهن من  
 جميع الجهات والمرد بالجمع مافوق الواحد لان بالقرب بهتين جهة الاب وجهة الام وكان الأولى للشارح  
 أن يقول أي جهتي الاب والام بدل قوله أي جهات الاب والام تبينها على أن المراد بالجمع مافوق الواحد  
 وذلك لانه السبب المتعدد في السقوط لفظ من الجهات أي جهتي الاب والام يمكن أن يكون الجمع باقيا  
 على حقيقة نظرا إلى تعدد الجهة باعتبار تعدد الاخوان لانه لكل أخت جهتان يحصل أن يكون اثنتان  
 الشارح بالجمع في التفسير اشارة لذلك أقاد الرشدي (قوله وهن) أي الاخوان الذي بدلين بالقرب  
 من الجهات (قوله اذا أخذت فرضهن) أي اذا أخذت الشقيقات مفروضهن وفي بعض النسخ حظن  
 أي نهيمن والمراد بالاستحسان وان لم يحصل أخذ حقيقة والفرض بمعنى المفروض وانما بمعنى  
 التعصيب وقوله وانما أي كاملا وهو حال من فرضهن وهي حال لازمة لان فرضهن لا يكون الا كاملا  
 لعدم من لا يرث أقل من الثلاثين بالاجماع كما في الفروض ويحتمل على بعد أنه أحقر به جملة بحيث  
 إحدى الأختين بالموت (قوله وهو) أي مفروضه وقوله بأن كل الخ تصور لكونهن بأخذت الثلثين  
 (قوله أسقطن) أي بحجب والجهة جواب اذا وقوله أولاد الاب أي جنسهن الصادرين من واحد أو أكثر  
 أشار إليه الشارح بقوله سواء الواحد أو أكثر (قوله وفي قوله) خرو مقدم اعاءه مبتدأ مؤخر وقوله  
 البوا كبا جمع بكسرة وقوله اعاءه إلى انهن الخ أي اشارة إلى ابن الخ وقوله إلا البكاه على الميت فقد أي  
 لا الأول لسقوطهن باستغراق الثلثين والمراد حصل لهم البكاه بالفعل أو بالقوة بحيث أن ابن الجوزي سأل  
 من ابن ولام خلف الميت لهما شيئا ما رث كل منهما فقال يرث الابن ايتهم والام الشكل أي الحزن (قوله  
 وان يكن) أي يوجد وقوله أخ لهن أي معهن فالام بمعنى مع كما أشار إليه الشارح بقوله أي وان يكن  
 مع الاخوان لالاب أخ لاب وقوله حاضر أي حاله كونه حاضرا أي موجودا واحترز به عن المفقود وسألت

حيث جعل الفاضل بعد  
 فرض البنات لئلا كرسا  
 وأسقطا بنات الابن (نقطة)  
 ما قلناه في بنات الابن مع بقاء  
 الصلب يجري في كل بنت  
 ابن ثلاثة مع من يستغرق  
 الثلثين من بنات الابن  
 العاليات كبنت ابن ابن مع  
 بقاء ابن وكبنت وبنات ابن  
 وبنات ابن ابن وكبنت ابن  
 وبنات ابن ابن وبنات ابن  
 ابن ابن ثلاثي لئلا ترقى  
 الصور الثلاثة الا اذا كان  
 معها في درجتها أو أسفل  
 منها ابن ابن في مصحبها كما  
 سبق في الاشارة لذلك واتفق  
 أعلم (ومثلها) أي ومثل  
 البنات (الاخوان الذي) و  
 بدلين بالقرب من الجهات  
 أي جهات الاب والام وهن  
 الاخوان الشقيقات (اذا)  
 أخذت فرضهن (واحدة) وهو  
 الثلثان بأن كن ثنتين  
 فأكثر (أسقطن أولاد  
 الاب) وهن الاحسان  
 الذي سواء الواحدة والاكثر  
 وفي قوله (البوا كبا) اعاءه  
 التي انهن لم يحصل لهن الا  
 البكاه على الميت فقط (وان  
 يكن أخ لهن) أي وان يكن  
 مع الاخوان لالاب أخ لاب  
 (حاضر)

في بابه وقوله معين لاحاجة السه يدقوله وان يكن مع الانوات الخ وقوله معين جواب الشرط وقوله  
 واقتمها أي الاخر الاخت وهذا راجع الواحدة وقوله أو اقتمها أي الاخر الاخت وهذا راجع  
 لاكثر (قوله خلا لابن مسعود الخ) فقد خالف في هذه كما عرفت التي قبلها (قوله باطنا) أي ضد  
 اقله وقوله وظاهرا أي عند القاصي والمغني اه أميد وقوله فيه بما عرفت أن ذلك الخ أي لانه لو كان  
 بالباطل لم ينفذ باطنا (قوله ولما كانت الاخت الخ) دخول على كلام المسنف وقوله لان بنت الابن  
 يصح ما من هو أنزل منها إذا لم يكن لها في الثلثين شيء أي من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو في الثلثين كما  
 قدمه الشراح وقوله فلا يصح ما من الاخر لانه لا يصح من في درجة هو أحسنه لكونها من ذوى الارحام  
 وقوله وان احتجبت اليه أي لانه ليس لها شيء في الثلثين (قوله صرح) جوابا لما وقوله بذلك أي بعدم  
 تعصيب ما من الاخر الاخت وقوله في ضمن حكم علم أي لانه ذكر أو لا عدم تعصيب ما من الاخر الخ في درجته  
 وهذا حكم زائد على المقصود ذكر عدم تعصيب ما من كان فوق في الدرجة وهو حكم علم لشموله عدم تعصبيه  
 بنت الاخر التي فوقه عدم تعصبيه الاخت (قوله قال) عطفي على صرح (قوله وليس ابن الاخر) يقطع همة  
 ابن الضرورة ويصح في الخفاء التشديد والتخفيف والوزن يصح على كل منهما الا انه دخله على في التخفيف  
 وقوله وابنه أي ابن ابن الاخر وقوله وان تزل غايته في بنسبه وقوله سواء كان شقيقا أو لا يصح في الاخر وقوله  
 بالمعصب بكر الصاد المشدودة لانه اسم فاعل وهو فعلة ما بعده (قوله من مثله) يحتمل أن من نكر مشدود  
 ومثله بالمعصب على انه صفة بمعنى مماثلة له أي أنني مماثلة له في الدرجة ويحتمل انم اموصولة ومثله بالرفع على  
 انه خبر مبتدأ محذوف أي التي هي مثله وحده فصدر الصلة هنا بدل لعدم الطول وقوله من بنات الاخر بيان  
 لمن مثله وهو شامل لخواه وبناته وعطف على مثله على الوجهين فيسه وهو معلوم بالاولى من المعارف عليه  
 كاستدراك اليه الشارح لتعليل وقوله في النسب تنازعه كل من مثله وفوقه وقوله من بنات الاخر أي  
 الاخر فوقه وهو بيان ان فوقه وقوله لذلك أي لان من ذوى الارحام وفي بعض النسخ كذلك بالكاف  
 بدل اللام والاولى أظهر وقوله أو من الاخت أو لا يصح وهو عطفي على من بنات الاخر وقوله المحتجابات  
 اليه أي لانه ليس لها شيء في الثلثين وقوله لانه الخ لتعليل لعدم تعصيب ما من الاخر من فوقه من خصوص  
 الاخت لانه قد هلل ذلك في بنات الاخر ويحتمل دخول من ويكون التعليل بالنسبة لهن تأكيذا (قوله  
 فائدة) أي اولى بدليل ما سأتى من قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وما حذف الوصف هنا لعله  
 القريب المبارك أي الذي جعل الله فيه البركة وقوله هو من لولده لسقطت الاثني الخ أي كابر الابن مع  
 بنت الابن عند استعراق البنات للثلاثين وقوله سواء كان أخاه مطلقا أي عن التشديد بكونه في أولاد الابن  
 فتعصب الاخر للاب مع أمته وقوله أو ابن عمها أي بان كانت بنات من ابن عم ابن آخر وقوله أو أنزل منها  
 أي بان كانت بنت ابن مع ابن ابن وقوله في أولاد الابن أي لافي الاخوة والاختوات للاب (قوله وأما  
 القريب المشوم) مقابل للقريب المبارك والمشوم الذي لا بركة فيه من الشوم ضد البين وهو بضم الشين  
 والواو ويصح بسكون الشين وبالهزم قبل الواو وهذا أصل للأول فحذف بقول حركة الهمز لثلاثين وحذف  
 الهمز وقوله فهو الذي لولده لم يورث أي كابر الابن مع بنت الابن في الصورة لا يتفق الشرح كما سأتى  
 توضيحه (قوله ولا يكون ذلك الامساو بالاثني) أي ولا يكون القريب المشوم الامساو بالاثني في الدرجة  
 وقوله من أخ طلقا أي عن التقييد بكونه لبنت الابن فيشمل الاخ لانه من الاب وقوله أو ابن عم لبنت  
 الابن أي ان كانت بنت ابن مع ابن ابن آخر (قوله وهو مورد) أي القريب المشوم صور بصورها وقوله  
 منها الخ أي ومنه أزوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك والزوج المصنف ثلاثة للام  
 السدس واحد والاخر للام كذلك يبقى واحد فعمل عليه بآيتين ركعتي الثلاثة لانه لا ينفذ فاعلم انه من ستة

أو اقتمها الباقي بعد  
 الغرض لذلك مثل خط  
 الاثني عشر شلّا لابن  
 مسعود رضي الله عنه حيث  
 جعل الباقي الاخر للاب دون  
 الاخت للاب وقوله (باطنا  
 وظاهرا) فيه إجماع الى أن  
 ذلك حكم بالحق للضرورة  
 باطنا وظاهرا ولما كانت  
 الاختوات للاب لسن كبنات  
 الابن في جميع الاحكام  
 لان بنت الابن يصح ما من  
 هو أنزل منها إذا لم يكن لها  
 في الثلثين شيء ولا كذلك  
 الاخت لاني فانه لا يصح ما  
 الاخر الاخت لاني فانه لا يصح ما  
 ابن الاخر وان احتجبت  
 اليه صرح بذلك في ضمن  
 حكم علم فقال (وليس ابن  
 الاخر) وابنه وان تزل سواء  
 كان شقيقا أو لا يصح ما  
 من مثله من بنات الاخر  
 لان من ذوى الارحام  
 (أو فوقه في النسب) من  
 بنات الاخر كذلك أو من  
 الاختوات المحتجابات اليه لانه  
 لما لم يعصب من في درجته  
 يعصب من فوقه بالاولى  
 (فائدة) القريب المبارك  
 هو من لولده لسقطت الاثني  
 التي يصح ما سواء كان أخاه  
 مطلقا أو ابن عمها أو أنزل  
 منها في أولاد الابن وأما  
 القريب المشوم فهو الذي  
 ولا يورث ولا يكون ذلك  
 لاساو بالاثني من أخ  
 مطلقا أو ابن عم لبنت الابن  
 صور منه أزوج وأم وأخ  
 انت دونت ابن

وتعول ثمانية وسعفات الاب والابن كذلك لاستغراق الفروض ان تركه لولا الاب لابلو رث  
 الابن الاب السدس تسعة التسعة فهو مشوم عليها وهذا الذي في الاثر وهو الذي اهمه الشارح  
 (قوله فلان زوج الريم) أي وهو ثلاثة وقوله ولأم التدس أي وهو اثنان وكذلك قوله ولاب السدس  
 وقوله والبن النصف أي وهو ستة فاعمالها واحد وقوله ولبنت الابن السدس أي فاعمالها اثنان وقوله  
 فتعول المسئلة اربعة عشر أي أصلها اثناعشر لان خيار بعاء وسدس وقوله فلو كان الخ أي هذا ان لم يكن  
 معهم فلو كان الخ فهو مقابل لحدوف وقوله لاستغراق الفروض على السقوط لهما وقوله وتكون اذ ذلك  
 أي وتكون المسئلة وقت ذلك حاصل كانه قد تقدم نظيره وقوله فلولا لو رث أي فلولا اب الابن لو رث بنت  
 الابن السدس وقوله فهو أخ مشوم عليها أي عا عليها مشومه (قوله المحبوب بالوصف) أي المحبوب  
 بوصف قام به من الاوصاف السابقة في قول المصنف ويغنى الشخص من الميراث الخ وقوله وجوده كسدمه  
 أي لانه والحالة هذه كالاجنبي وقوله فلا يجب أحد اقرب بع على قوله وجوده كسدمه وقوله لاحراما  
 ولا نقصا ناهذا ما عليه جماهير الصحابة ونقل عن ابن مسعود أن الكافر والقاتل والزاني يجب فيه حرما  
 لكن لم يصح عنه وأصح عندنا لم لا يجب أحد احراما ولا ذهب ابن مسعود الى يجب الزوج والام نقصا  
 بالولد والاشوة الكفار والارقاء والقاتل انفاه قوله تعالى فان كان له اخوة لم يقل وارثين ولا غير وارثين  
 أقاد الرشدي (قوله والمحبوب بالنقص) أي حرما ما كان مملوفا من الاطلاق وقوله لا يجب أحد  
 حرما لا يقال يرد الاخ المشوم لانه محبوب بالنقص وقد يجب أخه حرما لا ناقول الاخ المشوم ليس بمحبوب  
 بالنقص وانما سقط لاستغراق الفروض التركة وذلك سقطت هي مع فالحاجب في الحقيقة انما هو  
 الاستغراق (قوله وقد يجب شيئا) أي وقد يجب المحبوب بالنقص فيه يجب نقصان وقوله وذلك  
 أي كون المحبوب بالنقص يجب بغيره نقصا وقوله في مسائل ذكرتها في شرح الترتيب قد ذكرتها  
 هنا واحدة بقوله منها وأب واحدة كيف كانوا أو أبناء أو أولاد أو أخوة مع كونهم  
 محجوبين بالاب جبر الامن من الثلث الى السدس والثانية أم وجدوه من أولاد الام فلا دم السدس  
 والباقي لعدول اثنين لاولاد الام عليهم بالجد والاشوة فلا دم مع كونهم محجوبين بالجد جبروا الامن من الثلث الى  
 السدس والثالثة أم وأخ شقيق وأخ لا ر فلا دم السدس والباقي لالخ الشقيق ولابن لالخ الاب والابن  
 مع كونه محجوبا بالاب الشقيق يجب معه الام من الثلث الى السدس والرابعة أم وأخ شقيق أولاد وجدوا  
 لام فلا دم السدس والباقي بين الجد والاب والاشوة لالخ لازم بالاب ولا دم معجوب بالجد  
 ومع ذلك يجب مع الاخ الشقيق أولاد الامن من الثلث الى السدس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ  
 لاب فلا دم السدس ولشقيقة النصف والزوج النصف فهي من ستة فتعول لبعة ولابن لالخ الاب فقد  
 جميع الاحكام الامن من الثلث الى السدس مع كونه محجوبا بالاستغراق الفروض التركة بالظن لكونه  
 محجوبا بالانحصار المستغنى في التركة والسدس مسائل المعادة كجد وأخ شقيق وأخ لاب فالخ الشقيق  
 بعد الاخ لاب على الجد فياخذ الثالث ولوم بعده عليه لان السدس فالخ لاب مع كونه محجوبا بالاب  
 الشقيق يجب الجد من النصف الى الثلث انتهى ما ذكره في شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب بالوصف  
 يتأني دخوله على جميع الورثة) فقد يكون الابن رقيقا مثلا وكذلك الابوة فيجب بالوصف وهو الراف  
 مثلا وقوله والمحجب بالنقص نقصا كذلك أي يتأني دخوله على جميع الورثة فيجب على الاب بالنقص  
 نقصا بزيادة ما من أخوه وهكذا (قوله وأما المحجب بالنقص حرما لا يدخل على ستة) أي لاولادهم الى  
 الميت أبائهم وهم أقرب اليه وأقرب لاولادهم فغيرهم حرما لا يدخلهم على جميع الضعيف على القوي وهو  
 ممتنع وقوله وهم الاب والابن فهم الابن والاب والجدان والزوجان لكون الزوجان يجتمعان في المسئلة  
 المفروق وهي ثلاثة ذلك مدهم بعضهم خمسة حيث قالون لا يسقط بحال عدم توهم الابوان والجدان

فلزوج الريم والام السدس  
 ولاب السدس ولبنت  
 النصف ولبنت الابن  
 السدس فتعول المسئلة  
 خمسة عشر فلو كان معهم  
 ابن ابن سقطت عنه  
 بنت الابن لاستغراق  
 الفروض وتكون اذ ذلك  
 عائلة لثلاثة عشر فلولا  
 لو رث كليا فهو أخ مشوم  
 عليها واقه أصله (قاعدة  
 ثانية) المحبوب بالوصف  
 وجوده كالمعدم فلا يجب  
 أحد الاحراما ولا نقصا  
 والمحبوب بالنقص لا يجب  
 أحد احراما وقد يجب نقصا  
 وذلك في مسائل ذكرتها  
 في شرح الترتيب منها أم  
 وأب واحدة كيف كانوا  
 فلا دم السدس والباقي  
 لاب ولابن لاشوة عليهم  
 بالاب واقه أصله (قاعدة  
 ثالثة) المحجب بالوصف  
 يتأني دخوله على جميع  
 الورثة والمحجب بالنقص  
 نقصا كذلك وأما المحجب  
 بالنقص حرما فلا يدخل  
 على ستة وهم الاب والام  
 والابن والبنت والزوج  
 والزوجة

وَاللَّهُ يَكْفُلُكُمْ إِنَّا جَامِعُونَ كُفَرَاءَكُمْ إِلَىٰ ذِي قَرْقَارٍ ۚ

العيب بنفسه غير المقتضى  
والمتقنة والله أعلم ولما  
أنهى الكلام على العيبات  
والجلب وكان من أحكام  
العاصب وإن لم يصرح  
بكونه معسلاً فإنه إذا  
استغفرت الفروض الترك  
سقط العاصب إلا الأخت  
لتسرياً في الكدوية  
والأخوة الأسبقية في  
المشركة كما أوردت في ذلك  
في باب التعصيب وكانت  
الكدوية سائياً في باب  
الجسد والأخوة ذكرهنا  
المشركة وهذا باباؤه  
\*(باب المشركة)\*

طغ الزاء كضبطه ان  
 الصلاح والنزوى رحمهما  
 الله أى الشرك فيها  
 وبكسرهما على نسبة  
 التثنية اليها معازاة  
 ضبطها الميموس وحكى  
 الشيخ أبو جاد الشتركة  
 بتاء بعد الشيب وسعى  
 بالحمازة وبالفجر وبالياء  
 لاسم ما يوزع بعضهم  
 انما تسعى بالنسبة لان  
 مريم الخطاب رضى الله  
 عنهما فى نفسها وهو على  
 التثنية قال ابن الهيثم رحمه  
 الله وفه ناع (وان عسدر  
 زولوا) أوجه (وزنا)  
 أى الزنج والاولا والجددة  
 فورث الزوج النصف والاولا  
 والجددة السدس واخوه  
 لادم التثنية فكثر (حازوا  
 الثلثا) واخوة أيضا لادم  
 (وان) أى انشققت كرا

وأحد الزوجين (قوله وما بطهم) أي الستة الذين لا يفتل عليهم الحب بالخص حرمات وقوله كل من أدى إلى الميت بنفسه أي كل وارث انتسب إلى الميت بنفسه لا بواسطة وقوله غير المقت والمقت أي لأن عصيان الوالد مؤخر من عصيان النسب بالإجماع ولأن الولد أضعف من النسب فكل منهما مدلل إلى الميت بنفسه لكن بحسب الشخص يجب حرمات ما ذكر (قوله ولما اتسب الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ أي والحال أنه كان الخ قالوا والحق وقوله من أحكام العاصب بتركه كان مقدم وقوله إذا اذ استغرق الخ في تأويل مصدر أو سهل مؤخر أي سقوط العاصب عند استغراق الغرض الترك فكأنه قال لو كان سقوط العاصب عند استغراق الغرض الترك من أحكام العاصب وقوله وإن لم يصح به أي والحال أنه لم يصح به وقوله لكونه معلوماً أي من مفهوم قوة أو كان ما يفضل به من الغرض له ان مفهومه أنه إذا لم يفضل بعد الغرض شيء فلا شيء كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه ما طهر في كل الأصحاب وكان بكتبه أي قول سقط والعصير المستتر يعود إلى العاصب لتقدم ذكره (قوله إلا لا انتسب لغدير أمي إلا الكدريه) أي فلا تسقط فيه مع كونها عصية بالجد لأنها تأخذ أولاً الغرض ثم تعصب وقوله وإلا الأخوة فالاشتقاق من المذكرة أي فلا يسقطون فيه مع كونهم عصية أي لا انتسبهم إلى الأثر بالغرض فلا إنشاء ما طهر في كما تقدم (قوله وكانت الاكديه الخ) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب الخ وقوله ذكره ناشر كجوابها وقوله وقد ساء ما أي نرجع لها بإياب وقوله فقال عطف على ذكره

\* (باب الشركة) \*

أى بابليان المسئلة المشتركة واقتبت بذلكها من التشرىك بين أولاد الابوين وأولاد الام في قصر واحد **(قوله)** يفتح الزام هو المشهور وكذا الخ الزاء الواقعة بعد الناقص المشتركة وقوله أى المشترك فيها أى دخله الحذف الجار والاصال صغير وان كان مما يصح فقد وقع في كلام المؤلفين كالنقاسى **(قوله)** أى بكسر الزاء وقوله مجازاً أى عطف لان المشترك حقيقة المجتهد ظهرا والشارع باطنا لكن لما كانت المسئلة مشتملة على الاخ السبق المشترك لأولاد الام في قرابتها الى هى سبب التشرىك بينه وبينهم نسب التشرىك بالغا هو على حد قولهم ما ثبت الربيع البطل وليس مجازا من سلا حلالين وهم فيه **(قوله)** المشتركة بتابعه (الشيخ) أى مع فتح الراءى انهم مشترك فيها وبكسر هاءى نسبة الاشتراك اليها مجازا لان المشترك حقيقة مع الأخوة **(قوله)** ونسجى بالجارية وبالجرية وبالفهم نقاسى أى من انهم قالوا هيبان أيا جاحار وأوجه حجر املق في البم **(قوله)** وفيه نظر أى لان النسبة به انما تعرف اصطلاحا المسئلة التى سئل عنها سادى وهو على المير كى ساقى وبعضهم على القربا بأنه لم يثبت وربا بأنه ثبت وباب الترمذى أولاده الامير **(قوله)** وان تعدد زوال الخ هكذا فى أكثر نسخ المتن وفى بعضها وان يكن زوج الخ وعليها شرح بعضهم وانما اقتصر المصنف عليهم انهم انما الجسد كأشارا اليه الشاوخ بقوله أوجده لان المشتركة التى وقعت لها بترضى الله عنهم فيها لأجده لكن الجدة أو أكثر كلام فى الحكم وقوله وروا قيد أحقره بعبادتهم مما مانع من الارث وقوله فورث ثبته بعضهم بصيغة فعل الامر والاطهر ضبطه بصيغة الماضى كجاء عليه فوله حاز وامانه بصيغة الماضى كجاءى **(قوله)** واخوة للام أى وتعد ايضا اخوة للام وقوله انفسين فأكثر أشاره الى أن المراد جامع ما فوق الواحد وقوله حازوا الثلثا بالنسبة لاشباع الورث أى استحقوا وورثوه والجملة وصف للاخوة للام وهو بليان الواقع أو لأخواته اذا قام بهم ما مانع من الارث **(قوله)** واخوة ايضا والاب أى وتعد مع من ذكر انهم أو أشقاء كما وجدت اخوة للام والمراد الاخوة للاستقاة الجنس الصادق بالواحد والاكثر سواء فخصوا ذكرها أو كان معهم ذكر أو أمات كما أشار اليه الشاوخ بقوله ذكرها كتر الخ **(قوله)** وقد استغرق الخ أى والحال انهم قد استغرق الخ بالجملة فالتامة كما أشار اليه الشاوخ فتقدر بتد هذا المجرى وتوضيح الاقصد علم من المثال فلا حاجة اليه وقوله أى المذكر كورث تفسير

بمرض النصب) جميع نصيب فالسنة المملوءة الزوج النصف ثلاثة وللام اربعة السبعة فواحد والاشوة ثلث الثلث اثنان ومجموع  
 الاصابة من الطرفين العصبه الشقيقة شي فكان مقتضى الحكم السابق أن يسقط (١٢١) لاستقرار الفروض وذلك هو الذي  
 قضى به عمر بن الخطاب

للعمر بن الذي هو الراي وقوله بمرض النصب أي بالنصب المفروضة فهو من اضافتها المصنفة للموصوف بعد  
 تأويل الفرض بالفروض والنصب جمع نصيب كما قاله الشارح (قوله فالمسئلة الخ) تعرب على ما قبله وقوله  
 المملوءة سنة أي مخرج السدس الذي هو فرض الام اوالجدد ولا نظر للفرض الزوج وفرض الاخوة ثلث  
 ليعول مخرج كل منهما في مخرج السدس ويختلف نصيبها باختلاف عدد الاثنتين العنيتين فلو كان فيها  
 اثنتان من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث وهو اثنان بين الاربعة بالسوية لا يخل ذلك كرم على  
 اثنانهم واثنان على أربعة لا تقسم وقواني النصف فيضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة ثمانية عشر  
 ومنها انصع فلزوج ثلاثة في اثنين ستة وثلاثون اوالجدد واحد في اثنين اثنان في اثنين ثمانية  
 بين الاربعة كل واحد منهم اربعة عشر (قوله فكان مقتضى الحكم السابق) أي وهو أنه اذا استقرت  
 الفروض المتركة سقط العاصب وقوله لاستقرار الفروض أي لاستقرارها التركة وقوله وذلك أي سقوط  
 الشقيق وقوله هو الذي قضى به عمر أي هو الذي حكم به (قوله ثم وقت لعمر بن الخطاب) أي في العام  
 المقبل كالمسئلة في الترتيب وقوله ما زاد أن يقضى بذلك أي أن يحكم بالسقوط وقوله فقال زيد الخ كونه قائل  
 ذلك هو زيد المتمدن كرواه غير واحد منهم البيهقي وقوله هبوا أي اياهم أي افترضوا اياهم كان حارا وهذا  
 كناية عن عدم اهتبار قرب الاب يصنع كالحار والخطاب بالمعروف وهو الجمع للتعظيم واماله ولن كان معه  
 من العصابة وفي بعض الروايات هب وهي ظاهرة (قوله فزاراهم الخ) هذا تعليل لمذوف والتقدير ولا  
 يعبرون بسبب الاب لانه ما زادهم الاب الاقربا (قوله وقيل فاقبل ذلك هو أحد الورثة) أي غير الاخوة كلام  
 ويكون الحمل لها على ذلك الشفقة عليهم معابر هذا القول ما به على أنه قد اختلف هذا القول فتدبر (قوله  
 وقيل قال بعض الاخوة) أي الاشقاء وقد مررت وجهه حار بهذا القول الذي قبله وقوله هب أن اياها كان  
 هب ما لم يأت في اليم أي افرض أن اياها كان هب ما لم يأت في اليم وهذا كناية عن عدم اعتبار اية الاب كاتقدم  
 (قوله فلهذا سميت بما تقدم) أي الجارية والجارية وباجية (قوله لما قيل له ذلك قضى بالتشريك الخ)  
 أي فلما قيل له ما ذكره حكم بالتشريك الخ وقوله فقيل له في ذلك أي فقبيل كلام بسبب ذلك في السببية  
 وقوله فقال ذلك على ما قبلنا وهذا على ما يقتضى أي ذلك الحكم على ما قبلنا به مما مضى وهذا الحكم على  
 ما قبلنا به الآن ذلك معول به فيما سبق وهذا معمول به الآن لان الاجتهاد لا يقضي بالاجتهاد اياه  
 السجاعي (قوله ووافقه على ذلك) أي على التشريك بين الاخوة والام والاشوة الاشقاء وقوله جماعة  
 من العصابة منهم زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب رضي الله عنه وقوله وذهب اليه أي ذهب الى  
 التشريك (قوله بالافاضة) أي في المعنى وان كان معارفا في بعض الكلمات (قوله فاجعلهم الخ)  
 جواب الشرط في قوله وان تقدر زواجا والمخ ويقر اجعلهم بضم الميم مع الاشباع وكذلك قوله كلهم فهو  
 بضم الميم مع الاشباع أي ساوهم كما قيل في قوله ما جعلهم العائد على الاخوة مسطحا كما أشار اليه الشارح  
 بقوله أي الاخوة الاشقاء والاخوة ثلث وقوله اخوة ثلث أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف لأم متعلق  
 بمذوف أي اخوة لأم (قوله واجعل اياهم) أي الاخوة الاشقاء ويقر اياهم باسكان الميم وقوله هجر اياه  
 تشبيه بليغ يحذف أداة التشبيه كما أشار اليه الشارح بقوله أي كسمر وجهه شبهه عدم الانتفاع بكل وقوله  
 ما في في اليم أشار الشارح بذلك الى أن قوله في اليم متعلق بمذوف أي ملقى في اليم وهذا كناية عن قطع النظر  
 عنه بالكلية (قوله حتى كان الجميع الخ) أي وكان الجميع الخ يعني ماء التبريع وقوله بالنسبة  
 لشعبة الثلث بينهم فعلا لمن كل الوجوه أي ولا يرده سقوط الاثنت أو الاخوة لاب بالعصبه الشقيقة كما  
 سبب أي توضيحه في التنبية (قوله كما قالوا قسم الخ) أي لقوله واقسم الخ فهو تعليل لقوله بالنسبة لشعبة

(١٦ - ششوري) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله (فاجعلهم) أي الاخوة الاشقاء والاخوة لأم (كلهم) اخوة لأم  
 واجعل اياهم هجر أي كسمر ما في (في اليم) أي اليم حتى كان الجميع اخوة لأم بالنسبة لشعبة الثلث بينهم فعلا لمن كل الوجوه كما قال واقسم

الثالث الخ وقوله على الاخوة أى على مدحهم وقوله والذين لام فقط أى لآلآب وقوله ثلث الترسمة  
بسكون اللام وفتح التاء كسر الزاء وهذا متعين هنالكون جازة في ذلك كما سبق (قوله بالسوية) أى كلوا  
شأن أولاد الام فإن الاخوة لا يشعرون برؤوس حيث يثبذ بالفرض من حيث الاخوة لآلآب فقط لا بالتعصيب وقوله  
فلو كان الخ تقريع على قوله بالسوية وقوله فيها أى في هذه المسئلة التي هي المشتركة وقوله أخذت  
كواحد من الخ كورأى على ما علمت أن الاخوة لا يشعرون برؤوس حيث يثبذ بالفرض من حيث الاخوة لآلآب  
فقط لا بالتعصيب (قوله بهذه المسئلة المشتركة) أى إذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعدم معرفة حكمها

فأقول ثالث هذه المسئلة اسمها المشتركة وأشأوا إليها بأشادة الحاضر القريب لا لخصصارها وقربها ذهنا وقوله  
المشهوره أى هذا الاسم وقوله من زمن العصابة بيان لا يشعرون من الشهرة وقوله الى هذا الوقت بيان لانتهائه  
(قوله ولا يدعى تعميم الخ) أى ولا يدعى تسميه بهذه المسئلة بما ذكر من المشترك والجارى بنوعه بقوله العصابة  
من هذه الأركان الأربعة والأختلاص بما ذكر ولا يدعى الحكم فيها بما ذكر من التشرىك بينهم في الثلث  
من هذه الأركان الأربعة ولا فلا يحكم فيها بما ذكر كقولهم بما ذكر كراجع لفتح بقوله الحكم (قوله وهي)  
أى الأركان الأربعة وقوله وذو سدس أى صاحب سدس وقوله من أم أو جدة بيان لثلاث السدس  
والتعريف بذى السدس أشمل من التعبير بالام أو بان كانت هي التي وقت العصابة كما تقدم (قوله ويحتمز)  
أركانها) مبتدأ وما بعده مضاف عليه خبره قوله مذ كورأى الخولات فإلى كبر زوج أو ذو سدس من أم  
أو جدة أو أختان من ولد أو لائق شيء بعد الفروض تأخذة الاشقاء تعصبا ولو كان بدل لاشعارة أخوة لآلآب  
لنقطوا باستغراق الفروض التركة وكذا لو كان أخ لآلآب وأخت كذلك فتنسقط الاخت مع الأخ وبمى  
الأخ المشرور ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لآلآب لأهل لها بالنصف وأختان شقيقات أو لآلآب لأهل لهما  
بالتثنية أو بنت شقيق بنت ذرية كورأى بشارك الاخوة لآلآب في الثلث وتقدر أن تشاركه لا يشترك بل بهالة  
فيحصل لثلاث كبر مسئلة وأختان مسئلة وتصل جامعة وتقسّم تلك الجامعة على مسئلتى التذ كبر والتأنيث  
وبعامل كل بالاضرى فحقه وقوف ما بقى فمسئلة التذ كورأى بتقدير أن أولاد الام اثنتان نصف من ثمانية عشر  
لأن أصلها ستة الأزواج النصف ثلاثة واللام السدس واحد يبقى اثنتان على ولدى الام والأختين فلا ينقسم  
الاثنتان على الثلاثة فتضرب بالثلاثة في ستة ثمانية عشر فلزوج ثلاث في ثلاثة ثمانية عشر واللام واحد في ثلاثة  
ثلاثة ولكل واحد من ولدى الام والأختين اثنتان ومسئلة الأوتنة تسعة على النصف واللام واحد في ثلاثة  
فتعمل من ست في تسعة ثمانية عشر فللأختين اثنتان لأن التسعة داخل في الثمانية عشر فتبقى بالأكبر ويجعل هو  
الجامعة فتقسم المسائل من تلك الجامعة وهي ثمانية عشر فإذا قسمت اللهمة عشرة التي هي الجامعة على  
مسئلة التذ كبر وهي ثمانية عشر لكان جزء السهم واحد فهو جزء منهم مسئلة التذ كورأى وتوالت على  
مسئلة التأنيث وهي تسعة لكان جزء السهم اثنين فهما جزء منهم مسئلة الأوتنة فلزوج من مسئلة التذ كورأى  
تسعة في واحد تسعة ومن مسئلة الأوتنة ثلاثة في اثنين تسعة فقط معاملة له بالاضرى فحقه وهو  
الأوتنة والام من مسئلة التذ كورأى ثلاثة في واحد ثلاثة ومن مسئلة الأوتنة واحد في اثنين فتعطي اثنين  
فقط معاملة له بالاضرى فحقه وهو الأوتنة ولكل واحد من ولدى الام من مسئلة التذ كورأى اثنين في واحد  
بائتين ومن مسئلة الأوتنة واحد في اثنين بائتين فلكل واحد من ولدى الام اثنين على شكل من التذ كورأى  
والأوتنة فتنسب من مسئلة التذ كورأى اثنين في واحد بائتين ومن مسئلة الأوتنة ثلاثة في اثنين تسعة فقط على اثنين  
فقط معاملة له بالاضرى فحقه وهو التذ كورأى وقوف الباقي وهو أربعة فان بائتين فحقه يكمله بهما ستة  
وهي نصف عائلى كالزوج وان يثبذ كراخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي النصف وأخذت الام  
واحدة ويكمل لها به ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من ولدى الام والأختين اثنتان وهذا عند الشافعية  
وأما عند المالكية فتضرب بالجامعة في سالتى الخ وهي التذ كبر والتأنيث فالحاصل من ضرب ثمانية عشر

على الاخوة (الجسج)  
الاشقاء الذين لام فقط (ثلث)  
التركة) بينهم بالسوية  
فلو كان مع الاشقاء فيها  
أثنى أخذت كواحد من  
الخ كورأى بهذه المسئلة  
المشتركة) المشهوره من  
زمن العصابة رضى الله عنهم  
الى هذا الوقت ولا يدعى  
تعميمها والحكم فيها بما  
ذكر من هذه الأركان  
الأربعة وهي زوج  
وذو سدس من أم أو جدة  
واثنتان فأكثر من أولاد  
الام وعصبة شقيق ويحتمز  
أركانها

في اثنين ستة وثلاثون فتقسم على كل من المستثنين يخرج جزء المسموم بلزومهم مسألة الذ كورة لثلاثين وجزء  
 سهم مسألة الذ الاثنية أو أربعة ويجمع نصيب الوارثين كل من المستثنين يعطى نصف المجموع ولا وقف  
 فلزوم من مسألة الذ كورة ثمانية في اثنين بمائة وعشرون مسألة الاثنية ثلاثين أو بمائة باثني عشر بالمجموع  
 ثمانية يعطى نصفها خمسة عشر والدم من مسألة الذ كورة ثلاثين في اثنين بستين ومن مسألة الاثنية واحد في  
 أربعة بأربعة بالمجموع عشرة تعطى نصفها خمسة لكل واحد من ولدى الام من مسألة الذ كورة ثمانين في  
 اثنين بأربعة ومن مسألة الاثنية واحد في أربعة بأربعة بالمجموع لكل واحد منهما ثمانية يعطى نصفها أربعة  
 والفتى من مسألة الذ كورة ثمانين في اثنين بأربعة ومن مسألة الاثنية ثلاثين في أربعة باثني عشر بالمجموع ستة  
 عشر يعطى نصفها ثمانية فخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة وولدها ثمانية كل واحد منهما أربعة  
 والفتى ثمانية ويجمع ذلك ستة وثلاثون واصلح هذه المسئلة تعلم مما يأتي في باب الخشني المشكل **(قوله**  
**وفوجه كل من المذهبين)** أي مذهب القائلين بالتشريك مذهب القائلين بعدمه فتوجه مذهب  
 القائلين بالتشريك بالقياس على الاخ لادم اذا كان ابنهم وسقطت حصو به باهم مثلاً فانه يرث بقراءة الام  
 فكذلك الشقيق لما سقطت حصو به باستحقاق الفروض التركة ورث بقراءة الام وتوجه مذهب القائلين  
 بعدم التشريك بأن الأصل في المصاحب سقوط حصو به عند استحقاق الفروض التركة وقد استقرت هنا **(قوله**  
**والمعاينة)** أي الاتفاق بها يسمى معاينة لا يرث التي ولما سكن الغالب أن من استشكل عليه  
 يستشكل على ما يترتب بصيغة المعاينة بصورة المعاينة بها يقال للمصاحب استقرت الفروض التركة ولم  
 يسقط أو يقال أخ شقيق ورث بالفرض أو يقال شقيقة ساوت الشقيق في القسمة وأما ما قاله في تصوير  
 المعاينة به ان امرأه وجدت قومياً يقتسمون تركتها قال لا يجرى لها في سبيل فان ولدت ابني أو اثنتين أو  
 أودورتين وان ولدت ذكر أو ذكرين أو ولد مع أنثى لم يرث أو لم يرثوا فهذا المرأه زوجة ابني الميت في المشرقة  
 والمقتسمون هم الزوج والام والأولاد فانه نظر لانه مع عدم الاشياء فليست مشتركة فليست هذه الصورة من  
 المعاينة بها بل من المعاينة ببعض محترزاتها وأجيب بان المرأة أم الميتة الذ كورة قال لا شقاق موجودون وهم  
 جملها وقولها فان ولدت ابني أو اثنتين أو أودورتين أي بأولادها وان ولدت ذكر أو ذكرين أو ولد مع أنثى  
 لم يرث أو لم يرثوا أي على مذهب عدم التشريك وحديث هذه الصورة من المعاينة **(قوله)** انما قلت بالنسبة  
 لقسمة الثالث بينهم فقط أي لامن كل الوجوه كما جرى كلامه وموله للاربع ماله كان معهم أخت أو أخوات  
 لاب أي ماله كان مع الأخوة من المصنفين أخت لاب أو أخوات كذلك وقوله فمن يسقطن الخ أي جريا  
 على الأصل من حجب أولاد الاب بالعصبة الشقيق بالإجماع قال في كشف الغوامض ولا تعلم أحد استثنى من  
 الإجماع الشقيق في المشرقة ثم قال وقد اختلفوا في عصرافاقوا بأنه يرض الأخوات الاب في  
 المشرقة وتقول أن تسمية أو إلى عشرة لان الاخ الشقيق انما ورث فيها بقراءة الام وألقت قراءة الاب فلا  
 يحجب الأخوات الاب كالأخ لادم كذلك قالوا ولا أعلم لهم سلفاً في ذلك وهو قول مختار فاسد بخلاف إطلاق  
 الإجماع وأطال في تقريره فراجعهم ان شئت **(قوله)** ولا يرض الأخوات الاب بالنصف أي عجبها بالشقيق  
 وقوله وتقول لتسعة نصف على المعنى فهو مني أيضا وقوله والأخوات الاب الثلاثين أي ولا يرض الأخوات  
 الاب الثلاثين عجبها بالشقيق وقوله وتقول لعشرة عطف على المعنى فهو مني أيضا مثل ما قبله والمعنى فهم  
 لا يرض لها ولابن ولا يعال لها أولاد **(قوله)** كأنه قومه بعضهم هو الشيخ شراح الدين المجرى والشيخ  
 فاضل القضاة بنو الدين السعدى والشيخ داود المالكي وغيرهم وقوله وهو قومه باطل أي لما قلناه للإجماع  
 على أن الاخ الشقيق يحجب أولاد الاب ولا يقل عن أحد من العلماء أنه استثنى من الإجماع الاخ الشقيق  
 في المشرقة والواقعة في دسر السبطين وقد بطلها في شرح كشف الغوامض وقد تقدم بعض ما رآه **(قوله)**  
 ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء أي في الشيء وقوله وقد بوعده أي لأجل وفاته بوعده فهو مفعول

وفوجه كل من المذهبين  
 والمعاينة بها مذكور  
 في المأولات ومنها كتابنا  
 شرح الترتيب (تنبيه)  
 انما قلت بالنسبة لقسمة  
 الثالث بينهم فقط للاربع  
 ماله كان معهم أخت أو  
 أخوات لاب فانهم يسقطن  
 بالعصبة الشقيق ولا يرض  
 للأخت لاب بالنصف  
 وتقول لتسعة والأخوات  
 الاب الثلاثين وتقول لعشرة  
 كأنهم بعضهم وهو قومه  
 باطل والله أعلم ثم شرع  
 المصنف رحمه الله في شيء  
 أحكام الجد والأخوات  
 بوعده السابق

لأبيه وقوله السابق أى فى قوله وحكمهم سبأ الخ: وقوله فقال عطف على شرع  
 (باب الجدة والأخوة) \*

أى باب بيان أحكام ما يتبعه من كاشير الباشارح قوله والمراد أيضا حكمهم معهم وحكمهم معه والمراد  
 بالجد عند الإطلاق الجد الصحيح وإن علا وهو حقيقة فى الجد الأدنى بمخازن غيره والجد فى الأصل من جدت  
 الشيء إذا قامته قال ابن الهيثم وبشبهه أن يتلعن لهذا المأخذ معنى قريب وهو أن الأب كان طرفا بالنسب  
 فلما ولد له ولده وانخرج أبوه عن أن يكون طرفا وها هو الطرف فلما قطع عن ذلك سمي جدنا بمعنى جدودنا  
 ويحتمل غير ذلك انتهى والآن وبكسر الهمزة على المشهور وحتى فى شرح الفصح الضم قال ابن الهيثم  
 والاشرف واحد، أخ بالتحليف وحتى عن جماعة أخ بالشدائد انتهى (قوله أى من الابوين أو من الأب  
 فقط) أى لا من الأم لأن الأخوة من الأم يجوزون بالجد وقوله سواء كان أحدا الصنفين أى الأخوة من  
 الابوين والأخوة من الأب فقط وقوله منهما لا يجتمع بدقته أحدا الصنفين وقوله منفردين عن الآخر أى  
 كانا منفردا بالأخوة من الابوين من الأخوة من الأب فقط أو بالعكس وقوله أو كانا مجتمعين أى أو كان  
 الصنفان مجتمعين والمسايل لبقوله أو مجتمعاهم أى أو كان أحدا الصنفين مجتمعين مع الآخر (قوله والمراد  
 الواحد كثر) أشار بذلك إلى أن أُلْ الجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقوله من المذكور أو من الأناث  
 الخ أشار بذلك إلى أنه تعليل المذكور على الأناث وقوله والمراد أيضا أى كأب المراد ما تقدم وقوله  
 حكمهم معهم وحكمهم معه أى بيان حكمهما مجتمعين ولا يميز بيان حكمهما مجتمعين معهما معهما كمال  
 مسائل العادة فإن بيان حكمهم معهم لم يضمن بيان حكمهم معه وقوله أم أمه مع مفرد الخ بمنزلة المعية  
 وقوله فقد تقدم فى باب التعصيب (قوله وأصل أن الجد والأخوة) أى مجتمعين كما علمت وقوله لم يرد  
 فيهم أى فى حكمهم وقوله وانما ثبت حكمهم أى من عيب الجد للأخوة لكونه كالأب كالمذهب  
 أبى بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم ومن أنهم يرون معه على التفصيل  
 الآخر كالمذهب الإمام على بن أبى طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود (قوله فذهب الخ) أى إذا أوردت  
 ذلك فذهب الخ (قوله وجماعة من الصحابة والتابعين) أى كآب الزبير وعبد الله بن عباس وأبى سفيان  
 ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء موسى الأشعري وعمران بن حصين وكثير من عطاء وعروة بن الزبير وعروة  
 ابن عبد العزيز والحسن البصري وطاوس بن عبيد ذلك (قوله والمزني) هو من بعده شافعية وقوله  
 وغيرهم أى كآب نور محمد بن نصر المروزي والاستاذ أبى منصور البغدادي (قوله أن الجد كالأب) أى فهو  
 نازله منزله فكأن الأب يحجب الأخوة كذلك الجد فلذلك مرع على ما ذكر (قوله فيصحب الأخوة معا) أى  
 أى ولو ليس الابوين أو الأب (قوله وهذا هو الحق عند الحنفية) أى يكون الجد كالأب هو المرع عند  
 الحنفية (قوله ومذهب الإمام على الخ) معطوف على قوله فذهب الإمام أبى بكر الخ (قوله أنهم يرون  
 معه) أى أن الأخوة من الابوين أو الأب يرون مع الجد وقوله على تفصيل وخلاف ذكرته فى شرح  
 الترتيب حاصل ما ذكره فى من التفصيل والخلاف أن مذهب على بن أبى طالب فى المشهور أنه أن الجد  
 الباقي بعد فرض الأخوات إن لم يكن معهن أخ مالم يقصص عن السدس والأقسام مالم تقصصه المقامجة عن  
 السدس ولم يكن ثم أحد من البنات أو بنات الابن فإن قصصته معهما أو كان الباقي بعد فرض الأخوات أقل منه  
 أو كان مع أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس وعنه أنه كواحد منهم أبدا ومذهب زيد  
 ماسيد كراهته ومذهب ابن مسعود أن الجد يقام بهم مالم ينقص حقه من الثلث أو بنى البنات  
 لا يعتمد بهم بنى الإصهار فى القسمة ففى جد وشقيق وأخ لأب الجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده  
 وأن الأخوات المنفردة مع ذوات فرض لأصهارها فإذا كانت معهن شقيقا أو شقيقا أو شقيقا أو شقيقا  
 الدس وللثانية السدس وله الباقي عنده قلة الرشيدى عن الطائى (قوله مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل

فقال

(باب الجدة والأخوة) \*

أى من الابوين أو من الأب  
 فقط سواء كان أحد  
 الصنفين منهما منفردا من  
 الآخر أو كانا مجتمعين والمراد  
 الواحد كثر من المذكور  
 أو من الأناث أو منهما  
 والمراد أيضا حكمهم معهم  
 وحكمهم معه أم حكمهم  
 منفردا عنهم وحكمهم  
 منفردين عنه فقد تقدم  
 وأصل أن الجد والأخوة لم  
 يرد فيهم أى فى الحكم  
 ولأن السنة وانما ثبت  
 حكمهم بجملة الصحابة  
 وعلى الله منهم فذهب  
 الإمام أبى بكر الصديق  
 وابن عباس رضى الله عنهما  
 وجماعة من الصحابة والتابعين  
 رضى الله تعالى عنهم ومن  
 تبعهم كآب حنيفة والمزني  
 وابن سريج وابن الهيثم  
 وغيرهم أن الجد كالأب  
 فيصحب الأخوة معا  
 وهذا هو الحق عند الحنفية  
 بمذهب الإمام على بن أبى  
 طالب رضى الله عنه وزيد  
 بن ثابت رضى الله عنه  
 ابن مسعود رضى الله عنه  
 بهم يرون معه على تفصيل  
 خلاف ذكرته فى شرح  
 ترتيب مسعود كالأدلة  
 لاجوبة لكل

من الفريقين ومذهب الأمام

زيد بن ثابت رضي الله عنه هو مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم ووافقهم محمد بن أبي يوسف والجمهور وجمهورهم الله تعالى وهو ما ذكره المصنف رحمه الله حيث قال (وينتدب الأئمة بما أوردنا) إرادته (في الجدل والاختلاف) لأن الأمام فقط (أذوعدا) في باب الفروض حيث قال وحكمهم وحكمهم سني (فأنتي نحو ما أقول السماع) وسمع سماع نهم وأذعن (واجمع) في ذهنك (حواشي) أي أطراف (الكلمات) جمع كلمة وهي القول المفرد (جما) مدموم كد والمراد أنك تصني لما أورد من العبارات في الجدل والاختلاف وتجمع أول الكلام وأخوه وتطعمه وإجماله وتتمم ذلك اهتماما زائدا حتى أن تظفر ببعض المراد وما أقدم هذا الكلام لأن باب الجدل والاختلاف من صلب المرام قلقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه ما قدغن على رضي الله عنهم من سر أن يقتصر جرائم جهنم فاقض بين الجدل والاختلاف وعن ابن مسعود رضي الله عنه سألوا عن عسكهم واتركوا من الجد لأجابه الله ولا يياه

من الفريقين) فمن الأدلة للفريق الأول أن ابن الأبن نزل منزلة الابن في إسقاط الاختلاف وغيره فليكن أبو الابن نزل منزلة الابن في ذلك وقتلك قال ابن عباس الأبن يتبع الفريقين ثابت يجعل ابن الابن بنا ولا يجعله أب الابن أباً وأجيب عن ذلك بأن الاختلاف إنما جبر بالابن لا بالأم وهو مستف في الجسد فلا ينزله منزلة الابن ومن الأدلة للفريق الثاني أن ولد الابن يدعى بالابن فلا يستحق بالجد كالم أب كلفاً للأولاد من شرح الترتيب (قوله) ومذهب الأمام زيد) أي من ذكره (قوله وينتدب) بإسقاط الهمزة تخفيفاً وهو لغة وقوله الآن أي في هذا الوقت الحاضر وقد يقع على الفريقين المسمى والمستقبل تزيلاً له منزلة الحاضر وقوله بما أوردنا إرادته أي بالأحكام التي أوردنا إرادتها أو بالعبارات التي أوردنا إرادتها فما وافقنا على الأحكام مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله في الجدل والاختلاف) أي حال كون ذلك في بيان أثر الجد والاختلاف وقوله لا من الأم مضى أي بأن كافوا من الأبن أو من الأب (قوله أذوعدا) أي لأننا وجدنا بذلك وعد يكون الخبر وأوردنا لشر ولقد قال الشاعر

وأنى وإن أوعده أو وعدته \* لحلف أيعادى ويخبرم وعدى

وقد قال بعض فقهاء العرب في دعائه بمن أذوعدوني وإذا أوعده فما وقد يستعمل وعدني الشر بقرينة وقوله في باب الفروض متعلق بوعدها وقوله حيث قال الخ أي لأنه قال الخ فهو تظليل لقوله أذوعدا (قوله) فأنتي نحو ما أقول السماع) أي إذا أردت ذلك فأنتي قطع الهمزة من التي جهة الذي أقوله السماع بالفتح والخطأ في معنى جهة كجاء أحدهم عاتبة في اللغة وما موصول اسمي بمعنى الذي والعائد محذوف (قوله) وسمع سماع نهم وأذعن) أي لا سماع جهل وانكرا لأن ذلك لا يبلغ (قوله واجمع) أي أضمر وقوله في ذهنك أي عقلك وقوله حواشي جمع حشية وهي الطرف ولذلك قال الشارح أي أطراف والمراد بها الكلام بشما وما يخص الحواشي التي هي الأطراف بالذ كر لأن أول الكلام يأتي في فضيلة وأخوه سامة فالشارح أن كل منهم ما لا يحفظ ولم ينظر النظام نصب حواشي لضرورة النظام (قوله وهو القول المفرد) لكن هذا ليس مراداً هنا بل المراد من الكلام كآية شبيهة السه قوله والمراد أنك تصني لما أورد من العبارات فهي من باب قول ابن مالك \* وكلها كلام قد يؤم \* (قوله جما) منصوب على أنه مفعول مطلق وقوله مصدر مذكور كذا لأنه يجمع معاً من عمله كلف قولك ضربت ضرباً (قوله والمراد) أي من كلام المصنف وقوله أنك تصني الخ هذا هو المراد من الفاء الجمع وقوله وتجمع الخ هذا هو المراد من جمع حواشي الكلمات وقوله أول الكلام آخر أي وسطه لما علمت أن المراد الكلام بتمامه وقوله وتتم الخ هذا هو المراد من المصداق كد وهو قوله جما وقوله حتى أن تظفر ببعض المراد أي حتى أن تغزو بعض المراد (قوله) وانما أقدم هذا الكلام الخ) أي وانما أقدم على المقصود هذا الكلام الذي هو قوله فأنتي نحو ما أقول الخ (قوله خطي) بفتح الخاء وكسر الطاء وقوله صعب المرام تفسير لما قبله (قوله) فلهذا كان السلف الصالح الخ) لكن هذا قد تدبى للمذاهب الأربع واستقرار الأمر عليها إلا بعد ذلك والاختلاف الجليع الاختلاف قد كل يجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم وأصح لأجله ما قبله لا يصح في الاختلاف فالوعد الوارد في الاتفاق والقضاء به انما هو في زمن تعارض المجتهدين واختلاف آرائهم فيه اه خفي (قوله) يتوقون الكلام فيه جداً) أي لأنه ورد أن كل قسم الجد أحوزكم على النار ورواه البخاري وصححه أنه من كلام عمر رضي الله عنه كالي الأولاد (قوله) فمن رضي الله عنه من سره أن يقتصر جرائم جهنم) أي من أمره أن يدخل أصول جهنم ومعلمها ففسره بمعنى أمره والانتقام للعدل والجرأية الأصول والمعلم جمع حرمه بمعنى الأصل والمعلم والمقصود من ذلك التنبيه من التكلم في الجد والاختلاف ولا يفرح أحد دخول أصول جهنم (قوله) وعن ابن مسعود رضي الله عنه سئلوا عن عسكهم) أي مشكلات أموركم جميع ضلعة كعرف جمع غرة وقوله واتركوا من الجد والاختلاف أي لأننا وجدنا من مسائل الجسد وقوله لأجابه الله ولا يياه أي لا يملك ولا

اعتمد بالحقبة على الجوامع قال ابن تيمية قال حالك الله أي ملكك من التصديق المالك ومنه التماسه أي  
 الملك وتوبيك الله أعفوك \* وروى باله أخصك انهم والفرع من ذلك التخصيص من معونه بحكمه  
 لاحقة المصطلح اه حقيق (قوله) وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعنه (أولواؤه) وسبب  
 ذلك أنه كان عبداً له فميرة وكان مجوسياً وقيل نصرانياً وكان سيده جعل عليه كل يوم أر بعقرواهم وكان  
 يعطين على الرما فحكم عمر ليضف عنه من ذلك فقال له ليس ذلك عليك بكثير اتقي الله واحسن الى هؤلاء  
 فغضب الامين ووجد الى الحداد وجعل له خفيراً فيسقي وسطه وله طرفان وسمه ولداً دخل عمر في صلاة الصبح  
 لسبع بقية من ذي الحجة وكبر الاحرام طعنه بذلك الخفيرو فقال قتلني الكلب فهو بيده خفيرو فصار لا يمر  
 على أحد عينا ولا شئ الا لاطه منسقي طس ثلاثة عشر رجلاً مات منهم سبعة أو تسعة فلما رأى ذلك رجل من  
 المسلمين طرح عليه برنسا فلهلم أنه ما خوذ خمر نفه وما كادت الشمس أن تطلع فقدم عبد الرحمن بن عوف  
 وصلى بالباس ثم مات عمر ودفن بجبانة أبي بكر لا ربع بقية من ذي الحجة سبعة وثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث  
 وستين سنة وكان تسلا من عشرين سنين وستة أشهر وخمس ليال وقيل ثلاثة عشر يوماً اه أولواؤه ياذن (قوله)  
 لا أقول في الحديث) أي لا أقول في إرث الحديث أو قبحه والا لا تروى عنه الاقوال المتقدمة ونقل السبع  
 في شرح الجمعية عن القاضي أبي الطيب أن عمر أول حد فاسم الاثوة وكذا يقال في قوله ولا أقول في الكلافة  
 شأ بقوله الرشيدى عن الطائى (قوله) ولا أقول عليكم أحداً) أي بل قولون من شتم (قوله) اذا تقرر ذلك  
 فارجع الى كلام المؤلف) أي اذا ثبت ما ذكره فارجع الى الشرح لكلام المؤلف (قوله) قوله) مبتدأ خبره  
 محذوف أي تقول في شرحه كذا وكذا (قوله) واهل بأن الجدايح) أي واخزم بأن الجدايح فعن اهل معنى  
 اخزم فعند اهل ياء وقوله أي مع الاثوة أي لاحده (قوله) أحوال) جمع حال وهي تد كروثوث وقوله  
 باعتبار أن أي يسبها (قوله) باعتبار اهل الغرض معهم) أي مع الجد والاثوة وقوله وجودا وعدما أي من  
 جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لابن اعتبار هذين الحالتين فيما به حتى تتأني الاحوال الالسية كما  
 سببته لك (قوله) وباعتبار ماله من المقابلة) أي مقامه في الاثوة وقوله والثالث أي ثلث جميع المال كما  
 هو التبادر ويحتل كل المراد به ما يشمل ثلث الباقي وقوله وغيرهما أي من السدس وثلث الباقي ان لم تدخله  
 في الثلث وقوله خمسة أحوال أي لانه لا يمكن مع صاحب فرض في حالان المقابلة وثلث المال وان كان معه  
 صلب فرض في أحوال ثلاثة المقابلة وثلث الباقي وسدس جميع المال فالخمس خمسة أحوال اجمالا (قوله)  
 وباعتبار ما يتقرر في ثلث الاحوال الخمسة عشرة أحوال) أي لانه اذا كان مع صاحب فرض واما ان تتعين  
 المقابلة فتعولما أن تعين ثلث الباقي واما ان يتعين سدس جميع المال أو تسوية المقابلة وثلث الباقي أو  
 المقابلة فوسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة وان لم يكن معهم صاحب فرض  
 فاما ان تتعين المقابلة أو يتعين ثلث جميع المال أو يستواطعا اذا كان معهم صاحب فرض سبعة أحوال  
 وهما اذ لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة أحوال والجلسة عشرة (قوله) وباعتبار افراد أحد الصنفين معه  
 واجتماعهما معه أربعة أحوال) أي لانه اما أن يكون معه أحد الصنفين أو يجتمع معاه وعلى كل اما أن  
 يكون مع صاحب فرض أولا فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحصل الاربع عشرة أحوال  
 والمراد بالصنفين الاثوة والاثوة لا يجوز بعد أحد الصنفين هالين مع أن أحدهما اما أن يشاء أولا ب  
 لان الحكم مقتضى كل منهما (قوله) أنينك) بضم الهمزة من أنباء يجوز فها من بناء أن الجوهري جعل  
 الفعل منه ثلاثا يوروا بيا وبأبدلته موزنه ياء بعد تسكينها تخفيفا وقوله فعن انما في بنون النسوة لضيق  
 النظم والادكان مقتضى الظاهر أن مولدها (قوله) اما تضرعا) وذلك كالمقابلة وثلث جميع المال  
 وغيرهما بما أتى التصريح في كلامه وقوله واما مع من فلا يربع الكلام وذلك في مورد ما إذا كانت  
 أو السدس أو ثلث الباقي المقابلة فأنها تظهر من تقارب الكلام معناه ولم يصرح بها المصنف (قوله) هل

وورد عن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه أنه لما طعنه  
 أولواؤه وحضرته الوفاة قال  
 اسفلوا عني ثلاثة أشباه  
 لا أقول في الحديث ولا أقول  
 في الكلافة شئاً ولا أقول  
 عليكم أحداً اذا تقرر ذلك  
 فارجع الى كلام المؤلف  
 رحمه الله فقوله (واهل بأن  
 الجد) أي مع الاثوة (ذو)  
 أي صاحب (أحوال)  
 باعتبار أن فيما اعتبار اهل  
 الفرض معهم وجودا  
 وعدما حالان وباعتبار ماله  
 من المقابلة والتلث وغيرهما  
 خمسة أحوال وباعتبار  
 ما يتقرر في ثلث الاحوال  
 الخمسة عشرة أحوال وباعتبار  
 افراد أحد الصنفين معه  
 واجتماعهما معه أربعة  
 أحوال (أنينك) أي أخبرك  
 (هنسن) أي من ثلث  
 الاحوال اما تضرعا واما  
 مع من فتقارب الكلام  
 على

التوالي أي على التتابع وقوله بحسب الحاجة أي بقدر الحاجة النظم فلا رد أنه يقتل تلك الاحوال  
كلما قبله كنسمة يستحوذ ذلك (قوله يقاسم الاخوة الخ) هذا شروع في تفصيل الاحوال فذكر  
أولها وهو المقاسمة سواء كان معه ذوق فرض أم لا هكذا قال بعضهم وعليه فكان المناسب في قول المصنف  
فتارة يأخذ الخ التعبير بالاول لا بالثاني لئلا يفسر بما على ما قبله بل يبين حلة أخرى مقابلة المقاسمة وأما  
العلامة الأميران هذا البيت يعني قوله يقاسم الاخوة الخ ذكر المصنف مجازا ولا يضر حذفه وقوله فتارة الخ  
بغلة الفصحة تفصيل للاحوال المجملية اه أشار للاحوال اجمالا بقوله يقاسم الاخوة الخ فانهما تؤخذ منه  
اجمالا منطوقا ومفهوما ثم فصلها بقوله فتارة الخ منطوقا ومفهوما كما سبقت (قوله فبين) أي حال كون  
المقاسمة معدومة فمنه فهو متعلق بحذفه وحال وفي معنى من كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد الخ فليس  
المراد أنه يقاسم الاخوة في جميع الاحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله أي في تلك الاحوال) تفسير  
لضمير مع عادة الجار وهو في (قوله والمراد ان المقاسمة الخ) انما هو الشارح المراد لان ظاهر المتن خلاف  
المراد فانه يوم ان المقاسمة تكون بعد في جميع الاحوال كما تستدم وقوله في عدد تلك الاحوال أي في  
معدوداتها في تلك الاحوال وقوله ومن جعلها تفسير لما قبله وهذا في النسخة التي فيها المقاسمة الخ بالواو  
التي لا يستتاف وعليها فالمقاسمة مبتدأ والخبر محذوف أي تكون اذ لم يعد الخ وفي بعض النسخ ومن جعلها  
المقاسمة الخ وعليه فجار والخبر محذوف والمقدمة مقبلة وأخر (قوله المقاسمة المد كوزة) أي  
مقاسمة الاخوة ولا حاجة بذلك لان قوله اذ لم يعد الخ طرف لقوله يقاسم الاخوة الآن يقال انه حل معنى  
(قوله اذ لم يعد الخ) صادق بان تكون المقاسمة خيرا له من الثالث أو السادس أو ثلث السابق بان تكون  
مسوا به لما ذكره فهو منه اذ اذاعا عليه القسم بالاذي لا يقاسم وأصله بعد بعد ولما دخل عليه الجازم  
حذف الضمة فالثاني ساكن حذف اللو وحركت الدال ما كسر تخلفا من التثنية الساكنين وقوله بالاذي  
متعلق بعد والاذي مصدر أذى كتب (قوله أي بالصدر) تفسير لاذي وقوله بالقسم أي بيمينه  
وقوله بحسب كذا أي من ثلث أو سدس (قوله سواء كل معهم الخ) كتب بعضهم ان الاولى حذف هذا  
التعميم وفرض الكلام فيما لم يكن معهم صاحب فرض لقوله في انه لم يكن ثم ذوقهم انتهى لكن  
قد عرفت ان هذا البيت ذكر اجمالا لاحوال الوما بعده تفصيل له فالتعميم هنا فيه تدبر (قوله وبيان  
ذلك) أي وبمين ما ذكر من قوله يقاسم الاخوة من اذ لم يعد القسم طاء بالاذي فبيان معنى ميم مبتدأ  
خبره قوله أنه الخ والضمير في قوله أنه لعمال والثاني (قوله واما أن يكون) أي واما أن يكون معهم  
صاحب فرض (قوله فان لم يكن معهم صاحب فرض له خبر الامرين الخ) أي وان كان معهم صاحب  
فرض فله خبر الامر الثالث المقامه ثلث الباقي وسدس جميع المال (قوله فتارة الخ) أي اذا أردت  
بيان الاحوال فتارة الخ فالقاهة والفصحة وكتب بعضهم ان الاولى ان يقول تارة وقد تقدم توجيه كل من  
التعريفين وتارة يعني حلة طرف لياخذ وثلثا يكون اللدم وقوله كاملا صفة ثلثا وظاهر كلام المصنف انه  
يأخذ الثالث في هذه الحلة فرضا وهو ظاهر من الام أيضا كما قاله ابن الزرقا موصرح به ابن الهيثم فشرح  
كفايته لكن ظاهر كلام القرطبي والرافعي انه يأخذ بالتصديق الذي وهو عدى أقرب بوال في شرح  
الترتيب والاولى ما جرى عليه ابن الهيثم وهو ظاهر صارت كبر من الغرم سبب أفاده في القوازة (قوله  
وذلك) أي كونه نازلا عنه بالقسمه وقوله في صور غير مضمرة أي في عدد كالمستور الثلاثة فيما بعد  
وضابطها أن تزيد الاخوة على مثابه ذوق أو نحو من وأخت وجمود ثلاثة اخوة وهكذا الى ما فوق (قوله منها  
جدوا ونحو وانخت) أي ومهاجد وثلاث اخوة الى ما زاد كما جلت (قوله فان لم يكن نازلا عنه) أي عن  
الثالث وهذا مفهوم قول المصنف ان كان بالقسمه نازلا وقوله بان كانت المقاسمة الخ تصوير لعدم كونه  
نازلا عنه (قوله وذلك) أي كون المقاسمة أحقا وقوله في خمس صور أي مضمرة في خمس صور وقوله

التوالي أي ولاء بحسب  
الحاجة (يقاسم الاخوة  
فبين) أي في تلك الاحوال  
والمراد ان المقاسمة في عدد  
تلك الاحوال ومن جعلها  
والمقاسمة المد كوزة (اذا  
لم يعد القسم عليه  
بالاذي) أي بالصدر والاصل  
له بالنقص بحسب كره  
سواء كان معهم صاحب  
فرض أم لا وبيان ذلك أنه  
اما أن لا يكون مع الجسد  
والاخوة صاحب فرض  
واما أن يكون مع الجسد  
والاخوة صاحب فرض  
فان لم يكن معهم صاحب  
فرض فله خبر الامر من  
المقاسمة ومن ثلث جميع  
المال (فتارة بأخذ ثلثا  
كاملا) ان كان القسمه  
أي من الثلث (مازلا) وذاك  
في صور غير مضمرة  
جدوا ونحو وانخت فان لم  
يكن نازلا عنه بان كانت  
المقاسمة أحقا وذلك في  
خمس صور

وضابطها أن تكون الأشربة أقل من مثله أي بأن يكون فراسلوا وتصنفوا فادون ذلك كمال الملوثة (قوله  
وهي) أي الخمس صور وقوله جدواخ فالمقاسة أحاطه في هذه الصورة أذهب بمقتضى فيها نصف المال وهو  
أكثر من الثلث كالأختي وقوله جدواخ فالمقاسة أحاطه في هذه الصورة أذهب بمقتضى فيها الثلثان  
وهما أكثر من الثلث تعلقا وقوله جدواخ ثلثا فالمقاسة أحاطه في هذه الصورة أذهب بمقتضى فيها النصف  
كالصورة الأولى وقوله جدواخ ثلثا أخوات فالمقاسة أحاطه في هذه الصورة أذهب بمقتضى النصفان وهما أكثر  
من الثلث لان العدد الجامع للخمسين خمسة عشر فثلثه خمسة وخمسة ستون هي أكثر من الخمسة فواحد وهو  
ثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا قال في الصورة الباقية أي قوله جدواخ وأخت اه لمصان  
الزوجة (قوله) أو كانت المقاسة والثلث الخ صلت على قوله بأن كانت المقاسة أحاطا فهو من جملة تصوير  
مدم كونه كالأخت والثلث بالمقاسة وقوله سببان كان مقتضى الظاهر سببان لكن قد يقال سوى على لغتين  
بأنه المثلث في الأحوال الثلاثة (قوله) وذلك أي كون المقاسة والثلث سببان وقوله في ثلاث صور  
أي مختصر في ثلاث صور وضابطها أن تكون الأخوة مثله كما قال العلامة الأثير (قوله وهي) أي الثلاث  
صور وقوله جدواخ فاستوى المقاسة والثلث فإنه ان فاسم أخذ ثلثا وان لم يقاسم فذلك كذلك وهكذا  
يقال فيما بعد (قوله) فإنه يقاسم الأخوة جواب الشرط في قوله فإن لم يكن للأخوة وقوله إذ ذلك  
أي وقت كون المقاسة أحاطا أو كون المقاسة والثلث سببان فإذا جنى وقت ظرف لقوله يقاسم واسم  
الإشارة جامع لكون المقاسة أحاطا أو كون المقاسة والثلث سببان وهو مبتدأ خبره محذوف والتقدير  
إذا ذلك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك (قوله) كما علم من كلامه السابق أي من قوله يقاسم الأخوة فيها إذا لم  
يعد القسم عليها لأذى (قوله) مظهر كلامه الخ أي حيث قال يقاسم الأخوة الخ فإنه صادق بما إذا كان  
سببان وقوله اختيارا للتعبير بالمقاسة أي كان يقول يقاسم الجد فمأخذ الثلث تعميما لأخروا وقوله حيث  
استوى الأمران أي في صور استواء المقاسة والثلث (قوله) وهو أحد ثلاثة أقوال فقبل يعبر بالمقاسة  
وعليه فإنه بالتعصيب وقيل يعبر بالثلث وعليه فإنه بالفرص وقيل بالتغيير فتغير المقتضى بين أن يعبر بالمقاسة  
أو بالثلث ولذلك قال شيخ الإسلام في شرح الفصول وحكي بعض العلماء أنه ثلاثة أقوال يرث بالفرص  
يرث بالتعصيب فتغير المقتضى وقال السبط رحمه الله الأولى التعبير بالثلث دون المقاسة لقول بعض أصحابنا إن  
الأخذ بالفرص أن أمكن كان أولى لقوة الفرص وتقديره ذوى الفروض على العصبية وقال التتوي إذا  
استوى بعد المقاسة والثلث يعطى الثلث دون المقاسة واستظهر بعضهم القول بالتغيير وتظهر فائدة هذه  
الأقوال كما قاله ابن الهائم في الوصية كالأوصية كالأوصية ثلث الباقي مثله بالفرص ومات من جدواخ ومن أجاز  
الأخوان على الأول فمع الوصية وعلى الباقي تطول لعدم ما تعلق به بعدتها وأما على الثالث فالظاهر العدة  
على تقدير اختيار المقتضى بالتعبير بالثلث وفي الحساب كالأول كان هناك جدواخ بع أخوات فعلى الأول أصلها  
ثلاثة فمع من ستون على الثاني أصلها ستون من أول الأمر وعلى الثالث تختلف باختلاف التعبير فتقبل من  
أنه لا يظهر لاختلاف فائدة ليس بشيء فأدعى الأول موضع بعض زيادة (قوله) وهذا كله أي ما ذكر من المقاسة  
أو الثلث وقوله ثم يفتح الثلثة طرف مكان ولدك فسرهما الشارح بقوله أي هذا (قوله) ذوو سهام  
بمعنى ما لم يقتضيه قول الشارح أي أصحاب وفي بعض النسخ ذوو سهام بمعنى الأقراد في المضاف ولا يستقيم  
الوزن عليه الأول كان بدل ثم هناك كما يذكر ذلك فمن له أدنى المضاف من الفروض فأداه الاستاذ الحنفى (قوله)  
أي أصحاب الفروض) تفسيرا مضافا والمضاف إليه فالعروض تفسيرا للسهام وأصحاب تفسيرا لذوي وعلى  
نسخة الجامع ويمكن توجيهه على نسخة الأفراد بأنه عبر في التفسير بالجمع إشارة إلى أن ذويها كان مفردا لفظا  
المقصود به بالجمع كالأقربان (قوله من الزوجين الخ) بيان لأصحاب الفروض وإنما انحصر على ما ذكره  
لان المتصور أن مع الجدواخ الأخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كالأقربان (قوله) فافهم

ضابطها أن تكون الأشربة  
أقل من مثله وهي جدواخ  
جدواخت جدواختان جد  
وثلاث أخوات جدواخ  
وأخت أو كانت المقاسة  
والثلث سببان وذلك في  
ثلاث صور وهي جد  
وأخوان جدواخ وأختان  
جدواخ أربع أخوات فإنه  
يقاسم الأخوة إذ ذلك كما  
علم من كلامه السابق  
مظهر كلامه اختيارا للتعبير  
بالمقاسة حيث استوى  
لأمران وهو أحد أقوال  
ثلاثة ذكرناها في شرح  
ترتيب وهذا كله ان لم  
كن ثم أي هناك مع الجد  
الأخوة (ذوو سهام) أي  
أصحاب الفروض من الزوجين  
الأموال الجردتين والبيت  
بنت الابن (فافهم)

بإيضاح) أي فإرض بشروطي وقوله لك متعلق بإيضاحي وقوله الأحكام مفعول بإيضاحي وقوله من  
استفهم يحكيه إجمالا لطلب أو يماثلتكم ويكون من إضافة المصداق لمفعوله (قوله أي طلب العلم) أشد  
بذلك إلى أن السبب والتأني استفهامي لطلب وقوله من ويبرمجشير إلى أن بإستفهامي ماء التكم كقول  
أحد الاحتمالين وقوله بطريق زيادة الإيضاح أي بسبب ذلك فالجاء السببية (قوله فاني الخ) لتلخيص لقوله  
فانتم بإيضاحي وقوله قد أوجعنا أي الأحكام (قوله ويسانى معنى القضاة وثني بمماورد فيها) عبارته به  
آخر باب الحساب بعد قوله فانتم من القضاة وهي الرضا باليسير من المعاملين قولهم فعب الكسبر فتونعا  
وقضاة أراضى والاحاديث في فضل القضاة كثيرة مشهورة منها ما روى البيهقي في الزهد عن جابر رضى الله عنه  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القضاة كثر لا يفتنى وفي النهاية لابن الأثير رحمه الله حديث عز من  
فتح وذلك من طبع انتهى (قوله ما ذكر من المقامات والثالث حالان الخ) كتب عليه بعضهم ما فيه أنه أن  
المقاسمة المذكورة في المتن - عليها الشارح شاملة للمقاسمة - فمما إذا كان هناك صاحب فرض والمقاسمة فيها  
إذا لم يكن هناك صاحب فرض حيث قال يسد هاسواه كان معهم صاحب فرض أم لا فيكون ما ذكره ثلاثة  
أحوال الحالات كما قال ويبي من خمسة أحوال الحالات ثلاثة كما قال ثم يظهر ما له لوجل المقامات في المتن  
على المقاسمة إذا لم يكن هناك صاحب فرض انتهى وأنت خبير بان ذلك مبني على أن قول المصنف يقاسم  
الأحوال بيان لبعض الأحوال الودقة تقدم عن العلامة لا ير أن هذا البيهقي ذكره المصنف بياناً للأحوال  
على وجه الإجمال وعليه فيكون أول الأحوال قوله فتارة يأخذ ثلثاً كما لا توافي الأحوال المقاسمة بالماخوذة  
من كلامه بالمفهوم كما يقتضيه ذلك قول الشارح فان لم يكن نازلاً عنه إلى أن قال فانه يقاسم الأخوة وحاشا في  
ذكره المصنف مخطوفاً ومفهوم ما من المقاسمة والثالث حالان من الأحوال الخمسة ويبي منها ثلاثة أحوال  
قد مر (قوله من الأحوال الخمسة) أي التي هي المقاسمة أو ثلث المال إن لم يكن هناك صاحب فرض أو  
المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال إن كان هناك صاحب فرض وقوله التي أشرت إليها أول  
الباب أي في قوله وباعتبار ما له من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة أحوال بعد قول المصنف وأعلم بأن الجد  
ذو أحوال (قوله بني ثلاثة أحوال) كتب عليه بعضهم فعلت ما بهيؤأت فدعنا ما بهيؤأت فكللام  
الشارح مستقيم (قوله ويرجع الحالان) أي المذكوران وهما المقاسمة والثلث وقوله إلى ثلاثة  
أحوال من عشرة أي التي هي ثمن المقاسمة وثمانين الثالث واستواء الأمرين إن لم يكن هناك صاحب فرض  
وثمانين المقاسمة وثمانين ثلث الباقي وثمانين سدس جميع المال واستواء المقاسمة وثلث الباقي والمقاسمة وسدس  
جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة إن كان هناك صاحب فرض كما تقدم بيانها  
(قوله وهي) أي الثلاثة أحوال وقوله يفي سبعة أي من عشرة وتدعيلها (قوله إذا تقرر ذلك فقد  
ذكر الخ) أي فأقول قد ذكر الخ لاجل أن ترتيب الجواب على الشرط وقوله في ثلاثة أحوال أي إجمالاً  
وهي ترجع لسهة تعدل كما علم بمسار وقوله بقوله معاني ذكر (قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي) لأنه  
لزم يكن دمرض أخذ ثلث المال فإذا كان هناك ذو فرض أخذ ثلث الباقي كما في الأول (قوله بسدس  
الفروض الخ) أي بعد أخذهم فروضهم وأزادهم وقوله جمع فرض أي هي جمع فرض هو خبر  
مبتدأ محذوف وقوله وتقدم تعريظه أي بأنه نصيب مقدور شرعاً لوارث (قوله وتقدم من يرتبهم)  
أي مع الجسد والأخوة وقوله أما أي فربما يصح قول السامع إن لم يكن ثم دوسهم ذلة الولائي (قوله  
والأزواج) هو علم أريد به خاص لأن المراد به رزق مخصوص وهو الأثر بالفرض كذا كره الشارح فنعلم  
الأزواج يستدل على الفروض من عطف الرافد أو التمسك به ويحتمل أن يرادهم ما يشبه الوصية والذين  
الذين على الميت فانهم عامة زمان على الأثر (قوله جمع رزق) أي هي جمع رزق هو خبر مبتدأ محذوف  
وقوله وهو ما يتلوه هذا ما تاله أهل السنة وقالت المعتزلة هو مالك لكن لم يربح هذا القول لأنه يقتضي

بإيضاح) أن الأحكام (من  
استفهامي) أي طلب العلم  
من بطريق زيادة الإيضاح  
فاني أفسد أوجعنا الإيضاح  
الشارح البيهقي معنى  
القضاة وثني بمماورد فيها  
(تبيينه) ما ذكر من  
المقاسمة والثالث حالان  
من الأحوال الخمسة التي  
أشرت إليها أول الباب يبي  
ثلاثة أحوال سند كرها  
فيها إذا كان معهم صاحب  
فرض ويرجع الحالان كما  
تقدم إلى ثلاثة أحوال من  
عشرة وهي ثمن المقاسمة  
وثمانين الثلث واستواء  
الأمرين بقي سبعة ستاني  
إن شاء الله تعالى فيها إذا  
كان معهم صاحب فرض  
والله أعلم إذا تقرر ذلك فقد  
ذكر حكمكم ما إذا كان معهم  
صاحب فرض في ثلاثة  
أحوال وهي المقاسمة وثلث  
الباقي وسدس جميع المال  
وهي تكملة لأحوال  
أشبهه بقوله وتارة يأخذ  
ثلث الباقي (بعد ذوى) أي  
أصحاب الفروض) جمع  
فرض وتقدم تعريظه في  
باب الفروض وتقدم من  
يرتبهم بالفرض أما  
(والأزواج) جمع رزق  
وهو ما يتلوه

أن الثواب لا تزول قلنا لا إلا بغيره قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها وما أحسن قول  
صاحب الجوهرة **والرزق عند القوم ما به انتفع** \* وقيل لا بل ما لمك وما انتبع  
**(قوله ولو يحرمنا) أي سواء كان حلالاً أو مكروهاً أو محرماً قال صاحب الجوهرة**  
**فبرزق الله الحلال فاعلم** \* وبرزق المكروه والمحرماً

ويذكر ذلك قوله تعالى قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً وقالت المعتزلة لا يكون  
الاحلال إلا استناداً إلى الله تعالى في الجملة والمستند إليه تعالى لأنه ما منع عبده أن يفتي أن يكون حراماً يعاقبون  
عليه ورد بأنه لا يقع بالنسبة إليه تعالى بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فهاهم على الحرام لسوء مباشرتهم  
أسببوه ولو أيضاً أمر الله تعالى بالانفاق من الرزق فقال أنفقوا مما رزقناكم ودرج على الانفاق منه  
فقالوا بما رزقناهم بنفقوا وهو تعالى لا يأمر بالانفاق من الحرام ولا عده عليه وورد بأن قرن بنفقة الأرض  
والمدينة حصته بالحلال ويلزم أن المتغذى طول عمره بالحرام لم يرزقه الله أصلاً وهو باطل ذكره الشهاب  
الرملي في شرح الزيد انتهى لمخلص المأزوة **(قوله عند أهل السنة)** واجمع أكل من قوله ما انتفع به  
وقوله ولو يحرمنا فإله بالناظر الأولى ما له المستعزلة من أنهما ما كانا بالناظر للثاني ما قالوه أيضاً من أنه لا يكون  
الاحلال كما علمت أنفاً **(قوله والمراد)** أي في عبارة المصنف وقوله رزق مخصوص أي فهو عام رزقه  
خاص **(قوله وهل الارت بالفرض أيضاً)** الأولى سندها خلافه لها إلا أن براديه أن الرزق فسر بهذا المعنى  
انخاص كالتفسير بالمعنى العام **(قوله فهذا)** أي أخذته ثلث الباقي بعد الفرض وقوله هو الحال الأول أي  
من الأحوال الثلاثة **(قوله والثاني)** أي والحال الثاني وقوله هو المقاسة أي فيها إذا كان هناك ذو فرض  
وقوله وهو معلوم مجاز ذكره أي من مفهومه كما بينه الشارح بقوله فإن لم تنقص المقاسة الخ وقوله بقوله  
متعلق بالفعل قبله **(قوله هذا)** أي أخذته ثلث الباقي وقوله إذا ما كانت المقاسة الخ بزيادة أي إذا  
كانت المقاسة الخ بأن كان ثلث الباقي خبراً له من المقاسة ولا بد أيضاً أن يكون خبراً من سدس جميع المال  
والا كان له السدس كما بينه مما بعد **(قوله تنقصه)** بطرح الزائد لا يصح إلا أن ما فيه نقص لا ينقص قال تعالى  
ثم لم ينقصوا شيئاً انتهى زيات **(قوله من ذلك)** متعلق بنقصه واسم الانشاق واجمع ثلث الباقي كما أشار  
إليه الشارح بقوله أي من ثلث الباقي **(قوله بالزاجحة)** أي بسببها فالبادية كما قاله الزيات وقوله في  
القسم متعلق بالزاجحة وقوله لكثرة الاختلاف لقوله تنقصه من ذلك بالزاجحة **(قوله فإن لم تنقصه)**  
المقاسة الخ بيان لفهوم قول المصنف هذا إذا ما كانت المقاسة الخ ودخل تحت هذا المفهوم أربع صور  
لأن المقاسة ما أن تصحكون أحظاً من ثلث الباقي ومن سدس الجميع أو تكون مساوية لثلث الباقي أو  
لسدس الجميع أو لهما فإشارته بقوله لكونها أحظ الخ لضرورة من هذه الأربع وقوله أو مساوية الخ لثلاثة  
منها ودخل تحت قوله وثلاثة يأخذ سدس المال صورتان وهما إذا كانت المقاسة تنقصه من السدس وكذلك  
ثلث الباقي أو كان ثلث الباقي يساويه وقد تقدمت صورتان في قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي الخ وهي ما إذا كان  
ثلث الباقي خبراً له من المقاسة ومن سدس جميع المال فقد تحت الصور السبع فتدبر **(قوله لكونها أحظ)**  
من ثلث الباقي فإنه أظهر في مقام الاخبار ولعل النكتة مناسبة العطف فتأمل **(قوله فهي له)** أي  
فالمقاسة له والجملة جواب الشرط في قوله فإن لم تنقصه المقاسة الخ **(قوله أو مساوية)** معطوف على قوله  
أحظ وقوله لهذه أي لثلث الباقي وسدس الجميع وقوله أو لأحدهما أي لثلث الباقي أو لسدس الجميع  
وقوله فهي له أيضاً أي فإما اسمية في مورد المساواة كما هي في صورة كونها أحظ **(قوله على ما تنقصه)**  
عبارته أي بناء على ما تنقصه عبارته ومن اختيار التعبير بالمقاسة عند المساواة وقوله سابقاً راجع  
إليه أو مساوية له أو ما تولوه أو لأحدهما لكن بالنظر في إرادة المقاسة لثلث الباقي واقتضاه إرادته سابقاً  
ذلك باللفهوم فأنتم وهم قوله سابقاً هذا إذا ما كانت المقاسة تنقصه عن ذلك الخ أن له المقاسة في صورتين

ولو يحرمنا عند أهل السنة  
والمراد رزق مخصوص وهو  
الارت بالفرض أيضاً فهذا  
هو الحال الأول والثاني  
هو المقاسة وهو معلوم مما  
ذكره بقوله (هذا إذا ما  
كانت المقاسة تنقصه من  
ذلك) أي من ثلث الباقي  
(بالزاجحة) في القسم لكثرة  
الاختلاف فإن لم تنقصه المقاسة  
لكونها أحظاً من ثلث  
الباقي ومن سدس الجميع  
فهي له أو مساوية لهما  
أو لأحدهما فهي له أيضاً  
على ما تقتضيه إرادته سابقاً

المساواة المذكورة في قوله ولا سقا راجع لقوله أو لأحد هـما بالنظر لساواة المقاسمة للسدس واقتضاه  
 عبارة لاحقة في ذلك باعتبار مفهوم تلك الملاحظة وهو أن كانت المقاسمة تنقسم من السدس وحده فما المصنف  
 أن كلامه يذكره فبقوله والتقدير وثلاثة يأخذ سدس المال أن كانت المقاسمة تنقسم عنه فإن مفهوم ذلك أن  
 المقاسمة إذا لم تنقسم عنه وهو صادق بما لو اتهمه بقوله من معنى قوله الخ وراجع لقوله لا سقا لكن باعتبار  
 مفهوم القيد الملاحظ ولما في ذلك من الحيلة قال بعضهم في أخذ ذلك من قوله وثلاثة يأخذ سدس المال تأمل  
 انتهى وقوله ذا كرا الحال الثالث أي حال كونه ذا كرا الحال الثالث (قوله وثلاثة يأخذ سدس المال)  
 أي إذا كانت المقاسمة تنقسم عنه ولكن ثلث الباقي ينقسم عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا  
 أو تصديا صرح الباقين بالأول وقال ابن الهيثم في شرح كتابه الظاهر أنه بالصورة اه قال في شرح  
 الترتيب والوجه الأول اه من المأثورة (قوله وليس عنه نول الخ) أي لأن الأولاد لا ينقسمونه عنه  
 فالأخوة أولى قاله في المأثورة (قوله اسمها لاحق) أي من جهة الاسم وهو لفظ السدس من جهة  
 الحقيقة لا ليرد أنه قد يأخذ سدسًا على كل واحد أو بعضه كسبذ كرا الشاوي فالواجب الملاحظة على اسم  
 السدس للاحقة به كما قاله البولاق (قوله بهال) أي في حاله فالجاء بمعنى في (قوله فان كانت المقاسمة أو  
 ثلث الباقي الخ) غرض من هذا الجمله والتي بعدها هي قوله فان سواه ثلث الباقي فكذلك بين الصورتين  
 المذكورتين تحت قوله وثلاثة يأخذ سدس المال ولولا ذلك لقتل الامتنان كانت المقاسمة تنقسم  
 عنه وكان ثلث الباقي ينقسم عنه أيضا أو يساويه لكان أحسن (قوله ينقص الجدي بهام) الأولى فيه  
 لأن العاقل أو (قوله فكذلك) أي السدس له (قوله فعلم مما قرئته الخ) فترجع على ما تقدم في  
 شرح كلام المصنف وقوله سبعة أحوال لثلاثة منها تعلم منطوق كلام المصنف وأربع منها تعلم من  
 مفهومه وقد بينها الشارح في قوله فإلم بنفسه المقاسمة الخ (قوله وهي) أي السبعة أحوال (قوله في  
 نحو أم وجد وسبعة أخوة) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأخوة أكثر من مثله ووجه  
 تعين ثلث الباقي في ذلك أن الباقي بعد سدس الأم خمسة على الجد والتمسة أخوة وثلاثة أولاد وثلاث  
 أن ذلك أكثر من المقاسمة والسدس لكن الباقي ليس الثلث صحيح فغضب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة  
 تبلغ عاينة عشر فلأم واحد في ثلاثة وثلاثة ولقد ثلث الباقي خمسة بقي عشرة على خمسة أخوة لكل واحد  
 اثنان (قوله في نحو زوج وجد وأخ) أي مما كان فيه الفرض قدر النصف وكانت الأخوة أقل من مثله  
 ووجه تعين المة بمعنى ذلك أن الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجد والأخ ولأن ثلثه وهو  
 الربع أكثر من ثلث الباقي ومن السدس لكن الباقي لا ينقسم على الجد والأخ فيضرب اثنان في أصل  
 المسئلة وهو اثنان تبلغ أربعة والزوج واحد في اثنين باثنين في اثنان للجد واحد والأخ واحد (قوله في  
 نحو زوج وأم وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر الثلث وكانت الأخوة أكثر من مثله واحد ولو  
 أن في وجهه تعين السدس في ذلك أن الباقي بعد نصف الزوج سدس الأم اثنان على الجد والأخوين ولا ثلث  
 أن السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة لكن بقي واحد على الأخوين لا ينقسم عليهم ما فيضرب  
 اثنان في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر فلزوج ثلاثة في اثنين ستة وللأم واحد في اثنين باثنين ولجد  
 واحد في اثنين باثنين بقي اثنان للأخوين لكل واحد منهما واحد (قوله في نحو أم وجد وأخوين) أي مما  
 كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأخوة مثله ووجه استواء المقاسمة وثلث الباقي أن الباقي بعد سدس  
 الأم خمسة على الجد والأخوين فثلث الباقي واحد وثلاث وهو سوا المقاسمة لكن لا ثلث الباقي صحيح  
 فغضب ثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ عاينة عشر فلأم واحد في ثلاثة وثلاثة ولجد واحد في اثنين باثنين في خمسة عشر للجد  
 خمسة ثمانية أو لكونها ثمانية الباقي لكل أخ خمسة (قوله في نحو زوج واحدة وجد وأخ) أي مما  
 كان الفرض فيه قدر الثلث وكانت الأخوة مثله ووجه استواء المقاسمة والسدس أن الباقي بعد نصف

ولا حة فمن معنى قوله ذا كرا  
 الحال الثالث (وثلاثة يأخذ  
 سدس المال \* وليس  
 منه نول) أي بما لاحق  
 (بحال) من الأحوال فإن  
 كانت المقاسمة أو ثلث الباقي  
 ينقسم عنه ففما من السدس  
 فالسدس فان سواه ثلث  
 الباقي فكذلك فعلم مما  
 قرئته في كلامه سبعة  
 أحوال وهي أمان يتعين  
 له ثلث الباقي في نحو أم وجد  
 وسبعة أخوة وأمان يتعين  
 له المقاسمة في نحو زوج  
 وجد وأخ وأمان يتعين له  
 السدس في نحو زوج وأم  
 وجد وأخوين وأمان  
 يستوي المقاسمة وثلث  
 الباقي في نحو أم وجد  
 وأخوين وأمان يستوي له  
 المقاسمة والسدس في نحو  
 زوج وجد وأخ وجد وأخ  
 وأمان يستوي له السدس  
 وثلث الباقي



ان احصى الى ذلك وتسلسل  
 الانسوخ الا الاخت في  
 الاكدي يوسف بحيث  
 اُخذ سدس اثنان كنه  
 أو بعضه فالدس اذ ذلك  
 كون اسمها لا حقيقة كما  
 أشرت الى ذلك سابقا والله  
 أعلم (وهو أي الجدد مع  
 الابل من الاخوان) عند  
 القسم أي المقامه بينه  
 وبينهن (مثل أخ) فيما  
 ذكر بقوله (في سهمه) من  
 كونه مثل حقا الاثنين  
 والحكم من كون الاخت  
 نصير به مصيبا لغيرها  
 أشرت الى ذلك سابقا في باب  
 التعصب لاني جمع الاحكام  
 فلهذا قال (الامع الام فلا  
 يحجبها) بانضمامه الى  
 الاخت لانه ليس باخ (بل  
 ثلث المال) أي الام  
 (بعضها) كماله ايس  
 معها عدد من الاخوة وفي  
 زوجته وأم وجد وأخت  
 وزوجة الربع والام الثالث  
 كماله الباقي بين الجدد  
 والاخت مقادير متساوية  
 ماله في المسئلة اسمها  
 بالسر لا يفسد اقوال  
 العصابة ورضي الله عنهم  
 ولان الاقوال خروفتها بكثرتها  
 وهي أم وجد وأخت لأم  
 الثلث والباقي من الاخت  
 والجد ثلاثة مثلالها  
 فاحسبها ثلاثة تصنع من  
 تسعة لأم ثلاثة وأربعة  
 للجد والاخت ثلث وهذا  
 مدب الامام زيد بن  
 رضى الله عنه وهو مدب  
 الائمة الى انتموهم الله

ذلك في رادى العول للجد وهذا راجع لثلاثة وهي ما اذا لم يبق شيء بل عالت المسئلة فواحد ثم رادى العول  
 بالسدس للجد كالتقديم فوضعه وقوله ان احصى الى ذلك أي المذ كور من أصل العول أو زيادة فان لم يتج  
 اليه فالعول أصلا كما في الاولى (قوله وتسلسل الانسوخ) أي في الثلاثنا احوال المذ كورة وقوله الاخت  
 في الاكدي به أي فانه يفرض لها التعص ويغرضه السدس ثم يعود ان الى المقامه كما يجب أن (قوله)  
 وحيث أخذ سدس اثنان كنه أي على المسئلة الثالثة فانه رادى العول بالسدس للجد وقوله أو بعضه  
 أي أو ما لا يرضه كما في المسئلة الثانية فانه يعال فيها بنصف السدس للجد كما لم يلحق أن قوله كما فاعل  
 به الا وقوله أو بعضه صلف عليه وقوله فالدس اذ ذلك أي وقت كونه عاتلا كنه أو بعضه واسم الاشارة  
 مبتدأ أخبر به صحت أي اذ ذلك ثابت أو حصل أو نحو ذلك كما وقوله يكون اسمها لا حقيقة أي مجرد  
 اسم لا سدس حقيقة لنقصه عنه بالعول (قوله كما أشرت الى ذلك آتفا) أي قريضا عن قوله وليس عنه نازلا  
 بحال (قوله مع الاث) أي جنسهن الصادق واحدة وقوله من الاخوان هكذا في خصصته في ظاهرة وفي  
 نص من الاخوان قولها فالمراد بالاخت وما شمل الاخوان على سبيل التعليل ومن قس بعض الشوبين بيان  
 والمضى مع الاث الاث من بعض الاخوة بطريق التعليل اه زاتو بعض من الحصى (قوله عند  
 القسم) المراد به القسم من الجانبين فهو بمعنى المقامه كما أشار الى الشارح بقوله أي المقامه الخ (قوله)  
 مثل أخ) أي لان كلاله ما يدل بالاب وقوله في سهمه أي سهمه وقوله من كونه أي السهم (قوله)  
 والحكم) أي اليهود كما أشار الى الشارح بقوله من كون الاخت الخ وعليه فعلم بالحكم على ما قبله من  
 صاف أحد التلازمين على الآخر لانه يلزم من أن يكون له مثل حظ الاثنين أن تكون الاخت نصير به  
 عصبه بالغير وبالعكس هذا هو أصل الحكم على الحكم المعهود كما اقتضا معني الشارح لا يناسب الاستثناء  
 في قوله الامع الام لان الاستثناء معيارا لعموم فالاولى حله على العموم لا لاجل الاستثناء منه لأن يجعل  
 منقطعاً ولا معنى لكون مع الامع الخ (قوله كما أشرت الى ذلك الخ) أي عند قوله والابن والاخ مع الاث الخ  
 حيث قال هناك وزيد الاخت فقد كانت اولاد بأنه يصعب الجدد (قوله لا في جميع الاحكام) أي بل في  
 بعضها فقط وقوله فلهذا قال أي لا لاجل أنه ليس منه في جميع الاحكام قال لكن فيه أنه هذا لا يناسب  
 الاستثناء لأن يجعل منقطعاً كما (قوله الامع الام الخ) بخلاف الاخ فانه يحجبها بانضمامه الى الاخت  
 من الثلث الى السدس وقوله فلا يحجبها مفاد الاستثناء والضمير لأم كما يلحق (قوله بانضمامه الى  
 الاخت) أي بسبب انضمامها اليها وقوله لانه ليس باخ حلة لقوله فلا يحجبها أي لانه ليس باخ حقيقة (قوله)  
 بل ثلث المال الخ) اضرب انتا في عن قوله فلا يحجبها وقوله بعض حال وقوله كماله من الصهير  
 الراجع الى الثلث وقوله لانه ليس معها الخ حلة لقوله بل ثلث المال الخ (قوله في زوجة الخ) فربح  
 على قوة الامع الام الخ وأصل هذه المسئلة من اثني عشر زوجة والربع ثلاثة والام الثلث أو بعينى خمسة  
 على الجدد والاخت لا تنقسم عليهما أثلاثا فتضرب ثلاثة في اثني عشر يستقر ثلاثين ومنها تسع طازو حلة لانه  
 في ثلاثة تسعة والام أو بعينى ثلاثة باثني عشر يربق خمسة عشر لجد عشره ولاخت خمسة عشره فوضعه ما ذكره  
 الشارح (قوله وفي المسئلة) صلف على قوله في زوجة الخ وقوله المسئلة بالجر فانه بالهاء المصغرة والراء  
 والقاف مع الدال كالي البولاق (قوله اخرف اقوال العصابة فيها) أي اختلافها فيها كما سيأتي بيانه فكان  
 بعض الاقوال يخرق بعضا وقوله ولان الاقوال خروفتها أي وسعها بكثره الكلام فيها وهذه العلة لا تنافي  
 ما قبلها بل تتجملها والنكاح لا يترجم وقوله لكثرتها أي الاقوال (قوله وهي) أي المسئلة اسمها  
 بالجر فانه وقوله أم الخ أصل هذه المسئلة من ثلاثة لأم الثلث يبق اثنتان على الجدد والاخت لا يقسمان  
 عليهما أثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة ومنها تسع طازو حلة واحدة في ثلاثة ثلاثة في ستة لجد أو بعينى ثلاث  
 اثنتان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الام لها الثلث والباقي بين الجدد والاخت

الثلاث وقوله وهو مذهب الاثني الثلاثة أي ما هذا الامام ايا حنفية (قوله وما عند الامام أي بكر الصديق  
 الخ) مذهب رضى الله عنه أن الاثني مجعولة بالجدة السلسلة عندهم من ثلاثة الام واحد ولقد الباقى ولائى  
 لانت كذا كرا الشارح (قوله وهى عشرة) أولها المخرطة ما لاذ كرا شارح آ فلما وثبها الثلاثة لقول  
 عثمان بن عفان رضى الله عنه بأن لكل من الثلاثة ثلث وثالثها لربيه لقول ابن مسعود رضى الله عنه بانهم  
 نصف من آر بعلة من لانت النصف والباقي من الجد والام نصفين لان كلامهما ولادة على الميت  
 وللام قوة القرب ولجد قوة النكاح فاستويا لكن لالنصف الباقي جميع فيضرب اثنتان في اثنين بأربع  
 فلانت اثنتان ولكل من الجد والام واحد ورابعها الخمسة لقضاء خمسة من النصف بقها عثمان على وزيد  
 وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم وخمسها السادسة لان بعضهم يحكى في حاشية أقوال وسادسها  
 السبعة لان بعضهم يحكى فيها سبعة أقوال وسابعها الثمينة لان بابها رويان ثمانية وثانها العشرة لان  
 عثمان ابقر فيها بقوله السابق عنه وثاسعها عشرها العجاجة والشمسية لان الجميع امضى فيها الشهي  
 سين نظره فأصاب فيها فاعنه فكملت ألقابها عشرة وتضمن ذكر الألقاب شيئا من الأقوال (قوله أحد  
 الصنفين) أي الاخوة بالاشقاء والاخوة بالاب (قوله وهو) أي ما اذا اجتمع معه الصنفان وقوله باب المعادة  
 أي الهدى للمعاهدة بمعنى أصل الفعل كذا فمعنى دعه كذا في الحنفى أي لان العداوة من الاشقاء بنى الاب  
 بقا لامن الجدوقل انهم اهل بام الاب الاشقاء بعدون في الاب على الجد ثباتا وهو بعدهم عليهم ثباتا وقوله  
 نظر اذا لمعنى لعدمه ثباتا له الزيات (قوله وبتم الاحوال الاربعه) الاشقاء والابها سابقا أي في قوله بعد قول  
 المصنف واعلم بان الجد وأحوال وباعتبار افراد الصنفين معهما واجتماعهما مع آر بعد أحوال اه (قوله  
 فقال) مصنف على ذكر (قوله واحد) يضم السين من باب نمر على وهو مدره الحسابان بالضم  
 بخلاف حسب معنى ظن فعدده الحسابان بالكسر ومضارع كسر السين وفهما اه زيات بتصرف وزادة  
 (قوله بنى الاب فقط) أي دون الام وزاد الشارح لفظا فقط لاحترام زمن الاشقاء فانه يصدق عليهم بنو الاب  
 لكن ليس مرادا (قوله وهم) أي بنو الاب فقط وقوله مع الاخوة الاشقاء مطلقا باحسب أي احسبهم  
 معهم (قوله لما) ترسم بالالف وهو ظرف لقوله احسب وقوله الامداد بفتح الهمزة جمع عدد والمراد  
 بالجميع الجنس المتحقق في الفرد وهو العدم بمعنى العدد كما أشار اليه الشارح بقوله أي عدى ويحفل أن يقرأ المن  
 الامداد بكسر الهمزة بمعنى العدد فان قيل في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لان معناه عد بنى الاب عند  
 العدم ولا معنى له جميع احسب بانه على تقدير مضاف والاصل عند ارادة العدد أي هذا الاخوة الاشقاء الاخوة  
 لاب وذلك أن لا تعدد مضافا يكون المعنى مستقيما لان الخطاب بالعدم الفرضي عند هذا الاخوة الاشقاء  
 لاخوة لاب والمعنى حينئذ هو أمها الفرضي بنى الاب عند هذا الاخوة الاشقاء لاخوة لاب انتهى حنفى  
 بتصرف وزادة (قوله في المقامه) متعلق باحسب أو بالامداد بمعنى العدد وكذا قوله على الجسد (قوله  
 لينقص بسبب ذلك نصيبه) على الاحسب أي لينقص بسبب حسبهم نصيب الجد وعلين ذلك أن الاخوة  
 الاشقاء ملوكا أو امثلى الجد أو أكثر فلهذا ما دلالة ما قاله في شرح الترتيب ولذلك انحصرت مسائل  
 المعاد في ثمان وستين انتهى بولاقي (قوله وذلك) أي حسبهم لماد كرا وقوله في ثمان وستين مسئلة وجهه  
 الحصر في ذلك كما أنه شيخ الاسلام ان مسائل المعادة لا بد منها أن يكون الاشقاء دون الثلث والاولاد ثلاثة  
 المعادة كالمعنى عامرو ويصغر دون الثمان في خمسة وهي شقيقة أو شقيقان أو ثلاث شقيقات أو شقيق  
 وشقيق أو يكون مع من ذكر من يكمل للثلاث أو دونهم من اولاد الاب فأما الشقيقة فيكون معها اثنتان  
 لاب أو اثنتان لاب أو ثلاث أخوات كذا قال أو أخ لاب أو أخوات كذا قال فهذه خمس وأما الشقيقة ثمان  
 يكون معها اثنتان لاب أو اثنتان كذلك أو أخ كذا وهكذا نافع الشقيق فهذه ست وأما الثلاث الشقيقات  
 فلا يكون معها إلا الاثنتان والاب وهكذا مع الاخ والاثنتان الشقيقتين فإنا ثمان فكملت الصور ثلاث

ولما عند الامام أي بكر  
 الصديق رضى الله عنه فلما  
 الثالث والباقي لجد ولائى  
 لاخوة وهو مذهب الامام  
 أي حنفية رضى الله عنها وفيها  
 أقوال كثيرة ذكرتها مع  
 القضاة وهى عشرة وما  
 يتفرع عنها في شرح  
 الترتيب واثبت فيه بالحب  
 الجواب وجميع ما ذكره  
 من أول الباب الخناهو  
 فيما اذا كان مع أحد  
 الصنفين سواء كان معهم  
 صاحب فرض أم لا ثم ذكر  
 حكم ما اذا اجتمع معه الصنفان  
 سواء كان معهم أيضا  
 صاحب فرض أم لا وهو  
 باب المعادونه تم الاحوال  
 الاربعه المشار اليها أيضا  
 سابقا فقال (واحسب بنى  
 الاب) فقط وهم الاخوة  
 فلا يجمع الاخوة الاشقاء  
 (لما) أي عند (الامداد)  
 أي هذا الاخوة الاشقاء  
 والاخوة لاب في المقامه  
 على الجسد لينقص بسبب  
 ذلك نصيبه وذلك في ثمان  
 وستين مسئلة ذكرتها في  
 برح الترتيب والمعارضة

حشرة ثم لا يتناولها أن لا يكون معهم ذوق فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض إما أربع أو سدس أو هسما  
أو نصف هذه خمسة تضرر في الثلاثة عشر يحصل خمس وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع الشقيقة  
أثبت لأبوالفرض ثلثان أو نصف سدس أو نصف وعشرون فهذه ثمان وستون وهذا باعتبار أهل الفرض مع  
قطع النظر عن خصوص من يرث والأبواب بعد العدد في ذلك انتهى **القول** (قوله وارفض) أي اتركه بنى الأم  
الحج أي لا تعددهم على الاشتقاء وقوله مع الأجداد أي حال كونهم مصاحبين للأجداد **قوله** عليهم الجند  
على قوله وارفض الحج واعترض بان تطبيق هذه الجملة هو جود بنى الأب مع الاشتقاء فهل يلزم رفض بنى الأب  
مع الاشتقاء عليهم بهم وذلك لا يروى عن علي بن أبي طالب وإن مسعود أنهم لا يعدونهم على الجد كما لا يعد بنى  
الأم عليهم وأجيب من طرف الجمهور بالفرق بين الأخوة للأب والأخوة للأم لأن الأخوة للأب شاركوا  
الأخوة للاشتقاء في جهة الاستحقاق وهي الأخوة فلا ذك ذلك عدوهم على الجد وأما الأخوة للأم فلا يشاركوا الجد  
في جهة الاستحقاق فجهة استحقاق الجد قربان به الأب وجهة استحقاق الأخوة للأم قربان بهم بالأم فلا ذك  
يعدوهم على الاشتقاء وأيضاً بنو الأب لبنا وأخرومين أي أبابيل يأخذون قسطاً من حقهم للاشتقاء فيما للفضل  
بعد هذه الشقيقة شيء كما يأتي بخلاف بنى الأم فأنهم محرومون مع الجد أبداً انتهى نسخ الاحكام أمانه في  
**المؤونة** (قوله) كآخذهم في باب الحب أي قوله

ويفضل ابن الأم بالاسقاط ● بالجدة فافهمه على احتياط

وقضية ذلك أن ما هنالك مكر ومع ما سبق وذلك اعتدوا عن أعادته بقوله وإنما أعاد الخ وقد يقال لا تكرار لأن  
ما سبق مذكور من حيث عدم الارث وما هنالك مذكور من حيث عدم العدول له لا يلزم من عدم الارث عدم  
العدول لأن بنى الأخوة للأب لا يرفون مع الاشتقاء يعدونهم على الجد وذلك قال العلامة الأمير والظاهر أن  
قصده المصنف التنبه على الفرق في الحكم بأن الشقيق يعد معجوه على الجد والجدة لا يعد معجوه على الشقيق  
وذلك لأن الأخوة من وادوا وحدها كذلك الجد مع بنى الأم انتهى ببعض تصرف **قوله** وإنما أعادها  
أي في باب الجد الأخوة وتوفره بذلك أن عدوا عن التكرار الذي أشار إليه بقوله كآخذهم وقد عرفت أنه  
لا تكرار له حاجة للاعتداد أصلاً **قوله** استعراذاً أولئككم البيت قال العلامة الأمير وتجوز الجمع  
اشتماره أي لأنه لا تمايز بين الاستعراذ والتكتملة فلا مانع من أن يكون أعادها ما يكون تخميراً والجمع اندفع  
ما قبل من أن الأولى حذف أو تكون تكتملة البيت لا يستعراذ وإنما لم يقل أو تكتملة بالنصب صلتها  
على استعراذ لأن التكتملة استعراذاً لئلا يرد وهو التكميل **قوله** وليس من هذا الباب أي  
بل هو من باب الحب وقد علمت ما قبله **قوله** وأحكم على الأخوة الخ حال الشارح الأخوة على ما قبل  
الاشتقاء والأب ولذلك احتج بالآب أي قوله أي أحكم بينهم ولو حال الأخوة على خصوص الأخوة للأب  
احتج لهذا التأويل لأن المعنى حينئذ وأحكم على الأخوة للأب بعد عدوهم على الجد حكماً كحكمكم فيهم عند  
عدو الجد وهو عدم الارث **قوله** حكمتكم على تقدير معاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي مثل حكمتكم  
**قوله** وذلك أي وبما الحكم فيهم الماتل الحكم فيهم عند فقد الجد وقوله أنه أي الحال والشأن  
**قوله** إذا كان في الاستنفذ كراخ حاصل ما ذكرناه أماناً تكون في الاستنفذ كراو لا وعلى الثاني فاما  
أن يكون هناك شبهة فأن أماناً تكون شقيقة وقد بينا ذلك أرح على هذا الترتيب **قوله** فلا يثنى للأخوة  
لأب أي عليهم بالأخ الشقيق ولا فرق في ذلك بين أن يكون هناك ذوق فرض أو لا وذلك مثل الشارح  
بما بين **قوله** كبد وأخ شقيق الخ مثالها إذا لم يكن الذوق فرض وهذه المسئلة من ثلاثة فليعد  
الثالث بالمقابلة أو لكونه ثلث المال يبق اثنتان يأخذهما الأخ الشقيق ولأخى للأخ لأب **قوله** وكزوجة  
وجد الخ مثالها إذا كان الذوق فرض وهذه المسئلة من أربعة فزوجة الربع وللمرء واحد بالمقابلة  
أو لكونه ثلث الباقي وهو ربع أيضاً يبق اثنتان وهما نصف المال يأخذهما الشقيق ولأخى للأخ لأب

(وارفض) أي اتركه بنى  
الأم ففاهم الأخوة  
للام (مع الأجداد) عليهم  
الجدة كآخذهم في باب الحب  
وإنما أعادها استعراذاً  
أولئككم البيت وليس  
من هذا الباب (وأحكم  
على الأخوة) الاشتقاء والأب  
أي أحكم بينهم (بعد العد  
حكمتكم) أي مثل حكمتكم  
(فيهم) عند فقد الجد  
وذلك أنه إن كان في الاشتقاء  
ذكر فلا يثنى للأخوة  
لأب كبد وأخ شقيق وأخ  
لأب الأخ الشقيق يعد  
لأخ الجد في الجد فيسوق  
للمرء إذا المقابلة والثلث  
فإذا أخذ الجد حظه وهو  
ثلث المال بنى الثلثان  
فيأخذهما الأخ الشقيق  
ولأخى للأخ وكزوجة  
وجد وأخ شقيق وأخ لأب  
فأزوجة الربع وبعد  
الشقيق الأخ لأب على  
الجد فيأخذها ثلث  
الباقى لاستوائهم المقابلة  
وهو ربع أيضاً يبق نصف  
المال يأخذ الشقيق ولا  
يثنى للأخ لأب

(قوله وان لم يكن في الاشقة كرفان) هذا مقابل لقوله اذا كان في الاشقة كرفان (قوله فان كانتا شقيقتين) أي فان كانت الاشقتان شقيقتين وقوله فلهما الى الثلثين أي فخلاصتين الشقيقتين الاخذ الى الثلثين وانما قال الى الثلثين لانهما قد ينقصان من الثلثين فلا يلزم ان يكمل لهما الثلثان بل نازع بكملان لهما كما في مال الشارح الا في وثارة ينقصان نحو زوج وجود شقيقتين وان لا يكمل أو أكثر فزوج النصف والجد ثالث الباقي بين الشقيقتين دون الثلثين ولا يعمل لهما لأنه ليس أرثها بها بالفرض المحض بل هو مشوب بنصيب لكونهما مع الجد (قوله ولو اضل شي الخ) ضبة شرطية لا تقتضي الوقوع وذلك قال لكن لاي بق الخ وقوله ان كان أي ان وجد فكان ثمة فاعطاهما خبر يعود على الفرض وأما قوله في فهو فاعل يبق المني وقوله ولا شيء للاخوة فلا بد الخ تبرع على قوله لكن لاي بق الخ (قوله في جدو شقيقتين وان لا يكمل) أي وأخوين لا يوجد صرنا أنه في هذا المال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله يستوي لجد القاسمة والمسئلة حينئذ من ستة عدد الرؤس للجدان ثلثي أربعة يأخذها الشقيقتان ولا شيء للاخ ولا شيء (قوله وان كانتا شقيقتان) أي ثلث المال والمسئلة تتضمن ثلاثة للجد واحد يبق اثنا يأخذها الشقيقتان ولا شيء للاخ (قوله وان كانتا شقيقتان) أي اما بالقاسمة أو لكونه الثلث لاستوائهما في هذه المسئلة وقوله والباقي أي الذي هو أربعة باء بالقاسمة أو اثنان باعتبار كونه الثلث وقوله ولا شيء للاخ ولا شيء (قوله وان كانتا شقيقتان) هذا مقابل لقوله فان كانتا شقيقتين وقوله فلهما الى النصف أي فخلاصت الشقيقة الاخذ الى النصف ويأتي به نظاير ما تقدم في قوله الى الثلثين (قوله فان يبق الخ) هذا تفصيل لما قبله لأنه يعمل وقد مضى له بذلك وقوله ان كان أي ان وجد فكان ثمة فاعطاهما خبر يعود على الفرض وأما قوله نصف المال فهو ما له يبق وقوله أو أقل عطف عليه وقوله فهو لا شيء للشقيقة بنصيب الشرط في قوله وان يبق وقوله ولا شيء للاخوة فلا بد أي لأنه لم يبق شي (قوله كزوجة وجد الخ) هذه المسئلة من أربعة فزوجة الربع والجد ثالث الباقي وهو ربع أيضا يبق اثنان وهما نصف تأخذ الشقيقة ولا شيء للاخون فلا بد وهذا المال ما إذا كل للشقيقة النصف (قوله والاخ لا يصدق ثالث الباقي) أي زيادة الاخوة على مثله (قوله فخص به الشقيقة) أي تستقل بأخذه وقوله ولا شيء للاخون فلا بد أي لأنه لم يبق شي (قوله وكزوج وجد الخ) هذه المسئلة من ستة وقد قسمها الشارح وهذا المال إذا يكمل للشقيقة النصف ولا يعمل لهما بنصيب لانه ليس أرثها بها بالفرض المحض بل مشوب بنوع نصيب فليس بالفرض المحض ولا بالنصيب (قوله وللجد والجد والجد) أو ثلث الباقي أي لاستوائهم في هذه المسئلة وقوله سهم بدل من السدس أو ثلث الباقي (قوله فلهما الشقيقة) أي ولا يعمل لهما العاشر وقوله ولا شيء للاخون فلا بد أي لأنه لم يبق شي (قوله وان يبق بعد حصة الجد الخ) مقابل لقوله وان يبق بعد حصة الجد الخ وقوله ان كان أي ان وجد فاعطاهما خبر يعود على الفرض وقوله أكثر من نصف المال فاعل يبق وقوله كان الخ جواب الشرط (قوله وذلك في مسعود) أي ويبدأ أكثر من النصف كان في مسعود وهي ان يكون مع الجدو الشقيقة من أولاد الاب أخ أو أختان أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع أو يكون في الآخرين صاحب سدس بقطع النظر عن أن يكون أما أو يصدق لان النظر الى اسم الفرض لأن يأخذ كما ذكر في شرح الترتيب وقوله أو غناية أي نظر الى أن صاحب السدس في الآخرين أم أو جدة (قوله و ذكر في شرح الترتيب أيضا) أي كما ذكر في مسئلة ما تقدم وقوله هل هو بالفرض أو بالنصيب قال العلامة الامبرالحق أنه ليس فرضا محضا ولا لا عمل لها كمال النصف في غير هذا المسئلة مما تقدم ولا بالنصيب محضا واللكان للجد لاها فلهن كل شبه وقد استحسنوا في هذا الباب أشياء كثيرة مخالفة لما مر أعلاه وقد تقدم التنبيه على ذلك وهذا أحسن ما كتبوهنا وقال البولاق وبالجملة هي مسئلة مشكلة (قوله الزيديات) نسبة نزل يذاته الذي حكم فيها بذلك (قوله العشرية) أصلها خمسة

وحصة الجد والفرض ان كل شي لثلاث للاخوة الاب مع الشقيقتين في جدو شقيقتين وان لا يكمل يستوي لجد القاسمة والثلث فله ثلث المال والباقي للشقيقة ثلث لانه ثلثان ولا شيء للاخ ولا شيء وان كانتا شقيقة واحدة فلهما الى النصف فان يبق بعد حصة الجد والفرض ان كان نصف المال أو أقل فهو لا شيء الثلثية ولا شيء للاخوة الاب كزوجة وجدو شقيقة وأخوين لا بد فزوجة الربع والاخ لا يصدق ثالث الباقي فيبقى بعد الربع وثلث الباقي نصف المال فخص به الشقيقة ولا شيء للاخون فلا بد وكزوج وجد وأخت شقيقة وأخوين لا بد فالزوج النصف ثلاثون للجد والجد أو ثلث الباقي سهم من ستة فبق اثنان من ستة فلهما أقل من نصف المال فهما الشقيقة ولا شيء للاخون فلا بد وان يبق بعد حصة الجد والفرض ان كان أكثر من نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة لا بد وذلك في مسئلة صودلي ما ذكرته في شرح الترتيب أو غناية على ما ذكرته في شرح القارونية تبعا لابن الهائم رحمه الله وذكر في شرح الترتيب أصله ان لا يبق ان النصف الذي تأخذه هل هو بالفرض

عدد الرؤس وانما سبقت الى العشرة لعدم انها اولى القوّة انما يقع الشين وفي البو لاقي انما يكون الشين  
 ووجه محتمل من العشرة ان الشقيقة النصف ولا نصف الخمسة صحيح في ضرب اثنين في أصل المسئلة وهو  
 خمسة تصع من عشرة لعدم حساسها أو بقولنا لا تحت نصفها خمسة يبقى واحد لاخ لا لب **(قوله والعشرية)**  
 نسبة لعشر من لعمتها فاصلا خمسة عدد الرؤس كالتي قبلها لعدم انها سبقت بالمقامه بقولنا شقيقة نصف  
 المال ولا نصف الخمسة صحيح في ضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة لعدم ان بقولنا لا تحت خمسة يبقى واحد  
 لا اثنين لا لب بينهما ما نصفه فاضرب اثنين في خمسة في العشر يحصل عشرون لعدم ان بقولنا شقيقة عشرة  
 ولكل من الاثنين لا لب سهم احدى شرح الترتيب وهو اولى كتابه ابن الهائم بما في شرح ككشف  
 الغوامض من ان يقال اصلها خمسة لعدم انها ولا تحت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين  
 الاثنين لا لب لكل اثنى ربع سهم فاكسرت المسئلة أولا على شرح النصف وانما على مخرج الربع  
 والاؤل داخل في الثاني فيكتب به ونضرب الاربعه في اصلها وهو خمسة تصع من عشرين انما تدعى القوّة  
**(قوله وتخصر مائة)** حيث بذلك لان نصفها مائة وغاية باعتبار المقامه وتصح الاختصار من اربعة  
 وخمسين اما التوافق الانصاف بالنصف واما بان تعدل الى ثلث الباقي لانه ساوى المقامه هنا قاله العلامة الامير  
 وتوضيح ما ذكره العلامة ان يستوى الجدي هذه الملة المقامه وثالث الباقي فان اعتبر المقامه كان اصلها  
 من ستة ادم سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لا تقسم وان تقصر الستة عدد الرؤس في ستة أصل المسئلة  
 يستقر ثلثي لادم سدسهاست ولعدم عشر بالمقامه يبقى عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاهل اربعة غانية  
 عشر يقض سهمان الى الاخر الا تحت لا لب اثلاثا فنضرب ثلاثة في ستة وثلاثي يحصل مائة وغاية لادم  
 ثمانية عشر ولعدم ثلاثون والشقيقة اربعة عشر وخمسون ولاخ لا لب اربعة ولا خمسة اثمان وترجع بالاختصار  
 الى اربعة وخمسين لتوافق الانصاف بالنصف فترجع المسئلة الى نصفها وترجع كل نصيب الى نصفه وان  
 اعتبر ثلث الباقي وهو الاحسن فاصلها من ثمانية عشر باعتبار ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت  
 اصلها من ستة مخرج السدس يبقى بعد سهم الام خمسة وثلاث اهلها جميع فنضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر لادم  
 منها ثلاثة ولعدم خمسة والشقيقة تسعة يبقى سهم بين الاح والا تحت لا لب اثلاثا فنضرب ثلاثة في ثمانية عشر  
 تبلغ اربعة وخمسين والاؤل انصب بنسبتهما فنضرب اربعة في ستة لادم اربعة عشر لا لب اربعة عشر  
 بالعكس لم يرت الاخ في الاولي ولا الا تحت في الثانية وخيرت المسئلة عن كونها مختصرة في بدو وجه ذلك ان  
 الجديتين له المقامه فكلها فالاولى من ستة لادم واحد لادم ان يبقى ثلاثة في نصف المال فعلى الشقيقة  
 ولا تحت لاخ لا لب لانه لم يبق له ثلثي واثمانية من ستة لادم واحد يبقى خمسة فاكسرت على اربعة عشر فنضرب  
 في أصل المسئلة وهو ستة باربعة عشر من لادم السدس اربعة عشر ونضرب عشرون في أقل من النصف  
 فتعطي الشقيقة ولا تحت لا لب اربعة عشر لادم كانت امرأه الاب سادس لادم الى ابن وبناتها بقاها  
 جاءت امرأته الى الورثة فيقسمون تركته فقال لا تجلوا فاني جليل فان ولدت ذكرا او اثني لم يرت كل  
 منهما وان ولدت ما عورتا فهذا ميراثك اما شقيقة فوجدوا هنالك امرأه اب حامل فان ولدت ذكرا او  
 اثني لم يرت كل منهما وان ولدت ما عورتا وهي حقة فميراثك فاني جليل فان ولدت ذكرا او اثني لم يرت كل  
**(قوله وتسعين مائة)** نسبة لتسعين اصلها من اهل يعل والاسمينية كما قال العشر بقول العشرية الصفاة  
 على ما وضعه اهل الفن من اسماء هذه المسائل ووجه محتمل من تسعين ان لاحظ لعدم ثلث الباقي بعد  
 سدس الام فيكون اصلها من ثمانية عشر ان اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت اصلها من ستة  
 مخرج السدس لادم واحد يبقى خمسة لادم ثلث اهلها جميع فنضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر لادم منها ثلاثة ولعدم  
 خمسة لادم الشقيقة نصف المال تسعة يبقى واحد بين الاثنين لا لب اربعة عشر على خمسة رؤس  
 فنضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصع لادم ثلاثة في خمسة بنسبتهما عشر ولعدم خمسة في

وشقيقة وأخ لا لب والعشرية  
 وهي جدو شقيقة وأختان  
 لا لب وتخصر مائة بدو هي أم  
 وجد وشقيقة وأخت  
 لا لب وتسعين مائة بدو هي  
 أم وجد وشقيقة وأختان  
 واخت لا لب



كفعل على أدنا كإن الله  
وملائكتهم وأهل السموات  
والأرضين حتى النملة في  
عجراها وحتى الحوت في البحر  
ليصلون على معلم الناس  
الخير رواء الترمذي  
وقال حسن صحيح غريب  
والطبراني من أبي أمامة  
رضي الله عنه (تعرف)  
هذا المسئلة (باسح)  
بالتزيم بالكسر على لغة  
من يتفكروا بالضم على لغة  
من لا ينتظر أي باصاحب  
(بالاكدية) لأوجه  
كثيرة ذكرتها في شرح  
الترتيب منها **ككونها**  
كدوت على زيد مذهب  
رضي الله عنه (وهي) أي  
الاكدية (بأن تعرفها  
حرية) أي حقيقة ذلك  
فلزوج النصف واللام  
الثالث فأصلها من ستة  
لزوج ثلاثة واللام اثنين  
ويبقى واحد وهو قدس  
السدس فيأخذ الجدد  
فكان مقتضى ما سبق أن  
تسقط الاخت وهو مذهب  
الحنفية وأما مذهبنا  
كالمالكية والحنابلة تبعاً  
لزيد رضي الله عنه فهو  
ما ذكره بقوله (يفرض  
لها) أي الاخت  
وهو ثلاثة من ستة (والسدس  
له) أي الجدد واحد من  
السدس (حتى تعول) المسئلة  
(بالفروض الجملة) أي  
الجمعة

استغاث بالعبادة لكن مع العلم الذي تتوقف عليه العبادة والأنا العالم من غير عبادة أملاً لا بفضل له والعايد مع  
جهل لا اعتبار به لانا العبادة مع الجهل ليست عبادة معتد بها شرعاً أو إلى العالم والعلمية أوستقرافية  
أي فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفعل على أدنا كأي العصابة  
أو جميع الامتداد مع العلم وعلى كل فهو تريب على وجه المبالغة لأجل الحث على العلم والأنا الفرق كبير  
كما يفتي على كل ذي بصيرة فسقط ما عطف به بعضهم هنا (قوله) ان الله الخ جلة مستأنفة أي بها البيان  
فضل العالم وقوله ليدلون فيه تعليق العاقل على غيره حيث أتى بضمير العقلاء وهو الواو المراد من الصلاة  
القدوس المشترك وهو العطف ويسمى بالنسبة لله بالرجوع بالنسبة لأملاكه بالاستظهار والنسبة لغيرهم  
بالعلم كما اختاره ابن هشام في المعنى وهو أولى مما قاله الجمهور من أنهم سألوا الله تعالى عنهم الملائكة الاستظهار  
ومن غيرهم الدعاء كما شئت ولا يزم عليه استعمال المشترك في معانيه في الحديث وفيه خلاف وقوله على  
معلم الناس انهم يؤخذونه أن ذلك لتعليمه الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أي وقال  
الترمذي حسن من طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حسناً صحيحاً من طريق واحد فان رجال  
الحسن أنفلى التوثيق من رجال الصحيح كما هو المولى في المصطلح لكن ينال هذا غريب فالاحسن  
الجواب بأنه حسن لانه لا يكون رجاء رجال الحسن صحيح لغيره لكونه تقوى بحديث آخر وقوله غريب  
أي مروى من طريق واحد قال صاحب البيهقي \* نقل غريب ما روى راوية \* وقوله والطبراني أي  
ورواها الطبراني (قوله تعرف) بالبناء مع جهل ولو نائب الفاعل صميم يعرف على المسئلة السابقة وقول  
الشارح هذا المسئلة يدل ان الضمير أوعلى تقدر أي التفسير به وليس نائب فاعل لانه لا يجوز حذف نائب  
الفاعل إلا في مسائل مخصوصة (قوله باصاح) جملة الشارح من قبيل التزيم وعليه هو شاهد قال العلامة  
الامير والاحسن أنه صاحب من غير تزيم يجعل الباء في كلام المصنف ليست بانه جرد لتعليق الاكدية  
بل جزء من صاحب والاكدية معقول تعرف من غير باصاح بتوضيح (قوله بالتزيم) أي حذف  
الاشترائه لكنه شاهد لانه ليس بعلم ولا ذي ثابت وقوله بالكسر أي العلم وقوله على لغتين بالنظر  
أي بقدر الحرف المذوف وهو الباء هنا فيبقى ما قبله على حاله قبل الحذف وقوله بالضم أي لعله وقوله  
على لغتين لا ينتظر أي لا بقدر الحرف المذوف ويجعل الباقي كله اسم تام موضوع على تلك الصيغة وقوله  
أي باصاحب وقيل أصله باصاحب وبه الفاعل السنن في الغلابة (قوله بالاكدية) وتعرف بالفرا  
أي بالظواهر وما حتى صارت كالنكوب الاثر اذ ليس في مسائل الجدد مسئلة يفرض فيها الاخت في غير مسائل  
المادة على ما مر منها سواها وقيل لان الجدد على نصب الاخت كأي القلوة (قوله لاجه كثيرة) هذه  
لكونها تعرف بالاكدية وقوله ثم الخ ومنها كون الجدد كدوت على الاخت سائر انما حدث أخذت النصف  
ثم علاه على القام بها ومنها أن مذهب الملك من مروان سأل رجلاً من كدوتها فأخطأ فأجابها أن مروان  
أكدمارت وتختلف ومنها أن الزوج اسم أكدمارت ومنها غير ذلك وقوله كونها كدوت على زيد مذهب  
أي لان زيد لا يفرض الاخوان مع الجد ولا يعيل بل يسقط الاخوت معه ذا الميراث لهم ثم وهنا أعال لانت ثم  
جمع الفروض قسمها على جهة التعيين فخالفت هذه القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى  
هذا الوجه أن تعمي بكدوت لا كدوتية اه فالانصب والاحسن نسبها لاكدوت كما قاله العلامة الامير  
(قوله وهي) مبتدأ حبر حربية وبه يتعلق الجار والجر وقرينه وقوله أي هذه الاكدية بتفسير للضمير  
وقوله أي حقيقة بذلك تفسير غريب بأن تعرف على التقديم والتأخير (قوله فلزوج الخ) أي اذا أردت  
بيانها فأقول ان الزوج الخ (قوله فأصلها ستة) أي بضر يخرج النصف وهو اثنان فيخرج الثلث وهو  
ثلاثة (قوله مكان مقتضى ما سبق) أي من انه لا شيء للاخوان فيفضل الا سدس انتهى زيات  
(قوله يفرض النصف لها) أي ابتداء أخذنا من قوله ثم مروان الى الخاتمة وقوله حتى تعول بالفروض

الى تسعة أزواج ثلاثاً لآدم اثنتان والجد واحد والاخت ثلاثة لكن لما ماتت الواسطة لم تستقل بها ففرض لها ثلاث على الجد ومنه  
الفرض الى التسع بالجد فيسقط (١٤٠) حصته الى حبتها و يتقسم الاربع بينهما اثلاً لآدم كرمثل حظ الاثنين فلهاذا

قال (خير بعدوان) أي الجد والاخت (الى المقاسمة) بينهما اذ ذكر مثل حظ الاثنين (كلمضى) في قوله وهو من الاثنتي عدا القسم مثل أخيه سهمه والحكم (فاستقله) أي ما ذكره في فكل حافظا امام (واشكرناطه) بالادعاء له أو بدكره بالجلد أو بعد ذلك لأنه قد صنع معك معروفاً فله لك الاحكام وياتيها فرجه الله رحمة واسعة وقدرى القدرى وغيره من أسامة ابن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء قال الترمذي رحمه الله تعالى حديث حسن غريب وروى البيهقي رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فليكافئه فان لم يستطع فليذكره فمن ذكره فقد شكره (فائدة) قد قلنا انه نعم حصته لحبتها ويتقسم ذلك اثلاً لآدم فجمع حصتها ما أربعة واذا قسمتها على ثلاثة عدد رؤسها كانت ثمانية مشمة ولا مائة خاضر ثلاثة في تسعة فتصنع من سبعة

أي يسجد وقوله الى تسعة متعلق بتقول (قوله) لكن لما كانت الخ) استدلوا على ما قبله لأنه قد وهم أنه لا تصيب وقوله واستقلت بما فرض لها لآدم الخ اعترض بأن هذا يخفى في مسائل العادة مع أنهم لم يردوها فيها الى التسع وأوجب بأن المدة على ذلك النقل بما يستعملنا الى الوقوف على النص (قوله) لآدم جواب لو وقوله ودت جواب لما وقوله ويتقسم الاربع بينهما ما اثلاً لآدم لانه انقسم اثلاً ما يصحبه تنصير ثلاثة في المسئلة يعولها وهي تسعة تبلغ سبعة وعشرين كسب ذك الشلوخ في الفائدة (قوله) فلهاذا أي فلا يجعل كونهما رداً الى التسع ويقتسم مع الجد (قوله) خير بعدوان الى المقاسمة استشكل بأنه ان كان اعطاها النصف ثابثاً لآدم أو سبعة فلا وجه للعود الى المقاسمة وان لم يكن ثابثاً فلا وجه لافرض النصف لها وأوجب بأن فرض النصف ثبت لها بالكتاب والسنة لبقائها للاجتهاد وقد اجتهد زيد من تبعه فأوجبوا التسع فأعطيناها النصف ابتداءً عملاً بالكتاب والسنة أي بظاهرهما ثم رجعت الى المقاسمة عملاً بالاجتهاد قلنا في القولين من شرح الأصول الكبير شيخ الاسلام (قوله) كلمضى أي مثل المقاسمة التي مضت من الله يقاسم كآخ (قوله) فاستقله أي قبلت وقوله فكل حافظا امام فهو تعليل الامر بالحفظا (قوله) واشكرناطه أي ناطم ما ذكرنا أحسن قول بعضهم

انما أفاضل السان بفائدة \* من العلوم فلازم شكر أبداً  
وقل فلان جزاء الله الصالحة \* أفاد نهبوا ألق الكبير والحسد

وقوله بالاعادة أو بدكرنا الخ أوفى كلامه ما تشاءوا فحضر الجميع بين هذه الامور وقوله أو بغير ذلك أي كالتصدق عنه (قوله) لأنه قد صنع الخ) على قوله واشكرناطه (قوله) فرجه الله حق وقاسمة أي عامة شاملة (قوله) وقد روى الترمذي الخ) استدلال على النوع الاول وهو الشكر بالعدل وقوله من صنع اليه معروف ببناء الفعل للمفعول ومعروف نائب فاعله وصنع معني أوصل فعدى بالي وقوله فقال لفاعله جزاك الله خيراً أي جعل جزاءك على ما صنعت من المعروف فواضطجما وقوله فقد أبلغ في الثناء أي أكثر فيه (قوله) حديث حسن غريب لا تسألين كونه حسناً وكونه غيراً في الامكان أنه تفريده الراوي لكن بلغ في التوقير رجال الحسن (قوله) وروى البيهقي الخ) استدلال على النوع الثاني من الشكر وهو ذكره بالجلد وفيه أيضاً طلب المكافأة وقوله من صنع اليه معروف يقال في ما قبل في الحديث قبله وقوله وليكافئه أي فليصنع مع معروف ما تشاء والضمير المنسوب عائداً على صانع المعروف الملهوم من صنع وقوله فان لم يستطع فليذكره أي فان لم يستطع المكافأة فليذكره بالجلد وقوله فمن ذكره فقد شكره أي لأن من ذكر صانع المعروف بالجلد فقد شكره وروى عليه (قوله) فائدة غرضه هذه الفائدة تكميل العمل في المسئلة الا كدوبة وقوله قد قلنا انما يسبق قبل قوله خير بعدوان الى المقاسمة (قوله) كانت غير متسعة ولا مائة أي بل مائة وقوله خاضر ثلاثة في تسعة أي التي هي المسئلة بعبوها (قوله) وهي ثلث المال لكنه نصف عائلى وقوله وهي ثلث الباقي لكنه ثلث المال عائلاً (قوله) فلهاذا يلزم الخ) انظم ذلك بعضهم قوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم \* ميراث شصتيم بمحكم واقع  
فلا واحد ثلث الجميع وثلثا \* يبيق لثانتم بم برأي جامع  
ولثالث من بعده ثلث الذي \* يبيق وما يبق نصيب الرابع

واباه الحق الامير بقوله  
أعدى الذي حاجى يعرف ضائع \* فقرته وعلى شكر العائع  
محصر البيان وحكمة الشعر التي \* منها بوجه الحل شكر السامع

قال (خير بعدوان) أي الجد والاخت (الى المقاسمة) بينهما اذ ذكر مثل حظ الاثنين (كلمضى) في قوله وهو من الاثنتي عدا القسم مثل أخيه سهمه والحكم (فاستقله) أي ما ذكره في فكل حافظا امام (واشكرناطه) بالادعاء له أو بدكره بالجلد أو بعد ذلك لأنه قد صنع معك معروفاً فله لك الاحكام وياتيها فرجه الله رحمة واسعة وقدرى القدرى وغيره من أسامة ابن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء قال الترمذي رحمه الله تعالى حديث حسن غريب وروى البيهقي رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فليكافئه فان لم يستطع فليذكره فمن ذكره فقد شكره (فائدة) قد قلنا انه نعم حصته لحبتها ويتقسم ذلك اثلاً لآدم فجمع حصتها ما أربعة واذا قسمتها على ثلاثة عدد رؤسها كانت ثمانية مشمة ولا مائة خاضر ثلاثة في تسعة فتصنع من سبعة

وعشر من الزوج ثلاثة في ثلاثة تسعوهي ثلث المال ولآدم اثنتان في ثلاثة تسعة هي ثلث الباقي والجد والاخت أربعة على يعني ثلاثة باقني عشر فلا تحت أربعة ثلث ما بقى والباقي ثمانية هي الباقي فلهاذا يلزمها

بمضى السق منهن من أسكنه \* معروفة لاسيما البارز

(قوله) يقال خلفاً أربعة من الورثة أى وهم الزوج والام والجو والاخت وقوله ثورت أحدهم ثلث المال أى وهو الزوج لكنه نصف مائل وقوله والثاني ثلث الباقي أى وهو الام لكنه ثلث المال عائلاً وقوله والثالث ثلث باقى الباقي أى وهو الاخت وقوله والرابع الباقي أى وهو الجد (قوله) شيأ من الممايتها) العناية قال الجوهري هى أن تأتي بشئ لا يجتنبه من ذلك أن يقال خلف أى يعقن الورثة أخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء الرابع نصف الباقي جزءاً جزءاً وقد نظم ذلك الحق الأمير بقوله

أى يخص له من الارث جزءه \* ولثانهم بمقدار نصفه

ثم نصف الجزء أربع على الشخص \* والشخص نصف الثلاثة منصفه

وتوضيح ذلك أن الجد أخذ ثمانية والاخت أخذت أربعة وهى نصف الثمانية والام أخذت ستة وهى نصف الاثني عشر والزوج أخذ تسعة وهى نصف الثمانية عشر التى هى نصف التسعة (قوله) ويحزأز كأنها) فلولم يكن زوج كانت اخرها وهى أم وجدوا تحت وقد تقدمت ولولم يكن أم لقاسم الجد الاخت فيما بين بعد فرض الزوج ولولم يكن جد لقاتل الاخت بطرسها بعد العول بما يكملها ولو كان بدل الاخت أخ لسقط وصحت من أصلها وهو ستولو كان شتى فأجعل له مسئلة كورنه ومسئلة لاثوثة ومجامعة بينهما مسئلة الذى كورنه ستة ومسئلة الاثوثة من سبعة وعشرين كما تقدم وبهذا السئلين زافاً بالثلث فاضرب وفق احداهما على كامل الاخرى يحصل أربعة وخمسون وهى الجامعة فاقسمها على ست مسئلة الذى كورنه يخرج لكل منهم تسعة فىسمى جزء منهم مسئلة الذى كورنه واقسمها أيضاً على تسعة مسئلة الاثوثة قبل التصحيح يخرج ستة وهى جزء منهم مسئلة الاثوثة فاضرب بنصيب كل ورثة على كل من الجزء وأسوأه أقل النصيب فلو زوج من مسئلة الذى كورنه ثلاثة فى تسع مئة وعشرين ومن مسئلة الاثوثة ثلاثة فى ستة مئة وشماية عشر فعلى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر من مسئلة الاثوثة لانها الاضربى حق وقوله تسعة مئة والام من مسئلة الذى كورنه اثنتان فى تسعة مئة وشماية عشر ومن مسئلة الاثوثة اثنتان فى ستة مئة وبانى عشر فعلى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر من مسئلة الاثوثة لانها الاضربى حقاً وقوله لها تسعة مئة والام من مسئلة الذى كورنه واحد فى تسعة مئة ولائى لخص من مسئلة الذى كورنه ولعلوا لخص من مسئلة الاثوثة أربعة فى ستة مئة بأربعة وعشرين لخص تسعة عشر ولخص على تقدر اوثنته ثمانية فعلى الجد أقل العيين وهو تسعة من مسئلة الذى كورنه لانها الاضربى حق ولا يعطى لخص شيأ معلومة له الاضربى حقته وهو مسئلة الذى كورنه يوفى خمسة عشر لان جمل ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان انقص لخص بالذ كورنه أعطى الروح السعة الموقوفة تسكلمة لنصفه على مسئلة الذى كورنه وأعطيت الام السعة الموقوفة لها تسكلمة لثلاثها على مسئلة الذى كورنه أيضاً وان انقص بالاثوثة أخذ ثمانية وأعطى لخص تسعة على التسعة التى معه مئة ستة عشر فصار مجموع نصيبها أربعة وعشرين وقسمت بينهما اثلاثاً لاذ كرمت حظ الاثنين انتهى لولولولة بوضع من الحظين وتوزيعه

(قوله) والماتئى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله على ثمن المسائل الفقهية أى المسبوبة لخص من نسبة المتعلق للمتناق والمرافقة الوارث خاصة لا مطلق الحق بقربى المقام وقوله شرع على المسائل الحسابية أى المتبوية للحساب من نسبة المتعلق للمتناق والحاصل أن علم الفرائض اسم لجموع مسائل فسمه الوارث كقولنا الفروع النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بأسئلة المسائل رتبها كقولنا كل مسئلة فها سدس فىسمى من ستوكل منهم أنكره على فروق ما يذهب سهمه يضرب عدد رؤسه على أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام على ثمن من الجزء الاول أهنى المسائل المتعلقة بقرابة المسائل الوارث أخذ يشكك على الجزء الثانى أهنى المسائل المتعلقة بالحساب وانما قال على ثمن لانه فى مسائل

وقال خلف أربعة من  
الورثة ثورت أحدهم ثلث  
المال والثاني ثلث الباقي  
والثالث ثلث باقى الباقي  
والرابع الباقي وقد ذكرت  
فى شرح الترتيب شيأ من  
العناية بها ويحزأز كأنها  
ولا فوال مهابير ذلله  
فرجها والله أعلم والماتئى  
المصنف رضى الله عنه  
الكلام على ثمن من المسائل  
الفقهية شرع على المسائل  
الحسابية

فقه ميراث الخلفي والمفقود والغرق والهدى كقوله الأمير (قوله فقال) صنف على شرح

• (باب الحساب) •

أي باب بيان الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل وتصنيفها وهو الجزء الثاني من علم الفرائض كما مر (قوله أي حساب الفرائض) أشار بذلك إلى أن آل العهد والمهود حساب الفرائض أو أن أنسابها موضوع عن المضاف إليه (قوله وهو تأصيل المسئلة وتصنيفها) لا يخفى أن هذا تعريف الحساب بالمعنى المصدي وهو بهذا المعنى ليس هو الجزء الثاني من علم الفرائض كما هو المراد في الترجمة ويمكن أن يقدوف كلام الشارح ما ياسب ذلك بأن يقال وهو المسائل التي يعرفها تأصيل المسائل وتصنيفها (قوله لا علم الحساب المعروف) أي لأنه ليس بمراد وهو علم أصول يتوصل به إلى استخراج الفصولات العددية وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها وقوله مع أنه الخ الاستدراك أن يقول وإن كان لا يبين معرفته الخ وقوله لا يبين معرفته الخ أي لا يصح موجود عن معرفته الخ ولا يحصل اتفاق علم الفرائض بدونه (قوله وإن زرد معرفة الحساب) أي وإن زرد معرفة القضايا المتعلقة بتأصيل المسائل وتصنيفها وظاهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذي قاله وهو تأصيل المسائل وتصنيفها المعرفة على ما قلناه تصدق به وعلى ظاهر ما قاله الشارح تصورية (قوله المهود) أي علما غائيا في الحساب ككلام المصنف لعمد النبي صلى الله عليه وسلم حتى حد قوله خروج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد حديث كالحساب عند أهل هذا الفن لا ينفرد إلا الحساب المذكور (قوله انتهى في الخ) أي انتهى بسببه إلى الصواب أي العاقل في علم الفرائض في سببية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة أتى سببها وبمحمل إبقائه على أنها ويكون المعنى انتهى في علم الحساب المتعلقة بعلوم الفرائض إلى الصواب أماده الاستدلال الخ (قوله أي الحساب) تفسير للتعبير (قوله إلى الصواب) أي الحكم المطابق للواقع وهو ضد الخطأ الذي هو الحكم غير المطابق للواقع بقول الشارح وهو خلاف الخطأ فيه نظر لأنه ضد الخلاف لا أن يجب أن يصادف به ما مراد بالخلاف مطلقا المناس لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافي أنه ضد الفرق بين الخلاف والصد أن الخلاف قد يجمع خلافه كالصفت والقيام والصد لا يجمع ضده كالسواد والبياض والصواب لا يجمع الخطأ وهو ضد خلاف (قوله وتعرف القسمة الخ) أي ولتتعرف القسمة الخ فهو معطوف على مدخول لام العلة وكان ينبغي أن يسلط تقديم المعرفة المتعلقة بالتأصيل والتصنيف على المتعلقة بالقسمة والتفصيل لأن الأولى منسبة على الثانية إلا أن يقال الواو لا تقتضي ترتيبا وقوله لفرقة متعلق بالقسمة وقوله والتفصيل أي الترتيب وهو عطف تفسير وقوله بين الورثة الأولى أن يقول ليس المستحق لشئ الموصى به ووب الدرس في عبارة تصور وقد يقال اقتصر علمهم لأنهم الأصل (قوله وتعرف التصحيح الخ) أي وتعرف التصحيح الخ ولا يرم عليه تعليل الشئ بنفسه كما هو لان العمل الإرادة المذكور في قوله وانت زرد معرفة الحساب والعلة المعرفة على أن المراد هناك بالحساب القضايا الكلية المتعلقة بتأصيل المسائل وتصنيفها وذلك غير التأصيل والتصنيف معرفة لا لا غير معرفة الثاني لكن الأولى بسبب في الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على التصحيح مع أن المصنف أن لا يقول الأولى لا تقتضي ترتيبا وقوله للمسائل وأجمع لكل من التصحيح والتأصيل (قوله فإن قسمه الترتيب الخ) أي وإنما احتج معرفة التصحيح والتأصيل لأن قسمه الترتيب الخ وقوله تبي على ذلك أي على التصحيح والتأصيل (قوله وتصحيح المسئلة) أي تصحيحها دليل قوله هو أقل عدد الخ وبديل قوله وأصلها الخ وعلى هذا التصحيح والتأصيل في كلام المصنف بمعنى المصحح والأصل ويحتمل أن يبي على ما هو ويكون قوله هو أقل عدد الخ أي تحصيل أقل عدد الخ ويكون قوله وأصلها الخ أي وتأصيلها هو تصحيحها بل مخرج من هذا الخ وهذا هو الأنسب والمراد بالمسئلة هنا التصحيح التي يستعملها واصفا لتصحيحها بالطاهرة لأن المعنى وتصحيح التصحيح كذا وكذا وهكذا يقال في إضافة التأصيل إليها وهذا هو الظاهر مما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عدد

فقال

• (باب الحساب) •

أي حساب الفرائض وهو تأصيل المسئلة وتصنيفها لا علم الحساب المعروف مع أنه لا يبين معرفته لمن يريد أن تعلم الفرائض كقوله الشيخ بدو الذين سبوا الماردين وحسن الله في شرح هذا الكتاب (وإن زرد معرفة الحساب) أي حساب الفرائض المهود (لأنه انتهى في الخ) أي الحساب المذكور (إلى الصواب) وهو خلاف الخطأ (وتعرف القسمة) لفرقة (والتفصيل) بين الورثة (وتعلم التصحيح والتأصيل) للمسائل فإن قسمة الترتيب تبنى على ذلك وتصحيح المسئلة هو أقل

هذا

يثاني منه الخ) ظاهر مساواة كسر أولاهو كذلك كايونعزم قوله

وان تكن من أصلها تصح • قوله تطويل الحساب يرج

خلافاً لمن قبده بما إذا كان هناك كسر وعلى ما قلنا في التصحيح يجمع التأصيل ويغرد التصحيح من التأصيل فيها إذا حصل كسر فيبينهما العموم والخصوص المطلق وقوله نصب كل واحد من الورثة الأولى أن يقول من السحقين لبشمل الموصى ورب الدين كالتقدم وقد يعاب بما تقدم (قوله وأصلها هو يخرج الخ) أي وتأصيلها هو تحصيل يخرج الخ كما هو التأصيل السابق ويحتمل إجازة على ظاهره وزجج ما سبق الداهنا كما امر التنبيه عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة الأوصياء التي يرسل فيها وأما الأصل الباطن طاهر ثلاث المعنى والأصل المنسوب للأوصياء كذا وكذا هذا هو الظاهر وقوله ان كان فم افرض فأكثر يجمع ما قبله لغو وشرحه لا تنقل قوله مرض راجع لقوله يخرج فرضها وقوله فأكثر راجع لقوله أو مرضها والمراد بالجمع ما عوف لواحد (قوله أما إذا تمحض الخ) مقابل لقوله ان كان فيها فرض فأكثر وقوله فعدد رؤسهم أصل المسئلة على التقديم والتأخير فعدد رؤسهم غير مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لانه الحديثه وقوله مع فرض كل ذ كر بأثنين الخ وما عاكس لثلاثة على الاتي منكسرا فلو ان البت من ذ كرواثنين فالمسئلة من أربعة فعدد رؤسهم فرض الذ كر اثنين الذ كر اثنان ولكل اتني واحد ولو جعل الاثنان بذ كر ذ كانت المسئلة من اثنين الذ كر واحد ولكل اتني نصف سهم (قوله ومه تصح) أي ومن هذا العدد تصح المسئلة وقوله أيضاً يكملها أصلها مقدار جمع التصحيح والتأصيل (قوله وهكذا) أي كما تقدم من كرب عدد رؤسهم أصل المسئلة وقوله في غير الولاء أي كالتسبب وقوله أماميه الخ أي وأما في الولاء فبما تصبيل (قوله ما تساوا) أي أصحاب الولاء في الحصص كمتقين لكل واحد منهم النصف وقوله فعد ذلك أي فعدد رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذ كر ثمانية كالاثني فتي قوله فكذلك لا يثني لانه هو سهم أي يفرض الذ كرهما أيضاً اثني الا ان يقال التنبيه ليس من كل وجه (قوله والأصل حسب الحصص) أي ويحتمل المسئلة من مخرج أقلام نصيبا لهرح نصيب كل واحد منهم نصيبا فلو مات متيق عن ثلاثة أحدهم فله حصته والآخر له الثلث والآخر له الثلث سدسه فالمسئلة من ستة أعراقا لتسبب الادق فلا ذل ولا ثلوث في اثنين وثلث واحد ولا تفاوت في ذلك بين ذ كور أو أربعة أو مائة في الوأوة فقلنا شرح الترتيب (قوله ولما كان التصحيح الخ) دخول على كلام المصنف وقوله منبأ على التأصيل قبله أي قبل التصحيح لا احتياجه إليه ولا بد من التأصيل أولاً ولا يصح منه هذه المسئلة ولا يصح العمل الا بتوقفه قدم التأصيل جواباً لما وقوله فقله عطف على قدم (قوله ما تخرج الاصول) أي أخرج الاصول من مخارج الفروض وثبوته في المسائل في الكائنة في المسائل ما اختار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض فبينها لان كلام المصنف فيها أخذاً مما بعدد وأما أصول المسائل التي لا فرض فيها بعدد رؤس نصيبها بفرض الذ كر بأثنين في غير الولاء كما مر (قوله ولا تكن من حنظله الخ) أي واحظها ولا تكن من حنظله الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به الى أن الواو عاطفة على محذوف وقد يقال ان هذا ليس بلازم لاحتمال كون الواو الاستئناف (قوله أي متساو) أي متساو أسباب النسيان وأما ما قل ناس لان النسيان ليس في مقدوره حتى ينسى عنه فالحسب انما هو عن تقاطع أيامه وقوله أو متساغل أي مشتمل وأما ما يمتثل لمواضع متساو (قوله قال الخ) غرضه بذلك الاستدلال على التفسير الذي ذكره وقوله ذهبت الشيء ومعه إشارة الى أنه يتعدى معه تارة ويجزى الجرحى وتعديته يعرف الجرحى الا كثر خلافاً لما هوه كلام النازح حيث تقدم تعديه به نفسه وقوله بافغ والكسر لكن الشغ أكثر وذلك قدمه وقوله تناسبه وشغلته من كل من تناسبه وشغلته وهو راجع لكل من التمدى بشغواً متعدي يحرف الجرح وليس على الترتيب كالمعلم المتنازع وغيره الا بربهم ككون اللفظ متعدياً

يثاني منه نصب كل واحد من الورثة صحبوا أصلها هو يخرج فرضها أو فرضها ان كان فيها فرض فأكثر أما إذا تمحضت الورثة كلهم نصيبان فعدد رؤسهم أصل المسئلة مع فرض كل ذ كر بأثنين ان كان فم افرض فأكثر ومنه تصح أيضاً وهذا في غير الولاء أماميه فان تساوا فكذلك والا فكل حسب الحصص ولما كان التصحيح مبني على التأصيل قبله فتم التأصيل فقال ما تخرج الاصول (المسائل) أي التي فيها فرض (ولا تكن من حنظله) أي أصول المسائل (بذاهل) أي متساو أو متساغل يقال ذهبت الشيء ومنه بافغ والكسر تناسبه أو شغلته

أن يفسر بمجمد ولا من كونه لازماً أن يفسر باللازم بل قد يفسر المتعدي باللازم وبالعكس كما أنه الحظي  
 (قوله فانهم الخ) الملاءمة لا تتنافى لا تتربع لانه لم يتقدم ما ينفرع عليه ذلك حتى قال بعضهم الاول  
 الايمان بالقول بدل الفاعل لكن قد علمت انهما لا تتنافى وقوله أى اصول المسائل تفسير لضيق وقوله  
 المنطق عليها التي بدفع ما يدخل قوله سبعة من اتمها سبعة بن زيادة الاصليين المتخالفين فيها فالاعتبار بانها سبعة  
 غير صحيح فأشار الشارح الى أن المراد المنطق عليها وهي سبعة فقط فالاعتبار صحيح (قوله سبعة اصول)  
 لا يخفى أن اصول يدل من سبعة لا من اثنان والافواه معلوم بمقابلة وانما انحصرت في السبعة كما تفهم في المأثورة  
 من الشيخ غير قوله لانه تعالى لان الفروض سبعة افراد وحالة اجتماع في الانفراد يخرج خمسة لان الفروض  
 وان كانت ستة لكن الثلث يبقى عن الثلثين وفي الاجتماع يخرج اثنان أخوان لانه عند الاجتماع  
 لا يخلو الحال من تماثل أو تماثل أو تماثل أو تماثل في الاول يكتفي باحد المتماثلين وفي الثاني بأكثر  
 المتماثلين وفي الاشهرين يحتاج الى الضرب فحصل اما اثنا عشر أو أربع وعشرون فإذا ضاع الى  
 خمسة السابعة كانت الجملة سبعة (قوله وهي اثنان الخ) أحصر من هذا أن تقول وهي اثنان وضبطها  
 وضعف ضعفها او ثلاثة وضبطها وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله وأما المختلف فيها) أى وأما  
 الاصول المختلف فيها والمراد بالجمع ما فوق الواحد وهذا مقابل لقوله المنطق عليها كما يظهر (قوله فمما  
 ثمانية عشر) أى كفى أم وجد وخمسة أخوة لادم ثلاثة وهي السدس ولقد دلت الباقى خمسة لكل أن  
 ان من العشرة الباقية وقوله وستة وثلاثون أى كفى أم زوجة وجد وسبعة أخوة لادم السدس ستة  
 ولزوج الباقى ست وثلاثون الباقية ولكل أخ اثنان من الاربع عشرة الباقية (قوله والمراد انهم  
 اصلان لا تسع) هذا ما عليه المحققون لان ثلث الباقى فرض مفهوم لفرض آخر ولفرضين فيجب اعتبار  
 وأقل عدد يخرج منه السدس وثلث الباقى جميعاً ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والرابع  
 وثلث الباقى جميعاً ست وثلاثون وقال بعضهم هما تعميم لان الاصول دأراها على الفروض المذكورة في  
 الكتاب والسنة وثلث الباقى لم يردفهم ما فهمه الصحيح لا تأصيل فاصل الاول من ستة يخرج السدس ولا ثلث  
 صحيح لباقي بعد سدس ادم فخرج ثلاثة في ستة ثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثانية من اثنى  
 عشر يخرج السدس والرابع وثلث صحيح لباقي بعد سدس ادم ويرجع الى زوجة فخرج ثلاثة في اثنى عشر  
 يستعملون ثلاثين وقد علمت قسمتها (قوله كما ينبغي وجه ذلك الخ) هو ان الصحيح للرؤس وهذا تأصيل في  
 الانصاف قال العلامة الامير (قوله ثم هذه الاصول السبعة الخ) أى وأما اصلان المزيدين فلا عمل فيها  
 لان السدس وثلث الباقى لا يستعملان ثمانية عشر والسدس والرابع وثلث الباقى لا يستعملان ستة  
 ولا ثلثي كما أضافه المشايخ غير انتهى لؤلؤة (قوله فسمان قسم يعول وقسم لا يعول) ضابطا الذي يعول  
 هو الذي تساويه أجزاء العصبية أو تزيد عليه ويسمى العبد حيث ذلما فاستأجرها العبيدة تساوياً  
 لان أجزاءها العصبية الثلث وهو اثنان والنصف وهو ثلاثة والسدس وهو واحد ويجمع ما ذكره كرسنة  
 والاثنا عشر والاربع والعشرون أجزاءها العصبية تزيد عليها أما أجزاء الاثنى عشر العصبية السدس  
 وهو اثنان والثلث أو أربعة والنصف يستعملون اربع ثلاثين ويجمع ذلك يزيد على الاثنى عشر وأما أجزاء  
 الاربع والعشرين العصبية فالسدس أربعة والثلث ثمانية والنصف اثنا عشر والرابع ستة والثلث ثلاثة  
 ويجمع ذلك يزيد على الاربع والعشرين وضابطا الذي لا يعول هو الذي تنقص أجزاء العصبية عنه  
 ويسمى العبد حيث ذلما كالاربع الباقية فان أجزاء كل تنقص عنه اه لؤلؤة بنوضيح (قوله وقد  
 ذكر الاول) أى الذي هو القسم الذي يعول (قوله أى الاصول المذكورة) هذا تفسير لضيق وقوله  
 منهم (قوله وهي) أى الثلاثة (قوله قد تعلم) فيه كفاية كما أشار اليه الشارح بقوله وقد لا تعلم  
 (قوله والعزل الخ) أى اسعلا وأما الفقه قال ما من سبب الارتقاء فغال غلبت أى ارتفع ومنها القيام

(فانهم) أى اصول المسائل  
 لا تنطق عليها (سبعة اصول)  
 وهي اثنان وثلاثة وأربعة  
 وستة وثمانية واثنا عشر  
 وأربعة وعشرون وأما  
 المختلف فيها فمما  
 ثمانية عشر وستة وثلاثون  
 ولا يكتفي بالاقى بل الجدة  
 والاشهرين والرابع اتمها  
 اصلان لا تسع كما بينت  
 وجه ذلك في شرح الترتيب  
 ثم هذه الاصول السبعة  
 قسمان قسم يعول وقسم  
 لا يعول وقد ذكر الاول  
 بقوله (ثلاثة منهم) أى  
 الاصول المذكورة وهي  
 الستة والاثنا عشر والاربع  
 والعشرون (قد تعلم)  
 وقد لا تعلم والعزل



في (ولا التلام) أي كسر  
 وتخلي يقال ثم التي ثام  
 كسر و التلم الخلل من  
 الحائط وقسره ولما كان  
 لعلول لكونه يؤدي إلى  
 نقص كل ذي فسر من  
 رضى به جعله كاتلل الذي  
 بدتل على المسائل  
 يعتر بها أي ينزلهم أو  
 بدأ بالمسائل التي تقول  
 بأولها الستة ولما سار  
 شتم على مسائل كثيرة  
 بنما ما ذكره بقوله  
 فالسدس) وحده بكدة  
 هم أوسع النصف كعدة  
 بنتوهم أوسع الثلث  
 كأم وأخو بن لام وهم أوسع  
 سدس آخر بكدة وأخ لام  
 هم أوسع ثلثين كأم  
 بنين وهم أوسع نصف  
 ثلث كأم وأخت شقيقة  
 أخو بن لام أوسع نصف  
 سدس آخر كبنين  
 بنات وأم وهم أوسع  
 سدس وسدس وسدس  
 اث كأم وثلاث أخوات  
 فروقات أوسع ثابن  
 سدس آخر كام وأختين  
 تقيتين وأخت لام (من  
 ستة أسهم يرى) فجمع  
 ذه الصور أصلها من ستة  
 ما يخرج السدس  
 أصلها مما ذكره  
 خرج داخل في الستة  
 كفي جالان المتدائن  
 في بأ كبرهما كإسائي

الخ استدلال على تفسير يعتر بها يشاهدوا ينزلها (قوله ولا التلام) فحسبة كلام الشارح أن التلام  
 بالتلام هذا العول يكون المعاص من قبل عطف المارد وقوله أي خلل وكسر هذا تفسيره بحسب أصله  
 وقوله في الخ استدلال على تفسيره الكسر والخلل أن كان المناسبتا إلى أن يقول يقال التلم الشيء  
 التلام إذا حصل فيه كسر وتخل (قوله من الحائط وغيره) يحمل من المحسوسات فقط ويحمل ما هو أهم  
 (قوله ولما كان العول الخ) غرض بذلك توجيه إطلاق المصنف على العول بالتلام بحسب الحال وقوله  
 لكونه الأولى حذفه وحديث يكون قوله يؤدي الخ خبر كان وعلى منيع الشارح قد ضاع خبر كان لأن يقال  
 قوله لكونه متعلق بخبر كان المحذوف والتقدير ولما كان العول لعنتها لكونه الخ كما قد روي الاستاذ الحنفى  
 (قوله جعله كالخلل) فله أنه جعله لا بحيث جعله انشلا ما ولا تلام هو الخلل لأن يقال كلام المتن على  
 معنى التسمية فهو كالتلام ويكون كالخلل وأعله حيث لا خلاف الخلل الحسى فزاد الكاف كما أضافه العلامة  
 الأمير (قوله على مسائل) هي مفردات تلك الصور وقوله منها أى من المسائل (قوله بقوله) متعلق  
 بذكر (قوله فالسدس الخ) أي إذا أردت بيان الأصول التي كوزت فالسدس الخ (قوله ودره) أي  
 حال كونه ودره (قوله بكدة وهم) مسئلتهم من ستة لعدة منهم ولهم الباقى وهو خمسة (قوله أوسع  
 النصف) أي أركان السدس مع النصف لم يخرج النصف في مخرج السدس ويكتفى بالأكثر (قوله  
 بكدة بنتوهم) مسئلتهم من ستة لعدة منهم ولبنات ثلاثوهم الباقى وهو اثنتان (قوله أوسع الثلث)  
 أي أركان السدس مع الثلث لم يخرج الثلث في مخرج السدس فيكتفى بالأكثر كما (قوله كأم  
 وأخو بن لام وهم) مسئلتهم من ستة لأم وهم والآخر بن لام سهمان والباقي وهو ثلاثة (قوله  
 أوسع سدس آخر) أي أركان السدس مع سدس آخر لم يخرج السدس في مخرج السدس فيكتفى بالأكثر كما (قوله  
 لا درهم) مسئلتهم من ستة لعدة منهم والآخر الأربعة وهم والباقي وهو أربعة (قوله أوسع ثابن) أي  
 أركان السدس مع ثلثين لم يخرج الثلثين في مخرج السدس كما تقدم في الثالث (قوله كأم وبنتين  
 وهم) مسئلتهم من ستة لأم وهم ولا تدر أربعة توهم الباقى وهو واحد (قوله أوسع نصف وثلث) أي  
 أركان السدس مع نصف وثلث لم يخرج كل من مخرج النصف والثلث في مخرج السدس (قوله كأم  
 وأخت شقيقة وأخو بن لام) مسئلتهم من ستة لأم وهم والآخر الشقيقة لانه وللآخر بن لام اثنتان  
 (قوله أوسع نصف وسدس آخر) أي أركان السدس مع نصف وسدس آخر لم يخرج النصف  
 في مخرج السدس ولتأمل مخرجه مع مخرج السدس الآخر (قوله كبنين وبنات ابن وأم وهم)  
 مسئلتهم من ستة لبنات ثلاثة ولبنات الابن سهم تكمله الثلاث وللام سهم والباقي وهو واحد (قوله  
 أوسع نصف الخ) أي أركان السدس مع نصف الخ لم يخرج السدس (قوله كأم وثلاث أخوات متفرقات)  
 أي واحدة شقيقة واحدة لاب واحد لأم سهمان من ستة لأم واحد وثلاثة ثمانية لأم واحد  
 تكمله الثلثين والآخر الأربعة وهم والباقي وهو واحد (قوله أوسع ثلثين الخ) أي أركان السدس مع ثلثين الخ لم يخرج  
 (قوله كأم وأختين شقيقتين وأخت لام) مسئلتهم من ستة لأم وهم والآخر شقيقتين وأربعة وللآخر لأم  
 سهم (قوله بن ستة أسهم يرى) أي يعلم خروجه من سهمان ستة أسهم فالستة أصل مخرج السدس  
 سواء كان وحده أو مع ما ذكره كإسائي الشارح (قوله في جمع الخ) تفرج على قوله من ستة أسهم الخ  
 بواسطة ما ذكره الشارح من المسائل وقوله أصلها من ستة أي أصلها التي تصح ستة مخرج السدس  
 في رابعة وتخر يدية فيكون درج من الستة شيئا مما لا لها مبتدأ متاعلى سبيل الخبر يد كما يد كلام  
 الحق الأمير (قوله لانه لم يخرج السدس) أي لأن الستة لم يخرج السدس مع بدا واحد أو متعدد  
 وهذا لتأمل لقوله أصلها من ستة وقوله وماهدها كإسائي كانه في الثالث وقوله فمخرجه  
 الخ هذه الجملات غير البتة وفرنهما بالفاء شبه المبتدأ بالشرط في العموم (قوله فيكتفى بها) تفرج على

وهكذا اذا اجتمع النصف مع

الثالث كزوج وأم وصم  
العبا بنسة بسين مخرجي  
النصف والثالث ومسطح  
اثنين وثلاثة ما ذكر  
وجمع ما ذكرته من  
الصور لا حول فيها بل هي في  
بعض الصور ناقصة وهي  
التي ذكرنا فيها الم في  
بعضها علة وهي السقلم  
أذكره فيها وسبب ما يقامه  
القول أن شاهد الله تعالى ثم  
اهل أن السمة قد تكون من  
فرض واحد وقد تكون  
من فرضين وأما الثاني  
لأن في التمسك وأما الثاني  
عشر والاربعة والعشرون  
الاثني عشر فلا يكونان الا من  
فرضين ما ذكر وقد ذكر  
الاثني عشر بقوله (والثالث  
والربيع) كزوج وأم  
أو أخوين لام وهم (من  
اثني عشر) لأن الثلاثة  
يخرج الثالث والاربعة  
مخرج الربع متباينان  
ومستطعما اثنا عشر وكذا  
اذا اجتمع الاربعة والنصف  
كزوجة وأخين شقيقين  
وهم أول بيع مع السدس  
كزوج أو زوجة وهم وهو  
مضى قوله في بعض السبع  
والسدس والربع من  
اثني عشر أو الاربعة مع  
النصف والسدس كزوج  
وبنت وبنت ابن وهم وفي  
جميع هذه الصور هي  
ناقصة ولا يكون في الاثني

قوله داخل في السنة وقوله لان المتدللين الخ علة لتفريع (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أي مثل ما ذكر  
في كون أصله ستة وهو زاد على ما ذكره المصنف ولوال الشارح ومنها ما إذا اجتمع الخ لكان النصف  
بقوله فيما تقدم منها ما ذكره المصنف بقوله الخ (قوله كزوج وأم وهم) مستلهم من ستة ناقصين  
ضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثالث وهو ثلاثة للزوج ثلاثة وللام الباقي وهو واحد  
(قوله العبا بنسة الخ) علة اقوله وكذا الخ المفسدان أصل للثلاثة أي وجب كان بينهما ما يضرب أحدهما  
في الآخر يحصل ستة (قوله ومسطح الخ) أي حاصل ضرب اثنان في مخرج النصف في ثلاثة يخرج  
الثالث فالمسطح ما يحصل من ضرب أحد احدى من في الآخر وقوله ما ذكر أي ستة (قوله وجميع  
ما ذكرته الخ) الحاصل أن مسائل السنة أقدم ثلاثة لما ناقصة وهي التي اذا جعت فروضها نقصت منها  
واما علة وهي التي اذا جعت فروضها عدا لثباتها واما علة وهي التي تقول وستأتي (قوله من الصور)  
للماسب من المسائل لانه جعل المسائل بدرج تحت الصور (قوله لا حول فيها) فهي ليست علة وهل  
هي ناقصة أو علة فلما كانت عبارة تصديقها أمر بعامة تقدم إلى قوله بل هي الخ قوله في بعض الصور  
الماسب في بعض المسائل لما علة (قوله ناقصة) أي لان لوجعت فروضها نقصت منها وقوله علة أي  
لان لوجعت فروضها عدا لثباتها (قوله ثم الخ) الالبان أن يقول ونعلم بحماس كذا وكذا لان ذلك علم  
مما تقدمه (قوله قد تكون من فرض واحد) أي قد تحصل فرض واحد من فرض واحد كسدس  
وحدته وقوله وقد تكون من فرضين أي قد تحصل فرضين من فرضين كالنصف والثالث وقوله  
أو أكثر لم ينههم من أمثلته كون السنة قد أكثر من فرضين الا ان اعتبر الداخل والمائل كما إذا كان  
السدس مع نصف وثلاث أضع ونصف وسدس أو زاد العلامة الأمير بتوضيح (قوله وأما الاثنا عشر الخ)  
مقابل للسنة وقوله الامن فرضين أي من خرجهما (قوله والثالث والربع الخ) ذكر الاثني عشر  
عقب السنة لانها اعطيت (قوله كزوج وأم الخ) مستلهم من اثني عشر للزوج ثلاثة وللام الباقي واحد  
لام أربعة والباقي وهو خمسة فلم يقوله أو أخوين لام أي بدل الام وقوله وهم أي في المسائلين (قوله من  
اثني عشر) أي يخرجان جميعهم من اثني عشر فلا اثنا عشر أصل مستلهم (قوله لان الثلاثة الخ) علة  
لقوله والثالث والربع من اثني عشر وقوله يخرج الثالث بالنصف على أنه بدل من الثلاثة وقوله والاربعة  
بالنصف علة لانه الثلاثة وقوله يخرج الربع بالنصف على أنه بدل من الاربعة وقوله متباينان يخرجان  
وجبت كالميتباينين يضرب أحدهما في الآخر يخرج اثنا عشر (قوله ومسطعها) أي الحاصل من  
ضرب أحدهما في الآخر كما علم بحماس (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أي ومثل الثالث والربع في كونهما  
من اثني عشر ما إذا اجتمع الخ وقوله ولم يجمع مع الثلثين أي لان ثلاثة مخرج الاثنين ولا أربعة مخرج الربع  
متباينان ومسطعها اثنا عشر كالذي الثلث مع الربع (قوله كزوج وأخين الخ) مستلهم من اثني عشر  
للزوجة ثلاثة وللأخين الشقيقين ثمانية وللام الباقي وهو واحد (قوله أو لربيع مع السدس) أي  
أو اجتمع الاربعة مع السدس لثقتون في الاربعة التي هي مخرج الربع وبني السنة التي هي مخرج السدس  
بالنصف في ضرب نصف أحدهما في كل الآخر يحصل اثنا عشر (قوله كزوج وأخين الخ) مستلهم  
من اثني عشر للزوج ثلاثة وللمباينان وللام الباقي وهو سبعة (قوله وهو) أي كزوج والربع مع السدس  
يخرج من اثني عشر (قوله أو الاربعة مع النصف والسدس) أي أو اجتمع الاربعة مع النصف والسدس  
لثقتون في ربع الاربعة ويخرج السدس وأما النصف فهو داخل في ما فلا يعتبر (قوله كزوج وبنت  
وبنت ابن وهم) مستلهم من اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنتين اثنا عشر وللام الباقي وهو  
واحد (قوله وفي جميع هذه الصور الخ) الحاصل أن مسائل الاثني عشر جميعها ما ناقصة أو علة  
ولا تكون عادة أبدا (قوله هي) أي الاثنا عشر وقوله ناقصة أي لان لوجعت فروضها نقصت منها



والعشرين الخ) الحامل أن مسائل الأربعة والعشرين فسمان أما بقصة أو علة ولا تكون عامة أبداً  
 (قوله وستأتي الصور الخ) أل في الصور وليس لأن الأربعة والعشرين لا تعمل إلا في صورة واحدة (قوله  
 ولما أتت في الكلام الخ) فتعول على كلام المتن وقوله بفيرعول أي حال كونها بنسبة بفيرعول وقوله  
 شرع جواسلما وقوله فقال عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تخرج على قوله فيما تقدم ذكره من  
 قد تعول وقوله الستة الخ بـل من الثلاثة الأصول (قوله ان كثرت فروضها) أو يصح أنها كانت سهام  
 أصحاب الفريضة على أصل المسئلة كما أشار الشارح لذلك قوله أي زاجت فيها (قوله اجاء) أي  
 بأجاء العصابة لانهم اتفقوا عليه في زمن عمر رضي الله عنه وقوله قبل الطهارات عباس الخ أي لأنه لم يظهر  
 الخلاف إلا بعد وفاته عن كاتدم وقوله الخلاف في ذلك أي المانة في العول (قوله فتبلغ الستة في عولها  
 الخ) أي إذا أدت بيان ذلك فأقول لا فتبلغ الستة في عولها الخ فتعول أربع مرات وهذا على كثر  
 الجمهور وتعول مرة واحدة على قول معاد فتعول لاجد عشر كزوج وأم وشقيقتين وأختين لأم فلزح  
 النصف ثلاثاً وثلاثين الشقيقتين الثلاث أربعة ولاختين لأم الثلاث لثلاث وثلاثين أيضاً لأن  
 معاذ الأربعة من الثلث إلى السدس بالأخوات الخالص كفي للزوجة (قوله من سبعة) متعلق بعولها  
 كذلك قوله هي التي التالى (قوله عقد العشرة) أي عقد لها العشرة بالإضافة للبيان (قوله فتعول  
 أسبعة وأثماناً الخ) تخرج على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله  
 كما قال الحساب مقدم من تأخيروه عن كثر ما عقدا مفرداً أي ما غير من كثر من عقدي بخلاف العشرين  
 مثلاً فلا يبقى أن العشرة مركبة من خمسة فخمسة (قوله وفي كلامه أعاد ذلك) أي وفي كلام المصنف  
 أشار إلى كثر ما عقدا مفرداً حيث نطق بالعقد مفرداً وأضاه إلى العشرة بالإضافة إلى البيان وأعلم بحسبه  
 تكرر بحال الأصل لعبار المتضايف مع أنه لم يصرح بالأمراد بكافه العلامة لا يبر (قوله فتعول السبعة)  
 أي فتعول الستة إلى سبعة وقوله كزوج وأختين الخ فالزوج النصف عا لثلاثة ولاختين الثلث عا لثلاثة  
 أو بضعاً فلهما من ستة وعالت لسبعة (قوله وهذه أول فرضة عالت في الإسلام) أي لأنه لم يحكم بالعول  
 إلا بعد بشاره العصابة عليه حين رعت إليه سبعة فزوج وأختين فقال إن بدأت بالزوج أو بالاختين لم يبق  
 إلا تخرج منه ما شري وأعلى فاشأوا عليه بالعول كما تقدم (قوله ومشيئت عليه) أي على هذا القيل  
 وسأخبره بما فيه قوله وقيل أيضاً الخ (قوله ولما نية) أي وتعول الستة إلى ثمانية وقوله كما بالهذه  
 على وزن المفاعلة من الم لم يقل له الله أي لعنه سميت هذه الستة بذلك لأن ابن عباس لما سمع ما قاله  
 بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فاشأوا فلندع أسماء وأولادهم من ساء ما ونسأهم وأنسأوا أنفسهم  
 ثم نبههم فجعل لعنه الله على الكاذبي كاسر (قوله وهو زوج وأم وأخت الخ) فالزوج النصف عا لثلاثة  
 ولأم الثلث عا لثلاثين وللأخت النصف عا لثلاثة فتعالت الستة للثمانية (قوله وقيل أيضاً  
 الخ) مقابل لقوله كاتدم ومشيئت عليه الخ (قوله وقيل إن المبالغة الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله  
 وتسعة) أي وتعول الستة إلى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات متفرعات وأم فالزوج النصف عا لثلاثة  
 ثلاثاً وللأخت الشقيقة النصف عا لثلاثة أيضاً وللأخت لأم السدس عا لثلاثة ولاخت كماله الثلثين  
 وللأخت لأم السدس عا لثلاثة ولاخت لأم السدس عا لثلاثة ولاخت لأم السدس عا لثلاثة ولاخت لأم السدس  
 (قوله وكالعراء) لقت هذه المسئلة بذلك من الزوج أو أوال النصف كلاماً مسأل نونية فيها أعجاز فقالوا  
 له ثلث المال بالعول فاشهرت حتى صارت كالكوكب بالعر وقيل إن الميتة كانت اسمها العراء وقيل عبر ذلك  
 وتسمية هذه العراء هو ما رجحه في الأصول ومشيئته في الكفاية (قوله وهو زوج وأختين لأم وأختان  
 لأمين الخ) فالزوج النصف عا لثلاثة ولاختين لأم الثلث عا لثلاثين وللأختين لأمين أربعاً وثلاثين  
 عا لثلاثة أو بضعاً تسعة أيضاً (قوله ولعشر) أي وتعول الستة إلى عشرة وقوله في صورته قال في صور

والعشرين في جميع هذه  
 الصور ناقصة ولا تكون  
 عادة وستأتي الصور  
 التي فيها عالة ولما أتت  
 الكلام على ثمن  
 صور هذه الأصول الثلاثة  
 بفيرعول شرع في ذكر  
 عولها وما يؤول إليه كل  
 منها فقال (فهذه الثلاثة  
 الأصول) الستة والأنا  
 عشر والأربعة والعشرون  
 (ان كثرت فروضها) حتى  
 زاجت فيها (تعول) اجاء  
 قبل الطهارات ابن عباس  
 رضي الله عنهما الخلاف في  
 ذلك (فتبلغ الستة) في  
 عولها من سبعة على  
 التالى (عقد العشرة)  
 فتعول السبعة ولما نية  
 وأسماء لعشره والعشرة كما  
 قال الحساب عقد مفرد وفي  
 كلامه أعاد ذلك فتعول  
 لسبعة كزوج وأختين  
 سبعين أولاد وهذه هي  
 أول فرضة عالت في  
 الإسلام كاتدم ومشيئت  
 عليه في شرح الشريب  
 وثمانية كاتدم وهي  
 زوج وأم وأخت شقيقة  
 أولاد وقيل أيضاً إنهم  
 فرضة عالت في الإسلام  
 وقيل إن المبالغة لقب لكل  
 نائيه وتسعة كزوج  
 وثلاث أخوات متفرعات  
 وأم وكامر وهو زوج  
 وأختان لأم وأختان  
 لأمين أولاد وبخيرة رفي



من أبيه ثم تباينوا \* ومن الأم أربع خزن ثلثا \* ولزوجاته وصكن ثلاثا  
وبع المال لباينهن فيه \* فيوز من ربحه أثلاثا \* وله جدنان يباحل أيضا  
حازنا السدس صامتوا ثانيا \* فاستوى القوم في السهام بعول \* كان في غرضهم وحازوا الثمانا  
كل أنثى لها من المال سهم \* أخذته من ماله ميراثا  
لقبوها أم الإرامل إذا \* ن جميع الورث فيها ثانيا

اه لؤلؤة من شرح الترتيب (قوله قلهاذا) أي لما ذكر من أنهن سبع عشرة امرأة الخ وقوله بأم  
الزوج لان جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجيم أي لا يباحل كالتى تقدمت وقوله بأم الإرامل  
أي لانهن لم يكن لهن زوجان حين وقعت الإرامل جمع أوله وهى التى لا زوج لها وقوله وبالسبعة عشرية  
أي لاهلها الى سبعة عشر وقوله وبالبناز به العفري أي لانه اذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا  
أخذت كل أنثى دينار أو ستان في البناز به الكبرى فى الملقبات ان شاء الله تعالى ولهم دينار بعفري العفري  
لكنها غير مشهور وهى أربع أخوات أشقاء وأولابو أخشان لأم فأصلهن من ثلاثين أو أربعين من ستة عشر  
خلف ست نسوة اذا كانت التركة ستة: فبناز أخذت كل أنثى دينار كل فى شرح الترتيب اه لؤلؤة (قوله  
والعدد الثالث) مبتدأ ونعت خبره قوله قد بعول وقوله وهى أنت الضمير باعتبار الخبر (قوله بعول)  
أي وقد لا بعول كاسيد كره المشرح وقوله بنه أى بنته وقوله لسبعة وعشرين أى عند الجمهور وأما  
هنا بن سبعون فقد بعول الى أحد وثلاثين كزوجة وأما عشرين فثقيقتين وأخذت بأم وولد كافر فعنده  
أصلها أربع وعشرون وتقول الى واحد وثلاثين بغير الزوج الى التى بالولد الكافر فلزوجة الثمن ثلاثة  
والأم السدس أو بقية ولا تخفى الشفقتى الثمان ستة عشر والاشتباه لأم الثلث ثمانية فعدت عند  
الواحد وثلاثين كالى لؤلؤة (قوله كالتنبيه) سميت بذلك لان سيدنا عليا كرم الله وجهه مثل عنهما  
وهو على منبر الكوفة خطب وكان صدر الخطبة الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويحزى كل نفس بما تسعى  
والله المأثر والربى فسل عنهما حيث فاجاب وأجابوه صار عن المراتب موصى فى خطبته (قوله  
وهى زوجة وأبوان وبنات) فلزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدس ثمانية وللبنات الثلثان ستة عشر  
فالحلقة سبعة وعشرون فعدت الى سبعة وعشرين (قوله وقد لا بعول) أشار الى أن فى كلام المصنف  
الكفاءة على حد قوله تعالى سرائل تقبكم الحرأى والبرء وقوله كما تقدم نصير أى فى قوله بعد يقول  
المصنف والذين من أمه الى السدس كزوجة وأبوان الخ (قوله وكذلك ما قبله من الأصاين) أى تارة يقول  
كل منهما وتارة لا يقول وهذا قوله على المصنف حيث توهم كلامه أن الأصاين الباقين ملازماء له ولول ليس  
كذلك وقوله لكن لما كان الخ جواب عن التورك الذى ذكره (قوله التى هى لتقليل فى المضارع) كقولهم  
قد يصير الجليل وقد يصدق الكذب وزعم بعضهم أنها فى هذين المتناهيان المحقق وأما التقليل فهو متبادر  
من التركيب لان التقليل والكذب سبعة السبعة تقتضيان كثرة البطل والكذب يلزم من ذلك قلة الجود  
والصدق فأدعى شرح القواعد (قوله ولذا تسمى بالبغلة) أى تسمى هذه المسئلة بالبغلة لكونه عولها  
مر واحدة وقوله لانه لا يباحل بالعول على العمل مع علمته المتقدمة عليه وكان الاول أن قول كاتبها يباحل  
بالكاف (قوله واذا علمت سابق فاعل الخ) أشار المشرح الى أن الفاعل فى جواب شرط مقدور وقوله  
بما أقول أى بما قلته وان وهذا على الحل الاول الذى أشار اليه المشرح بقوله فى حكم العول أى فى حكم مو  
العول وقوله واقتضيه الخ مطلق تفسير وقوله فانه أمرا الخ أى لان العول أمرا الخ وهذا تعطيل لقوله  
فاعلم بما أقول على التفسير الاول وأما على الحل الثانى الذى أشار اليه المشرح بقوله أو اعمل الخ فيكون فى  
كلام المصنف كفاءه والتقدير فاعلم بما أقول وبما قلته لك وقوله فانه ذهب الخ أى لانه ذهب الخ  
وهذا تأويل لقوله فاعلم على الحل الثانى (قوله ولما أنتمى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله

دينارا قلهاذا ثاقب بأم  
المسروح بالجسيم وبأم  
الإرامل وبالسبعة عشرية  
وبالبناز به العفري  
(والعدد الثالث) من  
الاصول التى تقول وهو  
الاربعة والعشرون (قوله  
بعول بثمنه) لسبعة  
وعشرين كالتنبيه وهى  
زوجات أبوان وبنات وقد  
لا بعول كآفة دم نصير  
وكذلك ما قبله من الأصاين  
الآخرين لكن لما كان هذا  
الاصول عول مر واحدة دون  
ما سبق عبرة التى هى  
للتقليل فى المضارع ولذا  
نسمى بالبغلة لانها يباحل  
بالعول واذا علمت ما سبق  
(فاعلم بما أقول) فى حكم  
العول واقتضيه وأدعى  
للعلمة فانه أمرا مستقر  
الاجماع وعلى الغرضين  
عليه وأعمل بما قلته لك وما  
أقوله فى هذا الكتاب من  
المسائل الفقهية وما يباحل  
من الاعمال الحسابية فانه  
مذهب الامام زيد بن ثابت  
رضي الله عنه وواقفه عليه  
أكثر الأئمة ولما أنتمى  
الكلام على الأصول الثلاثة  
التي بعول شرع فى الاربعة



في الصورتين المذكورتين ناقصة نقصان فروضها منها **(قوله والثالث والثالثان)** أي معاقوله كانتين  
 لأمواتين شقيقتين أولاد فلان من الأم الثالث واحد وهو لا ينقسم إليهما فمقتضى اثنين مذهبهما في  
 ثلاثة نسمة فلان من الأم واحد في اثنين لكل واحد واحد ولتقتضي أو اقترن لآب اثنين في اثنين  
 بأربعة لكل واحد اثنين **(قوله وهي اذ ذلك علة)** أي والمسئلة اذ ذلك موجود علة لعدم اعتبارها  
**(قوله من ثلاثة يكون)** أي يكون خروج من ثلاثة معصاف في أصل المسئلة التي فيها ثلث ولوقال الشارح  
 هكذا لكان أظهر **(قوله أصلها)** بدل من الضمير المستتر في يكون وليس هو اسم يكون **(قوله لأن يخرج)**  
 الخ تعليل لقوله من ثلاثة يكون وقوله الثالث أي وحده وقوله أو الثلثين أي وحدهما وقوله من  
 ثلاثة من ثلاثة وأن يخرج بمعنى خروج كجاءت خبر مرة وقوله وفي اجتماعهما أي الثلث والثلثين وهما من  
 ثمة التعليل وقوله خرجاهما معاً ثلثان أي لأن يخرج الثالث ثلاثة وكذلك يخرج الثلثين فيكتفي بأحدهما  
 ويجعل أصل المسئلة وثلاثة فالواحد هما لثلاثة أصلها **(قوله والاصل الثالث بما لا يعول)** أي من  
 الأصول التي لا تعول **(قوله والرابع فمما)** أي وحده يعني أنه ليس معه فرض آخر والأفروع الباقى  
 وقوله كزوجة وعم فالزوجة لآب ربع والعم الباقى وقوله أو زوج وابن فالزوج الربع ولابن الباقى **(قوله)**  
**أربعة نصف** معصاف على قوله فقط أي أو مع الربع نصف فخرج النصف فيخرج الربع فيكتفي  
 بالأكبر **(قوله كزوج وبنت وعم)** فالزوج الربع واحد ولابنت النصف ثلثان ولعم الباقى وقوله أو  
 زوجة وأخت شقيقة أولاد وعم فالزوجة الربع واحد ولأخت النصف ثلثان ولعم الباقى وقوله أو معه  
 ثلث الباقى أي أو مع الربع ثلث الباقى أي لثلاث أو لثقتين من الربع بسطاه وهو واحد ليق ثلاثة  
 وهي مقسمة على يخرج ثلث الباقى وحيداً يكون يخرج الأول هو أصل المسئلة كما في أي من شرح العقصة  
**(قوله كزوج وبنت وابن)** فالزوجة الربع والأم ثلث الباقى ولابن الباقى وهي إحدى الغراوين  
**(قوله من أربعة)** أي يخرج من أربعة معصافاً وقوله مسنون أي يكون الربع من أربعة أمر مسنون أي  
 مجعول سنة وطريقه هذا ما يشير إليه الشارح وقد يقال أي قوله مسنون مأخوذ من السنن بمعنى الطلب  
 فأمضى والربع مطلوب من أربعة أي معصافاً بأربعة منها تدبر **(قوله من السنن)** أي مأخوذ من  
 السنن وقوله بالنسبة العارضة أي وكذلك السنن لأنه مشارك لها في المادة فغناه العارضة **(قوله أي كون)**  
 الربع من أربعة طريقة في هذا المصير يثني إلى المذهب المذكور في المتن اسم الماعول ولا يثبت فيه  
 بالطريقة وكان الأول أن يقول أي كون الربع من أربعة معصافاً طريقه كما نرى إليه في أصل الكلام  
 المصنف وقوله مذكورة هذا السبب أي مذكور كما عند السبب باعتبار لازمه وهو أن يخرج الربع  
 أربعة وذلك جازي وكيفية أن يخرج الكسر جميعاً كذا كره الشارح **(قوله وهو)** أي كما باعتبار لازمه  
 كما في وقوله أي مشارك في المادة فخرج الربع من أربعة معصافاً من ستة وهكذا عبر  
 بعض الحواشي بالاشتقاق وفيه تسمع لأن الاشتقاق من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله إلا النصف أي فليس  
 يخرج جميعه لأنه من النصف فكان المتقاضي من تسامها واقتساماً بالسوية وقوله في ثلث لكان جازياً على  
 القاسم فيكون يخرج جميعه وهو ثلثان كما يفيد كلام المؤلف **(قوله ربع جميعه الخ)** تعريض على  
 المستثنى منه وقوله هي يخرج جميعه يحيط بغير ربع **(قوله وان كان معه النصف فخرج جميعه داخل الخ)** أي  
 فيكتفي بالأكبر وهو يخرج الربع **(قوله وان كان معه ثلث الباقى فقد كرت وجهه الخ)** هو إذا اجتمع  
 كسر مفرد وكسر معصاف لآباني أخذت يخرج الكسر المفرد وألقت به بسطه وتقلت في باقاني فان انقسم  
 على يخرج المعصاف الباقى فاصل المسئلة فخرج الكسر المفرد والربع وثلث الباقى فالثلاث فيكتفي من  
 الأربعة واحداً وهو بسط الربع وجد الباقى مقسماً على ثلاثة فيشيد أصل المسئلة أن ربع وان لم ينقسم  
 فاما أن يبين كسوف ثلث الباقى فالثلاثة ثلثي الأم واحداً وهو بسط النصف وجازي الذي ما

والثالث والثالثان كانتين  
 لأم وأختين شقيقتين أو  
 لآبوعى اذ ذلك علة (من  
 ثلاثة يكون) أصلها لأن  
 يخرج الثلث أو الثلثين  
 من ثلاثة وفي اجتماعهما  
 يخرجاهما معاً ثلثان  
 وأحدهما ثلاثة هو أصلها  
 والاصل الثالث مما لا يعول  
 الأربعة وقد ذكر بقوله  
 (والربع) فقط كزوجة  
 وعم أو زوج وابن أو معه  
 نصف كزوج وبنت وعم  
 أو زوجة وأخت شقيقة أو  
 لآبوعى أو معه ثلث الباقى  
 كزوج وبنت وابن (من أربعة  
 مسنون) من السنن والنسبة  
 العارضة أي كون الربع  
 من أربعة طريقة مذكورة  
 عند السبب في بخلاف  
 الكسور وهو أن يخرج  
 الكسر المفرد بجميعه إلا  
 النصف فخرج جميعه ثلثان  
 والربع بجميعه الأربعة  
 في يخرج جميعه وان كان معه  
 النصف فخرج جميعه داخل في  
 يخرج جميعه وان كان معه ثلث  
 الباقى فقد كرت وجهه

يشرح الخطبة (والثمن  
ن كان) أي يوجد وحده  
زوجية وإن أو كان معه  
مف كزوجية وبنت وهم  
فن ثمانية أصهار ولا  
يكون كل من أصل الأربعة  
الاجابة الانصاف (فهذه)  
أصول الأربعة الاثنان  
لثلاثة والأربعة والثمانية  
هي الأصول الثمانية) في  
كروهي (لا يدخل  
مول عليها) بل هي أما  
زمنة للثمن وذلك  
ربعة والثمانية أو ما  
سنة أو عاظة وذلك  
ثان والثلاثة كأقدمت  
شارة لذلك (فأصل)  
ذكرته لك في أصول  
مائل وغيرها (ثم أسألت  
معه فيها) أي في جميع  
سؤل المسئلة كزوجة  
تاحت اليه على ما سأل  
اسم) أي أقسم بمصعها  
الورثة على ما سألني  
لدة) تقدم ان الأصلين  
انفهمهما ما غشابة  
روسة وثلاثون وأنهما  
وبان الا في باب الجسد  
شوء فاما الثمانية عشر  
سل كل مسئلة فيها  
من وثلاث مائتي ومائتي  
وحد وخمسة أخوة  
بن أولاب وأما السنة  
سلاون فأصل كل  
له قهار ربع وسدس  
نما في مائتي كزوجة  
جسد وسبعة أخوة  
لوز كوت ما يؤخذ  
قوجية ذلك في شرح  
في بخلاف الكسور

لثلاثة فتضرب اثنين في ثلاثة تسعة وأما أن توافق كسب وربع الباقي فالتواقيت من السبعة واحد وهو  
بسط السبع وجعلت الباقي واقفا للأربعة لتضرب نصف الأربعة وهو اثنان في سبعة بأربعة عشر  
اه للورثة وخسا (قوله في شرح الخطبة) هي في الحساب بسط كجانه الأمير (قوله والثمن ان كان الخ)  
كان هنا ثمانية كأشار اليه الشارح بقوله أي وجد (قوله وحده) أي سواء كان وحده يعني أنه لم يضم  
اليه فرض غيره والأفهم الباقي وقوله كزوجة وابن لزوجته الأثنان واحد الباقي الابن (قوله أو كان  
معه نصف) أي أو كان مع الثمن نصف للثمن والخرج النصف في خرج الثمن فيكون بالأكبر وقوله كزوجة  
وبنت وهم فلزوجة الثمن واحد والبنت النصف أو بعثة الباقي لأم (قوله فن ثمانية) أي محصر جهن  
ثمانية فأصل المسئلة ثمانية ولولا الشارح ذلك لكان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قد مر إشارة  
الى أن قوله من ثمانية خير بل قد عرفت (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من الاقسام الأربعة المتقسمة  
في الحاصل السابق وقوله من أصل الأربعة والثمانية الاضامة للبيان وقوله الانصاف أي لا عدلا ولا عتلا  
(قوله وهذه الخ) تفرع على ما سبق وقوله الأصول يدل من اسم الإشارة أو مصطف بيان له والأربعة مصفة  
وقوله الاثنان الخ يدل من الأربعة بقوله من أصل المسئلة (قوله الأصول الثمانية) هذه الجلة ثمانية من اسم  
الاشارة وقوله في الذي كرا في الزينة (قوله وهي لا يدخل العول عليها) فلا تكون عاظة أصلا وقوله بل  
هي الخ اضراب انتقال عاظة لا ياتي ودوله اتماما لزمنة لتقص أي لتقص فروضها منها وقوله وذلك أي  
للكزوجة من الملازمة لتقص وقوله واما ناقصة أو عالة أي لتقص فروضها عنها من قوم عالة لها الهامة  
أخرى وقوله وذلك أي المد كور من السابقة أو العادة وقد تقدم ان الاقسام أربعة متبته (قوله فاعلم)  
حذف المفعول يؤذن بالعموم كأشار اليه الشارح بقوله ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (قوله ثم  
اسألت التمعن الخ) شروع في الكلام على التمعن بعد الكلام على التأسيس وقوله فيها العبر ما عاذا في  
جميع الأصول كأشار اليه الشارح بقوله أي في جميع أصول المسائل المد كورة (قوله ان احتاجت اليه  
على ما سألني) أخذ من قوله وان نكر من أصلها التمعن الخ ولذلك دخل عليه بقوله ثم اعلم ان المسئلة قد انعم  
من أصلها فلا تحتاج له بل وتصح أي معاني للتأسيس لانه قد اجتمع التمعن والتأسيس كالتأسيس (قوله  
واقسم) مفعوله محذوف أشار اليه الشارح بقوله بمصعها (قوله فائدة) فرضه من هذه العائدة فوضح  
الأصلي المختلف فيها (قوله) تقدم ان الأصلين المختلف فيها الخ) هادئة فيما سبق وأما المختلف فيها فما  
ثمانية عشر وسنة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد والاختلاف انتهى المراد منها وقوله وثم الخ معطوف  
على قوله أن الأصلين الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا (قوله فاما الثمانية عشر فأصل كل مسئلة فيها سدس  
وثلاث مائتي ومائتي) أي لانه اذا اجتمع السدس وثلاث مائتي فالباقى بعد القاء بسط الكسر المفرد خمسة وهي  
مباينة لثلاثة التي هي يخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة بشمالية عشر وهذا تأسيس على المعادلة  
التمتع في الرأس وهذه تأسيس في الانصاف كجانه العلامة الأمير (قوله) كما وجد وخمسة أخوة الخ) فلام  
السدس زمنة ولقد عدت الباقي وهو خمسة والباقي للأخوة لكل واحد اثنان (قوله) وأما الستة والثلاثون  
فأصل كل مسئلة فيها ربع وسدس وثلاث مائتي ومائتي) أي لانه اذا اجتمع ربع وسدس وثلاث الباقي  
فالحاصل أولان من ربع وأحد عشر في الكسر بن العردين في الآخر اثنا عشر فادا ألفت ثم بسطها  
في سبعة لكان الربع ثلاثة والسدس اثنان والسبعة اثنان يخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي يخرج  
ثلث الباقي في الاثني عشر بسنة وثلاثين (قوله) كزوجنا وم وجد وسبعة أخوة كذلك أي لا بن  
أولاب فلزوجة الربع تسعة ولام السدس ستة ولقد عدت الباقي سبعة والباقي وهو أربعة عشر للأخوة  
لكل واحد اثنان (قوله) وكزوجة ابن خذ من ذلك الخ) هو عين ما ذكرنا لك وقوله في خارج الكسور  
يدل من قوله في شرح الخطبة يدل بعض من كل (قوله) ثم اعلم ان المسئلة قد انعم من أصلها الخ) دخول على

كلام المصنف وقوله فلا يحتاج لعمل فترجع على قوله تصع من أصلها وقوله وتصع صاعفا تفسير  
 العمل (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي لكونه قد تصع من أصلها لعدم الاحتياج لعمل والتصع (قوله  
 وإن تكن) اسم تكن مخبر وقول الشاويح المسئلة بدل من قوله تصع غير تكن ومن أصلها متعلق بتصع  
 وحديث بعد التاميل والتصع بالانوية مختلفان بالاعتبار لا يلزم في الإصلاح أن يسبق على التصع كسر  
 كما هو الأصل بل قد يكون التصع أصليا أما ما لا يمر (قوله أي بأن انقسم نصيب كل فريق في الخ) فتعبر  
 لكونهم تصع من أصلها أو الباء السمية وقوله عليهم متعلق بانقسام وجمع نظر المعنى الفرقي فانه جمع معنى  
 (قوله وذلك) أي انقسام نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أي كائن في جميع (قوله ما ماعد المثال  
 الذي الخ) وهو أختان لأم وأختان شقيقة أم أولاد وقوله في أصل ثلاثة الاشارة للبيان وقوله السابق  
 صفة للمثال ومفاد الاستشاه أنه وقع فيه الانكسار وهو كذلك فانه انكسر نصيب الاختين لأم اذ هما الثلث  
 وهو واحد على اثنين فنصيب اثنين عددهما في ثلاثة ستة كما تقدم (قوله فترك تطويل الحساب الخ)  
 جواب الشرط وقوله بضرب عدد الخ نمو بر لتطويل لا لتركه وقوله عدد الفرق بقى أي أن كان هناك  
 فريق واحد وقوله أو الفرق إن كان هناك أكثر من فريق وقوله المقسم عليه أو عليهم بجمع ما قبله لف  
 ونسب مرتب وقوله ربح أي ثمرة فائدة وقوله بترك التبع نمو بر للربح (قوله فاعط كالألم) فخرج  
 على قوة فترك تطويل الحساب ربح وقوله سهمه أي نصيبه وقوله من أصلها متعلق بإعط وكذا قوله من  
 هو لها وقوله كم له لأم من سهمه وكذلك قوله عائلا وأولى كلامه فتنبه فيكون كم له من أصلها أن لم  
 تعمل ويكون عائلا من هو لها إن عالت كما أشار إليه الشارح (قوله ويكون) أي سهمه العائل وقوله فاعط  
 أي من نصيبه الكامل وقوله ونسبة ما عالت إلى الخ أي مقدار تعرف نسبتته إلى نصيبه الكامل أو العائل بنسبة  
 ما عالت به الخ بقوله إلى المسئلة عائلة أو غير عائلة راجع لهذا المقدور على ألف والشر المربتب نسبتته إلى المسئلة  
 عائلة راجع لنسبته إلى نصيبه الكامل ونسبته إلى المسئلة غير عائلة راجع لنسبته إلى نصيبه العائل وتوضيح ذلك  
 أنه إذا أردت أن تعرف نسبة المقدار الذي قصه نصيب كل وارث إلى نصيبه الكامل أو نصيبه العائل فأنصب  
 ما عالت به المسئلة إلى المسئلة عائلة فبتلك النسبة تعرف نسبة المقدار الذي قصه نصيب كل وارث إلى نصيبه  
 العائل ففي المال الذي ذكره الشارح وهو زوج وأختان شقيقة أم أولاد فعرع المسئلة الواحد ما نسبت  
 الواحد إلى المسئلة عائلة وهي صفة كل سهم ما تعرف أن ما قص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل  
 وإذا نسبت الواحد إلى المسئلة غير عائلة وهي ستة كان سدس ما تعرف أن ما قص من نصيب كل وارث سدس  
 نصيبه العائل والحاصل أن المقدار الذي قص من نصيب كل وارث ثلث نصيبه الكامل وثلاثة نصيب  
 لنصيب العائل والنسبة الأولى تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة العائلية والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عالت  
 به المسئلة إليها غير عائلة ولم يشر الشارح إلى طريق معرفته فاعلم من نصيب كل وارث إلى مجموع المال  
 وحاصل ما يقابل في المقام أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث ثلث نصيبه الكامل وثلاثة نصيب  
 لنصيب العائل وثلاثة نصيب لمجموع المال وطريق معرفته ذلك أنه أن تقسم عدد ما نقص على المسئلة عائلة  
 وغير عائلة بأن تنظر بين المسئلة عائلة وغير عائلة فإن وجدت بينهما التباين كالسبعة والستين للمثال المذكور  
 فاضرب باحداهما في الأخرى يحصل العدد الذي تقسم على الستين فانه سهمه على كل منها فالخارج هو جزء  
 سهم المسئلة المقسوم عليها فاضرب نصيب كل وارث في جزء سهم كل منهما يظهر نصيبه في الحالين وعند الغل  
 بينهم سواء فهو ما نقص من نصيبه الكامل فإذا تبين لكل من الذين ظهر ما عرف نسبتته من النصيب  
 الكامل والى نصيبه العائل وإذا نسبت مجموع العدد هرفت مقدروها بنسبة مجموع المال فالعدد المقسم على  
 المسئلة عائلة وغير عائلة في المثال المذكور أنسابت وأرجو بضرب باحداهما في الأخرى لتباينهما فإذا قسمتها  
 على المسئلة عائلة وهي سبعة فخرج جزء السهم ستة وأقسامتها على المسئلة غير عائلة وهي ستة فخرج جزء

فلا يحتاج لعمل وتصع وقد  
 أشار إلى ذلك بقوله (وإن  
 تكن) المسئلة (من أصلها  
 تصع) بأن انقسم نصيب  
 كل فريق من أصل المسئلة  
 عائلة أو غير عائلة عليهم  
 وذلك في جميع ما ذكره  
 من الأمثلة العائلة وغير  
 العائلة ما ماعد المثال الذي  
 مثلته في أصل ثلاثة في  
 اجتماع الثلث والثلثين  
 السابق (فترك تطويل  
 الحساب) بضرب عدد  
 الفريقين أو الفرق المنقسم  
 عليه أو عليهم في أصلها  
 (ربح) بترك التبع الذي  
 لا يحتاج إليه (فاعط كالألم)  
 من الوزنة (سهم من أصلها  
 من هو لها) إن عالت فيكون  
 ناقصا بنسبة ما عالت به إلى  
 المسئلة عائلة أو غير عائلة

السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في جزئهم الاول وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه  
 عا ولاواضربت نصيبه وهو ثلاث في جزئهم الثاني وهو سبعة حصل أحد عشر وهذا نصيبه الكامل  
 والاختلاف بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتها الى الاصل والعشرين كانت سبعة عشر فحينئذ ان مقدار ما نقص  
 من نصيبه نسبت به الى نصيبه الكامل سبعة واذا نسبتها الى الثمانية عشر كانت سدس ما نقص فحينئذ ان مقدار  
 ما نقص من نصيبه نسبت به الى نصيبه العاقل سدس واذا نسبتها الى مجموع المدد وهو اثنان وأربعون كانت  
 نصف سبع عشر فحينئذ ان نسبت ما نقص من نصيبه الى مجموع المال نصف سبع فحصل ان ما نقص من  
 نصيب الزوج نسبت به لنصيبه الكامل سبع ونسبته لنصيبه العاقل السدس ونسبته لمجموع المال نصف السبع  
 انتهى لمخاض من الخواص (قوله فان نسبت) أي ما عاقله المسئلة وقوله البهائية أي الى المسئلة حال  
 كونها عاقله وقوله كان ذلك ما نقص من نصيب الخ أي كان ذلك الكسر الحاصل بالنسبة كالسبع في المثال  
 الآخر فما نقص من نصيبه الخ أي كانت نسبت به الى المسئلة عاقله = نسبة ما نقص من نصيبه الى نصيبه  
 الكامل وقوله لولا العول فيد في قوة الكامل (قوله وان نسبت ذلك) المناسب وان نسبت به أي ما عاقله  
 المسئلة فالقلم لا تغير لان اسم الاشياء كالظاهر أو هو منه كما هو مقرر في حق وقوله البهائية عاقله أي الى  
 المسئلة حاله كونها غير عاقله فبقوله كان ذلك ما نقص من نصيبه العاقل أي كانت نسبة ذلك الكسر كالسدس  
 في المثال الآخر أي كنسبة ما نقص الى نصيبه العاقل في معنى الذي وهو متعلقة بالنسبة المقدرة ولو لم تكن متعلقة  
 بقوله نقصه والا لا تقتضي أن نصيبه العاقل نفس شي أو يس كذا في الحاصل أن النقص ليس الا من الكامل  
 الا أن تارة تعتبر نسبتها الى نصيبه الكامل وتارة تعتبرها الى نصيبه العاقل ككتبه عليه العلامة ادمير (قوله في  
 زوج واثنين الخ) فترجع على ما تقدم وقوله أصلها ستة أي من مخرج النصف ومخرج الثلثين واما  
 ضربت أحد هما في الآخر حصل ستة وقوله ونقول لسبعة أي لاجل كمال الثلثين (قوله فعالت واحد)  
 فترجع على ما قبله (قوله فان نسبت الواحد لسبعة) فقد نسبت ما عاقله المسئلة وهو واحد البهائية  
 وقوله نقص لكل من الزوج والاثنين أي من حصص كل منهما الكاملة لولا العول (قوله وان نسبت  
 الواحد لستة) فقد نسبت ما عاقله المسئلة وهو واحد البهائية عاقله وقوله فقد نقص لكل من الزوج  
 والاثنين أو من نصيب كل منهما (قوله وقد لا تصح المسئلة من أصلها) معطوف على قوله فيما تقدم قد تصح  
 من أصلها الخ وقوله فتحتاج الخ فترجع على قوله لا تصح من أصلها وقوله الى تصحيح وعمل العصف فيه  
 للتصحيح كما تقدم فبقوله (قوله وان ترى) أي تعلم فالرؤية هنا علمية والسهام مفعول أول وجلة ليست تنقسم  
 مفعول ثان (قوله وتسمى) أي السهام باعتبار مفرد هاهنا وهو السهم ولو قال الشارح جمع سهم ويسمى الخ  
 لكان أولى بالجمله بالسهم والحظ والنصيب ألفاظ مترادفة (قوله ليست تنقسم) ليس المراد انهم ساليبت  
 تنقسم أصلا بل المراد أنهم ليست تنقسم قسمه = جهة كذا كره الشارح (قوله على ذوى الخ) اعلم قال  
 المصنف ذوى الميراث ولم يقل ذوى الفروض ليشمل كلامه من يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب وقوله أي  
 أصحاب تفسير ذوى وقوله الميراث أي الارث وقوله قسمه = جهة أشار بذلك الى أنه ليس مراد المصنف  
 أنهم ليست تنقسم أصلا كما التنبه عليه (قوله فاتباع الخ) جواب الشرط وقوله ما رسم أي ما رسمه  
 الفرضيون وقد بينه الشارح بقوله من الطرق الخ (قوله وأطلب طريق الاختصار الخ) أي طريقه  
 الاختصار الخ بالإضافة الى ما هو هذا أو من قوله فاتباع ما رسم واعلم أن النظر بين السهام والرؤس  
 ينظر من فظ لا من أمان كون بينهما مباينة أو موافقة لكن الاختصار لا يكون الا عند الموافقة دون المباينة  
 (قوله بالوقوف) أي الموافقة بين السهام والرؤس فالرأس من الوقف الموافقة وقوله أي بالنظر في الوقف أي  
 بالنظر في الموافقة بين السهام والرؤس هل بينهما موافقة أو مباينة لكن قد علمت أن الاختصار لا يكون الا عند  
 الموافقة (قوله والضرب الوقف) أي وضرب الوقف في المسئلة عاقله أو غير عاقله بدون عمل ان كان الانكسار

فان نسبت به البهائية كان  
 ذلك ما نقص من نصيبه  
 الكامل لولا العول وان  
 نسبت ذلك البهائية عاقله  
 كان ذلك ما نقص من نصيبه  
 لعاقل في زوج واثنين  
 بمقتضى أولاب أصلها ستة  
 يقول لسبعة فعالت  
 واحد فان نسبت الواحد  
 سبعة كان سبعة ما نقص  
 من كل من الزوج والاثنين  
 سبع حصصه الأصلية التي  
 نزل لولا العول وان  
 نسبت الواحد لستة كان  
 سدس ما قصد نقص لكل  
 من الزوج والاثنين سدس  
 منه العاقله وقد لا تصح  
 منه من أصلها فتحتاج  
 بتصحيح وعمل وقد ذكره  
 به (وان ترى السهام)  
 هي الحظ والنصيب  
 يست تنقسم على  
 أي أصحاب الميراث  
 جهة = فاتباع  
 سم من الطرق التي  
 كرهها الفرضيون  
 طلب طريق الاختصار  
 العمل بالوقوف أي  
 نظري الوقف لكان تجد  
 الرؤس وسهامها  
 ففة (والضرب الوقف)  
 الوجه الآخر

على فريق واحد أو بعد عمل يأتيان كان على أكثر من فريق وربما يشير لذلك بقوله على الوجه الآخر (قوله  
 فهو أنحصر الخ) كالتعليل لقوله والضرب بالوقت فكأنه قال لأنه أنحصر الخ وقوله فلا تقول على العسدد  
 الكامل فترجع على قوله والمطلب طريق الاختصار في العمل بالوقت والضرب وقوله متى وجدت الموافقة  
 أي وأما إذا وجدت للبيان في مؤلف على العدد الكامل لأنه لا يتأتى الاختصار حيث يتعد (قوله يجب أنك الزل)  
 يعجز العمل في جواب الأمر وقوله أي الخطأ صناعة أي الصناعة لا في العمل (قوله والآن أتيت  
 الخ) أي والآن على الخطأ صناعة بأن قلنا أن الخطأ في العمل فلا يصح لائمه أو أتيت الخ فان شرطه مدغم  
 في الصناعة وكل من فعل الشرط وجوابه محذوف وأما قوله فلا أتيت الخ لتعليل الجواب المحذوف  
 (قوله ولم ترده إلى وقت) في قوة التفسير لبقوله (قوله وتصرفت به بالأعمال الآتية) وضربا انتهى  
 إليه العمل الخ) هذا كله انما يجب إذا كان الانكسار على أكثر من فريق لأنه إذا كان الانكسار على  
 فريق واحد هناك الأضربة في المسئلة فقدر (قوله لصحت) جوابي وقوله من ذلك أي من الحاصل  
 بأقواله الموافق على حاله وضربا انتهى إليه العمل في أصل المسئلة وقوله أنشأ أي كصحت من الحاصل  
 بضرب الوقت في المسئلة (قوله لكن يقول بعضهم) استدراك على قوله لصحت ذلك أيضا لأنه ربما عاينهم  
 أنه مشدول ذلك في عدم الطول والعسر (قوله ويكون من الخطأ الصناعي) أي ويكون العمل المذكور  
 من الخطأ في الصناعة لأن ترك التطويل والعسر متعين في الصناعة (قوله فاعلم ذلك) أي المدكور من  
 كونه من الخطأ الصناعي وقوله فلهذا أي ليكون ذلك من الخطأ الصناعي وهو على مقدمة على المدلول وهو  
 قال (قوله فارد إلى الوقت الخ) صلب على قوله فأطلب طريق الاختصار الخ وقوله الفريق الذي الخ أي  
 جنس الفريق الذي الخ فيصدق بالواحد أو أكثر كما أشار به بقوله أن كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله  
 وأضربه) مطلق على اردد وقوله أي الوقت المدكور أي بدون عمل وقوله فبعد عمل أي ماضيه بعد عمل  
 (قوله في الأصل) متعلق بأضربه وقوله للمسئلة أي المكان للمسئلة (قوله فانت الخ) جواب شرط مقدور  
 كما أشار إليه الشارح بقوله أن فعلت ما ذكر لكن الأول للشارح أما تقديم جملة الشرط ليكون قوله  
 فانت الخ جوابا لذلك الشرط المقدور وأما خبره المبكّر ذلك ليس لالعبين بل لغيره أي كلام البصريين  
 من أن الجواب لا يتقدم على الشرط (قوله أي العارف المتقن) أي على تفسير الحذف بالمعرفة والاتقان  
 وقوله أو الحكم بكسر الكاف أي على تفسير الحذف بالأحكام وقضية كلامه عبارة المتقن للحكم مع أن  
 الاتقان والأحكام بمعنى (قوله يقال الخ) أي قولنا مواضع اللغة فصع الاستدلال به على التفسير الأول  
 وظاهره بكونه كما قاله الاستاذ الحنفى أن حذف بمعنى عرف وأتقن بكسر الهمزة فقط وبمعنى أحكم بعضها  
 وكسرها على السواء وصداوة المختار تصديده بالمتقن من ما ضرب والكسر انقطاعه بل جوارحه تعيدان  
 المكسور والمفتوح بمعنى واحد وهو الظاهر (قوله حذفته بالكسر) أي لذل التي هي عين الكلمة  
 (قوله ويقال) أي قولنا مواضع اللغة فصع الاستدلال به على التفسير الثاني (قوله حذف العمل) الأول  
 الشيء سواء كان علوا أو غيره وقوله بالغ والكسر أي لذل (قوله حذفنا) بفتح الحاء وسكون الدال بنية  
 فسل بفتح الفاء وسكون العين وقوله وحذفنا بكسر الحاء وسكون الدال وقوله وحذفنا بكسر الحاء  
 وفتح الدال وقوله وحذفنا بفتح الحاء والظاهر كلامه أنه هذا لا يروى مصادر لحذف بمعنى أحكم بالفتح  
 والكسر دون حذف بمعنى عرف وأتقن بالكسر والذي يؤخذ من المختار أن حذفنا بفتح الحاء وسكون الدال  
 مصدر حذف بالكسر كلفهم فهمها وأن الثلاثة الأخيرة مصادر لحذف بالفتح والكسر لكن ليست كلها قياسا  
 كما يعلم من أبنية مصادر الخلاصة أفاده الاستاذ الحنفى (قوله وقوله) مبتدأ خبره جملة يشير به الخ وقوله  
 أن كان أي المنكسر عليه سهامه وهو وان كان في صورة الشرط لكن المقصود به التعميم فكأنه قال سواء  
 كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله يشير به) أي بقوله أن كان الخ وقوله إلى أنك تنظر الخ المشار إليه

فهو أنحصر من ضرب  
 الكامل فلا تقول على  
 العسدد الكامل في شيء من  
 الأعمال متى وجدت الموافقة  
 (يجب أنك الزل) أي الخطأ  
 صناعة والا فلا أتيت  
 الموافق على حاله ولم ترده إلى  
 وقت وتصرفت به بالأعمال  
 الآتية وصرفت ما انتهى  
 إليه العمل في أصل المسئلة  
 لصحت من ذلك أيضا لكن  
 يطول وييسر ويكون من  
 الخطأ الصناعي فاعلم ذلك  
 فلهذا قال (وارد إلى  
 الوقت) الفريق (الذي  
 وافق) سهامه (وأضربه)  
 أي الوقت المذكور أن كان  
 الانكسار على فريق واحد  
 وان كان على أكثر من  
 ذلك فبعد عمل آخر  
 وقوله (في الأصل) أي  
 للمسئلة غير عائله أو بعوله  
 أن كان عائلا (فانت)  
 أن فعلت ما ذكر (الحذف)  
 أي العارف المتقن أو  
 الحكم يقال حذفته  
 بالكسر أي حرفته وأتقنته  
 ويقال حذف العمل بالغض  
 والكسر حذفنا وحذفنا  
 وحذفنا وحذفنا أحكامه  
 وقوله (ان كان جنسا  
 واحدا أو أكثر) يشير به  
 إلى أنك تنظر في كل فريق  
 وسهامه

بين كل فريق ومهاتين  
أن يكون المسكر عليهم  
فريقا أو أكثر من فريق  
ثم إن كان المسكر عليه  
فريقا واحد اضربه أو  
وقته في أصل المسئلة كما  
ذكر وان كان المسكر  
عليهم فزاد وددت الموافق  
نهما إلى وقته وأيقنت  
لبين مهابها فحتاج  
عد ذلك لعل آخر سائق  
لـ كلامه (فلحظ)  
ما ذكرته لث (ودع) أي  
ترك (هنا الجدال) على  
باطل قال ابن الأثير رحمه  
الله في النهاية في معنى حديث  
بأدق قوم الجدال اضلوا  
الجدل وقاية الجلبة الجلبة  
الجدالة المناظرة والمخاصمة  
المسارعة في الحديث  
الجدل على الباطل وطالب  
أهلية وأما الجدال  
أظهار الحق فان ذلك محمود  
قوله تعالى وجادلهم بالتي  
هي أحسن انتهى وفي  
تخصر الصحاح للقرطبي  
جده الله تعالى جدل بالكسر  
سد لا يحكم الخصومة  
جادله - سد الأوجاهة  
أهجه انتهى (والمراد) أي  
الجدال والمخاصمة قال  
قرطبي في مختصر الصحاح  
ربته أماربه مراد بانه  
نهي قال المندرج رحمه  
الله تعالى في كتاب الترهيب  
الترهيب الترهيب من  
إعوجاج الجدال وهو المخاصمة

قوله بعد لا تفرق الخ وما تقيه قوله (قوله فاما أن تباينه الخ) هذا الكلام وان كان مسليا فإنه لا يلا  
النظر بين السهام والروس أما البينة أو بالوجهة لكن كلام المصنف في الواقعة فقط في كونه يشير إلى  
البينة حتى الآن يقال انه يشير إليها بطريق القهوم (قوله ضربه) أي عند المباشرة وقوله أو وقته أي  
عند الواقعة (قوله كاد كثر) راجع لقوله أو وقته لا يقبله أيضا لأنه لم يذكر المصنف (قوله  
المسكر عليهم) المخرأة يتعين مرادها لعل أن كان عليه أن يقول المسكر عليه بعضهم يجوز فيها  
مرادها أي وكلام الشارح يقتضي ما به (قوله ملحظ) المفعول محذوف كما أشار إليه الشارح (قوله  
الجدال على الباطل) أي لاجل إظهار الباطل فعل تعليلية بمعنى لاجل مع تعسف ومضاف وأشار الشارح  
إلى أنه ليس المراد طالب ترك الجدال ولولا إظهار الباطل على المراد طالب ترك الجدال لإظهار الباطل (قوله قال  
ابن الأثير الخ) غرضه بذلك بيان معنى الجدال والاستدلال على التقييد بكونه على الباطل وقوله في معنى  
حديث الخ أي في بيان معنى حديث وضاف حديث لسبب بعده لبيان (قوله ما أوتى) بدل الهمة أي ما أعطى  
والتعبير به تنكيسه والاهتمام به لانه ما أعطاه فالحق المراد ما ينبغي قوم بالجدال الخ وقوله الاضلوا أي اضلوا  
لا الصواب ترك الجدال (قوله والجدل الخ) مقول قول ابن الأثير وقوله مقابلة الجلبة الخ أي بأن يقيم  
الخصم دلالة على شيء فقيم دليله على ضد ما يطالب الجدل في اللغة على القتل تقول جدلت الجبل قتلت  
به المخاصمة لانه كان كلاما من الخصمين يريد أن يغفل الآخر عن الحق أي بصره فنهيه اه زيات زيادة  
(قوله وبالجملة) أي التي هي على وزن المخاصمة الجدال وقوله المناظرة أي مقابلة النظر بالنظر وقوله  
والمخاصمة عطف سبب على سبب (قوله والمراد في الحديث الخ) أي وأما التفسير السابق فهو تفسيره  
في ذاته يقطع النظر عن الحديث وهو يشمل ما إذا كان على الباطل أو على الحق وقوله الجدال على الباطل  
أي لاجل إظهاره كإسره وقوله وطالب المباشرة أي وطالب معالته لصالحه بالسائل (قوله فاما الجدال  
لاظهار الحق الخ) هاد من كلام ابن الأثير وهو مقابل لقوله الجدال على الباطل وقوله فان ذلك محمود أي  
ان أمارد يحل ما إذا لم يقدفانه لا يكون محمودا بل بطالب تركه وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في  
الحديث الآتي ومن تركه وهو محقق به يتوسطها (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله فان  
ذلك محمود وقوله وجادلهم بالتي هي أحسن أي وجدال الكفار والمجذبة التي هي أحسن وقوله انتهى أي  
كلام ابن الأثير (قوله وفي مختصر الصحاح الخ) كلامه يفسد الفرق بين الجدال والجدالة لأنه يقتضي أن  
الاول أحكام الخصومة والثاني الخصومة بخلاف كلام ابن الأثير قدس سره (قوله والمراد) من قبل عطف  
المرادف كما سمرح به الشارح وهو محدود وقصر هذا النوع وقوله أي الجدال والمخاصمة العطف فيه  
لتفسير (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على تفسير المراد بالجدال وكذلك قوله قال المسدري الخ لانه  
فسر المراد بالجدال بمعنى واحد وقوله في كلب الترهيب والترهيب أي في الكتاب المتعلق بالترهيب  
والترهيب (قوله الترهيب) أي التوقيع مستندا ومن المراد بالجدال المتعلق به وقوله والترهيب أي  
أعطى في تركه أي أضاف عليه عطف على الترهيب وقوله الحق والمطل خير البتة الكعبة بالنسبة للحق  
يحمل على ما إذا لم يحدوا ولا كان محمودا وأما قوله وهو المخاصمة الخ هي متعترضة قصد فيها التفسير المراد بالجدال  
(قوله معلما) أي من كلام القرطبي والمندرج وقوله وان العطف بينهما أي ولما أن الله عطف بينهما  
الواقع في كلام المصنف وقوله عطف المترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث  
الترديد الخ) عرضه بذلك كره الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراد الحق والمبطل  
(قوله من ترك المراد هو مبطل الخ) أي من تركه أو حاله مبطل للحق ومظهر للباطل - لا بد أن يكون  
بركته لاجل التوبة ولاجل الرجوع عن الباطل حتى يزحزح هذا الخفاء وقوله في باب في رخص اللجنة

مخاصمة وطالب التمهيد بالقلوب والترهيب في تركه للحق والمبطل انتهى ولما أن الجدال المراد جدال وان عطف بينهما أي  
فما أتوا في الحديث الشريف في قوله تعالى ومن تركه المراد هو مبطل يعني به بيتي وليس الجنة

أي بني الله يتناهل ليعول الجنة كما يدكره الشارح وقوله ومن تركه وهو يحق أي ومن تركه كالحال  
 أنه فاعلم الحق لكن صدق عليه بعدم إكادته أو بزيادة ما يطلب في مجوره أو عند دخوله على نفسه مثلا وأما عند  
 صدق ذلك كله فلا يطلب تركه الحق كما تقدم وقوله بني له بيت في وسعها أي بني الله يتناهل في وسط الجنة  
 (قوله ومن حسن خلقه الخ) وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمن  
 أمانا أحسنهم خلقا وروى أيضا عن علي بن أبي حمزة قال أكل المؤمن الجنة تقوى الله وحسن  
 الخلق وسئل عن الله عليه وسلم ما أحسن خلقا قال حسن وما أحسن قول بعضهم  
 بكلام الانساق حسن مخلقا ٥ ليروح مسك ثلث العطر الشذي

وانفع صدقنا ان صدقت صدقة ٥ وادفع صدقك بالتي وذا الذي

فالمخلق يفتن أو يصم يسكون كقوله الدمري السبعة والطبعة وتوقفته أنه صور الانسان الباطنية  
 ولها أوصاف حسنة وثمة والواو والقلب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنية ٥ أكثر مما يتعلقان  
 بأوصاف الصورة الظاهرية ٥ لؤلؤة تصرف (قوله ورض الجنة) مبتدأ وقوله قال الترمذي أي  
 في ضبطه وتفسيره (قوله والضاد) أي وبالضاد (قوله وما حوله) أظهر على المراد ما حوله من  
 داخل أو من خارج والظاهر للمعنى الاول (قوله وفي الجامع الكبير الخ) غرضه ذلك الاستدلال على  
 طلب تركه لأنه لا ينفك في هذا الحديث على المراءى به أو ليعارى به الخ (قوله من طلب العلم ليهي به  
 العلماء) أي ليعارهم به وقوله أو ليعارى به العلماء أي أو ليعاد به العلماء ليعول الجاهل الذي لا ينادون  
 الحق وقوله أو ليعرف به وجوه الناس إليه أي كبروا به وأما قوله ثمانية مائة خلقه فمحمود وقوله  
 فهو النار وفي رواية طيبة قال مقصده من النار ومن صرف كفي بالمرء عما أبى الله وكفى بالمرء  
 جهلا أن يعجب بعله أي لأن عمله فضل من الله فإذا أعجب به قد جعل لأنه أعجب بما لم يصمعه وقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علميا يتقى وجه الله لا يستعلا ليهي به مرضا من الله ٥ لم يعرف الجنة  
 أي بما أومر القيام به أو بأودا ستاد صمغ وعن علي بن أبي طاب رضي الله عنه أنه قال بأجله العلم أعملا  
 به فان العلم من عمل عماله ووافق عمله علمه ويكون أرواحهم بعد الموت لا يحاور ترافهم بحالهم علمهم  
 وعادف سريرتهم فلا ينهم يعلون حلقا يباهي بعضهم به ضاحق أن الرجل ليعضب على جلد أن يجلس  
 إلى غيره ويذمه أولئك لا تصد أعمالهم في مجالسهم قال ابن أبي عمير قد سمع عن الإمام الثاني رضي الله  
 عنه أنه قال ودعت أن الحاق تعلموا العلم على أن لا نسب إلى خوفه وأحب أن تعلم الحق علمه من غير  
 أن ينسب إليه منه شيء لاختلاصه بكثرة النور في البستان وقد سطر العري في الاسماء الكلام على ذلك

فن أراد ذلك وليراجعه اه من القلوة بعرف (قوله إذا تقرر ذلك) أي إذا تبادت ما ذكره فقرر  
 السامع وهو الذين أو يحل روجه وهو الورق وقوله فانكسار الخ الخ أي فأقول كسار السامع الخ  
 (قوله أمان أن يكون على فريق) أي أمان أن يكون الانكسار على فريق واحد كالقوس ٥ فثبت بعين فاستل  
 أصلها من اثنين مع النصف البنت واحد يتي واحد على العمى لا يقسم عليهم أو بينهما متضربا اثنين  
 في اثنين بأربعة للبنت واحد في اثنين ياتي يتي اثنين للعميين لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أي  
 أو يكون الانكسار على فريقين كقوله ثلاثة اشوة لأم ولأنه أعظام فاصل المسئلة ثلاثة نخرج الثلث  
 للاثوة لأم الثلث واحد على للاثوة لا يسم ويسار والباقى وهو ثلث على ثلث أعظام لا تقسم  
 وبإثبات وبب الزوس نصف مائة بعض ثلثي ثلثي أحدهما وتضرب على أصل المسئلة وهو من ثلث  
 فالاثوة لأم واحد في ثلاثة ثلث لثلث واحد منهم واحد يتي ثلث أعظام للاثوة كل واحد واحد (قوله  
 أو على ثلاثة ألقاما) أي أو يكون الانكسار على ثلاثة فرق بالثلاثة كقوله ستة عشر جلد ٥ وخسة  
 اشوة لأم وخسة أعظام فاصل المسئلة ستة عشر السدس السدسات السدس واحد على خمس لاثوة سم

ومن تركه وهو يحق بني  
 له بيت في وسعها ومن  
 حسن خلقه بني له بيت في  
 أمسلاها رواد أو رواد  
 والترمذي يرويه الله تعالى  
 عن أبي أمامة رضي الله عنه  
 وروى الجنة قال الترمذي  
 رحمه الله لمخ إلى الوالد  
 الموحدة وأما الجماعة  
 أحول النبي وفي الجامع  
 الكبير لجلال السيوطي  
 رحمه الله من رواية البيهقي  
 رحمه الله عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من طلب  
 العلم ليهي به العلماء أو  
 ليعارى به العلماء أو  
 ليعرف به وجوه الناس  
 ليعرفوا النار إذا تقرر  
 ذلك فانكسار السهم على  
 الرزس أمان أن يكون على  
 فريق أو على فريقين أو  
 على ثلاثة ألقاما

أوصلي أو أربعة مضبدا  
كالخسبة والمانجة خلافا  
للمالكية ولا يجاوز  
الانكسار في الفرائض  
ذلك عند الجميع فان كان  
الانكسار مصل في فريق  
واحد نظرت بين ذلك  
الفريق وسهامه فان بار  
الفريق سهامه ضربت  
محدد الفريق في أصل  
المسئلة أو مبلتها بالمول  
ان عالت فبالنصف فنه تصع  
وان وافق الفريق سهامه  
فرد ذلك الفريق الى وسته  
واضرب وفقه في أصل  
المسئلة أو مبلتها بالمول ان  
عالت فبالنصف فنه تصع وذلك  
كله في مقدمه المصنف  
رحمه الله تعالى والفريق  
يسمى أيضا حزبا وحيزا  
ورؤسا وصنفه فالمراد به  
جماعة اشتركوا في فرض  
أو فميا ياتي بعد الفروض  
وقد يطلق أي الفريق على  
لواحد المنفر ولينثل ذلك  
بقول بنت وعان أسهلها  
ثلاث حوزة سهمها اثنتان

ويبين ولا خوة لأم الثلث اثنان على خمسة لا ينقسمان ويبينان بقي للأعمام ثلاثة على خمسة لا ينقسم  
وتبينان بين الرؤس ثمانية فتكتفي بواحد منها أو تضر به في أصل المسئلة وتضع من ثلاثين والجدات واحد  
في خمسة خمسة لكل واحدة منهن واحد ولا خوة لأم اثنان في خمسة بضرة لكل واحد اثنان بقي خمسة  
عشر للأعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أي أو يكون الانكسار على أربعة فتعرف كأي  
مسئلة زوجتين وأربع جدات وغنى أخوة لأم وست عشر متفقة فأصل المسئلة اثنا عشر لانهم الحاصلة من  
ضرب وفق مخرج السدس في مخرج الربع أو بالعكس ونقول لسبعة عشر فلزوجتين الربع ثلثة على  
اثنين لا تنقسم وتبينان ولا ربع جدات السدس اثنان لا ينقسمان ووافقان بالنصف فردا ربع لوفتها  
وهو اثنان وللغنى أخوات لأم الثلث أربعة لا تنقسم ووافق بالربع فردا ثمانية لوفتها وهو اثنان بقي  
من أصل المسئلة ثلاثة فيعمل بخمسة لا كالأثنين الاخوان الشقيقات فيصير نصيب غانية على ست  
عشر لا تنقسم ووافق بالثلث فردا الست عشر لوفتها وهو اثنان وبين المحررات ثمانية فتكتفي بواحد  
وتضر به في المسئلة بمولها فتضرب اثنين في سبعة عشر بأربعة وثلاثين ونهضت فزوجين ثلاثة في اثنين  
بسة لكل واحدة ثلاثة ولا ربع جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحد فواحد وللغنى أخوات لأم  
أو بعث في اثنين بنما لكل واحد واحد والست عشر شقيقة غانية في اثنين بستة عشر لكل واحد واحد  
(قوله عندنا كالحنفية) أي لان الشافعية كالحنفية يورثون أكثر من ثلاث جدات وقوله والحنابلة أي  
لانهم يورثون ثلاث جدات أم الأم وأمهات أم الأب وأمهات أم الأب والأمهات (قوله خلافا  
للمالكية) أي لانهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الأم وأمهات أم الأب والأمهات ولا يجتمع أو بسة  
اصناف متعددة الا في أصل اثني عشر وضعها وتضرب الجديتين من كل منهما بمقدم عليها (قوله ولا يجاوز  
الانكسار الخ) أي لانه اذا اجتمع المذكور والاثني عشر الاخوة كسروا ولا يمكن التعداد الا في أربعة اصناف  
وقوله في الفرائض احترز به عن الوصاية لا يجاوز الانكسار فيها أربعة وكذلك في المناهضات كالعدم على  
مسائل الفرائض التي لا مناهضة فيها وقوله ذلك أي المذكورون الأربعة وقوله عند الجميع أي جميع  
الامة (قوله فان كان الانكسار على فريق واحد نظرت الخ) أي ينظر برضا اما البانية أو الموافقة دون  
المائة والمداحة كما سمرح به الشارح (قوله في أصل المسئلة) أي بدون حولان لم تزل أخذ الجميع  
وكذا يقال في ظنهم (قوله وذلك كل معنى مقدمه المصنف) أي بما صدق عليه معنى مقدمه المصنف  
اذا مقدمه المصنف يشمل ما اذا كان المصنف مطلقا أكثر من فريق بدليل قوله ان كان جنسا أو احدا  
أو أكثر في كلام الشارح نظرا لان المصنف يذكرا البانية فان كلامه لم يكن الا في الموافقة الا ان يقال انها  
تقيم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى حزبا) بكسر الحاء وسكون الزاي وقوله وحيزا بفتح الحاء  
وتشديد الباء لانه يجوز سهامه فهو موضع الحوز وقوله ورؤسا هو في الأصل جمع رؤس وقوله وسفنا بكسر  
الصاد وسكون النون فعلم من ذلك ان الفريقين والحزبين والمخبرين والرؤس والصفاء الفاظ مترادفة (قوله  
والمراد به) أي بالفريق وقوله جماعة اشتركوا في فرض أي ان كانوا أصحاب فرض وقوله أو فميا ياتي أي  
ان كانوا صنف (قوله وقد يطلق) أي الفريق في غير هذا المقام (قوله ولنمثل ذلك الخ) ذكر ثلاثة  
وعشرين مثالا بدأ بأصل اثنين ثم ذكر أصل ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل ستة ثم أصل ثمانية ثم أصل اثني  
عشر ثم أصل أربعة وعشرين ثم أصل ثمانية عشر ثم أصل ستون اثنين (قوله فقول) أي فحين نقول  
ولو نال فقتل عصف على مثل لكان أولى (قوله بنت وعمان) هذا مثال لاصل اثنين ولا ياتي فيه الا البانية  
كإسباني (قوله أسهلها اثنان) أي مخرج النصف البنت النصف واحد يبقى واحد على العمين لا ينقسم  
ويبين فتضرب اثنين عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو اثنان يحصل أربعة ومنها تصع كما ذكره الشارح  
(قوله وحز سهمها اثنان) هي بذلك لا تنقسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على أصل المسئلة



وتصنع من خمسة وثلاثين) فلزوج ثلاثة في الخمسة عشرة ولشقيقات أربعة في خمسة عشر بن  
(قوله) وكذلك لو كانت هذه الشقيقات عشرين أي فاصلا خمسة وتقول سبعة وجزءه سهمها خمسة ونصف  
من خمسة وثلاثين فلزوج ثلاثة في خمسة بثمانية عشر ولشقيقات العشر أربع في خمسة عشر بن لكل  
واحد واحد (قوله الموافقة) أي بين الأربعة وبين العشرين بالربع فمقدار العشرين ربعها وهو خمسة  
وهي جزء السهم (قوله) زوجة وخمسة بنين أو خمسة وثلاثون ابنا) هذان مثالان لاصل ثمانية الأول مع  
الباينة والثاني مع الموافقة (قوله) اصلها ثمانية أي أصل المسئلة بمثلها ثمانية فخرج الثمن (قوله) وجزء  
سهمها خمسة أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في الثانية (قوله) وتصنع من أربعين) فلزوج واحد  
من أصل المسئلة مضروب في خمسة بثمانية يبق خمسة وثلاثون على خمسة بنين في الأولى لكل واحد سبعة  
وعلى خمسة وثلاثين ابنا في الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله) الباينة في الأولى أي بين السبعة  
والخمس وقوله الموافقة في الثانية أي بالسبع فمقدار خمسة والثلاثين لوفها خمسة وتضرب في أصل المسئلة  
(قوله) زوج وأم وثلاثة بنين أو أحد وعشرون ابنا) هذان مثالان لاصل اثني عشر من غير حول الأول  
مع الباينة والثاني مع الموافقة (قوله) اصلها اثنا عشر أي لانهم الحاصل من ضرب وفق فخرج الربع  
فخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزءه سهمها ثلاثة أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في الثانية  
وقوله لباينة أي في الأولى بين السبعة الباينة للبنين وبين الثلاثة وقوله الموافقة في الثانية أي بالسبع  
فمقدار واحد والعشرين لوفها ثلاثة وتضربه في أصل المسئلة (قوله) وتصنع من ستون زوجين) فلزوج  
ثلاثين أصل المسئلة تضرب في ثلاثة تسعة واللام السدس اثنتان من أصل المسئلة مضروبان في ثلاثة بثمانية  
يبقى أحد وعشرون على الثلاثة بنين في الأولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد وعشرين بن ابنا في الثانية لكل  
واحد منهم واحد (قوله) زوج وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة) هذان مثالان لاصل اثني عشر مع  
حول الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله) اصلها اثنا عشر أي لانهم الحاصل من ضرب  
وفق فخرج الربع في خرج السدس أو بالعكس كما مر فلزوج الربع ثلاثة ولام السدس اثنتان يبق  
سبعة وبالعكس الواحد ليكمل الثلاث للشقيقات ولا تنقسم الأماني على الخس شقيقات وتبان في الأولى وتوافق  
في الثانية بالثمن فمقدار أربعين شقيقة لوفها خمسة وتضرب في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر يحصل خمسة  
وستون ومنها تصنع كما ذكره الشارح (قوله) وجزءه سهمها خمسة أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق  
في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين الثمانية والخمس وقوله الموافقة في الثانية أي بالثمن (قوله)  
وتصنع من خمسة وستين) فلزوج ثلاثة في خمسة بثمانية عشر ولام اثنتان في خمسة بثمانية عشر  
شقيقات في الأولى ثمانية في خمسة بأربعين لكل واحد ثمانية وكل واحد من الأربع بنين شقيقة في الثانية  
واحد (قوله) زوج وأم وابنتان أو أربع وثلاثون ابنا) هذان مثالان لاصل أربع وعشرين من غير  
حول الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله) اصلها أربع وعشرون أي لانهم الحاصل من  
ضرب وفق فخرج الثمن في خرج السدس أو بالعكس فلزوج الثمن ثلاثة ولام السدس أربع بثمانية  
سبعة عشر وهي لا تنقسم وتبان في الأولى وتوافق في الثانية بثمانية عشر بثمانية عشر فمقدار أربع  
لأثنين لاصل لوفها على سبعة عشر فخرج لكل واحد اثنتان فمقدار اثنين في أصل المسئلة وهو أربع  
وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصنع كما ذكره الشارح (قوله) وجزءه سهمها اثنتان أي عدد الرؤس  
في الأولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين السبعة عشر والاثنتين وقوله الموافقة  
في الثانية أي بثمانية عشر بثمانية عشر فخرج لكل واحد ثمانية في الثانية بثمانية عشر بثمانية عشر  
بثمانية ولام أربع في الثانية بثمانية عشر بثمانية عشر فخرج لكل واحد ثمانية في الثانية بثمانية عشر بثمانية عشر  
واحد من الأربع بثمانية عشر بثمانية عشر فخرج لكل واحد ثمانية في الثانية بثمانية عشر بثمانية عشر

وتصنع من خمسة وثلاثين  
وكذا لو كانت هذه الشقيقات عشرين  
الشقيقات عشرين بنين أو  
زوجة وخمس بنين أو  
خمسة وثلاثون ابنا أصلها  
ثمانية وجزءه سهمها خمسة  
وتصنع من أربعين لبنانية  
في الأولى والموافقة في  
الثانية زوج وأم وثلاثة  
بنين أو أحد وعشرون ابنا  
أصلها اثنا عشر وجزءه  
سهمها ثلاثة لباينة في  
الأولى والموافقة في الثانية  
وتصنع من ستون ثلاثين  
زوجة وأم وخمس شقيقات  
أو أربعون شقيقة أصلها  
اثنا عشر وتعمل في ثلاثة  
عشر وجزءه سهمها خمسة  
للمباينة في الأولى والموافقة  
في الثانية وتصنع من خمسة  
وستين زوج وأم وابنتان  
أو أربع وثلاثون ابنا  
أصلها أربع وعشرون  
وجزءه سهمها اثنتان للمباينة  
في الأولى والموافقة في  
الثانية وتصنع من ثمانية  
وأربعين زوجة وأربعين  
وثلاث بنات أو أربعين  
عشرون



ولما انتهى الكلام في  
الانكسار على فريق واحد  
شرح بشكاه في الانكسار  
على فريقين ويقاس عليه في  
الانكسار على ثلاثة وأربعة  
واعلم قبله ان الفرضين في  
ذلك نظرين النظر الأول  
بين كل فريق وسواءه  
قدمه المصنف مع الكلام  
في الانكسار على فريق  
واحد فاما ان وافق كل  
من الفريقين مساهمه  
واما ان يباين كل منهما  
سواءه واما ان وافق فريق  
سواءه وباين الآخر  
سواءه فهذه ثلاثة احوال  
أثبت فيها البان بتمامه  
وفق المسائق والنظر  
لشأن بين المبتئين بالنسب  
لارباع وقد ذكره بقوله  
وان ترى الكسر على  
جناس (ان اثنين) فأكثر  
يكن لم يكمل كلامه الا في  
لجنسين فقط وذكر آخر  
سبابه يقاس على ذلك  
لأراد (فانها) أي النسب  
ارباع الواقعة بين المبتئين  
في الحكم عند الناس  
فرضين فهو علم اريد به  
لخصوص كفاي قوله تعالى  
ين قال لهم الناس ان  
ناس قد جعلوا لكم  
تشوهم فزادهم ايمانا  
فالواحد بالله نعم الوكيل  
عصر في اربعة اقسام  
في التباين والتداخل  
لتوافق والتباين

اعتبرت الموافقة انحصار من ضرب كل الرؤس اذا اعتبرت المتداخلة (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخلوا  
على كلام المصنف وقوله شرع الخ جوابا لـ (قوله واعلم به) أي قبل الكلام في الانكسار على فريقين  
وقوله في ذلك أي في الانكسار على فريقين (قوله وقد قدمه المصنف) أي في قوله وان ترى السهام ليست  
تقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله فهذه ثلاثة احوال) أي تفصيل احوال كائنا نظرين  
فقط (قوله فثبت) أي في ذهنك وقوله ووفق المواقف أو أيتوقف المواقف (قوله بالنسب ارباع) التي  
هي التباين والتداخل والتوافق والتماثل (قوله وان ترى الكسر الخ) أي وان تعلم الكسر الخ فترى  
بمعنى تعلم فتعدي الى مفعولين الأول الكسر والثاني متعلق الجار والجر وروى واقعا على اجناس ويجوز  
بعضهم ان تكون ترى بمعنى تبصر فتعدي للمفعول واحد وفيه ان الكسر لا يبصر (قوله على اجناس) أي  
فرق والمراد بالجمع مافوق الواحد كيشير اليه قول الشارح اثنين فأكثر (قوله لكن يفهم كلامه الخ)  
استدرك على قوله اثني فأكثر في حل كلام المصنف لانه وما يروى ان المصنف كل كلامه فيشمل الاكثر  
وليس كذلك لقوله نغخذ من العائنين واحد الخ (قوله وذكر آخر الباب الخ) أي بقوله فهذه من  
الحساب جل أي على مثالين العمل (قوله فانها الخ) الانسب بالسواقي والواقف ان الضمير واجمع  
للاجناس باعتبار النسب فعمل الشارح يا ارجع الى النسب لاف ان النسب (قوله أي النسب) أي  
المعروف من المقام وفيه ما علمت (قوله في الحكم) أي سبب الحكم وقوله هذا الذي أي المعهودين قال  
للمصنف كإشارته الى الشارح بقوله أي الفرضين (قوله فهو علم اريد به لخصوص) الاول أن يقول  
أريد به لخاص ويجوز أن يقال أراد بالخصوص الخاص وانما كان ذلك من قبيل العلم الذي اريد به  
انحصار أي ان لا يعممه وليس بما دلالاته ولا لاحكام وأما العلم بالخصوص فبما بيانه أن يكون عموما اذا  
تناولا لاحكام كالسنة منه في الكلمة لشرية ونحو مقام القوم الا يزيدا فان عموما مراد تناولا فذلك كان  
الاستثناء متصلا لاحكام والافاض أول الكلام آخر وولم الكفر في الكلمة بالشرية (قوله كفاي قوله  
تعالى) هذا نظيره لما دلوا على كانت الآية نظيره لما دلوا لان المراد بانس الأول هذا القيس وانهم من  
مسعود الاشعي وبالناس الثاني اوسطيان وأهوانه كايون ذلك من الفضة وهي ما روى أن أباسفيان  
نادى بخدمته من أحد بالخدمه وناموس القابل ان شئت وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله  
فلما كان القابل خرج اوسطيان في اهل مكنتي نزل بمحلا يقاله مر الظاهر ان ما في الله الرب في قلبه فبداه  
أن يرجع فاني نعم من مسعود الاشعي وقد قدم معتر افتال بانهم افي واهدين مجدا أن تلتقي عوسم بدوان  
هذا عام حبيب ولا يصلح الاعام برعي الشجر وشرب فيه المين وقد بداي أن لا شرح الله وأكره أن يخرج  
مجدوا الأناجرح فزيدهم ذلك حراة عليه ناولا يكون الخافض قباهم احب الي من أن يكون من قبلي فالحق  
بالمدية فتبطلهم واعلم ان في جميع كبير ولا طاعة لهم أولك عندي عشر من الأبل فخرج نعيم حتى أتى المدينة  
فوجد الناس يجهزون لبعاد أبي سفيان فقال أين تريد فقالوا اعدنا أبو سفيان بوسم بدر فقتلهم فافتال  
ان الناس قد جعلوا اليك فاحشهم واقه لا يظلم منكم أحد فزادهم ذلك القول ايمانا بالله والواحد الله  
أي كايضا أمرهم وانهم كل أي المترض اليه الامر وجاته وخروجهم النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا  
سوق بدر وكان معهم بخوات فباعوا ورجعوا ولذلك قال تعالى فانقلبوا بعضهم على بعض فلما فعلوا  
من تهمير الخطيب بزيادة (قوله تحصر في اربعة اقسام) يتبين اربعة لغير ورثه وجه الحصر ان العددين اما  
ان يساويا أو لا فان تساويا كالجسم الواحد فيهما التماثلان والافان افي أصغرهما أكبرهما في مرتين  
أو أكثر كالاتي والاثنتين والستة فهما المتداخلة والافان في بعد الأصغر عدده من العدد من غير الواحد  
فهما المتوائمان كالاربعة والستة متفان في بعد الأصغر ايمان وهما في الاربع والستة والافهما  
المتباينان كالاربعة والتواحدة (قوله وهي التماثل الخ) هذا على مقدمه من ان الضمير على النسب

والمتناسب فتمت هذه ايقال وهي المتماثل الخ بصفة اسم الفاعل فيسوف فيها بعد (قوله يعرفها) أي  
 الاربعة اقسام وقوله في الاحكام أي المعهودة وهي الفرضية والحسابية كما اشار اليه الشارح (قوله  
 فانها) أي الاقسام الاربعة وقوله اصل اي ضابط وقوله عليه مدار الخ هذه الجملة صفة ثانية لاصل كماله  
 الاستاذ الخ (قوله ثم بين الاربعة بقوله بمائل الخ) هذا تناسب عود صغير فانها لا جناس كالقنا  
 لا لتب كماله الشارح (قوله أي عدد بمائل لعدد غيره) أشار بذلك الى أن أحد العددين محذوف من  
 كلام المصنف والمتماثل لتقابل من الجانبين لان كلامين العددين مائل صاحبمو يقال مثله في التباين  
 والتوافق بخلاف التداخل كما سيأتي (قوله فهم امتثالان) أي فالعددان متماثلان (قوله من بعده  
 في الذكر) أي لافي الزينة وقوله عدد مناسب لعددا كثر منه أشار بذلك الى أن أحد العددين محذوف من  
 كلام المصنف كما مر في تفسيره (قوله فهم امتثالان) أي فالعددان متماثلان (قوله وهو) أي  
 التناوب وقوله أن يكون أقلهما جزأ من أكبرهما أي جزأ من أصغرها فيكون مكرور فخرج مافيه كسر وخرجت  
 الاربعة بالنسبة للستة لانها وان كانت جزأ من أصغرها لكونها مكرورة لانها ثلثان والناسب قراءه أكبرهما بالثلاثة  
 لكن الذي في النسخ أكبرهما بالباء الموحدة (قوله أي ينسب الخ) دفع بذلك ما توهمه العارضة أن  
 الاقل بعض الأكبر لعددا خروستقل وأشار بذلك الى أنه ليس جزأ حقيقة بالفعل بل يصح نسبته اليه  
 بالجزئية (قوله كسله) أي كالثلاثة بالنسبة للستة وقوله وثلاثة أي كالثنين بالنسبة للستة وقوله وعشره  
 أي كالثنين بالنسبة للعشرين وقوله ونصف منه أي كالثنين بالنسبة الى الاثنين والثلاثين فان نصفها  
 اثنان (قوله وهذا تعبير العراقيين) أي التعمير بالنسبة بين تعبير العراقيين (قوله والمتأخرون يعرفون  
 منها) أي عن المتناسبين وقوله والمتأخلاق أي العددين الذين خل أحدهما في الآخر فليس التفاعل  
 على بابه كما يصرح به الشارح (قوله وقد كثر في شرح النخبة الخ) فرضه بذلك بيان معنى قول السبط  
 وهو أن يكون أقلهما جزأ من أكبرهما (قوله الذي إذا سلط الخ) خرج بذلك الجزء المكرر كالاربعة  
 بالنسبة للستة فهم امتوافقت لامتداد اختلاف (قوله ومعلوم أن الاصغر الخ) بين ذلك أن التفاعل ليس على  
 بابه لان المتحول للاصغر فقط (قوله ويقال أيضا) أي يتخلل ماسبق (قوله يعني أصغرهما أكبرهما)  
 أي لو لم أ كثر من مرتين (قوله ومن بعده في الذكر) أي لافي الزينة وقوله موافق صفة لو صرف  
 محذوف ذكره الشارح بقوله عدد وقوله صاحب صفة ثانية وهي مجرد الاضمار وتلك البت وقوله  
 لعددا آخر متعلق بواق وأشار بذلك الى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في نظيره (قوله  
 فهم) أي العددان فالعبر راجع لعددن وكذلك الفعبر في قوله ويقال لهما الخ وقوله مستر كان أي  
 في جزء من الجزأ كصف (قوله وهما) أي المتوافقت أو المشتركان وقوله الاذان يكون الخ أي كاستة  
 والاربعة فان بينهما موافقة في النصف اذا الستة لهما نصف والاربعة لهما نصف (قوله ويقال أيضا) أي يتخلل  
 ماسبق (قوله المتوافقتان هما الاذان لا يعني الخ) هذا تعريف بالاعم لان يصعد بالتباين في التعريف  
 الأول (قوله وانما بينهما عدد ثالث) أي غير الواحد لانه يعني كل عدد ويأينه اه أو بر وهو  
 ظاهر على القول بان الواحد عدد المشهور انه ليس بعدد وطيه فلا حاجة لاجراء الواحد لانه سارح من أول  
 الامر (قوله كاربعة وستة) هذا مثال للذين لا يعني أصغرهما أكبرهما وانما يقسمها عدد ثالث وقد على  
 التمثيل لذلك بما ذكره بقوله فان الاربعة لا تعني الخ (قوله فهذه ثلاثة أعداد الخ) هذا ترتيب على  
 ما تقدم من قوله بمائل الخ ومراعاة هذه الثلاثة المتشابهة الثلاثة كورة في المتن وقوله بينها وبين ثلاثة  
 أخرى هذه النسب السابقة أي بين هذه الثلاثة وبين ثلاثة أخرى، فبالله لهما هذه النسب السابقة وهي  
 التماثل والتداخل المعبر عنه في التناوب والتناسب والتوافق ومراعاة الثلاثة الأخرى الثلاثة محذوف من المتن  
 التي قدرها الشارح بقوله لعدد غيره وقوله لعددا كثر منه وقوله لعددا آخر (قوله ويعبر عنها) أي عن

الفرضية والحسابية ثم بين  
 الاربعة بقوله (مائل) أي  
 عدد بمائل لعدد غيره فاما  
 منها ثلثان أي متساويان  
 تكسبة وخسة (من بعده)  
 في الذكر عدد (مناسب)  
 لعددا أكثر منه فهما  
 متساويان كثنين واربعة  
 قال الشيخ بدو الذي سبب  
 المارديني رحمه الله وهوان  
 يكون أقلهما جزأ من  
 أكبرهما أي ينسب الى  
 الأكبر بالجزئية كسلفه  
 وثله وعشره ونصف ثلثه  
 وهذا هو تعبير العراقيين  
 من المتقدمين والمتأخرون  
 يعرفون عنها بالتداخلين  
 انتهى وقد كثر في  
 شرح النخبة في علم الحساب  
 ان جزء الشيء هو كسره  
 الذي إذا سلط عليه افناء  
 ومعلوم ان الاصغر داخل في  
 الأكبر بدو العكس فليس  
 التفاعل فيه ما على بابه  
 ويقال أيضا في تعريف  
 لئلا احلينا هما الاذان  
 يعني أصغرهما أكبرهما  
 (و بعده) في الذكر عدد  
 (موافق صاحب) لعدد  
 آخر فهم امتوافقتان ويقال  
 لهما مشتركان أيضا وهما  
 الاذان يكون بينهما موافقة  
 في جزء من الجزأ يقال  
 أيضا المتوافقتان هما  
 الاذان لا يعني أصغرهما  
 أكبرهما وانما يقسمهما  
 عددا ثالث كل يعومنة فان

واحد من ذلك الصنف ففي ثلاث بنات ولحق من لا يورث أولاب أصلها ثلاثة مخرج الثنتين قاله ابن التتار  
 اثنتان وهما لا ينقسمان على ثلاثة وبيانان وللآخرين واحد ولا ينقسم عليهما وبيان وبيان ورؤس  
 بعضهما مع بعض تاجين فأعزب ثلاثة في اثنين يستوي جزء السهم ثم تقسم في أصل المسئلة وهو ثلاثة بنات  
 عشر فإذا قسمت جزء السهم وهو ستة على عدد البنات وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنتان وإذا ضربت  
 الخارج وهو اثنتان في نصيب البنات من الأصل وهو اثنتان يخرج أربعين وهي نصيب كل بنت وإذا قسمت جزء  
 السهم وهو ستة على الآخر يخرج لكل واحد ثلاثة وإذا ضربت الخارج في نصيب الآخر من الأصل  
 وهو واحد يخرج ثلاثة وهي نصيب كل أخ ومنها غير ذلك من الوجوه التي ذكرها في المأونة (قوله أن تقرب  
 حصة كل فر بن الخ) فنصيب البنات في المال السابق من الأصل اثنتان بغير جزء السهم وهو ستة يحصل  
 اثنا عشر لكل بنت أربعين وللآخرين واحد بغير جزء السهم وهو ستة ستة لكل أخ ثلاثة وهذا الوجه  
 هو أصل الأربعة وأما ما ذكرناه وأما ما ذكرناه من أن تقصر عليه الشاخص في المأونة (قوله من أصل المسئلة)  
 أي بلا حول إن لم تقبل وبغيرها ان عالت (قوله أن كان الفر يق شخصاً واحداً أخذته) أي لأن الشخص  
 الواحد ينقسم عليه نصيباً واحداً وقوله وإن كان جماعة فاقسم الخ أي وإن كان الفر يق جماعة فاقسم الخ  
 ففي أم وثلاثة أخوة ثلاث أم وأما ما ذكرناه من أن تقصر عليه الشاخص في المأونة (قوله من أصل المسئلة)  
 فنضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة يخرج عانة ثم تقسم نصيب الأم واحد من الأصل بغير جزء  
 السهم وهو ثلاثة ثلاثة ثلاثة الأم لأن الشخص واحد ونصيب الأخوة من الأصل اثنتان بغير جزء  
 السهم وهو ثلاثة ثلاثة لكل واحد اثنتان وثلاثة من الأصل بغير جزء السهم وهو ثلاثة ثلاثة  
 يأخذها الأم لأنه شخص واحد (قوله فاقسم إذ صحيح) أي فمضج المسئلة بين الورثة إذا أخذت بالقرابة  
 السابقة صحيح لا منكمسر (قوله يعرفه) أي يعرف كونه صحيحاً (قوله قال القرطبي الخ) ذكرنا لا بمعنى ثلاثة  
 معان فغرة التي لا يقدر الخ أي كالأخوس وهذا هو المعنى الأول وقوله والذي لا يقطع الخ الوارث يعني أولان  
 هذا هو المعنى الثاني وقوله ولا يبين تفسير وقوله والذي في لسانه الخ الوارث يعني أولان هذا هو المعنى الثالث  
 وقوله بعمه أي السكة كابدال الكاف بالهمزة وقوله وإن أقصع بالجمعة أي وإن تكلم بالكلام الفصيح بالجمعة  
 (قوله والفصح) صاف على الأجر وقوله البليغ أي الفتوى الأملاحة من له ملكة يقتدر بها على الاتيان  
 بالكلام الفصيح ولا يزم من ذلك أن يكون بايعاً لأن البليغ من له ملكة يقتدر بها على الاتيان بالكلام  
 البليغ والبلاغة هي معادلة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته فيشترط فيها زيادة على الفصاحة المطابقة  
 لمقتضى الحال (قوله قال القرطبي الخ) غرض بذلك الاستدلال على تفسير الفصح بالبايع لغة (قوله  
 وإذا دهمت ما ذكر) أي من النظر بين الرؤس والسهم واثبات المبان ووقوف المواقف والنظر بين الرؤس  
 المثبتة بعضها مع بعض وأخذ أحد المتباينين وأكرم المتدانيين وحاصل ضرب ووق أحد المتباينين  
 في الآخر وحاصل ضرب أحد المتباينين في الآخر الخ أو ما سبق وقوله فاعلم أن الانكسار على فر يقين الخ  
 جواب الشرط (قوله أنه اثنتا عشرة صورة) سبحانه على ما بينا عشر مثالا (قوله وذلك لأن كل فر يق  
 الخ) أي وكون الانكسار على فر يقين أنه اثنتا عشرة صورة ثابت لأن كل الخ ذلك مستأخرين بمحذوف  
 تقديره ثابت وقوله لأن كل الخ تعليل لفصح المحذوف (قوله فهذه ثلاثة أحوال) لأن النظر بين الرؤس  
 والسهم وإن كان بنظريين فقط وهما البلية والواقفة لكن ما أن يباين كل فر يق سهمه وإد أن واقف  
 كل فر يق سهمه وأما أن يباين فر يق سهمه، وواقف فر يقاً أخوسه كما أقصع من الشارح (قوله والمأونات)  
 أي إذا كان مع عدد الفر يقين أو وضاهما أو عدد فر يق ووق فر يق آخر كما مصرح بذلك قوله في تلك  
 الأحوال الثلاثة (قوله لا يأتوا من واحدة منها) أي من السبب الأربع التي هي الغنائل والتداخل  
 والواقف واليتاين (قوله وأربعة في ثلاثة) أي مضروبة في ثلاثة وقوله باني عشر أي فائس من ضرب

نقصر بحصة كل فر يق  
 من أصل المسئلة في جزء السهم  
 ن كان الفر يق شخصاً  
 احداً أخذوا من كان جماعة  
 فاقسمه على عددهم فخرج  
 الكل وأورث مما حصته منه  
 ستة (قال قسم واحد صحيح)  
 أنك قد صححت المسئلة  
 لقواعد السابقة وهي  
 واحد صحيح (يعرفه  
 لا جم) قال القرطبي رحمه  
 الله تعالى الإجماع الذي  
 يقدر على الكلام أصلاً  
 والذي لا يفصح ولا يبين  
 كلامه الذي في لسانه بجمعة  
 وإن أقصع بالجمعة  
 (والفصح) البليغ قال  
 القرطبي أيضاً نعم بالضم  
 فصاحة صار صحيحاً أي بليغاً  
 أنه وإذا دهمت ما ذكر  
 فاعلم أن الانكسار على  
 فر يقين فيه اثنتا عشرة  
 صورة وذلك لأن كل فر يق  
 منها ما أن يباين سهمه  
 وأما أن يوافق سهمه وأما أن  
 يوافق فر يق سهمه وتباين  
 فر يق سهمه فلهذه ثلاثة  
 أحوال كما تقدم والمثبتات  
 في تلك الأحوال الثلاثة إذا  
 قاسرت يباينهما بالنسب  
 الأربع فلا يتخلون من  
 واحدة منها وأربعة في  
 ثلاثة باني عشر

أو بقية ثلاثة (قوله وان نظرت باعتبار العول وعدمه) أي وان نظرت لعدم العول المذكور منع اعتبار العول وعدمه فالباقي مع أو متبادلة باعتبار العول وعدمه فالباقي لا يسهل (قوله كانت الصور أربع عشرة من) أي فاقسم من ضرب اثنين حال العول وعدمه في اثني عشر (قوله وان نظرت باعتبار الأصول) أي ما عدا أصل اثنين كاتبه عليه الشارح بعد قوله ثم اعلم أن الانكسار الخ قوله زادت الصور على أو بعشرين من أي فخلع ستا وتسعين بضرب عدد الأصول في الصور اثني عشر بقطع النظر عن العول وعدمه لأن العول لا يجري في جميع الأصول وان نظرت للعول وعدمه وان كل العول لا يجري في الكل وضربت الثانية في الأربعة والعشرين بلغت الصور مائة واثنين وتسعين لكن الصور حيث يكون بعضها عقابا لمعاملات من أن العول لا يجري في الجميع والصور مائة واثنين وتسعين لأن الستة والاثني عشر والأربعة والعشرين من ضرب في أربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لأن العول لا يجري فمما يحصل اثنان وسبعون والثلاثة والأربعة والثمانية والثلاثون تسعة وستة والثلاثون تضرب في اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لأن العول لا يجري فمما يحصل ستون فإذا صحت لما تقدم كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة تدبر (قوله ثم اعلم أن الانكسار على فرقتين لا يتأني في أصل اثنين) أي لأن هذا الأصل لا يقوم إلا من المدين كزوج وأخت شقيقة وأولاد من النصف وما يفي كزوجة ومصحق والنصف لا يكون إلا واحدا وكل واحد مع على الواحد ويقع الانكسار على فرقتين واحد في أصل اثنين إذا كان هناك نصف وما يفي وكل مصحق وما يفي متعدد كما في مسئلة بنسوة عين اه شرح كشف الغوامض ببعض تصرفاته في الزوجة (قوله ويتأني فيما ههنا من الأصول) أي وهو غائبة لأنها انقسمت من أصل اثنين (قوله إذا تفرقت فمما حصل فلا ينكسار على فرقتين باثني عشر مثلا) أي لأن صور ما تباشر كما تقدم وقد بدأ أصل ثلاثة فترك أصل اثنين لما سبق من أنه لا يتأني فيه الانكسار على فرقتين فبقي أصل أربعة وثلاثين متعلق كما يعلم بتسبع عبارة الشارح (قوله في ثلاثة ثلثة وثلاثة أعماخ) فلهذا ثلاثة أمثلة واحدة وهو لا ينقسم على الثلاثة يباينها الثلاثة أعماخ الباقى وهو اثنان لا ينقسم على ثلاثة يباينان وبن الثلاثة أخوة لأم وبين الثلاثة أعماخ غائبات فيكني بأحد هما وهو ثلاثة فهي جزء السهم فنضرب في أصل المسئلة وهو ثلاثة يسعة ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها ثلاثة) أي مخرج الثلث الذي للثلاثة أخوة لأم (قوله وجزء سهمها ثلاثة) أي التي هي عدد رؤس أحد الزوجين وقوله لأم ثلاثة في البانسة أي لأم ثلاثة بن الرئس بعضها مع بعض فأنها ثلاثة لأم ثلاثة ثمانية ثلثة في حال المبانسة كل فرقتين وسهامه وفي معنى مع وهكذا يقال فيما بعد (قوله ونصع من نسعة) فلهذا ثلاثة أمثلة واحدة في ثلاثة ثلثة لكل واحد منهم واحد وللثلاثة أعماخ اثنان في ثلاثة يسعة لكل واحد منهم اثنان (قوله وفرقتين وغائبة أعماخ الخ) فلزوجة بن الربع واحد ولا ينقسم على الزوجين وياينها وللمائة أعماخ الباقى وهو ثلاثة لا ينقسم على الثمانية وبتباينها بين الاثنين عدد الزوجين وبين الثمانية عدد الأمهات داخل فيكني بأحد هما وهو غائبة هي جزء السهم فنضرب في أصل المسئلة وهو أربعة باثني وثلاثين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة) أي مخرج الربع الذي للزوجين (قوله وجزء سهمها ثمانية) أي التي هي عدد رؤس الأمهات في المبانسة أي لأم ثلاثة بن الرئس بعضها مع بعض فان الاثنين داخلان في الثمانية في حال المبانسة بين كل فرقتين وسهامه (قوله ونصع من اثنين وثلاثين) فلزوجة بن واحد في ثمانية لكل واحد منهما أربعة ولا يعلم الثمانية ثلاثة في غاية بل هو بعشرين من أصل واحد ثلاثة (قوله وفي أربع جدات وسبعة أعماخ الخ) فللأربع جدات الدس واحد وهو لا ينقسم على أربع جدات وياينها وللسبعة أعماخ الباقى وهو خمسة لا ينقسم على الستة أعماخ وبتباينها وبين الأربع جدات وبين الستة عدد الأمهات فوافق بالنصف فيضرب نصف أحد هما في كل الأم

وان نظرت باعتبار العول  
وعدمه كانت الصور أربعة  
وعشرين وان نظرت باعتبار  
الأصول زادت الصور ثم اعلم  
أن الانكسار على فرقتين  
لا يتأني في أصل اثنين  
ويتأني فيما ههنا من  
الأصول إذا تفرقت  
فلنمشت للانكسار على  
فرقتين باثني عشر مثلا في  
ثلاثة أمثلة لأم وثلاثة  
أعماخ أصلها ثلاثة وجزء  
سهمها ثلاثة لأم ثلاثة في  
البانسة وتصع من تسعة في  
زوجتين وغائبة أعماخ  
أصلها أربعة وجزء سهمها  
ثمانية لأم ثلاثة في المبانسة  
وتصع من اثنين وثلاثين  
وفي أربع جدات وستة  
أعماخ

باني عشر وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة بالثمن وسبعين ومنها تصع كذا كره الشارح  
 (قوله أصلها ستة) أي مخرج السهم الذي للعدنان (قوله جزء سهمها اثنا عشر) أي عدد الحاصل  
 من ضرب نصف أحد العددين في الآخر وقوله للموافقة في المباشرة أي الموافقة بين الرؤس بعضها مع بعض  
 في حال المباشرة بين كل فريق وسهامه (قوله وتضع من اثنين وسبعين) فللأربع جدان واحد في اثني  
 عشر باني عشر لكل واحدة ثلاثة والسنة أجماع خمسة في اثني عشر بستان لكل واحد عشرة (قوله وفي  
 أربع زوجات وخسة بنين الخ) فللأربع زوجات اثنين واحد وهو لا ينقسم على الأربع ويبارها والخسة  
 بنين الباقي وهو سبعة لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين الأربع بع عدد الزوجات وبين الخمسة عدد البنين تباين  
 فيضرب أحد العددين في الآخر بشرن وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ثمانية بمائة وستين  
 ومنها تصع كذا كره الشارح (قوله أصلها ثمانية) أي مخرج الثمن الذي للزوجات (قوله وجزء سهمها  
 عشرون) أي عدد الحاصل من ضرب أحد العددين في الآخر وقوله للمباشرة في المباشرة أي للمباشرة بين  
 الرؤس بعضها مع بعض في حال المباشرة بين كل فريق وسهامه فتدعها الثباين (قوله وتضع من مائة وستين)  
 فللأربع زوجات واحد في عشرين بشرن لكل واحد خمسة والخمسة بنين سبعة في عشرين بمائة  
 وأربعين لكل واحد ثمانية وعشرون (قوله وتسمى سهمها) أي لانها كأجر الاسم أي الشد البدل لتعق  
 الشدة ثم أواسطة وم التباين فيها (قوله وكذا كل مسئلة الخ) أي ومثل ذا يعني المار كره من المسئلة  
 السابقة كل مسئلة الخ تسمى بالسهماء (قوله وفي أم وأر بمائة وخمسة آلاف ومائة شقيقات الخ) فالأم السدس  
 واحد وللأر بمائة وخمسة آلاف الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الأربع بقوا فاقسمها بالنصف ففرد الأربع  
 لاثنتين ولثمان شقيقات لثلاثين أو بمائة فبال على الثلاثة الباقية واحد فتصير أربعة وهي لا تنقسم على  
 الثمانية فتوافقها بال أربع فرد الثمانية لاثنتين وبين الوصيتين ثمان فيكتفي بالثنتين فها جزء السهم ليعرضان في  
 المسئلة يقولها وهي سبعة بأربعة عشر ومنها تصع كذا كره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج  
 السدس الذي للأم وأخرج كل من الثلث والثلثين فداخل في مخرج السدس (قوله وتقول السبعة)  
 أي لتكسر الثلث للشقيقات (قوله وجزء سهمها اثنان) أي عدد أحد الوصيتين وقوله للمباشرة في  
 الموافقة أي للمباشرة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه (قوله وتضع من  
 أربع مئتين) فالأمر واحد في اثنين باني وللا ربع مائة لاثنتين في اثنين بأربعة لكل واحد منهم واحد  
 ولثمان شقيقات أربعة في اثنين بمائة لكل واحد منهم واحد (قوله ولو كانت الأخوة قلام فيها ثمانية  
 أيضا) أي كما أن الشقيقات ثمانية وقوله كانت مثلا للمباشرة في الموافقة أي لانه يستثنى يكون بين  
 الثمانية أخوة وأم وبين الاثنين سهمهم توافق بالنصف فرد الثمانية لثمانية لها أربع مئة كون الثمان شقيقات  
 تزيد بها اثنين وبين الأربع لاثنتين فداخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وقوله وكان جزء سهمها  
 أو بمائة أي عدد وفق الأخوة قلام (قوله وتضع من ثمانية وعشرين أي ضرب في بمائة في سبعة فمواصلة  
 ما ذكره للأم واحد في أربعة بأربعة ثمانية وأربعة قلام اثنان في أربعة بمائة لكل واحد منهم واحد  
 ولثمان شقيقات أربعة في أربعة بمائة عشر لكل واحد منهم اثنان (قوله ولو كانت الشقيقات أربعة  
 وعشرين وأولاد ثمانية مع الأم كانت مثلا للموافقة في الموافقة) أي لانه يستثنى يكون بين الشقيقات  
 وسهامها توافق بال أربع فرد الأربع والعشرين والربع مائة شقيقات كون الأخوة قلام فرد لثمانية لها أربع مئة  
 الستة وأربعة توافق بالنصف فتضرب نصف أحد على كامل الآخر باني عشر وهي جزء السهم فتضرب في  
 المسئلة يقولها وهي سبعة بأربعة ثمانين ومنها تصع كذا كره الشارح (قوله وكان جزء سهمها اثني عشر أي  
 عدد حاصل ضرب وفق أحد الاثنين من الوصيتين في كامل الآخر وقوله وتضع من أربعة وثمانين أي لضرب  
 اثني عشر في سبعة وحاصلها مائة مرة قلام واحد في اثني عشر باني عشر ولثمانية الأخوة قلام اثنان في اثني

أصلها ستة وجزء سهمها  
 اثنا عشر للموافقة في  
 المباشرة وتضع من اثنين  
 وسبعين وفي أربع زوجات  
 وخسة بنين أصلها ثمانية  
 وجزء سهمها عشرون  
 للمباشرة في المباشرة وتضع  
 من مائة وستين وتسمى سهمها  
 وهكذا كل مسئلة  
 التباين أي بين كل فريق  
 وسهامه وبين الفرق بعضها  
 بعضا وفي أم وأر بمائة  
 وخمسة آلاف ومائة شقيقات أصلها  
 ستة وتقول لثمانية وجزء  
 سهمها اثنان للمباشرة في  
 الموافقة وتضع من أربعة  
 مئتين ولو كانت الأخوة قلام  
 ثم ثمانية أيضا كانت مثلا  
 للمباشرة في الموافقة وكان  
 جزء سهمها أربعة وعشرون  
 من ثمانية وعشرين ولو  
 كانت الشقيقات أربعة  
 وعشرين وأولاد ثمانية  
 ثمانية مع الأم كانت مثلا  
 للموافقة في الموافقة وكان  
 جزء سهمها اثني عشر وتضع  
 من أربعة وثمانين

عشر بأربعة عشر ين لكل واحد منهم ثلاثون ولا بد من عشرة بن شقيقة أو بمقتضى اثني عشر بن شابة  
وأربعين لكل واحد منهم اثنتان (قوله وفي زوج وأربعة أخوة تلام وأنثى عشرة شقيقة الخ) فلزوج  
النصف ثلاثة ولا بد من ثلثي التام الثلاث أنثى وهما لا ينقسمان على الأربعين ووافقها بالنصف ففرد  
الأربعة لاثنتين بيق واحد وبالعامة لثلاثة لتكميل الثلثين أو بصفة الشقيقات وهي لا تنقسم على اثني عشرة  
ووافقها بالربع ففرد الاثنتي عشرة لثلاثين بين الاثنتين والثلاثة ثمان فقترب اثنتين في ثلاثة بنات وهي جزء  
السهم فتعرب في المسئلة بمواها وهي تسعة بأربعة وخمسين ومنها تصح كذا كره الشراح (قوله أصلها ستة)  
أي لاثم الحاصلة من ضرب مخرج النصف في مخرج الثلث والثلثين وقوله وتعمل للنسبة أي لتكميل  
الثلثين للشقيقات كامرا (قوله وجزءه سهمان ستة) أي عدد الحاصل من ضرب أحد الوفاقين في الآخر  
لتبانيهما وقوله العمانية في الموافقة أي العمانية بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق  
وسهامه (قوله وتصنع من أربعة وخمسين) أي لضرب ستين تسعة وحاصلها مائة كذا في زوج ثلاثين سنة  
بشابة عشر ولا بد من أخوة تلام اثنتان في ستين باني عشر لكل واحد ثلاثون لا تنقسم على عشرة شقيقة أو بربعة  
سبعة بأربعة عشر ين لكل واحدة اثنتان (قوله وفي زوج وأربع بنات وعين الخ) فلزوج لربع لاثنة  
ولا بد من سدس اثنتان وهما لا ينقسمان على أربعين ووافقان عددهما بالنصف ففرد الأربع لاثنتين  
والعشرين الباقي وهو سبعة وهي غير منقسمة عليها ومباينة لها وبين البنات وبين العين ثمان  
ويكتفي بالثنتين في جزء السهم وبضربان في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بأربعة وعشرين ومنها تصح كذا كره  
الشراح (قوله أصلها ثمانية عشر) أي لاثم الحاصلة من ضرب مخرج الربع في كمال مخرج السدس  
أو بالعكس وقوله ولا حول فيها أي لعدم الاحتياج إليه (قوله وجزء سهمان اثنتان) أي لاثم مائة أحد  
الجماعين من وفق أحد الصنفين وعددا الآخر كما هو الشراح بقوله لأن نصيب الجدات الخ (قوله وتصنع  
من أربعة وعشرين) أي لضرب اثنتين في اثني عشر وحاصلها مائة كذا في زوجة ثلاثين في اثنين بنات ولا بد من  
جدات اثنتان في اثني عشر لكل واحد منهن واحد والعشرين أو بربعة في اثني عشر بأربعة عشر لكل واحد منهما  
سبعة فهد أمثال المائتة) أي بين وفق فريقين وعدة فريق آخر وقوله في وافق الخ أي في حال الموافقة الخ  
(قوله وفي زوج وأربع بنات وثلاث بنات وأربع بنات) فلزوج وأربع زوجات ثمان وهي لا تنقسم على  
الأربع وتبانيه الأثني وثلاثين بنتا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على الأثني وثلاثين ووافقها بنصف  
الثلثين ففرد الاثنتان وثلاثون لنصف ثمان اثنتان وبين الأربع عدد الزوجات والأثني عشر عدد وفق البنات تدخل  
فيكفي بالأكثر وهو الأربع فهي جزء السهم والأربع السدس في حال التكامل لهما بنات لثلاثة سدسهما  
فأصل المسئلة من أربعة وعشرين وغانة السبعة وعشرين وضرب جزء السهم وهو أربع في المسئلة بمواها  
وهي سبعة وعشرين وبمباينة وغمانية ومنها تصح كذا كره الشراح (قوله أصلها أربعة وعشرين) أي  
عدد حاصل من ضرب وفق مخرج الثلثين في كمال مخرج السدس أو بالعكس وقوله وتعمل السبعة وعشرين  
أي لتقيم السدسين للأربعين من أدنى فيكون لهما بعدد الثمن والثلثين الأربعة في حال الموازنة لثلاثة (قوله وجزء  
سهمها أربعة) أي عدد رؤس الزوجات تدخل عدد وفق البنات فبمع مباينة أحد الصنفين سهمها  
وموافقة الصنف الآخر سهمها كما أشار في المسئلة لمداخلة الخ (قوله وتصنع من مائة وغمانية) أي  
لضرب أربعة في سبعة وعشرين وحاصلها مائة كذا في زوج وأربع زوجات ثلاثين في أربعة بنات عشر لكل واحدة  
ثلاثة وللاثنتين وللاثنتين بنات ستة عشر في أربعة بأربعة وعشرين لكل واحدة اثنتان ولا بد من غمانية في أربعة  
بائنين وثلاثين لكل واحد منها ستة عشر (قوله وفي زوجتين لاثنتين واحدة منها وبسبعة أخوة الخ)  
فله تين السدس ثلاثة وهي لا تنقسم عليها بما تبانيهما والعبد ثلث الباقي خمسة وللسبعة أخوة الباقي  
عشرة وهي لا تنقسم على الستة ووافقها بالنصف ففرد الستة لثلاثة وبين الاثنين عدد الجدات وبين

وفي زوج وأربعة أخوة تلام وأنثى عشرة شقيقة أصلها  
سنة وتعمل للنسبة وجزء  
سهمها ستة العمانية في  
الموافقة وتصنع من أربعة  
وخمسين وفي زوج وأربع  
جدات وعين أصلها  
اثنا عشر ولا حول فيها  
وجزء سهمها اثنتان لأن  
نصيب الجدات وهو اثنتان  
وافق عددها بالنصف  
وأصنف الأربع لاثنتين  
ونصيب العين وهو سبعة  
مباين لعددها واثنتان  
واثنتان فمباين فبكتفي  
بائنين منها سهمها جزء  
السهم كالمائة وتصنع من  
أربعة وعشرين فهد أمثال  
المائة في موافقة أحد  
الصنفين سهمها مائة  
الآخر سهمها مائة وأربع  
زوجات واثني وثلاثين بنتا  
وأربعين أصلها أربعة  
وعشرون وتعمل السبعة  
وعشرين وجزء سهمها  
أربعة للاثنتين في مباينة  
أحد الصنفين نصيبه  
وموافقة الصنف الآخر  
نصيبه وتصنع من مائة وغمانية  
وفي جدتين لاثنتين  
واحدة منهما وبسبعة أخوة  
أشقاء أولاد

الثلاثة عدد وفي الاخره بيان في ضرب احدى هاتين الاخرتين وهي جزء السهم فتضرب في ثمانية عشر  
 التي هي اصل المسئلة بمائة وغمانية ومنها تصنع كذا كره الشارح جواخر ز بقوله لاثني واحدته من مائة  
 لو ادلت واحدته من مائة فانها تصيبه **(قوله)** اصلها ثمانية عشر أي على الزاج لان فيها سدا وثلاث  
 الباقي كاسر وقوله وجزء مائة أي عدد حاصل ضرب اثنين في ثلاثة أو بالعكس وقوله لعين في  
 صابئة الخ أي لصابئة بين الرؤس بعضها مع بعض فان اثنين عدد الجدي تباين ثلاثة عدد وفي الاخره مع  
 صابئة أحد الصنفين وهو الجدي نصيبه وموافقة الاخر وهو الاخره نصيبه بالنصف كاسر **(قوله)** وتصنع من  
 مائة وغمانية) فالجدي تباين ثلاثة في ستة بمائة عشر لكل واحد تسعة والحد خمسة في ستة بثلاثين والسبعة  
 اخوة عشر في ستة بستين لكل واحد عشرة **(قوله)** وفي أربع زوجات واثني عشر أنثى بقا أولاب ووجد وأم  
 فالزوج زوجات أربع تسعة وهي لا تقسم على الأربع وتباينها والام السدس ستة والحد ثلث الباقي  
 سبعة لاثني عشر أنثى أربعة عشر وهي لا تقسم عليهم ووافق عدد مائة بالنصف فثلاثة عشر لنصف مائة  
 وبين الاربع عدد الزوجات وبين الستة عدد وفي الاخره توافق بالنصف في ضرب نصف احدى هاتين كمل  
 الاخر اثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستين وثلاثين اصل المسئلة أو بعد اثني عشر واثني عشر ومنها تصنع  
 كذا كره الشارح **(قوله)** اصلها ستون ثلاثون أي لان فيها سدا وربع ثلث الباقي وتقدم أن اصلها ستة  
 وثلاثون على الزاج وقوله وجزء مائة أي عدد حاصل ضرب اثنين في ثلاثة أو بالعكس وفي الاخره نصيبه  
 بالعكس كما علمت وقوله لموافقة في صابئة الخ أي لموافقة بين الرؤس بعضها مع بعض فان الأربع توافق  
 الستة بالنصف مع مائة أحد الصنفين وهو الزوجان نصيبه وموافقة الاخر وهو الاخره نصيبه **(قوله)**  
 وتصنع من أربع مائة واثني عشر وثلاثين) فالزوج زوجات تسعة في اثني عشر بمائة وغمانية لكل واحد تسعة  
 وعشر ون والام ستة في اثني عشر باثنين وسبعين والحد تسعة في اثني عشر بأربعة وغمانية وثلاثين عشر أحا  
 أو بقية عشر في اثني عشر بمائة وغمانية وسبعين لكل واحد أربعة عشر **(قوله)** فعدد ما تنوشت الخ) تفرع  
 على جميع ما تقدم من الأمثلة **(قوله)** مفرقة أي حال كونها مفرقة **(قوله)** ما عدا اصل اثنين أي ما تقدم لك  
 من أن الاسكار على فريقتين لثاني في اصل اثنين **(قوله)** فهذا الخ) تفرع على ما سبق والمناسبتين  
 اسم الاشارة للقواعد التي ذكرها في ظاهر الاندراج بقوله جل والمعنى حيث قدم هذه القواعد ان ذكره جل  
 من الحساب وأما تفسيره بالاحكام التي ذكرها لاني مناسب جل الجمل عليه التقدير مضاف أي مدلول جل ان  
 قدر في الاخره ابدال هذه ان قدر في الأول **(قوله)** من الحساب) أي بعض الحساب فن لبعض الجمل  
 والجبر وصفة جل متقدمة عليه وقوله في تأصيل المسئلة الخ يلزم على كلامه طريقة التي في نفسه لانه قد علمه  
 أولا تفسير الحساب بتأصيل المسائل وتصيها ويطلب أنه من طريقة الاخر في الكل بأن لاحظ في  
 الحساب الظروف كل جزء من جزأيه المدكورين وفي الطرف جهة الجزآن كذا يفيد كلام الاستاذ الحنفى  
 وقد تقدم لك هناك أن الاولى تفسير الحساب بالقواعد المتعلقة بالتأصيل والتصنع وعلى هذا فهو من طريقة  
 المتعلق بالكسرى المتعلق بالفتح متدبر **(قوله)** وما ينبغي عليه ذلك) أي التصنع فقط لا هو والتأصيل كما  
 يتوهم لانه قد فسره ما ينبغي عليه ذلك بالنسبة لاربعة بين الامداد والذى ينبغي على ذلك التصنع فقط لا يتحقق  
**(قوله)** وهو) أي ما ينبغي عليه ذلك وتو له النسبة في الأربع **(قوله)** جل) شيعر اسم الاشارة وقد عات  
 ما فيه على كلام الشارح من انه يحتاج لتقدير مضاف **(قوله)** والجمله الاثر اضافة للكلام عند بعض النسخة) هو  
 ما عدا المتخسرى واختاره الكاسي وهذا مبني على اشتراط العائدة بالفضل فيها كالكلام فكل جملة كلام  
 وبالعكس ولا بد على ذلك قولهم جملة الشرط مع أنها لا فائدة فيها وحدها لأنه من الجار كما به عليه الامر  
**(قوله)** وأهم منه مد بعضهم) هو ما مشى عليه ابن هشام وهو الاحسن كما قاله العلامة الامير لكر في القواعد  
 أن المختار هو الترادف وهذا مبني على عدم اشتراط المائدة بالفعل فمما قبل كلام جملة ولا عكس عكسا هو

أصلها ثمانية عشر وجزء  
 سبعمائة ستة لعين في  
 مائة أحد الصنفين نصيبه  
 وموافقة الاخر نصيبه وتصنع  
 من مائة وغمانية وفي أربع  
 زوجات واثني عشر أحا  
 ثانيا أولاب ووجد وأم  
 أصلها ستة وثلاثون وجزء  
 مائة ثمانية عشر لموافقة  
 صابئة أحد الصنفين  
 نصيبه وموافقة الاخر  
 نصيبه وتصنع من أربع مائة  
 واثني عشر وثلاثين فتقدم  
 شرويت الاقسام الاثني  
 عشر مائة ثم مفرقة في جميع  
 اصول المسائل يسول  
 في مائة مائة أصل  
 ثني قال المؤلف رحمه الله  
 مالى (فهذه) أي الاحكام  
 التي ذكرتها (من الحساب)  
 لتأصيل المسئلة وتصيها  
 ما ينبغي عليه ذلك وهو  
 لتسبب في الاعداد (جل)  
 دفع الميم جمع جملة يكونها  
 والجملة مرادفة للكلام  
 عند بعض النسخة أهم منه  
 عند بعضهم

فبينهما العموم والخصوص المطلق فيستعان في تصور بدقائه وتعدد الجمل في عنوان قاضيه **(قوله)**  
 يأتي على مثالهن **(الح)** أي يأتي على طريقتين الخ وهذا صفة الجمل وقوله العمل في الانكسار الخ إسباني فوضع  
 ذلك في الشارح **(قوله من غير قاطع الخ)** مرتبط بقوة جلي كما يؤخذ من كلام الشارح ومحمول  
 أنه مرتبط بقوة يأتي على مثالهن العمل وقوله لا بالاختصار ضرب انتقالي **(قوله ولا اعتساف)** هكذا  
 في بعض النسخ وهو يستند بصل الهمة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو يجب أن يقطع الهمة وهو الذي  
 يظهر عليه قوله بكسر الهمزة وتكون الأول لسقوط الهمة عليه قال في قلموس هفف عن الطريق نصف  
 أي من باب ضرب مال وعدل كاعتساف وتعسف ثم قالوا هفف سار بالليل خبط عشوى اه أفاده  
 الاستاذ الحنفى **(قوله أي ركو بخلاف الطريق)** تفسير للاعتساف وقوله له على الطريق  
 الجادة ضرب انتقالي أي الجبل المذكور على الطريق المستقيمة فالضرب للعمل وهذا يؤيد أن قوله  
 من غير قاطع الخ مرتبط بقوله الجبل والجادة بمعنى المستقيمة قال في المختار الجادة معلم الطريق والجمع جواد  
 بتشديد الدال والراد عنها المستقيمة كالعنت **(قوله قاطع الخ)** لا بد في كلام المصنف من التجرى يدلان  
 القضاة معاهدا الرضا ليس من العطاء فيكون معنى كلام المصنف فإرض باليسير من العطاء بما ينال فيأزم  
 التكرار في المرضى به فجزء من بعض معناه راد الرضا فيصير المعنى فإرض بما ينال **(قوله من القاعة)**  
 أي مأخوذ من القاعة وقوله وهي الرضا ليس ومينها زهد في الدنيا بل التذلل لغيره أي زهد في الدنيا والرسالة  
 في غير تحقيق لمن علم أن المال متر ولا وارث أو مصاب بمحدث أن يكون زهد فيها أقوى من رغبته وتركه  
 أكثر من طلبه وإذا أردت أن زهد فيها فإضارها من عند من وفي يد من مع أن حلها حساب حرامها اعتقاد  
 ومن طلبها فإضارها من نظر إليها ثم من استغنى فها من ومن افتقر فها من وما أحسن قول الامام الشافعي  
 رضي الله عنه أنت مطاع في فأرحت نفسي \* فإن النفس ما طمعت تهون  
 وأحييت الفروع وكل منينا \* ففي أحيائه مرضى مومن  
 إذا طمع بحمل علب عسجد \* فليس له ثمة وعلاؤه  
 أماده في الزاوة **(قوله من العطاء)** أي من المعلى فهو اسم مصدر أعلى لكن بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من  
 كلام الاستاذ الحنفى **(قوله من قولهم قنع بالكسر)** حاصله أن قنع بالكسر كرمى وزنا بمعنى وقنع بالغنى  
 كسألوا زنا بمعنى وقد قال بعضهم العبد حزن قنع أي رضى فهو بالكسر والحري عبدان قنع أي سأل  
 فهو بالغنى فاقنع والاقنع فما \* شيئين سوى الطمع  
**(قوله والأحداث في فضل القاعة)** أي الواردة في بيان فضل القاعة وقوله كثيرة شهيرة من عن الدنيا  
 وبالم يلزم من كثرة الشهرة نجمع بينهما لم يكتب بالكثر **(قوله القاعة كتر يعني)** أي كالكثرة الذي  
 لا يبرغ لانهما على عدم التماثل في أي الناس كان أكثر المذكر بحمل صاحبه على ذلك **(قوله)**  
 زمن قنع ودل من طمع الظاهر أن ما جلتان لانشاء الدعاء ومحمول أنه ما لاخبار عما يحصل في قنع وإن  
 طمع **(قوله ونامع بالغنى الخ)** مقابل لقوله قنع بالكسر **(قوله وقوله)** مبدأ شعير معبد من الكلام  
 أي نقول في شرحه كذا وكذا **(قوله بما ينال)** التذلل لأن مأمورة وقال بعضهم الأولى أن تكون  
 مصدرية والمعنى فاقنع بتبنيى هوى كقوله في باب الجد والأخوة فاقنع بأرضى عن أسفه فها هو نذد ليس  
 المراد الأمر بالرضا بما ينال في هذه لارجوزة بأن يقتصر عليها لأن طلب العلم الزائد ينسفي فاعلموا لو كانت  
 موصولا لكانت معاملة عليه ذلك اه ويمكن أن يقال ليس لأمر ما في ذلك أما لأن المراد أنه بالذي ينسبه له  
 المعنى يجب لا يطلب ما يه فيه المساوى لما يه فيه فلا يباقي أنه يطلب العلم الزائد تدبر **(قوله في بيان)**  
 العمل الخ أي وهو المثلين كل فرق وسهامه أما بالباينة وأما بالواقعة ثم من المبدأ تصفهم بعض  
 بانظار أربعة الخ أي حيا يأتي عن الشارح **(قوله عندهم الخ)** واجمع لقوله وعلى أربعة وقوله وهو

(يأتي على مثالهن) أي تلك  
 الجبل (العمل) في الانكسار  
 على ثلاثة فرق وعلى أربعة  
 (من غير قاطع الخ) في  
 العمل بصل بالاختصار  
 (ولا اعتساف) بكسر  
 الهمزة أي ركو بخلاف  
 الطريق بصل هي صلي  
 طريق الجادة بين الفرضين  
 والحساب (فاقنع) من  
 القناعة وهي الرضا ليس  
 من العطاء من قولهم قنع  
 بالكسر فتزود علة أهلة إذا  
 رضى والأحداث في فضل  
 القاعة كثيرة شهيرة من  
 ما روى البيهقي في الزهد  
 عن جابر رضى الله تعالى  
 عنه عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال القاعة  
 كتر لا يخى وفي النهاية لابن  
 الأثير روى الله حديث عز  
 من قنع وذلم من طمع اه  
 وأما قنع بالغنى فمما سأل  
 وقوله (بما ينال) بالبناء  
 للمجهول أي وضع (فهو)  
 كافي أي من عن غيره  
 (فائدة) في بيان العمل في  
 الانكسار على ثلاثة فرق  
 وعلى أربعة عندهم من شافى  
 عنده



الاشيقوهذا مقابل لقوله ان كان متعدد (قوله) فيحصل من ضرب حصص الخ أي كالعشر من الحصة  
من ضرب حصص العم وهي واحدة في ضرب جزء السهم وهو عشرون وقوله هو ماله من التصحيح أي من المصحح  
(قوله) اذا تفرق ذلك أي اذا كرم النظر بين الرؤس والسهم ينسبتين والنظر بين الرؤس ينسبها مع  
بعض بالنسبة الرابع إلى آخرها (قوله) فلنمثل أمثلة أي سبع من الانكسار على ثلاث تفرق وانين  
من الانكسار على أربعة تفرق على ثلثة (قوله) ولا ينافي ذلك أي الانكسار على ثلاث تفرق وقوله  
الاف الاصول الخ أي لان أصل اثنين يقع فيما لا انكسار الا على فرق واحد فكيف يكون أصل ثلاثة ليس فيه  
فريقين وأصل أربعة وغايتي وان قصروا فمما ثلاثة فرق لكن منها صاحب نصف وهو لا يتعدو أصل  
ثمانية عشر فيه ثلاثة فرق منها الجسد وهو لا يتعدو وانما يتعدو الجذات والاخوة اه لولوة (قوله) في  
خمس جذات وخمس اخوات لأم وخمس أعمام) فلهنسا الجذات السدس واحد وهو لا ينقسم على خمسة  
ويباينها وللهنسة اخوة لأم الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الخمسة يباينها وللهنسة أعمام الباقى  
وهو ثلاثون على لا تنقسم على الخمسة ويتباينها بين المثلثات الثماني فبكتفي واحد منها وهو خمسة في جزء  
السهم وضرب في أصل المسئلة وهو ستة بثلاثين ومنها تصح كاذ كره الشارح (قوله) أصلها ستة أي  
مخرج السدس الذي الجذات وقوله وجزءها خمسة أي الثماني بين الرؤس بعضها مع بعض في حال  
البائية بين الرؤس والسهم (قوله) وتضع من ثلاثين أي لضرب خمسة في ستة وحاصلها مائة كره الجذات  
واحد في خمسة فخمسة لكل واحد واحد وللأخوة لأم اثنان في خمسة بشرة لكل واحد اثنان وللهنسة  
أعمام ثلاثة في خمسة فخمسة عشر لكل واحد ثلاثة (قوله) ولو كان الأعمام عشرة كان جزءها عشرة  
أي الجذات ستة في الرؤس بعضها مع بعض فالحصة داخلها في العشرة فبكتفي بالا كبر وهو العشرة فخمسة  
جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ستون فخص من ضعف الثلاثين وكذلك قال الشيخ وتصح  
من ضعفها أي التي هزستون فلهنسة جذات واحد في عشرة بشرة لكل واحد اثنان وللهنسة اخوة لأم  
اثنان في عشرة فبشرون لكل واحد أربعة وللهنسة أعمام ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد ثلاثة (قوله)  
وفي جذتين وثلاثة اخوة لأم وخمس أعمام) فلهنسين السدس واحد لا يقسم عليها ويباينها وللاخوة  
اخوان لأم الثلث اثنان لا ينقسمان عليهم ويباين عددهم وللهنسة أعمام الباقى وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم  
وتباين عددهم وبين عدد الجذتين وعدد الثلاثة اخوة لأم يباين فيضرب أحد هما في الآخر يستوي  
الستة وعدد الخمسة أعمام يباين فيضرب أحد هما في الآخر ثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في أصل  
المسئلة وهو ستة بمائة وغايتي ومنها تصح كاذ كره الشرح (قوله) أصلها ستة أي مخرج السدس الذي  
الجذتين وقوله وجزءها ثلاثون أي البائية بين كل فريق وسهمه وبين الرؤس بعضها مع بعض  
(قوله) وتضع من مائة وغايتي أي لضرب ثلاثين في ستة فحاصلها مائة كره الجذتين واحد في ثلاثين  
بثلاثين لكل واحد خمسة عشر وللأخوة لأم اثنان في ثلاثين بستين لكل واحد عشرة وللهنسة  
أعمام ثلاثة في ثلاثين بستين لكل واحد ثمانية عشر (قوله) وهي مائة أي لثلاثين بعموم الثماني لها  
(قوله) وفي جذتين وغايتي اخوة لأم اثنان وغايتي عشرة شقيقة) فالجذتين السدس واحد لا ينقسم عليها  
ويباينها وللهنسة اخوة لأم الثلث اثنان وهما لا ينقسمان عليهم وروايتان عددهم بالصف فردا لثمانية  
لنصفها أربعة ولشقيقة ثمان اثنان أو أربعة لكن الذي بقي ثلاثة وهي أقل من الثلاثين فيقال بواحد  
لتكميل الثلاثين فمير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية عشر وتوافقها بالنصف فردا ثمانية عشر لنصفها  
تسعة وبين عدد الجذتين وعدد وثق الاخوة لأم داخل فبكتفي بالا كبر وهو أربعة وثلاثون وثق  
الشقيقة وهي تسعة يباين فيضرب أحد هما في الآخر بثلاثين وهي جزء السهم فتضرب في  
المسئلة يعولها وهي سبعة بمائتين واثنين وخمسين ومنها تصح كاذ كره الشارح (قوله) أصلها ستة

ما حصل من ضرب  
حصص في جزء السهم هو ماله  
من التصحيح اذا تفرق ذلك  
فلمثل أمثلة من الانكسار  
على ثلاث تفرق ولا ينافي  
ذلك الا في الاصول الثلاثة  
التي تقول وفي أصل ستة  
وثلاثين في خمس جذات  
وخمس اخوة لأم وخمس  
أعمام أصلها ستة وجزء  
سهمها خمسة وتضع من  
ثلاثين ولو كانت الأعمام  
عشرة كان جزء سهمها  
عشرة وتضع من ضعفها  
جذتين وثلاثة اخوة لأم  
وخمس أعمام أصلها ستة  
وجزء سهمها ثلاثون وتصح  
من مائة وغايتي وهي مائة  
وفي جذتين وغايتي اخوة  
لأم وغايتي عشرة شقيقة  
أصلها ستة وتقول لستة  
جزء سهمها ستة وثلاثون

أى يخرج السدس الذى للعدتين وقوله وتعمل السبعة أى لتكميل الثلاثين وقوله وجزءهم خمسة وثلاثون أى لجانسة وفق الشقيقات وهو تسعة لوفق الاخوة لادم وهو اربعا اقل فيه هذا جديدين (قوله وتصع من مائتين واثنين وخمسين) أى لضرب ستة وثلاثين فى سرعة وحاصله ما ذكر للعدتين واحد فى ستة وثلاثين ستة وثلاثين لكل واحد ثمانية عشر ولثمانية عشرة لادم اثنا عشر فتستو ثلاثين باثنين وسبعين لكل واحد تسعة وثلاثين عشر تسعة اربعة فى ستة وثلاثين بمائة اربعة وأربعة وأربعة لكل واحد ثمانية (قوله وفى اربع زوجات اثني عشر جديداً وستون ثلاثين شقيقة) فالزوجان اربع ثلاثة وهى لا تنقسم عليهن وتبان عددهن والجداث السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن وواقفان عددهن بالانصف فترد الجداث لضعفهن ستة ولشقيقات الثلاث غالبة لكن الذى يقى سبعة فعال واحد لتكميل الثلاثين فتصير ثمانية وهى لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالاربعة فالشقيقات لربيعهن تسعون وبن عدداً والزوجان الاربع وعدد وفق الجداث وهو ستة توافق بالانصف فيضرب نصف احد هاتين كل الاربعة فى مائتين عشر وينهاون عدد وفق الشقيقات وهو تسعة توافق بالثالث فيضرب ثلث احد هاتين كل الاربعة فى مائتين وثلاثين وهى جزء السهم فتضرب فى المسئلة يعولها وهى ثلاثة عشر بأربعمائة وعشرون ومنها تصع كما ذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أى عدد حاصل ضرب وفق مخرج الربيع فى مخرج السدس أو بالعكس وقوله وتعمل ثلاثة عشر أى لتكميل الثلاثين (قوله وجزءهم مائة وستون) أى عدد حاصل ضرب وفق أحد العددين من الروس فى كل الاربعة (قوله وتصع من اربعمائة وعشرون) أى لضرب ستة وثلاثين فى ثلاثة عشر فالاربعة زوجات اثني عشر وستون ثلاثين بمائة وعشرون لكل واحدة سبعة وعشرون وثلاثين عشر جديداً اثنا عشر فى ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحدة تسعة وثلاثين شقيقة ثمانية فى ستة وثلاثين بمائتين وعشرون لكل واحد ثمانية (قوله وفى اربع زوجات وعشرين بنتاً واربعين جديداً) فالاربعة زوجات اثني عشر وتوافق على الاربع وتبانها والعشرين بنتاً اثنا عشر تسعة عشر وهى لا تنقسم على العشرين وتوافقها لربيع فترد العشرين بناتٍ بها وهو خمسة وثلاثين جديداً السدس اربعة وهى لا تنقسم على الاربعين وتوافقها لربيع فترد الاربعين بها بعشرة الباقى وهو واحد لادم وبين عدد الاربع زوجات وفق الثمان وهو خمسة باين فيضرب احد هاتين الاربعة فى مائتين وعشرون وتوافقها لربيع فترد العشرين بناتٍ بها ففى جزء السهم فتضرب فى أصل المسئلة وهو اربعة وعشرون بأربعمائة وعشرون ومنها تصع كما ذكره الشارح (قوله أصلها اربعمائة وعشرون) أى عدد الحاصل من ضرب وفق مخرج الثمان فى كل مخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزءهم مائة وعشرون أى عدد الحاصل من ضرب عدد الزوجات الاربع فى وفق عدد البنات وذلك عشرون وقد دخل فيها وفق عدد الجداث فاذن لا كفى بالا كبر (قوله وتصع من اربعمائة وعشرون) أى لضرب العشرين فى اربعمائة وعشرون وحاصله ما ذكر للاربعة زوجات ثمانية فى عشرين بستين لكل واحدة خمسة عشر والعشرين بنتاً تسعة عشر فى مائة وعشرون فى مائة وعشرون لكل واحدة تسعة عشر ولا يبين جديداً اربعمائة وعشرون شمان لكل واحد اثنا عشر ولادم واحد فى عشرين بعشرين واسم أن ذكر الاربعين جديداً ناعاهو بحسب الامكان العقلى فقط لان ذلك لا يصح وفى الخارج بل قال بعضهم لا يصح وفى الوجود أكثر من اربع جداث ثلاث واربع واحد وغير واربع واحد فلو انزلت أم الأم و أم الأم و أم أبي الأب وغيره الوارثة أم أبي الأم وانما ذكر الزيادة على ذلك لقرين (قوله وفى زوجتين واربع جداث وجد الخ) فالزوجتين اربع تسعة وهى لا تنقسم على الزوجتين وتبانها ولاربعة جداث السدس ستة وهى لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالانصف فترد الجداث لضعفها واثنا عشر للعدتين الباقى وهو سبعة والعشرة أخوات الباقى وهو اربعة عشر وهى لا تنقسم

وتصع من مائتين واثنين وخمسين وفى اربع زوجات واثني عشر جديداً وستون ثلاثين شقيقة أصلها اثنا عشر وتعمل ثلاثة عشر وجزءهم مائة وستون وتصع من اربعمائة وعشرون وفى اربع زوجات وعشرين بنتاً واربعين جديداً أصلها اربعمائة وعشرون وتصع من اربعمائة وعشرون وفى زوجتين واربع جداث وجد أبي أبي أبي فى الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة من الجداث وعشرة اخوة لاب

على العشرين ووافق نصف فتر العشرة ونصفها خمسة فبين هدد والزوجتين ووافق الجسدات وهو اثنتان  
 مماثل فيكني بأحدهما وهو اثنتان وبينهما بين وفق الاثني وهو خمسة تباين فغضب أحدهما على  
 الآخر بمشروعي جزء السهم فغضب في أصل المسئلة وهو ستة وثلاثون وثلاثون وثلاثون وثلاثون وثلاثون  
 ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لأن فهار بها واحد سوا كل مسئلة فهار ربع  
 وسدس وثلاث الباقي فأصلها ستة وثلاثون على الزايج كآدم (قوله وجزء من ههها عشرة) أي لما بين وفق  
 الاثني وفق الجسدات مماثل له هدد والزوجتين (قوله ونص من ثلاثمائة وستين) أي لضرب عشرة في ستة  
 وثلاثين وحاصلها مائة كرفلز زوجتين تسعة في عشرة بثمانين لكل واحدة خمسة وأربعون ولا ربع جسدات  
 ستة في عشرة بثمانين لكل واحدة خمسة عشر وللمدس على عشرة بثمانين وللعشرة عشرة أو بعشرة عشرة  
 بمائة وأربعين لكل واحد أربع عشرة وقوله نفس على ذلك أي على ما ذكرنا من مسائل الانكسار  
 على ثلاثة فرق (قوله ومن الانكسار على أربعة عشر فرق) صاف على قوله من الانكسار على ثلاثة فرق أي  
 ولتمثل أمثلة من الانكسار على أربعة عشر فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد لأنه ذكر مثالين من ذلك (قوله  
 ولا يتأني ذلك إلا في أصل الخ) أي فلا يتأني ذلك في أصل اثنين وثلاثون وأربعين وخمسة وخمسة عشر باقدم  
 من أنه لا يتأني عليها الانكسار على ثلاثة فرق فلا يتأني فيها الانكسار على أربعة عشر ولا يتأني في أصل ستة  
 وثلاثين لأنه في أصل ستة مائة اجتمع فيه أكثر من ثلاثة فرق فلا بد أن يكون هناك ذو النصف ولا يكون إلا  
 واحدا وفي أصل ستة وثلاثين انما يتدفعه لزوجات والجسدات والاثنيون أما الجدل فيكون الاواحدا  
 لؤلؤة (قوله في زوجتين وأربع جسدات وعشرون أخوات لأم وست عشرة شقيقة) فلزوجتين الز ربع ثلاثة  
 وهي لا تنقسم عليهم ما وتباينهم ولا ربع جسدات السدس ثلثان وهما لا ينقسم عليهن ولا يقع من  
 بالانصاف فتر الأربع جسدات في أصلها وهو اثنتان ولأن أخوات لأم الثلث أو بصغري لا تنقسم عليهن  
 وتوافقهن في ربع فتر الثمان أخوات الأربع بها وهو اثنتان ولست عشرة شقيقة الثلثان ثمانية لكن الباقي  
 ثلاثة فقط فبها خمسة لتكتمل الثلثين قصير حصتين ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها  
 بالثلث فتر السبع عشرة الثمانية وهو اثنتان وبين الثلثات فيكني بأحدهما وهو اثنتان فبها جزء  
 السهم فإذا ضرب بينهما في المسئلة يعولها وهي سبعة عشر على أربعة وثلاثون ومنها نص كذا كره الشارح  
 (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأن فهار بها واحد سوا كل مسئلة فهار ربع وسدس نفس من اثني عشر لأنها  
 الحاصل من ضرب وفق مخرج أحدهما في كامل مخرج الآخر (قوله وتعمل السبعة عشر) أي لتكتمل  
 الثلثين وقوله جزء من ههها اثنتان أي لما للثني بين اثنتان (قوله ونص من أربعة وثلاثين) أي لضرب اثنتين  
 في سبعة عشر وحاصلها مائة كرفلز زوجتين ثلاثة في اثنين ستة لكل واحدة ثلاثة ولا ربع جسدات اثنتان في  
 اثنين بأربعة لكل واحد واحد ولثمان أخوات لأم أربعة في اثنين ستة لكل واحدة ثلاثة ولا ربع جسدات واحد ولست  
 عشرة شقيقة ثمانية في اثنين ستة عشر لكل واحد واحد (قوله وفي مسئلة الامتحان) سميت بذلك لأنها  
 يحتمل بها الطلبة كما سيذكره الشارح (قوله وهي أربع زوجات وعش جسدات وسبع بنات وتسعة  
 أعمام) فللأربع زوجات الثمن تأتقوي لا تنقسم على أربع زوجات وتباينها ولعش جسدات السدس  
 أو بغير وهي لا تنقسم على الثلث جسدات وتباينها وللسبع بنات الثلثان تسعة عشر وهي لا تنقسم على السبع  
 بنات وتباينها وتسعة أعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم ويأينهم وبين هدد والزوجات الأربع  
 وهدد الجسدات الخمس التباين فغضب أحدهما في الآخر بمشروعي وبينها وبين هدد البنات السبع تباين  
 فغضب أحدهما في الآخر بمشروعي وبينها وبين التسعة أعمام تباين فغضب أحدهما في الآخر  
 بألف ومائتين وستين وهي جزء السهم فغضب في أصل المسئلة وهو أربعة عشر وثلاثون وثلاثون  
 وأربعين لأن الباقي أربعة عشر من بأربعين من الألف ومائتين في أربعة عشر من بأربعين ألف

أصلها ستة وثلاثون وجزء  
 من ههها عشرة ونص من  
 ثلاثمائة وستين نفس على  
 ذلك ومن الانكسار على  
 أربعة عشر ولا يتأني ذلك  
 إلا في أصل اثني عشر  
 وضربها في زوجتين  
 وأربع جسدات وعشرون  
 أخوات لأم وست عشرة  
 شقيقة أصلها اثنا عشر  
 وتعمل السبعة عشر وجزء  
 من ههها اثنتان ونص من  
 أربعة وثلاثين وفي مسئلة  
 الامتحان وهي أربع  
 زوجات وعش جسدات  
 وسبع بنات وتسعة أعمام



من التسع) أي ما عرفت من التسع يعني الأزالة لأن الجامع منزله حكم المستثنى قبلها أو بمعنى التصيير لأنها  
تغير حكمها أيضا أو بمعنى المنقح لأن النظر اقتل من المسئلة الأولى الثانية فالمناسبة وسودة على كل من  
الحاكي الثلاثة وذلك قال الشارح بعد ومناسبة الاصطلاح المعنى ظاهرة (قوله وهو) أي التسع  
وقوله المعنى في لغة العرب وقوله الأزالة ومنه هذا المعنى نعت الشمس الظل أي أزالته وقوله أو  
التصيير ومنه هذا المعنى نعت الرمح أي أزال الأبرأ غيرته أو أوفى ذلك وفيما بعده سبعة وقوله  
أو الازل ومنه هذا المعنى نعت الكتاب أي نقلت حافيه باللفظ والمعنى نقلت حياها من نقل المعنى لكن  
بأنها أزيلت أو سلبت أو أفسدت المعنى واللفظ اسدادا كما قيل له معني بللم أزيله وذلك قال في شرح  
الترتيب الفرق بين التسع والسبع والتسع أن التسع نقل اللفظ والمعنى نقل حياها وإن السبع نقل المعنى دون  
اللفظ وإن السبع اسداد اللفظ والمعنى اسدادا كما كان في الموقوفة (قوله وترعا) صلف على لغة وقوله رفع  
حكم شرعي باثبات آخر أي كرفع وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة وقوله تعالى  
كلامه حيث قال باثبات آخر أنه لا يكون إلا بالبدل وعليه الأمام الشافعي رضي الله عنه وكذا بعض اللغة  
ونهب بعضهم أنه قد يكون لا بالبدل ومثل ذلك ما به أيها الذين آمنوا إذا جئتم الرسول فقدموا بين  
يديكمواكم صدقة فانه تسع وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول لا بالبدل ومنع الأولون كونه لا بالبدل  
بل بالبدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم صدقة أو أداها الاستاذ المعنى (قوله وفي اصطلاح الفرضيين  
الح) وأما المعنى الذي قبله فهو في اصطلاح الأصوليين (قوله أن يموت من ورنه الميت الأول الح) تقدم  
أن فيه مساهمة وأما وجه تسميته بذلك كون المذكور سببا للتسع يعني الأزالة أو التصيير أو النقل كما قدم  
فوضعه وكلام الشارح في معنى التسع ولا يعني أنه إذا كان التسع في اصطلاحهم معناه ما ذكرنا فلتكن  
المناجاة المأخوذة من معناها في اصطلاحهم ما ذكر على التسع السابق (قوله وقد يكون بعض الموقوف  
من ورنه ورنه الأول) أي ذكر قوله في التمر بن أن يموت من ورنه الأول الح باعتبار العالين وكتبوا العمل  
الأولى وقد يكون ورنه الثاني غير ورنه الأول أي بقدر المال من ورنه الأول إلى غيرهم وهو من معنى التسع  
لغة فيكون ذلك توحيدا للاختلاف من التسع لكن فيه بعد من صريح الشارح قد در (قوله ومناسبة  
الاصطلاح المعنى ظاهرة) أي ومناسبة المعنى الاصطلاح المعنى المعنى ظاهرة لا تحتاج إلى بيان وقد  
علمنا (قوله إذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضيين أن يموت الح وقوله فتارة  
يموت أي في حالة يموت الح فتارة بمعنى حالة وهو منصوب بنزع الخافض وقوله وتارة يموت أ كثر أي وفي  
حالة يموت أ كثر من واحد (قوله وفي الحالاتين) أي موت ميت مختص من ورنه الأول وموت أ كثر من  
واحد وقوله قبل العمل ليس بقيد بليل قول الشارح في آخر الباب تنبيه كما يمكن الاختصار قبل العمل  
كذلك يمكن الاختصار أيضا بعد العمل (قوله فهذا أربعة أحوال) سبأ في توضيح واحد من أحوال كلام المصنف  
ووضع الثلاثة في كلام الشارح في اللغة (قوله على حال واحد) أي وهو ما دام من ورنه الأول ميت  
فقط ولا يمكن الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وإن يموت الح) هـ ذ شرط  
سبأ في جوابه وهو قوله فصع الحساب الح وقوله من ورنه الميت الأول حال مقدم من الميت الآخر أي حال  
كونه كأنما من ورنه الميت الأول وقوله ميت آخر أشار الشارح إلى أن قوله آخر صفة أو صوف محذوف  
وقوله بفتح الحاء أي لا يكسر هاءه هاء بمعنى المعار وهو بالفتح وأما بالـ فكسر فهو بمعنى المتأخر وهو ليس  
مرادنا وقوله وهو الميت الثاني أي الميت الآخر وهو الميت الثاني (قوله قبل القصة) ظرف لميت  
آخر وقوله لترك الميت الأول لمعنا في القصة وفي تفسيره بذلك دون أن يقول أي تسعة ترك الميت الأول  
فما ذهب البصريين الذين لا يجمعون آل ومضام المضاف إليه (قوله ولا يمكن الاختصار) أي قبل العمل  
لأنه هو الحال التي ذكرها المصنف (قوله فصع الحساب المسئلة الأولى) أي عمل الحساب مسئلة

من التسع وهو لغة الأزالة  
أو التصيير أو النقل وترعا  
رفع حكم شرعي باثبات آخر  
وفي اصطلاح الفرضيين أن  
يموت من ورنه الميت الأول  
واحد أو أكثر قبل قصة  
التركة وقد يكون بعض  
الموقوف من ورنه الأول  
ومناسبة الاصطلاح  
المعنى ظاهرة إذا تقرر ذلك  
فتارة يموت من ورنه الميت  
الأول ميت فقط وتارة يموت  
أ كثر وفي الحالاتين تارة  
يمكن الاختصار قبل العمل  
وتارة لا يمكن فهذا أربعة  
أحوال اقتصر المصنف منها  
على حال واحد فقال (وإن  
يموت) من ورنه الميت الأول  
ميت (آخر) بفتح الحاء  
وهو الميت الثاني (قبل  
القصة) لترك الميت  
الأول ولم يمكن اختصاره  
(فصع الحساب) المسئلة  
الأولى

يخرج من مائة من كرواها ثمانية مائة (قوله وأعرف سهمه) أي سهمه فمهم مرفوعه شاف بفتح الشين  
 وقد قال المصنف بسد وان تكن أي سهام البيت الثاني فأما الصغير على السهام المأخوذة من قوله سهمه  
 بواسطة الإضافة وقوله أي البيت الثاني تفسير الصغير في قوله سهمه وكان المناسب أن يقول أي البيت الآخر  
 لأنه هو الواقع في كلام المصنف وكان له لاختصاصه وكذا يقال فيما بعد وقوله من مائة المسئلة الأولى من مائة  
 بقوله سهمه ولاضافة فيه من إضافة الصفة إلى موصوف أي من المسئلة الأولى المصنعة (قوله وأجعل) بمعنى  
 صنع كما قاله الشارح فلا بد من تصحيح المسئلة الثانية بحيث يخرج ما لكل من الورثة فيها جميعا وقوله مسئلة  
 أخرى أي صغيرة لأولاد وقوله تأنيث آخر أي بفتح انهاء (قوله أي جمع البيت الثاني الخ) تفسير لأجل  
 له الخ لكن أصل تفسير آخرى (قوله كالتقديس التفسير) أي جعل لأجل ما له الوجه الذي بين تخصيصه  
 فالسكاف يعني على ما يعتقده الذي صفة أو صوف محذوف وإلى التفسير عوض من المضاف إليه على مذهب  
 الكوفيين وجعل بينهم الكاف على الادم وعليه فالنفي جعل لأجل ما له الوجه الذي بين تخصيصه وقوله  
 فيما بعد متعلق ببيتين أي فيما قدمه المصنف وقوله بل بالحسب متعلق بقديم وقوله من تأصيل المسائل  
 وتخصيصها بيان لما قدم (قوله فإذا عرفت معصم الثانية الخ) الموافق لما في النظم أن يقول فإذا جعلت  
 لثاني المسئلة الخ لكه صرح بأنه لا بد من معرفة معصم الثانية وقوله سهام البيت الثاني أي وعرفت سهام  
 البيت الثاني وقوله من المسئلة الأولى مرتبا بسهام وقوله نأعرض الخ جواب إذا وقوله فلا يتخلون ثلاثة  
 أحوال أي فإذا عرفت ما عليها فلا يتخلوا لهما من حالين ثلاثة أحوال (قوله لأنه الخ) على قوله يتخلو  
 الخ والصغير لقال والشرائح (قوله أما أن تنقسم الخ) أي كأي أم وابنين ثم مات أحد الابنين قبل قسمة  
 التركة أم ابنين وثم تأصيل الأولى من من يخرج السدس ونصف من أبيها الثاني ولكل ابن خمسة  
 وأصل الثانية من خمسة عدد رؤس الورثة وسهام البيت الثاني من الأولى خمسة وهي منقسمة على مسئلته  
 كإساق في الشارح (قوله أما أن توافقها) أي كأي أم وابنين ثم مات أحد الابنين قبل قسمة  
 قبل قسمة التركة من جد ما أبي أبيها الذي كان أبي الأولى وجدتها أم أبيها التي كانت أم أبي الأولى وانتهت  
 الشقيقة أولاد أبي كانت بنتا في الأولى فالأولى من ستة فخرج السدس لأن فساد سدا ولا ينظر فخرج  
 الثلث لخره في مخرج السدس لكل من الابن من سهم ولكل من البنين سهمان وأصل الثانية من ستة  
 فخرج السدس الذي أجدتها بهم والجد هنا عصب الاخت في الباقي فهو لها أم وألانا فأنكسرت على  
 ثلاث رؤس لأن الجد برأسين والاخت برأس فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومنها تصح فالعديتين ثلاثة  
 ولعبد عشر وثلاث عشرة فإذا عرفت سهام إحدى البنين على مسئلتها وجدت بينهما ما وافقه بالنصف  
 لأن سهمها ثلثان نصفها واحد وسئلها ثمانية عشر منها تسعة ففقدوا ثلث سهام البيت الثاني مسئلته  
 بالنصف كإساق في الشارح (قوله ولما أن تباينها) أي كأي أم وابنين ثم مات أحد الابنين قبل قسمة  
 التركة أم ابنين فالأولى تصح من اثني عشر كما لا بد من ثمانية عشر وسئلها ثلثان وخمسة لانتقسم على اثنين  
 وتباينها فقدينا ثلث سهام البيت الثاني مسئلته كإساق في الشارح (قوله فإن اتفقت عليها) أي كأي  
 المثال الأول وهذا هو الذي يقوله قول المصنف وان تكن ليست عليها تفسير فهو مقابل لهذا المقدر وقوله  
 فلا ضرب أي أصلا لأنه مسئلة الثانية ولا وقعها في الأولى وقوله وتصح المناظرة مما بحثت منه الأولى أي  
 وتصح الجامعة للمسائلتين من العدد الذي بحثت منه الأولى وهو في المثال المذكور اثنا عشر (قوله وان  
 تكن الخ) قد عرفت أنه مقابل المقدر كما أشار إليه الشارح حيث دخل عليه قوله فان اتفقت وقوله سهام  
 البيت الثاني تفسير الصغير في تكن العائد على السهام المذكورة من قوله سهمه بواسطة الإضافة كما تقدم وقوله  
 في المسئلة الأولى مرتبا بسهام (قوله ليست الخ) هذا الجواب خبر تكن وأجمعها الصغير المستتر وقوله  
 عليها متعلق بتدقسم (قوله فإن وافقتها) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف فأرجع إلى الوق

(وأعرف سهمه) أي البيت  
 الثاني من معصم المسئلة  
 الأولى (وأجعل) أي  
 للبيت الثاني (مسئلة  
 أخرى) تأنيث آخر أي  
 معصم البيت الثاني مسئلته  
 (كأنه قد بين التفصيل فيما  
 تقدم) في بابا الحسابين  
 تأصيل المسائل وتخصيصها  
 فإذا عرفت معصم الثانية  
 وسهام البيت الثاني من  
 المسئلة الأولى فأعرض  
 سهام هذا البيت الثاني على  
 مسئلته فلا يتخلون ثلاثة  
 أحوال لأنه إما أن تنقسم  
 سهام البيت الثاني على  
 مسئلته وإما أن توافقها وإما  
 أن تباينها فان اتفقت  
 عليها فلا ضرب وتصح  
 المناظرة مما بحثت منه  
 الأولى

الى الوفاق) أي وفق مسئلة  
 الثاني (هنا) أي بالرجوع  
 الوفاق (فقد حكم)  
 أي حكم به الفرنسيون  
 والحساب وبين كيفية  
 الظرف في الموافقة بقوله  
 (وانظر) أيها الناظر  
 هذا الكتاب بين سهام  
 الميت الثاني ومسئلته كما  
 أسلفناه (فان واقت)  
 مسئة الميت الثاني  
 (السهام) أي سهام (فخذ)  
 هديت وقفها) أي وفق  
 المسئلة الثانية (فما) فهو  
 قائم مقامه فقوله هديت  
 جلة دعائية معترضتين  
 الفعل ومفعوله (واضرب)  
 أي وفق الذي كود (أو)  
 اضرب (جميعها) أي  
 المسئلة الثانية (في السابقة)  
 أي الاولى (ان لم يكن  
 بينهما) أي بين المسئلة  
 الثانية وسهام الميت الثاني  
 من الاولى (مواقة) بأن  
 كان بينهما تباين فقط كما  
 قدمنا في تصحيح المسائل  
 انظر بين السهام  
 والرؤس أنه لا تأتي  
 الماتلة ولا المداخلة لان  
 الثانية كل رؤس هناك  
 فقد علت الاحوال الثلاثة  
 وهي اقسام سهام الميت  
 الثاني على مسئلته  
 أو موافقتها أو باتباعها  
 قررت به كلام المؤلف رحمه  
 الله تعالى وإذا ضربت

جواب شرط مقدر والمذبح جواب الشرط المصرح به أي قوله وان تكن الخ وهذا الحل يتلزم التكرار مع  
 قوله وانظر فان واقت السهم اما الخ نزول لتجمل العلامة الخ في البيت الا من التناول الذي لا يحتاج  
 اليه فيكون حذفه لا يمكن اولى ويمكن دفع التكرار بحل كلام المصنف بغير ما حله به التناحر بأن يقال معنى  
 فالرجع الى الوفاق فالرجع الى التوفيق بين سهام الميت الثاني وسهام الاول فتطبق بينهما مفاخره فتدبر بينهما  
 موافقته وتولد تحديدهما مائة ثم فصل ذلك بقوله وانظر فان واقت السهم الخ كما لو تضمن كلام السبط  
 فكان الاول الشارح أن يحذف قوله فان واقتها ويحل كلام المصنف به البند دفع التكرار (قوله أي  
 وفق مسئلة الثاني) وبما يشير الى أن الالعرض من المضاف اليه على مذهب الكوكبين (قوله بهذا)  
 متعلق بقوله حكم بعده واعتقدمه لمصلحة كونه نائب فاعله الضرورة وقد عسر الشارح اسم الإشارة  
 بالرجوع الى الوفاق فهو راجع الى رجوع المعلوم الى رجوع قوله في المواقى الاولى في الموافقة (قوله  
 أي حكم به الفرنسيون والحساب) أي علماء الفرائض وعلماء الحساب المتعلق بالفرائض وهذا تقسيم  
 لقوله بهذا قد حكمهم الاشارة الى أن الجار والمجرور مقدم على متعلقه (قوله وبين كيفية النظر الخ) هذا  
 لا يناسب الا على الجمل الذي قدمناه أو ما على حد الشارح فهو محض تكرار كما قلت (قوله وانظر أيها  
 الناظر في هذا الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أيها المشتغل بمسئلة المداخلة لان هذا أسس باق من  
 ذلك (قوله فان واقتن مسئلة الميت الثاني السهام) أي أن كان بينهما واقتن نصف أو راجع  
 أو غيرها وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هديت أي بالها الناظر في هذا الكتاب أو المشتغل بمسئلة  
 المداخلة وقوله وقفها تماما أي وفق بقوله أي حال كونه تاما وقوله فهو قائم مقامه فطيس لقوله فخذ  
 وفعلها لا تام مقامه (قوله وقوله هديت الخ) الاولى وقوله هديت الخ لان هذا لا يتفرع على ما قبله  
 ويمكن أن تجعل الفاعل استنافية لا ظرفية وقوله دعاته أي إنشاء الدعاء ليعطى وقوله بين الفعل أي  
 الذي هو فخذ وقوله مفعوله أي الذي هو وفق (قوله واضرب) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا  
 بقوله فان واقت وقوله واضرب جميعها لا يصح عطف ذلك الاصل قوله فان واقت السهام فلا بد من  
 تقدير الفعل الذي قدوة الشارح ويكون مفعولا على ذلك ونعم من عطف قوله أو جميعها على الضمير  
 واضرب لان ذلك مرتبط بقوله فان واقت السهام وهذا لا يصح ارتباطه بل هو مرتبط بقوله بعده ان  
 لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بان كان بينهما مافقا) لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يعنى  
 بالباينة والماتلة والمداخلة فصره الشارح على البائنة بقوله بان كان بينهما تباين هنا وظل ذلك بقوله  
 لما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ يدل على قوله في تصحيح المسائل الخ وقوله انه الخ أي من أنه  
 الخ فهو بيان لما قدمت الخ وقوله لا تأتي الماتلة أي التي تنحج الى الضرب ولا لا يكون هناك مماثلة كان  
 تكون سهام مخصصة وستلته خمسة كلها لا تنحج الى الضرب وقوله ولا المداخلة أي التي تنحج الى الضرب  
 الا كبيرا ولا فتدبر يكون هناك مماثلة لكي تارة تكون المسئلة هي المداخلة في السهام كان كانت المسئلة  
 خمسة والسهام عشرة فتكون من مخصصة فلا تنحج الى الضرب وتارة بالكس فتعتبر الموافقة لانها انحصرت  
 من المداخلة كما قدمت الاشارة الى ذلك في النظر بين السهام والرؤس (قوله لان الثانية الخ) على هالدية  
 أي لكن ما قبله وقوله هنا أي في المداخلة وقوله كل رؤس هناك أي والسهام ها كالنصيب  
 هناك أي في النظر بين السهام والرؤس (قوله وقد علمت) بالبناء لا مجهول وقوله فمما حتررت به كلام  
 المصنف أي بواسطة ما قدوة بقوله فان اقتسم عليها الخ (قوله واضربت الثانية) أي هذه البائنة  
 وقوله أو وقفها أي عند الموافقة وأما عدم الانقسام فلا ضرب وتصح المداخلة مما حتمت منه الاولى كما مر  
 (قوله فاذا أردت قسمه الخ) هذا دخول على كلام المصنف وهو بيان لكيفية تقسمة الجماعة وقوله فمن

الثانية ووقفها في الاولى فبايع فنه تصح المداخلة لجماعة الاولى والثانية فاذا أردت قسمه هذا لجماعة على ورثة الاول والثاني فنه ثمن من  
 الاول أخذ مضر وبأى كل الثانية عند التباين أولى وقفها عند التوافق وقد ذكرنا بقوله

له ثمن من الثانية أخذ  
مضرب بالكلية موزنة  
من الأولى عند التبان أولى  
وقتها عند التوافق وقد  
ذكر ذلك قوله (وأسهم)  
المسئلة (الأخرى) وهي  
الثانية (في السهام)  
لجبت الثاني من المسئلة  
الأولى (فصرب) إن لم تكن  
بين مسئلة الثاني وسهامه  
مواظفة بل كانت البايئة  
(أولى وقتها تمام) إن كانت  
بينهما موافقة فحاصل من  
الصرب في كل من الحالتين  
فهو حصص ذلك الوارث في  
الثانية التي ضربت سهامها  
في تلك السهام أولى وقتها  
من معجم المناخفة وأما  
ورث شخص من ميتين  
فاجمع ما بينهما والاختبار  
لحصة المناخفة بأن تجمع  
حصص الرتبة فإن سادى  
مجموعها معجم المناخفة  
فهو صحيح والأفوه غلط  
فأعده (فهذه الطريقة  
التي ذكرها (طريقة  
المناخفة) التي ما فيها من  
دقة الأولى بيت فقط  
(فاروق) أي أسهل (جا)  
أي هذه الطريقة أي  
بجمعها (دقة) أي مثله  
(فصل) من قولهم فصل  
الرجل ففصله صار فصل  
والفضيلة ضد نقص  
(شأنه) أي مرتبة عالية

له ثمن من الثانية أخذ  
مضرب بالكلية موزنة  
من الأولى عند التبان أولى  
وقتها عند التوافق وقد  
ذكر ذلك قوله (وأسهم)  
المسئلة (الأخرى) وهي  
الثانية (في السهام)  
لجبت الثاني من المسئلة  
الأولى (فصرب) إن لم تكن  
بين مسئلة الثاني وسهامه  
مواظفة بل كانت البايئة  
(أولى وقتها تمام) إن كانت  
بينهما موافقة فحاصل من  
الصرب في كل من الحالتين  
فهو حصص ذلك الوارث في  
الثانية التي ضربت سهامها  
في تلك السهام أولى وقتها  
من معجم المناخفة وأما  
ورث شخص من ميتين  
فاجمع ما بينهما والاختبار  
لحصة المناخفة بأن تجمع  
حصص الرتبة فإن سادى  
مجموعها معجم المناخفة  
فهو صحيح والأفوه غلط  
فأعده (فهذه الطريقة  
التي ذكرها (طريقة  
المناخفة) التي ما فيها من  
دقة الأولى بيت فقط  
(فاروق) أي أسهل (جا)  
أي هذه الطريقة أي  
بجمعها (دقة) أي مثله  
(فصل) من قولهم فصل  
الرجل ففصله صار فصل  
والفضيلة ضد نقص  
(شأنه) أي مرتبة عالية

قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح شيخ الجبل يسمون الارتفاع والجل  
بأنه تكبر والالف ارتفع كجاء وأوفى مع أوجب الارتفاع انتهى

بكسر الكاف وسكون الباء أي لاجل الكبر **(قوله ولمثل ثلاثة أمثلة)** أي ولمثل ثلاثة أمثلة وفيه  
 إدخال لام الأمر على فعل التكلم وهو قبل وقوله ما ذكره في الانقسام الخ أي بسبب اعتبار انقسام سهام الميت  
 الثاني على مسئلتهما وتباينها أو توافقهما **(قوله مثال الانقسام الخ)** أي إذا أردت ذلك مثال الانقسام  
 الخ وقوله أم وابنان فلام السدس ولابن الباقي فصلهما من ستة فلام السدس واحد يقي خمسة لا تنقسم  
 على الابن ونسبهما مقسرب اثنين في ستة باقى عشر ومنها تصح فلام اثنان ولكل ابن خمسة كما قاله الشارح  
 بعد **(قوله مات أحدهما)** أي أحد الابن وقوله قبل خمسة التركة أي بخلاف ما لو مات بعد خمسة  
 التركة فإنه تكون له مسئلة مستقلة ولا مانعة **(قوله من ابنين ومات)** أسقط الجدة التي هي الأم في  
 الأولى لوجود مانع فأمها كالقتل ونحوه فلو لم يمت سهامان لكان ذلك مثالا لقوانين المسئلة الثانية  
 حيث من ستة ومم الميت الثاني خمسة وينقسم باثنين بقدر الستة التي هي المسئلة الثانية بقدر الستة  
 التي هي الأولى يجعل اثنان وسبعون في ثمن من الأولى أخذ مضر وباقى جسيم الثانية وهو ستون من ثمن  
 من الثانية أخذ مضر وباقى جميع سهام موروثة فلام بوصف كونها أمانا اثنان من الأولى في ستة  
 باقى عشر ولو أوصف كونها حادثة لاجل السدس الثانية في خمسة خمسة لهما سبعة عشر ولابن الخ  
 خمسة من الأولى في ستة ثلاثين ولكل من الابن اثنان من الثانية في خمسة عشر وتوالت واحد من الثانية في  
 خمسة خمسة وبمجموع تلك الحصص اثنان وسبعون وهي الجامعة **(قوله فالأولى من اثني عشر)** أي نصيب  
 من اثني عشر والأصل لهما من ستة كلوا ظاهر وقوله والثانية من خمسة أي التي هي عدد الرأس لأن  
 الابن يار بعقوبت الميت الواحد **(قوله وخمسة)** مبتدأ وقوله على خمسة متعلق بخمسة الذي هو الخبر  
**(قوله فنصيب المائنة كلها)** أي الجامعة لستين وقوله من اثني عشر أي التي نصيب منها الأولى وقوله  
 من غير ضرب أي لعدم التباين والتوافق **(قوله فلام اثنان)** أي من الأولى وليس لهما من الثانية لقيام المانع  
 بها كما تقدمت الإشارة إليه وقوله لابس الباقي أي الباقي بما يمد موت ذلك الابن وتوله خمسة أي من  
 الأولى وقوله ولكل ابن من ابني الميت الثاني اثنان أي من الثانية وقوله وليت واحد أي من الثانية  
 أيضا وبمجموع تلك الحصص اثنا عشر وهي الجامعة **(قوله ومثال المباشرة أن عوت الابن الخ)** أي والمسئلة  
 الأولى باقية بأصلها كما كانت وقوله من ابنين أسقط الجدة التي هي أم في الأولى لوجود المانع القائم بها  
 كما في مثال الانقسام فلو لم يمت سهامان لاحت المسئلة الثانية من اثني عشر وإن كان أصلها ستة وإذا  
 فطرت بينهما بين سهام الميت الثاني الخمسة وجدت بينهما تباينها مقسرب جميع المسئلة الثانية وهو الاثنان  
 عشر في مثلها وهو مع الأول ومطلح ذلك مائة وأربعون بعقوبت ثمن من الأولى أخذ مضر وما  
 في جميع الثانية موروثة ثمن من الثانية أخذ مضر وباقى جميع سهام موروثة فلام بوصف كونها أمانا اثنان  
 من الأولى في اثني عشر بأربعة وعشرين ولو أوصف كونها حادثة لكانت الثانية في خمسة عشر فليكن  
 لها أربعون وثلاثون ولابن الخ خمسة من الأولى في اثني عشر يستين ولكل من ابني الميت الثاني خمسة في  
 مثله خمسة وستون لثمن لكل منهما فلام معا يحسون وبمجموع تلك الحصص مائة وأربعون بعقوبت  
 وهي الجامعة **(قوله فالأولى من اثني عشر)** أي نصيبها كاتقدم وتوله ومثلها اثنان أي عدد رؤس  
 الاثنين **(قوله فاضر بالاثنتين)** أي الاذنين هما المسئلة الثانية وقوله في اثني عشر أي التي هي المسئلة  
 الأولى **(قوله فنصيب المائنة)** أي الجامعة لكل من المائتين وقوله من أربعين وعشرين في ثمن من الأولى  
 أخذ مضر وباقي جميع الثانية موروثة ثمن من الثانية أخذ مضر وباقى سهام موروثة **(قوله فإذا أردت)**  
 القسمة فلام أي ما قولك فلام الخ وقوله من اثني عشر وهي الأولى وليس لهما من الثانية لقيام المانع بها  
 كما من وقوله اثنان في جميع الثانية أي مضر وباقى جميع الثانية **(قوله ولابن المختلف)** أي بعد الابن  
 الميت وقوله خمسة في جميع الثانية أي مضر وباقى جميع الثانية وقوله اثنين بدل من جميع الثانية **(قوله)**

ولمثل ثلاثة أمثلة ما يار  
 الانقسام والتباين والتوافق  
 مثال الانقسام أم وابنان  
 مات أحدهما قبل خمسة  
 التركة من ابنين ومات  
 فالأولى من اثني عشر  
 أي بالتصحيح فلام اثنان  
 ولكل ابن خمسة والثانية  
 من خمسة وسهام الميت  
 الثاني من الأولى خمسة  
 وخمسة على خمسة منسجمة  
 فمصح المائنة كلها من  
 اثني عشر من غير ضرب  
 فلام اثنان ولابن الباقي  
 خمسة ولكل ابن من ابني  
 الميت الثاني اثنان وباقى  
 واحد ومثال المباشرة أن  
 عوت الابن من ابن فالأولى  
 من اثني عشر ولابن الميت  
 منها خمسة ومثلها اثنان  
 وخمسة على اثنين لا تنقسم  
 عليهما وتباينهما فاضر  
 الاثنين في اثني عشر فنصيب  
 المائنة من أربعين  
 وعشرين فإذا أردت القسمة  
 فلام من اثني عشر وهي  
 الأولى اثنان في جميع  
 الثانية وهو اثنان مائة  
 فهي لهما ولابن المختلف  
 خمسة في جميع الثانية اثنين  
 بعشرة فهي له

ولكل ابن من ابني الثاني من مسئلته أي الثاني وقوله من مسئلته أي الثاني وقوله واحدى جميع الخ أي  
ضرب واحد جميع الخ وقوله أي ابن الميت تغيب موروثة وقوله من الاول مرتبط بهما وقوله وهي أي  
سهام موروثة (قوله كسهما) أي فان له عشرة كسرة كاتدم (قوله فاذاجت) أي لاجل الاعتراف لاجل جهة  
عمل المناخة (قوله وهي ما صحت منه المناخة) أي بالاربعين والعشرون ما صحت منه المناخة وقوله فاعمل  
صحيح فاعلم على قوله وهي ما صحت منه المناخة (قوله ومثال الموافقة بعض صور المسئلة المأمونة) أي انما القيت  
بالمأمونة لأن المأمون سأل منها يعني نأ كتم كسب كره الشارح وانما جعل لها صورا باعتبار ان الميت  
فيها صادق بان يكون ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا فحصل أن البنتين اثنتان شقيقتان وأولاد لا يختلف  
الحال بذلك وإذا كان أنثى فحصل أنهم اثنتان شقيقتان وأولاد يختلف الحال بذلك كما في مال ابنه بعض  
هذا على كان الميت ذكرا أو أنثى من البنتين اثنتان شقيقتان وأولاد (قوله وهي) أي البعض وإنما  
أنث الضمير باعتبار أنه كتب التأنيث من الخلف اليه وليس عاديا على المسئلة لأن الميت فيها صادق بان  
يكون ذكرا أو أنثى كما علمت وقد جعله هار جلاستين يرجع الضمير لبعض (قوله وخلف أبو يونس ابنتين)  
فلكل من الابن من السدس فلهما الثلث والبنتين الثلثان (قوله عن المسئلة) أي الابن واحد  
البنتين لكن صار الابن اجد في الثانية وصور الامجد في الثانية واحدى البنتين اثنتان صارت الورثة في  
الثانية عدو اوجدت وأختا (قوله فالاولى من ستة) أي يخرج السدس الذي لكل من الابن وأما يخرج  
الثلثين فهو داخل في يخرج السدس وقوله لكل من الابن سهم أي لا لكل منهما السدس وقوله  
ولكل من البنتين سهمان أي لأن لهما الثلثين (قوله والثاني في المناخة) وهي التي كانت ما في الاولى وقد  
هو بها بأحد الابن وقوله وجد هو الذي كان أباه في الاولى وهو غير أنه فيها بأحد الابن وقوله  
وأخت شقيقة وأولاد وهي التي كانت احدى البنتين في الاولى (قوله فاصول من ستة) أي يخرج السدس  
الذي للجد ولأختان أصلهما من ثمانية عشر لأن فيها سدسا وثلاث الباقي وقد قدم أن كل مسئلة فيها سدس  
وثلاث الباقي يكون أصلهما من ثمانية عشر على الخمد لا ناقول محل ما تقدم اذا كان ثلث الباقي للجد الفرض  
وما هنا ليس كذلك لأن ثلث الباقي للأخت بالتعصيب مع الجد فليس في المسئلة فرض غير السدس فأصلها  
من يخرج فقط وانما هنا عليه لأن بعض الطلبة قد غلط فيه (قوله للجد سهم) أي لأن لها السدس  
وقوله للجد والأخت خمسة الخ أي تعصيان الجد بقرعة الأخ فيعصب الأخت كسرها (قوله وحاصل  
ضرب ثلاثة الخ) أي والذي يحصل من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر (قوله للجد ثلاثة) أي لأن لها  
واحد في ثلاثة ثلاثة وقوله للجد عشرة أي لأنه ثلث الباقي الذي هو خمسة عشر وقوله للأخت خمسة أي  
لأن لها ثلث الباقي وهو خمسة (قوله فليبت الخ) أي اذا أردت بيان العمل في المناخة التي في هذه المسئلة  
وأقول للابنتين الخ وقوله فاعلم من على الثمانية عشر أي قابل بينهما وقوله مع النسبة يدل من  
الثمانية عشر (قوله فقد بينهما موافقة بالنصف) أي لأن للابنتين نصفها وهو واحد والثمانية عشر  
نصفها وهو تسعة (قوله فاعلم من نصف الثانية الخ) مرتبط على محذوف والآن قد ورد كلا إلى نصفه  
فاعلم من نصف الثانية الخ وقوله تسعة يدل من نصف وقوله تبلغ أي المناخة وكذا قال في قوله منها  
تصع (قوله في له شيء الخ) هذا بيان لكيفية قسمه الجامعة (قوله ثانيا) أي في من ثان ولول  
المراد من ثانيا انهما تتعونا أو لا تتعونا مونا يلو يصح أن يكون المراد وثانيا بيان النسبة فلو لم يمت  
الاول (قوله فلام الخ) تفصيل لما قبله (قوله فاذاجت الخ) أي لا تمنحان جهة العمل في المناخة

يسبق ابن الابن الذي مات  
كان المذموم أو يفتقر من  
وهي ما صحت منه المناخة  
فالحاصل صحيح ومثال  
الموافقة بعض صور المسئلة  
المأمونة وهي قوله  
فلم تقسم التركى في مات  
احدى البنتين وخلف  
أبو يونس ابنتين عن المسئلة  
فالاولى من ستة لكل من  
الابن من سهم ولكل من  
البنتين سهمان والثاني  
جسد أم أبو جسد أبو أب  
وأخت شقيقة أولاد  
فأصلها ستة للجد سهم  
والجد والأخت خمسة  
الباقي بينهما على ثلاثة  
لا تقسم وتباين وحاصل  
ضرب ثلاثة في ستة ثمانية  
عشر منها تصع للجد ثلاثة  
وللجد عشر وللأخت خمسة  
فالبنت المتبقية من ثمانية  
فأخر منهما على الثمانية  
عشر مع النسبة فقد  
بينهما موافقة بالنصف  
فأضرب نصف الثمانية عشر  
تسعة في الاولى وهي ستة  
تبلغ أو بعبارة أخرى ومنها  
تصع للمائة في له شيء من  
الاولى أخذه ضروري  
تسعة وهو وفق الثانية  
ومن له شيء من الثانية  
أخذ ضروري واحد وهو  
وفق سهام الميت ثانيا فلام  
من الاول واحد في تسعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
تسعة تسعة وهو من الثانية يكون جدها عشر في واحد عشرة في تسعة عشر والباقي تسعة ثمانية عشر ولها من  
الثانية تسعة في كسرها اثنا عشر في واحد خمسة في مع لهما ثلاث عشرة من فاذاجت ثمانية عشر وتسعة عشر وثلاثة عشر واربعة

(قوله)

ونحنون وهي ما صنعت هذا  
المسئلة فاعلم جميع فلا  
يكون الميث الاول الذي  
خلف ابو بن وابنتين اثني  
كان الجدي في الثانية ايام  
فلارث وكان في الثانية  
ارث بيت المال اول الزيد  
الخلاف المشهور في ذلك بين  
الاخوة واحتمل يكون  
الانث في الثانية اخذا  
شقيقة أو لام فانختلف  
الخال يا عتارذ كوردة الميث  
الاول وأوتت لذلك لما  
سأل أمير المؤمنين للمأمون  
منها القاضي يحيى بن اكرم  
رضي الله عنهم بقوله هلك  
هالك وحلف ابو بن وابنتين  
ففرقهم الر كس حتى ماتت  
احدى البنتين عن الباقيتين  
فقال يا أمير المؤمنين الميث  
الاول رجل أو امرأة تعرف  
المأمون عطية فقال له اذا  
عرفت نفسك فعرف  
الجواب بقوله القضاء  
وبسبب سؤاله عن ذلك أنه  
لما أراد أن وليه قضاء  
البصرة أحضره فاستخبره  
لصغر سنه فانه كالحكي  
الحافظ عبيد الغني القديس  
رحمه الله كان ذلك الزمان  
احدى وعشرين سنة  
فاحس يحيى بذلك فقال  
يا أمير المؤمنين سئلتني فان  
القصد على

(قوله فاعلم جميع) تفريع على قوله وهو ما صنعت المسئلة (قوله فلو كان الميث الاول الخ) هذا  
يعبر بقوله فيما تقدم وهو رجل مات الخ وقوله فلارث أي لانه من ذوى الارحام (قوله لو كان في الثانية  
ارث بيت المال اول الزيد) أي وجد في المسئلة الثانية ارث بيت المال اول الزيد فلهذا اتى هي أم أم السدس  
ولاختان كانت لابوين التصفون كانت لام السدس وما بقى لبيت المال ان كان متغالما اول للعدة  
والاختبار وان لم يكن متغالما فغير عليهم بحسب أصنافهم فإذا كان الباقي لبيت المال كانت المسئلة  
الثانية من ستة كالاولى ولعل من الاول سهمان فإذا عرضتهما على مسئلتها وهي ستة وجدت بينهما  
موازنة بالنصف فتضرب نصف المسئلة الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الاولى بمائة عشر فلام من الاول سهم  
في ثلاثة ثلاثة ولها يكون سهم واحد من الثانية سهم في واحد واحد في مائة واحدة ولا بد من الاول  
سهم في ثلاثة ثلاثة ولا بد في الثانية لانه من ذوى الارحام كما علمت ولتضمن الاول سهمان في ثلاثة ستة  
ولها يوزن كونها اثنتان في الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة ان كانت شقيقة فيصنع له مائة واحدة والباقي سهمان  
لبيت المال وان كانت لام كل سهمان الثانية واحد في واحد واحد من الاول ثلاثة في اثنين ستة فيصنع  
له مائة واحدة والباقي أربعة لبيت المال او اذا راد الباقي علمها كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت  
شقيقة لان الباقي بدفعها يرد عليهم بحسب انصافها وهي أربعة ففصل المسئلة من أربعة فاعلم الميث  
من الاول اثمان فإذا عرضتهما على مسئلتها وهي أربعة وجدت بينهما موازنة بالنصف فاضرب فوق الثانية  
وهو اثنتان في الاولى وهي ستة فيصنع اثنا عشر فلام واحد من الاول في اثنين بائتين ولها يكون سهم واحد في  
الثانية واحد اضاف واحد يرد واحد فيصنع له ثلاثة ولتضمن الاول اثنين في اثنين أو بقوله هلك من الثانية  
يكون اثنا عشرة ثلاثة في واحد ثلاثة فيصنع له مائة واحدة في الاول واحد في اثنين بائتين ولا بد من  
الاثنا عشر ان كانت لام كانت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي بدفعها يرد عليهم بحسب  
علمها بحسب فرضها وهما اثنا عشر ففصل المسئلة من اثنين وسهام الميث من الاول اثنتان فإذا عرضتهما على  
مسئلتها وجدتهما مائة مائة فيصنع مائة مائة من الاول يلا ضرب فلام من الاول واحد ولا بد من  
الثانية فلام من الاول واحد اضاف واحد له مائة مائة في الثانية يوزن كونها واحدة كذلك فيصنع لها اثنتان ولتضمن  
من الاول اثنا عشر ولها مائة مائة في الثانية يكون سهم واحد في مائة مائة (قوله على الخلاف المشهور  
في ذلك) أي حال كون ذلك كالمسئلة الخلاف المشهور في روث بيت المال اول الزيد (قوله واحتمل الخ)  
معطوف على قوله كان الجدي في الثانية الخ (قوله فانما كان اثني) أي لاجل اختلاف الخال الخ أي لانه رث لابي في الثانية كان  
الميث الاول ذكرا ولارث في الثانية كان اثني (قوله فلهذا كان اثني) أي لاجل اختلاف الخال يا عتارذ كوردة  
الميث واقوته (قوله أمير المؤمنين) فاعلم وللمأمون بدل من يحيى مفعولوا كتم بالثلاثة في الاصل  
اسم لفظه البطن ثم جعل على الابهى (قوله بقوله) متعلق بسأل وقوله هلك هالك الخ بقوله الخ بقوله الخ  
هالك مانوس يستعمل في الكافر والمسلم قال تعالى امرؤ ذلك لكسني التعبير لان جملتين مجازاة  
لعمرف (قوله فقال يا أمير المؤمنين الخ) أي فقال يحيى يا أمير المؤمنين الخ وقوله الميث الخ على تقدير  
هذه الاستفهام وقوله فطنته أي ذقوه ففهمه وقوله فوالله القضاء أي قضاء البصرة كما يصرح به ما بد  
(قوله وبسبب سؤاله عن ذلك) أي الذي كور من المسئلة للذ كوردة وقوله انه الخ تمرا ابتدا وقوله البصرة  
مثلية البله والفتح أفصح والكثير في النسبة اليها بصري بالفتح وبسبب الكسر وأما الضم فلم يسمع كما علمه  
الاستاذ الحنفى عن المناوي للتلايين بالنسبة الى بصري بالشام فانه بالضم فقط والقياس أن النسبة الى  
البصرة بصري مثلث الباء كالمروءة الاستاذ الحنفى في قرأته التسمائل ونقله عنه العلامة الامير ولي ياتي باليس  
انكلا على القرأتين (قوله فاستخبره) أي استخبره وقوله فلهذا لم يزل لعله أي لم يصره وقوله  
اذ كان أي وقت الاحضار وقوله فاحس يحيى بذلك أي فعل يحيى باستحضار المأمون له (قوله فان القصد)

[illegible]

أى المقصود والمقول عليه وقوله لا تخفى بفتح فسكون أى لا موقوف من صفرك أو كبر (قوله) وكألفه يخفون  
 أى يخفون وقوله العمال جمع عمل وهو الأولى على عمل وقوله والقضاء والامر صاف خاص على  
 عام وقوله بالسراية أى بمجانبة الغير الفرض (قوله) فقال ما تقول فى أبو بن الخ) لا يخفى أن المقول هنا غير  
 المقول فيما سبق فعمل الشارع تعالى فى أحد الموضوعين بالعمى (قوله) عن الباقرين أى الذين صاروا وحدة  
 واحدة البتة التى صارت أختنا وقوله وقيل ضمهم أى من الباقرين (قوله) استقر مشايخنا أى علمناها  
 وقوله واستقره صاف سبب على مسبب (قوله) ما تخفون أى اختبروه وقوله فتقواله الخ تفسير لما مضى  
 وقوله كم من الضايف أى أى هدى من السنين من الضايف وقوله هال من هجاب الخ من هجا ذاك  
 أى هجره من هجرته وأجابه ذلك إشارة إلى أنه وقع قولته منتهى السن من صلى الله عليه وسلم فلما أجابه  
 بذلك أسكنهم وقوله ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين (قوله) مكة أى قضاءها (قوله) فلذلك جئت الخ)  
 أى فلجاء لكون المأمون سأل عنها يحيى بن أكرم جئت الخ (قوله) فبنيت الخ) تربع على ما تقدم  
 وقوله أن يسأل فاعل بنفى وقوله كلف أى سأل وقوله لا اختلاف الحكمه قوله بنفى الخ وقد علمت  
 وجه اختلاف الحكم علم (قوله) واعلم أنك الخ) مجرد فائدة وغرضه مباهلة الإشارة إلى أنه لا يتبين العمل  
 بطريق المسألة (قوله) ولكن يقول) فيه نظر لأن الطول على عمل المتأخره بالمرتب السابق أكثر ضرورة  
 أنه يحصل المستلزام ثم الجامعة فكان الأولى أن يحذف ذلك كما بيده كلام العلامة الأمير وقوله ويؤتون  
 القصد أى المقصود وقوله من قسمه الخ بيان القصد بمعنى المقصود وجوهان أو فهم ذلك أنه قسم كل  
 مسئلة على حد ما يستقل (قوله) تيمم أى كلام المصنف لانه اتخاذ كراهة من أوجه فهم الشارح  
 الكلام يذكر الثلاث حالات الباقية فقط أى لا كثر وألفها زائدة لتزيين اللفظ وقطع معنى حسب هذا هو  
 المشهور وكتب بعضهم أن الفاء واقعة فى جواب بشرط مقدور وقطع اسم فعل بمعنى اتوا التقدير أن أردت  
 الزيادة من بيت واحد فأنته اه وفيه تكلف (قوله) أكثر من بيت) أى ولم يمكن الاختصار قبل العمل  
 (قوله) سواء كانوا أكاهم أى المبين وقوله من ورثة الأولى أى كإسائى فى المثال الآتى من شيخ الاسلام  
 وقوله أو كان فهم الخ لم يخله (قوله) وفى ذلك أوجه) أى وفى العمل فى ذلك أوجه (قوله) أن تفصل جامعة)  
 أى بأن تفصل لامت الثانية مسئلة وتفرغ سهام من الأولى بعد تخصيصها وترفعها على مسئلة فان انقسمت  
 كانت الجامعة ما صحت منه الأولى وان باين فاضرب جميع الثانية فى الأولى وان وقعت فاضرب بولى  
 الثانية فى الأولى وما حصل منها جامعة (قوله) والشأن) أى مسئلة الميت الثانية (قوله) واجعله أولى  
 بالنسبة الميت الثالث) أى واجعل تلك الجامعة بمنزلة المسئلة الأولى بالنسبة مسئلة الميت الثالث وقوله  
 ومسئلة الميت الثالث أى واجعل مسئلة الميت الثالث وقوله ثانية أى بمنزلة الثانية (قوله) وحصل جامعة  
 على ما يقتضيه الحال) أى جارية على ما يقتضيه الحال ثم بين تلك الحال بقوله من انقسام الخ ومعنى يحصل  
 الجامعة حينئذ ملاحظة أن الجامعة ما صحت منها الأولى وان كان لا ضرب فأن دفع قول بعضهم الأولى حذفه  
 ادفعه انقسامه لا تفصل جامعة (قوله) وهو جرا) على الأصل معناه أو قيل لكن ليس ذلك مرادها وانما  
 المراد استمر وجرا فى الأصل مصدر جرد وإذا صحبه لكن ليس ذلك مرادها بل المراد استمراره أو فكأنه قال  
 واستمره فى ذلك استمراره وفى الأصل أيضا الطلب والمراد منه المتابعة فافهم ويستمر ذلك فى الميت السابع  
 والثامن والتاسع وهكذا استمراره إلى الملا نهاية (قوله) ولنمثل ذلك) أى لئلا كرم من موشأ كتر من  
 واحد ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله) مثله فى الاربعة) أى الاربعة أموات فان الميت الأولى

١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩

نقسم وتوافق وتساين فان كان ملك رابع فاجعل جامعة الثلاث اولى ومستلة الرابع ثابته واعمل كذلك في خامس هذا  
سادس واولى اوافي بالغ فيه نعم مسئله المناخعة الجماعه عقل سائل اولئك الاموات ولنمثل لذلك بمثال ذكره الشيخ في كبريائه الله تعالى في  
روح الكفانة بقوله مذهبه في الاربعة

زوجة وأولاد وبستان ثم مات  
 الأب عن الباقي وأخ لأبوين  
 ثم ماتت الأم عن الباقي وأم  
 وم ثم أحدى البنتين  
 زوج ومن بقي فالحسين  
 الأولى من عدة وعشرين  
 مات الأولى زوجة وبقي  
 ابن وأخ فثمانين أربعة  
 وعشرين فوافق خطه من  
 الأولى بالبيع فثمانين  
 مائة وأربعين وسبب في له  
 ثمن من الأولى ضرباً ستة  
 أومن الثانية في واحد  
 فلزوجة ثمانية عشر  
 ولأم مفقودة ولولكل  
 بنتان وخمس ولأخ  
 خمسة ثم ماتت الأم عن أم  
 وبقي أربع من فثمانين  
 ستة فوافق خطها من  
 الأولى بن ثالث قصع  
 الثلاثة بن ثلاثة وأربعة

مسائل كتابه الذارح (قوله في ثمن الاولين) أي من جملتهما وقوله ضرب في اثنين أي الذي  
هو وفق مساهم موره وهو الام (قوله فلزوجة الاولى ستون ثلاثون) أي لان لهامن الاولين ثمانية عشر  
في اثنين بستون وثلاثين ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل بستون ثلاثون) أي لان لكل بستين  
الاولين ستون وخسين في اثنين مائة واثنى عشر ولكل ثمن الثالثة نصف كونها ثمانين اثنان في تسعة  
وثمانية عشر فيجتمع لكل ثمانون ثلاثون (قوله ولاخ عشرة) أي لانه من الاولين خمسة في اثنين  
بشرة (قوله ولام الثالث تسعة) أي ولام الميتة الثالثة لان لهامن الثالثة واحد في تسعة تسعة وقوله  
ولمعاها كذلك لانه واحد في تسعة تسعة (قوله ثم مات احدى البنين) أي اثنين صاروا بقين  
في الثانية والثالثة وقوله وأم أي التي هي زوجة الميت الاول وقوله وأخت أي نقيقة وهي بنت الميت  
الاول (قوله فستلثم ثمانية) أي بالمول لان أصلها ستة اذ نصف لكل من الزوج والاخت وثالث  
للأم وبقي خرجهما الثمانين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة وهي أصل المسئلة كما فعل الثمانية  
وسهام الميت الرابع وهو احدى البنين من جامعة المسائل الثلاث مائة وثلاثون باذهر ضاهل مسائلها  
وجدت بينهما توافقا بالنصف نصف سهمها خمسة وستون ونصف الثمانية أربعة وعشرون قال الشارح  
توافق ظاهرا بالنصف فضررب أربعة التي هي وفق المسئلة الرابعة في تسعة المسائل الثلاث وهي ثلاثون  
وأربعة وعشرون يحصل الصوماتان وستون وتسعون وهي الجامعة التي تقسم بها الاربع مسائل وذلك  
قال الشارح فضع الاربع الخ (قوله في ثمن الثلاث الاول) أي من جامعة قوله ضرب في أربعة  
أي التي هي وفق الرابعة وقوله أو من الرابعة في خمسة فوسن أي ومن ثمن من الرابعة فهو مضروب في  
خمس فوسن التي هي وفق مساهم موره (قوله فلزوجة الاولى التي هي أم في الرابعة ثمانتان وأربعة  
وسبعون) أي لان لهامن جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثين في أربعة مائة وأربعون ربع ومن الرابعة  
وصف كونها ما تبقي خمسة فوسن بمائتين ثلاثين فيجتمع لهامان ثمان وأربعون وسبعون (قوله  
ولابنت الباقية سبعة مائة وخمسة عشر) أي لان لهامن جامعة الثلاث مسائل مائتين ثلاثين في أربعة مائة  
بخمسة عشر من والرابعة بوصف كونها ثمانمائة وثلاثين في خمسة فوسن بمائتين وخمسة وتسعين  
فيجمع لهام سبعة مائة وخمسة عشر (قوله ولاخ أربعون) أي لانه من جامعة المسائل الثلاث عشرة  
في أربعين أربعين ولا شيء له من الرابعة (قوله ولام الثانية) أي ولام الميتة الثالثة وقوله ستون ثلاثون  
أي لان لهامن جامعة الثلاث تسعة في أربعة ثمان وثلاثين وقوله ولمعاها كذلك أي ستون ثلاثون لان  
له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة ثمان وثلاثين (قوله ولزوج الرابعة) أي ولزوج الميتة الرابعة  
وقوله ما ثمانية وخمسة وتسعون أي لان له من الرابعة ثمان في خمسة فوسن بمائة وخمسة وتسعين (قوله  
انتهى) أي كلام شيخ الاسلام كريا (قوله والحالات) أي الباقين من الاحوال الاربعة وقوله  
الثالث والرابع فستان الصالحين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أي فيها حتى في الميت الواحد في  
الاكثر (قوله ويسمى اختصار المسائل) أي لان الملاحظ فيه اختصار المسئلة وان تبعه اختصار السهام  
(قوله وهو) أي اختصار المسائل وقوله منها أي من الاوضاع وقوله ان تقصر رتبة من بعد الاول  
أي من بعد الميت الاول (قوله بمطلق العنوبة) أي بالعنوبة المطلقة من اشتراط الجهة المنصوصة  
بكلمة النبوة أو الشؤنة فلا يشترط الاتفاق في جهة مخصوصة انظر في ثمم ورؤا من الميتة الاول في مثال  
الشارح بجهة البه وتوهم بعد بجهة فلم يغفلوا في خصوص به من أول الطيور الى آخرها وقد ينفعون  
في جهة مخصوصة كما هو متواتر واحد واحد حتى في مهم ثمان مثلا (قوله سواء كان معهم من يرث من  
اول فقط ما يفرض) أي كالزوجة في المثال الاول وقوله أم لا أي أم يكن معهم من يرث من الاول فقط

وغير من ثمن له شيء من  
الاوليين ضرب في اثنين  
أو من الثالثة في تسعة  
فلزوجة الاولى ستة  
وثلاثون ولكل بنت مائة  
وثلاثون ولاخ عشرة ولام  
الثالثة تسعة ولمعاها كذلك  
ثم مات احدى البنين من  
زوج وأخذت فستانها  
من ثمانية توافق حلقها  
بالنصف فضع الاربع من  
أصوات اثنين وستون وتسعين  
في ثمن من الثلاث الاول  
ضرب في أربعة أو من  
الرابعة في خمسة فوسن  
فلزوجة الاولى التي هي أم  
في الرابعة ثمان وأربعة  
وسبعون ولابنت الباقية  
سبعة مائة وخمسة عشر  
ولاخ أربعون ولام  
الثالثة ستون وثلاثون ولمعاها  
كذلك ولزوج الرابعة ثمان  
وخمسة وتسعون انتهى  
والحالات الثالث والرابع  
أن يموت بعد الاول بيت  
أو أكثر ويمكن الاختصار  
قبل العمل ويسمى اختصار  
المسائل وهو أنواع ذكرتها  
في شرحي الفارضية  
والترتيب منها أن تقصر  
ورثة من بعد الاول فمن بقي  
من ورتبة من قبله ويرثون  
كلهم بمطلق العنوبة سواء  
كان معهم من يرث من  
الاول فقط ما يفرض أم لا  
كروية

التي يشهد كان الأول مات من زوجة وابنين فقط فتصح بالانحصار من ستة عشر لزوجته اثنان ولكل ابن سبعه قروا ملكك طريق المناقصة لصحت من بعده كثير ثم رجعت بالانحصار لما ذكر ولوعطف الاولاد فقط من غير زوجة فافوا كلهم واحد بعد واحد حتى بقي اثنان فكانت مات من اثنين فقط فتصح من اثنين (تدبره) كما يمكن الانحصار قبل العمل كذلك يمكن الانحصار ايضا بعد العمل ويسمى انحصار السهام وهو ان زوجيه بعد تصحيح المسائل في جميع الانصباة اشترى المخرج المسئلة وكل نصيب الى الوقف كزوج وقواس بنت منها قبل قسمة التركة قويت البنت عن بقى وهما اما واخصوها فتصح المناقص من الذين وسعين لزوج - قسمة عشر ولان ستة وخمسون والعسيان مشتركان بالحق فرجع المسئلة الى غنها تسعة وكل نصيب الى غنسه فرجع نصيب الام الى المسئلة ونصيب الزوجة الى اثنين واذا اشتركت الانصباة كلها لا نصيبا منها فلا انحصار ومن اؤا انا زيد من هذا عليه سكا شرح الترتيب وانه اعلم ولما انفس الكلام على الارث

الحق وما يتبعه ثم عني الارث بالتقدم والاحتياط وهو أدعاء فدا عننا ما كان:

لان الذي من انواع الارث بالتقدير والاستيعاب انما هو ارث الحقنى المشكل (قوله فقال) عطف على قوله  
 (باب ميراث الحقنى المشكل) \*

أى باب بيان ارث الحقنى المشكل فميراث أى الارث وحى العزاي غلوا بأن الحقنى لا ميراثه وبشاه  
 العقبان فى شرح الواقى على أنه تعالى ثالث لا ذكر ولا أنثى والله تعالى اعلم وصيكم الله فى اولادكم  
 لذكركم مثل حظ الانثيين فلم يذ كر الحقنى لكن نقل ابن حزم الاجماع على خلافه والحق أنه لا يخرج من  
 أحد النوعين وبسبب المنوثة على ما قبل تساوى الابوين فى الارث لانه قبل سبق الماهن أحدهما يقتضى  
 مراعاته فى ذلك كورثوا لثمنه على هذا فسلوكهما فى الارث لا يقتضى كونهن بنتى ووقع السؤال عن  
 الحالة التى يدخل عليها الجنه فاجيب بأنه يرجع لنوعه فى الواقع ان قلنا بأنه لا يخرج من أحد النوعين وان

فقال

قلنا أنه خلق ثالث فهو فوض له شبهة وأما الخثرة فكون هل حله وفى ما يشاء من بعضهم أنه يدخل  
 الجنة على أنه ذ كر لكن لا يقتضى أن الامر فوفى أعاده الحق الامير (قوله وانفقوا من المال) فيه إشارة الى  
 تقصير فى الترجمة وقد سبق الكلام على نظيره ذلك (قوله والحقنى) مأخوذ من الانقضاء) والله لنا بئس  
 لفظه وان كان معناه ذ كر باعتبار كونه شخصاً فى ذ كر فغيره ووصفه ولفظه وانصح بالافوت والظاهر  
 أنه كغيره يصح فيه ألف التانيث المضمرة كقيل ولا يتون وان غرهم ان كمال قاده العلامة الامير (قوله  
 وهو التثني والتكسر) العطف فيه لتفسير والمراد التثني والتكسر فى الكلام بأن يتكلم كالساعة لآلى  
 الاتصال بأنهم زماعطيه وان صدق بذاتهم هذا المعنى المقنن والمشتري يشابه النساء بحيث يقتضى  
 ويتكسر فى كلامه (قوله اوس قولهم الخ) أى من صدره على الاصح من أن الاشتقاق من الماشدولان  
 الاتصال أو يقال لاخذ يكون من المادى وغيره باحلاف لا اشتقاق فيكون لاخذ اوسع باي من الاشتقاق  
 وقوله خنت بكسر النون من باب تيب وقوله اذا اشتبه امره أى تقول ذلك اذا اشتبه به لما اشتبه امر  
 الحقنى قبله بنتى وان اتضح بعد ذلك بالذ كورة أو الافوت باعتبار ما كان وقوله لم يخلص طعمه أى لانهم  
 يتخلص طعمه فهو تعطيل لما قبله (قوله وهو آدمى الخ) أى لغنى هذا آدمى الخ والا وهو يكون فى الابلى  
 والبقركلا آدمى واعلم أنه لا نزاع فى جواز ولا وجود غير المشكل منه وادى النزاع فى وجود المشكل منه  
 فذهب الاكثر الى وجوده وذهب الحسن البصرى الى عدمه وروى قال القاضي اسماعيل لا بد من علامة  
 زيل الاشكال والحق أنه لم يرح عن الامام مالك فيه شىء خلافاً لى حتى عناه قال هو ذ كر تغلب الذ كورة  
 فقد غلبت مع الاتصال كالعامر أو توصل فانه يتطابق الجميع خطاب المذ كر تغلب الذ كورة وضع  
 الاتصال ما ولى مع الاتصال (قوله اوله ثقبه الخ) أو توبيعه فالحقنى المشكل نوعان وقوله منهما أى من  
 آتى الرجل والمرأة (قوله من شكل الامر) يفتح الكاف من باب تعدوى أو أخذ من شكل ونقطة لانه قباه  
 حيثما تشاء كل كفاه من قدس لاطهر انه من أشكل وقد يقال كلام الشارح فى بيان المادة المأخوذه  
 منها وبسته عمل شكل بمعنى قدس منه شكل الكتاب اذا قدس بالارهاب لكن مصدره شكل لا شكل  
 وبسته عمل أشكل بمعنى أزال اشكاله ونخلعه ومنه أشكل الكتاب أى أزلت اشكاله ونخلعه وقوله  
 التبر ذاجع لهما (قوله مادام مشكلاً) بخلاف ما ذا اتضح (قوله لا يكون أبداً أما الخ) أى الى  
 العابد فلا ينافى ما سبق فى مسئلة الملقوف أو أوله نفسه قال ج برث الاولاد وبروته با اعتبار بن الابوة  
 والامومة وهم أشبه اولادهم بالحقن وهم يرث من اولاد اولاده على انه ذ كر أوجدته وانصاف الظاهر انهما اه  
 قال الحق الامير به بده ذلك والظاهر اسراره على ما تقدم فى ذى الجهتين على ان الوجه الحزم بأوتة  
 ويحد حلاله الى ارباب الاولاد وادى كلام وقوله انه جعل من ناسه بهمة بمنزلة قول المرأة فى فرجها  
 شرب من لبن الحام فلا قلنا بل ويحرم اه (قوله والكلام فيه) أى فى الحقنى أى فى أحكامه وقوله  
 فى مقامين أى بانه نالهم من مباحته والافقه مباحث كسيرة فقد كره فى شتم السج تعطيل لكنها

(باب ميراث الحقنى المشكل)  
 والمفقود والحق والحقنى  
 مأخوذ من الانقضاء وهو  
 التثني والتكسر أو من  
 قولهم خنت العظم اذا  
 اشتبه امره فلم يخلص  
 طعمه وهو آدمى لآلى  
 الرجل والمرأة وله ثقبه  
 لا تشبه واحد منهما  
 والمشكل مأخوذ من شكل  
 الامر شكلاً وأشكل  
 التثني والتكسر مادام  
 مشكلاً لا يكون أبداً أما  
 ولا جذا ولا جسد ولا زوجاً  
 ولا زوجة وهو محصر فى  
 أربع جهات البنت  
 والاشرة والعمومت والولادة  
 والكلام فيه فى مقامين

لا تقول من التناقض النافذ (قوله أحدهما) أي أحد المتضامين وقوله فيما يتضعم وما لا يتضعم أي بيان ما يتضعم به من العلمات وما لا يتضعم به منها في كلامه محذوف العائد اليه وروايت التفسير وما لا يتضعم به مع أنه لم يصر بمجازه الموصول ولكن أنه حذف أول الجملتين التفسيرية حذف وهو مجرور (قوله وحده كتب النقطة) فلهذا إن ذا النقطة المتقدمة يتضعم بالثبوت بعد البلوغ قبل أو حيز فأنه قبل ولم يحسن فإن أحسنه بجملة لهافذ كرا أو بجملة لا جال تأتي أو بجملة لهافذ قبل أحدهما فلا حكمه وإن استوي أو فهو باقي على اشكاله ومنه إلا لثلاث المتقدمتان فإن أمي بكراه أو بالمتن فقط فهو ذكر وان حاض أو قبل أو أمي أو بالس فخرج التساهل فأنشأ وإن بالمتن ما كان سابق من أحدهما فالحكمه بالاقضية بجملة النساء أو لا جال أو لهامما سبق في ذي النقطة ولا يتضعم بالثبوت فيكون ثابت الله بولا يتضعم بالثبوت فينبود التدينين وتزلزل الدين ولا دخل له في الاضلاع في الاضلاع والامام أحمد يحكم بكراهة من ثبتت حبيته وكذا الامام مالك ويزيد عليه بأنه يحكم بالثبوت من ثبت ثبته فإن ثبتت حبيته وتدينه ما هو مشكل عالم يظهر فيه علامة أخرى فتوى إحدى العسالمين ويزيد على ذلك أو حبيته بأنه يحكم بالثبوت يظهر بالدين ويحكم بالاضلاع بعد الاضلاع فإن كانت اضلاع الحبيب الاضلاع غائبة فحضرها كالإمام حكمه بالثبوت وان كانت سبعة فحضر حكمه بكراهة لما اشتهر من أن سوءا حاشيت من ضلع آدم الأيسر لكن قال أهل الشرح باستواء الرجل والمرأة معا ومن استعمل بعد الاضلاع على أبي طالب رض الله عنه فإنه رفعه رجل تزوج بانهمة وكانت متنفذة فوكت على جارية فأجبتها فأمر غلامه فباعد الاضلاع الحبي فآذاهو رجل فزاد يري الرجال ولعل بعد الاضلاع لعدم الجزم بأن الجمل منوالا هو أقوى وحبه يقتضي الضلع بالثبوت وقد علم على الكل حتى لو حكم بكراهة بواجبه لا مرأة ثم جعل هو أبنا الحكم الأول وسكنا بالثبوت وقد ثبت قوتهم إذا حكم بخصي حله ثم طرأ اختلافه في نقل الحكم بما إذا لم تكن الثانية أقوى كالقول بأنه العلامة القديمة الواردة في الحديث وإن كان ضعيفا وهو مثل على الله عليه وسلم عنه فقال وروث بلغ الحوا وشد الرامن حيث يقول وهذا من قبيل الاثبات لا ينافي قوله أول من قضى في حق الاسلام على ان أبي طالب وأما أول من حكم فيه في الجاهلية فها من الظرب قطع الظاه المشاة وكسر الراء المهمة كان يفرح في كل مهم ومشكل فاستل منه قاله حتى أنظر فوالله ما نزل في مثل هذه منكم يا مشر العرب فبانت ليلته ساهرا وكانه جارية ترى غمها يقال لها خبيبة لما رواه ثقفه قالت ما نزل في ليلتك هذه فقال لها ويحك وبك دعي أمر البس من شأنك ليس هذا راعي العزم وقيل ان السائلين له عن ذلك أقاموا عذره أو بعين هو ما هو يذبح لهم كل يوم فضالته ان مقام هؤلاء عذرك أرفع في غنمك فقال لم تشكل على حكومة مثل حكومتهم فكانت أخيرة لعل عندى خبر جاو كرون عليه السلام فأخبره ففصلت أربع فضله المبال أقصده فأن بالمن حيث يقول الله كره ذكر وان بالمن حيث يقول الله فأنشأ خرج لاساس حين أصبح فقضى بالثبوت أشارت عليه وفيه خبر من حيث ان الحكمه قد يصح به الله تعالى من اسان من لا تقن عنده ويحبها من هو مستعملها وفيما اشار إلى أن القاضي أو المتي يتوقف فيه الايعام خلا لا يلعبه قضاء هذا الزمان ومفتو فان هذا جاهل أو توفى حادثة مثل هذا أو بعين على ما قيل حتى أن بعض العلماء مثل في درسه من مثله فقال لأدري فقال له السائل ان هذا ليس مكان الجاهل يقال له المكان الذي لم اشياء ويجعل أشباهه أما الذي يعلم ولا يجمل فلا مكانه اه ملخصا من طائفتي العلامة الحنفى والامير (قوله والثاني في إرثه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب فعد الشاهدة أنه بالفرض فقط في نصوص حنفى وبالتعصيب فقط في نصوص أخرى وهو لفق منها عند المالكية فيما زعمهم فلا تار باع المال يوافق حنفى لانه على تقدير الله كراهة يشق بجمع المال بالتعصيب وعلى تقدير الاثنية يشق التمسك بالفرض ويجعل نصف مجموعها وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وفذ كراه) أي الثاني (قوله وان يكن) أي يوجد وقوله

أحدهما فيما يتضعم وما لا يتضعم وحده كتب النقطة والثاني في إرثه وارث من معه وفذ كراهه بقوله (وان يكن في مسخى المال) من الورثة

في مسقط المال وهو الورثة وذلك بينهم الشارح قوله من الورثة فهو بيان لمسقط المال وهو أحقر أو من  
 أو باب القبول (قوله خنثى صحيح في الاشكال) المراد بكونه صحيحا في الاشكال أنه من الاشكال ونظيره  
 بحيث أنه لم يضع لابد كونه ولا يأنوثة فقوله بين الاشكال تفسير لقوله صحيح ووجه الشارح بقوله والمراد  
 الخ (قوله فاقسم التركة) أشار الشارح إلى أن المقول أقسم محذوف وقوله على الأقل هو صادق على اثنين من  
 أحوال الخنثى الخمسة لا يتوهمها الثاني والثالث أي كون أوته بتقدير كونه كونه من مقتضى تقدير الأثرية  
 وعكس وقوله ولكل من الورثة والخنثى متعلق بالأقل وقوله إن وراث أي كل من الورثة والخنثى وقوله  
 متغاضيا أي إن كان أوته بتقدير كونه كونه من مقتضى تقدير الأثرية (قوله كان خنثى مع ابن واضح) مسألة  
 التي كونه من اثنين ومسئلة الأثرية من ثلاثة وبينهما تبيان فخصر باسدا هدا إلى الأخرى يحصل ستة وهي  
 الجامعة للمسئلتين فتقسم على كل من المسئلتين فتخرج فهو جزء السهم فإذا قسمت الستة على مسئلة  
 التي كونه تخرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسئلة التي كونه وإذا قسمت الستة على مسئلة الأثرية تخرج لكل  
 سهم اثنين فهما جزء سهم مسئلة الأثرية ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من المسئلتين في جزء سهمهما  
 فتعطي نصيبه بتقدير كونه كونه والأثرية تعطيه أقل النصيبين فلما وضع من مسئلة التي كونه واحد في ثلاثة  
 ثلاثة وهي من مسئلة الأثرية اثنين في اثنين بأربعة فيعطي ثلاثة لأقل النصيبين والخنثى من مسئلة  
 التي كونه واحد في ثلاثة وثلاثة ومن مسئلة الأثرية واحد في اثنين فيعطي اثنين لأنهما أقل النصيبين  
 فيصير الموقوف واحدان تبين ذلك كونه الخنثى أخذه وان تبين أوته أخذه الواضح (قوله فلا أقل الخ)  
 الاطرق في الإعراب أن الأقل يستدل أو نصيب الأثرية خبر وقوله للخنثى ما خبره ثانياً أو أنه أتى به حذف والتقدير  
 يعطى للخنثى وقوله والواضح كون الخنثى ذكراً أي والواضح كون الخنثى ذكراً وإن كان كونه مفضي  
 سابقاً للشارح أن المعنى والأقل الواضح كون الخنثى ذكراً أي نصيبه باعتبار كونه ذكراً الكفر في عبارته  
 فلاقه ولو قال لأقل الخنثى نصيبه باعتبار كونه أنثى والواضح نصيبه باعتبار كونه ذكراً لكان أوضح (قوله  
 فيعطى الخنثى الثلث) أي وهو اثنين من الجامعة وقوله والواضح النصف أي يعطى الواضح النصف  
 وهو ثلاثة من الجامعة وقوله وقت السدس أي وهو سهم فان انضج الخنثى بالذ كونه أخذه وان انضج  
 بالأثرية أخذه الواضح كلهم (قوله وكزوج الخ) مسئلة التي كونه من ستة بلا هو الزوج النصف ثلاثة  
 وللام الثلث اثنين والآخر الشقيق الباقي وهو واحد ومسئلة الأثرية من ثمانية بأول فيعطي اثنين لا كمال  
 النصف الحقيقة وبين المسئلتين توافق بالنصف فيضرب نصف اسدا هدا إلى كامل الآخر يحصل أربعة  
 وعشرون وهي الجامعة للمسئلتين فإذا قسمتها على الستة فالتى هي مسئلة التي كونه تخرج لكل سهم أربعة  
 فهي جزء سهم مسئلة التي كونه وإذا قسمت على الثمانية التي هي مسئلة الأثرية تخرج لكل سهم ثلاثة وهي  
 جزء سهم مسئلة الأثرية فلزوح من مسئلة التي كونه ثلاثة في أربعة ياتي هسره من مسئلة الأثرية ثلاثة  
 في ثمانية فيعطى التسعة لاثنا أقل النصيبين وللام من مسئلة التي كونه اثنين في أربعة ياتي ثمانية ولها من  
 مسئلة الأثرية ثمانية في ثلاثة ياتي تسعة فتعطيها ستة لأنهما أقل النصيبين والخنثى من مسئلة التي كونه واحد في  
 أربعة بأربعة وله من مسئلة الأثرية ثلاثة في ثلاثة ياتي تسعة فيعطى أربعة لاثنا أقل النصيبين وقت الخمسة  
 الباقية فان انضج الخنثى بالأثرية أخذه وان انضج بالذ كونه من ستة بلا هو الزوج ثلاثة تسكيما للنصف ورد  
 اثنين لادم تسكيما للاثنا (قوله فالآخر في حق الخنثى ذكوره) أي لأن نصيبه على تقدير كونه كونه  
 أو بعبارة وعلى تقدير الأثرية تسعة وقوله وفي حق الزوج والام أوته أي لأن نصيب الزوج على تقدير  
 الذ كونه اثنين هسره وعلى تقدير الأثرية تسعة (قوله والبقيين) هو صادق بالأحوال الخمسة الستة  
 فتكون صفة على الأقل من عطف العام على الخاص وبذلك التحق تعاملي جعل بعضهم العطف لتفسير  
 (قوله أي المتبقين) فالمراد بالمداد اسم المصنوع وقوله الذي لا يملكه صفة كاشفة للمعنيين أي بالثلاثة

(خنثى صحيح) في الاشكال  
 (بين أي مظهر الاشكال)  
 والمراد كونه خنثى شكلا  
 باقيا على اشكاله لم يضع  
 بذ كونه قولاً بأثرية فاقسم  
 التركة بين الورثة والخنثى  
 (على التقدير الأقل)  
 لكل من الورثة والخنثى ان  
 وراث بتقدير كونه كونه  
 والأثرية متغاضيا كان  
 خنثى مع ابن واضح فلا أقل  
 نصيب الأثرية للخنثى والواضح  
 كونه الخنثى ذكراً  
 فيعطى الخنثى الثلث  
 والواضح النصف ووقت  
 السدس وكزوج وام  
 وخنثى شقيق فالآخر  
 في حق الخنثى ذكوره  
 وفي حق الزوج والام أوته  
 (والبقيين) أي المتبقين الذي  
 لا يملكه

يتوهم أن المراد بالمتقين ما يشبه ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق التردد (قوله وهو) أي المتقين  
الذي يشك فيه وقوله الأقل فيما سبق أي فيما لا يورث بثقة يرى المذكورون الأربعة مختلفين إلا بان كان  
أدركه بتقدير الذكور أو كثر أو المعكس فيها ثلث حالتان وقوله أو لعدم أن ورث بأحدهما فقط أي  
بالذكور أو الأربعة فهاتان حالتان وكان عليه أن يقول أو المساواة لهما من المتقين فهي لا تختص بالأحوال  
خمس (قوله كولا هم خفي مع عتيق) فعامل كل بالأرض والأرض في حق وإداع الخفي أو ثبوته لأن كانت  
الم لا يورث لهما والأرض في حق المتيقن ذكره لأن المتيقن متأخر من ابن الم فلذلك قال الشارح فلا يورث  
المخ (قوله وكزوج وأم المخ) هو على العكس مما قبله لأن الأرض هنا في حق الخفي ذكره وفي حق غيره  
أو ثبوته بمسئلة الذكور من ستة أزواج النصف ثلاثة والأد السدس واحد ولو أدى الأم الثلث اثنتان  
وبسطة الخفي لأب على تقدير الذكور لأنه عاصب وقد استغرق الفروض التركة ومسئلة الأربعة من تسعة  
لأنه يعال الخفي على تقدير أو ثبوته بالنصف وهو ثلاثة وبين المستثنين توافق بالثالث فإذا مرست وقت أحدهما  
في كامل الأخرى يعمل ثمانية مشروعي الجامعة للمستثنين فإذا قسمتها على الستة التي هي مسئلة الذكور  
خرج جزء السهم ثلاثون فإذا قسمها على التسعة التي هي مسئلة الأربعة خرج جزء السهم اثنتان فخرج ثلاثة  
من مسئلة الذكور في ثلاثة بسبعة وله من مسئلة الأربعة ثلاثة في اثنين بسعة فيعمل ستة لأنها أقل التبيين  
وقام واحد من مسئلة الذكور في ثلاثة ثلاثة وثلاثة واحد من مسئلة الأربعة في اثنين ياتين فيعمل اثنين  
لأنهما أقل التبيين ولو أدى الأم من مسئلة الذكور اثنتان في ثلاثة بسبعة ولهما من مسئلة الأربعة اثنتان  
في اثنين بأربعة فيعطيان الأربعة والخفي من مسئلة الأربعة ثلاثة في اثنين بسعة ولا يورث من مسئلة الذكور  
تتوقف هذا المسئلة فان اتضع الخفي بالأربعة أو اتضع بالذكور زاد الزوج ثلاثة في العمل واحد  
ولها من التبيين (قوله ويعني لأب) أي أخ لأب فالأب لو كان خفي لأم كانت المستتر كقوله أنت في ثواب الأب  
كما يعلم مما مر (قوله فلا يعلى شيئا في الحال) بخلاف ما إذا اتضع بالأربعة فإنه يعلى في المال وقوله  
لا يحل أن يكون له في الأرض حصة وقوله فيسقط لاستغراق الفروض أي لاستغراق الفروض التركة  
وهو عاصب بسبعة بحيث (قوله والأرض في حق الزوج المخ) فهو على العكس مما قبله كما تقدم وقوله  
لعمري له في قوله والأرض المخ وقوله إذا ذلك أي موجود مثلا واسم الأشار تراجع لهذا كور من الأربعة  
(قوله وإذا علمت المخ) واجمع لجميع ما تقدم لخصوص المسئلة التي قبله وقوله إلى الانضاح أي بذكور  
أو أو ثبوته وقوله أو الصلح بنسأ أو تفاضل أي إذا لم يكن بينهم بمجورده ولا لاهية بالصلح المذكور (قوله  
ولا بد من جريان التواهب) أي ولا بد لبراعة القسمة من جريان التواهب بان يجب بعضهم بعضا (قوله  
ويعتبر الجليل المخ) جواب عما قيل كيف يصح التواهب مع الجاهل بالوعد وهو شرطه الصلح وقوله  
فصروا أي لتعذر العلم بقدر الوعد وما دام على اشكاله ما لم يتواهبوا لم يتقدم القسمة لأنه لا يحصل  
بينهم ما يقتضي الملك (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من قوله فاقسم على الأقل المخ وغرضه تبيين الأحوال  
النسبة لكن هرت أن هذه الحالة داخل في قوله واليقين فكان الأولى أن يخرج ما في حق المتيقن (قوله كولا  
أم) أي خفي فلا يختلف له بالذكور أو الأربعة لأنه السدس على كل من الحالتين وقوله أو عتيق  
أي خفي فلا يختلف له أيضا بذلك (قوله فالأمر واضح) أي فالحكم واضح وهو أن ولد الأم بأحد  
السدس على كل من الحالتين وكذلك المتيقن يأخذ المال على كل من الحالتين (قوله تعظا المخ) ومعها  
اختلاف في نسخ النصف فالنسخة التي شرح عليها الشارح تعظا بحق القسمة المبين وفي نسخة تعظا بالنسخة  
والتيبين لكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد من زيادتها وحذف التاء وصير هكذا تعظا بحق  
القسمة والتبيين (قوله جواب الأمر) فهو مجزوم بحذف الألف على نسخة تعظا وبحذف الباء على  
نسخة تعظا (قوله بحق القسمة) من إضافة المسئلة إلى وصف كإشالة الشارح بقوله أي القسمة

وهو الأقل فيما سبق أو  
العدم أن ورث بأحدهما  
فقط أو لا يورث مع عتيق  
فلا يورث به بتقدير الأربعة ولا  
يعلى للمتيقن شيئا لا احتمال  
ذكره وكزوج وأم  
ولدى أو عتيق لأب ولا  
يعلى شيئا في الحال لا احتمال  
ذكره فيسقط  
لاستغراق الفروض  
والأرض في حق الزوج  
والأم ولو أدى الأم أو ثبوته  
أحوالها إذا ذلك تسعة وإذا  
علمت كلا من الخفي ومن  
معها بالأرض في حق المذكور  
فهو إلى الانضاح أو الصلح  
بنسأ أو تفاضل ولا بد من  
جريان التواهب ويعتبر  
الجليل هذا فصرروا وهذا  
ممكن إذا ورث بتقدير  
الذكور أو الأربعة فلا  
أو بأحدهما فقط كأنه  
الإشارة لذلك فان ورثهما  
منسأ أو كولا أم أو عتيق  
فالأمر واضح وقوله (تعظا)  
جواب الأمر (بحق القسمة)  
أي القسمة بحق

الحق أي المطابقة للواقع وقوله المدين حقه الحق وقوله أي الواضح تفسيره الحق وقوله الظاهر ظاهراً  
 للواقع وعلم من ذلك أن المدين اسم فاعل من المدين يعني بأن أي وضع ونظر (قوله فائدة) أي هذه فائدة  
 أولى أخذنا مما يأتي (قوله ما قلناه) أي من أن كلا يعمل بالاضرف حقه (قوله ومذهب الحنفية أنه  
 يعمل الخ) وإذا انضم بعد ذلك بما يقتضي خلاف الاضرف نقص الحكم الأول كما هو مقتضى القراءات  
 قال مفسرهم لم يحدت في ذلك (قوله فان كان الاضرف الخ) أي كأي ولهم حنفي ومعتق بالاضرف  
 حق انحنى لا يحدت في الاضرف ولا وقف المال بل على المعتق وإذا تبين كون الحنفي كذا كذا انضم ذلك  
 كسار (قوله) ومذهب المالكية نصف نصيب ذكراً وأنثى أي بأن تجمعهما كأسباف وتعتب نصف  
 مجموعهما وهذا ظاهر إذا كان الحنفي واحداً بخلاف ما إذا تعدد الضابط الكل أي أنه يعطى بمثل نفسه واحد  
 هو أن حاله فان كانت حاله أو بعبارة أخرى مجموع نصيباته التي باعتبار حاله لأن نسبة الواحد للاربع  
 ربع ومكدا وقوله ان ورث سهمان فلا ضلأ أي كأي وانحنى وابن واضح وسأب بان كيفية العمل في  
 ذلك (قوله وان ورث بأحدهما فقط) أي كأي ولهم حنفي فانه يرث بتقدير الذكور فقط وقوله  
 نصف نصيبه فيكون في المثال المذكور النصف (قوله وان ورث سهمان سوياً) أي كأي فله أم حنفي  
 فان له السدس على كل من الحالتين وقوله فالأمر واضح أي الحكم ظاهر وهو أنه يأخذ على كلا  
 الحالتين (قوله ومذهب الحنابلة ان لم ير الخ) أي فذهبهم التفضيل وقوله فالمالكية أي في أنه  
 نصف مجموع نصيبه الخ وقوله فكذلك نسبة أي في أنه يبدل كل من الورثة والحنفي بالاضرف (قوله فائدة  
 ثانية) أي هذه فائدة ثانية (قوله فالحق خمسة أحوال) قد تقدم التسمية على صف كلام المصنف بها  
 (قوله كابن الخ) مستلهم من ستة اعتباراً بمرح السدس الذي لكل من الابوين وأما مخرج النصف  
 فهو داخل في مخرج السدس فلا يورث السدس ثلثان وثلث النصف ثلاثة أوتلث الابن الحنفي السهم  
 الباقي سواء قدر ما ذكرنا أو أنثى لأنه ان كان ذكراً فله ما في بعد الفروض وهو سهم واحد وان كان  
 أنثى فله السدس تكمله الثلثي وهو سهم واحد (قوله بتقدير الذكور فقط) أي من أنثى بعبارة  
 الاوثة (قوله كسنت الخ) مسألة الذكور من اثني لأن فيها نصفاً وما في مسألة الاوثة من ستة لأن  
 فيها سدساً بثلث الابن تكمله الثلثين وثلثي المسثلين تدخلك في كسنتي بالا كبر بثلث النصف ثلاثة أوتلث الابن  
 الحنفي واحد ووقف الباقي وهو اثنا فان انضم بالذكور أحداهما وان انضم بالاوثة بهما العاصبان كان  
 والاراد العلم بما يجب فرضهما ويكون المسئلة بعد ذلك من أنهما اختصاوا (قوله فانهما عكسه) أي  
 عكس ثانياً وهو ان يكون أنثى بتقدير الاوثة أكثره بتقدير الذكور (قوله كزوج الخ) مسألة  
 الذكور من ستة ببلصول الزوج النصف ثلاثة أوتلث الابن والاحزاب الباقي وهو واحد ومسئلة  
 الاوثة من ثمانية بالمول لا بهيال للاختلاف بالاثني لا كمال النصف بين المسثلين توافق بالنصف  
 فيضرب نصف احداهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهي الجامعة للمسثلين فإذا قسمتها على  
 الستة يخرج جزء السهم أو بعبارة أخرى فاقسمتها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة أوتلث الزوج ثلاثة أوتلث  
 الذكور في أربعة باثني عشرة وله ثلث من ستة الاوثة في ثلاثة بثلث الستة فقط والام اثنا من  
 مسألة الذكور في أربعة بثمانية ولها اثنا من ستة الاوثة في ثلاثة بثلث الستة فقط ولولا الاب  
 الحنفي واحد من ستة الذكور في أربعة باثني عشرة وله ثلث من ستة الاوثة في ثلاثة بثلث الستة فقط في الاربع  
 فقط ووقف النسبة الباقية الى الانتصاف أو العلم فان انضم بالاوثة أحداهما أو بالذكور ثلاثة أوتلث الزوج  
 واثنا للام (قوله بتقدير الذكور فقط) أي دون تقدير الاوثة وقوله كذا أي فانه بتقدير  
 الذكور يرث كسنة ابن أخ بتقدير الاوثة لا يرث لانها من دوات الارحام (قوله خاسها عكسه) أي  
 عكس رابعها وهو أنه يرث بتقدير الاوثة فقط (قوله كزوج وشقيقة الخ) مسألة الذكور من اثنين

و (المدين) أي الواضح  
 الظاهر (فائدة) وما قلناه  
 هو المفسر من مذهب  
 الشافعية ومذهب الحنفية  
 أنه يعمل الحنفي وحده  
 بالامر فان كان الاضرف  
 لا يحدت فلا يعطى شيئاً ولا  
 ونصف ثلثي ومذهب  
 المالكية نصف نصيب  
 كرواثنى ان ورث سهمان  
 مختصلاً وان ورث بأحدهما  
 فقط فله نصف نصيبه وان  
 ورثهما متساوياً فالامر  
 انضم ومذهب الحنابلة ان  
 يرث انتصافه كمال المالكية  
 ان يرث انتصافه كمال الشافعية  
 لله أعلم (فائدة) ثانية  
 من خمسة أحوال  
 هذا يرث بتقدير  
 كورة والاوثة على  
 سواء كابن وبنت  
 لان حنفي ثانياً بتقدير  
 كورة أكثر كسنت  
 لان حنفي ثانياً عكسه  
 ورواى ورواى حنفي  
 مهارب بتقدير الذكور  
 كورة أخ حنفي خامسها  
 كزوج وشقيقة  
 أب حنفي والله أعلم

وسئل الأول من سبعة القول وبينهما بين أن تضرب بأحداهما في الآخر يحصل أثر بعد نشر وهي الجامعة  
 فإذا قسمتها في الاثنين يخرج جزء السهم سبعون وإذا قسمتها في السبعة يخرج جزء السهم اثنا عشر وخرج  
 في مسئلة الثاني كرونة واحدة في سبعة وسئل في مسئلة الأول ثلاثة في اثنين يستقطب على الست فقط وقوله  
 واحد وهكذا يقال في الشقة ولو لم يلاب الحنفى في مسئلة الأول فواسد في اثنين بائتين ولا شيء في مسئلة  
 الأولى كرونة فلا يعطى في الحال شيئا وقيل الاثنين فان اضمح بالثلاثة أخذهما أو بالثلاثة كرونة واحدة لزوج  
 وواحد للشفقة (قوله فائدة ثالثة) أي هذا حديث ثالث توسع أن يكون قوله فائدة أو واحدة مستغلة  
 في قوله في حساب مسائل الخلفاء خبر أو في الخلفاء الحنفى الصالحين أو واحد والمتعدد (قوله أماعلى مذهبنا)  
 أي أما كيف نه على مذهبنا معاشر الشاذية وقوله فصنع الخ أي فصنع له مسئلتين مسئلة كرونة  
 وسئلة لأفوتيه (قوله ثم نظر بين المسئلتين بالنسب الأربع) أي التي هي التباين والتوافق والتداخل  
 والتفاني وبحث فيه بان التباين لا يمكن هنا إذ كرونة خصال المسئلة لأفوتيه لا بد وأوجب بأنه يتأثر  
 في حقها والحنفى وبنت فأن مسئلة الأولى كرونة من ثلاثة عدد الدار وس مسئلة الأول من ثلاثة فخرج الثلثين  
 وهما ستة اثنان (قوله وتصل أقل عدد الخ) أي بان تضرب بأحداهما في الأخرى ان كانا متباينين أو  
 تضرب وفق أحداهما في الأخرى ان كانا مترافعين أو تكتفي بالأكثر ان كانا متداخلين أو تكتفي بأحداهما  
 أي كما تباين (قوله بالتدبير بر) أي تقدير الأولى كرونة والأفوتية (قوله هنا كان فهو الجامعة) أي  
 فلو جدعوا الجامعة للمسئلتين (قوله فاقسمها على كل من الحنفى وبقيسة الورثة) أي بأثر يق الذي  
 ذكرته وهذا كما إذا كان الحنفى واحدا فان تعدد ما جعل له مسائل بعدد أحوالهم ثم نظر بينهما بالنسب  
 الأربع وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها فكان هو الجامعة فاقسمها على كل من الحنفى وبقيسة الورثة  
 بحسب تلك الأحوال وانظر أقل الانصاف لكل منهم فادفعه وقوله المشكوك فيه إلى البيان أو الصلح  
 (قوله وأما على مذهب الحنفية) أي وأما كيف يحسب مسائل الخلفاء على مذهب الحنفية فصنع المسئلة  
 على تقدير الأمر في حق الحنفى وحد ما الخ أي تكافؤ الحنفى وابن واضح فصنع المسئلة على تقدير الأول لأنها  
 الأمر في حق الحنفى وحده وأعطاه الثلث وأحدا أو أضع الأبر الواسع الثلثين ولا تناف على مفهوم (قوله  
 وبقيسة الورثة بالتباين) أي وأعطاه بقية الورثة الباقي (قوله فان كان لأرب تقدر الخ) أي على أولادهم  
 حنفى فانه لأرب تقدر الأول (قوله وأما على مذهب المالكية) أي وأما كيف يحسب مسائل الخلفاء  
 على مذهب المالكية (قوله على مذهب أهل الأحوال) أي الذين يقولون بضرر الجامعة في حق الحنفى  
 أو أحوال الخلفاء (قوله فصل الجامعة كما علمت) أي بان تصنع المسئلة بتقدير كرونة فقط وتضعها  
 أيضا بتقدير أفوتيه فقط ثم نظر بين المسئلتين بالنسب الأربع وتصل أقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين  
 فما كان فهو الجامعة (قوله وتضربها في عدد حنفى الحنفى) وهما حال الأولى كرونة والأفوتية وقوله أو  
 أحوال الخلفاء فان كانوا اثنين فأحوالهما أو بغيره كرونة أو أفوتيه أو كرونة كبرهما أو أفوتية  
 أصغرهما أو بالعكس في خشي وبالعكس مسئلة تد كبرهما من اثنين وسئلة ثانية هما من ثلاثة فخرج  
 الثلثين وسئلة كرونة لا كبر وأفوتية الأصغر من ثلاثة عدد الرؤس وكذلك مسئلة العكس فبين هذه  
 المسائل الثلاثة أمثلة فيكتفي بأحداها أو بينهما وبين مسئلة تد كبرهما تباين تضرب بثلاثة في اثنين بسنة  
 ثم تضرب السنة في عدد الأحوال الأربعة بمقاراة عشرة ثم أقسمها على كل تقدير من الأحوال الأربعة  
 فما اجتمع لكل أخذ منه فإذا قسمته باعتبار عدد كرونة فاجتمع لكل اثناعشر وباعتبار أفوتيه فاجتمع  
 لكل عمانية وباعتبار كرونة والأربعة الأصغر حصل قال كبر ستة عشر والأصغر عمانية وبالعكس  
 يمكنه فيصنع لكل أربعة وأربعون بطر يسها أو أحد عشر ربيق من اذ بصوتوا العشر بر اثنان  
 العاصم (قوله فما جتمع الخ) أي ثم تجتمع بالكل فخص في جميع لأحوال فاجتمع الخ وقوله فأعطاه

[illegible]

على نسبة الواحد لثلاثة  
الحق أو الخلف في ابن  
واضح وهو بخير بتقدير  
الذكر من اثنين بتقدير  
الأثر من ثلاثة والجامعة  
لعمامة الجباينة فبما يصح  
عندنا يعطى المشكل اثنين  
والواضح ثلاثة ويوقف  
سهم عند المالكه تضرب  
هذا السهم اثنين حالي  
الحق تقسم من اثني عشر  
لغنى بتقدير الذكور  
سنة وبتقدير الاثنة  
أو بمجموع الحسنيين  
عشرة لصلها خمسة فله  
والواضح بتقدير ذكور  
الحسنيين ستة وبتقدير افرقة  
فانيسو مجموع الحسنيين  
أو بمجموع الحسنيين  
فهي له وأما عند الحنفية  
فله نصف الثلث والواضح  
الثلثان فخص صلي ذلك  
وأنه أعلو وأتم الكلام  
على الحق شرع في المقفود  
فقال (واسم على المقفود)  
إذا كان من جملة الورثة  
(حكم الحقني) أي حكمه  
من معاملة الورثة الحاضرين  
بالأثر في حقهم من  
تقدرى حياته وموته (ان  
ذكر كان أو هو أني)  
يعنى سواء كان المقفود  
ذكر أو كان أني فنرب  
بكل من التقديرين وعند  
أوليه بطاء ومن يختلف  
ونه يعطى الأقل ومن  
يرث في أحد التقديرين  
يعطى شياء ووقف المال  
والباقى حتى يظهر الحال  
نونه أو حياته

من ذلك أي مما جمع ولو قال فاصله لمكان أنسب وقوله على نسبة الواحد أي الهوى وقوله ثلاثين  
الحسنيين أو الخلفين كان الأنسب بساغة أن يقول الحقني أو أي أو الخلفين أو الخلفين سهل (قوله في ابن  
واضح وبنسبة) هذا اللفظ الواحد وقد علمت مثال الحسنيين (قوله بتقدير الذكور الخ) أي  
فصلتها بتقدير الذكور الخ (قوله والجامعة لعمامة الجباينة) أي بين المستثنين فخصر بأحدهما  
في الأخرى سنة وهي الجامعة (قوله فخص عندنا) أي في تلك الجامعة فخص مسألة الحقني عندنا بشر  
الشافعية (قوله يعطى المشكل اثنين) أي لانه واحد بتقدير الاثنة في اثنين باثنين وله واحد بتقدير  
الذكور في ثلاثة ثلاثة فعمل اثنين بمعاملة بالاضر (قوله والواضح ثلاثة) أي يعطى الواضح ثلاثة  
لانه واحد بتقدير الذكور في ثلاثة ثلاثة فعمل اثنين بمعاملة بالاضر (قوله والواضح ثلاثة) أي يعطى الواضح ثلاثة  
بالأثر (قوله ووقف سهم) أي إلى البيان أو الصلح فان أنقض الحقني بالذكور أنه ذكراً أو بالاثنة أنه أنثى  
الابن الواضح (قوله فخص من اثني عشر) فإذا قسمت على مسألة الذكور فخرج جزء السهم مستقوفا  
قسمت على مسألة الاثنة فخرج جزء السهم أو بمجموع السهم أو بمجموع السهم أو بمجموع السهم أو بمجموع السهم  
سهمها ولو اجمع ما حصل له واطع منه على نسبة الواحد الهوى لأجل الخلاف قال الشارح الحقني الخ  
(قوله نصفها سنة فله) قال ابن خروف حيث كان نصيب الذكور كالحق على علمه هذا سبعة فخص  
الاثني ثلاثة ونصف وفضلها الذي يستحقه الحقني خذو ربعه وتكون الفسحة مستوفى من اثني عشر وربع  
لاثنى عشر فقط فخصه ربع ربع قالوا ذهب أهل الحساب أنهم يجمعون مسألة الثلث كبر بدفعها  
ومسألة الثأب بالتضعيف فمسألة الثلث كبره ثمانين اثنين بمجموع ثمانمائة ومسألة الثأب ثمانية  
ويجمعون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة لذكرها أربعة أسبابها والحقني ثلاثة أسبابها قال  
وهذا اعتبار صحيح لا يقين فيه على أنه معلوم بذلك لغير القرافي أن المراد نصف نصيب نفسه على أنه ذكر  
ونصف نصيب نفسه على أنه أنثى لأن نصيب الذكور كره والأشغال باين له حتى رد البحث حتى قال بعضهم  
هو جدير بالانكار (قوله وأما عند الحنفية الخ) أي أما عندنا وعند المالكة فالحكم فخصه فخصه وأما عند  
الحنفية الخ (قوله والحقني الثلث الخ) أي لانه عامل الحقني وحده بالأثر بخلاف غيره لكن ان تبين خلاف  
ذلك فخص الحكم كس (قوله ولم أتمس الكلام على الحقني) أي على أنه وقوله شرع في المقفود أي  
شرع في إرثه وقوله فقال صلف على شرع (قوله واسم على المقفود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح  
بقوله إذا كان من جهة الورثة أما إذا كان مورثاً فبالحكم في المائدة الثانية والمقفود هو من غلب من  
وطنه وطال غيبته وخبره وهل له فلا يدري أي هو أو بنت وقوله حكم الحقني منصوب بترفع لخالف  
كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمه لكن الثلث في الحقني الذكور والاثنة في المقفود لعمامة الجباينة  
وقوله من معاملة الخ بيان لالحكم الحقني ويؤيده أنه أن الحقني واسم على من مع المقفود تسكنه على من  
مع الحقني وهو معاملتهم بالأثر ان كان هاتك الأثر والادق يكون الأثر على حده واعتقائنا لأجل الثلثة  
السابقة هنا (قوله أن ذكر الخ) أي أن يكن ذكر الخ والمخالف الغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار  
إليه الشارح بقوله يعني الخ وقوله أو هو فخص الوارثين الهاء ليستقيم الوزن (قوله فنرب بكل من  
التقديرين وبتقديره بطاء) كزوب قسم ابن حاضر وابن آخر مقفود فانه نرب بكل من تقديرى الحياة  
والموت وبتقديره بلان نصيبها لثني على كل حال (قوله ومن يختلف إرثه يعطى الأقل) كما مع أخ حاضر  
وأخر مقفود فقام يختلف إرثه اذ رث بتقدير الحياة والسر وبتقدير الموت الثلث (قوله ومن لا يرث  
أحد التقديرين لا يعطى شيئاً) كما حاضر مع ابن مقفود وكنت ابن مع نبي وابن ابن مقفود فان العلم لا يرث  
بتقدير الحياة وقت الابن لا يرث بتقدير الموت فلا يعطى كل منهما شيئاً (قوله ووقف المال) راجع من  
لا يرث في أحد التقديرين وقوله أو الباقى راجع من يختلف إرثه فخصه بشرط أن يشوب ألف وقوله حتى

أو يحكم بغيره أو يشهد على ما يشهد به أو الصبي من مذهب أو قول أو يعرف (١٩٧) والزوجان التام من مذهب أو قول

الأنكاح أحدهما قبل الصبي  
وهذا جهات أحدهما  
يشهد مودته في حق الجميع  
فإن ظهر خلافه فبغيره  
الحكم قال الزوج وبغيره  
المضي قال محمد بن الحسن  
الأنكاح قول قول من  
المال في مذهب أو قول  
الزوجان التام من مذهب أو قول  
الحكم فان ظهر خلافه فبغيره  
الحكم وهل يؤخذ من  
الحاضر من قبل على  
حديث الزوجين لاحتمال  
تغير الحكم قال الشيخ  
ذكر بالوجه الله في خلاف  
ذكره في البسيط وقال  
أيضا وأصله أنه إذا كان  
الموقوف بين الحاضرين  
لاحق لمعقود عليه على كل  
تقدر جز أن يصلح  
الحاضر وطهه كأنه  
السبي عن أي مضمون  
انتهى (فائدة) كيفية  
حساب المعقودات تسهل  
لكل حال من حالته مسئلة  
وتحصل أقل عدد ينقسم  
على كل من المسئلتين فما  
بلغ فنه تضع فاقسه على  
كل تقدير يظهر الأقل  
فعليه كل دارت وتوقف  
المشكوك فيه كما سبق  
(مسئلة) زوج حاضر  
واختان لاه حاضران  
وأخ لايمعقود فبقدر  
موت الأخ تكون المسئلة  
من سبعة بالموت وبتقدير  
حياته أصلها من اثنين

يظهر الحال بعونه أو حياته أي إلى أن يظهر الحال الموقوف بعونه أو حياته فالبقاء لتسويرو ويصح أن تكون  
في الأصل بغيره ملاحظة العام الفاضل وقوله أو يحكم بغيره أو يشهد على ما يشهد به أو الصبي من مذهب أو قول  
على ما يشهد به أو يشهد على ما يشهد به أو الصبي من مذهب أو قول (قوله وهذا) أي معلومة أو وثيقة الحاضرين بالاضرف حقهم من  
تقدير حياته وموته (قوله بقدر مودته) أي لانه الظاهر من حاله أفلو كان حاله تواصل غير غالبا وقوله  
في حق الجميع أي جميع الورثة سواء كان الاضرف حقهم مودته أو حياته وهكذا يقل فيما بعد (قوله مان  
ظهر خلاف) أي كان يظهر حياته وقوله فغيره الحكم فغنض الحكم الأول (قوله قال الزوج)  
المجموع فغير الزوجين لكن قال بعضهم وجدته بضبط بعض الفضلاء بضم الواو قال وهو من أمة الحنابلة  
وأن وقع في طبقات السبكي أنه من الشافعية (قوله ووجد المضي) أي تقدير مودته في حق الجميع (قوله  
الأنكاح) مستثنى من تقدير الموت في حق الجميع فيقول بقدر الموت في حق الجميع إلا أن كان المال  
يؤخذ منهم قال قول قوله في حياته أو مودته لزمه بالبد (قوله تقدير حياته) أي لانه الأصل (قوله  
وهل يؤخذ الم) المراد أخذه عليه ولعل الأرجح أخذ الكليل كما قاله الاستاذ الحلبي (قوله لاحتمال تغير  
الحكم) أي مع أنه قد يتلف المال فنه ضروره لمصلحة (قوله في خلاف) أي في جواب الاستفهام  
خلاف (قوله وقال) أي الشيخ ذكر يا (قوله إذا كان الموتوف بين الحاضرين) أي في كل الأخ لا ب  
مفتود وأخ غير زوج حاضرين كما سياتي قريبا (قوله فائدة) أي هذه فائدة أولى أخذ أعما بأن (قوله  
كيفية حساب المعقود) أي كيفية حساب مسئلة وقوله أن تعمل لكل حال من حاله أي حاله وقوله  
وحياته وقوله وتوصل أقل عدد داخل أي بأن تضر بمسئلة الحياة في مسئلة الموتان بتأنيدا وفق أحدهما  
في كامل الأخرى أن توافقا وقوله فالبلغ فنه تضع أي المسئلة الجامعة وقوله فاقسه على كل تقدير أي  
على الورثة باختيار كل تقدير من تقدير حياته أو مودته أو على كل مسئلة ذات تقدير وسيأتي موضع ذلك في  
المسائل الآتية (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله زوج حاضر الخ) لحمل العمل في هذه المسئلة أن  
تقول بمسئلة الموت من سبعة بالموت الزوج ثلاثة ولاختين أو بعة لكل واحد اثنتان ومسئلة الحياة تنقسم من  
ثمانية لزوج أو بعة للأختان ولكل أحد من المسئلتين ثمان تضر بإحداهما في الأخرى  
يصل مستقوسون وهي الجامعة فإذا قسمتها على مسئلة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم ثمانية وإذا  
قسمتها على مسئلة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سعة ومن له ثمن من إحدى المسئلتين أخذ مضمون  
في جزء سهمها ويعمل بالأضرب والزوج من مسئلة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسئلة  
الحياة أو بعة ثمانية وعشرين من مائة أو بموت عشرين معاملة له بالأضرب ولكل من الاختين من  
مسئلة الحياة واحد في سبعة يسع قول كل منهما في مسئلة الموت ثمان في ثمانية بمسئلة عشرين على كل  
منهما سبعة معاملة له بالأضرب ووقوف الباقي وهو ثمانية عشر إلى البيان فإن ظهر ميتا فالباقي للاختين ومع  
الزوج قسمان ظهر حيا كان الزوج منه أو بموت لأخ أو بعة عشر كذا كذا الشارح (قوله تكون  
المسئلة من سبعة بالموت) أي لأن أصلها من ستين فانه ما غاوتين وبغير جيهما ثمانين فيسخرج  
أحدهما فيخرج الآخر بمسئلة الزوج النصف ثلاثة بقي ثلاثة في حال واحد لا كالأختين للاختين  
(قوله أصلها من اثنين) أي لأن فيها اثنتان فيخرج منها ثمانين في واحد بعد إخراج نصف الزوج على الأخ  
والاثنين بأربعة رؤس تضر بأربعة في اثنين في ثمانين فموتها تضع وذلك قال الشارح وتضع من ثمانية  
(قوله والمثلثان متباينان) أي مسئلة الحياة ومسئلة الموت متباينتان لأن بين سبعة وثمانية بتأنيدا (قوله  
ومسئلتهما) أي حاصل ضرب أحداهما في الأخرى (قوله فهي الجامعة) فتقسم على مسئلة الموت وهي سبعة  
فيخرج جزء منه ثمانية فتقسم على مسئلة الحياة وهي ثمانية فيخرج جزء سهمها سعة ومن له ثمن من إحدى  
المسئلتين أخذ مضمون وبالأضرب واحد له كل بالأضرب كاتدم (قوله فلا تضر في حق الزوج موت

وتقسم من ثمانية والمثلثان متباينان ومسئلتهما متباينتان فله الأصل ثلاثة





وغيره بقدر ما لم يعلل بقية الورثة بالاضر بقدر الاربع بقدر كروا او انما وهو قول ابن حنبل في تفسيره انما الله تعالى في قوله  
 لما ملكه من رحمته الله تعالى ومن العلم من بقدر الحمل اثنين ويصالح الوارث بالاضر بقدر الاربع بقدر كروا او انما وهو قوله  
 الحائضه ونحوها في قوله (٢٠٠) فصل في اقسام العلم من بقدر الحمل واحد الا انه ليس بعلم الورثة بالاضر من بقدره

ذكورته وانوته وهو  
 قوله الثالث بن سعد وفي  
 يوسف وعليه الفتوى عند  
 الحنفية بنو بن سعد الكنب  
 من الورثة ثم ما قلناه من  
 القصة قبل الوضع هو  
 المعهود عندنا قال الفقهاء  
 رحمه الله تعالى في وقت  
 النجاسة الى الوضع مطلقا  
 وهذا هو الاربع من مذهب  
 المالكية ثم اعلم انه اذا  
 وضعت الحمل ميتا عاد  
 الموقوف للموثرين  
 وكان الحمل لم يكن ولو كان  
 الخلاء ميتا يجزيه على أمه  
 فوجب العدة وورث العدة  
 عنه لقعا دون الموقوف  
 لاجل ميتة ولد بقية الورثة  
 وكما كانه دم بالنسبة  
 أيضا (مسئلة) خلف أمه  
 حاملا وأخشيته فلا يعلى  
 الاخر شيئا مادامت حاملا  
 بالاجماع وبعد ظهور الحمل  
 لا يتحقق الحكم (مسئلة)  
 خلفا باو زوجة حاملا لا  
 قسمة عند المالكية الى  
 الوضع وتعلى الزوجة الثمن  
 عند الأئمة الثلاثة ولا يعلى  
 لابن شاذ عندنا حتى تضع  
 هذا الحمل لا يعلى الابن  
 الباقى ووقف ثلثه  
 ثم قسم بقية الورثة بالتسعين  
 الاضر كونه ما ذكر من  
 عند الحنفية يعلى الابن

فواتم (قوله وقيل الخ) مقابل الاصم (قوله ومن العلم) انما قيل وقيل الخ كما قال فقهاء لان هذا  
 القول ليس في مذهبنا معاصر الشافعية قولنا لما ذكرنا لاهم ان هذا القول في مذهبنا يكون مقابل الاصم  
 (قوله ويؤخذ من القليل) أي لا احتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه بان يظهر أكثر منه والظاهر ان هذا الجواب  
 على جميع الاقوال بالتقدير (قوله الى الوضع مطلقا) أي اختلف نصيب بعض الورثة أو لا سواء قلناه  
 لأضابطا له أوله ضابطا (قوله الغرة) هي أمة أو عبد ساوى كل منها عشرة دية أنه وانما ورثت عنه لانه  
 بقدر أنم دخلت في ملكه ثم مات عنها (قوله وكذا) أي الحمل وقوله لذلك أي الموقوف وعمره أيضا أي  
 كانه كالعبد بالنسبة للموقوف وهذا وضع ميتا دون جنابة فادفع في ذلك قول بعضهم الأولي مدفع لانه حين  
 توله أو لا وكان الحمل لم يكن (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله لا يتحقق الحكم) فان ظهر الحمل  
 ذكر أو احمدا أو أكثر فلا شيء الا لاخ وكذا ان ظهر ذكر أو أنثى فان ظهر أنثى واحد قلنا النصف  
 وله الباقي وان ظهر أنثى فان أكثر فلها ما أولهن الثلثان وله الباقي هذا كله ان ظهر حيا حياة مستقرة  
 والا فالحمل كله لاخ (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله فلا قسمة عند المالكية الى الوضع) أي لان  
 الاربع عندهم انه وقف القسمة الى الوضع مطلقا (قوله وتعلى الزوجة الثمن) أي لانه لا يختلف نصيبها  
 فتعطاها حالا (قوله ولا يعلى الابن شيئا عندنا) أي لان نصيبه غير مدفع مع أنه لأضابطا لعبد (قوله  
 ويؤخذ من القليل) راجع لمذهبي الحنفية والحنفية (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله خلف زوجة  
 حاملا الخ) أصل هذه المسئلة من أربعة فان قدر ان الحمل أو قبل ميتا أو حيا حياة مستقرة وهي إحدى  
 الغر أو بنون أو به أو عشرين من بلاءه وان قدر ان الحمل ذكر أو أنثى فقط ومن سبعة وعشرين فان قدر  
 أن الحمل أنثى وهي العترة به والأولى داخلية في الثانية وفي الثانية والثالثة توافق الثالث فاذا ضربت وتوفي  
 احدهما في الاخرى يحصل ما ثمان وستة عشر وهي الحاملة مقاد أقسمتها الى الاربع والعشرين خرج حصة  
 السهم تسعة واذا أقسمتها على السبعة والعشرين خرج جزء السهم ثمانية الزوجة ثلثة ثمن سبعة وعشرين في  
 عمانية بأربعة وعشرين ولها ثلثة ثمن أربعة وعشرين في تسعة وعشرين وعشرين في تسعة وعشرين  
 ولكل من الابن أو بن بنتين سبعة وعشرين في ثمانية اثنين وثلاثين ولكل منهما أو بنتين أو بنتين وعشرين في  
 تسعة وستة وثلاثين فعلى كل منهما اثني عشر وثلاثين يبقى بعد ذلك ما تنوغيه عشرون فان ظهر الحمل  
 انثى أحدتهاها وان ظهر أنثى فقط أحدتهاها ثمانية وثلاثين وورثة زوجة ثلاثة ليكمل لها سبعة عشر وورثة وولام  
 أو بنته ليكمل لها ست وثلاثون وورثة الابن وان ظهر ذكر أو زوجة وولام ماسق وورثة الابن أربعة  
 تسعة ليكمل لها ست وعشرين وانما في الذكر (قوله لا يضر حق الزوجة والابن الخ) أي لتعول الى  
 سبعة وعشرين وظهر كلام الشارح انما تقسم من سبعة وعشرين من غير اعتبار الجلالة السابقة ومقتضى  
 القياس اعتبارها كسابق (قوله وتعلى الزوجة ثمانية) وهو أربعة وعشرون لانها ثلثة ثمن سبعة  
 وعشرين في ثمانية بأربعة وعشرين وقوله والاب سدا ساعا ثلثة وهما اثنتان وثلاثون لان له أربعة ثمن  
 سبعة وعشرين في ثمانية اثنين وثلاثين وهكذا يقال في قوله وولام سدا ساعا ثلثة (قوله فالجميع من أربعة  
 وعشرين من وتقول السبعة وعشرين) هكذا في نسخة وهي أوضح مما في النسخ الكبيرة في الجميع من أربعة  
 وعشرين من السبعة وعشرين والمضى عليها أن جميع الانصاء عاقلها من أربعة وعشرين من سبعة وعشرين  
 (قوله ووقف ستة عشر) أي الى ظهور الحمل فان ظهر أن الحمل أنثى فان أكثرها وقوف لاهم او ان

فالباقى لاهم بقدره واحد الاضر كونه ذكر أو أنثى فانه كميل لا احتمال أن تضع أكثر (مسئلة) خلف زوجة  
 ملا وبنين فالأخرى حق الزوجة والابن أو بن يكون الحمل عدد من الابل فتعلى الزوجة ثمانية والاب سدا ساعا ثلثة والام سدا ساعا ثلثة  
 لم من أو بن وعشرين من وتقول السبعة وعشرين من فادفع لزوجته ثلثة ثمن سبعة وعشرين وولام أو بنتها والاب كذلك ووقف ستة عشر

وهذه الحنفية كذلك وعدها بالحنفية على الزوجة التي ثلاثين أو بقدر عشر من الأيام أو بقدرها أو الأب كذلك وقول ثلاثة عشر وهذا المالكية لا يفسد على الزوج (سنة) خلف أسدا ولا أباً ولا ضرراً حتى الأم تكون حلالاً (٢٠١) وهذا المالكية لا يفسد حتى الأب

عدم تعدده فتعطي أسداً والأب اثنين وقب سداً بين الأم والأب فسلاني فعمل منه وعند الحنفية كذلك وعند الحنفية لها ثلث والأب ثلثان ويؤخذ منها كغبار لاحتساب أن تعدد من الأخت وعند المالكية لا تسقط إلى الزوج والله أعلم ولما أنهي الكلام على مسائل الجمل شرع في مسائل الفسوق والهتدي لأن في بعض مسأله فتش إلى البيان أو الصلح فقال

باب ميراث الفري والهتدي في غيرهم وقد قدمت نشر وط الأثر يعلم بعضهم ميراث الفري وهذا وإن يمانعوا يقول أهم نشر وط الأثر ثلاثة أحدها ويتخص بالقضاء الميراث بالجهة القضيّة والثالث وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث فلهذا لا يخلو شاهد شخص عندنا في أن هذا الورثة فلا يكتفي بذلك حتى بين سبب الوارث فلهذا لا يخلو لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وأما الشرط الثاني فيحقق موت المورث كالأشهاد مستأواً أو الحاقه بالأموات حكماً وذلك في الفقه والذى حكم القاضي

أنه أتى فقطاعاً النصف ويرد الباقي للزوجة والابن وان أنه ذكرها كتم ولو مع الإناث كمن للزوجة والأب من فروعه سم والباقى للزوجة وان أن لأجل أو ثلثاً منها كمن للزوجة الأب من فروعه سم (قوله) وهذه الحنفية كذلك أي لأنهم يعقدونه اثنتين والأضر كونهما اثنتين (قوله) وهذه الحنفية تعلى الزوجة (الخ) أي لأنهم يعقدونه واحداً والأضر حتى الأب كونه ذكر كونه أنثى فالأب كذلك أي أربسة (قوله) وعند المالكية لا تسقط (الخ) أي لأن الميراث عندهم أنه وقف القصة إلى الزوج مطلقاً (قوله) أي هذه مسأله (قوله) لا ضرر حتى الأم تكون حلالاً (هـ) أي لأنه لو قدر كونه واحداً لكان له الثلث ولو قدر كونه سداً حاجت من الثلث إلى السدس فأذا كان الشارح فلها السدس (قوله) وفي حق الأب عدم تعدده أي والأضر حتى الأب عدم تعدده أي لأنه لو قدر تعدده لكان له ما بقي سدس الأم وهو خمسة أسداس ولو قدر عدم تعدده لكان له الثلثان فقط (قوله) فتعلى سداً أي معاملة لها بالأضر من تقدير تعدده وقوله والأب اثنين أي ويعطى الأب اثنين معاملة له بالأضر من تقدير عدم تعدده (قوله) ويرفع سدس بين الأم والأب أي إلى البيان فإن بان تعدده فهو للأب وان بان عدم تعدده فهو للأدوم ويجوز لهما أن يعلما فيه قبل البيان كله مقتضى ما تقدم (قوله) فذكر في العمل منه أي من السدس طبعه بالأب (قوله) وعند الحنفية كذلك أي لأنهم يعقدونه اثنين لكن هذا ظاهر بالنسبة للأم دون الأب فمقتضى تقديرهم الجمل اثنين في جمع الورثة أن يأخذ الأب خمسة أسداس ولا وقت ويؤخذ منه كغبار (قوله) وعند الحنفية لها الثلث (الخ) أي لأنهم يعقدون الجمل واحداً (قوله) ويؤخذ منها كغبار أي يطالب منها كغبار وقوله لاحتمال أن تعدد سداً أي ويؤخذ من ثلثها السدس فقط ويرجع عليها بسدس (قوله) على مسائل الجمل بحث فيه أنه إنما يتكلم على مسائل الورثة مع الجمل ولم يتكلم على مسأله وأجيب بان الراد الحكم المنطبق عليها وقوله في ميراث أي أثار وقوله الفري جمع فريق وقوله والهتدي جمع هتدي وكان عليه أن يزيد وعوهم كالحرق (قوله) لأن (الخ) على ربط الشرع في ميراث الفري والهتدي وغيرهم بأنهم الكلام على مسائل الجمل فكانه قال ما بينهما من المناسبة وقوله في بعض مسائل أي وهو ما إذا علم عن السابق ثم نسي كإياي

باب ميراث الفري والهتدي

أي هذا باب بيان أثرهم وقوله وغيرهم أي كالحرق والقتل في معركة القتال (قوله) يعلم بعضها هو الثالث الذي هو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث (قوله) وهذا أو أن يبينها أي وقت (قوله) ثلاثة زاد بعضهم وإيادهم وتحقق وجود الوارث عند موت المورث ولا يفتى عنه الثالث إذ يصدق عن حدث من الورثة بعد موت المورث (قوله) ويتخص بالقضاء أي بالحكم باستحقاق الوارث (قوله) العلم بالجهة أي كالأقرباة والنساج والولاء وقوله وبالدرجة أي كالبني أو بالأخت وهكذا وقوله التي اجتمع فيها الخ أي حصل بسببها ارتباط كالأخت فانه حصل بسببها ارتباط بين الوارث والمورث ولو قال في ميراث الوارث لكان أوضح في شمول الابن والأب وقوله تفصيلاً أي بيان قوتها ككونه أخاً شقيقاً أو ضعفاً ككونه أخاً لاب (قوله) فلهذا (الخ) تفريع على مفهوم الشرح وقوله شخص أي جنسه الصادق بالعدد وقوله فلا يكتفي بذلك أي فلا يكتفي بذلك كدوس هذا الشاهد في القضاء بولده (قوله) لا اختلاف العلماء في الورثة أي لا اختلاف في قوتهم أم أي أي الأب في السدس والأخت (قوله) تحقق موت (الخ) أي موت المورث حقيقة أو حكماً أو بتقدير انهم مع ذلك والشرط الذي (قوله) كأد اشهدنا مثال لتحقق مونه (قوله) أو الحاقه (الخ) معافى على تحقق الخ وقوله وذلك أي الحاقه وقوله الذي أفضل بجنازة الخ به وإن كانه كان سبباً تم مات



ومثل الخلفاء الثلاثة بقره (الحرق) بلع الحاسوب احوال الشيخ بدر الدين بن سينا المأثور في (٢٠٢) وهو ان الله تعالى تكسر الحاسوب

ولو قال اي جميع القوم المذكورين لكان أوضح (قوله ومثل الحادث) أي مثل له وقوله التزلز  
تفسير الحادث كما علم مما تقدم (قوله بلع الحاسوب) هذا هو الضبط الأول وسأيت تفسيره على هذا  
الضبط بلع النار (قوله وقال الشيخ بدر الدين الخ) فرضه ذلك بيان ضبط آخر في الحرق مع تفسيره على  
هذا الضبط فقولته النار تفسيره على الضبط الثاني (قوله ووجه الأول) كان الأول ويطلب الأول لأن  
كلامه هو علم أن ما ذكره توجيهه لضبط الأول وليس كذلك بل بيانه (قوله حديث الخ) أي فتح  
مكة وقوله دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمعنى دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الخ وقوله وعليه  
عامة تفسيره ما فيه بيان على السواء كان الأبيض أفضل منه وفي لسانه ذلك اليوم إشارة إلى أن  
ما عليه من الدين لا يتغير كأن السواد كذلك فلا يتغير بسرعة (قوله حرثانية) بلع الحاسوب الخ والقاف  
وكسر التين بعد الالف وتشديد الباء (قوله قال الخ) فرضه ذلك بما ذكره في النهاية وقوله  
على لون من الخ وهو السواد وقوله كأنه منسوخ الخ أي وليس المقصد التبيين بل هذا اللفظ اسم قائم  
على لون ما حرثته النار هذا هو المتبادر من العبارة فتأمل (قوله وقال) أي الخ يخرى الحرق بالنار  
والحرق معناه ذلك بعد الضلعين معا ويحتمل أن تكون الباء في قوله بالنار لتصوره يكون الحرق هو نفس  
النار ويحتمل أن تكون للابستين فيهما كالماء (قوله وقال فيها) أي في النهاية وقوله أيضا  
أي كما قال ما تقدم وقوله بالقرين أي قرأه وقوله وقد تسكن أي رآه (قوله أي) وإن مات متوارثان  
الخ) هذا لأصح لأول كلام المصنف وهو دخول على ما بعده من غيره إشارة إلى أنه أراد بالقوم الأتباع  
فأكثر وقدره أن التوارث من الجانبين ليس بشرط وقوله بأنهم دام الخ أي بسبب أنهم دام الخ (قوله) لم  
يكن يعلم حال السابق منهم) أي لم يكن الحال والشأن يعلم من السابق من القوم المذكورين فيمكن  
مضارع كان الثانية فاعلموا من حال الوالتان والجهة بعدهما خبرها والمراد بهما السابق منه كما خبره  
قول الشارح أي لم يعلم عنهم مخرج بذلك ما إذا علم حال السابق فتارة يستخرج له وتارة لا يستخرج له  
فالمفهوم عنه صورتهن وهما الاستتار في الفاعلة (قوله ما علم أن أحدهم الخ) تصور لكلام المصنف  
لهذه صورة المناقضة وهي ما إذا علم السبق لكن لم يعلم من السابق ونحو صورتهن وهما ما إذا علم سبق  
ولامعة أو علم أنهم ما تواما وقد ذكرهما الشارح بقوله وكذا الخ ظاهر كلام الشارح على صحة أنهم ما  
لا يؤخذ من كلام المصنف وذلك لأنه إذا علم من بعدهم أو أتت خبر بأن النفي في قول المصنف ولم يكن يعلم  
حال السابق يصدق بعدم السابق جزأ أو احتمالا لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع وعلى هذا فالمطوق عنه  
ثلاث صور والمفهوم عنه صورتهن فتكون الجملتها (قوله فلا تورث زاهقا) أي ولا تحسم يا أيها  
القاضي أو لا تفت يا أيها الملقى بلوت شخص زاهق من القوم المذكورين من شخص زاهق أو حرمهم  
يا أيها القاضي أو لا تفتي (قوله والزاهق الذاهب) لكن الزاهق والذاهب انما هو واحد بليل  
قوله بل زاهق وروحها الخ (قوله بالكسر) أي لهما (قوله أي فلا تورث ميتا الخ) تفسير الحكم  
الواقع وإن لم يكن في كلام المصنف على منيع الشارح مع أن الإجماع والاختلاف لا يستندان قطعا (قوله)  
أما ما علم أو مرتب أي جواب هذا الاستفهام والتعريف ما قاله المتوارثين والمساب أما قوا يكون المراد  
بضمير الجمع ما فوق الواحد فيشمل المتوارثين والأكثر وقوله عندئذ أي قدم التورث عندئذ (قوله)  
بعضهم من بعض) فكل منهم يرث من الآخر ويكون ما ورثه كل من كل ورثته وقوله من تلاد أموالهم  
دون طريقها أي من قدم أموالهم دون جسدها وهو سيذكر الشارح أن المراد بالتلاد ما الذي بيده  
والطريق ما ورثه من الآخر وانما يرث من الطريق لا يورث منه لادى إلى أن الشخص يرث من نفسه  
لو مات من وجان ورث كل منهما إن شاء فقط وخلف كل منهما أر يس دينار الورث الزوجه من زوجته ويرث  
الأر يس وهو عشر تورث منه ثمن الأر يس وهو خمسة لأن ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في خمسة إلى

منه ورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها

وفي حال أحد الزوجين التمس إلى هذا عند الخلع بالبراع التخياري بأن ادعى زوجه كل ميتة تخوم وشروطهم ولا يخفى أن ما ادعى ميتة الزوجين حاله على  
على إبطاله متى ما جددوا حياته (٢٠٤) لاقراره فيما يكون الحكم اذله كالأصل الأول والمراد به لا بد له الذي يبيحه

وتمت أمته ولا ترقى العشرة التي ورنها منها لأن ذلك طريق أمرها ولم حينئذ يكون لأثر وجه خسة  
وأوبعوت ويكون لأثر وجه خسة وتولون (قوله وبه) أي بتوريت بعضهم من بعض من كراه  
أمرها ولم دون طريقها ولا يفتي أهلها كلفني توريت أسعد همام الأحمرون العكس فحكم ورت كل  
منهم من الأثر لكن بزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وإدائه متأخر ومقتضى كونه مورثاً له مقدم  
(قوله وهذا) أي هذا الحكم وقوله ما لم يقع النداء أي بأن يدعى ورثة كلبت تأخروهم (قوله  
على إطلاق) الأولى بطلان (قوله وحيث) أي حين انحلف كل على بطلان دعوى صاحبه (قوله  
اذا ذلك) أي اذا ذلك موجود مثلاً أي وقت النداء والخلف (قوله كالذهب الأول) أي مذهبه زيد  
(قوله ويحرم الخلاف المذکور) أي عدم توريتهم عند زيدون تبعه وتوريت بعضهم من بعض من  
التلاوة دون الطريق (قوله فيما اذا لم) هي صورة كلام المصنف على منبغ الشارع (قوله وحيث لم  
نور الخ) دخول على كلام المصنف وقوله فلذا أي لاجل كونهم كالأجانب (قوله وهدمهم) أي  
اجلهم (قوله ونحوه) أي كالحرق والهدم (قوله ولا غبرها) أي كالأزوجة والولاء (قوله وهكذا)  
أي مثل ما قلنا من عدم التوريت (قوله القول السديد) فيه حسن الاحتتام وإشارة إلى أن جميع ما ذكره  
في هذا الكتاب هو القول السديد (قوله أي الصواب) يعني المصيب للمراقب الواقع (قوله يقال سدد  
الخ) استدلال على توبه أي الصواب (قوله أي المصيب) فسر الصائب الذي هو اسم جاهل صائب المصيب  
الذي هو اسم جاهل أصاب لاشهر يشو كثرته (قوله حلف تفسير) فيه أنه لا حلف في كلام المصنف  
فكان الأولى أن يقول مضمومة (قوله فائدة) أي هذا قد ورد ذكر فيها سور في المفهوم كما تقدم  
التي به عليه (قوله بعد الآخر) طرف الموت وقوله ميتة ما لم ينل الأحد (قوله فلا صراح) أي  
فإنكم ظاهر وقوله إن المتأخر الخ أي هو أن المتأخر الخ (قوله على ما أراد أن يورده) أي بما يتعلق  
بأحكام الميراث فلا ينافي أن السابق من جهة النظم (قوله كما يتبادر لها ذلك) أي بالذکور من أحد  
والسلامة والسلام الدعاء (قوله ربه الخ) أي فصل ذلك لرجاء فعله محذوف وليس العامل ختم  
وابتداء التلاوة اجتماع عليين على معول واحد وقوله قول ما بينهما أي لأن الله أكرم من أن يقلعهما  
ويعدهما بينهما (قوله فقال) حلف على ختم (قوله على التمام) أي لاجله فعل تعاقبية وقوله أي تمام  
الكتاب يتبرأ إلى أن ألزم من المضاف اليه وهو مذهب الكوفيين ولو قال أي للكتاب لا شأن له مذهب  
الكوفيين وقوله على الخ فيه إشارة إلى أن التمام يعني الأعمام وهو الأجمال ليكون الحسد على الفعل ولو  
أقبلناه على ظاهره لكان الحسد على الأثر والحسد على نفس الفعل أكمل من الحسد على الأثر (قوله جدا  
كثيرا) أي كافوه ثم أي كما تغاير الخاتمة ترجع لعدد التمام برجمه لقدر (قوله في الروام) أي  
معه في معنى مع الروام أما في حكمي أو باعتبار الثواب أو باعتبار الجحود من أو صفاته تعالى  
والافئس الحسد فعل الشخص وهو لازمه (قوله والشكر في اللغة) أي وهو فعل يأتي من تعظيم الميم  
بسبب كونه منفعاً على الشاكر أو غيره (قوله وشكر الميم واجب) الوجوب على ظاهره أن كان المراد  
بالشكر اعتقاد أن الله هو الميم بحيث لو سئل لاعتترف بذلك وأقره وليس على ظاهره أن يفسر بالثناء  
بالأن أو بعمل الجوارح يكون المراد أنه كل واجب في الثواب فيثاب عليه فواجب وجوبه بالشرع  
أي بالاعتقاد خلافاً لمعتد في التزامه دون ما يجب عليه شكر (قوله وأسأله العفو الخ) لما كان قد  
توهم من توبه جدا كثيراً في الروام أنه قام بحق التعمد فدفعه به وأسأله العفو الخ (قوله صفحا وكرما)

كاتبه احببناك وبما يقبل ما بينهما فضل (والله اعلم على التمام) أو تمام الكتاب أي الكمال (جدا كبريا) أي كمال (في  
الدوام) أي في البقاء أي جدا كبريا دائما والحمد لله على النعمه والكرامه كرمي القنوس شكر المم واجب بالشرع (وأسانه العظمى) أي تركه المؤنحة  
صالحا وكراما (عن التفسير)

أى التوراة فى الامور (ومعها تأمل) أى الرجو (المتعب) أى المرجع والمراجعة (٢٠٠) الجليلية ويرجع فى المطلق الى

تعالى قال الله تعالى اليس  
مرجعكم جيعا (وقطر  
أى سحر) ما يحسب من  
الزنى به) فعلا يظهره  
بالعقاب عليها والقوب جمع  
ذنب وهو الجرم (وسرى)  
أى تقبى (ماشأن) أى  
تبع من الشين وهو القبح  
(من اليسوب) جمع عيب  
وهو القبح (وأفضل)  
المصطفى) أى المختار من الخلق  
لدهوهم الى دين الاسلام  
والمصطفى من الصلوة وهى  
الخاص فأبدلت التاء طاء  
(الكريم) بفتح الكاف  
قال العلامة سبب الماردينى  
رحمته تعالى على الافصح  
وينموز كسرهما وهو  
نقص القسم انتهى وهو  
الجوادة والجامع لأنواع  
الحير والشرف والفضائل  
أوالصالح (محمد) صلى  
الله عليه وسلم (شيرا نام)  
الخلق (العاقب) أى الذى  
لا يبعده قال ابن الاثير  
رحمته فى النهاية فى أسماء  
التي صلى الله عليه وسلم  
العاقب هو آخر الانبياء  
والعاقب والعقب الذى  
يخلف من كان قبله (وأله)  
المر) بضم القين المجهمة  
الشراف (قوى) أى  
أعزب (العاقب) الفخوة  
والعاقب جمع منقبوه  
معد المثلثة وجدها مثالب

أى لصاحبه من ذكره صلى (قوله أى التوفيق فى الامور) أى للعالم بشرعا (قوله ويرجع) أى  
وأسأله شير بلخ وقوله تأمل بفتح النون وضم الميم وقوله فى المصير يتعلق بمحذوف أى حال كونه واقعا  
فى المصير وأبىس مشتق من أبىس لأن الأصل حاصل فى الدنيا والمأمول يقع فى الآخرة وقوله أى المرجع تفسير  
المصير فاشارة الى أنه وقت المصير ورواى الرجوع الى الله تعالى (قوله الى الله) أى الجزاء لانه  
تعالى يستعمل عليه المكان وقوله أله أى الى جزاء عملت وقوله مرجعكم أى يرجعكم (قوله وقطر  
الخ) أى وأسأله غفر الخ وقوله أى ستر غفر الغفر بالستر والاولى تفسيره بالمحو من العيب فمعدود  
شلاف فى تفسير المعرفة فبطل ستة الذب من أدبى الملائكة ثم قال فى العيبه وقبيل محو من العيبه  
بالسكينة (قوله وهو الجرم) بضم الجيم وسكون الراء أى ما به عقاب (قوله وسرى) أى تعبى أى عيب  
لا يظهر ذلك الناس مثلا تحصل نجاسة وقوله ماشأن أى مما يعلو فكون مغاير لما قبله أو مما يفسد  
أو عقاب فكون أهم مما قبله (قوله وأفضل الصلوات التسليم على النبي) أى أعلاها أو كلها كأن  
على النبي (قوله والمصطفى) فيه إشارة الى حديث ان الله اصطفى كائنات من خلقه واصطفى قريشا  
من كل طائفة واصطفى من قرش بنى هاشم واصطفا من بنى هاشم فأنا خير من خيار من شياء وكان مقتضى  
صدور الحديث أن يراد فى عجز من خيار لكن العرب لا تكرر شيئا زائدة على الثلاث وان افتضاها المقام  
(قوله لدهوهم) ملة لا تختار صلى الله عليه وسلم من الخلق أى حكمته لان أعمال الله لا تأمل وقوله الى  
دين الاسلام أى دين هو الاسلام (قوله والمصطفى من الصلوة) فأصله مصغور بذكر واو ألفا لغير كها  
وأفتتاح ما قبله أو أبدلت تاء الافتعال طاء وقوله وهى الخواص أى من الكدر وقوله فأبدلت الخ لم تقدم  
ما يفرع عليه ذلك ولولا قال وأصله مصغور كقولنا انظر لغير ريع (قوله الكريم) فتدبر على الله عليه وسلم  
فى الكريم ما لم يصل اليه أحد غيره مكان يعلى عطاء من لا يخشى الفقر وما سأله أحد شيئا وقال لا فاقا فان كان  
عندنى أعطوا والا وعد عيسى ومن القول وفى يهوده كالمعروف من سيرة صلى الله عليه وسلم وعلى آله  
وصحبه (قوله ويهوز كسرهما) يقول الناس بعد الكريم بكسر الكاف ليس لجان لان الكسر لغة فى  
الكريم ومثله كما كان على وزن فاعيل كسرى وكبير وهو تفيض الثيم وقوله الجواد أى كثير الجود  
وقوله أو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل وقوله أو الصلوح من الزلات أو الحكاية اختلاف  
(قوله محمد) بدل أو عاصف بيان أو خير بابتداء محذوف أو فعول محذوف وان كان لا ساعده الزم الهم الأعلى  
طريق من يرسم المنسوب بصورة الرغوع والجرود (قوله خيرا لانام) أى أقضاهم فهو صلى الله عليه وسلم  
أفضل الخلق على الإطلاق كآل صاحب الجوهرة

وأفضل الخلق على الإطلاق \* نيناقل من الشافى  
والى الانام للاستغراق ولا يزم نقص من حيث تضمن ذلك لا تشبهه على النقص وتفضيل الكامل على  
النقص نقص لان عمل ذات اذا فضل الكامل على الناقص بخصوصه كقولهم السلطان أفضل من الرمال  
بإختلاف ما اذا كان على جهة العموم فلا داعى لجعله العهد والمودع من له دنس فى التفضيل وهم الاناس والجن  
والملائكة (قوله الذى لا يبعده) أى تبدأ بؤنه فلا ردهمى عليه الصلوات السلام لانه وان كان نزل  
آخر الزمان لكن يحكم بشره بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا بشر بمتهمه ونبوته وجوده من قبل  
وليس مبتدأ لذلك (قوله فى أسماء النبي) أى حيث أسماء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله العاقب  
الخ) معقول القول (قوله وآله) أى وعلى آله وقوله الرجوع اغروصوا بذلك لاشتهارهم كالركوب  
الافر (قوله المثالب) أى المعانى وقوله الفخر منعة كاشفة (قوله جمع متقية) هى الجنة وقوله  
وهو ضد المثلثة أى العيب وقوله أى المثالب (قوله من الخير) معدودا لغير الوصف ما خوذ من

وهى العرب (وصحبه الأفاضل) من فضل الرجل ساردا أفضل وفضيلة ضد النقص (الانبياء) جمع حبر يشددو يتخفف من الخير شد الشمر  
والاخبار لاف الاشرا والاعمال الغاضل من كل شئ (السادة) جميع سيد أى شريف من قهرهم ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو سيد

بهم ولا يحد وهو الذي يكمل في  
 لهم نفس قولهم بعد الرجل  
 يحد شرف بكرم الاتصال  
 (البرار) جمع برير  
 يرت في التلاوة الكسرة بفتح  
 الباء وضمة الزايم بفتح  
 واو قال ابن الأثير في النهاية  
 يقال برير وهو يروجه  
 يروجه جمع البرير بفتح  
 كذا ما يصف بالرواية  
 والزهد والعبادة انتهى وهذا  
 آخر ما شرحناه في كلام  
 المؤلف رحمه الله تعالى  
 وانضم هذا الشرح جماعة  
 تشغل على أبواب  
 (الباب الأول في الرد)  
 وذوي الارحام وقوله فصول  
 (الفصل الأول في الخلاف)  
 فهو ما عندنا في الخلاف  
 اذا كانت الورثة أصحاب  
 فروض لا يستغرق غير  
 اليقين منهم عليهم بنسبة  
 فروضهم ما هذا الزوجين  
 فانه لا يرد عليهم ما لم يكن  
 له ورثة من أحد الزوجين  
 أو كان له أحد الزوجين  
 وكان له أحد من ذوي  
 الارحام فانه في الاولى أو  
 الفاضل بعد فرض الزوجة  
 في الثانية لذوي الارحام  
 سياتي في غيرهم بعد  
 المالكة التي في ورثة  
 من الجميع على انهم أو خلف  
 اغرض لا يستغرق فانه  
 الفاضل بعد الفروض  
 من المال سواء انتظم أم لا  
 ما عندنا من المذهب  
 سبل المذهب كذب  
 الكية

خير المصروف بعد على الضعيف المأخوذ المأخوذ منه (قوله والخامسة) من جهة القول ليس بغيره  
 قول الشارح جمع سيد (قوله وهو الكمال في الشرف) لمن هذا التفسير تصيب المراد بقرينة المقام  
 فلا يفتقر من قولهم بعد الرجل الخ من حيث لا يتقضى أن الملبس هو الضعيف بأصل الشرف (قوله  
 بكرم الاتصال) أي بالاتصال الكريمة فهو من إضافة الصفة لقوم وصف (قوله جمع بر) بفتح الباء  
 بحسن (قوله قال الخ) غرضه بيان أنه يقال بربار وقوله روت لا تأي صحت معبراً عن غيرنا  
 واحساناً (قوله وقال ابن الأثير الخ) غرضه الاستدلال على أن أبو جعفر (قوله بالاوليه) جمع ولى  
 وقوله والزهد جمع واحد وقوله والعباد جمع عبد (قوله وهذا) أي ما ذكرنا من الجملة الأخيرة (قوله  
 وانضم) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قيل (قوله تشغل على أبواب) من تشغل الجملة على  
 الفصل (قوله الباب الأول في الرد وذوي الارحام) أي في الخلاف فيما بينهما (قوله وفي فصول)  
 أي ثلاثة والفقرتين من طرفتي الفصل في المحل أو الاجزاء في الكل (قوله الفصل الأول في الخلاف فيما  
 أي بيان الخلاف في الرد وتورث ذوي الارحام (قوله فعندنا في الخلاف الخ) أي اذا أردت بيان ذلك  
 ما قولنا عندنا في الخلاف في ما عدا ما في الفصحة (قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض) بخلاف ما اذا كانت  
 الورثة أصحاب نصيب وقوله لا تستغرق أي لا تستغرق تلك الفروض التي كفاها الخاصة للفروض (قوله  
 غير الباقي الخ) جواب الشرط وهم متعلق بالباقي وعليهم متعلق ببرد وكذلك بنسبة فهو متعلق ببرد  
 وقوله بنسبة فروضهم أي إلى مجموعها في بنت أو ما للبنت النصف لثلاثة ولام السدس واحد لمجموع  
 فروضها أو بنسبة الثلث لثلاثة ثلاثة أو باعها وبنسبة الواحد لثلاثة ولام السدس واحد لمجموع  
 النسبة فليت ثلاثة أو باع الباقي بطريق الرد ولا وجه به كذلك والاحصاء بحمل المسئلة أو بعبارة البنت  
 ثلاثة أو باع المال فرضا واولاً من يسه كذلك دليل الرمن القرآن كانه السيد في شرح السراجية  
 قوله تعالى وأولو الارحام بنسبهم أو في بعض ففاضل بعد الفروض التي دلت عليها آيات الموارث يرد  
 عليهم بمجموع الاوليه وقوله لا يرد على الزوجين لانهم من حيث الزوجية لارحامهم وان اختلف ان لهم  
 ورحمن جهة أخرى ومن السنة منهم على الفقه وسلم لحد من أن يرد في الوصية على الثلث وثلثه  
 الابن يدل على أنه أحق بمجموع الوصية والابن (قوله ما هذا الزوجين) أي لانه لا وحم لها  
 من حيث الزوجين وان اختلف أن له ما من جهة أخرى كما قلت وقوله فانه لا يرد عليهم لانه لا يستثنى ما  
 وما قيل من أنهم ما كان ذوي الارحام كزوجة من بنت خال أو زوج هو ان قال يرد عليهم ما دونه شيخ  
 الاسلام في شرح الفصول بأن الرد يخص بنوي الفروض التي يسهلها ورجل لا يرد عليهم ما عدا ما دونه شيخ  
 بالرحم لا يرد ما دونه المأزوة (قوله فالبكره ورثة) أي بالفروض أو بالنصيب وقوله وكان الخ  
 واجمع لـ وورثين أحق قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان الخ وقوله فانه في الاولى قوله فانه بكره  
 ورثته من الجميع على انهم وقوله أو الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية قوله أو كان له أحد الزوجين  
 وقوله لذوي الارحام أي ولا تثنى لبيت المال انتظم أم لا (قوله وسأيت في غيرهم) أي في قوله وهم كل  
 قريب الخ (قوله وعند المالكية الخ) الغرض عندنا أنهم ما أن له ما يتكلم بيت المال ولو جسد من يرد عليهم  
 أو ذوي الارحام كالعمد عند المالكية فان لم يكن كذلك ذوو الارحام صرف التركة في المصالح وكتاب  
 من قول ذلك ويجوز ان لا يحد منها بقدر حاجتها كان له حق في بيت المال (قوله اذا لم يتكلم ورثة) أي  
 بالفروض أو بالنصيب وقوله أو خلف ذا فرض لا يستغرق أي أو خلف بنسبه الصادق ولو لم يتكلم وقوله  
 فانه أي في الاول وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي بنسبه المتحقق ولو في واحد  
 وقوله لبيت المال أي ولا تثنى لذوي الارحام وقوله سواء انتظم أم لا وقد علمت منه (قوله وأما المذهب) أي  
 المذهب الاصل أي المتأول من المتقدمين وقوله كذهب المالكية أي فانه أو الفاضل لبيت المال سواء



وانها قد تحتاج لتعديج  
وان سكتت حاله أحد  
الزوجين فله فرض من  
مخرج فرض الزوجين  
وهو واحد من اثنين أو  
أربعة أو ثمانية واقسم  
الباقى على مسئلة من برده  
عليه فان كان من برده  
نصف واحد أو سفلًا  
واحد أو أصل مسئلة الرد  
مخرج فرض الزوجية وان  
كان من برده ما أكثر من  
نصف فخرج فرض  
الباقى من مخرج فرض  
الزوجية فان انقسم فخرج  
فرض الزوجية أصل مسئلة  
الرد كزوج أو ثلث  
وألم يقسم ضربت مسئلة  
من برده على مخرج فرض  
الزوجية لانه لا يكون  
الامباين ما يبلغ فهو أصل  
مسئله الرد وقد تحتاج مسئلة  
الرد الى فيها أحد الزوجين  
لتعديج أيضا اذا خسرو  
ذلك فأمول سائل الرد  
سواء كان فيها أحد  
الزوجين أم لا غايته  
أمول ثلثا كجدة أو أخ لام  
وكزوج وأم وثلاثة كام  
ولها ما أربعة كبت وأم

وأما المخرج أى وألم انهما المخرج وكوله قد تحتاج الى تعديج أى كونه يشوبه باني ابن فستلهم من أو برده  
فروضهم وقد تحتاج الى تعديج لان نصيبه باني الابن غير منقسم عليها يضرب اثنتان الى أو يعقود من جملة  
طلبت ستين باني الابن اثنتان كل واحد واحد (قوله وان كان هناك أحد الزوجين المخرج) هذا مقابل  
لقوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله فله فرض من مخرج فرض الزوجية وهو نصف أو ربع أو ثلث  
(قوله لفظا) أى لا يخرج فرض غيره من أنصاف الورثة (قوله وهو) أى فرضه أى أحد الزوجين  
وقوله واحد من اثنين أى قبل أو كان للزوجين زوجة وهذا فرع وارث أو زوجة وليس هناك فرع  
وارث وقوله أو ثمانية أى قبل أو كان للزوجين زوجة وهذا فرع وارث (قوله واقسم الباقى) أى بعد  
انخراج فرض أحد الزوجين وقوله على مسئلة من برده على أى التى تحصلت من جمع فروض غير الزوجين  
من أصل مسئلة تلك الفروض (قوله فان كان من برده المخرج) هذا لتخصيل لقوله واقسم الباقى على من برده  
عليه وقوله نصف واحد أى يكتفى بزوج وأم وقوله أو نصف واحد أى ودان النصف متعدد كالأزوجة  
وثلاث بدات وقوله فاصل مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية فأحد الزوجين بأحد فروضه أو الباقى فان  
الشخص أو ذلك النصف (قوله وان كان من برده ما أكثر من نصف) أى كالأزوجة وأم ولها بها  
(قوله فاعرض على مسئلة) أى مسئلة من بردها التى تحصلت من جمع فروضه وقوله الباقى أى بعد  
أخذ فرض الزوجية (قوله فان انقسم) أى الباقى على مسئلة من برده عليه وقوله فخرج فرض  
الزوجية أصل مسئلة الرد فأحد الزوجين بأحد فروضه أو قسم الباقى على من برده به (قوله كزوج أو ثلث  
ولها) فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقى ثلاثة وهى منقسمة على مسئلة  
من برده ما يسهل وهى ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض فلام سهم ولكل من ولها سهم  
(قوله وان لم ينقسم) أى الباقى على مسئلة من برده على كالأزوجة فثلاثة أو ثلث فأذا أخذت  
فرض الزوجية واحد من أربعة كان الباقى ثلاثة وهى غير منقسمة على مسئلة من برده ما يسهل أو أربعة  
عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض وقوله ضربت مسئلة من برده على مخرج فرض الزوجية أى  
فرض باني المائل المدكور أى بقوله مسئلة من برده على أى يعقود مخرج فرض الزوجية بسنة عشر  
(قوله لانه لا يكون الامباين) أى ان الباقى بعد فرض الزوجية لا يكون الامباين لمسئلة الرد (قوله ما  
بالغ فهو أصل مسئلة الرد) أى ومنه نرى من مسئلة الزوجية أخذت مضر وباقى مسئلة الرد ومنه نرى من  
مسئلة الرد أخذت مضر وباقى الباقى بعد فرض الزوجية فانما ينجزه سهم المثل الثانى فى مسئلة المناصفة  
(قوله وقد تحتاج مسئلة الرد الى فيها أحد الزوجين الى تعديج) أى كالأزوجة وأم فان فرض الزوجية  
واحد من أربعة أو ستة وغيره قسم على الزوجين يضرب اثنتان فى أربعة بثمانية فزوجين اثنتان والباقى  
لام مخر أو ثلث وقوله أسأى أى كانت تحتاج مسئلة الرد التام كى فيها أحد الزوجين الى التعديج (قوله  
اذا تقر ذلك) أى ما ذكر من قوه فان لم يكن هناك أحد الزوجين أو ثلث (قوله كجدة أو أخ لام)  
فاصل مسئلة الرد اثنتان عدد فروضهم من مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة مخر ستة فخرج  
السدس فلهما واحد والأخ لام كذلك ويخرج فروضهم الاثنان فهما أصل مسئلة الرد هذين المسائل  
التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوج وأم) فأصل مسئلة الرد اثنتان مخرج فرض الزوجية لان  
من برده على شخص واحد فزوج واحد والزم واحد وهما من المسائل التي فيها أحد الزوجين كام  
ولها فاصل مسئلة الرد ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض ستة  
فخرج السدس الذى للام فلام واحد ولها بها ثلث ويخرج فروضهم ثلاثة وهى أصل مسئلة الرد فلام  
واحد لكل من ولها واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كبت أو أم)  
مسئلة الرد أربعة عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض ستة فخرج السدس

الذي لا دم فليثبت ثلاثا ولا دم واحد ويحيى ذلك أو يعقوب أصل مسئلة الرد فليثبت ثلاثا ولا دم واحد  
 وهذه المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوجها ومولاها) فأصل مسئلة الرد أو بقية البنت  
 إذا أخذت فرض الزوجة وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثين متجهة على مسئلة الرد التي هي ثلاثة  
 هـد وفروض من يراد به فلان زوجة واحد ولا دم واحد لكل من ولجها واحد وهي من المسائل التي فيها  
 أحد الزوجين (قوله كما هو مشقة) أي أولاب وأصل مسئلة الرد خمسة عدد وفروضهم من أصل مسئلة الرد  
 الفروض ثمانية أصل مسئلة الفروض ستة حاصل ضرب مخرج السدس في مخرج النصف فلام اثنتان  
 والشيقة أو التي لا بد ثلاثون مجموع ذلك خمسة هي أصل مسئلة الرد فلام اثنتان وثلاثة وهذه من  
 المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كزوج وبنت) فأصل مسئلة الرد غانية مخرج فرض  
 الزوجة لأن من يراد به شخص واحد فلا زوجة واحد ولا بنت سبعة فرضا وردا (قوله وستة عشر) هي  
 حاصلة من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجة الباقية الباقي هو ثلاثة فليثبت الرد في ثلثي من  
 مسئلة الزوجة أخذ مضروبا في مسئلة الرد ومن ثلثي من مسئلة الرد أخذ مضروبا في الباقي فلا زوجة  
 واحد من مسئلة الرد زوجة في أربعة بأربعة والشيقة ثلاثين أصل مسئلة الرد في ثلاثة خمسة فرضا وردا والي  
 فلا بد واحد من مسئلة الرد في ثلاثة وثلاثة وهذه المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله واثنتان وثلاثون)  
 هي حاصلة من ضرب أربعة بمسئلة الرد في غانية مخرج فرض الزوجة الباقية الباقي هو سبعة فليثبت الرد في  
 ثلثي من مسئلة الرد زوجة أخذ مضروبا في مسئلة الرد ومن ثلثي من مسئلة الرد أخذ مضروبا في الباقي  
 فلا زوجة واحد من مسئلة الرد في أربعة بأربعة فليثبت الرد في ثلثي من مسئلة الرد في سبعة وأحد عشر من  
 فرضا وردا وليثبت الابن واحد من مسئلة الرد في سبعة بسبعة (قوله وأربعون) هي حاصلة من ضرب خمسة بمسئلة  
 الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة الباقية الباقي هو سبعة فليثبت الرد في ثلثي من مسئلة الرد زوجة أخذ  
 مضروبا في مسئلة الرد ومن ثلثي من مسئلة الرد أخذ مضروبا في الباقي فلا زوجة واحد في خمسة خمسة  
 وليثبت ثلاثين سبعة واحد وعشرين فرضا وردا وليثبت الابن واحد في سبعة بسبعة فليثبت كذلك (قوله  
 الفصل الثالث في ذوى الارحام) أي بناتهم وكيفية ارثهم والارحام جمع رحم وهو القرابة (قوله وهم)  
 أي ذوا الارحام اصطلاحا وأما فهم أصحاب القرابة مطلقا وقوله كل قريب غـ بر من تقدم أي بحيث  
 يكون ليس فيه تولاذا فرض وقوله من المجمع على ارثهم بنات ان تقدم (قوله وهم وان كانوا) أي من  
 حيث الارحام (قوله من ينتمي الى الميت) أي من ينسب اليه لكونه أمه (قوله ولاد البنات) فينزلون  
 منزلة البنات وقوله ولاد البنات الذين ينزلون منزلة بنات الابن (قوله من ينتمي اليهم الميت) أي من  
 ينسب اليهم الميت لكونهم أصوله (قوله الاجداد) أي كأبي الأم وأب وان علا وقوله والجدات أي  
 كالجدات المتعددة وهي أم أبي الأم أو أمهات وبناتهن ومنزلهم الأم (قوله اساقطون) مفعول لاجداد  
 والجدات تعليب المذكر وقوله وان علا أمهات علوا فحركات الواو واقتضت مقابلة ما قبلها ثم حدثت  
 الالف لانتفاء الساكن (قوله من ينتمي الى أبوي الميت) أي من ينسب اليه الكون ما أصلا جمعا  
 لذلك المعنى وللميت ومثل ذلك من ينتمي اليهم ما من كبنات الاخوة لا شقاء من ينتمي اليه ما من كالأولاد  
 الاخوة لا من ينتمي اليهم بل من ينتمي اليهم فقط (قوله أولاد الاخوات) أي أشقاء أولاد أولادهم والقر في الاولاديين  
 الـ كوروا والاث والـ هـ الشارح هنا بأولاد الاخوات بخلاف ما بعد ذلك فانه هـ بنات الاخوة ليخرج  
 أبناء الاخوة لا أشقاء أولاد وقوله وبنات الاخوة أي الأشقاء أولاد أولادهم وقوله وبنات الاخوة لا دم  
 بخلاف بنات الاخوة لا أشقاء أولادهم هـ بناتهم من ذوى الارحام (قوله ومن يديهم) أي ومن يدي  
 الى الميت عـ ذكر (قوله من ينتمي الى أجداد الميت وجداته) أي من ينسب اليهم لكونهم أصلا جمعا  
 لذلك المعنى والميت (قوله العمومة) أي ذوا العمومة والعـ ومجمع مع وقوله لا دم أي ما عا

وكزوجة وأم ومولاها  
 وخمسة سهام وشقيقة  
 وغانية كزوجة وبنت  
 وستة عشر كزوجة وشقيقة  
 وأخت لاب واثنتان وثلاثون  
 كزوجة وبنت وبنت ابن  
 وأربعون كزوجة وبنت  
 وبنات ابن ودة

(الفصل الثالث) في ذوى  
 الارحام وهم كل قريب غير  
 من تقدم من المجمع على  
 ارثهم وهم وان كانوا  
 يرجعون الى أربعة أصناف  
 الاول من ينتمي الى الميت  
 وهم أولاد البنات وأولاد  
 بنات الابن وان نزلوا الثاني  
 من ينتمي اليهم الميت  
 وهم الاجداد والجدات  
 الساقطون وان علوا الثالث  
 من ينتمي الى أبوي الميت  
 وهم أولاد الاخوات  
 وبنات الاخوة وتو بنو  
 الاخوة لا دم ومن يديهم  
 وان نزلوا الرابع من ينتمي  
 الى أجداد الميت وجداته  
 وهم العمومة لا دم

تقدر مضاف أى من جهة اختلاف العمومة لآل من أولادها منهم صبي وارثون (قوله والعامت مطلقا)  
 أى شقيقات أولاد أولادهم وقوله وبنات الاعمام مطلقا أى سواء كان الاعمام أشقاء أولاد أولادهم  
 أم لا (قوله) أى ذؤوا أنثوية أو أنثوية بجمع خال وقوله معا شواء كان الانثوال والخالات أشقاء أولاد أولادهم  
 (قوله إذا علمت ذلك) أى عاذ كرم من أنهم أربعة أصناف (قوله لمن انفراد) أى ذكر كذا أو أنثى  
 وقوله عاز جيع المال ظاهره أرث ذؤى الارحام بطريق التصيب لعل ذلك عند الانفراد وقال بعضهم  
 أرثهم تارة يكون بالعرض وتارة يكون بالتعصيب كما يظهر بالتأمل فى الأمثلة الأربعة (قوله وفى ذلك  
 مذاهب) أى مذهب أهل التزويل ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم وقوله هجر بعضها هو  
 مذهب أهل الرحم فيسرون بين ذؤى الارحام لافرق بين القريب والبعيد والله كروفيه فإذا وجد بنت بنت  
 وبنات بنت خال خالها ينما سوية عندهم (قوله وما لم يجره بينهما) أى من المذاهب (قوله مذهب أهل  
 التزويل) سمي بذلك لأنهم ينزلون كل ذؤى الارحام منزلة من يذلىه الا انثوال والخالات فينزلونهم  
 منزلة الأم والالاعمام للام والعمات فنزلونهم منزلة الاب (قوله وهو الاتيس) أى الأشد مودة وافقه لقياس  
 وقوله الأصح أى المعتد وقوله عند الشافعية وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذؤى الارحام (قوله انه ينزل  
 كل منهم منزلة من يذلىه) فينزل كل فرع منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهكذا وجد درجة إلى أن  
 تصل إلى أصل وارث وأصله أن من نزل منزلة شخص يأخذها كل يأخذ ذلك الشخص فيعرض موت ذلك  
 الشخص وأصل هذا المنزل منزلة وارثه (قوله فمئة الأم) أى لأمه من أولاديه وهم الأجداد فبنت للأم  
 من كل المال عند الانفراد أو ثلثه أو سدسه عند عدم الانفراد ينشأ من أولادها من الانثوال والخالات  
 وكذا يقال فى الاعمام والعمات فنزلين منزلة الاب (قوله والالاعمام للام والعمات) أى بنات الاعمام  
 وقوله فمئة الاب أى لأمه من أولاديه وهم الأجداد (قوله فان سبق أحد الاربعة) فبعد تنزيل كل  
 شخص منزلة من يذلىه بدرجة بعد درجة يعتبر السبق إلى الوارث وقوله مطلقا أى سواء أقرب درجة  
 أم لم يمت أو بعدت ففى بنت بنت بنت بنت ابن ابن المال ثمانية لسبقها للوارث وإن كانت الأولى قربت إلى  
 الميت (قوله وإن استوفى السبق إلى الوارث) كان الأولى وإن استوفى الادلاء إلى الوارث لأن السبق  
 لا بد من سابق ومسبوق فلا يقبل فيه الاستوفاء فكان فيه بقدر ما بان بآدبه مجرد الانتساب كما يذهب كلام  
 العلامة الأمير (قوله قد تركنا الميت خائف من يذلىه) أى فرض أن الميت خلف الوارث الذى ينشأ من  
 الاب بدرجة واحدة فالتعصير فى يذلىه وأجمع لذؤى الارحام والتعصير فيه راجع إلى وقوله وقسم المال أى  
 أن لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله أو الباقي الخ أى أن كان هناك أحد الزوجين (قوله بعد فرض  
 الزوجية) علمه أنهم لا يذلى على الزوجية ضرر عول وإن حصل بينهم عول فليسوا بكن أولاديه من كل  
 وجه حتى زوج وبقي اثنين لزوج النصف كلام لا غير عول وما بقى لبنتى الاختين وتقع المسئلة من أربعة  
 لأن الزوج له النصف وبغيره اثنتان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير متمسك على بنتى الاختين  
 فبضراب اثنين فى اثنين بأربع يقولون كان مع الزوج نفس الاختين لعالت المسئلة بمثل سدسها وفى أى أم  
 وبقي اثنين لأم وبنت ائت شقيقة وبنت ائت لاب فلا فى الأم السدس وليبقى الاختين لأم الثلث وليبت  
 الاخت الشقيقة النصف وليبت الاخت الاب السدس فالسئلة من ستة وعول لسبعة فحصل العول  
 بينهم لكن إن وجد أحد الزوجين أعلى مرضا كلام لا غير عول ويخص بضرر العول أن كان ذؤوا الارحام  
 أفاضه زيات (قوله بينهم) أى بين من يذلىه وواعى هنا معنى من ولذلك أنى بعضهم الجع بخلافه فبذلك  
 فانه رأى اخفاه فلذلك أنى بعضهم المفرد فى قوله به (قوله فى يجمع) أى بمن يذلىه والمرام من يجمع  
 بعب شخص بخلاف من يجمع بحسب وصف قرين بنت الاخ الزريق أو ثمة تل ولوى حماه لان وجوده كالعدم  
 وقوله لا يذلى يذلىه ففى بنت أخ لأب مع بنت أخ شقيق فلا يذلىه ولا يذلىه لأبى الباخ للاب وهو محجوب

والعمات مطلقا وبنات  
 الاعمام مطلقا وأنثوية  
 مطلقا وإن تباعدوا  
 وأولادهم وإن نزلوا إذا  
 علمت ذلك فلا خلاف  
 بينهم ورث ذؤى الارحام  
 من انفراد من هؤلاء  
 ما جيع المال وانما يظهر  
 لخلاف عند الاحتجاج وفى  
 للمذاهب هجر بعضها  
 ما لم يجره بينها مذاهب  
 أحدها مذهب أهل  
 التزويل وهو الاتيس  
 أصح عند الشافعية وهو  
 مذهب الحنابلة ومعه أنه  
 نزل كل منهم منزلة من  
 يذلىه الا انثوال والخالات  
 فمئة الأم والالاعمام للام  
 والعمات فمئة الاب على  
 زوج فان سبق أحد الاربعة  
 أرث تقدم مطلقا وإن  
 استوفى السبق إلى  
 وارث قد تركنا الميت  
 خائف من يذلىه وقسم  
 المال أو الباقي بعد فرض  
 الزوجية بينهم كلهم  
 وجسودون ففى يجمع  
 فبذلك يذلىه

بالاخ الشقيق والمال كله الثانية (قوله وما أصاب كل واحد) أي بمن يدون به وقوله قسم على من تزله منزلة أي بحسب انهم من ذلك خال الشارح كأنه أي كل واحد منهم وشغلهم أي من تزله منزلة فإني معني من فإني بضمير الجمع (قوله الأولاد والام) أي الأولاد الاخوان وهذا اسمته ثلثين من قوله وما أصاب كل واحد قسم على من تزله منزلة كالأولاد والام في قسم بين ذكورهم وانهم بالسوية أي بقسم ما أصاب من أولادهم من ولد الام يرد ذكورهم وانهم بالسوية فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله كالأولاد أي منهم برؤن بالسوية فيما ذوات الميت من ولاد أم فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله مع ان ولد الام لومات وخلف أولاد ذكورهم وانهم ميراثهم بينهم لذكور مثل حظ الانثيين أي لان الاولاد يصيب ذكورهم انثاهم فلحظ الانثيين (قوله والاخوان والام) أي والاخوان والحالة الاولى من تزله منزلة وهو الام وهذا اسمته ثلثين من الضابط السابق وقوله فيقسم بينهم ما أصاب من تزله منزلة وهو الام وقوله مع ان لومات الام وخلفهم أي مع ان الحال والشرائط لومات الام وخلفت الاخوال والحالة الاولى يصير الجميع موقوف الواحد (قوله وهم من التزلين) هذا على محاسن من قوله وهو مذهب الحنابلة فلا حاجة هنا وقوله ايضا كأن الشافعي التزلين وقوله انه اذا كان الذكر والانثى من جهة واحدة فخرج أي كروى بنت احد هذان ذكر والاخرى أنثى وقوله لا يفضل ذكر على أنثى كانوا جميع لقوله بالسوية (قوله والمذهب الثاني) كان لا تدب بقوله أحدهما أن يقولوا ثلثين ما واثمة ثم أنه قال أولاد المذهب الأول (قوله مذهب أهل القرابة) يجوز ذلك لانهم برؤن اذ قرب إلى الميت فاقرب كالعصبات كما قال الشارح وهم يقدمون الاقرب فالأقرب كالعصبات أي يقدمون الاقرب بالأقرب إلى الميت كتقديم الاقرب فالأقرب من العصبات (قوله والظاهر من مذهبهم) أي الحنفية وأهل القرابة وقوله تقديم اصناف الأولاد هم ينظر إلى الميت وهم أولاد اولاد البنات وأولاد بنات الان وان تزلا وقوله على الثاني هو من ينشئ اليهم الميت وهو الاجداد والجدات السالطون (قوله والثاني على الثالث) أي تقديم انساب وقد علمت على انساب وهو من ينشئ إلى أبي الميت وهم أولاد الاخوات وبنات الاخوات (قوله والرابع) أي وتقديم الثالث وقد علمت على الرابع وهو من ينشئ إلى اجداد الميت وجدانه وهم العمرة للاخوان والعمات وبنات الاعمام والعمرة وأولادهم (قوله فإدام أحد منهم) تفريع على ذله (قوله من الفروع) هم الاصناف الأول وقوله من الأصول هم الاصناف الثاني (قوله أولاد الاخوات الخ) هم الاصناف الثالث (قوله للاخوان) أي والاخوات وهم الاصناف الرابع (قوله وعن أي حنفية الخ) مقابل لظاهر (قوله الصنف الثاني) هو الأصول وقوله على الأول هو الفروع (قوله وم أبو يوسف ومحمد) هذا أيضا مقابل لظاهر (قوله الصنف الثالث) هو أولاد الاخوات وبنات الاخوات وهو الاخوان والام وقوله على الثاني هو الأصول (قوله ومي كان) أي وجد فكان ثامة وقوله في ذلك تفصيل طويل حاصله انه ان اختلفت درجاتهم قدم الاقرب فالأقرب إلى الميت فقدم بنت الميت على بنت بنت البنات واستودروا فواجبه لو كان برؤن اختلفت فيه أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا ذكوراً واناثاً في بينهم وان اختلفوا فلذكور مثل حظ الانثيين وقال محمد ينظر في المتوسطين بينهم وبين الميت ذوى الارحام إلى آخر ما قال طبراجع في البلاق (قوله وقد كرت طرفه من الخ) فعملت بعضه ونظرت في البلاق (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة والامثلة هذه وما اشبهت بسد الحذف أو مبتدأ والخبر محذوف (قوله على مذهب أهل التزليل) أي على مذهب أهل القرابة فمن الامثلة على مذهبهم ابن بنو بنت بنت أخرى وثلاث بنات بنت كذلك على مذهب أهل التزليل لاس البنات ثلاث وبنات البنات الاخرى كذلك ولثلاث بنات البنات الاخرى ايضا كذلك تزييل لكل منزلة من أدنى به وعلى مذهب أهل القرابة المال بينهم لذكور في ذلك تفصيل طويل مذ كروى كتب الحنفية وقد كرت طرفه من كتاب شرح الترتيب (الامثلة) على مذهب أهل التزليل

كان بينهم مع ان ولد الام مات وخلف أولاد ذكورهم واناثا قسم ميراثه بينهم لذكور مثل حظ الانثيين والاخوان والحالة الاولى فيقسم بينهم لذكور مثل حظ الانثيين مع ان لومات الام وخلفهم كالأولاد والام فلا يفضل بينهم وعند الحنابلة وهو من التزلين ايضا انه اذا كان الذكر والانثى من جهة واحدة فخرج درجة واحدة فاقسم بينهم بالسوية لا يفضل ذكر على أنثى والمذهب الثاني مذهب أهل القرابة وهو مذهب الحنفية وقوله قطع البقوى والتزلي من أصحابنا وهم يقدمون الاقرب فالأقرب كالعصبات والظاهر من مذهبهم تقديم الاصناف الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع فإدام أحد منهم من الفروع فلا يخفى واحد من الأصول فإدام أحد منهم من الأصول فلا يخفى الاولاد والاخوان وبنات الاخوات والام وقوله فإدام أحد منهم من الفروع فلا يخفى واحد من الأصول فإدام أحد منهم من الأصول فلا يخفى الاولاد والاخوان وبنات الاخوات والام وقوله فإدام أحد منهم من الفروع فلا يخفى واحد من الأصول فإدام أحد منهم من الأصول فلا يخفى الاولاد والاخوان وبنات الاخوات والام



والآخرى بثلاث م وقوله للمال لبنت الم الشقيق وعدا أي دون بثلاث الم لأب وبنت الم لأم وقوله  
 لسبقها الوارث أي بالنظر لبنت الم لأم وقوله مع حبها الخ بالنظر لبنت الم لأب (قوله بثلاث م) هي من  
 الصنف الثالث وقوله مع بنت عم شقيق أو لأب هي من الصنف الرابع (قوله الأول السدس) الباقي  
 للثانية (أي تزداد لهما مرة من أولاده (قوله ثلاث خلاص متفرقات وثلاث ممت كذا) أي متفرقات  
 فتتزل الثلاث خلاص مرة الأم والثلاث ممت مرة الأب ويعلم أنه إذا اجتمع الأم والأب كان لأم الثلاث  
 فتكون للثلاث ولأب الثلاث فكانت الثلاثان فيكونان لعمات (قوله الثلاث خلاص على خمسة) أي نظر المستحق الرد  
 فيرد كل من الأم ماتت من ثلاث أصوات متفرقات وأصل مستلثين ستة وترجع بالرد خمسة ويخرد أن الأب  
 مات من ثلاث أصوات كذا وأصل مستلثين ستة وترجع بالرد خمسة فيصير المستلثين عاقل فتصرف بأحدى  
 الماثلين في أصل المستلثة الماثلين ثلاثة يحصل خمسة عشر ما خلفه من الأول من ثلاثة وبقية من الأم  
 سهم والقي من الأب كذا ولعمدة الشقيقة مستوفى من الأم سهمان والقي من الأب كذا (قوله الباب  
 الثاني في الولاء) أي في بيان سببه وسكبه قبل كان الأول تقديمه على ذوى الأرحام لأن الأثر بالولاء يقدم  
 على أثر ذوى الأرحام وأوجب بأه لما كان أثر ذوى الأرحام مناسباً لرد ذكره مع في الباب الأول  
 (قوله وفيه فصلان) الطريقة في ذلك من طريقة الفصل في النجلى (قوله الفصل الأول فيسببه) أي في بيان  
 سببه (قوله وهو زوال المال) أي إذا لم يبق لأب يسبق مثلاً (قوله من أعتق عبداً) هذا شرط سببه أن  
 جراه بعد في قوله ثبت له الولاء على المرداء له بدما يشمل الامة (قوله مخيراً) أي هبة مخيراً أي غير  
 معلق كأن قال عبده أنت حر وأعتقك أو عبداً (قوله أو بصفة) أي أو بصفة كذا قال لعمدة  
 أن كل من زاد ما منحراً فاعتق معلق بصفة الكلام (قوله أو بوجه) أي العبد كذا قاله أنت حر بعد  
 موته وقوله أو استولاه أي الاستولاء أن أجلبها وقوله نعمتاً أي المذموم والمستولاه (قوله أو عتق  
 بالكتابة) بأن أدى التجموع فعتق بسبب الكتابة (قوله أو التمس من مالك الخ) بأن قال له أعتق عبداً  
 منى على كذا فعقل فعتق من الطالب لضمين ذلك البيع فكانه قال بنيه كذا أو أعتقه منى وقد أجابه  
 ويسمى هذا بيعاً مخبراً ويحل ذلك إذا لم يكن العبد أسيراً لطلب أو فرعا له ولا فلا يعتق منه ولا يورث فكون  
 باتساعه ملك مالك كالمال المؤنزة وجه الفور أن عتق الأصل أو أفرغ من موقوف على ملكه وملكه في  
 البيع الضميمة متوقفة على صفة بمعنى أنه يبين أنه حصل قبله وعند المالكية يعتق منه ولو كان العبد أسيراً  
 أو فرعا كان له العلامة الأمير قال في المؤنزة لا توافق مذهبه اه وخارج بالاتمس مالاً أعتقه من غيره  
 بغيره أنه كان قال أعتقت عبداً عن زيد عتق من المالك وكان الولاء خلافاً للإمام مالك رضي الله عنه كان له  
 الاستاذنا لخطي فلا نفوذ بالاتمس عند المالكية فمن أعتق منه الولاء لم يشتره كان له الصلاة الأمير  
 (قوله أو أعتق نصيبه الخ) كأن يقول أعتقت نصيبى من هذا العبد أو نصفه الذي أملكه أو أعتقت الجميع  
 فيعتق نصيبه أو لا يمسرى إلى نصيبه كرهه أن أعتق نصيبه كرهه إذا لم يكن له فيه ولا تبعه وان أعتق  
 نصف المشترك وأطلق فهل يقع العتق على النصف من الماله أم يخصه بملك نفسه وعلى ملكه لأن الإنسان  
 إنما أعتق ما يملكه كوجه ومقتضى كلام الأصحاب الثاني كفى المؤنزة (قوله فسرى) أي بشرط أن يكون  
 العتق موصفاً بصفة شرعية أو بصفة فائسرى إلى ما يسره وقت الاعتق بخلاف ما إذا كان موصفاً  
 بسرى بل يبقى الباقي على ملك الشرى ولو بشرط أن يكون عتق الشخص اختياراً فلا يملك بعض أسفه أو  
 غيره بآثر عتق عليه ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي بشرط أن لا يكون العتق أمة مستولاه فلا يعتق  
 نصيبه من مستولاه لم يسر العتق إلى باقيه لأن السرية تتضمن النقل والمستولاه لا تقبله وبشرط أن يعاقب  
 نصيبه كما تقدم فشرط السرية أربعة كفى المؤنزة (قوله أو لا فسرى) أي أسفه أو فرعه  
 فالأثر بالقرى بخصوص الأصل أو الميراث لا يشمل الحوائى ولو قرىسة كالأخوة خلافاً للمالكية

المال بآثار الشقيق وحدها  
 لسبقها الوارث مع عب  
 الم الشقيق الم لأب وبنت  
 أخ لأم مع بنت عم شقيق  
 أولاد الأول السدس  
 والباقي للثانية ثلاث ممت  
 متفرقات وثلاث ممت كذا  
 الثلاث خلاص على خمسة  
 والثلاث لعمات كذا  
 وفي كتابها شرح الترتيب  
 ما به كفاية والله اعلم  
 (الباب الثاني في الولاء)  
 وفيه فصلان (الفصل  
 الأول) في سببه وهو زوال  
 الملك من رقيق في أعتق  
 عبداً مخيراً أو بصفة أو بوجه  
 أو استولاه نعمتاً بالموت  
 أو عتق عليه بالكتابة أو  
 التمس من مالك عتق عبده  
 على ما أجابه أو أعتق  
 نصيبه من مشترك فسرى  
 أو ملك قرية فعتق عليه









فمثل طلمعاشم اهل بيدها  
 زمان المتفق بعد موت الاب  
 منهما غير المتلاق دون  
 لبنت لانه حسب ما الحق  
 النفس ولما عاير بصحة  
 ارض فقلوا ارث المتفق  
 ينهما وفي الولامباح  
 شيرة ذ كرت اكثرها في  
 مرج الترتيب  
 (الباب الثالث) \*  
 بقية الترتيب كانت وهي  
 عشرة المقصورات الثلاث  
 ن علم الفرائض وما تقدم  
 وسيلة لها وهي بنية على  
 أربعة أعداد المتناسبة التي  
 أصل كبير في استخراج  
 جهول وهي مذكرة  
 كتاب الحساب وذلك ان  
 سبة الماكل وارثن  
 سبع المسئلة التي تصعب  
 سبعة كنسبة ماله من  
 ركة الى التركة اذا قرر  
 ان تشارك تكون التركة  
 الا تمسك قسمته  
 لعقارات والحسوانك  
 هو تلك النسبة تكون  
 ستة من ذلك الموروث  
 اوة بعد ما لم يمتنع منها  
 وارثا وتارة يعبر عنها  
 بسور المشهور فهو  
 . والاولى ما يعرف  
 بالبادول وجمع بينهما  
 كان يقول مثلا لام  
 سدس أو بعة قراويا  
 ان أولى وتارة تكون  
 كة مما عكس قسمته

وقد علمت لهم ان اربع \* مبين فصلة ما مره يما  
 (قوله امتق طلمعاشم) أي قهرا (قوله لانه حسب ما الحق بالنس) وفي نسخة بالنسب أي وهي معتقة  
 المتفق تركعش اشها ومعتق المتفق متأخر من حسب ما الحق بالنس (قوله اربع ما تافض) أي غير  
 المتفق بغير دليل ماسبق (قوله فقلوا الخ) بيان لفاظهم وقوله ارث العتيق بينهما أي ليكون الولاء لهما  
 ووجه فاعلمهم أن الابن حسب ما الحق بالنسب هو مقدم على معتق المتفق (قوله الباب الثالث في بقية  
 الترتيب) أي بيان كيفية الترتيب في بقية الترتيب بعد ما في بعض الترتيب كان جمع تركعش بمعنى  
 المتروك (قوله وهي التركة المتقدمة والناظر من علم الفرائض) أي لان الفرض بذاته من علم الفرائض  
 معرفة كيفية القسمة (قوله وما تقدم) أي من بيان الفروض وأحكامها والتسليم والتعجيل ونحو ذلك  
 وقوله فوسيلة لها الترتيب الخبر بالغاء لشبهه بالبناء بالشرط في العموم (قوله وهي بقية الخ) الضمير راجع  
 لقسمه الترتيب (قوله اربع ما تافض) حرف الشارح الجزء الاول دون الثاني وهو خلاف المشهور  
 من تعريف الجزء الثاني أو تعريف الجزء الأول أو أحاز بعضهم ماضيه الماشر (قوله المتناسبة) أي مناسبة  
 هندسية وهي التي نسبة أو ما لها ثمانية كسبة تانها لاربعا كالاربعة والنسبة والنسبة والعشرة فنيبة  
 الاربع للثمانية كنسبة ثمانية لعشرة فالاول نصف الثاني والثالث نصف الرابع (قوله التي هي أصل  
 كبير في استخراج الجهولات) صفة للأعداد الاربعه وبيان ذلك أن من خواص تلك الأعداد انه اذا جهل  
 أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج الجهول وان  
 جهل أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج الجهول  
 ففي المثال الثاني وهو زوج وأتم وأنت شقيقة أولاد ليعني أن الزوج ثلاثين معصا المسئلة فانيهما  
 معلومان وتعيين من التركة مجهول ونس التركة أو بعوضه ونه ينار أو يخرج القيراط الذي هو  
 أو بعوضه ونه معلومان فاطرفان معلومان وأحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة الزوج وهي الطرف الاول  
 بالمعلوم في الاربعه والعشرين وهي الطرف الرابع المعلوم أيضا يحصل اثنان وسبعون واقسم ذلك على  
 الثمانية وهي الوسط المعلوم يخرج تسعة وهي الوسط المجهول وعلى هذا انما تقس (قوله وذلك) أي  
 وبيان كونها باقية على ذلك وقوله أن نسبة الخ فانه أعداد أو بمقتضاها وحاصلها أن نصيب الوارث هما  
 حصته المسئلة عدد أول وما صحت منه المسئلة عددان وماله من التركة عدد ثالث والتركه أو يخرج القيراط  
 عدد رابع فاطرفان معلومان وأحد الوسطين معلوم والاخر مجهول (قوله من تصعب المسئلة) أي حل  
 كونه من المسئلة المعصاة فالجواب والمرور حال من أو اضافة التصعب المسئلة من اضافة الصلة الموصوف  
 وقوله ان تصعب المسئلة متعلق بنسبة الاضافة فيه كالاضافة في باقيه (قوله اذا قرر ذلك) أي ما ذكر  
 من الأعداد الاربعه المتناسبة (قوله مما لا يمكن قسمته) أي افراز ما بعد الوزن أو الكيل أو القوز  
 لكونه غير مستوي الاجزاء كما قاروا ما مستوي الاجزاء كالارض الخاوية من البها فمكن قسمتها بالوزن  
 (قوله بقية ذلك النسبة) أي نسبة ماله من تصعب المسئلة الى تصعب المسئلة وقوله تكون حصته من ذلك  
 الموروث أي تكون حصته ذلك الموروث من التركة كلها هل من أن نسبة الماكل وارث من تصعب المسئلة الى  
 تصعب المسئلة كنسبة ماله من التركة الى التركة (قوله ثم تارة يعبر عنها بالقراريما) أي كان  
 يقول في المثال الثاني الزوج تسعة قراويا وقوله وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة أي من ثلث وثلثين  
 وغيرهما كان يقول في المثال الثاني الزوج ربع الاربعه والعشرين وثمنا (قوله فهو غير) أي  
 بين أن يعبر بالقراريما وأن يعبر بالكسور المشهورة (قوله وتارة تكون التركة مما يمكن  
 قسمته) مقابل لقوله فتارة تكون التركة الخ وفي الكلام حذف تنبيه فبذلك النسبة تكون حصته  
 من ذلك الموروث أيضا هذا ان أردنا القسمة بتلك النسبة وحيثما يكون قوله أو بغيره مما عكس قسمته



کتاب فیضانِ کتب

أيضا أن تكتب كل منهن  
 بأحد البوارجع لمن الترتبة  
 أو من يخرج القبط بذلك  
 والتسبة في المثال المذكور  
 أن تكتب زوج حصته وهي  
 تسلة إلى الثمانية عشر  
 المسئلة تكون وبها عتافه  
 وربع الأربعة والعشرين  
 ونها وذلك تسع قروبا  
 أو دنانير أو شت قلته  
 وربع التركة ونها ولائح  
 كذلك والى لأم اثنين  
 إلى الثمانية تكرر بعافها  
 وربع الأربعة والعشرين  
 ستة دنانير أو قروبا وان  
 شت قلته لاهل ربع التركة  
 ومن أراد معرفة بقية  
 الأوجه مع زيادة قطبته  
 بكذا ينشر الترتيب فقد  
 أنيت فيمن ذلك بالجب  
 الهاب والله أعلم

• (الباب الرابع) •

في المسائل الملقبات وهي كثيرة  
وقد تقدم منها الفرعان  
وتحجبان بالعمريتين  
أعضاء الصفتان والبادلة  
والشركة والأكدوية  
والدينارية الصغرى وأم  
الفرورخ والغرام المتبرية  
والجبلية والاموينة ومسته  
الامنهات والعماد والحرقاه  
والعمرية والمشرقية  
ومختصرة زيدونسية  
زيد ومسته القضاة  
ومنها الناقصة وهي  
زوج وأم ولهاها ومنها  
الينلاية الكبرى وهي  
زوجتي بتمان وأم وانسا

على المشقة يخرج ثلاثة اغان هي ماله من التركة الاولى ان يقول وهو اسألهما ان ائدة العلامة الادب (قوله)  
تأنيه فيما لا يمكن قسمته يقتضي أن الوجه الاول لا يتأني فيما لا يمكن قسمته وليس كذلك فالحق حذف  
هذا التعليل (قوله ايضا) أي كما يتأني فيما يمكن قسمته (قوله أن تسب كل الخ) لا يخفى أن هذا  
الوجه هو المشارة فيما تقدم قوله فيقدر ثلثا النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله اليه متعلق  
بتسبب (قوله وان شئت ظلت الخ) أي فان شئت جعت بين التسبب بالكسور والتعسير بالقرابوا كما  
ذكرنا وان شئت ظلت الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الأوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع  
في المقيبات) أي في بيانها والرد للبيان المحييات بأسماء مخصوصات وان لم تشعر بمدح أو ذم كما يعلم من ذكر  
أسمائها وان كانت المقيبات في الأصل معناه المجهول لها القاب بحيث تشتمل بالمدح أو الذم وانما تاقب  
المستة اذا شئت وأخافت القياس أو سئل فيها شخص فأخطأ بها وأصاب ونحو ذلك (قوله الفتر اوان)  
هنا زوج وأوان أو زوجة وأوان ولا يخفى أن اللام في مستلة الزوجة الراجع مع أن الفز وجة الراجع فيكون  
والمستة زيمان ولذلك أنجزها العلامة الامبر حيث قال

قول من أتقن المراض فهما • أي امرأتهما الربع فرض

لاجهول ولا بر دوليست • زوجة الميت هل بدك تقضوا

تم نقل در بیان فی آیات • ایس فیہ من دلائل نقض

[illegible]

عشر اثنا وأخت كلهم ثلاث  
 والقر كقنها سقائة وبنام  
 نفس الانثى وبنار واحد  
 ونسبى بالعاصم بقا الشاكية  
 وبالركابية ومنها البناوة  
 وهي ثلاث وبنات وأربع  
 أخوات لأم وبناوة أخرى  
 لابن أولاد أصلها اثنا  
 عشر وتقول خمسة عشر  
 ومنها البناوة وسأد كرها  
 في العاية ومنها عند  
 المالكية مقلبات ثلاث  
 وهي المالكية وشبه  
 المالكية وعقرب ثقت  
 طوبة فالمايك فزوج  
 وأم وجدوا وولاد وأخوة  
 لابن لابن للأخوة الجميع  
 عند المالكية والباقي بيد  
 فرض الزوج والام لجد  
 وحده وعندنا للزوج  
 النصف ولأم السدس  
 ولجد السدس لأنه الاخط  
 والأخوة للاب الباقي ولا  
 شيء للأخوة لأم اتفاقا  
 وشبه المالكية هذا إذا  
 كان بدل الأنسوة للاب  
 أخوة أشقاء والحكم فيها  
 عندنا وعندهم كالحكم في  
 المالكية فترث الأخوة  
 الأشقاء عند الباقي بعدد  
 فرض الزوج والام والجد  
 ولابن الأخوة جميعا من  
 الصنفين عند المالكية  
 وعقرب ثقت طوبة هي  
 زوج وأم وأخت من أم  
 وعصب أقرت الانثى  
 لأم بينة فهي عند  
 المالكية في الانكهار من ستة  
 وفي الأقرار من أي عشر

فزوجة الثمن ثلاثة ولابنتان ستة عشر ولأم السدس أو بمئة يتي واحد لا ينقسم على الاثني  
 عشر أثار على الاخت وهدو وهم خمسة عشر ونقص يتي أو بقدر عشر بن سقائة فلزوجة ثلاثة في  
 خمسة عشر بن خمسة وسبعين ولابنتان ستة عشر في خمسة عشر بنار بمائة ولأم أو بمئة خمسة  
 وعشر بن عاتية يتي خمسة وعشرون لكل أخت ثمان والأخت واحد **(قوله ونسبى بالعاصم)** أي  
 لعصا لعاصم الشيء فيها بذلك وقوله وبالشاكية وبالركابية أي لان الانثى شكت بعلي وهي بمكة تركابه  
 فضالت بالأمير المؤمن أن أتى تركه ستمائة دينار فأعطاني منها شريح دينار واحد اعتل على الفرو ولمسل  
 أمانك ترك زوجة وأولادتين وأتى عشر أنا وأنت فضالت نعم فقال ذلك حك فلم يظلمك شريح شيئا فذلك  
 سميت بالشاكية وبالركابية والنسبى بعقوبه

إذا امرأة جاءت إلى بيت علم • وقالت أتي أودى ما طعنت درهما  
 وخلف نصف الارث مالا وعشرة • ولم أعط شيئا غيره فقها  
 يقول لها أودى وخلف زوجة • وبتين مع أم لها مكان بكرها  
 ومن شهود العلم في العداوة • وأنت لهم أنت لك درهم اثنا

**(قوله ومنها أم البنات)** سميت بذلك لان جميع ورثتها بنات **(قوله وهي ثلاث وبنات الخ)** فلزوجة  
 الثلاث الربع ثلاثون للزوج أربع أخوات لأم الثلث أربعة ولجد أخوات لابن أولاد الثلاث غلينة  
 مع أن الباقي من أصل المسئلة خمسة ميعال بثلاثة وذلك قال الشارح أصلها اثنا عشر وتقول خمسة عشر  
**(قوله ومنها البناوة)** سميت بذلك لكثر تدنيس أزواجها وقوله وسأد كرها في العاية هي امرأ توث  
 أو بقا أخوة أشقاء بالزوجة كلسيا **(قوله عند المالكية)** أي لا عند الشافعية وقوله وهي  
 المالكية سميت بذلك لنسب الامامها لثمام بن جهمومها وقوله وشبه المالكية سميت بذلك لانها تشبه  
 المسئلة التي نسب عليها الامام مالك وأما هذا فخص عليها أصحابه وقوله وعقرب ثقت طوبة سميت بذلك  
 لغلها ما أقرب به العصبى كغلها العقرب ثقت الطوبة كلسيا كره الشارح **(قوله عند المالكية)** فزوج وأم  
 وجدوا وأخوة لابن أصلها من ستة فلزوجة النصف ثلاثة ولأم السدس واحد وعند المالكية  
 الباقي للجد ولابن للأخوة الجميع وعندنا لعصا لعاصم الشافعية لجد السدس يتي واحد للأخوة للاب ولابن  
 للأخوة لأم اتفاقا **(قوله ثلاث للأخوة الجميع)** أي الأخوة لأم والأخوة للاب أما الأخوة لأم فلأنهم  
 يحرمون بالجد وأما الأخوة للاب فلا لأنه لم يكن الجدمعهم لم يكن لهم شيء لان الأخوة لأم حيثما يستحقون  
 الثلث وتسقط الأخوة للاب لاستغراق الفروض التركة لم يكن حضورهم معهم وجبا لهم شيئا لم يكن  
**(قوله ولابن للأخوة لأم اتفاقا)** لأنهم يحرمون بالجد عندنا وعندهم **(قوله وشبه المالكية)** هي هذه إذا  
 كان الخ فاصلها استقنتها فلزوجة النصف ثلاثة ولأم السدس واحد وعند المالكية الباقي للجد ولابن  
 للأخوة الجميع وعندنا لعاصم الشافعية لجد السدس والباقي يدره للأخوة الأشقاء ولابن للأخوة لأم اتفاقا  
 وذلك قال الشارح والحكم فيها الخ **(قوله فترث الأخوة لأشقاء عندنا)** أي معاصر الشافعية وقوله  
 بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله والام أي ويعد فرض الأم وهو السدس وقوله والجد أي ويعد  
 فرض الجد وهو السدس الخ **(قوله ولابن للأخوة جميعا الصنفين)** أي الأخوة لأم والأخوة الأشقاء  
 أما الأخوة لأم فلأنهم يحرمون بالجد وأما الأخوة لأشقاء فلأنهم لا يرثون الأمن أجل قرباتهم لأم  
 وقربتهم للاب ساقطة والجد قد هب من كان من جهة لأم فلا شيء لهم معه **(قوله وعقرب ثقت طوبة هي)**  
 زوج وأم وأخت من أم أي وعصب دليل ما يدره **(قوله فهي عند المالكية)** أي وأما عند الشافعية  
 فالأقرار باطل لكون المقر غير حاتل كسب على الانثى لأم حيث كانت صادقة في نفس الامر أن تسلم  
 نصيب البنات والعاصم يعتد به حاله من حسب حتمتها **(قوله في الانكهار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر)**

تجعل مسئلة الانكار وسببها لاقرار ما مسئلة الانكار فهي من ستة لان فيها سدس الاذنت لادم  
فلزوج النصف ثلاثا لادم الثالث اذنت لادم السدس واحد ما مسئلة الاقرار فهي من اثنى عشر  
لان فيها مائة سدس اثنى عشر والرابع ثلاثا لادم السدس اثنان والبنات النصف مسئلة بنى واحد للعاصم  
وبعد لا تشفع حصة البنات والعاصم مجموعهما سبعة فقس على السبب لادم من مسئلة الانكار  
وهو واحد لا ينقسم على السبعة فتضرب السبعة في مسئلة الانكار وهي ستة تبلغ اثنى عشر  
ثلاث من مسئلة الانكار في سبعة تولد وعشرين ولادم اثنان من مسئلة الانكار في سبعة بأربعة عشر والبنات  
المره لاسمته وللعاصم واحد ولاشئ للاذنت لادم (قوله لادن من مسئلة وللعاصم واحد) فقد اقرت البنات  
وللعاصم لكن اقرارها البنات بالتضريح وللعاصم بالانزاع (قوله والجورج) أى مجموع حتى البنات  
والعاصم (قوله فيقسم على السبب لادم) أى من مسئلة الانكار لادن لادن لادن من مسئلة الاقرار  
(قوله في الستة) أى مسئلة الانكار (قوله لزوجة ادم وعشرون) أى حاصله من ضرب ثلاثين  
مسئلة الانكار في سبعة وقوله ولادم أربعة عشر أى حاصله من ضرب اثنى عشر من مسئلة الانكار في سبعة  
(قوله ولاشئ للاذنت لادم) أى عليها يمتضى اقرارها (قوله وانما اقبلت بذلك) أى وانما اقبلت هذه  
المسئلة بتضرب ثمانية وقوله فله من تلقى عليه ما اقرته له لعصبة أى لا ما اقرته له لعصبة حتى تحت  
اقرارها بالبنات فاشبهه المقرب التي تحت الطوبة (قوله ولا حسم لزوجها) أى لا قطع ولا ضبط اساقها  
بل هي مشتركة كثيرة جدا (قوله الباب الخامس في مشابهة النسب والاعزاز) أى في المشكل منهما والجول  
المطل في الجمل أو الاجزاء في الشكل كما مر نظيره (قوله الفصل الاول في مشابهة النسب) أى في مشابهة ومن  
لطيفه رجل جلس مع ستة عشر امرأته فافترقوا فوجدوا فأنكر الناس عليه فقال لا تسكروا على ما ربح  
بناتكم وأربح أخواني وأربح عصفى وأربح خالتي وكلهن من امرأتى فهذا رجل تزوج امرأته ثلاث  
فلا ربح الا في الاول لأنهن من امرأته التي تزوجها ذلك الرجل فاشبهه والاربعة مع الثانية التي أتت من البنات  
التي تزوجها أوله أخواته من أبيه والاربعة الثالثة التي أتت من البنات التي تزوجها بعد أوله أخوات أمه  
لأنهن أخوات أبيه والاربعة الرابعة التي أتت من البنات التي تزوجها بعد أوله أخوات أمه  
(قوله فمن ذلك) أى إذا أردت بيان ذلك فاقول لمن ذلك أى مشابهة النسب (قوله فكل من ابنتهما  
هم الآخر) أى لا بد كلامهما أخوان الآخر لهما (قوله فكل من الابن خال الآخر) أى لان كلا  
منهما أخوان الآخر لهما (قوله صورتهما أن أخا زيد من أمه الخ) أى بأن تزوج شخص امرأته هاتين  
من فغيره وهما بنتان من فغيره ففروق مشابهة يد فلابس الذي هاتين فغيره أخو زيد من أمه والى معه  
من فغيره أخو زيد من أبيه ففروق أن أخا زيد من أمه يتزوج بأخت زيد من أبيه لكونها أخته من أمه  
أو بالعكس هو أن أخا زيد من أبيه يتزوج بأخت زيد من أمه بأن تزوج شخص امرأته هاتين من فغيره  
ابن من فغيره مرق من فغيره يد فلابس الذي هاتين من فغيره أخو زيد من أبيه والى معه فغيره أخت  
زيد من أمه ففروق أن أخا زيد من أبيه يتزوج بأخت زيد من أمه لكونها أخته من أمه (قوله من يدعه) أى  
من حيث له أخوانه وقوله وشبهه أى حيث له أخوانه (قوله وقيل فيها نظما) أى حال كون القول  
فيها نظما أى منها وما جازل والجورج فاقول له وهو وان كان ليس من الاوزان المشهورة لكنه من مجزوء  
دو بيت وهو من الاوزان المسموعة كقافية العلامة لا يمر (قوله يامن يذله يميني) أى يخفى ويشكل  
وقوله قل خالتي كيف صايرى أى قل في ذوالك الذي تعصبى خالتي كيف صايرى وجوابه ما سبق من الصورة  
التي ذكرها الشارح وله صورة أخرى وهي أن يتزوج أبو أبيه بأم أمه أو أبو أمه بأم أبيه يعرف من باب فهذا

الكتاب من مسائل العاصم  
واحد والجورج سبعة فقس  
عليها السبب لادم  
وهو واحد لا يصح لتضرب  
السبعة في الستة تبلغ اثنى  
عشر أو بعد من الزوج أحد  
وعشرون ولادم أربعة  
عشر والبنات المرق جهامة  
والعاصم واحد ولاشئ  
لاذنت لادم وانما اقبلت  
بذلك لفظة من تلقى عليه  
عما اقرته له لعصبة قال  
امام الحرميين رضى الله  
تعالى عنهم في النهاية وقد  
استتر الفرضون من  
المقتضات وانما يسهل لها  
والحسم لزوجها انتهى  
والله اعلم

### (الباب الخامس)

في مشابهة النسب والاعزاز  
وهو باب واسع وفيه  
فصلان (الفصل الاول)  
في مشابهة النسب فمن ذلك  
وجلان كل منهما أم الآخر  
صورتها وجلان تزوج  
كل منهما أم الآخر  
فأولها ابنا فكل من  
ابنتها أم الآخر لهما  
وجلان كل منهما أخا  
الآخر وهما أن ينكح  
كل من زوجين بنت الآخر  
في قوله لكل منهما ابن فكل  
من الابن خال الآخر وفى  
ترتيب الجورج من قال  
لشخص يا عسى يا خال  
صورتها أن أخا زيد من أمه  
تزوج بأخت زيد من أبيه  
أو بالعكس فأولها ولدا

فقال الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في آخر شرح الفضول الكبير وحلائ كل منهما ابن خال الآخر صورته ان ينكح كل من ذواته  
 الآخر فيولد لكل منهما ابن امرأتهى التقارب جليل فقا سحر سجاد بنينا (٢٢٤) وزوجينا وابن زوجينا صورتهما

وجلان تزوج كل منهما  
 أم الآخر هي من السائل  
 التي سأل عنها أبو يوسف  
 ويجوز حهما الله تعالى  
 الشافعي رضى الله عنه  
 مجلس الرشيد فأجابهما  
 بذلك انتهى وانه أعلم  
 (الفصل الثاني في الألفاظ  
 وهي كثيرة تكاد تخرج  
 من المحصر في ذلك رجله  
 خلوهم فوثة الخالدون  
 الم هو ان يكون الخالد ابن  
 أم الخال وموثرها أن  
 ينكح امرأته يزوج ابنه  
 أمه فوثة لكل منهما ابن  
 فان الأب هم ابن الابن  
 وان الابن خال ابن الأب  
 فلو مات ابن الأب من ام  
 الابن وعين عم أيضا فقد  
 خلف خاله الذي هو ابن  
 أخيه وعمه فالأب لابن  
 أخيه دون عمه ومن ذلك  
 جيلي رأت قوما يتبعون  
 مالا فقالت لا تعجلوا فاني  
 سمعته جلي ان وفتد كرام  
 بن شوان وفتد أني وورثت  
 فالحبلى زوجة الابن  
 والورثة الظاهر من زوج  
 وأبوان وفتد فلو مات  
 ان وفتد ذكرنا وورث  
 وورثت وان وفتد أني  
 لم ترث ولم أرث فمضى بنت  
 ابن الميت وزوجته ابن  
 له آخر وهذا بتأصل

الان هم الرجل وفتد لانه في الاول أنوي أم لايمو أنوي أم لاها وفي الثانية أنوي أم لاها وأنوي أم لاها  
 (قوله فوثة لكل منهما ابن) فكل من الابن من خال الآخر أني كل منهما أنوي أم لاها (قوله  
 وزوجينا) أي حالاقوه وابن زوجينا أي ساجا (قوله وهي من السائل التي سأل عنها الخ) أي على جهة  
 اجتماع الامام الشافعي من ذكر فوثة تزاع (قوله أبو يوسف ومحمد) هما صاحب الامام أبي حنيفة وقضى  
 الله عنهم (قوله الفصل الثاني في الألفاظ) أي في بيان شيء منها والافعال جمع لفرو وهو الكلام المعنى كما تقدم  
 عند قوله معبراً من وصحة الألفاظ (قوله وهي كثيرة تكاد تخرج من المحصر) أي قريش من المروءة من  
 سحرها في عدد وها كتابه عن كثرة ساجدا (قوله في ذلك) أي اذا أردت بيان ذلك فاقول لمن ذلك  
 أي المذكور من الألفاظ (قوله رجل) هو ان الأب وقوله فمال هو ان الابن وقوله وعم أي أنوي أم  
 (قوله فوثة الخالدون الم) وجه الألفاظ لجم ان الارض من جهة كونهما لا يقتضي ان الخالد مدم  
 على الم وليس هكذا لان الارض من جهة كونه ان أخ ولا يفتي أن ان الاخ مقدم على الم (قوله  
 فان الأب هم ابن الابن) أي لانه أنوي أم لايمو أنوي أم لاها وان الابن خال ابن الأم أم لاها  
 (قوله ومن ذلك) أي من المذكور من الألفاظ وقوله جلي هو زوجة الابن كما ذكره الشارح وقوله رأت  
 قوما هم زوج وأبوان وفتد كما ذكره الشارح أمه فوثة فقالت لا تعجلوا أي على قسم المال (قوله فالحبلى  
 زوجة الابن) أي ابن الزوجة المبينة (قوله والورثة الظاهر من) أي وأما الحبلى وان كان وورثا بعض  
 التقارب لكنه ليس من الورثة الظاهرين (قوله زوج وأبوان وفتد) أصل مسئلتهم من اني عشر لان  
 فهم في بعض مدسين فزوج الربع ثلاثة ولا يورث السدسان أربعة يبقى خمسة فمال الميت واحد لكل  
 له النصف ستة فان وفتد الحبلى المذكور تد كرام سقط لاستحقاق الفروض التركة مع كونه عاصبا  
 وان وفتد أني وورثت السدس ثمانية والثلاثين وبعالها أيضا باثني عشر أن عالت المسئلة الثلاثة عشر  
 عالت ثلثة عشر (قوله فلو مات) أي الحبلى (قوله فمضى) أي الحبلى وقوله وزوجته ابنه الآخر  
 وجزته نكاحها لانه بنت عمه وقوله وهذا بتأصل فاصل المسئلة من ثلاثة لبنتين الثلاثان سهمان يبقى  
 سهمان وفتد هذه الحبلى ذكر اصحابها وورثها السهم اثنان فصاع المسئلة من تسعة وانما عاصبا لهما  
 بنت ابن الميت وهو ابن ابن الميت ولا يورث لهما من الثلثين فيصعبها وان وفتد أني لم ترث كتابه الاستكمال  
 الثلثين لبنتين فان كان هنالك عاصبا أخذ السهم الباقي والاربع لبنتين (قوله ومن ذلك) أي  
 المذكور من الألفاظ (قوله زوجان أخذ ثالث المال) هما الأبوان وهما الزوجان لان أحدهما مزوج  
 الآخر وقوله وآخران ثمانية أي وزوجان آخران أخذ ثلثيه وهما بنت ابن الميت وابن ابنة الآخر وهما  
 زوجان لان أحدهما زوج الآخر (قوله صورته أبوان وفتد ابن في نكاح ابن آخر) أي بمعنى انها  
 زوجة فالاخوان زوجان وله مائت المال لان لهما السدسين وفتد الابن وابن الابن زوجان آخران وله  
 ثلثا لان لهما الباقي وأصل المسئلة من ستة لان فيها السدسين والاربعة السدسان اثنتان يبقى أربعة  
 على ثلاثة ورس لا تنقسم فمضرب ثلاثة في ستة بمائة عشر ومائة نصف فلابن اثنتان في ثلاثة بستة يبقى  
 اثنا عشر لابن غناية ولبنت الابن أربعة (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الألفاظ (قوله ورجل  
 هو زوج) هو ابن عم وقوله ويتبعه بنت المائة ظلت النصف فزوال الزوج الذي هو ابن عم الربيع  
 فزوال الباقي تعديا فبالسئلة أربعة (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الألفاظ (قوله امرأته وورثت

ومن ذلك زوجان أخذ ثالث المال وآخران ثلثه مصورة أبوان وفتد ابن في نكاح ابن آخر ومن ذلك رجل وبتة ورثا لا تصفين صورته  
 ماتت من زوج هو ابن عم وفتد سهم من ذلك امرأته وورثت



أهل المرض لما علمت من أنهم أربعة أخوة (قوله فالحاصل ثلاثة أخوة لأم وأم وثلاثة أحكام) أصل  
 من ثلثهم من ستة لأم السدس واحد ولا أخوة لأم الثلث اثنان لا ينقصان ويثبتان ولا أحكام الثلاثة  
 الباقى فاضرب بثلاثة في خمسة تبلغ ثمانية عشر ومنها ضعف قدام واحد في ثلاثة ثلاث ولا أخوة لأم اثنان  
 في ثلاثة خمسة لكل واحد اثنان والأحكام ثلاث في ثلاثة بتسعة لكل واحد ثلاثة (قوله ولو قال) أي  
 المريض بالصحيح لما قاله أوص وقوله يزوج زوجته وبنتك وأختك وعمتك وخالتك مورثين رجل  
 تزوج بامرأتين فولد له من أحدهما بنت تسمى هنداً ومن الأخرى ابن يسمى زيد فهذه أختان لزيد لأمه  
 الرجل المذكور تزوج بامرأة أخرى معها ابن من غيبه يسمى عرافاً ولله منها بنتان فهما أختان عرو ومن  
 أمه وأختان لزيد من أبيه ثم إن عرافاً تزوج أختاً لزيد لأمه وأم زيد بعد طلاق أم زيد فولد له منها  
 بنتان فهما أختان لزيد من أمه وبنتان عرو وقد تزوج زيد بفتاة من مرض فدخل عليه عرو فقال  
 له ما ذكر (قوله فزوجت بالصحيح أم المريض وأخته لأمه) أي لما علمت من أن الصحيح الذي هو  
 عرو تزوج أم المريض الذي هو زيد وأخته لأمه هي هند وقوله وبنتا الصحيح أختان المريض لأمه  
 أي لما علمت من أن تبي عرو وأختان لأمه ثلاثة تزوج أمه ولله منها بنتان وقوله وأختا الصحيح لأمه أختان  
 المريض لأمه أي لما علمت من أن أبنا زيد تزوج أم عرو فولد له منها بنتان فهاتان البنتان أختان عرو ولأمه  
 وأختان لزيد وقوله وعمتا الصحيح أحدهما لأم والأخرى لأم أي لعرو الجدة بينهما أختان كانتا شقيقتين  
 أولاً بأم لأم ليعجز الجمع بينهما وقوله وخالتا كذلك أي أحدهما لأم والأخرى لأم ليعجز الجمع بينهما  
 كما عرفت الذي قبله وقوله وأربعهن أي المذكورات من العمتين وأختاتين وقوله زوجات المريض  
 أي لما علمت من أن زيدا تزوج بعن عرو وخالتيه (قوله فالحاصل أربع زوجات وأم وأختان لأم  
 وثلاث أختوات لأم) أصل مستأنف اشاعت لأم فهاهنا بعد ما وتول السبعة عشر فالاربعة زوجات  
 الأربع لا تنوهي لا تنقص ونيسان ولأم السدس اثنان ولا أخوة لأم الثلث أربعة وثلاثون لأم لأم  
 الثلثان ثمانية لأمه وتبان فقد اكسرت السهام على فرقي وبانها تسامها وبان الرؤس  
 وبضولع بعض بنابر أيضاً إذ لا ربع تسبان الثلاثة عشر بأم السدس ودون في الآخر باع الحاصل  
 اثني عشر وهي جزء السهام تضر بفي المسئلة بعولها وهي سبعة عشر تبلغ مائتين وأربعين من ثلثي من  
 أصلها أخذت مضره باقي جزء السهام وهو اثنا عشر فالاربعة زوجات ثلثي عشر بستة وثلاثون لكل  
 واحدة ثمانية لأم اثنان في ثلثي عشر باربعة عشر من ولا أخوة لأم أربعة في اثني عشر ثمانية وأربعين  
 لكل واحدة أربعة عشر من ولا أخوات لأم سبعة في اثني عشر بستة وعشرين لكل واحدة ثمان وثلاثون  
 (قوله والله أعلم) الغرض من ذلك أن يرى من دعوى الأهل أن تولد بض ذلك لله تعالى وليس الغرض  
 منه الإشارة إلى الانتهاء لذلك لا ياتي بحال الشارح وأصل التخصيل على باب بالنظر فظاهر وهو أن غيره  
 تعالى علماً بقاؤه الأمور على وجهها على غير باب بالنظر فظاهر وهو أن ليس له علم بواطن  
 الأشياء (قوله ومن أراد المزمع من هذا) أي الذي يادمن المذكور من الاختار وقوله مع التجرى  
 مع التعق وتكملة الإطلاع وقوله والدور بان في الآثار رأى المسائل المتعلقة بالدور في الآثار كآثار  
 الزور وارت آخر وتقدم الكلام على الدور في أول الكتاب (قوله فظهر) أي يغز (قوله في ذلك)  
 أي المذكور من علم الفرائض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب الخ (قوله وهذا آخر ما أردنا من الخ)  
 اسم الإشارة يعود للكلام الأخير وهو الجملة الأخيرة ويحتمل عوده لطلب الأخير أو لفصل الأخير  
 (قوله مع لأمه لأمه) أي من الأمور التي نوعه من القبول كالأموال السبعة وحسب الشهرة والجمدة  
 وحسب الصدق راتب الأهل من الثلاث المربعة الأولى أن تعبد الله لتبصر لك الدنيا كما كنت تعلم أن من  
 أعادعته به أنه أرهه وهي دفي المراتب والثانية أن تعبد ما لبثت وأر به من العقب وهي

فالحاصل ثلاثة أخوة  
 لأم وأم وثلاثة أحكام  
 قال برئى زوجته وبنتك  
 وأختك وعمتك وخالتك  
 فزوجت بالصحيح أم المريض  
 وأخته لأمه وبنتا الصحيح  
 أختان المريض لأمه وأختا  
 لأمه وبنتان عرو وقد تزوج  
 أمه ولله منها بنتان فهما  
 أختان عرو ولأمه  
 وأختان لزيد من أبيه  
 ثم إن عرافاً تزوج أختاً  
 لزيد لأمه وأم زيد بعد  
 طلاق أم زيد فولد له  
 منها بنتان فهما أختان  
 لزيد من أمه وبنتان  
 عرو وقد تزوج زيد بفتاة  
 من مرض فدخل عليه عرو  
 فقال له ما ذكر  
 (قوله فزوجت بالصحيح  
 أم المريض وأخته لأمه)  
 أي لما علمت من أن  
 الصحيح الذي هو عرو  
 تزوج أم المريض الذي  
 هو زيد وأخته لأمه هي  
 هند وقوله وبنتا  
 الصحيح أختان المريض  
 لأمه أي لما علمت من  
 أن أبنا زيد تزوج أم  
 عرو فولد له منها  
 بنتان فهاتان البنتان  
 أختان عرو ولأمه  
 وأختان لزيد  
 وقوله وعمتا  
 الصحيح أحدهما لأم  
 والأخرى لأم أي  
 لعرو الجدة  
 بينهما أختان  
 كانتا شقيقتين  
 أولاً بأم لأم  
 ليعجز الجمع  
 بينهما  
 وقوله وخالتا  
 كذلك أي  
 أحدهما لأم  
 والأخرى لأم  
 ليعجز الجمع  
 بينهما  
 كما عرفت  
 الذي قبله  
 وقوله وأربعهن  
 أي المذكورات  
 من العمتين  
 وأختاتين  
 وقوله زوجات  
 المريض  
 أي لما علمت  
 من أن زيدا  
 تزوج بعن  
 عرو وخالتيه  
 (قوله فالحاصل  
 أربع زوجات  
 وأم وأختان  
 لأم وثلاث  
 أختوات لأم)  
 والله أعلم  
 بالصواب  
 والله  
 المرجع  
 والمآب  
 انه على  
 ما يشاء  
 قدره  
 وبالإجابة  
 جدير  
 ويعاده  
 لطيف  
 خبير  
 ومن  
 أراد  
 المزيد  
 من هذا  
 المع  
 التصر في  
 أصل  
 الفرائض  
 والوصايا  
 وما يحتاج  
 اليه من  
 الحساب  
 والدور  
 بان في  
 الآثار  
 كآثار  
 الزور  
 وارت آخر  
 وتقدم  
 الكلام  
 على الدور  
 في أول  
 الكتاب  
 (قوله فظهر)  
 أي يغز  
 (قوله في ذلك)  
 أي المذكور  
 من علم  
 الفرائض  
 والوصايا  
 وما  
 يحتاج  
 اليه  
 من  
 الحساب  
 الخ  
 (قوله وهذا  
 آخر ما  
 أردنا  
 من الخ)  
 اسم  
 الإشارة  
 يعود  
 للكلام  
 الأخير  
 وهو  
 الجملة  
 الأخيرة  
 ويحتمل  
 عوده  
 لطلب  
 الأخير  
 أو  
 لفصل  
 الأخير  
 (قوله مع  
 لأمه  
 لأمه)  
 أي  
 من  
 الأمور  
 التي  
 نوعه  
 من  
 القبول  
 كالأموال  
 السبعة  
 وحسب  
 الشهرة  
 والجمدة  
 وحسب  
 الصدق  
 راتب  
 الأهل  
 من  
 الثلاث  
 المربعة  
 الأولى  
 أن  
 تعبد  
 الله  
 لتبصر  
 لك  
 الدنيا  
 كما  
 كنت  
 تعلم  
 أن  
 من  
 أعادعته  
 به  
 أنه  
 أرهه  
 وهي  
 دفي  
 المراتب  
 والثانية  
 أن  
 تعبد  
 ما  
 لبثت  
 وأر  
 به  
 من  
 العقب  
 وهي

أوسعها والثالثة أن تعدد آياته للجامع في محنته ولا يهرب من ظاهري فعلها لأنهم سركتها أصغر من  
 (قوله لوجه الكريم) أي قياته المتفضل الحسن فالمراد من لوجه القاتل على مذهب الخائف وهو التأويل  
 التفسيري ببيان المعنى المراد أو ما مذهب السلف فهو تغريب المعنى المراحلة مع ترجمه تعالى  
 الجارحة تذاقها فيس المراد في جبه الجارحة الإجماع وهذا التأويل الإجمالي لا صرف اللفظ من  
 ظاهره وهكذا يقال في مثل هذا كجاء الشرح الثاني

وكل نص أو هم التسمية • أوه أو توش دوم تزجها

(قوله ومعنى) أي حقتي فالمراد بالصحة مطلق الحفظ لا الحفظ مع استثناء الذنب لأن هذا عطف بالانبياء  
 والملائكة فلا يجوز منواله لتفسيرهم وقوله من الشيطان من شاة إذا احرق أو من شطن إذا بد وقوله  
 الرجيم أي الراجم للناس بالسوسة أو الرجوم بالشهب وهو فعل أما بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول (قوله  
 وأسأله النفع به) أي يسأل الثواب به لأن النفع اتصال الخير الغير • وهذا أنوار يسره الله تعالى  
 على القواش الششورية • جعله الله تعالى خالصا للرب • عباد سيدنا محمد لرئيس على كل مخلوق  
 في الرتبة العلية • والمآزلة المرضية • على الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أولى البهمة السنية • وقد  
 وافق التمام صبيحة يوم الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف ومائتين وست  
 وثلاثين من الهجرة النبوية • على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية • والحمد لله رب العالمين آمين

تحمداً يامن أحطت بالاشياء لها وقدمت لكل موجود قسمًا ونسلي ونسلم على سيدنا محمد القائل أعلوا  
 العرائض فانه أول علم فقد وعلى آله وصحبه ما قرء في مسائل الوارث مولود أما بعد فقد دتم بحمد  
 تعالى طبع حاشية فائقة المحققين وحيدًا عالمين من المتأخرين شيخ الاسلام الشيخ إبراهيم الباجوري  
 رحمه الله وأعطاه من رضوانه فوق ما تمناه على شرح العلامة الحنفى والفهامة المدق الشيخ عبد الله  
 الشنشورى على من الرعيصة فى الفرائض وهو شرح آراء من التحقيق أقصاه ومن كشف  
 الغواص فى هذا الفن أهله وقد دخلت منه الحاشية محل الكمال من الانسان ومن  
 بيان مراده من زلة جارحة لالسان وقد تحتل طرورها ورثت غرورها  
 بالشرح المذكور لجامع نور القارى كل جود وذلك بالمطبعة  
 الميمنية بمصر المحروسة المنجية بجوار سبى أحمد القدير  
 قريبان الجامع الازهر المنير ادارة المفتخر اعطوه  
 القدير أحمد البابا الحلبي ذى الجيز والتقصير  
 وذلك فى شهر ذى الحجة سنة ١٣٠٨

ببرية على صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى التحية

آمين آمين

آمين

لوجه الكريم ومعنى  
 وفارهم من الشيطان الرجيم  
 وأسأله النفع به لى ولو الذى  
 ولا ولا فى طبع المسلمين  
 لى الدنيا والاخرة آمين قال  
 ذلك مؤلفه سيدنا ومولانا  
 لاهام العالم العلامة والبحر  
 لفهامة الشيخ جده القاب  
 لشيخ العلامة المرحوم جده  
 لبرن محمد ابن الشيخ الصالح  
 بد الله ابن الشيخ الصالح  
 يدى على الجسمى الشهير  
 به بالشنشورى الشافى  
 فرضى الخطيب بالجامع  
 زهر غفر الله له ولوالديه  
 لأولاده ولعقبه وجميع  
 بناته على ما شاء قدير  
 بالأجابة جدير وبعباده  
 بف تحبير والصلاة  
 سلام على سيدنا محمد  
 لى آله وصحبه وسلم  
 لى كبريا دائما فى يوم  
 بن آمين

